بسم الله الرحمن الرحيم

اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

« إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات »

الاسم «رباعي» : كلية: اللغة العربية قسم: الدراسات العليا – فرع:

الاطروحة مقدمة لنيل درجة: « الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها » في تخصص:

عنوان الاطروحة: « »

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الاطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ / / ١٤٢هـ ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه...

والله الموفــــق...

أعضـــاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: أ.د/	الاسم: أ.د/ عيّاد الثبيتي	الاسم: د/ أحمد بن عبدالله السالم
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

يعتمد: رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

* يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الاطروحة في كل نسخة من الرسالة.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف

شرح الكافيــة في النحو

للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ)

تحقيقاً ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب :

نصار بن محمد بن حسين حميد الدين

الرقم الجامعي (٤- ٩٥٨٩- ٤١٦)

إشراف

الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري

الجزء الأول

١٤٢١هـ -١٤٢٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

اعترافاً لأهل الفضل ، وعرفانا بالجميل والإحسان ، يسرني أن أتقدم بموفورالشكر، وجزيل الامتنان إلى منسوبي اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء الموقر ، وعلى رأسهم الأب الحنون سيدي صاحب السمو الملكي الأمير الجليل / سلطان بن عبد العزيز حفظه الله ، الذي أحاطني وأسرتي منذ عرفته بنظرة الرعاية والإكرام .

الّله أسأل أن يحيطه برعايته ، ويديم عليه نعماءه ، ويجزيه عني خير الجزاء ،إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير

أسير الأفضال السامية

: نصار بن محمد حميد الدين

مدينة الطائف ١/١٢/١٤٢١هـ

(ملخّص البحث)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا الأمين ، وعلى آله وصحبه الطاهرين ، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فهذه رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف عنوانها :

شرح الكافية في النحو لمنصور بن فلاح اليمني المتوفى ٦٨٠هـ دراسة ، وتحقيقاً حقق فيها الباحث ما وجده من المخطوط ، وعدد أوراقه (١٤٨) ورقة تقريبا

وقد اقتضت طبيعة هذا العمل أن تكون في قسمين تسبقهما مقدمة ، وتتلوهما خاتمة .

تحدث في المقدمة عن بعض أسباب اختيار الموضوع ، كما تحدث عن مضمون هذا العمل وخطته ، أما قسم الدراسة فقد ضمّ ثلاثة فصول

الفصل الأول : نشأة النحو في اليمن وتطوره حتى عهد المؤلف ،و تتبع في هذا الفصل ملامح عناية اليمنيين بالدرس النحوي ،وأسباب النهضة والتأخر في الفكر النحوي في اليمن

أما الفصل الثاني فقد ترجم فيه لابن فلاح النحوي وعرف ببعض جوانب حياته الشخصية والعلمية ، اسمه ونسبه ، وحياته ، وتلاميذه ، ومنهجه وآثاره وثقافته ، ومولده ووفاته

وفي الفصل الثالث درس كتاب شرح الكافية (منهجه و مصادره ،وشواهده ،وموقف الشارح من النحاة السابقين ،وأسس اختياراته النحوية ،وأثره فيمن بعده ،ومنهج العمل فيه وقيمته العلمية ،يليه وصف للنسخة المخطوطة مع تحقيق لنسبتها لمؤلفها واسمها ونماذج منها .وأما قسم التحقيق فقد خصص للنص المحقق ، مردفا بالخاتمة التي شملت بعض ما توصل إليه البحث ، ومذيلا بالفهارس التي تكشف عن مضمون هذا العمل ومحتواه

والله ولي التوفيق

الباحث	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
رضا محمد عبد الدين	د/ محمد سالم العمري	١٨/١٠/١٤٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـــد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد

فقد ترك أسلافنا تراثا ضخما في شتى ميادين المعرفة ، وفي جميع الأقطار الإسلامية ، يعتز به المسلم ويفخر ؛ لأنه تراث قام لخدمة الدين الإسلامي بلغة كتاب الله عزّ وجل .

ومـــن هنا فقد كانت هذه الثروة العظيمة بحاجة إلى الجهود المتتابعة التي تنفض عنها غبار السنين ، وتستخرج ما فيها من كنوز معرفية

و وجـــب عـــلى أبناء هذه الأمة أن يعملوا على إخراج هذه الدفينة ، وأن ينكبّوا على دراسة الحقب المتتابعة من تاريخ هذه الأمة أملاً في صنع حاضرٍ مشرقٍ خال من الأخطاء ، ولمـــّا كـــان من نعم الله تعالى المتتابعة ، و أفضاله المتعددة عليّ أن وُفقت لطلب العلم في أشـــرف بقعة على وجه البسيطة ، وأكرمها على الله وخلقه المؤمنين ، في مكة المكرمة ، البلد الحرام الذي تهوي إليه الأفئدة ، وتتشوّق إليه القلوب ، حيث كان انتمائي إلى جامعة أم القـــرى سلســـلة في حلقات تعليمي الدراسي ذلك المنبر الذي طالما دعانا إلى الاهتمام بتراثنا ، والانصراف للعناية به ، والانكباب عليه للاستفادة من كنوزه .

مـــن هنا فقد وقر في نفسي حب هذا التراث ، وأحببت الغوص في بحوره ، وتعلقت به ، وأحببت أن يكون لي جهد في هذا المجال ، ورغبت في العمل على إخراج ما تيسر لي من هذه المخطوطات القيمة التي تمتلئ بها الخزائن في كل بلاد الدنيا .

ولمـــا كانـــت الدراسات النحوية في اليمن في حاجة إلى المزيد من البحث والدرس ، فقد فكـــرت في أن يكـــون لموضـــوعي في الدكـــتوراه صلة بهذا القطر الذي لازال تاريخ الدراســـات النحوية فيه محاطا بالغموض ، إن لم أقل مجهولا ، وذلك لقلة الباحثين في هذا المجال ، وقلة مصادره المطبوعة ،فعملت على التفتيش عن نسخة مخطوطة ذات قيمة علمية لمؤلف من علماء اليمن .

ومع علمي بانصراف عدد كبير من العلماء إلى تحقيق جملة من هذه المخطوطات في الأزهر وغيره من منابع العلم . فقد صممت على تحقيق كتاب لعالم من علماء اليمن ، واثقاً من الحصول على الفائدة المرجوة من البحث مهما كانت مخاطر هذا التصميم .

فكان أن بدأت رحلة التنقيب عن كتاب لعالم يمني ، صاحب فكر جدير بالدرس والاهتمام شارك في إثراء البحث النحوي ،

وبعد طول بحث وعناء عثرت على كتاب لشخصية من علماء القرن السابع الهجري وهو كتاب قيّم يساعد في الكشف عن شخصية عالم نحوي كبير ، ذلك هو كتاب :

" شرح الكافية في النحو " لمنصور بن فلاح اليمني ت ٦٨٠هـ تحقيق ودراسة ليكون موضوعا لدرجة الدكتوراه

- **أهداف البحث :**
- التعريف ببعض الجهود اليمنية في النحو العربي ، وتتبع بعض أسباب التطور والضعف في الدراسات النحوية في اليمن
- تسليط الضوء على هذه الشخصية العلمية ، وإحياء أثر جليل من آثاره
- **دوافعه :**

أولا : لعل من أهم دوافع هذا العمل هو ما خلصت إليه الدراسات التاريخية من ضرورة كشف المزيد من الغموض في الدراسات النحوية في الجزيرة العربية

ثانيا : ما وجدته أثناء اطلاعي على الدراسة التي وضعت حول "كتاب المغني في النحو " لابن فلاح ، من آراء علمية مميزة لهذه الشخصية الفريدة جعلني أوقن بأن هذا الرجل يستحق المزيد من البحث والدراسة .

ثالثا : ما لاحظته أثناء اطلاعي على هذه المصورة من معارف تكشف عن إلمام هذا العلامة بعلوم عصره ، وتضفي المزيد من المعرفة بهذه الشخصية النحوية الفذة

- كتاب الكافية في النحو من المتون التي أفاد منها عدد كبير من طلاب هذا العلم ، وما يزالون ينهلون منها ، والعمل على تحقيق شرح من شروحها المتميزة – مثل هذا الشرح – مما يثري هذا الكتاب

خطة البحث :

تتبعت في هذا البحث خطى الباحثين السابقين شكلاً ومضمونا

أمّا قسم الدراسة فقد ضم فصلين رئيسين :

أرخت في الفصل الأول للنحو اليمني منذ النشأة حتى عصر المؤلف مبيناً المراحل التي مر بها النحو في اليمن عبر القرون بشكل موجزٍ وافٍ ، معرفاً بأهم الشخصيات النحوية اليمنية التي كان لها أثر في الدراسات الخالفة ، ثم ختمت هذا الفصل ببيان لعوامل التطور والضعف في الدراسات النحوية اليمنية ،

أما الفصل الثاني فقد أفردته للكاتب والكتاب ، وعرّفت فيه بالمصنف ابن فلاح – رحمه الله – تعريفا موجزا ، وبينت شيئا من الجوانب الحياتية والعلمية في حياة هذا العلامة ، ثم انتقلت للحديث عن الكتاب موضوع الدراسة ، وهو شرح ابن فلاح على الكافية ، وقد درست فيه الجوانب التالية :

مصادر الكتاب ، وشواهده ، وموقفه من النحاة السابقين ، واختياراته النحوية ، وأثره فيمن بعده ، وقيمته العلمية ، وموازنة الكتاب ببعض شروح الكافية .

اتبعت ذلك ببيان للمنهج الذي سرت عليه في التحقيق و التعليق ، ووصف للنسخة التي اعتمدت عليها في البحث ، وألحقته بنماذج من المخطوط الذي اعتمدته في التحقيق .

وأما القسم الثاني فقد جعلته للنص المحقق ، ثم أتبعت ذلك بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصل البحث إليها ، وذيلته بالفهارس الفنية المتنوعة التي تجعل الباحثين يصلون إلى ما يريدون بأيسر الطرق .

وقد اعتمدت في هذا العمل على صورة يتيمة ، ومن هنا فيمكن تصور ما واجهني من صعوبات عديدة

منها ما وضعه المؤلف بين صفحات هذا الكتاب من مباحث أصول الفقه والمنطق ، والقراءات ، وغيرها من المباحث التي لم يتخصص فيها المحقق ، و كل ذلك في نص مخطوط قد أصابته عوادي الزمن ، وامتلأ بالمشكلات المتعددة من طمس ، وخرم ، وأخطاء في النسخ ؛ و تصحيف وتحريف وسقط ...إلخ . ، وقد تغلبت على كثير من هذه الصعوبات بفضل منه تعالى راجياً أن يكون عملي هذا خالصا لوجهه الكريم

وفي النهاية
تقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى ممثلة في جميع القائمين على قسم الدراسات العليا ، والعاملين فيه ، والمكتبة المركزية ، وأعضاء هيئة التدريس الأفاضل
و لأســتاذي سعادة المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري موفور الشكر على ما بذله لي مدة إشرافه علي في الماجستير والدكتوراه ، فقد كان حقا نعم الأب الذي لا يبخل بشيء أبداً في سبيل مصلحة ولده ، مثالا للصبر والحلم
الله أسأل أن يثيبه عني ، ويجزيه من نعمائه خير الجزاء
كمـــا أتقدم بالشكر لجميع من كان لهم من الفضل ما ساعدني على إنجاز هذا العمل من مشايخ فضلاء ، وإخوان كرام ، و زملاء أجلاء ، جعل الله لكل منهم في ميزان حسناته ما يدفع عنه قسوة ذلك اليوم ، ويرفعه إلى الدرجات العلى بفضله وكرمه
كما أسأله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد ، ويجعله خالصا لوجهه الكريم
إنّه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

نصار بن محمد حميد الدين

- الفصل الأول -

النحو في بلاد اليـــمن

من النشأة حتى عصر ابن فلاح

٦٨٠هـ - ١٢٨١م

نشأة النحو في اليمن

شـــكّل اليمن – بحكم موقعه الجغرافي – أهمية سياسية وعسكرية انعكست على مجريات الحياة العلمية حيث وُصف اليمن بأنه كان مركزاً لتمازج الثقافة الإسلامية ، دينية وأدبية ، كما كان منطلقاً للهجرات البشرية عبر العصور المختلفة (١)

وتذكر المصادر التاريخية أنّ كثيراً من العلماء دخلوا اليمن ، منذ عهود مبكرة ، فانتفع بهم أهلها ، وأخذوا عنهم .

في عهد رسول الله ﷺ أُرسل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ) لدعوة أهل اليمن إلى الإسلام قبل حجة الوداع (٢) ، ثم أرسل معاذ بن جبل رضي الله عنه (ت ١٨ هـ) مفقهاً لأهل اليمن في السنة التاسعة للهجرة (٣)

ومن العلماء الذين دخلوا اليمن بعد ذلك : عكرمة بن عبد الله المدني (٤)، مولى عبد الله ابن عباس حبر الأمة رضي الله عنهما ، "رحل إلى اليمن ، وقيل مات بها سنة ١٠٥هـ ، و : أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) رحل إلى اليمن ، وأخذ اللغة عن العرب الذين يقطنون في البوادي ، ويؤكد ذلك ما ذكره الجَنَدي أنّ معمر بن راشد (ت ١٥٣هـ) أخذ القراءة عن أبي عمرو بصنعاء حين دخلها فراراً من الحجاج (٥) .

كما تذكر المصادر التاريخية "سليمان بن معبد السنجيّ (ت ٢٥٧هـ) الذي رحل إلى اليمن ومصر والحجاز،وقد وُصف بأنّه على معرفة تامة بالعربية واللغة (٦)

ومـــن الطبعيّ أن يكون قد حدث بين هؤلاء العلماء وعلماء اليمن تلاقح فكري أدى إلى ثمرات من النتاج المعرفي في اللغة العربية ، غير أنّ المصادر التاريخية لا تسعفنا بذكر شيء

١– السلوك الذهبية في خلاصة السيرة المتوكلية . أطروحة ماجستير للأخ زيد بن علي الفضيل بجامعة الملك سعود ١٤١٧هـ .

(٢) – البداية والنهاية لابن كثير ٩٣/٥ ، وطبقات فقهاء اليمن لعمر بن علي بن سمرة ص ١٥

(٣) – السلوك في طبقات العلماء والملوك بهاء الدين الجَندي ٨٠/١

(٤) – ترجمته في طبقات المفسرين للداوودي ٣٨٥/١ – ٣٨٧

(٥) – السلوك للجندي ١٢٦/١

(٦) – معجم الأدباء / ٢٥٨/١١

من ذلك ، ولا تذكر لنا عن هذه المرحلة ما يساعد في كشف أثر هؤلاء العلماء في نشأة الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن .

عناية اليمنيين بالدرس النحوي

عني اليمنيون بالدراسات النحويّة واللغوية ، وصنفوا في النحو والغريب ، تأليفاً وشرحا ، واختصارا ، واستدراكا ، ونظما ، وقد حظي علم النحو عندهم بمكانة سامية ، حيث كان من العلوم الهامة التي يتم تدريسها في المساجد ، و المدارس الإسلامية منذ أواخر القرن الثالث الهجري ، كما كان النحو من العلوم المقدمة لدى الفقهاء وطلبة العلم منذ عصور مبكرة [١].

ويدل على اهتمام اليمنيين بالنحو والصرف أنّه ما من مختصر اشتهر في هذا الفن سواء كان في المشرق أو المغرب إلا واقتنوه ، ثم شرحوه لطلبة العلم ، والدليل على ذلك أن مكتبات اليمن الخاصة والعامة تحتوي اليوم على نسخة مخطوطة أو أكثر من جميع الكتب التي اشتهرت في الأقطار الأخرى ، لاسيما كتب العربية كالكتاب ، والجمل ، والهمع ، والآجرومية ، وملحة الإعراب ، والكافية ،والشافية ، وألفية ابن مالك ، وقطر الندى ، وغيرها ، وسيأتي لذلك مزيد بيان

ومن أوائل علماء العربية اليمنيين : عبد الله بن طاووس (ت : ١٣٢هـ) الذي أدرك خمسين من أصحاب رسول الله ، سكن الجَنَدَ – من مخاليف اليمن – وقد وُصِف بأنه " من أعلم الناس بالعربية " [٢]

ولعل المقصود بالعلم بالعربية في هذا النص هو معرفة اللغة والغريب بشكل عام ،

أما النحو والصرف بمعناهما الحالي ، فلم يعرفهما من اليمنيين في ذلك الوقت إلاّ من رحل إلى البصرة أو الكوفة ، واشتغل بطلب العلم في حلقات مساجدهما التي كانتا تتسم بالنشاط النحوي الكبير آنذاك .

وتطالعنا كتب التراجم ببعض الأسماء التي لها صلة باليمن في المراحل التأسيسية للنحو العربي .

---

(١) – انظر مقدمة كتاب المدارس الإسلامية في اليمن ١٣ ، ١٦

(٢) – بغية الوعاة ٤٦/٢ ، وينظر : السلوك في طبقات العلماء والملوك : ١ / ٩٣-٩٤

فمــن هؤلاء : يعقوب بن إسحاق الحضرميّ ولاءً ، والبصري سكناً ، القارئ المشهور (ت ٢٠٥هـــ) الــذي قال عنه أبو حاتم : " كان أعلم من أدركنا ورأينا بالحروف ، والاختلاف في القرآن وتعليله ومذاهبه ، ومذاهب النحو في القرآن " [١]

ومنهم : أبو عمر الجرمي : صالح بن إسحاق البجلي (ت ٢٢٥هـــ) " كان مولى لجرم ، وجرم من قبائل اليمن " [٢] .

ومع ذلك يمكن القول أنّ النحو لم يُعرف في اليمن إلاّ بعد منتصف القرن الثالث الهجري ، وذلـــك عـــلى يد بعض العلماء البصريين الذين هاجروا إلى اليمن ، أو العلماء اليمنيين الذين رحلوا إلى البصرة .

فمن النوع الأول : سليمان بن معبد (ت ٢٥٧هـــ)أبو داود النحوي السنجي المروزي . وكذلك ابن خالويه (ت : ٣٧٠هـــ) الذي دخل اليمن ، وقام بجمع ديوان الحسن بن أحمـــد بن يعقوب الهمداني (ت ٣٤٠هـــ) هناك ، ثم أعربه كما ذكرت كتب التراجم والطبقات [٣].

ومـــن النوع الثاني : الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني [٤](ت حوالي : ٣٤٠هـــ) الـــذي رحـــل إلى مكة ، وجاور فيها سبع سنوات ، وتعرف بها على الكثير من علماء الحجاز والشام والعراق ، ولما عاد إلى اليمن ظل يكاتبهم ،[٥] وكانت له مراسلات مع أبي بكـــر محمـــد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت ٣٢٨ هـــ) ، وأبي عمر النحوي صاحب ثعلب (ت٣٤٥ هـــ)[٦] ، وابن خالويه الذي تقدم ذكره

---

(١) – ترجمته في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٤٣ ، وطبقات الزبيدي ٥٤ .

(٢) – أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٨٤ ، ونزهة الألباء ١٤٥ ، ومعجم الأدباء ٦/١٢ ، و(أبو عمر الجرمي) أطروحة الماجستير لأستاذنا : الدكتور / محسن بن سالم العميري

(٣) – ينظر : الإنباه ٣١٩/١– ونشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها٢٢٢

(٤) – ترجمته في : إنباه الرواة ٣٢٤/١ – ٣٢٧ ، وإشارة التعيين ١٠١

(٥) – تأريخ اليمن الفكري للسيد أحمد الشامي ١/ ١٦٩، ١٧٢ ، ٢١٠

(٦) – محمد بن عبد الواحد الزاهد ترجمته في إشارة التعيين ٣٢٦

تطور الفكر النحوي في اليمن حتى عصر ابن فلاح

يمكن القول أنّ الدراسات النحوية في اليمن سارت في ثلاث مراحل

المرحلة الأولى : مرحلة التعرف والتأقلم : (من سنة ٣٠٠هـ إلى ٤٠٠هـ)

وهـذه المـرحلة بدأت منذ مطلع القرن الرابع ، وحتى آخره ، حيث سارت الدراسات الـنحوية في هذه المدّة بمعالم غير واضحة وخطوات بطيئة ، لا تتجاوز التعرف على كنه هـذا العلم الجديد ، وعلى بعض الكتابات التي كتبت فيه ، ، أمّا قبل هذا التاريخ ، فقد كـان النحو لا يتجاوز الأحاديث التي يُطرز بها العلماء أحاديثهم في الفقه والتفسير وغير ذلـك ، ومـن الأمثلة على ذلك ما ضمنه الهمداني كتابيه (الإكليل) و (صفة الجزيرة العربية) [١].

المرحلة الثانية : مرحلة الاستقلال والتمكن(من سنة ٤٠١ هـ إلى ٥٥٠هـ)

وهذه المرحلة بدأت في مطلع القرن الخامس ، واستمرت حتى منتصف القرن السادس ، وفي هذه المرحلة لمعت مجموعة من الأسماء في سماء النحو اليمني ، وبدأ التأليف في النحو ، وعقـدت الدراسـات في الـيمن لعلـوم اللغة ، كما اتجهت الدراسات إلى الاستقلال بالاجتهادات والاختيارات ، والاستدراكات ، حيث أصبحت اليمن في القرن الخامس من المراكز العلمية التي يشدّ طلاب اللسان العربي إليها الرحال [٢].

ولعـل من أشهر علماء هذه الفترة ، الحسن بن أبي عباد (ت ٤٩٠هـ تقريبا) ، وابن أخيه إبراهيم بن محمد بن أبي عباد (ت ٥٠٠هـ تقريبا) ، وعيسى بن إبراهيم الربعي (ت ٤٨٠هـ) ، وأخوه إسماعيل الربعي (ت ٤٨٠هـ) ، وزيد بن الحسن الفايشي (ت ٥٢٨هـ) وسيأتي الحديث عنهم .

المرحلة الثالثة : مرحلة النضوج (من ٥٥١هـ إلى ٧٠٠هـ)

وهـذه المرحلة بدأت من منتصف القرن السادس حتى نهاية القرن السابع ، وهذه المرحلة هـي العصر الذهبي للدرس النحوي في اليمن ، وفيها برز عدد من العلماء الذين كان لهم

---

(١) – الإكليل ٢٩٧/١ ، ٤٤٥ ، وصفة الجزيرة العربية ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ونشأة الدراسات النحوية في اليمن ٩٠

(٢) – تأريخ اليمن الفكري في العصر العباسي ١٩٥/٢

أثـر واضح في الدراسات اللغوية في اليمن ، وأضافوا إلى المكتبة العربية العديد من الكتب القيمة .

فمـنهم : نشـوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣هـ) ، وعلي بن سليمان الحيدرة (ت ٥٩٩هـ)

ومحمد بن نشوان بن سعيد الحميري (ت ٦١٤هـ) ، وابن بطّال الركبي (ت٦٣٠هـ) ، وابن فلاح (ت ٦٨٠هـ) ، ومحمد بن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠هـ)

وهذا بيان ببعض أصحاب الجهود النحوية واللغوية في هذه القرون

القرن الخامس :

من علماء النحو في هذا القرن محمد بن عمير (ت ٤٠٠ هـ)

لـه كـتاب (أخبار النحويين) ، وقد قلل جلال الدين السيوطي من قيمة هذا الكتاب العلمـية في كـتابه بغية الوعاة [١]، وهو جدير بالذكر والثناء – في نظري من الناحية التاريخية – ؛ لأنه من الأعمال اليمنية السابقة في تاريخ النحو

- ومن الأسماء اللامعة أيضا عبد الله بن إبراهيم الكندي (من علماء القرن الخامس) من قدماء اللغويين باليمن ،وهو من السابقين في التصنيف في النحو ، ومن آثاره كتاب (الدرر) شرح فيه كتاب الكافي في النحو لابن الصفار المتوفى سنة ٣٣٧هـ [٢]
- محمد بن الحسن الكلاعي (ت ٤١٠هـ) كان نحويا لغويا [٣]
- الحسن بن إسحاق بن أبي عباد ، اختلف في تاريخ وفاته ، فقيل : توفي سنة ٤٤٠هـ [٤]، وقيل بعد هذا التاريخ ، والمرجح أنّه كان موجودا حتى أواخر المائة الخامسة ، لأنّ المصادر تذكر عدداً ممن تتلمذ عليه من علماء القرن السادس ، ، ومنهم عمر بن إسماعيل الجماعي (ت ٥٥١هـ) ، الذي يذكر أنه أدرك ابن أبي عباد ، وأخذ عنه مختصـره [٥]، فـإذا فرضنا أنّ الجماعي هذا قد عاش تسعين حولاً ، فذلك يعني أنّه

---

(١) – البغية : ٩٣/١ ، وفيها (ابن عمر)

(٢) – مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ٤١١ ، والروض الأغن ٤٦/٢

(٣) – تأريخ اليمن الفكري ٣٠٨/١

(٤) – ترجمته في إنباه الرواة ٢٩٠/١ ، وبغية الوعاة ٢١٨ ، والروض الأغن ١٤٢

(٥) – السلوك ٢٩١/١

تتـــلمذ عـــلى ابـــن أبي عباد ما بين سنة ٤٨٠ ، و٤٩٠ هـــ ، وأخذ عنه كتابه (المختصر في النحو) الذي يعد من أشهر المختصرات وأبعدها أثراً في الطلبة اليمنيين[١] .

- أبو علي عيسى بن إبراهيم بن محمد الربعي الوحاظي (ت ٤٨٠هـــ) صاحب الكتاب المشـــهور نظام الغريب في اللغة ، الذي قيل عنه " وهو " رأس الطبقة في اللغة ، والمحقق لمشكلها [٢]، وقد أصبحت قراءة كتابه عند كثير من الناس شرطاً أساسياً لمرتبة العلم في اللغة ، وله رحلة إلى دمشق [٣].

- اسماعـــيل بن إبراهيم الربعي (ت ٤٨٠هـــ) وهو أخو الربعي المتقدم ، ويرجح أنّه تلميذه أيضا ، ومن آثاره قصيدة اختصر فيها كتاب العين ،وأسماها "قيد الأوابد [٤] وهي مرتبة ترتيب العين ، وأولها :

أجيبوا يا ذوي التحصيل للآداب من يسأل عن العيهق والعوهق والعنجة والعيهل [٥]

- علي وموسى ابني أحمد ابني أبي رزين [٦]

قيل عنهما " كانا عالمين مبرزين في العلوم ، مقدّمين في العربية ، تشد إليهما الرحّال ، أما علي فقيل : بأنه إمام لا يلحق في النحو ، اشتغل بشرح كتب نحاة اليمن نحو : كتب ابن أبي عباد ، و تتلمذ عليهما الشاعر الأديب محمد بن زياد بن أحمد بن اسماعيل الماربي الذي توفي (٤٩٥هـــ) [٧].

---

(١) – السلوك ١/ ، ومعجم الأدباء ٥٣/٨ ، وإنباه الرواة ٢٩٠/١ ، وبغية الوعاة

(٢) – ترجمته في طبقات فقهاء اليمن ١٥٦ ، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٦ ، بغية الوعاة ٢٣٥/٢ ، وقد طبع كتابه نظام الغريب عن مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت (ط٢ ١٤٠٧هـــ)

(٣) – السلوك ٢٨٥/١

(٤) – ذكر الحبشي في مصادره ٤١١ بأن منها نسخة مخطوطة بمكتبة القاضي محمد العمري بصنعاء

(٥) – ترجمته في بغية الوعاة ٤٤٢/١ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن ٤١١ ، وتأريخ اليمن الفكري ٥٠٤/١ والعـــيهق :النشـــاط والسرعة ،والعوهق الطويل " اللسان (عهق) ،و (عنجة الهودج) عضادة عند بابه يشد بها الباب" العين (ع ج ن – ع ن ج) والعيهل السريع والنجيب من الإبل " : اللسان ، (عهل)

(٦) – تأريخ اليمن الفكري : ١٩٩/٢

(٧) – تأريخ اليمن الفكري ١٩٥/٢

- إبراهـيم بـن محمد بن إسحاق بن أبي عباد ، اختلف في تاريخ وفاته ، فقيل (أواخر القـرن الخـامس ، وقيل السادس) [١]،والأول أصح في نظري ، فالمعلوم أنّه من شيوخ الفقيه زيد بن الحسن الفايشي الحميري المولود (٤٥٨هـ)، وسيأتي ذكره ،وهذا يعني أنّ الفايشـي قد تتلمذ عليه تقريبا سنة ٤٨٠ هـ أو نحوها ، ولإبراهيم من الكتب : مختصر كتاب سيبويه ،(تلقين المتعلم في النحو)، ويعرف أيضا بمختصر إبراهيم اليمني [٢].

[١] - معجم الأدباء ١٦٤/١ ، والروض الأغن ٢١/١

[٢] - ترجمته في طبقات فقهاء اليمن ١١٤ ، ومعجم الأدباء ١٦٤/١ ، وبغية الوعاة الروض الأغن ١/ ٢١-

القرن السادس

في هـــذا القرن أبدع عدد من نحاة اليمن في التأليف بشكل مستقل أو بشكل يدور حول المؤلفات السابقة للنحويين اختصارا ، أواستدراكا ، شرحاً ، أو نظماً

، وقـــد تميز هذا القرن بظهور عالمين كبيرين [1]هما نشوان بن سعيد (ت ٥٧٣هـــ) ، وابن الحيدرة (ت ٥٩٥ هـــ)

أما أشهر أصحاب الجهود النحوية في هذا القرن فهم كالتالي .

- عبد الله بن يحي بن أبي الهيثم الصعبي العنسي [2](ت ٥٠٣هـــ)

فقيه ومقرئ نحوي له من الكتب : (التبصرة في النحو) ويروى أنه تعلم من والده .

- زيد بن الحسن بن محمد الفايشي (ت : ٥٢٨ هـــ) ، وهو من العلماء الذين اشتهروا بالارتحـــال إلى العلماء ، وقد درس بمكة المكرمة والمدينة المنورة ، وكان عالما بالنحو والتفسير [3].
- الإمـــام يحـــي بن أبي الخير (ت٥٥٠هـــ) من كبار العلماء الذين اشتهروا بعلوم اللغة العربية ، وله فيها اجتهادات [4]
- عمر بن إسماعيل الجماعي الخولاني (ت ٥٥١هـــ) من تلاميذ الحسن بن أبي عباد (ت ٤٩٠هـــــ تقريبا) ، وزيد بن الحسن الفايشي (ت ٥٢٨هـــ) ، ودرّس الكافي للصفار ، وجمل الزجاجي في النحو ، و أخذ عنه النحو جمع كثير من الطلبة [5] .
- – أبـــو بكر بن محمد بن عبد الله اليافعي —(ت ٥٥٢هـــ) ألّف في علم النحو مختصرا يعرف بـــ(المفتاح) [6]

---

(١) - تأريخ اليمن الفكري ١٩٦/١

(٢) - السلوك ٢٩٠/١ ، والروض الأغن ٤٨/٢

(٣) - ترجمته في السلوك ٢٨٥/١ ، والروض الأغن ١٨٩/١

(٤) - ترجمته في طبقات الجعدي ١٦٤، ١٧٤ ، ١٧٥

(٥) - السلوك ٢٩١/١

(٦) - السلوك ٣٠٦/١ ، ، ومصادر الفكر الإسلامي ٤١٢ ، وتاريخ اليمن الفكري ٧٥/٢

- محمد الزّبيدي القرشي (ت : ٥٥٥هـ)

بــرع في علوم اللغة ، ومن آثاره (مقدمة في النحو) ، (منار الاقتضاب) ، ومناهج الاقتفاء) ، (الرد على ابن الخشاب) ، (العروض) ، و(القوافي) [١]

- نشوان بن سعيد بن نشوان الحميري (ت : ٥٧٣هـ)

العلامـــة اللغـــوي المشهور من آثاره المعجم اللغوي : (شمس العلوم) [٢]، وقد اشتهر بالترتيب الغريب الذي صان به كتابه من التصحيف والتحريف ، ومن آثاره أيضا كتاب (رسالة الحور العين) وكتاب (القوافي)، وله (رسالة على التصريف) [٣]

- عـــلي بـــن ســـليمان بن أسعد المعروف بابن حيدرة (ت ٥٩٩ هـ) العالم اللغوي المشهور ، ومن آثاره أيضا (شرح ملحة الإعراب)[٤]

النحوي صاحب (كشف المشكل) [٥]وله أيضا منظومة شهيرة في (المقصور والممدود) أولها :

وفي المقصور والممدود علمٌ سأجمعه بمختصر قصير[٦]

- الحســـن بن محمد الرصاص ٥٨٤هـ من مشاهير أهل اللغة والنحو ، وله من الكتب (المقصود في المقصور والممدود) [٧]

- أحمد العرشاني ٥٩٠ هـ [٨]

له كتاب (طبقات النحاة)

---

(١) - انظر : تاريخ الفكر اليمني ٥٠٧/١

(٢) - طبع عدة طبعات أولها منتخبات منه في ليدن ١٩١٦م ، ثم في القاهرة ١٣٧٨هـ ، ثم في عمان ، وأخيرا في دمشق دار الفكر بتحقيق د .حسين العمري وآخرون ١٩٩٩هـ

(٣) -، و الروض الأغن ١٣٨/٣

(٤) - ذكر الحبشي في مصادر الفكر أن منه نسخة مخطوطة سنة ١٠٣٠ هـ في جامع الغربية برقم ١٠ مجاميع

(٥) - حقق هذا الكتاب الدكتور هادي عطية مطر الهلالي ، وكان موضوعه لأطروحة الماجستير بجامعة عين شمس ، ١٣٩٤هـ وطبع ببغداد ١٤٠٤هـ بعناية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

(٦) - بغية الوعاة : ٣١٢/٢ ، تأريخ اليمن الفكري: ٤٥٨/١، ٤٩٦ ، ٤/ ٢٩ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ١٦، ٩٦ ، ٣١٧ ، ٣٧٠ ، وأعلام المؤلفين الزيدية ١٠٦٤ ، والروض الأغن =١٢١/٢

(٧) - الروض الأغن : ١/ ١٥٣

(٨) - الروض الأغن : ١/ ٦١

- يحيى بن محمد بن الحسين اليزيدي ، قيل عنه " كان عالماً باللغة والأدوات بارعاً في الكتابة والشعر " [١]

- الإمام عبد الله بن حمزة بن سليمان بن حمزة العلوي (ت ٦١٤هـ) من أئمة الزيدية المناوئين للدولة الأيوبية ، له من مؤلفات كثيرة منها في اللغة (أرجوزة في صفات الخيل) [٢]

-

القرن السابع :

تطالعنا في هذا القرن مجموعة من الأسماء الكبيرة ، التي برزت في تأريخ النحو اليمني ، ولا أبالغ إذا قلت : إنّ العصر الذهبي للنحو اليمني هو القرن السابع

فمن هذه الأسماء محمد بن يعيش ، ومنصور بن فلاح ، ومحمد بن بطّال ، ويحي بن العمك ، ومحمد بن أبي السعود ، ومحمد الطبري ، ويحي بن حمزة العلوي وغيرهم ، وفيما يلي نبذة من جهودهم :

- أبو الحسن علي بن أبي السعود بن الحسن ، كان فقيها فاضلا ، نحويا ، لغويا ، وهو أول من درس بالمدرسة النجمية ، وقد استدعاه الملك المظفر الرسولي إلى تعز لتدريس ابنه الملك الأشرف النحو ، فأقام بها يعلمه النحو وغيره ، ولعله قد توفي في مطلع القرن السادس الهجري)[٣]

-: عباس بن علي بن أبي عمرو الصنعاني (ت : حوالي ٦١٠ هـ) له من الكتب ((سقط الجواهر الأدبية في الغريب من الألفاظ العربية)) [٤]قيل انتزعه من ضياء الحلوم لمحمد بن نشوان الحميري [٥].

---

(١) – تأريخ اليمن الفكري ١٢٦/٤

(٢) – منه نسخة بالمتحف البريطاني برقم ٣٨٦٠. or

(٣) – المدارس الإسلامية في اليمن : ٦٨

(٤) – منه نسخة بمكتبة الجامع بصنعاء تحت رقم ٢٦ لغة

(٥) – ترجمته في تأريخ اليمن الفكري ٤١٤

- الفضل بن أبي السعد العصيفري (بعد سنة ٦١٤ هـ)

قيل بأنه من أشهر علماء اليمن ، وله مؤلفات عديدة في فنون شتى ، أمّا في النحو فقد صنف فيه (شرح المفصل للزمخشري) و (شرح الكافية في النحو لابن الحاجب)[١]

- محمد بن نشوان الحميري ٦١٤هـ من علماء اللغة في عصره ، له كتاب سماه (ضياء الحلوم)[٢] وقد اختصره من كتاب والده المشهور (شمس العلوم) وله كتاب (الكافي في العروض والقوافي) (البيان في النحو) ، وله (مختصر في الفرق بين الضاد والظاء)[٣] وله الكافي استدرك فيه على ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) في كتابه الأفعال و له كتاب (الوافي) ،[٤].

- محمد بن علي القلعي (ت ٦٣٠هـ) ، وهو من علماء اللغة المشهورين ، ومن آثاره (اللفظ المستغرب من ألفاظ المهذب)[٥] ويسميه بعضهم كتاب كتر الحفاظ في غرائب الألفاظ[٦]،

- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سليمان الملقب بابن بَطَّال الرَّكْبِيّ (٦٣٠) هـ

- من كبار علماء عصره في اللغة ومن آثاره في اللغة : (النظم المستعذب المتضمن شرح غريب المهذب للشيرازي)[٧]، رحل إلى مكة المكرمة ، واستمرت إقامته فيها أربعة عشر عاما ، وكان خلال هذه الأعوام يأخذ عن علماء الحرمين ، وعن كل عالم يفد إلى مكة المكرمة للحج أو العمرة ، ولما عاد أنشأ مدرسةً في قريته (ذي يَعْمُد) - من أعمال لواء تعز - ، ووقف عليها كتبه ، وجملة من أرضه ، فكان مقصدا للطلبة

---

(١) - ترجمته في تأريخ اليمن الفكري ٣/٣١٢ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٢٦٠، و٣٧١ ،

(٢) - منه نسخة بمكتبة عارف حكمت برقم ٨٠ لغة ، وأخرى بالجامع الكبير برقم ١٨٧٤ ، وثالثة بجامع الغربية برقم ٩ لغة

(٣) - طبع ببغداد بتحقيق محمد بن حسن آل ياسين

(٤) - ترجمته في تأريخ اليمن الفكري ٤/١١٧-١٢٤ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٣٧١ ، أعلام المؤلفين الزيدية ١٠٠٦

(٥) - منه نسخة بدار الكتب المصرية ، وأخرى بمكتبة أحمد ناصر بزبيد

(٦) - تأريخ اليمن الفكري ٣/٢٨٠

(٧) - طبع ذيلا على المهذب للشيرازي في مطبعة البابي الحلبي بمصر ، و في دار المعرفة ببيروت (ط٢ ١٣٧٩) وطبعته دار الباز بمكة المكرمة بتحقيق د/ مصطفى سالم

من أنحاء اليمن ، ومن أشهر تلاميذه : جمهور بن علي بن جمهور الآتي ، وممن لقيه أيضاً الحسن بن محمد الصغاني ، فأخذ كل منهما عن الآخر [١]

- جمهور بن علي بن جمهور (من علماء القرن السابع) من تلاميذ ابن بطال المبرزين ، وقد ألف في علم النحو كتاب (المذاكرة العربية في النحو)[٢]

- عمران بن محمد بن بطال ، يروي المؤرخون أنّه كان محققاً في النحو والصرف ودرّس في مدرسة أبيه محمد بن أحمد بن بطال الركبي [٣]

- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن عجيل (ت ٦٤٦ هـ)

من علماء اللغة المبرزين ، و من آثاره فيها (تكملة شرح مقامات الحريري ، و(شرح نظام الغريب في اللغة) [٤]

-أبو الربيع سليمان بن موسى بن الجون (ت ٦٥٢هـ) من علماء اللغة ، وله كتاب (المقصور والممدود) [٥]

- محمد بن حمزة بن أبي النجم ٦٥٦ هـ ، وهو من العلماء المشهورين باللغة العربية وغيرها ، و [٦]له (المسالك شرح كافية ابن الحاجب)

- علي بن حسين الإصابي (ت ٦٥٧هـ) القُعَيْطِي النحوي ذُكر بالعلم باللغة العربية وعلومها ،كان مدرساً بالمدرسة المظفرية في مغربة تعز [٧]

- يحي بن إبراهيم بن العَمَك (ت ٦٧٠هـ) ، - يحي بن إبراهيم الشاعر الأديب ، قيل " صنف كتباً كثيرة في النحو منها : (البيان) الذي استدرك فيه على المقدمة

---

(١) – ترجمته في السلوك ، والمدارس الإسلامية ١١٧– ١١٨ ، والروض الأغن

(٢) – منه نسخة في مكتبة الجامع بصنعاء برقم ١٣٣٤ ، وانظر ترجمته في مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٥ ، والروض الأغن ١٣٠

(٣) – المدارس الإسلامية ١٢٠

(٤) – ترجمته في : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٥، تاريخ اليمن الفكري ٣/ ٢٨١ ، والروض الأغن ١/ ١٧

(٥) – انظر : ذيل كشف الظنون ٢/ ٣٣٦ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٥،

(٦) – انظر ترجمته في الروض الأغن ٣/ ٥١

(٧) – المدارس الإسلامية ١٠٨

المحسبة المعروفة لطاهر بن بابشاذ ، ومن مصنفاته في الأدب (الكامل) ، و(الكافي في العروض والقوافي) [١]

- عبد الله بن العباس بن المبارك الحجاجيّ الهمداني (ت ٦٧٣هـ تقريبا)،من أعلام الدولة الرسولية في اليمن ،رحل إلى مصر وتتلمذ على القاسم بن علي الحريري ،والعماد الاسكندراني،وغيرهم،فأخذ المقامات وغيرها ،وهو من أنشأ المدرسة العباسية في الجَنَد[٢].

- محمد بن الحسن الصُّمَّعيّ (ت ٦٧٦هـ المدرس في المنصورية بزبيد ، قيل : برع في علم النحو ، وكان مدرسا في المدرسة المنصورية ، وله من الكتب (الغاية والمثال في العروض) [٣].

- منصور بن فلاح بن معمر اليمني ٦٨٠هـ : من آثاره كتاب المغني وكتاب الكافي ، و شرح الكافية موضوع هذه الدراسة [٤].

محمد بن أحمد بن أسعد بن أبي السعود المعروف بابن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠هـ): قيل عنه " محقق زمانه في النحو " ، وقد لقب بـ(سيبويه اليمن) ، وله من المؤلفات المستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن)[٥] ، وله أيضا : الياقوتة في النحو ، و (التهذيب في علم النحو) ، مطبوع [٦] ، ومن كتبه المشهورة : (الدرر المنظومة بالبيان في تقويم اللسان) ، [٧]

- وله من الشروح : شرح على المفصل للزمخشري ، وشرح أيضا على مختصر ابن أبي عباد [٨]

---

(١) – مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٦ ، تأريخ اليمن الفكري ٢٨١/٣، والروض الأغن ١٤٦/٣

(٢) – ترجمته في المدارس الإسلامية ١٧٢- ١٧٣

(٣) – ترجمته في السلوك ٢٩٢/١ ، ٣٦١/٢ ، ٣٦٢ ، والمدارس الإسلامية ٥٤ ، والروض الأغن ٤١/٣

(٤) – سيأتي الحديث عنه مفصلا في قسم الدراسة

(٥) – لعله هو المشار إليه في ترجمة ابن يعيش ،

(٦) – بتحقيق الدكتور فخر صالح قداره – دار الجيل بيروت ١٤١١هـ ومنه نسخة في المتحف البريطاني برقم ٣٨٢١ ،

(٧) – انظر ترجمته في مصادر الفكر الإسلامي للحبشي ٤١٦

(٨) – تأريخ اليمن الفكري ٢٨٣/٣

- عبد الله بن عمر الفايشي (ت ٦٩٥ هـــ) المدرّس بالمدرسة (النجميّة) ، في جِبْلَةَ ، نحوي من كبار العلماء في عصره في اللغة ، وله كتاب اسمه (اللوامع في النحو) نحى فيه أسلوب المقدمة المحسّبة لابن بابشاذ [١]
- أبـــو العباس أحمد بن أبي بكر بن عمر الأحنف ولد سنة ٦٤١هـــ (ت ٧١٧هـــ) ، ومن آثاره (البستان في إعراب مشكلات القرآن) [٢].
- عمـــر بـــن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت ٧٠٢هـــ) من أصحاب الملك الأشرف والمؤيـــد الرســـولي ، كان أحد أعلام عصره في العربية والحساب والأدب ، وله من الكتب (المحرر في علم النحو)[٣]
- الملـــك المؤيـــد داود بن الملك المظفر يوسف بن عمر الرسولي ، ولد سنة ٦٦٢هـــ وتوفي سنة ٧٢١هـــ ، تميز باهتمامه بالعلوم والأدب ، فأنشأ المدرسة المؤيدية في تعز سنة ٦٧٢هـــ ، وكان يهوى جمع الكتب ، ومما يذكر أنه كان لديه أكثر من عشرة نســـاخين ينسخون له الكتب ، ثم ترفع إلى خزينته بعد مقابلتها ، وقيل : إن مكتبته كانـــت تحتوي على مائة ألف مجلد ، وقيل إنه كان يحفظ مقدمة طاهر بن بابشاذ ، والجمـــل للـــزجاجي ، وعمـــدة الحافظ لابن مالك ، وقد أنشأ المدرسة المؤيدية ، والمدرسة المظفرية الصغرى ، ومدرسة أم عفيف [٤] .

-ومـــن مشـــاهير الـــنحاة أيضا في أواخر القرن السابع القاضي محمد بن أحمد الطبري ، المعروف بالنّجم ، كان حياً سنة ٦٧٢هـــ ، لأنه أوّل من درّس في المدرسة المؤيدية النحو التي أسست بذلك التاريخ ، ثم اعتذر ، فنُقل إلى أم عفيف بزبيد .

و مـــنهم : أبـــو العتيق أبو بكر بن محمد المهدوي المعروف بالجباحيّ ، وقد ذكرته لأنّه صـــاحب المدرسة المهدوية ، بناها ، وأوقف لها وقفاً كبيراً وكان ذلك قبل ٦٩٢هـــ ، وكـــان مشـــهورا ، فاضلا عالما بالنحو ، واللغة ، أخذ عن موسى بن أحمد شرحه على

---

(١) – انظر ترجمته في : المدارس الاسلامية ٧٠هـ

(٢) – ذكره إسماعيل الأكوع في كتابه المدارس الإسلامية ص ٧٥ ، وقال إن في الجامع الكبير بصنعاء نسخة من هذا الكتاب

(٣) – منه نسخة بقلم المؤلف بدار الكتب المصرية ٢٨٩ ، نحو ، ،وينظر مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٧

(٤) – صبح الأعشى ٣١/٥ ، والبدر الطالع ٢٤٧/١ ، والمدارس الإسلامية ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،

اللمع ، ومن كتبه في النحو : (شرح المقدمة المحسّبة في النحو لابن بابشاذ) ، و (مختصر تهذيب الأسماء واللغات للنووي) [1]

عوامل النهضة والضعف في الفكر النحوي في اليمن

العوامل التي أسهمت في النهوض بالدرس النحويّ في اليمن كثيرة ، ولعل من أهمها :

العامل الديني :

فممّا لاشك فيه أنّ الدين الإسلامي قد فرض على الأمة الإسلامية كلها العناية بتعلم اللغة العربية ، وتعليمها ، فهي الوعاء لهذا الدين ، فالتالي لكتاب الله لا يستغني عن معرفة مخارج الحروف ، وضبط الألفاظ ، وكذلك مستنبط الأحكام الشرعيّة لابدّ له من أن يتسلح بعلوم العربية كي يوضح المبهم ، ويفرق بين المجمل والمبين ، والخاص والعام ، والمحكم والمتشابه ....الخ ، كما أنّ المتعمق في أسرار بلاغة القرآن الكريم يحتاج إلى علم باللغة العربية ، ولهذا جعل العلماء إتقان علوم اللغة العربية شرطاً من شروط الاجتهاد في الأحكام الشرعية .

ولا نبالغ إذا قلنا : إنّ السبب الرئيس في نشأة وتطور الفكر اللغوي في العالم الإسلامي ، وليس في اليمن فحسب ، هو السبب الدّيني .

ومن ا لعوامل المسهمة في تطور الفكر النحوي في اليمن :

– الرحلة الدينية والعلمية :

من المعروف أنّ مكة المكرمة ، والمدينة المنورة هاتين المدينتين المقدستين كانتا المكانين اللذين يلتقي فيهما العلماء عبر العصور ، فيتدارسون العلوم ، ويطلع بعضهم بعضا على كل جديد في فروع المعرفة أولاً بأول ، و هاتان المدينتان تمثل شيئا متميزاً بالنسبة للعلماء اليمنيين ، فهما المحطة الأولى للطلاب والعلماء اليمنيين ، الذين يخرجون من اليمن ، ثم يغادرونهما بعد ذلك إلى أي موقع ، وقلما نجد عالماً من علماء اليمن كانت له رحلة ، ولم تكن مكة المكرمة المرفأ الأول لهذه الرحلة ، ولا بد أنّ العلماءَ في مكة المكرمة يجتمع كل منهم بمن هو على شاكلته ، فأهل الفقه تجمعهم المسائل العديدة الواقعية والمفترضة ،

[1] – انظر المدارس الإسلامية ٢٠٤

وكذلك كان أهل النحو والصرف ضمن السلسلة من العلماء الذين يدينون بالفضل لله سبحانه وتعالى أولاً ، ثم للفرصة الثمينة التي جمعت كلٌّ منهم بندٌ خطير أو شيخ كبير ، وقد ترعرعت في أحضان هاتين المدينتين عبر التأريخ كلّ العلوم الإسلامية ، وسيكشف ذلك المستقبل القريب - بإذن الله - حين تقوم الدراسات النحوية الجادة لبيان حقيقة الدور الذي اضطلعت به مكة المكرمة والمدينة المنورة في تطور الحركة العلمية .

ومن العلماء الكبار الذين أجمعت المصادر أنّه كانت لهم رحلة إلى مكة المكرمة :

- الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني في القرن الرابع (٣٤٤هـ) [١] الذي عُرف بأنّه طاف البلاد ، واستقر بمكة زمناً ، وقال عنه القفطي في الإنباه " نادرة زمانه ، وفاضل أوانه ، الكبير القدر ، الرفيع الذكر ، صاحب الكتب الجليلة ، لو قال قائل : إنه لم تخرج اليمن مثله لم يزلّ ؛ لأن المنجم من أهلها لا حظ له في الطب ، والطبيب لا يد له في الفقه ، والفقيه لا يد له في علم العربية وأيام العرب وأنسابها ، وهو قد جمع هذه الأنواع كلها " [٢].

-وفي القرن الخامس صنف الحسن بن إسحاق مختصره الشهير في النحو بمكة المكرمة ، في الحرم الشريف ، وكان كلما فرغ من تأليف باب طاف وسعى ، ودعا لقارئه "[٣]

- ومنهم : محمد بن أحمد اليمني المشهور ببَطّال الركبي (٦٣٣هـ) كانت له مجاورة امتدت أربعة عشر عاما في مكة المكرمة ، لقي فيها لفيفاً من العلماء من مكة ، ومن القادمين إليها في مواسم رحلاتهم الدينية والعلمية ، فاستفاد منهم فائدة كبيرة ، ثم عاد بعدها ليفتح مدرسة في قريته (ذي يعمد [٤])

وكما أنّ كثيراً من العلماء اليمنيين رحلوا إلى الحواضر الإسلامية ، رغبة في طلب العلم ، فبالمقابل من العلماء المبرزين من وصل إلى اليمن ، وكانت له رحلة إليها ومن أشهر هؤلاء العلماء :

---

(١) - نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها ٧٣، وما بعدها

(٢) - الإنباه ٣١٤/١

(٣) - تأريخ اليمن الفكري ٥٠٥/١

(٤) - المدارس الإسلامية : ١١٧

- العـــالم المبرز أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٠ هـ) ، القارئ اللغوي المعروف ، دخل اليمن أثناء فراره من الحجاج كما مر [١] .

- في تـــرجمة الإمام الشافعي / محمد بن إدريس المولود سنة ١٥٠هـ ، حدث الزبير بن بكـــار عن عمه مصعب بن عبد الله بن الزبير : أنه خرج إلى اليمن فلقي محمد بن إدريس الشـــافعي ، وهـــو مستحض في طلب الشعر والنحو والغريب ، فقلت إلى كم هذا ؟ لو طلبت الحديث والفقه كان أمثل بك [٢] .

- ومـــن مشاهير من دخل اليمن (إبراهيم بن أحمد الشيباني) لقي الجاحظ والمبرد وثعلباً وابن قتيبة ، " طاف البلاد ، ودخل خراسان ، وفارس ، والعراق ، والحجاز ، واليمن ، والشام ...الخ " [٣]

- ومـــنهم الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) قيل " دخل اليمن ، وأقام بها ، وشرح ديوان الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني" [٤]

- ومـــنهم : إســـحاق بـــن إبراهيم الفارابي ، خال إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح ، سكن زبيد ، وفيها صنف كتابه (ديوان الأدب) ، ومات قبل أن يروى عنه سنة (ت ٤٥٠هـ) و من آثاره في النحو(بيان الإعراب)[٥]

- محمـــد بن عبد الملك بن محمد الشنتريني (ت ٥٥٠هـ) له مؤلفات عديدة في النحو والأدب ، " سافر إلى اليمن سنة ٥١٥هـ ، وقد ذكره السلفيّ في معجم شيوخه [٦]"

ومن الذين رحلوا إلى اليمن : أبو المكارم المبارك بن الفاخر بن محمد بن يعقوب النحوي (ت ٥٠٠هـ) قيل " نقل عنه اليمنيون علما كثيرا "[٧]

---

(١)- انظر ص ٩

(٢) - معجم الأدباء ٢٨٣/١٧

(٣) - إشارة التعيين ١١

(٤) - إشارة التعيين ١٠٢

(٥) - معجم الأدباء ٦٢/٦

(٦) - إشارة التعيين ٣٢٥

(٧) -أخباره في إنباه الرواة ٢٥٦/٣ ، وبغية الوعاة ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ ، ونشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها ٢٢٥ ،

- ومن النحاة الذين دخلوا اليمن محمد بن نصر الله بن الحسين الدمشقي الأنصاري ، أصله من الكوفة ، الذي ولد بدمشق سنة (٥٤٩ هـ) لغوي أديب ، دخل الهند ، ورحل إلى اليمن ، ومنها إلى الحجاز ، ثم إلى مصر ، ثم عاد إلى دمشق [١]

- وممن كانت له رحلة إلى اليمن قاضي قضاة اليمن أحمد بن علي الغساني (ت ٥٦٢ هـ) [٢]

- ومنهم : الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصغاني (ت ٦٠٥ هـ)[٣]) قيل " كان له مع ابن بطّال الركبيّ أخذٌ وعطاء " [٤].

- ومن علماء اليمن المشاهير الذين كانت لهم رحلة علمية خارج اليمن سليمان بن محمد الخَلّي النحويّ اليمنيّ (ت ٦٥٠هـ) " طاف البلاد : اليمن والحجاز والشام ، ... ونقل إلى اليمن عبر رحلاته علما كثيرا وقيل " كان يقرئ سيبويه قراءة جيدة "[٥]

- العامل السياسي :

ساعدت الظروف السياسية والمذهبية في اليمن على تنافس الرؤساء خلال هذه الحقبة بالتسلح بأنواع العلوم المختلفة ، لاسيما علوم اللغة والأدب التي تكسب المرء مهابة وإجلالا وإكبارا ، ولاشك أنه ما من سلطان أو ملك أو إمام في القرن السادس والسابع إلاّ وكان حوله لفيف من العلماء والأدباء والشعراء ، فقد كان الاجتهاد في العلوم من شروط انعقاد الإمامة عند الزيدية ، كما أنّ منافسيهم من بني رسول كانوا على درجة كبيرة من الاهتمام بالعلوم بشتى فروعها ، وتذكر الأخبار أنّ الملك المؤيد الرسولي كان يحفظ كتاب (الجمل) للزجاجي ، و المقدمة لابن بابشاذ [٦]، ومن الطبعيّ أنّ اهتمام القادة بعلوم اللغة وتشجيع العلماء والمتعلمين قد ساعد على توفير المناخ المناسب لتطور هذا العلم .

ومن العوامل المهمة أيضا في تطور الفكر النحوي في اليمن

---

(١) - معجم الأدباء ١٩/ ٨١ ، وما بعدها

(٢) - معجم الأدباء / ٤/٥٥

(٣) - ترجمته في إشارة التعيين ص ٩٨ - ١٠٠

(٤) - المدارس الإسلامية : ١١٨

(٥) - إشارة التعيين ١٣٦

(٦) - المدارس الاسلامية في اليمن ٢٠٣

- **بناء المدارس الإسلامية في اليمن**

لقد كان للمدارس الإسلامية في اليمن دور كبير في إثراء الحياة العلمية في مختلف العلوم الإنسانية ، وإذا كان المؤرخون ينقلون أنّ البادئ في تأسيس هذه المدارس بصفة مستقلة عن المساجد – هو الملك الأيوبيّ المعز إسماعيل بن طغتكين بن أيوب سنة ٥٦٩هـ بمدرستين فقط هما (السيفيّة ، والمعزّيّة أو مدرسة الميلين [١]) فقد انتشرت المدارس بعد ذلك انتشاراً واسعاً ، وأوقَف لها أصحابها الأموال الطائلة ، و ما من ملكٍ أو إمام بعد هذا التأريخ إلاّ و يروى أنّه قد بنى مدرسة أو اثنتين .

و لم يقتصر بناء المدارس على الملوك فقط ، فهناك مدارس أسسها الأمراء ، والوزراء ، والقضاة ، والحجّاب ، والأميرات ، والأغنياء من الرجال والنساء ، والتجار والعلماء ، وقد عدّ القاضي إسماعيل الأكوع في اليمن في القرن السادس والسابع حوالي ٨٤ مدرسة في مختلف المدن والقرى اليمنية [٢]، أمّا بعد تلك المدة فقد بلغت أكثر من (١٩٣) مدرسة ، بالإضافة إلى المساجد المنتشرة في أنحاء اليمن ، والتي كانت وما زالت مكاناً للتعلّم والتعليم .

ولاشك أنّ تهيئة المناخ المناسب للتعلم عامل رئيس في تطوره ورقيه

---

[١] - المدارس السلامية في اليمن : ٥

[٢] - المدارس الاسلامية في اليمن ٢٠٠

من عوامل الضعف في الفكر النحوي في اليمن

المتتبع للحركة النحوية في اليمن يكاد يجزم بضعف الجهود النحوية في اليمن مقارنة بالجهود في علـم الكـلام ، والفقه ، والأدب ، وغيرها من العلوم التي وجدت مناخا مناسبا ساعد على تطورها ، ومع ذلك فهذا لا يعني انعدام الجهود النحوية المميزة ، التي برز أصحابها ، وكانت لهـم آثـار خالدة تنم عن جهود مميزة في علوم النحو واللغة ، وتصانيف مفيدة أثرت الفكر النحوي ، غير أن المقصود هنا هو تتبع أسباب الضعف في النحو اليمني بشكل عام ، وأسباب هذا الضعف في الحركة النحوية

أولاً : النظرة الفكرية لهذا العلم

يمكـن القول أنّ السبب الرئيس في ضعف التيار الفكري النحوي في القرن الثامن وما بعده في اليمن أنّ النحو عند علماء اليمن أصبح من العلومٌ المكمّلة ، وكأنّ الإلمام به فقط هو الغاية ، حيـث ركـز عـلماء اليمن في القرن الثامن جهودهم في علم الكلام ، والفقه ، والتفسير ، والحديـث ؛ واسـتفرغوا جلّ طاقاهم في ابتكار المسائل الكلامية ، والفقهية ؛ لأنّ هذه هي العلـوم التي يحتاجونها لمواجهة خصومهم ، أمّا علم النحو فلم يكن البروز فيه هدفا لأحد من العلماء ، وإن كانوا قد ألفوا فيه الاختصارت و الشروح والنظم والتعليقات ، والاستدراكات

ثانياً : بعد اليمن عن العواصم المتعاقبة للدول الإسلامية

بـدأت الدولة الإسلامية في الحجاز ، ثم سرعان ما انتقلت العاصمة الإسلامية إلى دمشق ، ثم إلى بغداد ، وهي مدينة قريبة من البصرة والكوفة عواصم النحو العربي ، أمّا المدن اليمنية فقد كانـت بعـيدة عن الحكم العباسي ، ومعادية للحكم الأيوبي ، والفاطمي ، وحتى السلطنة التركية لم تجد في اليمن مستقرا لها مع المتاع ، وهذه المسافات الفاصلة كان لها أغلب الأثر في ضـعف تيار الفكر النحوي ، في أغلب البلدان اليمنية ، فالكتب التي أُلّفت في اليمن لم تلق مجـالا للانتشـار في الأقطـار الأخـرى ، كما أنّ الكتب التي اشتهرت في باقي الأقطار ، وخصوصـا العواصـم المتعاقبة للدول الإسلامية - وجدت إقبالاً من المتعلمين تقديراً لجهود جالبـيها من هذه المسافات الطويلة ، والعواصم المتعددة وما تحملوه من عناء في سبيل جلبها وكل هذا ساعد على اندثار الكتب اليمنية ، وحجبها عن المحافل الدولية آنذاك .

ثالثا : الاضطرابات والحروب

الـــيمن من البلدان التي عانت كثيراً من الخلافات السياسية ، والمذهبية ، وكان من ضحاياها العديد من العلماء ، والأدباء ، في مختلف الفنون ، ولعلّ موجات الرحيل و الهجرة المتعاقبة من اليمن كانت من نتائج هذه التقلبات السياسية ،

والمطلع على تأريخ اليمن السياسيّ والدينيّ يكاد يجزم بانعدام أوقات الاستقرار اللازمة للتطور في العلـــوم ، والـــنحو من العلوم التي تحتاج إلى البيئة المستقرة اقتصاديا ، وسياسياً كي ينمو ويتطور ، وهذا ما لم يتوافر لليمن بشكل كافٍ مما أثر على تطور النحو ، وأعاق إلى حدّ ما مسيرته ، فانصرف الطلاب عن الأخذ من اليمن إلى مصر وغيرها [1]

وإذا كان التعمّق فيه من مظاهر الطفرة العلمية والحضارية التي تحتاج -كما قلنا - إلى استقرار سياسي واقتصادي ، فهذا مما لم يتوافر لليمنيين خلال هذه الفترة .

التعصب الفكري والمذهبي والتحزب الطائفي :

كان التعصب والانحياز - وما يزال - سمة من سمات الكثير من المؤرخين في مختلف الأقطار ، والمؤرخون اليمنيون لم يسلموا من هذا العيب أيضا ، فقد ساروا على هذا النهج ، فهم غالبا لا يترجمون لكاتب كاتب لا يطمئنون إلى مذهبه ونزعته ونحلته ، ومن الطبيعي أن يستبعد من الترجمة ، ويهمل من الثناء عليه ، أما إن كان ممن يرضون عن نزعته العقائدية ، ويطمئنون إلى توجهه السياسي ، فهو الأديب اللوذعي ، والعالم الذي لا يشق له غبار ....الخ .[2]

فمـــن كان من علماء المطرفية[3] فلن تجد له ذاكراً أو مادحاً ، من مؤرخي الفئة الزيديّة إلاّ مـــن كان منهم مطرفيا [4] ، وكذلك إذا كان من علماء دولة بني رسول لا تجد له الذكر اللائق أو الثناء الخالص في كتب المناصرين لأئمة الزيدية ، والعكس صحيح .

هـــذا بالنسبة للذكر والثناء ، أمّا بالنسبة للدرس والعلم وانتشار الكتب ، فمن باب أولى أن العالم من الفئة الرسولية لا يجد حظاً من غير فئته .

---

(١) - قيل أن العلامة يحي بن الحسين ابن يحي البحيري رحل إلى مصر لما مال علي بن أحمد بن رزين إلى الورع قاصداً محمد بن عبد الملك الشنتريني (ت ٥٥٠هـــ) تأريخ اليمن الفكري ٢/٢٠٠

(٢) - تأريخ اليمن الفكري ٢/١٩٩-٢٠٠

(٣) - فرقة من فرق الزيدية ظهرت في القرن الخامس على يد مطرف بن شهاب

(٤) - ينظر تأريخ اليمن الفكري في العصر العباسي ٢/١٩٨

و قـــد ضـــاعت بسبب هذه العصبية الكثير من الكتب والآثار ، والعلوم ، وخلق نوع من الاجترار للنحو الوافد من بقية الأقطار .

ومع ذلك فيمكن القول أنّ مرحلة الضعف هذه كانت بعد القرن الثامن الهجري ،وهي مرحلة لا تخلو من جهود نحوية كبيرة ، في بعض الأحيان ، فقد واصل النحويون اليمنيون التأليف في المختصرات والشروح والاستدراكات ، والنظم وغيرها .

الفصل الثاني : المؤلف والكتاب

اسمه ونسبه

ابــن فلاح [١]: هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني المكنى بــ(أبي الخير) أو (ابن فلاح) النحوي .

– حياته :

ابن فلاح من العلماء الذين هاجروا من اليمن ، واستقروا خارجها ، وأرجح أنّه فرّ من اليمن بسبب النــزاع السياسي والمذهبي الذي كان يسود اليمن آنذاك ، وقد سكن مدينة البصرة ، وكان له مع العلماء هناك أثر وتأثر كما سيأتي عند ذكر تلاميذه .

، وإذا كانــت المصــادر قد بخلت علينا بذكر ترجمة مسهبة لهذا العلاّمة ، فقد بخل علينا ابن فلاح أيضاً بما يفيدنا في التعريف به ، فهو لا ينسب أياّ من الآراء – فيما اطلعت عليه من كتبه – إلى عــالم معاصــرٍ ، بصــيغة ترشدنا إلى شيخ من مشايخه كما هي عادة النحاة في أغلب الأحيان ، و ما نقله لنا من آراء المشايخ المعاصرين له ، هو نقلٌ لا يوحي بالتلمذة أو الجلوس إليهم .

فمــن العلماء الذين نقل عنهم : أبو البقاء العكبري (٦١٦هــ) ، وابن الحاجب (٦١٦) هــــ ، وابــن يعيش (٦٤٣هــ) – تغمد الله الجميع بواسع الرحمة والغفران ، ومع أنه من الجائــز أن يكون ابن فلاح قد تتلمذ على بعض هؤلاءِ الأعلام إلا أنّ نقله عنهم لا يُمَكّن من الحكم بشيء من هذا [٢]

فمــا أقلّ حظ هذا العالم إذ لم يحظ بعناية المترجمين له ، وكلّ ما نجده من ذكر له من كتب التراجم هو مأخوذ من كتاب (بغية الوعاة) لجلال الدين السيوطي ، وترجمة السيوطي رحمه الله للعلامة منصور بن فلاح ترجمة موجزة ، لا تفي بغرض البحث ، ولا تليق بمكانة عالمٍ مثله ، ولكن هذا حظه وقدره ، مع أملنا أن نوفق إلى مزيد من المعرفة عن حياة هذا العالم الجليل .

---

(١) – ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٣٠٢/٢ ، وكشف الظنون ١٧٥١/٢ ، إيضاح المكنون ٢٥٩/٢ ، ومصادر الفكر العربي في اليمن ١٥٧ ، والروض الأغن ١٣١/٣ ، وقد كان ابن فلاح وكتابه المغني موضوعا لدرجة الدكتوراه في جامعة أم القرى ١٤٠٤هــ في الأطروحة التي تقدم بها الأخ عبد الرزاق السعدي

(٢) – ينظر : ص ٩١، ٢٠١ ، ٢٧٥ ، ٤٠٦ ، ٧٨١

تلاميذه :

وجـــدت في بعض الدراسات إشارة إلى تلميذٍ واحدٍ من تلاميذ ابن فلاح ، وهو : الفقيه عبد الحميد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد الجيلوني الذي ولد سنة ٦٤٨ هـــ ، ومات سنة ٧٢٣ هـــ وهو من العلماء الذين تميزوا في الفقه ، وقيل : إنّه لم يدخل اليمن أعرف منه بالحاوي " وقيل أيضا : " تفقه برجل من اليمن كان يسكن البصرة اسمه منصور بن فلاح" [١]هو الذي جعله يرغب في دخول اليمن

الجانب العلمي (منهج ابن فلاح ، وآثاره) :

ابن فلاح واضح في منهجه العلمي ، فهو يتبنى أسلوبا وسطا بين الاستطراد والإيجاز ، في كل مـــن مؤلَّفيه المغني وشرح الكافية ، و يعتمد في هذين الكتابين على ثقافته الواسعة التي يتحلى بهـــا ، يتضـــح ذلك عبر إيراده الشواهد الشعرية الكثيرة فهو يذكر معها الفوائد العديدة من خلافـــات نحوية ، وفقهية ، وأصولية ، وربما ذكر المناسبة التي قيلت فيها ، وكذلك هو في ذكره للحكم والأمثال ، والقراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآثار ، وسأورد طرفا من ذلك عند دراسة شواهد الكتاب .

ومما يميز ابن فلاح عن غيره من العلماء أدبه الجم في التعامل مع القراءات القرآنية ، فمن الجدير بالذكـــر أنني لم أجد له رداً واحداً لقراءة من القراءات القرآنية مهما كان وضعها في القياس الـــنحوي ، بل ربما جعل همه كلّه استنباط قاعدة متوافقة مع القراءة ، وفي كل خلاف نحوي نجـــد ابـــن فلاح يتفق مع القراءة القرآنية السبعية والشاذة ، معللا لها من القياس البصري ما أمكـــن ، ولكنه حين يرى القياس متكلفاً يأخذ منحى آخر حيث يتبنى الرأي الآخر ، وهو رأي الكوفيين ، الذي يمتاز بأنه يجعل السماع أصلا في التقعيد [٢].

ومـــا يميز ابن فلاح أيضاً شخصيته القوية وثقته بنفسه في التعامل مع الآراء ، يتضح ذلك من مســـاواته بـــين النحويين ، فقد يخالف النحويين على اختلاف طبقاتهم وانتمائهم ، إذا كان متبنـــيا رأيا من الآراء ، فسيبويه والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ، مثل غيرهم من النحاة

---

[١] – ينظر : السلوك ١١٩ ، والعطايا السنية ٧٨ ، والعقد الفاخر الحسن ٤ ، والعقود اللؤلئية ١٥/٢ ، النسبة إلى البلدان ، والمدارس الاسلامية ٢٠٥

[٢]– انظر ص ٢٢٠ ، ٦٥٨ ،٦٦٠ ، ٦٧٦ ، ٩١٦

كالفراء والسيرافي والفارسي وابن جني وابن يعيش وابن الحاجب النحوي ، كلهم في ميزان واحد عند ابن فلاح [١].

آثار ابن فلاح :

تــتفق المصــادر الــتي ذكر ابن فلاح فيها على أنّ له كتابين شهيرين هما : المغني في النحو ، والكافي .

كمــا ذُكــر له كتاب ثالث وهو كتاب (شرح الكافية) وهو مذكور في هامش أحد نسخ كــتاب (المغــني) [٢] في نص يقول " وعلى هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ أحمد العجمي : ومن مؤلفاته شرح الكافية لابن الحاجب في مجلدين ، والرضي ينقل عن المغني لابن فلاح "

ثقافة ابن فلاح :

ابــن فلاح ذو ثقافة عربية خالصة ، فهو قارئ ، محدث ، فقيه ، متكلم ، أصولي ، نحوي ، أديب منطقي ، محقق .

يتضح ذلك من خلال آثاره ، والدراسات التي قامت حوله ، وما وقفت عليه من كتاباته ، و المطلــع عــلى أحد كتابيه : المغني أو شرح الكافية لا تخفى عليه ثقافة ابن فلاح المنطقية التي تتضــح في معرفــته بالشــروط المنطقية للحد ، وهي الجمع والمنع ، وغيرها من المصطلحات المنطقــية ، كالجزء والكل ، والجنس والفصل ، و غير ذلك ، كما تتضح ثقافته الأصولية في استعمال الألفاظ الأصولية وتمييزها عن غيرها ، ومزجه علم الأصول بالنحو ، وذلك في السبر والتقســيم ، والخاص والعام ، والمجمل والمبين ، و مراعاته لاختلاف المصطلحات ، وبيان ما يــدل علــيه كل مصطلح عند الفئات المختلفة ، من المتكلمين ، والمناطقة ، والأصوليين ، والفقهاء ، والنحويين ، ونقله للقراءات العديدة ، والأمثال مع القصص ، والروايات المتعددة للأخبار ، والتعليل للخلافات الفقهية ، كما يتضح ذلك من وقوفه المتأني أمام المسائل النحوية ، وعدم الإدلاء برأي لا يكون له وجه من الصحة .

---

(١) ينظر ص ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٥٣٠ ، ٦٣٠ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٧٤١

(٢) — في الورقة الأولى من النسخة المخطوطة الموجودة بمكتبة فيض الله بإستانبول تحت رقم ٢٠٢١ ، وينظر : ابن فلاح النحوي ١٧/١

و يمكن القول من خلال ما اطلعت عليه أنّ ابن فلاح لم يطلع على لغة أخرى غير اللغة العربية ، حيث لا يوجد في كتابه ما يشير إلى تمتعه بثقافة غير عربية .

وابن فلاح من العلماء البارزين الذين تميزوا بأسلوب واضح يميل إلى الاستطراد والثقة بالنفس في عرض الآراء أو تفنيدها .

استمع إليه يقول :" وهذا القول لم يُحْكَ كما حققته "[١] .

مولده وفاته

لم أجد في الكتب ما يشير إلى تاريخ مولد ابن فلاح ، أمّا تاريخ وفاته فقد أجمع المترجمون له – فيما أعلم – على أنّ وفاة ابن فلاح كانت عام ٦٨٠هـ ١٢٨١م ، وأغلب الظن أنّه مات في مكـــان غير مدينة البصرة ، وغير اليمن ، لأنّه ما كان عالم مثله يموت في البصرة دون أن يذكـــره المؤرخون ، وقد ذكروا من هو أقل منه علماً ، وأدنى خبرا ، وكذلك الأمر لو مات ابن فلاح في اليمن لكان المؤرخون قد ذكروا ذلك ، رحمه الله وإيانا والمؤمنين

(١)– انظر ص ١٥٣

دراسة كتاب شرح ابن فلاح على الكافية

المباحث على الترتيب

١-منهج الكتاب

٢- مصادره

٣ - شواهده

٤- موقف الشارح من الخلاف النحوي

٥- أسس اختياراته النحوية

٦- أثره فيمن بعده

٧- شرح الكافية لابن فلاح (ما له وما عليه)

٨- موازنة الكتاب ببعض شروح الكافية

٩- منهجي في التحقيق

١٠- وصف النسخة المخطوطة

١١- نماذج من المخطوطة

=أولا: منهج ابن فلاح في الشرح

بيّن ابن فلاح المنهج الذي سار عليه في هذا الشرح في مقدمة شرحه للكافية [١]، وهو الوسطيّة التي لا إخلال فيها ، ولا إملال ، بيد أنّه يلاحظ ميل ابن فلاح رحمه الله – إلى حد ما – للاستطراد ، والتفريع ، وخروجه عن الهدف من ذكر الشاهد أحيانا إلى ذكر قصته ، أو مناسبته [٢]

وابن فلاح في شرحه للكافية ملتزم بترتيب ابن الحاجب في المتن ، غير أنّه يضيف ما يود إضافته على شكل فوائدَ وفروع ، واستطرادات ، وهو غالباً يحلّل ألفاظ الكافية ، ويدقّق في كل صغيرة وكبيرة ، وخصوصاً فيما يمسّ الحدّ ، والحقيقة النحويّة .

ويمكن القول بأنّ كتاب شرح الكافية يتّسم بالسمات التالية :

يقدم ابن فلاح ما يساعد القارئ في الفصل بين المتن و الشرح ، وهي كلمة (متنٌ) ، ثّم يبدأ في شرح هذا النصّ مقدّماً له بعبارة (الشرح) ، ويقوم بعد ذلك بتقطيع نص الكافية إلى عبارات ، يأخذ كلَّ عبارة من نص المتن غالباً على حدة ، ويقدم لها بكلمة " قوله " ثم يذكر الجزء من المتن ، ويستغرق في شرحه منطلقاً دون قيود ، وربما علّق على منهج ابن الحاجب في المتن ، فيقترح عليه التقديم ، أو التأخير، أو الإضافة ، أو الحذف ، أو التعديل [٣] ، بل ، وقد يقوم بوصف العبارة بما تستحقه من التأييد أو يعترض عليه .

استمع إليه يقول : " واعلم أنّ الألفاظ الجارية في اصطلاح النحويين خمسة [٤] ، ذكر الشيخ منها ثلاثة : وهي اللفظ ، والكلمة ، والكلام ، وأخلّ بالقول والكلم ، وهي داخلة في حدّ الاسم باعتبار كونها أسماء ، وأمّا باعتبار اصطلاحهم على وضع كل اسم منها على معنى ، فنحدّ منها ما أمكن حدَّه" [٥] .

وقد يقدم لشرح الباب بما يشبه الفهرس ، فيقول : " هاهنا ثلاثة أبحاث "[٦] أو هاهنا فوائد ، أو فروع أربعة [٧]

---

(١) – انظر ص ٩١

(٢) – انظر ص ٤٩٥ ، ٥٦٦

(٣) – انظر ص ١٣٨ ، ١٦٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٨ ، ٧٥٦ ، ٩٠٩

(٤) –أراد المصطلحات التي تدل على الصوت المقرون بحرف الهجاء في العربية عند النحاة وزاد بعضهم الجملة ينظر الهمع ٣/١ ، وينظر شرح الكافية ص ٨

(٥) – ينظر : ص ٩١

(٦) – ينظر ص : ٩٩ ، ١٤٣

(٧) – انظر ص ٤٧٥، ٧٤٥، ٨٩٧

وإذا فرغ من إيضاح العبارة ، أو التعليق عليها انتقل إلى ألفاظ جديدة من ألفاظ المتن .

ثانيا : مصادر الكتاب :

يــأتي في أول مصادر ابن فلاح كتاب الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، وحديث المصــطفى صــلى الله عليه وسلم ، والأثر ، وأقوال العرب ، وبعض المولدين ، وكثير من الأشعار في مختلف العصور الإسلامية .

أمّا المصادر التي اعتمدها ابن فلاح لكتابه شرح الكافية فيمكنُ تصنيفها على ثلاثة أنماط :

الأول : الكتب النحوية ، وهو قليلاً ما يذكر اسم المصدر ، ويشير نادراً إلى اطلاعه على نسخ مختلفة من الكتاب الذي استقى منه [١]، وفي أغلب الأحيان لا يذكر ابن فلاح مصادره النحوية بأسمائها كما سيأتي .

والشكل الثاني : هو الآراء المنسوبة للأشخاص والجماعات ممن تتناقل الكتب النحوية آراءهم ، من النحاة الذين لهم اجتهادات نحوية .

والشــكل الثالث : هو الآراء والحكايات غير المنسوبة إلى أحد معين ، وإنما يستخدم في رواياتها ألفاظاً مبهمة ، مثل : (وقيل) ، أو (وقال بعضهم) ، أو (في المسألة قولان) ، و (ذكر فيها أقوال) ، و (ويحكى أن)

فمن النوع الأول ذكر ابن فلاح هذه المصادر :

وهي بحسب ترتيب الأهمية

- متن الكافية وشرحها لابن الحاجب
- الكتاب لسيبويه [٢]
- المفصّل في علم العربية لجار الله الزمخشريّ [٣]
- شرح المفصل لابن الحاجب [٤]
- سر صناعة الإعراب لابن جني [٥]

---

(١)- انظر ص ٨٥٧

(٢)- انظر ص ٧٦٢

(٣)انظر ص ٢٢٩ ، ٣٣٤

(٤)- انظر ص ٦٨٨

(٥)- انظر ص ٨٦٦

- إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي [١]
- والمقتصد لعبد القاهر الجرجاني [٢]
- ومن المصادر التي رجع إليها وذكرها باسمها
- من كتب التفسير الكشاف للزمخشري [٣]
- ومن المعاجم : المجمل لابن فارس والصحاح للجوهري [٤]

ومن كتب فقه اللغة : الخصائص لابن جني [٥]

ومن كتب البلاغة : أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني [٦]

- كما رجع ابن فلاح لمصادر لم يذكرها فيما حققته بالاسم غير أن التحقيق كشف عن رجوعه إليها ، ومنها :
- المقتضب للمبرد
- الأصول لابن السراج
- شرح اللمع للعبدي
- الإنصاف لابن الأنباري

وأمّا الشكل الآخر من المصادر ، وهو الذي لم يذكر باسمه ، وإنما يُذكر صاحبه مثل : أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) ، ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ، والكسائي (ت ١٨٩ هـ) والفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، وأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ) ، والأخفش الأوسط (٢١٥هـ) ، وأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) ، وأبي عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ) ، وثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، والزجاج (ت ٣١١هـ) ، وابن درستويه (ت ٣٦٨هـ) ، وغيرهم كالرماني (ت ٣٨٤هـ) ، والعبدي (ت هـ ٤٠٦هـ) و (الربعي (ت ٤٢٠هـ)

---

(١)- انظر ص ٨٦٦

(٢)- انظر ص ٣٥٢

(٣)- انظر ص ٨٠٨

(٤)- انظر ص ٥٥٦ ، ٨٨١ ،

(٥)- انظر ص ١٣٩

(٦)- انظر ص ٤٤٦

ومن الفقهاء ذُكر ، أبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت ١٥٠هـ) ، ومحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) القاسم بن إبراهيم الرسيّ (ت ٢٤٦ هـ) .

- وأمّا النوع الثالث من المصادر ، وهي الآراء التي عرفت عن فئة من الخلق ، والحكايات التي يتداولها النحاة ، في كتبهم ومجالسهم

ومثال آراء المجموعات : قوله " جمهور النحاة " ، " ، أو البصريين " و" الكوفيين " ، و" الأصوليين " ، و" المتكلمين " ، و" الفقهاء " ، و" المناطقة " ، و" الفلاسفة ، وأصحاب الشافعي [١]" .

ومن الحكايات قوله في باب البدل :

" ويحكى أنّ أبا الفتح سأل أبا الطيب عن تعلق (بأن تسعدا) من قوله :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأنْ تسعدا والدمع أشقاه ساجمه

فقال : بالوفاء ، فقال : فقد فصلت بين الصلة والموصول ؛ لأنّك قد أخبرت عنه ، فقال : قد جاء في الشعر ، وأنشد البيت المتقدم ، وخَفِيَ عليه أنّه يحتاج إلى التأويل ، وكذا بيته يتعلق بما دلّ عليه المصدر ...الخ "[٢]

وفي باب الإضافة اللفظية ذكر حكاية جرت بين علي بن حمزة الكسائي ومحمد بن الحسن الشيباني [٣]

وفي باب البدل " قيل للفارسي : كيف يكون البدل إيضاحا للمبدل ، وهو من غير جملته ؟ فقال لما لم يظهر العامل جاز أن يوضحه نظرا إلى اتصال لفظه بلفظه "[٤]

ثالثا : شواهده :

أولا : الشواهد من القرآن الكريم والقراءات المختلفة :

يلاحظ الباحث في كتاب ابن فلاح الموسوم بشرح الكافية : كثرة الشواهد القرآنية ، مع الاحترام الشديد للقراءات السبعيّة والعشرية ، والشاذة ، مهما كانت مخالفة للقياس ، وقد تكون القراءة القرآنية سبباً ومدخلاً عند ابن فلاح للاعتراض على رأي ، كما أنّ القراءة قد تكوّن مادّة لتقرير قاعدة نحوية ،

---

(١) - ينظر ص ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١١٢ ، و ١٦٠ ، ٢٨٩و ، ، ٤٤٦ ، ٤٩٩و٥٥٧ ،و ٧٠٤

(٢) - ينظر آخر باب البدل ص ٩٦٨

(٣) - — انظر ص ٨١٠

(٤) — انظر ص ٩٤٩

أو حجـــة ينتصر بها لمذهب على آخر ، أو يدعمه بواسطة هذه القراءة أو تلك ، ، يتجلى ذلك في كثير من المواضع ، منها قوله عند الآية الكريمة " ﴿ ما هنّ أمهاتهم ﴾ [٥]

: "وأمّـــا قول سيبويه : " وبنو تميم يرفعون إلا من درى كيف هي من المصحف " فإنّه يؤذن بأنّ لكلّ أحد أنْ يقرأ على حسب لغته من غير توقيف ، وذلك لا يحلّ"[١]

ومن ذلك في الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه يقول ابن فلاح :

" وأمـــا الفصـــل بـــالمفعول فجاء في قراءة ابن عامر ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهُم شركائِهم ﴾ [٢] على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وإسناده إلى (قتل) وإضافة (قتل) إلى (شركائهم) ، ونصـــب (أولادهـــم) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة الجمهور ، على بناء الفعل للفاعل مسنداً إلى (شركاؤهم ، ، ونصب (قتل) على أنه مفعول وأضافه إلى أولادهم

وضعف النحاة قراءة ابن عامر [٣]؛ لأن مثل هذا الفصل ضعيف في ضرورة الشعر ، فكيف يأتي مثله في القرآن المعجز ؟! لجزالته وحسن نظمه ، قال أبو علي " ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى "

والجواب عن ذلك : أن هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة القراء ، صحيحة النقل ، فلا وجه للطعن فيها لوجهين :

أحدهمـــا : أنّـــه يتبع رسم المصحف ، وهي في مصحفهم بالياء ، والطعن فيها طعن على مصحف أهل الشام .

والثاني : أنّه حكى ابن الأنباري[٤] الفصل بينهما في غير الشعر قالوا :

هو غلام إن شاء الله ابن أخيك

ونقل ابن كيسان عن بعض النحويين أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمنـــزلة السكوت على الأول منهما ، فكما يجوز السكوت يجوز الفصل ، ومما جاء من الفصل بالمفعول قول الشاعر

وحَلَق الماذي والقوانسا فداسهم دوس الحصاد الدائس

وقال آخر

---

(٥) – الآية ٢ من سورة المجادلة

(١) – ينظر ص ٧٩٢

(٢) – الآية ١٣٧ من سورة الأنعام

(٣) – الكشف ١/٤٥٣ – ٤٥٤ ، والبحر ٤/٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والنشر ٢/٢٦٣ ، والإتحاف ٢١٧

(٤) – الإنصاف المسألة (٦٠)٢/ ٤٢٩

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ   نفي الدراهيم تنقاد الصياريفِ

أي : نفي نقد الصياريف الدراهيم ، وأنشد الأخفش

فزججتها بمزجة   زج القلوص أبي مزاده " (٥)

ثانيا : الشواهد من الحديث النبوي والأثر

استشـــهد ابن فلاح بطائفة من الأحاديث النبوية ، والأثر عن الصحابة ، مما يدل على أن المؤلف أخـــذ بمـــبدأ الاستشهاد بالحديث وقد كان في استشهاده مقلاً إلى حدّ ما مقارنة بالشواهد القرآنية والشعرية ، ومن هذه الأحاديث

قوله صلى الله عليه وسلم ﴿لتأخذوا مصافّكم﴾و﴿لتزرّه ولو شوكه﴾ (١)

وفي باب المفعول المطلق

﴿متّعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا ، واجعله الوارث منا﴾(٢) :

وفي باب المجرورات

﴿لكلّ نبي حواري وحواريّ الزبير﴾(٣)

وفي باب العطف ﴿لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد﴾ وكذلك ﴿من لغا فلا جمعة له﴾ (٤)

وفي باب المبني استشهد بقوله ﴿أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضا﴾(٥)

،-ثالثا شواهده بالأقوال المأثورة عن الصحابة

استشهد ابن فلاح على قلة بالأثر عن الصحابة ، ومثاله ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه " عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً " (٦)

كما استشهد أيضا بقول ابن عباس رضي الله عنه للأنصار : "بالإيواء والنصرة "(٧)

---

(٥) – ينظر ص ٨٥٦ ، ٨٥٧

(١) – انظر ص ١٠١

(٢) – انظر ص ٤٨٣

(٣) – انظر ص٨٢٣

(٤)– انظر ص ٩٠٧

(٥) – انظر ص ١٠٠٧

(٦) – انظر ص ٧٥٢

(٧) – انظر ص ٧٥٢

وإذا كـــان من الملاحظ على ابن فلاح قلة استشهاده بالحديث النبوي والأثر مقارنة باستشهاده القرآنيّ ، لكنّه يؤكد قبوله المطلق للحديث النبوي ، وقبوله أيضا للأثر عن الصحابة وغيرهم في عصر الاستشهاد .

-رابعا الشواهد من الأقوال والأمثال :

لا يغفل ابن فلاح أقوال العرب باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر التقعيد ودليلا قويا في الاحتجاج لهذه القواعـــد ، وقد أكثر ابن فلاح من الاستشهاد بأقوال العرب التي رواها كبار النحاة مثل سيبويه والمبرد والجرمي ، وغيرهم [١].

وعند تحليل موقف ابن فلاح من تلك الأقوال يمكن القول أن ابن فلاح يبدي احتراماً ملحوظا لكلّ الأدلة السمعية وخصوصا الأقوال التي رواها النحويون عن الفصحاء من الأعراب .

خامسا :الشواهد الشعرية :

استشـــهد ابن فلاح بجملة كبيرة من الشواهد بلغت في الجزء الذي تناولته بالتحقيق ، وهو الجزء الأول نحـــو : سبعمائة وخمسين بيتا ، وقد مثّل ابن فلاح أيضا بأبيات من الشعر بعد عصر الاستشهاد ، ومن ذلـــك قول المتنبي المتوفى سنة ٣٥٤هـــ ، وأبي تمام الطائي المتوفى سنة ٢٢٨هـــ ، و هو يذكر اسم الشـــاعر[٢] أحـــيانا، وأحياناً يذكر الخلاف في نسبته ، فيقول : " وقول حاتم ، وقيل أبو ذؤيب "[٣] وأحياناً يذكر مناسبة الشعر ، وقد يقول : قال الشاعر [٤] ، أو كقوله [٥] ، أو (وقال آخر [٦])

وكمـــا يذكر الخلاف في نسبة البيت فهو أحيانا يذكر الخلاف في رواية البيت على قلة ، وخصوصاً إذا كانت هذه الرواية ترجح القاعدة أو تدفعها :

- من ذلك ما جاء في باب التمييز عند استشهاده بالبيت

أَتهجر ليلى بالعراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

---

(١)- ينظر ص ١٦٨ ، ٢٠٥ ، ٢٤٨ ، ٦٦٦ ، ٧١١ ، ٧٢٧ ، ٨٠٥ ، ٨٥٧

(٢) - ينظر ص ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٣

(٣) - ينظر ص ٤٣٧

(٤) - ينظر ص ١٢٨ ، ١٣٨، ١٥٦،١٥٤،١٤٩،١٤٨، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٦٨

(٥) - ينظر ص ٩١ ،١١٨،١١٦،١١٥

(٦) - ينظر ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٠٠، ٢٠٥

" فنصب (نفساً) على التمييز لفاعل (تطيب) ، ولا حجة في البيت لوجهين :

أحدهما : أنّ أكثر البصريين [٧] يروونه (نفسي) فيكون اسم (كان) ، وتطيب خبرها .

والثاني : أنّ اسم (كان) ضميره (الحبيب) ، و (نفساً) خبرها ، و (تطيب) صفتها ، وذكّر ؛ لأنها بمعنى (الرفع) والإنسان ، أو أن (النفس) خبر على حذف مضاف ، أي : وما كان الحبيب ذا نفس طيبة بالفراق ، ويقوى هذا التأويل روايةُ (نفسي) فإن الياء ضمير الحبيب ، ومن روى (تطيب) على الرباعي ، فـ(نفساً) مفعول مقدم ، وليس بتمييز ، ويروى (تطيب) و(يطيب) بالتذكير والتأنيث ، وسلمى وليلى [١] .

" وربما نسب بيتاً مجهولاً مثل البيت الذي ورد في المنصف [٢] مجهول النسبة ، و قد نسبه ابن فلاح إلى لبيد في النسخة [٣]، و لم يخطئ في النسبة في كل ما حققته من الأبيات إلاّ في النادر [٤].

وقد يمثل أيضا أو يحتج لقول من الأقوال بقول أحد الشعراء في غير عصر الاحتجاج كأبي الطيب المتنبي ، وأبي تمام ، وغيرهما كما استشهد بعددٍ كبيرٍ من الأمثال وأقوال العرب ، وهو غالباً يمتعنا بذكر المثل ، وقصته ، وربما يذكر الخلاف في روايته في مثل : " كليهما وتمراً " في باب المفعول به [٥]

ومن ذلك ما جاء في المثل عند اليأس من الحاجة " أ سائر اليوم وقد زال الظهر [٦]

موقف الشارح من النحاة السابقين

يـــورد ابن فلاح عددا من آراء النحاة البصريين مثل : الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ويونس بن حبيب ، والمـــبرد ، وابن السراج ، والأخفش ، و الزجاج ، والمازني (ت ٢٤٧هـــ) ، والرياشي ، والسيرافي (٣٦٨هـــ) والجرمي ، وابن درستويه ، والعبدي (ت ٤٠٦هـــ)

كما يذكر آراء عديدة لنحاة من الكوفة

---

(٧) – هذه الرواية عن الزجاج ، واسماعيل بن نصر ، والزجاجي في الخصائص ٣٨٤/٣ ، و المقتصد ٦٩٤/٢ "

(١) – و في المقتصد (كان ، وكاد) ٦٩٣/٢

(٢) – المنصف ١٩٨/٣

(٣) – انظر ص ٤٧٩

(٤) – تبع الزمخشري في نسبة أحد الأبيات إلى الأسود بن يعفر ، وهو منسوب لأحد ثلاثة الأسود والكحبلة اليربوعي ، أو لرؤبة

(٥) – ينظر ص : ٤٩٦

(٦) – انظر ص ٦٢٣

كالكسائي ، والفراء ، وخلف الأحمر ، وهشام بن معاوية [٧]، وثعلب

كما ينقل العديد من آراء النحاة البغداديين كأبي علي الفارسي (ت) وابن جني (ت) ، وابن يعيش (ت) ، وأبو البقاء العكبري (ت ٣ هـ) ، وابن الخباز ٦٣٩ هـ .

كما يورد آراء لعلماء الأندلس كالعلامة (طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، والجزولي (ت ٦٠٧ هـ)

وهـو يتخذ منهجاً واضحاً في التعامل مع هذه الآراء ، فيبدأ بعرض موجز للآراء جميعها ثم يسهب في تفنيد الآراء ، وعرض الحجج والأدلة الموافقة ، والمخالفة ، ويدفع منها ما يراه مخالفاً للقياس ، ويرد منها ما كان معارضا لمنطق اللغة بكل اقتدار ، ويؤيد ما كان منسجما مع الاستقراء والقياس النحوي

ويلاحـظ الأمانة العلمية عند ابن فلاح في نقله للآراء غالباً ، حيث يتضح ذلك بإحالته - ما أمكن - إلى صاحب الرأي ، فيذكر المصدر الذي أخذ منه أحيانا ، ويبين طبيعة هذا النقل ، و مما يثبت دقة النقل عند ابن فلاح ، إشارته إلى أن النقل بالمعنى ، وبيان أنّ هذا هو فحوى النص الذي أخذ منه ، ومن ذلك :

وقـال قوم [١]: " إنّه معدول عن لفظ عدد مكرر طلباً للاختصار ، وحجه الفارسي ، وقدح في العدل المعنوي ، وقال ما معناه [٢]: أن العدل صناعة لفظية ، والمعنى مقدر في الذهن غير مصور "

وفي باب الاشتغال ذكر أبا علي الفارسي بقوله " وقال أبو علي ما معناه " [٣]

ومـن الأمثلة على دقته ما ذكره عند نقل لرأي ابن الحاجب بقوله : " والمصنف في بعض كتبه قدر الخبر مفردا "[٤]

ومن أمثلة الدقة في النقل ما جاء في (خبر كان) حين قال : بعد ذكر الشاهد

(يكون مزاجها عسلٌ وماءُ)"ورواية صاحب الكتاب بنصب المزاج ورفع العسل ، وفي تأويله وجهان : [٥] وقد يورد رأيا من كتاب آخر غير كتب صاحب الرأي ، فيقول : (نقل عنه [٦])

---

[٧] -ص ٤٨٦ ، ٨٩١ ،

[١] - شرح الرضي ١١٥/١

[٢] -انظر ص ٢٠٩

[٣] - ينظر ص ٥٨١

[٤] - ينظر ص ٤٢٠

[٥] - ينظر ص ٧٦٢

[٦] - ينظر ص ١٤٩، ١٥١ ، ١٨٠، ٢١٠، ٢١٦، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٥٦

وفي بـــاب المبتدأ والخبر : يرجح نقل العبدي وأبي البقاء على نقل عبد القاهر وابن الحاجب : يقول : " وأمّا إذا دخلت (إنّ) فنقل عبد القاهر - وتبعه المصنف - أنّ مذهب الأخفش دخول الفاء ، ومذهب سـيبويه عدم الدخول ، ونقل العبدي ، وأبو البقاء ، وابن يعيش ، أنّ مذهب سيبويه دخولها ، ومذهب الأخفش عدم الدخول ، وهذا النقل أصح ؛ لأنّ الأخفش يقول بزيادة....الخ .[١]"

رابعا : موقف ابن فلاح من الخلاف النحوي

الخلاف عند ابن فلاح ليس بين مدارس نحوية فينتمي إلى أحدها ، وإنما هو بين طائفة من النحاة المجتهدين ، وهـــو بهذا يميل أحيانا إلى منهج البغداديين المعتدل ، وإن كان في أغلب اختياراته بصرياً بسبب نزعته القياسية [٢] فالملاحظ أن ابن فلاح يطرح رأيه مرجحا أو مبتكرا في أغلب الأحيان

- من ذلك الخلاف في حاشا يقول :

" وأمّا (حاشا) ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : لسيبويه ومن تابعه من البصريين: أنّه حرف جر

والثاني للفراء: أنّه فعل ، ولا فاعل له ،وأصله عنده (حاشا)لزيد على تعلق اللام بالفعل ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وبقي عملها إذا خفض ما بعدها

والثالث / للمبرد - وهو الحق - أنه مشترك بين حروف الجر والفعل "[٣] ١٠٦/ب

-ومـــع ذلك نجده أحيانا وقد ذكر الآراء العديدة دون ترجيح حيث لا يدلى فيها بدلوه ، وإنما هو ناقل فقط: مثاله ما ورد في الخلاف بين سيبويه والمبرد في عامل النصب في المنادى [٤]

- و من ذلك ذكره لخلاف النحاة في الآية الكريمة ﴿ انتهوا خير لكم ﴾

فــلم يذكر صاحب التصريح من الآراء إلاّ رأيين ، وذكر الرضي ثلاثة آراء ، وذكر ابن فلاح أربعة آراء دون ترجيح[٥] .ولا يقتصر نقله لآراء النحاة ، وإنما يتعداه إلى آراء الرواة واللغويين من مثل : أبي عمرو بن العلاء ، والربعي ، والأصمعي ، والمفضل بن سلمة ، وعلي بن المبارك الأحمر[٦]

---

(١) - ينظر ص : ٤٠٦

(٢) - ينظر ٦٣٠، ٦٦٥، ٦٦٦، ٨٥٨، ٤٧١

(٣)-ينظر ص ٧٣٨

(٤) - ينظر ص : ٤٩٦

(٥) ينظر ص ٤٩٤

(٦) - انظر ص ٥٦٨، ٥٧٤، ٣٦٨، ٦٤١، ٥١٣، ٤٩٦، ٤٨٦

والملاحظ أن ابن فلاح لا يكتفي بمناقشة آراء النحاة ، ونقلها ، فهو ينقل عن الفقهاء والمتكلمين : كالشافعي ، وأبي حنيفة ، والقاسم الرسي ، والقاضي عبد الجبار ، ، وغيرهم ، ويناقش آراءهم محتجاً لهم أو عليهم بالحجة النحوية ، وهو غالباً يذكر هذه الآراء دون ذكر المصدر [١]

و في كل الأحوال ينقد الآراء باجتهاد خالص لا اتباع فيه لرأي أحد من النحاة فسيبويه ، وهو إمام النحاة مثل غيره عند بن فلاح ، قد يفضل عليه رأي المبرد [٢]

بل قد يرد ردّا مقتضباً على رأي الخليل بن أحمد ! فيقول : (ولا يخفى ضعفه)[٣]

وهو في كل ذلك يذهب إلى الأخذ بالدليل القوي في نظره ، ويضعف في سبيل ذلك بعض الآراء التي يذهب إليها أئمة المتأخرين ، كالفارسي وابن جني ،

ومن ذلك ما قاله في رأي أبي علي في المبتدأ والخبر : "وأمّا قوله تعالى ﴿ عاليهم ثياب سندس خضر ﴾ ،[٤] فقال أبو علي : (عاليهم) خبر مقدم ، وهو في معنى الجمع ، وهذا تعسف لا حاجة إليه ؛ لصحة ارتفاع (ثيابُ سندس) بعاليهم ؛ لاعتماده على الموصوف ، وهو (ولدان مخلدون) أو على ذي الحال على من قرأ بنصب (عاليهم) على الحال [٥]؛ " وقد أجاز أبو الفتح تقدمه على الفاعل كـ"جاء والطبالسة البرد" قياساً على قول الشاعر :

جمعت وبخلا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي

وهو ضعيف ؛ لأنّ ضرورة الشعر لا يقاس عليها "[٦]

يرجح رأي الكوفيين في أصل اللهم

يخالف ابن فلاح ، وإنْ كان بصري النزعة ، أصحابه البصريين أئمة القياس ، ويرجح عليهم رأي الكوفيين أحيانا ، ومن ذلك في أصل الميم في كلمة (اللهم) في النداء ، استمع إليه يقول :

---

(١) – ينظر ص : ٢١٠ ، ٧٤٩ ،

(٢) – ينظر ص : ٥٣٠

(٣) –انظر ص : ٥٠١

(٤) –الآية ٢١ من سورة الإنسان

(٥) – انظر ص ٣٩٨

(٦) – انظر ص ٦٣٧

" فأمّـــا اللهم فالميم عند البصريين عوض حرف النداء في أوله ، وخصت الميم بالتعويض عن ياء لمناسبة الميم الواو التي هي أخت الياء ، وكانت الميم مشددة ؛ لأنها عوض عن حرفين ، وجعل التعويض في غير محل الحذف قياساً على عدة

وعـــند الكوفيين أصله : يا الله أم ، أي : أقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر ، واتصلت الميم المشددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، وهذا التركيب غير مستنكر بدليل : (هلمّ) فإنها مركبة عند البصريين من : حرف التنبيه [ها] ، و (لُمَّ) ، وعند الكوفيين من : (هل) و (أم) فما صاروا إليه له نظير ، وما صار إليه البصريون دعوى بلا دليل "(١).

يخالف السيرافي وأبا علي الفارسي

في قـــول " السيرافي وأبي علي في " أرسلها العراك "أنّ الحال هو الفعل الناصب للمصدر ؛ لأنّه نكرة ،وجعل المعرفة حالاً على خلاف الأصل ،فلا يصار إليه ما أمكن حمل اللفظ على حقيقته."(٢)

يحقق الخلاف في النقل

وقد يذكر الرأي المنقول محققاً الخلاف في نسبته ؛ فيقول مثلا : " والمبرد أنّ الناصب له نفس الحرف ، وعزاه العبدي أيضاً إلى أبي علي "(٣)

والثالث : منقول عن أبي علي أنها أسماء أفعال ، وهي الناصبة من غير تقدير فعل

وربمـــا يذكر الرأي دون ذكر لصاحبه ، ولكن للفئة التي ينتمي إليها مثل قوله " : وأمّا قول من زعم من الأصوليين ، أن المنادى بعض من الجملة الواقعة بعده ففاسد : ومن ذلك قوله " واختلف في أيهما أولى بالإطلاق ، فمنهم من قال : القول أولى ، بتقدير دلالته على المفرد ؛ لأنّ الرأي والاعتقاد محلُّه القلبُ ، والأصلُ دلالةُ اللفظِ المفردِ على المعنى المفرد ، ولذلك أطلق عليه لمَّا كان سبباً في إظهاره.

ومنهم من قال : الكلام أولى ؛ لأنه أحد مدلولي القول على القول المرجح ، ويمتاز عن المفرد بالإفادة التامة فإطلاق ما إفادته تامة عليه أولى مما إفادته ناقصة"(٤).

---

(١) – ينظر ص :٥٦٩

(٢) – ينظر ص ٦٥٠

(٣) – ينظر ص ٤٩٧

(٤) – ينظر ص ٩٣

آراؤه النحوية التي انفرد بها

المتتبع لنحو ابن فلاح في كتابيه شرح الكافية والمغني يجده يخالف ، ويؤيد ، ويعارض ، ويستدرك ، ويتعامل مع المتن أو الشرح بشخصية مستقلة ، لا ينساق فيها وراء أحد من العلماء ، فهو ينتقي من الآراء أكثرها قرباً من قوانين اللغة ، وأكثرها انسجاما مع الأدلة السمعية ، وخصوصاً ما كان منها مؤيداً بقياس مدعوم بقراءة سبعيّة ، أو شاذّة لا يكون التأويل فيها متكلفاً ، وهو في كلّ أحواله يتعامل مع الآراء بعين الناقد البصير ، فيستدرك على المتن ، ويبرر له ، وينقده ، ويقترح عليه ، ثم يشرح وينقل الآراء ناقداً ، أو معللاً ، أو مرجحاً .

من ذلك

ابن فلاح يؤمن بالتخصص

ضعّف قول ابن الحاجب في عدم جواز العدل في ما جاوز (رباع) : " وقد نصّ البخاري في صحيحه على ذلك " ؛ لأنه ورد في الشعر العربي فيما أنشده أبو حاتم ، والمرجع في ذلك إلى نقلة اللغة ، لا إلى نقلة الحديث ؛ لأنه ليس من صناعتهم ، فكل ذي صناعة أعرف بصناعته(١) "

وربما ابتكر علة ، أو تحقيقاً ، فيبين جهده بثقة العالم الحصيف

مثاله في مناقشة قول ابن الحاجب في الكافية عند قوله :

" فالمفرد المنصرف بالضمة رفعا ...الخ "

أورد الاعتراضات القائمة على المتن ، ومنها :

" أنه عرف غير المنصرف بما فيه علتان ، أما المنصرف ، بما فيه الحركات الثلاث ، وعلى هذا فالمعرب بالحروف لا منصرف ولا غير منصرف ؛ لأنّه لا يدخل في أحد التعريفين " (٢)

---

(١) -ينظر ص : ٢١٣

(٢) - ينظر ص ١٣٩

ثم ردّ هـــذا الاعتراض بأنّه " لا يخرج شيء منها عن الحصر ؛ لأنّ التثنية والجمع الحروف فيها نائبة عن الحـــركات ، والـــنون عوض عن التنوين ، والأسماء الستة المضاف إليها معاقب التنوين ، وكذلك ما فيه اللام هي معاقبة للتنوين ، وهذا الجواب لم أعلم أحدا سبقني إليه [1]"

ومـــثاله في : الاختلاف في حقيقة الإعراب :" فذهب جماعة [2] إلى أنه عبارة عن "الحركات"، وهو اختيار المصنف وذهب قوم[3] إلى أنه عبارة عن "الاختلاف" ، وهو معنوي لا لفظي ".

ثم يأخذ في عرض البراهين والأدلة لجميع ا لأقول ، فإذا فرغ منها بيَّن جهده بقوله " وتكلف هذا التحقيق لم أعلم أحداً سبقني إليه [4] ، والمذهب الأول أقل تكلفاً .

، و مـــن ذلك رده رأي الكوفيين الذي يرجحون فيه اشتقاق الاسم من السمو أنه لو كان ذلك حقا لكان الفعل والحرف اسمين ؛ لأن السمو هو العلو ، وعلو اللفظ على معناه ليس إلا لدلالته عليه ، فدلالته عليه سمة عليه [5].

نظرية جديدة في العلاقة بين الفكر واللغة

استمع إليه يقول :

" إفـــادة سماع اللفظ لمسمّاه لا تتوقف إلاّ على عِلْم المخاطب بكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المسمى ، بدلـــيل أنّ الجاهل بلغة لا يستفيد من سماعها شيئاً ؛لجهله بوضعها ، فإذا سَمِعَ اللفظُ الموضوع لمسمى العالِمُ بالوضـــع حصل بين سماع ذلك اللفظ وبين ذلك المسمى نوعُ ملازمةٍ ، فينتقلُ الذهنُ عند سماع اللفظِ إلى لازمه، وهو ذلك المسمى "[6].

ويمكن تصنيف الآراء التي قدمها ابن فلاح في شرح الكافية على النحو التالي :

أولا = آراء تتصل بنص ابن الحاجب في متن الكافية وشرحه :

---

(1) – ينظر ص ١٤٠

(2) –ينظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص٧٢،وابن يعيش ٥١/١

(3) – ينظر ص ١٣٠

(4) – انظر ص ١٣٢

(5) – ينظر ص ١١٣

(6) – ينظر ص ٩٨

بحكم ارتباط هذا النص بالكافية يناقش ابن فلاح المتن بعين بصيرة لا أثر فيها للتعصب ، فيعترض على بعض ألفاظ المصنف في المتن أو الشرح ، ويقترح بديلاً لهذه الألفاظ ، و قد يبرر ما ذهب إليه ، ويقدم تفسيراً لهذا الحدّ أو ذاك ،ومن ذلك:

١- فسر ابن الحاجب (المفعول به) بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل ثم في فسر الوقوع بأنه التعلق ، واعترض ابن فلاح على هذا التفسير ؛ لأنّه يؤدي إلى وضع الخاص موضع العام ، والذي عليه أهل اللغة وضع العام موضع الخاص ،

ثم اقترح التفسير بقوله : والأجود أن يقال : الوقوع يعم العلاجي ، وغير العلاجي ..." [١]

٢- اعترض على ابن الحاجب في الإخلال بالقول والكلم في ذكر الألفاظ الجارية في اصطلاح النحويين واقتصاره على اللفظ والكلمة والكلام [٢]

٣-في حد ابن الحاجب للاسم بأنه " ما دل على معنى في نفسه "

اعترض ابن فلاح بأن هذا الحد غير مانع لدخول الخط والإشارة والعقد والهيئة فيه

وكما اعترض على ابن الحاجب في مواضع دافع عنه في مواضع أخرى منها :

في قول ابن الحاجب في الكافية " جمع المؤنث بالضمة والكسرة "

قال ابن فلاح : قلنا : المصنف لم ينظر في تقسيم الإعراب إلى محله بل إلى نفس الإعراب ، والكسرة أقوى من الفتحة ، فلذلك قدمها [٣]

وكما اعترض على نص المتن اعترض على الترتيب ، والتقسيم ، ويقترح التقديم أو التأخير أو الإضافة أو الحذف ،ومن ذلك :

١-يقترح ابن فلاح التقديم أو التأخير في الباب ، وهو بذلك ينتقد طريقة المؤلف في ترتيب بعض أبواب الكتاب

فمثلا : تحدث المؤلف عن التوابع فقدم الصفة ، ثم العطف، ثم التأكيد ، وهكذا ، وفي الشرح قال ابن فلاح : " الأجود في ترتيب التوابع أنْ تقدم الصفة ؛ لأنّها معنى قائم بالموصوف ثم التأكيد ؛ لأنّه عبارة عن المؤكد ، ثم عطف البيان ؛ لأنّه يوضح إيضاح الصفة ، ثم البدل ؛ لأنّه عبارة عن التابع ، أو بعض له

---

(١) - ينظر ص ٤٨٥

(٢) - ينظر ص ٩١

(٣) - ينظر ص ٤٢

، أو معـــنى قـــائم بـــه ، ثم العطف ؛ لأنّ المعطوف مغاير للمعطوف عليه ، فحقّه التأخير عن التوابع ، والمصنف قدّمه ، والتحقيق تأخيره [٤].

ومـــن ذلـــك عند قول ابن الحاجب في المتن : " التقدير فيما تعذّر كعصا " [١] قال ابن فلاح : قدم المصـــنف المقصور ، والأجود تقديم المنقوص ؛ لأن له ظهور ، وليس تقديره مطلقاً ، وما له حالة يظهر فيها الإعراب أولى بالتقدم مما لا يظهر فيه أصلاً ، ولعله نظر إلى أنّ (الألف) أقوى من (الياء) في المدّ لملازمة المدّ لها " [٢]

، ويلاحـــظ أنه يدافع أحيانا عن الانتقادات الموجهة لابن الحاجب في ترتيبه ، يقول ابن فلاح : إن قيل ينـــبغي تقديم إعراب ما لا ينصرف عليه ؛ لأن هذا جمع ، وذلك مفرد ، والمفرد سابق على الجمع و هذا هو المنهج النقدي الصائب الذي يبين ما للنص وما عليه ،ويوضح المسائل المشكلة ، ويضع الحلول .

ثانيا : مناقشة النحاة والحكم بين احتجاجاتهم دون انحياز لأحد ، حيث يقدم ابن فلاح أنموذجا فريداً في التعامل مع الأفكار و الآراء النحوية ، واللغوية ، والبلاغية ، والفقهية ، والكلامية ، فهو يوازن بين الآراء ، ويبدع في المناقشات ، ثم يرجح ، أو يبتكر. وسيأتي لهذا مزيد بيان

خامسا : أسس اختياراته النحوية

ابـــن فلاح يذكر الآراء وهو غالبا يبين ما يرجحه ويقويه ما يراه من الآراء ، وقد ينقل الآراء أحياناً ، دون ترجيح .

وقد كشفت الدراسة ارتباط الاختيار والتوقف أحياناً بمقاييس الورع [٣]وغيره

فابن فلاح لا يختار أو يرجح في بعض المسائل الافتراضية متى تساوت فيها قوة الأدلة كأصالة الفاعل أو المفعول به ، أو هل العامل الرافع للفاعل لفظي أو معنوي ؟ [٤] .

و ربما أدلى بدلوه في مسألة من هذه المسائل مثل عامل الرفع في المبتدأ ، واختياره بأنه الابتداء والمبتدأ [٥]

والأسس التي ترتبط بها اختيارات ابن فلاح النحوية ما يلي :

---

(٤) – ينظر ص ٩٠٩

(١) – الكافية ص٦١

(٢)– ينظر ص ١٨٠

(٣) – يتورع ابن فلاح عن القطع برأي والترجيح في تعليل اشتقاق إله ينظر ص ٥٢٣

(٤) – ينظر ص ٢٩٥

(٥) – ينظر ص : ٣٤٩

أولاً : السماع بأنواعه

وجــود الشــاهد القوي ، من الشعر الذي لم يخضع فيه الشاعر للضرورة الشعرية ، ومن القرآن الكريم والقراءة القرآنية المؤيدة بالنص الفصيح،بشرط أن يكون التأويل فيها مستحيلاً أو متكلّفاً ، وإليك البيان :

جواز حذف الياء أو الألف ، وإنابة الكسرة أو الفتحة

رجح ابن فلاح جواز حذف الياء وإبقاء الكسرة،وحذف الألف وإبقاء الفتحة في مثل﴿ يا ابن أم ﴾(١)

هل يصح عدل ما جاوز رباع ؟

في الشعر جاء قول الكميت

فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا

ردّ أبو عبيدة اللفظ (عشاراً) ؛ لأنّه جاوز (رباع) ،

وقال ابن فلاح : " الأقوى إثباته ؛ لأنّه إذا سمع في بعض ما جاوز دل على أنه من لغتهم ، ولا مانع من استعماله (٢).

وهو في أغلب أحكامه أيضا معتمد على الاستقراء ، والتتبع للقاعدة

و اطرادها ، واستقراء الجزئيات التي يراد التقعيد بها ، ومن ذلك

لبيك مفرد أم مثنى ؟

مثاله : ما جاء في اللفظ (لبيك) الذي اختلف فيه فقال أكثر النحويين : إنه مثنى ، وذهب يونس إلى أنّه مفــرد ، وأن ألــف (لبى) انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر كألف لديك ، وعليك ، ونقض قوله بأنه قد أضيف إلى الظاهر مع قلب الياء (٣).

مم اشتق المندوب ؟

رجح رأي الجوهري وابن فارس في أن المندوب من ندبه إذا دعاه ، لأنّه منصوص عليه في اللغة

ثانياً: (القياس و موافقة القاعدة للأصول النحوية ، والصرفية المقررة)

(أسماء) وزنها (أفعال) ، أم (فعلاء)

---

(١)– انظر ص ٥٣٧

(٢)– ينظر ص ٢١٣

(٣)– انظر ص ٤٧٣

رجـــح ابن فلاح رأي سيبويه في قوله أنّ وزن أسماء (فعلاء) على غيره الذي يقول : وزنه (أفعال) ودليله في الترجيح منطق اللغة القائل بكثرة التسمية بالصفات دون الجموع

عامل النصب في المنادى

ومن ذلك ترجيح رأي سيبويه والجمهور في العامل الناصب في المنادى، أنه الفعل المقدر ، على رأي المبرد الذي يقول أن العامل هو حرف النداء ، ، وأبي علي الذي جعل حروف النداء أسماء أفعال

وحجته في الترجيح لتقدير الفعل ، أن الفعل أصل في العمل ، والحروف لا ينصب منها شيء إلا ما شابه الفعل ، و"إحالة النصب على الأصل أولى مما لا أصل له في العمل [١]"

هل يجوز صرف (جُمَع ، وأُخر) إذا سُمّي به ؟

رجح ابن فلاح رأي سيبويه على غيره ، وكذلك رجح رأي غيره عليه ، من ذلك :

إذا سمّـــي بـــ(جُمَع) و(أُخر) لم يصرفها سيبويه للعدل في الأصل ، ويصرفها الأخفش ؛ لزوال معنى العـــدل بالتســـمية ، وقد رجح ابن فلاح رأي الأخفش ؛ لأن العدل المصاحب للوصف – والمصاحب للتأكيد – يزول بزوال لازمه ، ولا يوجد مع التسمية "[٢]

الاسم المرفوع بعد إذا ولو

ومن ذلك : المرفوع بعد (إذا) ولو في قوله تعالى ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ عند قوله تعالى في ﴿ لو أنتم تملكون ﴾ المختار عند ابن فلاح أنه فاعل للفعل المفسر ، ونقل الرفع على الابتداء عن سيبويه [٣]

جواز نصب الوصف المقصود بالنداء

رد ابـــن فـــلاح أيضاً المازني في تجويزه للنصب للوصف المقصود بالنداء قياساً على صفة العلم ، وحجـــته : أنّ المقصود بصفة العلم الإيضاح ، والأول هو المنادى ، وهاهنا الوصف هو المنادى في المعنى ، و(أي) وصلة إلى ندائه " [٤]

أصل (يا زيد)

---

(١) – انظر ص ٤٩٨

(٢) – ينظر ص ٢١٧

(٣)– انظر ص ٣٤٣

(٤) – انظر ص ٥٢٥

وفي رأي الفـــراء في أن أصـــل يازيد : يازيداه ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال ، واستشهاده بالبيت

يارب يا ياربّاه إياك أسل ...عفراء يا رباه من قبل الأجل

يقول :"وتمسكه بالبيت ضعيف ، لأنه من المضاف إلى ياء المتكلم ،وليس بمفرد"[٥]

ومـــن الأصول التي أوردها ابن فلاح لترجيح بعض الآراء ، " التغيير يؤنس بالتغيير " وذلك في الاستدلال لترخيم العلم

وابـــن فلاح غالباً ذو شخصية واضحة يرجح ما يراه معتمدا على دليل ، ويرد ما يراه ضعيف الحجة .

وقد يورد الرأي دون ترجيح ، وذلك حين لا يكون له رأي في المسألة

وقد يذكر الخلاف دون تحديد لأطرافه ، وذلك باستخدام الألفاظ المبهمة مثل (عند قوم ، بعضهم .وذهب جماعة من النحويين .....[١]

سادسا : أثره في من بعده :

لاشـــك أنّ الجانب العلمي عند ابن فلاح كان معروفاً لدى بعض العلماء ، وما غاب عنهم ، هو ذلك الجانـــب الحـــياتي ، بدليل اهتمام كبار النحاة بمؤلفَيه : المغني ، والكافي ، والنقل عنهما ، ولعل في نقل الرضي ، والسيوطي ، وبدر الدين الزركشي ، والشيخ يس[٢](ت ١٠٦١هــ) ، ما يؤكد معرفة هؤلاء العلماء للمكانة العلمية الكبيرة التي وصل إليها ابن فلاح .

و يظهر أنّ ابن فلاح كان ذا سيرة محمودة ، وشخصية مؤثرة قوية ، يتضح ذلك مما نقل عن الفقيه عبد الحميد الجيلوني (ت ٧٢٣هــ) الذي قيل إنّه دخل اليمن من طريق الحجاز سنة ٧١٧هــ بعد تفقهه في البصرة على عالم يمني هو منصور ابن فلاح " ولم يدخل اليمن إلا لمحبته له "[٣]

يمكـــن القـــول أن ابن فلاح كان له أثرا كبيراً في الخالفين من كبار النحاة واللغويين حيث قدر كثير من العلماء مكانة ابن فلاح فنقلوا عنه وضمنوا كتبهم بآرائه

---

(٥) – ينظر : ص ٥٠١

(١) – انظر ص ٢٢٤ ،٢٥٥ ،٢٦٨ ،٥٤٥ ،٧٧١ ،٢٤٤ ،٢٩٥

(٢) –البرهان في علوم القرآن ١٢٦/٤ ، و الأشباه والنظائر ٢١٥/٤ ، و الهمع : ا/ ١٧٢ ، و حاشية التصريح للشيخ يس ٧٢/١ ، والمغني ١٤/١

(٣) – المدارس الإسلامية في اليمن ٢٠٥

ولعلّ في نقل الرضي لآرائه ما يؤكد مكانته العلمية [٤] ، وليس الرضي فقط هو الوحيد الذي أخذ عن ابـــن فـــلاح ، حيث نقل عنه أيضا الإمام جلال الدين السيوطي في كتابيه الهمع ، والأشباه والنظائر ، وكذلك نقل عنه بدر الدين الزركشي في كتابه " البرهان في علوم القرآن [١] ونقل عنه أيضا الشيخ يس بن زين الدين الحمصي في حاشيته على التصريح [٢]

سابعا : شرح الكافية لابن فلاح – قيمته العلمية – (ما له وما عليه) :

كتاب (شرح الكافية في النحو) لابن فلاح من الكتب الهامة والسابقة ، فلم يسبقه من الكتب المطبوعة إلا شرح المؤلف ، ويعد هذا الشرح من الشروح القديمة التي فطن أصحابها إلى قيمة الكافية العلمية .

ويـــنقل لنا الباحثون عدداً من الشروح المتقدمة ، يأتي في أولها : شرح المصنف ، وقد اطلع ابن فلاح علـــيه ، وأفاد منه [٣]، أمّا الشرح الثاني فهو شرح ابن الخباز الموصلي المتوفى (٦٣٨هـــ) ، ولعلّ ابن فـــلاح أيضا قد نقل عنه ، وجاء بعده شرح ابن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـــ) ولعله قد اطلع عليه [٤]، يليه شرح موهوب بن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥هـــ) ، ولا أثر للنقل من هذا الكتاب ، وكذلك شرح محمد بن حمزة بن أبي النجم المتوفى (٦٥٦هـــ) ، وشرح محمد جمال الدين ابن مالك ت (٦٧٢هـــ) ، وأغلب الظّن أنه لم يطلع على هذه الكتب .

ويعـــد شرح الكافية لابن فلاح من المراجع المطوّلة المهمة ، التي تضيف للمكتبة اللغوية العربية مرجعاً لا يخلو من الفوائد العديدة ، ومن ذلك :

أولاً : يقدم الكتاب آراءً عديدة لبعض النحاة الأوائل لم تنقل في كتب كثير من النحاة ،

مثل آراء العلامة الزيادي ، وابن درستويه ، والربعي [٥]، وغيرهم

ثانياً يعرف الكتاب بالمصطلحات ، والأصول الكوفية المندثرة

من ذلك مصطلح (المحلّ) والمقصود به ظرف المكان عند الكوفيين [٦]

(٤) – شرح الرضي على الكافية ٣٢/١ ، و٤٨/٢ ،و٧٣ ،١٠٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٧٨ ،وينظر ابن فلاح النحوي ٥٣-٥٧

(١) – البرهان ١٢٦/٤

(٢) – شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٣٧٧/٢

(٣)– ينظر مقدمة ابن فلاح للكتاب ٩١ ، ٧٢٥ ، ٧٤٣

(٤) – ورد ذكر ابن الخباز في ص ٣٣٧ ، وكذلك ابن يعيش ص ٤٠٦ ، ٧٨١

(٥)– انظر ص ١٥١ ، ١٧٢ ، ٣٦٨ ، ٣٨١ ، ٤١٨ ، ٥٩٢ ، ٥٩٨ ، ٧٢٠

(٦) – ينظر باب المفعول فيه ص ٦٠٤

:و مـن الأصـول اللغوية للكوفيين:" ما كان من الأفعال مستوعباً لظرفه ؛ فالأحسن رفعه على حذف مضاف " عند الكوفيين ، كقولك : الصيام اليوم ، وما كان غير مستوعبا لظرفه ؛ فالأحسن نصبه على التعلق بمحذوف مثل : الأكل اليوم ، والشرب يوم الجمعة (٧)

ثالثا = يقدم الكتاب آراء جديدة ، ومعلومات مأثورة :

يطرح ابن فلاح للباحثين والمحققين آراء جديدة في شكل جذّاب يشد الانتباه :

من ذلك : في الإعراب : قوله "

والـثاني : أنّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف همزة إذا حركت ، ولم تخرج النون من طـرف اللسان إذا حركت ، بل من الخيشوم ؛ لأنه مخرج الساكنة ، فدل على أن الحركة جذبته من مخرج الساكن إلى مخرج المتحرك ، وهو الهمزة والنون المتحركة ،

حجـة مـن قال : إنها قبل الحرف : إجماع البصريين على أنّ الواو من (يعد) حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

وجوابه : أن الحركة بعده ، لكن لما كان المتلفظ بالواو بعد الياء يتلفظ بحرف متحرك بحركة تغاير الواو ، وتناسب الياء ، فحصل من ذلك ثقل هو سبب الحرف ، فعبروا عن وقوع المغايرين المتناسبين الذي هو سـبب الثقل بوقوعها بين ياء وكسرة نظرا إلى أن المناسب للياء إنما هو الكسرة ، فهو المقصود بالذكر دون العين ، فهي وإن كانت بعدها فكأنها قبلها ؛ لأجل مناسبة الياء .

وهذا الجواب لم أعلم أحداً سبقني إليه (١)

وفي موضع آخر يقول

وتكلّف هذا التحقيق لم أعلم أحداً سبقني إليه،(٢)

(٧)– انظر ص ٦٠٦

(١) – انظر ص ١٤٠

(٢)–انظر ص ١٣٢

: وفي بعض المواضع يقول بعد أن طرح رأيه في عبارة تؤكد اعتزازه بنفسه ، وقيمة ما يطرحه من رأي

" وهذا الإشكال ،وجوابه لم أعلم أحداً سبقني إليه " [١]

وفي موضع آخر يبين جهده بشكل ينم عن ثقة بالنفس " وهذا التحقيق لم يحك كما حققته [٢]"

رابعــاً = يفســـر الكتاب بعض الآراء المبهمة ، التي لم يحسن التعبير عنها بعض العلماء ، ففهمها الدارسون بشكل أو بآخر ، وهي في الحقيقة تحتاج إلى توضيح

ومن ذلك في باب المفعول له :

" قـــال ابن الحاجب في الكافية : " المفعول له : هو ما فعل فيه فعل مذكور ...خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر "

وقال محقق شرح الكافية لابن الحاجب : " نسب المصنف هذا القول إلى لزجاج وتبعه الرضي ، وشرّاح الكافية ، وابن مالك في التسهيل وشرحه ، وأبو حيان في التذييل والتكميل ...."

ثم قـــال : " والـــذي ذكـــره الزجاج لا يحتمل هذا الوجه ...." ويمكن حمل عبارات الزجاج على أنها بيان لعلة نصبه لا دليل على أنه مفعول مطلق "[٣]

وقد بين ابن فلاح حقيقة ما ذهب إليه الزجاج بعبارة واضحة لا لبس فيها ولا إخلال ،فقال :

: "واختلف فيه على ثلاثة أقوال :

أحدها : للجمهور أنّه علة للفعل المذكور .

والثاني : للكوفيين و الزجاج : أنّ انتصابه على المصدر الدالّ على النوع ، فإنّ التأديب نوع من أنـــواع الضرب في ضربته تاديباً ، كرجع القهقري ، أي : على حذف مصاف ، أي : ضربت ضرب تأديب ؛ ليكون بلفظ الفعل

والثالث للجرمي والرياشي : أنه ينتصب نصب المصادر التي تقع حالاً كـــأتيته ركضاً وعدا و" قتلته صبراً " ويلزم عندهما التنكير كالحال ، ويجعلان إضافته إلى المعرفة في تقدير الانفصال "[٤] .

خامسا : يقدم إضافة جديدة للمحققين في تحقيق بعض الأبيات

---

(١)- ينظر ص ٢٢٢

(٢) - ينظر ص ١٥٣

(٣)- ينظر شرح المصنف على الكافية ٤٩١

(٤) — انظر ٦٢٩-٦٣٠

يكمل بعض الأشطر التي ضاعت أعجازها مع الزمان

من مثل :

استشهد سيبويه في الكتاب [١] بشطر بيت من البحر الخفيف يقول فيه :

يا لقومي لفرقة الأحباب

وقال المحقق : لم يعرف قائله ، ولا تتمته

وقد ذكر البيت بتمامه في شرح الكافية لابن فلاح ، وهو :

يالقومي لفرقة الأحباب ونزول المشيب دار الشباب [٢]

سادسا : يقدم الكتاب نصوصا نقدية للمتن تثري الفكر النحوي

، فيضيف ، ويعدل ، ويقدم ، ويؤخر ، ويبرر

من ذلك عند قول ابن الحاجب في باب علامات الإعراب في المتن :

: " التقدير فيما تعذّر كعصا " [٣]

قال ابن فلاح في الشرح : قدم المصنف المقصور ، والأجود تقديم المنقوص ؛ لأن له ظهور ، وليس تقديره مطلقاً ، وما له حالة يظهر فيها الإعراب أولى بالتقدم مما لا يظهر فيه أصلاً ، ولعله نظر إلى أنّ (الألف) أقوى من (الياء) في المدّ لملازمة المدّ لها ،وأمّا (الياء) فلا يلزمها المدّ [٤] .

، ومن ذلك قوله :": وقد أخلّ المصنف بذكر اسم (لات) ، وهي أحقّ بالذكر من (لا) ؛ لأنها في التنزيل " [٥]

وكما تتبع ابن الحاجب في نص المتن تتبعه في ترتيب بعض الأبواب ، ومن ذلك : ينتقد طريقة المؤلف في ترتيب بعض أبواب الكتاب :

فمثلا تحدث ابن الحاجب في الكافية عن التوابع فقدم الصفة ، ثم العطف ثم التأكيد ثم البدل ثم عطف البيان .

---

(١) – الكتاب ٢/٢١٩

(٢)– انظر ص ٥٠٧

(٣) – الكافية ص٦١

(٤)– انظر ص ١٨٠

(٥)– انظر ص ٤٤٣

وقـال ابـن فـلاح في الشرح "[١] الأجود في ترتيب التوابع أنْ تقدم الصفة ؛ لأنّها معنى قائم بالموصوف ثم التأكيد ؛ لأنّه عبارة عن المؤكد ، ثم عطف البيان ؛ لأنّه يوضح إيضاح الصفة ، ثم البـدل ؛ لأنّه عبارة عن التابع ، أو بعض له ، أو معنى قائم به ، ثم العطف ؛ لأنّ المعطوف مغاير للمعطوف عليه فحقّه التأخير عن التوابع ، والمصنف قدّمه ، والتحقيق تأخيره [٢].

سابعا : يقدم بعض الأفكار التي تنم عن شخصية علمية مبدعة ومن ذلك :

ملاحظة الارتباط بين التفكير واللغة

استمع إليه يقول عند مناقشة العلاقة بين الاسم والمسمى :

" قلنا : إفادة سماع اللفظ لمسمّاه لا تتوقف إلاّ على علم المخاطب بكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المسـمى ، بدلـيل أنّ الجـاهل بلغة لا يستفيد من سماعها شيئاً ؛لجهله بوضعها ، فإذا سَمِعَ اللفظُ الموضوع لمسمى العالمُ بالوضع حصل بين سماع ذلك اللفظ وبين ذلك المسمى نوعُ ملازمةٍ ، فينتقلُ الذهنُ عند سماع اللفظِ إلى لازمه ، وهو ذلك المسمى [٣].

ينقل ابن فلاح عن عدد من الكتب التراثية

اتضـح لي من خلال هذا العمل أن ابن فلاح نقل عن بعض الكتب التراثية ، ومن أبرزها شرح اللـمع للعبدي ، وبعض شروح المفصل [٤]، وغيرها ، و هو بهذا يساعد الباحثين والمحققين في توثيق تلك الكتب وتقويم ما تحويه من نصوص .

المآخذ التي يمكن ملاحظتها في شرح الكافية لابن فلاح

بعد أن تحدثت عن المميزات التي توافرت لكتاب شرح الكافية أجدني مضطرا أن أبحث في المثالب اتباعاً لمنهج أهل العلم في إثبات المزايا والعيوب فأقول وبالله التوفيق :

" لكـل جـواد كبوة ، ولكل صارم نبوة " ، قالها أحد الحكماء ، عاذراً كلَّ إنسان في خطئه البسـيط ، وخصوصـاً ما صدر منه بعفويّة ، أو بعد اجتهاد ، وقال صلى الله عليه وسلم " من اجتهد وأصاب فله أجران ، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد "

---

(١) – شرح الكافية للمصنف :٢/٦٣٦-٦٤١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢/٣٣١- ٣٤٤ ، و الفوائد الضيائية :

(٢) – ينظر ص ٩٠٩

(٣) – انظر ص ٩٨

(٤) – انظر ص ٣٩٩ ، ٤٠٦ ، ٤١٨ ، ٧٨١ ، ٨٩١

من هنا فإنه إذا كانت هناك من مآخذ على الشيخ العلامة ابن فلاح فهي بلا شك لا تقلل من قيمة كتابه ، بل ولعل بعضها مما لم يتبينه الباحث أو يتمكن من تفسيره ، فاعتبره من المآخذ ، ومن ذلك :

١-عدم الاستقرار على منهج واحد

أولا : في طرح المسائل الخلافية:

يـــورد ابن فلاح الآراء مبتدئا بعرض قول البصريين ثم الكوفيين ثم يفصل حجج النحاة مبتدئا بحجـــج الكوفـــيين ثم حجج البصريين ثم يرجح ويختار ما يراه وهكذا لكنه في بعض الأحيان يخالف هذا المنهج فيبدأ بعرض رأي الكوفيين أو يحتج للبصريين قبل الكوفيين (١)

ففـــي باب نائب الفاعل يقول : " إذا وُجد المفعول به الصريح مع بقية المفاعيل التي يجوز إقامتها مقـــام الفـــاعل تعين عند البصريين إقامته دون غيره ، والكوفيون يختارونه ولا يوجبونه، ووافقهم السيرافي ، فأجاز ضُرِبَ الضربُ الشديد زيداً ، وضُرب اليومان اللذان يعلمهما زيداً.

وحجة البصريين من أربعة أوجه " (٢)

-ثانـــيا : من الملاحظ أنّ ابن فلاح ينتهج منهجاً واضحاً في الشرح ، فهو لا يتحدث عن شيء في الكافية حتى يصل إليه ، ولكنه قد يخالف نهجه أحيانا ، ومن ذلك حديثه عن تقديم الفعل على المفعول قبل أن يصل إلى عبارة المتن " وقد يتقدم على الفعل " (٣) ، – ومن الأمثلة : في باب النداء تحدث عن البناء للمنادى قبل أن يصل إلى قوله "ويبنى على ما يرفع به (٤)

ثالثا : من منهجه أيضا الاستطراد واستيفاء أمثلة القاعدة النحوية ، ولكنه في باب الترخيم للذي زيـــد فـــيه حـــرفان الأول ساكن " مثّل المصنف لجميع أشكال الزيادة ، و لم يمثّل لزيادة الهمزة للإلحاق في نحو : (علباء)

وكذلـــك في مســـائل البدل ذكر اثنين وثلاثين مسألة ومثل لها بسبعة وعشرين مثالا و لم يفصل الأمثلة كما هي عادته (٥)

(١)– انظر ص ٨٢٠ ، ٩١٢

(٢)– انظر ص ٣٤٠ ،

(٣)– انظر ص ٤٨٧

(٤)– انظر ص ٥٠٦

(٥)– انظر ص ٩٥٨

الاستغراق في القياس النحوي

- ومـــن الهنات التي تؤخذ على المؤلف الاستغراق في القياس النحوي ، ونسيان بعض الأصول التي يعمل بها هو بشكل أكبر من غيره ، ومن الأمثلة على ذلك

قوـــله في باب (المفعول فيه) : في تعليل سبب إجماع القراء على (وإِدبار النجوم) بالكسر للهمزة : إن ذلك بسبب عدم التعدد فيما يعنيه الإدبار ، وهو الصبح ، بينما اختلف القراء ، في ﴿ وأدبار السجود ﴾ لتعدد المعنى وهو الصلوات ، ومن المعروف أنّ هذه القراءة ، وتلك توقيفية ، لا يد للنحاة ، ولا القرّاء ، ولا اللغويين فيها [١].

- ومـــن المآخذ أيضا إغفاله الحجة في رد الرأي المخالف أحيانا ، والاكتفاء بالردّ دون تعليل في بعض الآراء ، يقول " وقوله تعالى ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ [٢] لا يصـــح إبداله من (مَنْ) على الاستثناء المتصل لتنـــزهه عن المكان ، وإنما يصح على المنقطع على لغة بني تميم في إبدال غير الجنس ،

فـــإنْ قـــيل : فهلا حُمِلَ على المتصل ، والمراد بكونه في السموات والأرض مجاز ، وكونهم فيها حقيقة قلنا : ذلك غير جائز "[٣]

٢- –ومـــن المآخذ على ابن فلاح رده على بعض آراء العلماء الكبار رداً مقتضباً لا يتناسب مع شخصـــية صاحب الرأي وما يستحقه رأيه من اهتمام نظرا لقيمة صاحب الرأي العلمية ، مثال ذلك :

يقول عن رأي الخليل بن أحمد في باب المنادى عند قوله

وذهـــب الخلـــيل[٤] إلى أنهم رفعوا المفرد كـــ(قبلُ) و (بعدُ) ونصبوا المضاف كما نصبوا (قـــبلك) حين طال ، ولا يخفى ضعفه ." ، وكان حقه الاحتجاج لهذا الدفع ، حيث لا تكفي كلمتين فقط في دفع رأي الخليل بن أحمد !!

، وحـــق العـــالم المشهور عند ذكر خلاف رأيه أن يمحص ، وأن يحتج له أو عليه بما يستحقه صاحبه من اهتمام

---

(١)– انظر ص ٦٢٥

(٢) – الآية ٦٥ من سورة النمل

(٣) – انظر ص ٧١٤

(٤) – انظر ص ٧٢٠

موازنة الكتاب ببعض شروح الكافية

أولا : شرح ابن فلاح وشرح ابن الحاجب

تكاد تتشابه أغلب شروح الكافية المطبوعة في أنها تأخذ نصّا من المقدمة الكافية ، ثم تقوم بتحليل ذلـك الـنصّ ، وقد سار على هذا المنهج ابن الحاجب في شرحه ، وتبعه كل من ابن فلاح ، والرضـي ، وابن الخبيصي ، و غيرهم ، ولا أعلم من يخالف في هذا المنهج من الكتب المطبوعة سـوى شرح الجامي ، الذي قدّم شرحا موجزاً مازجاً العبارة بالمتن ، وإذا كان العملان يهدفان إلى توضيح معاني المقدمة الكافية ، فإنّ كلّ منهما يتسم بسمات تميزه عن غيره

يشـترك الكـتابان في الموضوع ، والشكل العام للشرح ، وهو تقطيع المتن إلى أجزاء ، ثم القيام بتوضـيح كل جزء على حدة ، غير أنّ ابن الحاجب لم يقدم سوى شرحاً موجزاً مختصرا يتسم بصـدق التعـبير عن مراد ابن الحاجب من المتن ، وقد وصف ابن فلاح هذا الشرح في مقدمة شرح الكافية بقوله " وكان شرحه لها غير كافياً لمن يريد التوسع في الكلام " فهو حقاً كما قيل عنه ، فلم يتوسع في ذكر الشواهد ، و لم يستطرد

، وكـأن الشرح متنا آخرا أكبر من المتن ، ولعل أبرز ما يميز شرح ابن الحاجب أنه يمثل صورة حقيقية لكل ما ذهب إليه ابن الحاجب في المتن من ألفاظ محتملة لغير رأي ، أما شرح ابن فلاح فقـد تمـيز عـلى شرح ابن الحاجب بتلك الاعتراضات على المتن ، وعلى الترتيب ، واللفظ ، والشـرح ، والاختـيار وكـل هذه الانتقادات التي نجدها عند ابن فلاح ، مما لم يتأتى لابن الحاجـب ، فمن المعلوم أنه من الصعوبة بمكان أن يرى الإنسان عيب نفسه ، أما ابن فلاح فإنّه ينقل صورة خارجية عن منطوق الكافية ومفهومها .

ثانيا شرح ابن فلاح و شرح الرضي :

تعـددت جوانـب الاشتراك بين رضي الدين الاستراباذي وابن فلاح في شرحهما للكافية ولعلّ أكثر الجوانب تشابهاً هو النظرة المنطقية للحدود النحوية ، وبيان قيود الحد ، وشموله ، وما خرج عن الحد ، وما دخل فيه

ومـن جوانب التشابه أيضاً شخصية كلّ منهما العلمية التي تتميز بالمحاورة والمعارضة ، والتمييز للجيد والسقيم من المتن ، وبيان جميع الاعتراضات عليه ، والاستدراك .والدفاع عنه

كمـــا تمـــيز الكتابان بمناقشة الآراء النحوية ، وتحقيقها ، والأمانة العلمية في النقل ، وأمّا أوجه الخلاف فمن أبرزها ما يلي :

أولاً = كثرة الشواهد القرآنية والشعرية عند ابن فلاح

حيث يمتاز ابن فلاح باستشهاده بعدد كبير من الشواهد الشعرية والقرآنية مقارنة بالرضي الذي تكثر شواهده ولكن بنسبة أقل

ثانــياً = يمــيل أسلوب ابن فلاح إلى الاستطراد ، بينما يميل الرضي إلى الاعتدال ، ففي الحد لا يســتغرب مـــن ابن فلاح بيان ما يعنيه الحد عند المتكلمين والأصوليين وغيرهم ، ويستبعد من الرضـــي الحديث في غير النحو والمنطق ، وكذلك في رواية ابن فلاح للمثل أو الشعر ، أو الخبر والقـــول ، لا يســـتبعد أن يتطرق ابن فلاح إلى قصة المثل ، وقائل الشعر ، ومناسبته ، وهو ما يستبعد عند الرضي الذي يميل أسلوبه إلى المنهجية الخالية من الاستطرادات ، ومن هنا فإنّ شرح ابن فلاح وشرح الرضي من الكتب التي تحتاجها المكتبة العربية ، والمطّلع على الكتابين يجزم بقيمة كل منهما وأهميته

ثالثا : شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨ هـــ) (الفوائد الضيائية)

لعل أكثر الكتب انتشارا بين المتعلمين هو شرح الجامي ، وهو أكثر الشروح بين أيدينا اختصاراً حيـــث لا تجـــد فيه من الشواهد في جزأيه الاثنين سوى سبعين شاهداً ، ومع ذلك فقد حاول التعرض لجميع مشكلات الكافية ، مما جعله مشهورا بين المتعلمين[١]

وإذا كانـــت الشـــواهد المذكورة في كتاب ابن فلاح ، وبالتحديد في الجزء الذي قمت بتحقيقه قـــرابة سبعمائة شاهد شعري ، فذلك يعني أن نسبة الشواهد الشعرية عند الجامي تبلغ حوالي ١/ ٢٠ من شواهد الشعر في شرح ابن فلاح

أمّـــا الشـــواهد القرآنية ، فهي وإن كثرت في شرح الجامي ، فهي أيضا قليلة بالنسبة لشرح ابن فلاح الذي يعج بالشواهد القرآنية والقراءات

ولعل ما يميز الجامي هو تلك الطريقة في مزج الشرح بالمتن ، والمنهج المختصر الذي يتطلبه الاتجاه التعليمي للنحو ، والأسلوب العلمي الموجز الذي لا خروج فيه و لا استطراد

ويمكن القول أنّ الجامي اهتم بالدلالة اللغوية والمنطقية لألفاظ الكافية ، وربما انصرف إلى إعراب بعـــض هذه الألفاظ ، كما انصرف إلى دفع اعتراضات شراح الكافية على هذه الألفاظ أما ابن

---

(١) – كشف الظنون ٢/١٣٧٢

فــلاح فقـــد توسع في ذكر دلالات ألفاظ الكافية عند النحويين أو الأصوليين ، أو المناطقة ، أو المتكلمين والفلاسفة وغير ذلك

تاسعا : المنهج الذي ارتضيته للتحقيق والتعليق :

جاء هذا العمل وفق منهجٍ سرت فيه على النحو التالي :

١-أثبت متن الكافية أعلى الصفحة بعد مقابلته بالمتن المحقق المطبوع ، وشرح المصنف ، وشرح الرضي ، والفوائد الضيائية للجامي .

٢- قمت بتحرير المخطوط مراعياً الدقة وكتابة الكلمات وفق قواعد الإملاء الحديثة متجاهلاً الإشارة إلى الأخطاء الإملائية البسيطة والواضحة التي لا لبس فيها مثل : الخافض ، كتبت هكذا (الخافظ) ، و كذلك في مثل قلب الهمزة ياء في (فوائد وفائدة) كتبت هكذا (فوايد ، وفايدة) وأمثالها ، أمّا ما وجدت فيه أدنى احتمال فقد حصرته بقوسين هكذا ( ) وذكرت ما رجحته في النص ، وأثبت في الحاشية ما كتب في الأصل .

١- قابلت النسخة عدة مرات على الأصل ، وطابقت كل باب من أبواب الكافية بالمتن ، وبشرح المصنف ، وغيره صيانة للنسخة عن التقديم والتأخير في بعض الأوراق .

قمت بربط الشرح بالمصادر النحوية الهامّة مثل " الكتاب ، والمقتضب ، والأصول ، وابن يعيش ، والمقتصد ، والإيضاح على المفصل لابن الحاجب ، وكذلك المصادر الأصلية التي ارتبطت بالكتاب من المصادر التي تناولت الكافية ، مثل : شرح المصنف ، وشرح الرضي ، والفوائد الضيائية ، أو المصادر التي كتبت في عصر المؤلف أو قريبا منه مثل : شرح ألفية ابن معط للقواس ، والصفوة الصفية للنيلي ، وغيرها محيلا عند عبارة (الشرح) على أهم المصادر النحوية واللغوية التي يمكن أن يلمس المستزيد منها الفائدة ،وذلك تسهيلا للبحث والتحقيق

٢- مبينا أماكن وجود المسائل النحوية في هذه الكتب .

٣- خرجت الشواهد القرآنية والشعرية ما استطعت حسب الطرق المتبعة عند المحققين ، ونسبت جميع الأقوال والأمثال إلى أصحابها ما أمكن ، كما خرجت الأحاديث والآثار ، وأحلت في ذلك كله إلى المصادر الهامّة ،

٤- عرفت بالأعلام الذين لم يشتهروا ، وجعلت الميزان في ذلك شهرة صاحب الرأي فتركت التعريف بالمشهورين كالخليل وسيبويه ، ويونس ، وأبي عمروبن العلاء ، و عرفت المغمورين وقليلي الشهرة كالعبدي وابن درستويه ، وغيرهم .

٥- .وضعت علامات الترقيم المناسبة لكل فقرة من الفقرات كما هي عادة المحققين

٦- ربطـــت مسائل الكتاب بالمسائل نفسها في المصادر النحوية ، وأشرت إلى موضع كل منها في المصادر المهمة مبتدئا بكتب صاحب الرأي ما أمكن

٧- شرحت بعض العبارات الغامضة ، مفضلا الإحالة على النقل

٨- أضفت العناوين المناسبة لأبواب الشرح تسهيلا للدرس

٩- ربطت بين ما كتبه المؤلف في هذا الكتاب وبين ما كتبه في المغني

١٠- قمت بضبط الكلمات التي يصعب معرفتها ، وانتهجت في الضبط المنهج الذي يطالب (بتشكيل ما أشكل)

١١- وضـــعت مـــا أضفته من زيادات بين حاصرتين [ ] ولم أشر إلى محل استجلاب الزيادة إن كانت زيادة بسيطة ، كحرف الواو ، أو كلمة واحدة مثل [نحو] و [ثم] وغـــير ذلك ، أما إن كانت الزيادة تتعدى الكلمة ، فقد وضحت مكان استجلابها وأشرت إلى سبب زيادتها .

عاشرا : وصف النسخة المخطوطة

اعـــتمدت في التحقيق على مصورة يتيمة ، وقد اعتبرهّا كافية في التحقيق ؛ لعدم وجود نسخة أخرى ، ولقلة الأخطاء فيها ، وهذا بيان بوصفها :

المخطـــوط الأصل الذي اعتمدته من مقتنيات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض تحت مصنفة تحت رقم (٢٦٠٧) نحو

ومـــنه مصـــورة في مركز البحث العلمي برقم (٨٥٩) نحو ، وهي التي اعتمدت عليها في التحقيق :

والموجود من الكتاب مائة وخمسون لوحة ، تمثل ما يقارب نصف الكتاب تقريبا منها مائة وثمان وأربعون لوحة هي مجموع ورقات الكتاب الموسوم بـــ(شرح الكافية في النحو) ، في كل ورقة صفحتان تضم كلّ صفحة ستة وثلاثين سطرا ، في كل سطر ثماني عشر كلمة تقريباً

وفي ورقاته الاثنتين المتبقية عبارة عن مختارات لغوية ، وفوائد متفرقة مجموعة دون ترتيب ولا نظام ، وفي الورقة الثالثة من المخطوط يطالعك الكتاب وعدد من التمليكات والتعليقات المطموسة في بعض الأحيان

وأول ما يظهر جلياً لا لبس في قراءته بخط كبير وقلم عريض هو العنوان الذي يقول :

" كتاب شرح الكافية في النحو ، مما عني بجمعه وتأليفه الشيخ الإمام العلامة الأوحد تقي الدين منصـــور بن فلاح بن محمد اليمني رحمه الله تعالى ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليما آمين "

وفوق هذا العنوان أضيفت عبارة بخط صغير جاء فيها

" المسمى البراهين النحوية شرح المقدمة الحاجبية "

وفي أســـفل النسبة سبعة أبيات في مدح هذا الشرح ، قائلها أحد علماء عصره في اليمن ، وهو الأديب العلامة السيد عبد الله بن الإمام يحي شرف الدين المتوفى (٩١٣هـــ)

يقول فيها : جزى الله منصورا بحسن صنيعه ومعروفه في الناس ما كان جازيا

لقد صاغ شرحا حاز كل فريدة وأمسى لعقيان الفوائد حاويـــا

وأضحى لتوضيح المعـــاني كافيا لكافية ابن الحاجب الفـــذ وافيا

ولكن قـــد قال النبي محمـــــدا حـــديثا بأن العلم حقا يمانيـــا

عليك بشرح ابن الفلاح فإنه يروي القلوب الظامئات الصواديا

فرِد في حياضٍ ماؤها غير آسن ترى سلسبيلا رائق الذوق شافيا
وباكر رياضا زهرها متفــتح تعد من رياض الشرح ذلك راضيا

وتحت نسبة الأبيات ذكر الناسخ بيتين نسبهما لثعلب وهي :

من خَف خفّ على الصديق لقاؤه وأخو الحوائج وجهه مملولُ
وأخوك من وفّــرت ما في كيسه فإذا عنيت به فأنت ثقيل

كما أن هناك بعض الفوائد اللغوية ، والتمليكات في الورقة الأولى ، منها ما هو مطموس ، ومنها ما هو واضح ، أما الأسماء الواضحة فهي (عبد الوهاب بن فلاح الكُسْتَبَان) والفقيه (حسين بن عــبد الباقي) ، وأمّا المطموسة فلعلها تمليكات لبعض أئمة اليمن وأعلامه المشهورين ، أو ربما كان وقفا للكتاب .

أمّا خط هذه المصورة ، فقد كتبت بخط النسخ العادي ، ولأنّها مبتورة فلا أثر فيها لاسم الناسخ ، ولا تــاريخ نسخها ، غير أنّ الخط الذي كتبت به من خطوط القرن العاشر الهجري ، فلعلها كتبــت في ذلك الوقت ، وفيها أثر للمقابلة في بعض المواضع ، وقد أشير إليها بــ"ط" ، وقد أثبــت كــل مــا ذكــر منه في موضعه ، وأشرت إليه في الهامش ، كما أنها لا تخلو من بعض التصحيحات التي يضيفها الناسخ للنسخة ، وكذلك بعض التعليقات والحواشي التي تنسب فيها بعــض الأبــيات ، أو توضح فيها بعض العبارات وهذه الحواشي والتعليقات تكثر في الورقات الأولى ، وتقل في الورقات الأخيرة .

تحقيق نسبة الكتاب

١- العنوان المذكور للكتاب من أوائل الأدلة على صحة نسبته

٢- مما يؤيد نسبة الكتاب ما نسبه بعض العلماء في الورقة الأولى من الكتاب الموسوم بالمغني حيث جاء فيها " وعلى هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ أحمد العجمي : ومن مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب في مجلدين ، والرضي ينقل عن المغني لابن فلاح " (١)

٣- مــن يطــالع كتاب المغني لابن فلاح ، وكتاب شرح الكافية يجزم بأن كاتبهما واحــد ، ولا يتطرق إليه أدنى شك في ذلك ، وقد ذكر محقق المغني طرفا من هذا التشابه في خمسة نقاط أُوجز منها التالي :

(١) – ينظر : ابن فلاح النحوي ١٧/١

١-التشـــابه في التقديم للكتاب ببيان فضل العربية ، وما ورد من أثر ، وتاريخ للبدايات التأليف النحوي

٢-شرحه للمصطلحات الخمسة اللفظ ، والقول والكلام ، والكلمة ، والكلم .

٣-والتطابق الملحوظ في النصوص المذكورة بذات الموضوع ، ومن ذلك في أول ذكر المرفوعات

٤- التطابق الكبير في باب المبتدأ والخبر

ويمكن أن يضيف الباحث بعد الدراسة والتحقيق

١- استخدم المؤلف نفس المصطلحات التي استخدمها في كتابه المغني مثل :

صناعة النحو ، أهل المصرين ، أرباب اللسان ، المصدر بمعنى الفعل ، الحدث ، والذات ، السنخ ، ألقـــاب الإعراب ، المطول للشبيه بالمضاف . وهذه المصطلحات كلها موجودة في المغني [١] كما هي موجودة في شرح الكافية

٢-المواقف النقدية والعلل والاحتجاجات تكاد تكون مكررة في بعض الأحيان

تحقيق اسم المؤلف :

لاشك أن ذكر المؤلف في عنوان أي كتاب يعتبر من أول الأدلة على ثبوت نسبة الكتاب للمؤلف ، غـــير أن الخلط المحتمل ، وما كشفته الأيام من انتحال المؤلفات يجعلنا نتوقف قبل الجزم بنسبة كتاب إلى أي شخصية ، ولكن ما أثبتته الدراسة من تشابه بين المغني وشرح الكافية يجعلني جازماً بنسبة الكتاب إلى مؤلفه نسبة لا تحتمل أدنى احتمال

تحقيق اسم الكتاب :

ورد اسم الكتاب على ثلاث صورٍ كما يلي

الصـــورة الأولى هي : (شرح الكافية في النحو) وهذه هي الصورة المرتبطة بموضوع الكتاب ، والموجودة بخط كبير عنواناً للمخطوط

والصـــورة الثانية هي : (البراهين النحوية شرح المقدمة الحاجبية) ، وهذه الصورة كتبت بخط صغير تعليقاً على عنوان المخطوط ، بخط مختلف عن خط الناسخ ، ولعدم من أشار إليها في مكان آخر فهي في نظري مستبعدة

وأما الصورة الثالثة : فهي (الكافي) ، وقد جاء في مقدمة كتابه (شرح الكافية) ما يشير إلى هذا الاسم وذلك قوله :

---

(١) - ينظر : ابن فلاح النحوي قسم الدراسة : ٤٣-٤٤ ،

" ولمـــا غلـــبَ على ظني أن صرف العناية إلى هذا العلم لا يخلو من ثواب ، ورأيت كثرة الطلبة للمقدمة الكافية المنسوبة إلى الشيخ العلاّمة ، فريد عصره ، و وحيد دهره ، أبي عمرو عثمان بن عمـــر المـــالكي - المعروف بابن الحاجب[١]، تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنَّته ، وكان شرحه لها غير **كاف** لمن يريد التوسع في الكلام[٢]، عزمت على شرحها شرحاً وسطاً لا يخلّ ولا يملّ ، راجياً من الله - جلّت عظمته حسن الثواب " .

وكأني به يريد أن يقول : إن هذا الشرح هو (الكافي)

- كمـــا يلمح هذا الاسم ضمن القصيدة المذكورة في مدح الكتاب والمؤلف ، الواردة بصفحة العنوان كما تقدم ، وهو قوله :

وأضحى لتوضيح المعاني **كافياً** لكافية ابن الحاجب الفذ وافيا

ومما يؤيد هذه الفكرة :

أولا = أنّ قائل لهذه الأبيات هو (عبد الله بن الإمام شرف الدين) من كبار العلماء والأدباء في عصره ، ومن عادة هؤلاء العلماء أنهم غالبا يذكرون اسم المؤلَّف في تضاعيف قصائدهم ، ومن ذلك

قول بعضهم في مدح الكافية

يا طالبا للنحو الزم حفظها واعلم يقينا أنها لك **كافية**

وقول أحدهم في مدح أحد شروح الكافية وهو شرح محمد ابن أبي بكر الخبيصي الكرماني :

ألا حبذا شرح الخبيصي إنه لشرح بتبيين الغوامض ضامن

إلى أن قال :

فطوبى لمن درس **الموشح** شغله ومن هو على درس الموشح داجنُ

ثانيا = لم يذكر أحدٌ من المترجمين أو المؤرخين أو الدارسين أنّ لابن فلاح كتاباً ثالثاً غير (المغني) ، و(الكافي) ، وهذا الكتاب يقيناً ليس بالمغني ، فلعله يكون الكتاب المسمى " الكافي " ذلك الكتاب الذي ذاعت شهرته بين الخالفين ، ووصفه المحدثون بأنه مفقود .

---

(١) - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني المعروف بابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦ هـ) ترجمته في غاية النهاية ٥٠٨/١، و الإشارة التعيين(ص ٢٠٤)،والنجوم الزاهرة ٣٦٠/٦

(٢) -طبع هذا الكتاب وأصله موضوعا للدكتوراه في جامعة الأزهر الدكتور جمال مخيمر سنة ١٤٠١هـ

ثالثا = أثبتت الدراسة التي قام بها الأخ عبد الرزاق السعدي على المغني لابن فلاح أنّ موضوع " الكافي " هو علم العربية ، حيث ذكر السيوطي في ترجمته لابن فلاح أنّ الكتاب المسمى بالكافي يكشف عن باع طويل للمؤلف في علم الأصول ، وقال[١] " له مؤلفات في العربية منها الكافي ، جزء في غاية الحسن يدل على معرفته بأصول الفقه"

وما ظهر لي من استخدام المؤلف للمصطلحات الأصولية ، ومناقشة كثيرٍ من مسائل النحو بعقليّة عالم الأصول ، يؤيد هذا التصور الذي ذهبت إليه[٢]، وهو أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو الكافي .

فمن المعروف أن (المجمل والمبين) من أبواب أصول الفقه ، وقد كشف شرح الكافية عن تمكن ابن فلاح من هذا الباب حيث يقول :

" فإن قيل : فقد جمع بينهما في قوله تعالى :﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾[٣]

قلنا : ليس هو جمعاً بين المفسر والمفسر ؛ لأنّ المفسر لم يتم ، وإنما هو من باب البيان بعد الإجمال ليكون أوقع في النفس ، وإنما قلنا ذلك لأنه ذكرها أولاً من غير هيئة فكان مجملاً ثم ذكرها مع الهيئة فكان بياناً لذلك الإجمال " .[٤]

- وكذلك : المفهوم والمنطوق أيضا من الأبواب التي يكشف هذا الشرح عن تمكنه منها ، يقول رحمه الله عند دفع اعتراض من قال في (هذا بسرا أطيب منه رطبا) بأن العامل اسم الإشارة :

" والخامس : أنه لو كان العامل اسم الإشارة لفسد المعنى ؛ لأنّ اسم الإشارة إذا تقيد بحال كان الخبر مطلقا غير مقيد ، بدليل قولك : هذا زيد قائماً ، فإنّ الإخبار عن اسم الإشارة بـ(زيد) غير مقيد بالقيام ، إذ يؤدي إلى أن يكون غير زيد في غير حال القيام . لا يقال : بأن ذلك من قبيل المفهوم ، ولا نقول به ؛ لأنا نقول بأنه من قبيل المنطوق لا المفهوم ؛ لانّ الحال حكم بالتقييد على ما قيد به ، فلو فرض غير مقيد لكان مخالفاً للمنطوق لا للمفهوم ، بدليل : جاءني

---

[١] — ينظر: بغية الوعاه و المغني لابن فلاح ، وال

[٢] – ينظر ما تقدم في تأثر ابن فلاح بعلوم عصره : ص

[٣] –الآية ٤ من سورة يوسف

[٤]— انظر ص ٥٧٧

زيداً راكباً ، فإنه لو قدر مجيء زيد من غير ركوب لكان مخالفاً للمنطوق " . وهذا كله يؤيد ما ذكره جلال الدين السيوطي رحمه الله من أنّ كتاب (الكافي) لابن فلاح اليمني يدل على معرفة تامة بعلم أصول الفقه[١]

نصوص من كتاب الكافي .

يتفق الباحثون في تحقيق النصوص على أنّ المحقق حين يعثر على طائفة معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول ، فإنّ ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في تحقيق اسم المؤَلِّف ، وقد اهتديت بعد تنقيب طويل بين السطور إلى نصوص عديدة منقولة من كتاب الكافي ، غير أنّ أكثر الموجود من هذه النقول مما أخلّت به المصورة المعتمدة في التحقيق ، ثم وقفت أخيراً على كتاب بعنوان : " الهداية في شرح الكفاية "[٢] لزين الدين شعبان بن محمد بن داود الأثاري (ت ٨٢٨هـ) ، نقل فيه صاحبه نصوصاً عديدة صرّح بأخذها عن كتاب الكافي لابن فلاح منها :

-١- قال شعبان الأثاري في باب المستثنى :

" ويشترط اتصال المستثنى بما قبله ، ولا يبطله سعال وطول كلام ، وقيل إنه يمتد زمانه ما لم يفارق مجلس كلامه ، وقيل : ما لم يأخذ في كلام مغاير للمذكور ، نبه على ذلك كله صاحب الكافي "

وإذا رجعنا إلى الكتاب الذي بين أيدينا وجدنا ابن فلاح يقول في (باب) المستثنى :" وأمّا اتصاله فيشترط عند الجمهور من العلماء اتصاله عادة ، ولا يبطل اتصاله بتنفس ، وسعال ، وطول كلام ، ونقل أربعة أقوال :

أحدها : لابن عباس أنه لا يشترط الاتصال

والثاني : أنه يمتد إلى سنة ، وهو معزو إلى ابن عباس أيضا

والثالث : للحسن أنه يمتد ما لم يفارق مجلس كلامه

والرابع : أنه يمتد زمانه ما لم يأخذ في كلام مغاير للمذكور "[٣]

---

(١)- انظر ص ٦٦٣ ، ٦٦٤

(٢) - رسالة ماجستير مقدمة من الأخ الطالب عبد الرحمن زايد البيشي ١٤٢٠هـ

(٣)- انظر ص ٧٠٣

وقد يقول قائل : قد عرفت كتب أخرى بهذا الاسم مثل الكافي في النحو لمحمد بن قادم الكوفي صاحب الفراء (ت ٢٥١هـ) ، ومحمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) وابن الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الاشبيلي (ت ٦٨٨هـ) ، وربما كان كتاب الكافي المذكور في نص الأثاري لشخص آخر ، وليس المنسوب لابن فلاح .

فنقول : لقد صرح الأثاري في مواضع أخرى باسم ابن فلاح منها قوله :

- ٢- في باب المفعول المطلق : " قال صاحب الكافي : ويسمى مطلقاً لعدم تقييده بحرف ، وللنحاة في ذلك مذهبان : أحدهما تقديمه على المفاعيل كلها ، قال به جماعة منهم ابن فلاح في الكافي ، ولفظه : " وأول الخمسة المصدر ، وإنما قدم عليها لقوة دلالة الفعل عليه ؛ ولأنه فعل الفاعل حقيقة "[1]

وفي شرح الكافية قال ابن فلاح :

" وأول الخمسة المصدر ، وإنما قدم عليها لوجهين : أحدهما : أنه فعل الفاعل حقيقة ، ولذلك سمي مطلقا ، لأنه لا يشوبه تجوّز ، بخلاف غيره من المفاعيل ، فإنها ليست فعلا للفاعل .

والثاني : أنه قدم لقوة دلالة الفعل عليه ، وسمي مطلقا لعدم تقييده بحرف جر "[2]

-٣- وفي باب المفعول فيه قال شعبان الأثاري :

" وأما صاحب الكافي فإنه قد جعل لكل من الظرفين حدا يخصه على حدته ، قال : والظرف نوعان النوع الأول الزمان وحده : كل زمان فعل فيه فعل مذكور ، والثاني المكان وحده .....إلى أنت في قلبي ، وزيد ينظر في الأصول ، وعمرو ... "[3]

وقد ذهب ابن فلاح في شرح الكافية إلى حدّ كلّ من ظرف الزمان والمكان بحد يخصه كما ذكر ، وكذلك فإنّ الأمثلة المذكورة في الهداية هي المذكورة في شرح الكافية [4]

- ٤- وفي اسم التفضيل قال شعبان " والثاني قول ابن فلاح : هو ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره ، **وهذا الذي نقله في الكافي هو عبارة ابن الحاجب بعينها في الكافية** " وهذه العبارة تدل على ارتباط وثيق بين الكافي لابن فلاح والكافية لابن الحاجب

---

(١) – الهداية : ١٣٠

(٢) – شرح الكافية في النحو : ٤٤٧

(٣) – الهداية ١٣٧

(٤) – شرح الكافية : ٦٠٧

- ٥- وقــال أيضــا في باب البدل " كثير من النحويين إذا أراد أن يحد البدل فيحده بحد الإبدال ، وهو غير صواب لأنّ الإبدال مصدر ، والبدل تابع ،
- ومــن ذلــك قول صاحب الكافي في حد البدل : " ومن قال إعلام السامع بمجموعي الاسمــين على جهة البيان من غير أن ينوى بالأول منهما الطرح فهو حد الإبدال لا حد البدل ؛ لأنه عبارة عن الثاني " (١)

وهذا النص موجود برمته في كتابنا هذا.

ففــي شرح الكافية لابن فلاح في باب البدل يقول : " وقال بعضهم في حده إنه إعلام السامع بمجمــوع الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوى بالأول منهما الطرح ، وهذا في الحقيقة حدّ الإبدال لا حد البدل ؛ لأنّ البدل هو الاسم الثاني " (٢)

و بعد هذا كله فهل يصح لنا أن نجعل عنوان هذا الكتاب موضوع البحث :

الكافي في النحو ، أو شرح الكافية المسمى بالكافي ؟ ، أو بعبارة مشابهة ؟ هذا تساؤل أضعه أمام الباحثين ، منبهاً أنّ العنوان المشهور الذي عرف ضمن مؤلفات ابن فلاح هو الكافي ، والله تعالى أعلم

---

(١) – الهداية ١٧٦

(٢) – شرح الكافية ٩٤٧

نماذج من النسخة المخطوطة

كتاب شرح الكافية في النحو مما عُني

بجمعه وتأليفه الشيخ الإمام العالم العامل
الأوحد تقي الدين منصور
بن فلاح بن محمد اليمني
رحمه الله تع

وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليما آمين

في مدح هذا الكتاب وجد هذه الأبيات بخط السيد المصنف العلم العلامة
محي الدين عبد الله بن امير المؤمنين يحيى شرف الدين بن شمس الدين رحمهم الله

جزا الله منصورا بحسن صنيعه ٭ ومعروفه في الناس ما كان جاريا
لقد صاغ شرحا حاز كل فريدة ٭ وامسى لغايات الفوائد حاويا
واضحى لتوضيح المعاني كافيا ٭ لكافية ابن الحاجب الفرد وافيا
ولكن قد قال النبي محمد ٭ حديثا بان العلم ...
عليك بشرح ابن الفلاح فانه ٭ يروي القلوب الظمآ ...
فرد في حياض ما ... عن اسن ٭ ترى السلسبيل ... الذوق ...
وياكثر باضار ... منضاخة ٭ ... من رياض الشرح ...

قال ... هذه الابيات ... عبد الله بن امير المؤمنين ...

لبعضهم رحمه الله

خذ من عدوك ... على الصديق لقاؤه ٭ ... وجهه مملول
واخوك من وفرت ما في كيسه ٭ فاذا عنيته فانت ثقيل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أثق

قال الإمام العالم الفاضل وحيد عصره وفريد دهره مولانا تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني
متع الله المسلمين بطول بقائه الحمد لله إقرارا بربوبيته وتذللا لعزته وخضوعا لعظمته
وصلواته على خير خليقته وعلى صحبه وعترته **وبعد** فلما كان العربية من العلوم المحمودة لكونه
[illegible] شرف له ما [illegible] جامعا بين التعلم والتعليم والذي يدل على

إحداها ما ورد عن سيد البشر من الحث على تعلمه فإنه
[illegible] وروي أنه قال أعربوا القرآن فإن الله يحب أن يعرب
[illegible] أنه صلعم [illegible] وظاهر الأمر للوجوب وروي أنه صلعم
[illegible] قال إن أهل الجنة في الجنة يتكلمون بالعربية [illegible]
[illegible] ما انتشر عند البشر أن المنتدب بالفقه أمير المؤمنين علي
بن أبي طالب [illegible] ومن لا يعتقد الشيء الأول هو [illegible] الله تعالى وروي عن أبي الأسود الدؤلي
[illegible] قرآنه ملحوظا [illegible] فمكث [illegible] بأمير المؤمنين فقال
إنه قال [illegible] أصنع كتابا في أصول العربية ثم أتيته بعد ذلك فألقى إلي صحيفة
[illegible] فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم ما أنبأ عن المسمى
والفعل ما أنبأ عن الفاعل والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل [illegible] من باب التعجب وقال انح
هذا وتتبعه وزد فيه ما وقع واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا
مضمر قال فجمعت أشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب إن وأن وليت ولعل وكأن ولم
أذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم أحسبها منها فقال بل هي منها فزدها وروي أن ابنة لأبي الأسود
قالت يا أبت ما أحسنُ السماءِ وأرادت التعجب منها فقال نجومها وظن أنها أرادت
الاستفهام فقالت إنما أردت التعجب من حسنها قال قولي إذن ما أحسنَ السماءَ بالنصب
ثم غدا إلى أمير المؤمنين عليه السلام وقال يا أمير المؤمنين إنه حدث في الأولاد ما لم نكن نعرفه وأخبره بالقصة
فقال هذا لمخالطة العجم ثم أمره فاشترى صحفا بدرهم وأملى عليه [illegible] الكلام ثلاثة اسم وفعل
وحرف جاء لمعنى [illegible] انح هذا النحو ولذلك سمي هذا العلم نحوا والنحو في الأصل [illegible] القصد ثم
صار في اصطلاح [illegible] مخصوصا بالقصد إلى صواب الكلام [illegible] وروي أنه لما قرأ أمير المؤمنين عليه السلام
ونادوا يا مالك [illegible] بعض [illegible] ابن عباس فقال هذا من الرحيم والبداء فقال ابن عباس
ما [illegible] الرحيم في النداء فقال [illegible] ما طرف في النحو ثم أنكر ابن عباس [illegible] مدفوع
بأنه [illegible] في أهم [illegible] يا مالك فليبد [illegible]

والأمر الثالث أن السلف الصالح [illegible] وعابوا اللحن [illegible] سيبويه على ترك الرواية
وتعلم النحو [illegible] روي أنه كان يستملي من حماد بن سلمة فروى يوما عن النبي صلعم أنه قال ما
[illegible] من أصحابي إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيبويه ليس أبو الدرداء فقال حماد
لحنت [illegible] على رسول الله صلعم [illegible] ليس أبا الدرداء فقال سيبويه لأطلبن علما لا [illegible] فيه
[illegible] وقال رجل للحسن يا أبو سعيد [illegible] فقال بالأبلة فقال منه أتيت
وقال أصحاب الحسن ربما كان يعثر لسانه [illegible] أستغفر الله فقيل له فيه فقال من أخطأ فقد
[illegible] على العرب ومن كذب فقد عمل سوءا وقال الله تعالى ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله

بالعمل ويجوز [illegible] في اعمال الاول انه لو كان [illegible] العرب عليه من اعتبار
المعنى [illegible]
قال الشاعر [illegible]
[illegible] وقال الشاعر [illegible] فاعملوا
الحروف [illegible] الفعل [illegible]
على اللفظ اولى [illegible] عند [illegible]
قال الشاعر [illegible] اعمال الاول
[illegible]
[illegible]
[illegible] الطويلة [illegible]
وقال الاخر ، اذا هي لم تستك بعود اراكة [illegible]
فاعمل الاول واضمر مفعول الثاني وقال الحطيئة
[illegible] شهدت بعثهم [illegible] وقال الشاعر
على اعمال الثاني ، ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم
وقال [illegible] وقال الاخر
ولقد [illegible] الحلم [illegible]
فاعمل الثاني ولو اعمل الاول [illegible] وهي الطويلة المشهورة ، وقال الاخر
وكمتا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ، واما في
[illegible] معمول [illegible]
وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا ، وهاؤم اقرؤا كتابيه ويستفتونك قل الله يفتيكم
في الكلالة ، وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا ، فانه لو اعمل الاول
لكان الاحسن [illegible] بالضمير [illegible] افرغه [illegible] في الكلالة
وكما ظننتموه [illegible] لو اعمل الاول لقال
[illegible] قال الشاعر
[illegible] ولم امدح لارضيه بشعري ، لئيما ان يكون اصاب مالا
والمختار ان الحسن للابيات بالمفعول لان الضمير مرتبط بالمفعول الموجود لقوته عليه
ويمنع تعلق الفعل الثاني بغيره ، واما اذا عدم الضمير فانه لا يمنع تعلق الفعل
الثاني بمفعول غير مفعول الاول [illegible] له ، كفاني ولم اطلب قليل من المال
[illegible] الطلب [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] الحسن [illegible] الحسن
[illegible] بالمفعول [illegible] الفعل الثاني بغير
[illegible] والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
ولم [illegible] الاضمار احسن ولم
[illegible] اعمال الثاني [illegible] على ذلك [illegible]
[illegible] الاحسن [illegible] كثيرا [illegible]
الاحسن [illegible] البصريين [illegible] عن غيره

بالرفع واما الحق هو وانحر هذا وعلى تقديم الخبر لانه مصدر غير مقدر بأن والفعل وان لم يكن مطابقا كقولك قائم الزيدان لنقصه من جهة الفاعلية ومثال مررت برجل قائم ابوه [illegible] مررت برجل قائم ابوه ومررت بزيد قائما ابوه وجاني الذي قائم ابوه ولا يخفى [illegible] لا يخفى قيامه على الفهم [illegible] خبر تعالى ابو علي على انه خبر مقدم وهو في معنى [illegible] جعل له لضعفه ارتفاع نائب عن [illegible] لعماده على الموصوف وهو [illegible] [illegible] على الفهم على الحال واما قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم [illegible] ان سواء خبر مقدم لان التسوية صفة اضافية [illegible] الابتداء [illegible] الصفة [illegible] والهمزة ولم هاهنا مستعملتان للتسوية منقولتان عن الاستفهام في التسوية خاصة [illegible] لا على الاستفهام وانما جازت استعمالهما في التسوية لاشتراكهما في معنى التسوية [illegible] في الاستفهام اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فان الله [illegible] [illegible] الى التسوية من غير استفهام ما ابالي افعلت ام لم تفعل [illegible] وان كان [illegible] استفهاما والآخر غير استفهام والقول الثاني لابي علي ان سواء مبتدا والجملة الخبر وهو ضعيف لعدم العائد منها والقول الثالث ان سواء خبر ان وانذرتهم ام لم تنذرهم فاعل سواء وتضعف هذا القول ان سواء ليس من الصفات التي لها قوة رفع الظاهر ولذلك قال العذري هو من الصفات التي تعمل في المضمر دون المظهر وقال عبد القاهر هو مصدر قائم مقام اسم الفاعل واذا رفع بعده اسم في الاجود رفعه بالابتداء وسواء الخبر كقولك مررت برجل سواء ابوه والعدم واما اذا عطف على ضميره فيه كما تعطف على الضمير في الفعل نحو مررت برجل سواء هو والعدم وان [illegible] الضمير مبتدا والعدم عطف عليه وسواء خبر مقدم [illegible] [illegible]

الشرح قال النحويون وقد يجيء للمبتدا خبران فصاعدا وفي التنزيل وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وذلك على وجهين احدهما ان يكون الخبران متضادين كقولك هذا حلو حامض وابيض اسود وقائم قاعد فهما اخبار عن خبر واحد وليس كل واحد منها خبرا مستقلا اي جامع للطعمين ولليونين بمعنى الملون وللقيام والقعود بمعنى تارع واما عود الضمير منهما فلا يجوز ان يعود من كل واحد منهما ضمير لانه يقتضي فاعلية الصفة المشبهة اي ضمير المقدر بكله حلو وكله حامض فيؤدي الى الجمع بين متضادين ولا جائز خلوهما عن الضمير لانه ينقض فاعلية الصفة المشبهة ولا جائز عود الضمير من احدهما لما فيه من التحكم لانه يكون هو الخبر لعود الرابط منه واذا بطلت هذه الاقسام تعين تعدد الاسمين بمعنى اسم واحد يحمل الضمير كما قال المصنف في شرح المفصل يجوز ان يكون في كل واحد منهما ضمير ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والضمير انما على اصلها والمعنى فيه حلاوة وفيه حموضة والاعتراض على قوله انه متى كان كل واحد منهما متحملا الضمير المستلزم ان يكون خبرا مستقلا لان الضمير فيه عبارة عن المبتدا فيلزم استقلاله بالخبرية ولا توقف على غيره واما اذا قدر كل واحد منهما عاريا عن ضمير مستقل وانما تعددا ان بمعنى اسم واحد هو المتحمل للضمير فانه لا يستقل كل واحد منهما بالخبرية لعدم الضمير العائد منه وحده على المبتدا قال الرضي وهذا الموضع كان ابو علي يغالب به خاصة اصحابه ستين سنة وما اظنه فهمه الا واحدا او اثنان والوجه الثاني انه يصح ان يكون كل واحد مستقلا بالخبر لعدم التضاد كقولك زيد كاتب شاعر لبيب قال الشاعر من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي وفي كل واحد من هذه ضمير فاما عود الضمير من الخبر المستقل به المبتدا فانما يكون من المجموع وتقديره كاتب شاعر لبيب لجامع لهذه الخصال لان كل واحدة جزء من مجموع الخبر وهذا اقوى ما ذهب اليه المصنف لانه اذا كان في كل واحد ضمير ولم يستقل بالخبرية بل هو جزء من الخبر صار في التحقيق مثل القسم الاول ونظيره هذا انا وليل الجملة بالمفرد لا يقال بان تعدد الاخبار لا يشبه الجملة لان الجملة محلا ولا اعراب وهذه الاخبار معربة فاذا قدرت الجملة بالمفرد فيما ذكر

[illegible]

[illegible]

المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب وحكمه أن لا يختلف آخره لاختلاف العوامل

وألقابه ضم وفتح وكسر ووقف وهو المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات والمركبات والكنايات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف [illegible]

[illegible] وهو مختلف في الاصطلاح [illegible]

والصوت [illegible]

تقول إن البناء معنى يعرف بالقلب دون اللفظ وهو الاختلاف [illegible]

[illegible] اللفظ وهو اللزوم ومن قال إن الإعراب عن الحركات

[illegible] والسكون [illegible]

[illegible] وهو معرب ومبني [illegible]

الإعراب مع [illegible] المعرب [illegible]

[illegible]

[illegible] مركب [illegible]

[illegible]

[illegible] لم يختلف آخرها لاختلاف العوامل [illegible] تركيب [illegible]

[illegible] أن عدم اختلاف الآخر يتوقف على معرفة كونه مبنيا

فالبنا وضعا لازم لها قبل التركيب و[illegible] المعاني المقتضية للاعراب
والنحاة لا يطلقون عليها الا المعرب [illegible]
اسم المعرب في الحالة التي لا اعراب فيها [illegible]
وهو [illegible] لملاحظة [illegible] عند [illegible]
واعلم ان البنا على السكون [illegible]
لكان احق بالاصالة [illegible] والثاني [illegible] الاعراب الحركات فاصل
البنا السكون والثالث ان البنا يكسب الكلمة ثقلا فناسب [illegible] ذلك اصالة البنا على السكون
واما البنا على الحركة فلاحد اربعة اشيا اما لان له اصلا في التمكن [illegible] والظروف المقطوعة
عن الاضافة ولا رجل وخمسة عشر وهذا الضرب المشبهات الى المعرب واما [illegible]
بني على حركة [illegible] على [illegible] الامر واما للهرب من التقاء الساكنين [illegible] وحيث وامس واما لان
حركته [illegible] وهي الحروف الاحادية كالبا واللام والواو والفا لانه لا يمكن النطق بالساكن او لا
[illegible] او تعذرا [illegible] كالكاف [illegible] وان كانت متصلة لفظا فهي منفصلة
تقديرا او حكما لان ضمير المنصوب في حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لزم الابتدا بالساكن
حكما ولو لم يحرك بخلاف الالف في قاما والواو في قاموا لان ضمير الفاعل في حكم الجزء من الفعل فلا
يلزم منه الابتدا بالساكن حكما واما تفصيله ومحاله فالبنا على السكون يكون في الاسم نحو
من وكم وفي الفعل على مذهب البصريين نحو اضربا وفي الحرف نحو من وعن وسائر الحروف الثنائية
والبنا على الفتح يكون في الاسم نحو اين وكيف وفي الفعل الماضي نحو قام وقعد وفي الحرف نحو ان [illegible]
واخواتها والبنا على الضم يكون في الاسم كالمنادى المضموم والظروف المقطوعة وحيث وفي الحرف
في منذ اذا جرت ما بعدها ولا يوجد في الفعل لان الفعل ثقيل والضمة ثقيلة فلا يجمع بين ثقيلين
واما نحو قاموا فقد ذهبوا الى ان ضمه عارض لاجل الواو والبنا على الكسر يكون في الاسم نحو امس وفي
الحرف نحو جير ولام الجر وباء الجر ولا كسر في الفعل لان الماضي مبني على الفتح والامر مبني على السكون
واما نحو ارمي [illegible] فالكسر عارض لاجل اليا وللهرب من التقا الساكنين وانما لم يحرك
بالكسر هنا لانه [illegible] الاعراب عليه [illegible]
البنا على الكسر اللازم ان يستقل ولذلك ان نون الوقاية مع ضمير المتكلم اذا اتصل بالفعل نحو اكرمني
لكونه [illegible] فان قيل [illegible] كسر الفعل لالتقا الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم [illegible]
[illegible] قلت الفرق بينهما من
وجوه احدها ان يا المتكلم [illegible] بكسرتين وقبلها كسرة [illegible] اجتماع ثلث كسرات في التقدير
ولا يحتمل ذلك في الفعل ولذلك احتيج الى نون الوقاية بخلاف التقا الساكنين اذ ليس معه الا كسرة
واحدة فلا يلزم من احتمال كسرة واحدة [illegible] احتمال ثلث كسرات الثاني ان يا المتكلم تمتزج
بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف كسرة التقا الساكنين فان الثاني
منفصل عن الاول فلا تسمى حركته الحركة اللازمة واعلم ان اصل حركة التقا الساكنين
الكسر لاربعة اوجه احدها ان اكثر ما يكون التقا الساكنين في الفعل فاعطي حركة لا تكون
له اعرابا ولا بنا ليكون ذلك كالعوض من دخولها ابدا في حال اعرابه وبنائه وحمل غيره عليه والثاني
ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف فالتحريك بهما ملتبس بما لا ينصرف
واما الجر فلا يكون الا بتنوين او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك به والتحريك بغير الملتبس اولى
من التحريك بالملتبس والثالث ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع فاذا احتيج

الورقة الأخيرة من المخطوط

[illegible] والرابع ان الكسر [illegible]
[illegible]
[illegible] ان انواع الحركات اربع عشرة حركة
[illegible]
نحو قبل وبعد على قراءة الكسائي [illegible]
والعاشرة حركة اعراب تشبه البنا [illegible]
عشرة حركة بنا تشبه حركة الاعراب [illegible]
والثانية عشرة حركة الاتباع والثالثة عشرة حركة التقا الساكنين والرابعة عشرة حركة [illegible]
[illegible]
[illegible]
سكونه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان هذه اربع قواعد [illegible] القاعدة الاولى [illegible]

[illegible]

ورُوي أنه قال : ﴿ إن أهل الجنة في الجنة يتكلمون بالعربية من بين سائر اللغات ﴾.[١]

والأمر الثاني : ما انتشر عند البشر أنّ المبتدئ بتأليفه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وهو لا يعهد إلى شيء إلاّ وهـــو يقرّب إلى الله تعالى

رُوي عن أبي الأسود الدؤليّ [٢] أنه قال":دخلت على أمير المؤمنين ، فرأيته مطرقاً مفكراً ، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني سمعت ببلدكم لحناً ، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية ، ثم أتيته بعد ذلك ، فألقى إليّ صحيفة ، فيها :

" بسم الله الرحمن الرحيم :

الكـــلام كلـــه ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنىً ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعـــل ما أنبأ عن الفاعل ، والحرف ما أنبأ عن معنىً ليس باسم ولا فعل " ، وجملة من بـــاب التعجب ، وقال : انح نحو هذا ، وتتبعه ، وزد فيه ما وقع ، واعلم يا أبا الأسود أنّ الاســـم ثلاثـــة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر " — قال - : فجمعت أشـــياء وعرضتها عليه ،وكان من ذلك حروف النصب :إنَّ ،وأنَّ ،وليت ،ولعل ،وكأنّ ،ولم أذكـــر (لكن) ، فقال :لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال :بل هي منها فزدها " [٣] .

وروي أن ابـــنة للأبي الأسود قالت : يا أبت ما أحسنُ السماءِ ، وأرادت نجومها ، وتلألؤ أنوارهـــا في الظـــلام ، فقـــال : نجومها ، وظن أنها أرادت الاستفهام ، فقالت إنما أردت التعجـــب من حسنها ، فقال : كنت إذن تقولين ما أحسنَ السماءَ - بالنصب — ثم غدا إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، وقال : يا أمير المؤمنين إنه حدث في الأولاد ما لم نكن نعرفه وأحبره القصة ، فقال : هذا لمخالطة العجم ، ثم أمره فاشترى صحفا بدرهم ، وأملى عليه : أقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وقال له : انح هذا ، ولذلك سمي هذا العلم : نحواً

---

[١] - الحديث روي بلفظه في المغني لابن فلاح: ، ٤/٢ ، وبمعناه في المعجم الأوسط للطبراني ٥٥٧٩ ، ومستدرك الحاكم ٧٠٨١ ، وشعب الإيمان للبيهقي ١٣٣٤ ، وينظر : الفتح الكبير للنبهاني ٤٨/١ ، والسراج المنير للعزيزي ٥٥/١، وما بعدها ، وقد ذكره السيوطي في الجامع الصغير ٤٠/١ بلفظ مختلف ، وصححه الألباني ، وهو : أحبوا العرب لثلاث : لأني عربي ، والقرآن عربي ، وكلام أهل الجنة عربي

[٢] — ذكر الرواية ابن الأنباري في نزهة الألباء ١٠/١١، و ابن القفطي في الإنباه ٣٩/١ ، و ياقوت في معجم الأدباء : ١٤/ ٤٩ مع اختلاف بسيط في الألفاظ .

[٣] - أمالي الزجاجي ٢٣٨ -٢٣٩ والأشباه و النظائر : ١ / ٩ - ١٠

والـــنحو في الأصل : مطلق القصد ، ثم صار في اصطلاح النحويين مخصوصاً بالقصد إلى صـــواب الكــــلام المعرب ، وروي أنه لما قرأ أمير المؤمنين ﴿ ونادوا أن يا مالِ ليقض علينا ربك ﴾ [١] أنكر عليه ابن عباس ، فقال : هذا من الترخيم والنداء .

فقال ابن عباس : ما أشغل أهل النار عن الترخيم في النداء !

فقـــال : صـــدقت ، فهذه مناظرة في النحو ، ثم إنكار ابن عباس مدفوع بأنه لمّا لم تسمع شكواهم ضعفت قواهم عن تتميم نداء مالك ؛ فلذلك رخموه [٢] .

والأمـــر الثالث : أنّ السلف الصالح [٣] تمسكوا به ، وعابوا اللحن حتى حمل ذلك سيبويه عـــلى ترك الرواية ، وتعلم النحو ، فإنه رُوي أنّه كان يستملي من حمّاد بن سلمة [٤] ، فروى يوماً عن النبي أنّه قال : " ما أحد من أصحابي إلاّ وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء [٥] " ، فقـــال سيبويه : " ليس أبو الدرداء " ، فقال حماد : لحنت ، وكذبت على رسول الله ، قل : " ليس أبا الدرداء " ، فقال سيبويه : لأطلبنّ علماً لا أُكذّبُ فيه ، ولزمَ الخليل [٦] ".وقال رجل للحسن [٥] :يا أبو سعيد ، فقال له :بأيّ بلدٍ غُذيتَ ؟ قال : بالأُبُلَّةِ [٧] ، فقال : منهُ أتيتَ .

---

[١] – الآية ٧٧ من سورة الزخرف ، وقراءة الجمهور : (يا مالك) بالإتمام

[٢] – روي فيها قراءتان على الترخيم (يا مالِ) ، و (يا مالُ) ، والكسر مروي عن أمير المؤمنين علي ، وغيره ، ينظر : الكشاف ٤٩٦/٣ ، والبحر المحيط ٢٨/٨ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٢٨ ، و المحتسب ٢٥٧/٢

[٣] – ينظر :عيون الأخبار لابن قتيبة ١٧١/٢ــ١٧٦،والإيضاح للزجاجي: ٩٥،٩٦ومعجم ا؟لأدباء ٦٧/١-٩١ ، وبهجة المجالس ٦٤/١-٧٠ ،وزهر الآداب ٧١٩/٢ —٧٢١

[٤] – حماد بن سلمة من كبار المحدثين (١٦٧هــ) ترجمته في طبقات ابن سعد ٢٨٢/٧ ، وطبقات النحويين للزبيدي ٥١ ، وطبقات الحفاظ ٨٧ ، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٤ ، وما بعدها

[٥] – الحديث مشهور في كتب النحاة ، و لم أعثر عليه في كتب الحديث ، ينظر : أخبار النحويين البصريين لابن السيرافي : ٤٢– ٤٣ ، وطبقات الزبيدي ٤٨ ، والبغية ٥٤٨/١

[٦] – أخبار النحويين للسيرافي ،٤٣ ، وطبقات النحاة للزبيدي ص٦٦ ، ومعجم الأدباء ١٠ : ٥٥ ، و الإنباه ، ومجالس العلماء ، والتخمير ١/ ٤٥٩ ، ومقدمة الكتاب لعبد السلام هارون ص٧

[٥] – الحسن بن أبي الحسن يسار (أبو سعيد)البصري العالم الزاهد المعروف (ت١١٠هــ)ترجمته في طبقات ابن سعد ١٥٦/٧،والفهرست ٢٠٢ ،وتذكرة الحفاظ ٦٦/١، وينظر معجم الأدباء ٦٨/١

[٧] – في اللسان غذوت الصبي : ربيته ، (غذا) ١١٩/١٥ ، وفي (أبل) ١١/ ٨ :" قال ابن بري : بضم الهمزة والباء وتشديد اللام : البلد المعروف قرب البصرة من جانبها البحري ، وينظر : معجم البلدان : ٧٦/١، ٧٧

وقال أصحاب الحسن : ربما كان يعثُر لسانُه ، فيقول : " استغفرُ اللهَ "، فقيل له فيه ، [١]
فقـــال :مـــن أخطأ فقد كذب على العرب ،ومن كذب فقد عمل سوءاً ،قال الله تعالى﴿
وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ / يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [٢]. ١/ب

وقال أيضاً : إنّ الرجل ليجلس إليّ وله رُواء ، فيعظم في عيني ، ثم يتكلم ، فيلحن ، فيـــصغُرُ في عيني" ،وقال الشعبي[٣]:"اللحنُ في الشَّريف كالجدريّ في الوجه[٤]"وقال له رجل :يا أبو سعيد [٥]،فقال :(أمنعك كسب الدوانيق أنْ تقول :يا أبا سعيد) ؟! [٦]
وعن عبد الله بن المبارك [٧]أنه قال : " مات أبي ، وخلَّفَ إليّ ستين ألف درهم ، فأنفقت مـــنها ثلاثين ألفاً في تعلم الفقه ، وثلاثين ألفاً في تعلم النحو والأدب ، وليت الذي أنفقته في تعـــلم الفقـــه أنفقته في تعلم النحو والأدب ، فإنّ النصارى كفروا بتحريف حرف من كـــتاب الله ، وجدوا في الإنجيل مكتوباً : { إني أنا الله ولَّدت عيسى من بتول } بتشديد اللام ، فقرؤوا بتخفيفها ؛ فكفروا .[٨]

---

[١] – أي : لِمَ الاستغفار ؟ من الخطأ عند عثرة اللسان ؟

[٢] – الآية رقم/ ١١٠ من سورة النساء

[٣] – عامر بن شرحبيل (ت١٠٤هـــ) ترجمته في طبقات ابن سعد ٢٤٦/٦ ، وأخبار القضاة ٣١٤/٢ ، والإكليل ١٤٥/٨، وطبقات المعتزلة ١٣٠، ١٣٩، وسير أعلام النبلاء : ٢٩٤/٤ ، وفي المغني لابن فلاح ٢/ ٦ روي هذا القول عن الحسن البصري ، وفي بهجة المجالس عن عبد الله بن المبارك ، وفي عيون الأخبار عن مسلمة بن عبد الملك ، وفي العقد الفريد عن عبد الملك بن مروان ، ينظر : عيون الأخبار ١٥٨/٢، والبيان والتبيين ٢١٦/٢ ، والعقد ٢٩٥/١ ، وبهجة المجالس ٦٥/١

[٤] – في زهر الآداب : " ...ثم قال :تعلموا العلم للأديان ،والنحو للسان ، والطب للأبدان) ٧١٩/٢

[٥] – أبو سعيد هي كنية الحسن البصري ، أما الشعبي فكنيته : أبو عمرو

[٦] – ينظر :بهجة المجالس ٦٦/١،وفيه أن الحسن رد عليه بقوله :(كسب الدوانيق شغلك أن تقول :يا أبا سعيد)

[٧] – أبو عبد الرحمن : عبد الله بن المبارك المرزوي (ت ١٨١هـــ) ترجمته في وفيات الأعيان ٣٢/٣ ،وشذرات الذهب لابن العماد :٢٩٥/١ ،وفي معجم الأدباء ٧٢/١ " أنفقت في الحديث أربعين ألفا ، وفي الأدب ستين ألفا "

[٨] – ينظر : تهذيب اللغة (ولد) ، ومعجم الأدباء : ٧٢/١ ، والمغني لابن فلاح : ٧/٢ ، ومقدمة في النحو للذكي : ٣٩ ، تحقيق أستاذنا د / محسن العميري

وقال مالك بن أنس [١] : الإعراب حليُّ الكلام ، فلا تعطِّلوا ألسنَتَكم من حليِّها"،

ودخل رجل من النبط على زياد بن أبيه ، فقال له : إنّ أبونا مات[٢]، وإنّ أخينا غصب على مالنا ، فقال زياد : لا رحم الله أباك ، ولا ردَّ عليك مالك ، أنتم الذين أفسدتم علينا اللسان الهاشمي" [٣].

ولما سمع أبو الأسود الدؤليّ خفض اللام - من رسوله في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ ﴾ [٤] قال : "نعوذ بالله من الحوْر بعد الكَوْر[٥]" أي : النقصان بعد الزيادة [٦].

وإذا ثبت أنّه من العلوم المحمودة ؛ فهو من الواجبات ، وإنما قلنا : إنه من الواجبات ؛ لأنّا مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العرب ، ولا سبيل إلى معرفة دقائقها من الكتاب والسنة إلاّ بالنحو ، وما لا يتم الواجب المطلق إلاّ به ، وكان مقدوراً للمكلف ، فهو واجب [٧] ؛ لأنّه لو لم يكن واجباً لكان جائز الترك ، وتجويز ترك الشرط تجويز لترك المشروط ، فيكون المشروط جائز الترك مع أنا فرضناه ممتنع الترك .

وإذا ثبت وجوبه ، فليس هو من فروض الأعيان ؛ لأنّ معرفة الأحكام إلى أن يصلح الشخص للفتوى من فروض الكفايات ، وكذلك تعلّم الآلة التي تستنبط بها الأحكام من فروض الكفايات ، وتمام تحقيقه يطلب من أصول الفقه .

---

[١] – مالك بن أنس الإمام المشهور أحد أئمة المذاهب الأربعة (ت ١٧٩هـ) ترجمته في الفهرست ٢٨٤،٢٨٠ ، والأنساب ٢٨٧/١ ، ومروج الذهب ٣٥٠/٣ ،وطبقات الحفاظ ٨٩ ،وسير أعلام النبلاء ٨/ ٤٨

[٢] – في الإنباه٥٠/١ : أنه قال " أصلح الله الأمير! توفي أبانا وترك بنون ،)، وفي عيون الأخبار ١٧٤/١ أنه قال : إن أبينا "

[٣] – في عيون الأخبار (ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك)١٧٤/١ ،وفي الإنباه ٥٠/١ أنه استدعى أبا الأسود ليأمره بوضع العربية

[٤] – الآية رقم :٣ من سورة التوبة .

[٥] – اللفظ في الإنباه (ما ظننت أمر الناس آل الى هذا) (٤٠/١)

[٦] – ينظر : اللسان (حور) ٢١٧/٤

[٧] – قاعدة أصولية معروفة مفادها أن ما لا يتم الواجب إلا به : إمّا غير مقدور للمكلف فلا حكم له ، وإمّا مقدور فهو واجب ؛ لتوقف التمام عليه ، ويستند إلى هذه القاعدة كثير من الأحكام الشرعية ينظر :منهاج الوصول ١٨٨

ولما غلب على ظني أنّ صرف العناية إلى هذا العلم لا يخلو من ثواب ، ورأيت كثرة الطلبة لـــلمقدمة الكافـــية المنسوبة إلى الشيخ العلاّمة ، فريد عصره ، و وحيد دهره ، أبي عمرو عثمان بن عمر المالكي – المعروف بابن الحاجب [١] ، تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنَّـــته ، وكان شرحه [٢] لها غير كاف لمن يريد التوسع في الكلام، عزمت على شرحها شرحاً وسطاً ، لا يُخِلّ ولا يُمِلّ ، راجياً من الله – جلت عظمته حسن الثواب ، وما ينتفع به من دعاءٍ يستجاب ، أو ثناءٍ يستطاب .

واعلم أنّ الألفاظ الجارية في اصطلاح النحويين خمسة [٣] ، ذكر الشيخ منها ثلاثة : وهي اللفظ ، والكلمة ، والكلام ، وأخلّ بالقول ، والكلم ، وهي داخلة في حدّ الاسم باعتبار كونها أسماء ،وأما باعتبار اصطلاحهم على وضع كل اسم منها على معنى ، فنحدّ منها ما أمكن حدّه .[٤]

وأمّـــا (اللفظ) فحدُّه : الصوتُ المعتمدُ على المخرج ، ويشمل المهمَل ، والمستعمل ؛ لاشتراكهما في الحروف الملفوظ بها ، ويختص بالعقلاء ؛ لاختصاصهم بمخارج الحروف ، وإنّمـــا سُمِّيت الحروف ألفاظاً ؛ لأنَّها تُلفظ من الفم أي : تُرمى منه ؛ لأنَّها تحدث بسبب رمي النَّفَسْ للهواء الجاري من داخل الرئة المعتمد على مخارج الحلق ، واللّهوات ، وآخر الفـــم .وأمَّـــا (القول) فعبارة عن " كل ما نطق به اللّسان ـــ بشرط الاستعمال "، وقد يطلق لغير ذي لسان مجازاً كقوله :

[١]فقالت له العينان : سمعاً وطاعةً [٥]

---

[١] – عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني المعروف بابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦ هـــ) ترجمته في غاية النهاية : ٥٠٨/١ ،و إشارة التعيين : ص ٢٠٤ ، والنجوم الزاهرة : ٣٦٠/٦

[٢] – طبع هذا الكتاب ، وأصله موضوعا للدكتوراه في جامعة الأزهر بتحقيق الدكتور جمال مخيمر سنة ١٤٠١ هـــ

[٣] – أراد المصطلحات التي تدل على الصوت المقرون بحرف الهجاء في العربية عند النحاة ، وزاد بعضهم الجملة ، ينظر : الهمع ٣/١

[٤] –" الحدّ في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين : هو ما يميز الشيء عن ما عداه " الحدود في النحو: ٤٩

[٥](٥)) – هذا شطر بيت للنابغة الجعدي ، وهو بتمامه :

(فقالت له العينان سمعا وطاعة وأبدت كمثل الدر لمّا يثقب) ،

وهو في الديوان ٢٢ ، والبيت من شواهد الخصائص١/ ٢٢ ، والشعر والشعراء ٢٩٧ ، وأمالي القالي ١/ ١٥٧،وأمالي ابن الشجري ٣١٣/١ ،وشذور الذهب ١٥٦ ،وشرح الألفية للقواس ١٩١ ،وينظر أساس =

وكيفما دارت تصاريفه فهي تدل على السرعة والخفّة ، كـ(قَوْلٌ) ، و (وَقْلٌ) {}، و (قَلْوٌ) [1]، ومنهم من يعبر عن هذا المعنى بالتقلقُل والتحرّك .

وهـــو أخص من (اللفظ) [2] إذ لابد له من دلالة ، وهو أخص من اللفظ إذ لابد له من دلالة إمَّا وضعية ،كما في المفردات ، أو عقليّة كما في المركبات ، واختلف فيه على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنَّ استعماله في المفرد والمركب سواء من غير ترجيح ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [3] أي : مـــا يطرح من فيه ويلقيه ، وهو يشمل المفرد والمركب .

والثاني : أنَّ الأصل استعماله في المفرد ؛ لأنَّ المفرد الأصل ، ويدل عليه قول سيبويه : "وإنَّما تحكي بعد (القول) ما كان كلاماً لا قولاً "[4]

=البلاغة ٤٠٩ (لطم) ، واللسان ٧٦٦/١ ، (نقب) ، والتاج ٤٤٦/١٣(قطر)، و ينسب أيضا لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٥٣ ، ويروى :

(وقالت له العينان ....)

[1] – " القلو": حمار الوحش ، و " الوقل " : الوعل ، وقد أهمل المصنف الثلاثة التقاليب الأخرى التي يمكن تقليب اللفظ عليها وهي مستعملة ، فالولق : السريع ، و اللوق : اللين،و اللقو : العقاب ،وقال ابن فارس في المقاييس ٨٥٦– – أصل صحيح يدل على خفة وسرعة "، وقد أورد ابن جني في الخصائص تقاليب هذا اللفظ ، وكيف أنها تدل على السرعة والتحرك ينظر : الخصائص : ٥/١ .،

[2] –قيل : اللفظ مرادف للكلام ، وقيل : اللفظ مباين للكلمة ؛ لأنه المركب المفيد غير المقيد ، والصواب ما ذهب إليه ابن فلاح لاقتصار القول على المستعمل ، وشمول اللفظ للمهمل والمستعمل : ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ، ، والمغني لابن فلاح ١٦/٢

[3] – الآية رقم ١٨ من سورة ق

[4] – ينظر:(الكتاب ج/١ص١٢٢)

والثالث : أنَّهُ يُطلق على المركب خاصة ؛ لتعلق الإفادة التامة به ، وعند القائل لا فرق بين القول والكلام ، والترجيح للأول ، بدليل الآيةوأمّا قول سيبوبه فإنّه لم يقصد حصر القول بالمفـــرد ؛ لأنّـــه يكون مخالفاً لمدلول الآية ، وإنما قصد / اختصاص الحكاية بالمركب دون المفـــرد ، وذكر اللفظ العام والمراد به الخاص ، وذلك كثير في الاستعمال .[1] وأما حدّه على القول الأول بحدٍ يُعلم منه حقيقة المفرد والمركب فلا يمكن ؛ لامتياز كل واحدٍ منهما بفصلٍ غير فصل الآخر .وأما حدّه من غير تمييز لأحد مدلوليه عن الآخر ، بل بما يميزه عن المهمل ، فيقال : هو اللفظ الدال على معنى . وقد يطلقِ (القول) على الرأي والاعتقاد ، كقـــول الشـــافعي- رضي الله عنه-والمراد رأيه ، وكذلك (الكلام) قد يطلق - أيضاً - على ذلك .

/٢

واخـــتلف في أيهما أولى بالإطلاق ، فمنهم [2] من قال : القول أولى ، بتقدير دلالته على المفـــرد ؛ لأنّ الرأي والاعتقاد محلُّه القلبُ ، والأصلُ دلالةُ اللفظِ المفردِ على المعنى المفرد ، ولذلـــك أطلـــق عليه لمّاً كان سبباً في إظهاره. ومنهم من قال : الكلام أولى ؛ لأنه أحد مدلولي القول على القول المرجح ، ويمتاز عن المفرد بالإفادة التامة ، فإطلاق ما إفادته تامة عليه أولى مما إفادته ناقصة. وأما "الكلم" ، فالصحيح أنه اسم جنس ، وليس بجمع تكسير ، ومثله : " تمرةٌ " و " تمر " و" بُرّةٌ " و" بُرّ "، وهذا النوع دلالته على الجمع سابقة لدلالته عـــلى المفرد ، لطريان التاء عليه،وسره أن الغالب عليه الاجتماع ، والتفرق طار، والدليل على أنه ليس بجمع تكسير من أوجه :

أحدها : عدم تغير نظم الواحد فيه .

الثاني :وصفه بالمفرد ،وفي التنـــزيل قال تعالى: ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾[3] .

الثالث : تصغيره : مـــن غير ردٍّ إلى المفرد نحو : تمير ، ولو كان جمعاً لكان جمع كثرة ، إذ ليس من أبنية القلة .

الرابع : عود ضمير المفرد إليه كقولك : التمر أكلته .

---

[1] – هذا الأسلوب يسمى " ذكر العام والمراد به الخاص " ، وقد جاء في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب ، ومنه قوله تعالى ﴿ قالت الأعراب ﴾ وينظر : الصاحبي ٢١٠

[2] – ممن قال بهذا القول ابن جني في الخصائص ١٩/١

[3] – : الآية رقم ١٠ من سورة فاطر

والخــامس : أنّ هــذا الــوزن ليس من أبنية الجموع ، فثبت أنّه مفرد دالٌّ على الجمع ، ويشــترط أن يكون ثلاثة أجزاء فصاعداً ، ويشترك فيه المفيد وغير المفيد ، ولا يمكن حدّه بحدّ يعلم [منه]حقيقة المفيد وغير المفيد ؛ لامتياز كل واحدٍ منهما بفصل غير فصل الآخر ، وأمــا حــدّه بالاعتــبار نفسه من غير تمييز لأحد مدلوليه عن الآخر فيقال : هو اللفظ الموضوع لآحاد .

و(الكــلم) أعم من (الكلام) بالنسبة إلى غير المفيد ، و (الكلام) أعم منه بالنسبة إلى التركيب .

[الكلمة وأقسامها]

متنٌ : " الكلمةُ لفظٌ وضع لمعنىً مفرد " [١]

الشـــرح [٢]: لغةُ أهل الحجاز"فَعِلةٌ "بكسر عينها ، ولغة بني تميم " فِعْلةٌ " ، بنقل حركة عينها إلى فائها ، وسكون عينها[٣]

وتخفيفُ " فَعِل "يقتضي لغة ثالثة [٤]، وهي : فتح فائها ، وسكون عينها .

والحدّ الذي ذكره على قول من قال : المفرد لفظٌ وضع لمعنىً ، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه " ، وقد خرج بـــ" اللفظ " الخطُ، والإشارةُ ، والعقدُ ، والهيئةُ ، فإنّه يُعلم منها المقصودُ ، وليست بلفظ .

واللّفْظُ مصدر (لَفَظَ) ، لتندرج الكلمة تحت مدلوله ؛ لأنّه لو كان جمعاً لخرجت الكلمة عن مدلوله ، ومن ذكره بالتاء استغنى عن ذكر "مفرد " في الحدّ ، إذ لا يدخل المركب في " اللفظة " حتى يحتاج إلى الإخراج ، وإنما ذكر " اللفظ " دون " الصوت " ؛ لأنّ " اللفظ " جنس قريب بالنسبة إلى " الصوت "

وطريقة الحدّ أن يُؤتى بالجنس الأقرب في الحد التّام ؛ لأنّه أدلُّ على حقيقة المحدود ، هذا في الحـــدود الحقيقية ، وأمّا الحدود النحوية للألفاظ فلا حقائق لها في نفسها تتميز بها ، وإنما تتميز بما جعلت موضوعة له بحيث يصير كأنّه ذاتيّ لها.

وخـــرج بـــــ" وُضِعَ لمعنىً " المهملاتُ ، وما دلّ عقلاً لا وضعاً ، كما إذا سمعت بلفظة مهملة من خلف حائط ، فإنّها تدلُّ على الذات التي قامت بها عقلاً لا وضعاً .

وخـــرج بـــــ"مفـــردِ" المركبُ نحو : قام زيدٌ و"زيدٌ قائم"، وهذا يدل على أن الجمل موضوعة ، ولو لم تكن موضوعة لما احتاج إلى مفرد ؛ لأنها كانت تُخرج بالوضع .

---

(١) – الكافية ٥٩

(٢) – شرح المفصل لابن يعيش ١/١٨– ٢١ ، و شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/٢١٤–٢١٥ ، وشرح الرضي :١/١٩–٢٦ ، والفوائد الضيائية : ١/١٦٥– ١٧٠ ، والتذييل والتكميل ١٤– ٢٠ ،

(٣) – الكتاب ٢/٣٠٨ ، واللسان (كلم) ١٢/ ٥٢٤ ، والتذييل والتكميل : ١/١٥

(٤) – ورد في الاستعمال تسكينَ اللام مع فتح الكاف ، وهي لغة منسوبة لتميم ، ينظر : الخصائص ١/٢٦ ، وشرح المفصل ١/ ١٩ ، وشرح شذور الذهب ١١ .

وزعم بعضهم [١] أنّ واضع اللغة وضع المفردات دون الجمل ، واحتج بأنها لو كانت موضوعة لتوقف على نقلها عن العرب كتوقف نقل المفردات ، ولكان أهل اللغة يودعونها في كتبهم كالمفردات .

والتحقيق : أنه لا بدّ من معرفة كيفية التركيب في الأصل ؛ لأنّ وجوب تقديم الفعل على الفاعل يحتاج إلى معرّف ، وإذا علمت كيفية تركيب الجمل اطردت في كل جملة ؛ لأن تركيب الجمل الفعلية لا يختلف ، وكذلك الجمل / الاسمية ، وإذا لم تختلف لم تحتج إلى ٢/ب
نقل وضع كل جملة ، ودخل في الحدّ نحو : " تأبط شراً " ، و " معدي كرب " ، فإنه كلمة ؛ لكونه لفظاً وضع لمعنًى مفردٍ، وأمّا المعرَّف باللام والمضارع فهما مركّبان من كلمتين من حرف واسم ، وحرف وفعل .

فإن قيل : يخرجُ من حد " الكلمة " الفعل الماضي " فإنّه يدل على الحدث والزمن المعين ، فلا يدل على معنى مفرد بل على معنيين ، و"الأسماء المشتركة " فإنها لا تدل على معنى مفرد بل على معنيين فأكثر ، و " اسم الفعل " فإنه يدل على معنى مركبٍ ، وهو كلمة فالجواب عن الماضي ، والأسماء المشتركة من وجهين :

أحدهما : عدم دلالتهما على المعنى المركب ، لأنّه مخصوص بالجمل دون المفردات .

والثاني : أنّ المشترك يدل على معنى مفرد حالة الوضع ، والاشتراك بعد الوضع ، والماضي الأهم في وضعه تعيين الزمن ؛ لأنّ الحدث من غير تعيين الزمان يستفاد من المصدر ، فكان بهذا الاعتبار لمعنى مفرد ، وأمّا اسم الفعل فلما كان مدلوله مقدراً ،

ولا يظهر إلى الوجود لا في تثنية ولا جمع ؛ لم يقدح في حدّ الكَلِم ؛ لتنزله منزلة المفرد .وأمّا من قال : " المفردُ : اللفظُ بكلمةٍ واحدة ، فحد الكلمة عنده : " اللفظ المفرد الدال على معنى وضعاً " فيخرج من حدها نحو : "تأبط شراً " و"معدي كرب" هذه حقيقة " الكلمة " ، وأما مجازها فإنهم يطلقونها على القصيدة ، والجمل الكثيرة ، فيقولون : قال فلان في كلمته ، وبيان مجازها من وجهين :

---

[١] – اختلف في أصل اللغة ، هل هي توقيفيّة ، أم اصطلاحية ؟ ، ثم اختلف القائلون بالوضع أوالاصطلاح ، وما هو الأسبق في الوضع : المفردات ؟ أم الجمل ؟ أم الأصوات ، ينظر : الصاحبي : ٦– ٧ ، والخصائص : ٤٦/١ ، والمزهر ١١/١

أحدهمـــا : أنّه لما كان المركب يتركب من المفردات ؛ كان إطلاق الكلمة على المركب [من] إطلاق اسم الجزء على الكل .

والثاني : أنّ الكلام الكثير لما كان بعضه مرتبطاً ببعض حصلت له وحدةٌ ، فأشبه المفرد في الوحـــدة ، والمشـــابهة مـــن أسباب المجاز ، فأطلق لفظ " الكلمة " عليها من هذه الجهة والكلمة عند النحويين جنس تحته ثلاثة أنواع [1]، وهذا يوافق اصطلاح الفقهاء فإن الجنس عندهم عبارة عن العام لشيئين فصاعداً ، اختلف نوعه أو لم يختلف[2] ، والعرب أيضاً لا تفـــرق بين الجنس والنوع ، بل الجنس عندهم ما خالف غيره ، ومنه قوله : [3] ﷺ -بعد ذكر البر والشعير والتمر والملح ؛ "﴿ فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ﴾ [4] " ، ـــ وهـــذه أنـــواع للطعـــم ، والفـــرق بين الجنس والنوع من اصطلاح المنطق [5] ، وعلى اصطلاحه لا تكون " الكلمة جنساً " ؛ لأنّ امتياز الحرف عن الاسم والفعل بقيد عدميّ ، والقـــيد العدميّ على اصطلاحه لا يكون فصلاً إذ لا يكون العدم جزءاً من الوجود ، فإن قيل : فإذا كانت الكلمة جنساً على اصطلاح النحويين ، والكلم أيضاً جنس ، فما الفرق بينهما ؟

قلنا : الفرق بينهما أنّ الكلمة قد تطلق على النوع الواحد ، وأمّا الكلم فلا يطلق إلا على مجموع الأنواع .

فـــإن قـــيل : إنّ اللفظ الدال على معنى مفرد لا يدلّ على مسمّاه ؛ لأنّ العلم بكون ذلك اللفـــظ موضـــوعاً لذلك المسمى علمٌ بنسبةٍ مخصوصة بين ذلك اللفظ ، وذلك المسمى ، والعـــلم بنســـبة بين أمرين مسبوقٌ بالعلم بكلٍّ واحدٍ منهما ، فيكون العلم بكون اللفظ موضوعاً لذلك المسمى مستفاداً من ذلك اللفظ ؛ لزم الدور!

---

(١) – أراد الأنواع المعروفة ، وهي : الاسم والفعل والحرف

(٢) – الجنس هو : لفظ يتناول كثيرا ، ولا تتم ماهيته بفرد من هذا الكثير " ينظر التعريفات ١٠٧ والكليات: ٣٣٨

(٣) – رواه مسلم ، والإمام أحمد بن حنبل عن عبادة بن الصامت ، وأبي هريرة ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ، مسند الإمام أحمد ٣٢٠/٥، ونيل الأوطار للشوكاني ٢١٨/٥

(٤) – الجنس عند المنطقيين " أعم من النوع " مثل الحي فإنه أعمّ من الإنسان والفرس والحمار " والفرق بين الجنس والنوع أنّ الجنس يختلف فيه أفراده في الحقيقة ، والنوع يختلف فيه أفراده في العدد ، وينظر : مفاتيح العلوم ص١٣٧، والتعريفات للجرجاني ٨٢ ، وشرح السلم للأخضري ٢٧

(٥) – المنطق :"آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ" ينظر: التعريفات : ٣٠١

قلـــنا : إفـــادة سمـــاع اللفظ لمسمّاه لا تتوقف إلاّ على علم المخاطب بكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المسمى ، بدليل أنّ الجاهل بلغة لا يستفيد من سماعها شيئاً ؛لجهله بوضعها ، فـــإذا سَمِعَ اللفظَ الموضوع لمسمى العالِمُ بالوضع حصل بين سماع ذلك اللفظ وبين ذلك المسمى نوعُ ملازمةٍ ، فينتقلُ الذهنُ عند سماع اللفظِ إلى لازمه ، وهو ذلك المسمى [١].

[١] – هذه النظرية تمثل نظرية من النظريات التي ذهب إليها العلماء المعاصرون بعد تجاربهم المتعدده في دراسة وتجارب فهم الكلام ينظر : التفكير واللغة جودث جرين ترجمة : د عبد العزيز العبدان ص ١٨٩ ، وما بعدها

مـــتنٌ : " وهي اسم وفعل وحرف ؛ لأنّها إمّا تدل على معنى في نفسها ، أولا ، الثاني : الحـــرف ، والأول ، إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا ، الثاني الاسم ، والأول الفعل ، وقد علم بذلك حدّ كل واحد منها" [١].

الشـــرح [٢]: هاهنا بحثان : أحدهما : في انحصارها في ثلاثة ، والثاني : في تقديم بعضها على بعض .

أما البحث الأول : فجوابه من أربعة أوجه :

أحدهـــا : أنّ اللفظ الملفوظ به إما أن يدل على معنى في نفسه ، أو لا ، الثاني : الحرف ، والأول إما أن يدل مع الاقتران بأحد الأزمنة ، أو لا ، الثاني : الاسم ، والأول : الفعل ، فثبـــت بهذا الحصر/ أنّه لا رابع لها ؛ لإنهاء التقسيم نهايته ، وقد حصل حدّ كل واحد في ضمن التقسيم ؛ لأنّ كل واحد إنما يتميز عن قسيميه بفصله . ٣/أ

والوجه الثاني : أننا نعبر عما يخطر في أنفسنا بهذه الثلاثة ، فلو كانت أكثر من ذلك لبقي في أنفسنا من المعاني ما لا يمكن العبارة عنه ، وليس الأمر كذلك.

والوجه الثالث : أن المعبر عنه لا يخلو إما أن يكون ذاتاً ، أو حدثاً من ذات ، أو رابطاً بين الذات والحدث ، فالذات : الاسم ، والفعل : الحدث ، والرابط : الحرف ، وأما المصادر فتدخل في الأفعال ؛ لكونها مدلولاتها ، ولهذا ربما سماها سيبويه :الأفعال " [٣].

والرابع : أن انحصارها في ثلاثة بالاستقراء ، فإنّ ناقلي اللغة لم يزيدوا عليها .

فـــإن قيل : كيف يتحقق الاستقراء في كل لغة ، والكلم في كل لغة لا يتحقق إحصاؤها ؟ ولأنّ أكثر اللغات ليس لها من يعلمها ؟

---

(١) - الكافية : ٥٩ .

(٢) - شرح المقدمة لابن الحاجب ١/٢١٦-٢١٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/٢٧-٣٠ ، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٢- ١٧٤

(٣) - قال سيبويه في الكتاب ٤/٤٢ : " ويقولون حلبت حلبا " يريدون الفعل الذي هو المصدر ، وينظر شرح الرضي ٣/٤٠٠

قلنا : المراد لغة العرب ، ولا ريب أنّ علماء العربية تتبعوا مدارج العرب ، و لم ينقلوا غيرها من اللغات ، ولو تكلموا بغيرها لنُقل ، وأمّا سائر اللغات فلا يرد ؛ لأنّا لا نعلم اصطلاح سائر اللغات ، ولعلّ لها اصطلاحاً غير اصطلاح العرب .

واعلم أنّ القسمة تقتضي قسماً رابعاً ، وذلك أنّ الاسم يُخبر بِهِ وعنه ، ونقيضه الحرف لا يُخبر عنه ولا به ، والفعل يُخبر به ، ونقيضه يخبر عنه لا به ، ولكنه غير مستعمل لما تقدم من أدلة الحصر .

وأمّا البحث الثاني ؛ فأجود ما قيل فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنّ الفعل عرضٌ لا بدّ له من ذات يحلّ فيها ، والذات الاسم ، فوجب تقديمه كما يتقدم المحل على الحالّ عقلاً .

والثاني : أن الاسم يخبر عنه وبه ؛ فلذلك قدِّم ، والفعل يخبر به لا عنه ، ولذلك وسّط، والحرف لا يخبر به ولا عنه ؛ فلذلك أخّر .

والثالث : أن الفعل مشتق من الاسم على رأي البصريين(١) ، والمشتق منه أسبق وضعاً من المشتق ، فقدم لسبقه ؛ قال بعضهم : " المعنى بالأسبقية أنّ الاسم أقوى في النفس من الفعل ؛ لأن ثَمّ ترتيباً زمانياً ، بدليل اشتقاق اسم الفاعل والمفعول من الفعل ، والأفعال المأخوذة من ألفاظ الحروف نحو : سوَّفته ، إذ يؤدي إلى تقديم الفعل على الاسم ، والحرف على الفعل ، وتحقيق الاشتقاق أنه يرجع إلى سبق الوضع على ما سيأتي في المصدر إنْ شاء الله تعالى (٢)

وأمّا اتفاق لفظ الأفعال والحروف فليس بطريق الاشتقاق ؛ لأنّ موافقة اللفظ لا تدلّ على الاشتقاق بدليل " السَّلام ، والسِّلام "(٣) .

والوجه الرابع : أنّ الاسم يستقل بالإفادة من غير فعل ، والفعل يفتقر إلى الاسم في العادة ؛ فقدم لاستقلاله .

الخامس : أنّ مدلولَ الاسمِ أشرفُ من مدلول الفعل ، فقدِّم لشرفِهِ بشرفِ مدلوله .

---

(١) – ينظر المسألة الأولى من مسائل الخلاف في الإنصاف : ١/١٦ ، وينظر الخصائص ١/ ١٢١ ، والتذييل والتكميل ١/٤٤

(٢) – انظر ص ٤٠٧

(٣) – يحتمل أن يراد بالسِّلام : الحجارة ، فواحده سَلِمة ، ويحتمل أن يراد به نوع من النبات فواحده سَلَمَة . والسَّلام : من أسماء الله الحسنى ، والذي يجمع على سلمة هو (سَلَم)ينظر : اللسان : (سلم) ٢٩٧/١٢

وأمَّا تقديم الفعل على الحرف ، فأجود ما قيل فيه خمسة أوجه :

أحدها : أن الفعل يُخبرُ به دون الحرف .

الثاني : أن الفعل مشتق من الاسم ، فهو أقرب إليه من الحرف .

الثالث: أن الفعل بعضه معرب ، فهو أقرب إلى الاسم من الحرف ، لمشاركته له في الإعراب .

الرابع : أنه قدّم ؛ لكثرته ، فإنّ الأفعال لا يمكن حصرها ، والحروف محصورة ، والكثرة مَظِنَّة التقديم قياساً على النكرة والمعرفة .

الخامس : أنّه قُدّم ؛ لقوته في العمل ، ولذلك كثرت مقتضياته .

وشبَّه به بعض الحروف في العمل ، وهذا يقتضي تقديمه على الحرف .

فـرعٌ : معنى قول النحويين " ما دلّ على معنى في نفسه " أن تَصوّر معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه ، ومعنى قولهم" ما دل على معنى في غيره" أن تصور معناه في الذهن متوقف على خارج عنه ، وهو متعلّقه ، وأمّا الضمير في " نفسه" ففيه وجهان :

أحدهما : يعود على "معنى "والجار والمجرور يتعلق بمحذوف صفة لـ"معنى " ، أي : ما دل على معنى حاصل في نفسه ، أي : باعتباره بنفسه من غير توقفه على متعلق ، و"حاصل في غيره " أي : باعتبار غيره ، لتوقفه على متعلق ، وهذا المعنى صحيح .

وأما المعنى الأول فناقص المعنى إذ يصير معناه : اللفظ دال على معنى حاصل في نفس المعنى ، أو بنفس المعنى .

والوجه الثاني : أنّه يعود إلى " ما " ؛ لأنّها عبارة عن (اللفظ) ، وحرف الجر يتعلق بـ"دلّ" أي : اللفظ الدال بنفسه على معنى من غير توقفه على غيره ، واللفظ الدال مع غيره على معنى ؛ لأنّ الحرف لا يستقل بالدلالة /دون المتعلق ، فيكون الحرف والمتعلق يشتركان في الدلالة على المعنى ؛ لعدم استقلال الحرف بالدلالة على المعنى دون المتعلق . ٣

وفي هذا الوجه من الاتساع استعمال (في) في موضع (الباء) في المعنى الأول ، وقد جاء ذلك ، قال الشاعر[١]:

---

[١] – قائله زيد الخير بن مهلهل الطائي في الديوان : ٢٧ ، والدرر اللوامع للشنقيطي ٢ /٢٦ ، والأزهية : ٢٨١ ، والمخصص : ٦٦/١٤ ، والخزانة : ٣٧/٣ ، والنوادر لأبي زيد ٨٠ ، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب : ٤٠٠ ، و الهمع ٣٠/٢ ، وشرح التصريح ، ومغني اللبيب: ٢٢٤، وينظر : الجنى الداني ٢٥١ والأشموني : ٢/ ١٦٧، ٢١٩

[٢]ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن (الأباهرِ والكلى) [١]

واســـتعمال "في" في موضع "مع" في المعنى الثاني ، وقد ورد في قال تعالى : ﴿ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴾ [٢] أي : مع عبادي ﴿ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ ﴾ [٣] أي : مع أمم .

---

(١) – في النسخة : (الكلى والأباهر) ، ولعله سهو من الناسخ .

(٢) – الآية ٢٩ من سورة الفجر

(٣) – الآية ٣٨ من سورة الأعراف

متن: " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين ،أو في فعلٍ واسم".[1]

الشرح [2] : الكلام معناه في اللغة : الخطاب ، وكيفما دارت **تصاريفه** فهي تدل على الشدة والقوة [3]، فالكلام يقرع السمع ويؤثر فيه ، والكَلْم : **الجرح** ، والكُلام لما غلظ من الأرض ، والكامل أقوى من الناقص ، و بئر مكول إذا قلّ **ماؤها** ، **وذلك** شدة ، وأمّا " لكم " و " ملك " [4] ، فالقوة فيهما ظاهرة ، وفيه أبحاث :

الأول : في حقيقته وحده ، والثاني : لم اختص بالمفيد عند **النحويين** ؟ الثالث : هل هو مصدر أو اسم ؟

أما البحث الأول : فهو عند قوم من المتكلمين عبارة عن" المعنى **القائم بالنفس** ؛ والألفاظ عبارةً عنه ،وإطلاق الكلام عليها إمّا بطريق الاشتراك ، وإمّا **بطريق المجاز**[5] ، وعند قوم آخرين هو عبارة عن : الألفاظ الدالة على المعاني .

وقول المصنف في حدِّه : " ما تضمن كلمتين بالإسناد " ، " **ما** " : هي الجنس ، وهي عبارة عن الهيئة ، وهو : مجموع الكلمتين ، والربط بينهما **بالإسناد** ، **فدلالة** الكلام على المجموعة دلالة مطابقة ، ودلالته على الكلمتين دلالة تضمّن ؛ **لأنّهما جزءا** المدلول ، إذ أنّ مدلوله الكلمتان مع الربط بينهما .

وليس الكلام عبارة عن الكلمتين ، ولا عن الربط بينهما ، **بل هو عبارة عن** المجموع ، وهي : الهيئة الاجتماعية .

---

[1] – الكافية ٥٩

[2] – شرح المصنف على المقدمة الكافية ١/٢١٨– ٢٢٠ ، وشرح الرضي : **١/٣١ –٣٤** ، والفوائد الضيائية : ١/١٧١– ١٧٢

[3] – مقاييس اللغة (كمل) ٩٠٩ : قال ابن فارس : أصل صحيح يدل على **تمام الشيء وينظر** : الخصائص : ١/١٣

[4] – ذكر هذه التقاليب الخليل بن أحمد في كتابه (العين) ، **وأغفل** لفظ **(الكُلام) ، وهو** ما غلظ من الأرض ينظر : العين (باب الكاف واللام والميم معهما) ٥/٣٧٨ وما بعدها

[5] – علم الكلام في عرف المتكلمين : " هو علم يبحث فيه عن ذات الله ، **وصفاته** ، **وأحوال** الممكنات من المبدأ والمعاد وما يتعلق به من الثواب والعقاب ، والجنة والنار ، على **قانون الإسلام " و ينظر** : التعريفات : ١٨٥ ، و االكليات ٧٥٦ .

وفصـــل بـــ"كلمتين " الكلمة ، و بـــ" الإسناد " نحو : في الدار ، وغلام زيد ، ومعدي كـــرب ، والإسناد في اصطلاحهم مشترك في " الكلام " و" الإضافة " ، ومراده الإسناد الحمـــليّ [1]، وهو : نسبة الحكم إلى المحكوم عليه ؛ لإفادة المخاطب ما ليس عنده ، وقد يخـــرج الكلام التام عن تمامه بدخول حرف الشرط نحو : إن قام زيد ؛ لأنّ الجملة تصير كالمفرد .

وإنما عبر بالإسناد دون الإخبار ؛ لأنّ الإسناد أعم من الإخبار إذ يشمل الأمر ، والنهي ، والاستفهام أيضاً ، فكلّ خبر مسند ، وليس كل مسند خبراً ، وإن كان مرجع الجميع إلى الخـــبر من جهة المعنى ، فإذا قلت : زيد قم إليه ، أو لا تقم إليه ، أو هل تقوم إليه ؟ كان المعـــنى : زيد أطلب قيامك إليه ، أو أنهاك عن القيام إليه ، أو استفهم عن قيامك إليه ، [2] ولولا هذا التأويل لكانت هذه الجمل محكية للخبر المحذوف .

البحث الثاني : في اختصاصه بالمفيد خلافاً للأصوليين ، فإنّ الكلمة عندهم تسمى كلاماً ، ولذلك حدّوه بأنه " المؤلف من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع عليها إذا صدرت من قادر واحد "[2]

وما صار إليه النحويون ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنّه على اصطلاح الأصوليين يدل على المركب أيضاً ، فيصير مجملاً بالنسبة إلى كـــل واحد من معنييه ، وعلى اصطلاح النحويين هو من المبين ، ولا يخفى حجاب المبيَّن على المجمل .

والثاني : أنّه ينبغي أن يكون معنى المركب زائداً على معنى المفرد ، كما في المفرد والمثنى .

---

[1] – يسمى الجزء الأول من الجملة الموضوع ، ويسمى الجزء الثاني من الجملة المحمول ، وإن تقدم في الذكر ، وقد نسبت القضية إلى المحمول ، وقيل حملية لتمام الفائدة به ، وينظر : تهذيب المنطق ، للبهنسي ١٨

[2] – ينظر شرح المفصل ٢٠/١

[2] – حد الكلام عند الأصوليين : ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصودا لذاته " الكليات : ٧٥٨

والثالث : أنّ الكلمة بمدلولها تدلُّ على المسمى فقط ، والكلام بمدلوله يدلّ على المسمّى ، ومـــا يحدث من المسمّى ، والأصل تغاير الدالّ عند تغير المدلول ، ولذلك صار بعضهم إلى إنكار وقوع معنى الاشتراك ، وحُمِلَ ما يُظَنُّ كونه مشتركاً على أنّه إمّا متواطئ أو منقول ، وإنما امتاز الكلام المفيد عندهم دون الكلم ، وإنْ حصل اشتراك بينهما في بعض الصور ، فذلـــك [عـــلى] سبيل الاتفاق لكونه وجد حقيقة الكلم ، وهي ثلاثة أجزاء ، وحقيقة الكلام – وهو المفيد ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ (الكلام) أكثر حروفاً من (الكلِم) ، والمفيد أقوى في المعنى من غير المفيد ، فناسب تخصيص الأقوى معنى (الأكثر) [١] حروفاً ؛لأنّهم يزيدون الحروف لزيادة المعاني .

والثاني : أنّه لما كان الكلام قد يقع تأكيداً ، والمصدر المؤكد ينوب عن تكرار الجملة طلباً للاختصـــار ، فناسب أن يجعل في اصطلاحهم اسما للجملة ، وإن كان مدلول المصدر في الأصل حركة الفاعل .

والثالث : أنّ الكلام مشتق من (الكَلْمِ) – وهو الجرح [٢] –ولذلك / قال قائلهم [٣] ٤/أ

[٣] : وجرح اللسان كجرح اليد.

فكما أن الجرح مؤثر في المجروح ، كذلك الكلام إذا كان مفيداً أثر في نفس السامع سروراً أو حزناً ، فناسب تأثيره في النفس تأثير الجرح ، اختصاصه بالمفيد ؛ لأنّ غير المفيد لا تأثير له ، وهذا الوجه ، وإنْ كان حَسَنَ المناسبة ، يبطله حدّ الاشتقاق ، فإنّه عبارة عن : موافقة الفـــرع للأصل في حروفه الأصول ، وفي معناه كـــ"عالم" و"معلوم" من العلم ، وضارب ومضروب من الضرب ، وهاهنا تحصل الموافقة بينهما في الحروف دون المعنى ؛ لأنّ مدلول الكَلْم : التمام ، ومدلول الكلام : الإفادة ، وهما متغايران .

البحث الثالث : اختلف فيه فذهب بعضهم [٤] إلى أنّه مصدر ، واحتج بوجهين :

---

[١]– كذا في الأصل ووجهه (بالأكثر)

[٢] – اللسان (كلم) ٥٢٤/١٢

[٣] – هذا عجز بيت قيل : لامرئ القيس صدره :

ولو عن نثا غيره جاءني

ينظر : الديوان ١٨٥: ، والمستقصى ٥٠/٢ ، وقيل لعمرو بن معد يكرب ، وهو في ملحقات ديوانه ٢٠٠ والبيت من شواهد الخصائص ١٤/١،و٢١ ، وينظر : جمهرة اللغة ٤٣٧ ، وابن يعيش ٢١/١ ، وشرح القواس على ألفية ابن معط ١٩٢/١ .

[٤] – ابن يعيش ٢٠/١

أحدهما : أنّه يعمل عمل المصدر ، فيقال : كلامي زيداً بليغ ، قال الشاعر(١) :

[٤] ألا هل إلى ريّـا سبيلٌ وســـاعةٌ تكلّمني فيها من الدهرِ خاليـــا

وأشفي نفسي من تباريــح ما بهــا فـــإنّ كلاميها شفاءٌ لما بيــا

والوجه الثاني : أنّه يجري تأكيداً على الفعل ، قال الشاعر(٢) :

[٥] فإن تمسِ ابنة السّهميّ منّا بعيدٌ لا تكلمنا كلاما

وذهب بعضهم(٣) إلى أنّه اسمٌ للمصدر – وهو الحق ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون مصدر (كلّـــم) ، أو (تكلّم) ، أو (كالم) ، لا جائز أن يكون مصدر (كلم) ؛ لأنّ مصدر (فَعَّلَ) على (التفعيل) كثيراً ، وفي التنـــزيل: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ (٤)، وقد جاء على (تَفْعِلَة) كـــ(تبصرة) ، وعلى (فِعَّال) كـــ(كِذَّاب) ، وعلى (مُفَعَّل) كـــ (مُمَزّق) ، وليس (الكلام) واحداً منها .

ولا جائز أن يكون مصدر (تفعَّل) ؛ لأنّ مصدره (التفعل) ، قال الشاعر(٥) :

[٦]ونَشْتِم بالأفعالِ لا بالتكلُّمِ

وقد جاء على " تِفِعّال " نحو : (تِمِلاَّق) (٦)، وليس (الكلام) واحداً منها ، ولا جائز أن يكون مصدر (فاعل) ؛لأنّ مصدره(المفاعلة) و(الفعال) ،وليس الكلام واحداً منها .

وإذا بطـــل كونـــه مصدراً تعينّ أن يكون اسماً للمصدر ، وإنما عَمِلَ عَمَل المصدر وجرى

---

(١) – اختلف في نسبة هذا البيت بين النابغة الجعدي ، وهو الأرجح ، وذو الرمة ، وهو في ملحق ديوانه: ٦٧٦ ، واللفظ هناك ألا هل إلى مي...البيت ، وهو من شواهد الدرر ١٢٨/٢ ، وابن يعيش ٢١/١ ، والتذييل والتكميل ٢٤/١ ، والهمع ، والقواس ١٩٤/١

(٢) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد مجاز القرآن ٢١٦/١ ، والمذكر والمؤنث ٤٦٣ ، والتذييل والتكميل ٢٣/١

(٣) – نسب هذا القول أبو حيان لسيبويه وجماعة النحويين في التذييل والتكميل ٢٤/١ وما بعدها ،وينظر : ابن يعيش ٢٠/١ ،

(٤) – الآية ١٦٤ من سورة النساء

(٥) – هذا عجز بيت منسوب لمعبد بن علقمة المازني ، وصدره

وتجهلُ أيدينا ويحلُم رأيُنا

والبيت من شواهد الحماسة لأبي تمام ١٢٦/١ ، و٧٥٢/٢ ، والمرتجل لابن الخشاب : ٢٩ ، والمغني لابن فلاح : ٤٢/٢

(٦) – التملق : التودد والتلطف ، و المَلَق : الزيادة في اللين فوق ما ينبغي ، والرجل الملَق الذي يعطي بلسانه ما ليس في قلبه ، ينظر : اللسان (ملق) ٣٤٧/١٠

تأكيداً لوقوعه موقع المصدر ، فناب منابه في ذلك[١].وأمّا تركيب (الكلام) من الأنواع الثلاثة ، فالممكن منها ستة ، اثنان مستعملان ، وهما الاسم مع الاسم نحو : زيد منطلق ، والفعل مع الاسم نحو : انطلق زيد ، وأربعة مهملة ، الفعل مع الفعل ؛ لعدم المخبر عنه ، والفعـــل مـــع الحرف لعدم المخبر عنه ، والحرف مع الحرف ؛ لعدم المُخبر والمخبر عنه ، والاسم مع الحرف ؛ لعدم الخبر

وأما إفادته في النداء فإمّا لنيابته مناب الفعل ، أو لأنّه اسم للفعل ، وإلاّ فوضع الحرف أن لا يخبر به ، فلو كان خبراً لكان على خلاف الوضع .

والكـــلام نوعان : الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ؛ لأنّه يصح إطلاقه على كل واحد من نوعيه .

[١] – قال النيلي في الصفوة ٣٣/١ : " وهذا ليس بشيء لأنّ الكلام في اصطلاح النحاة مسماه الجمل المفيدة ، فلو قيل : بأنه اسم للمصدر مع أنه اسم للجملة لزم الاشتراك ، وهو خلاف الأصل "

متنٌ :" الاسمُ : ما دلَّ على معنىً في نَفْسِهِ غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " [١]

الشـــرح [٢]: هذا الحدّ غير مانع ؛ لدخولِ الخطّ ، والإشارةِ ، والعقدِ ، والهيئة فيه ،وإنما حصل ذلك في لفظة (ما) ؛ لأنّها تعمّ كلَّ دالٍّ من لفظ أو غيره [٣] ، والاسم المحدود مـــن قبيل الألفاظ ، فلو قال :" الاسم : لفظ دلَّ على معنى لخرجت هذه المذكورة ؛ لأنها ليست بلفظ ، إلاّ أنّه يكون قد أتى بالجنس الأبعدِ دونَ الأقرب لو قال لفظ دل على معنى ؛ لأنّ الكـــلمة جنس أقرب بالنسبة إلى الاسم ؛ لأنّه نوعها ، والكلمة نوع اللفظ ، والحدُّ التام يراعى فيه الجنسُ الأقربُ ، فالأجود في حدّه أن يُقال : **الاسم** " كلمةٌ دلت على معنى " ، وغاية ما يُعْتَذَرُ عن الشيخ أنّه أوقع العامَّ موقع الخاصّ ، **فأوقع** " ما دَلَّ " موقعَ " كلمةٌ " ، وليس بحدّ ؛ لأنّ الحدود تصان عن الألفاظ المجازية .

و" ما دلّ على معنىً" هو الجنس و" في نفسه" فصل الحرف ،و"غير مقترن" فصل الفعل .

وإنمـــا ذُكِر بـــ" أحدِ الأزمنة الثلاثة " ليدخلَ في حدّ الاسم كلّ ما دلّ في الاعتماد على زمن نحو :الصبوح ،والغبوق [٤]، والمصدر ؛لأنّه ليس أحد الأزمنةِ الثّلاثة [٥].

فإن قيل : هذا الحدّ ليس بمانعٍ ولا جامع ؟ أمّا أنّه ليس بجامع ، فإنّه يخرج من قيد " معنى في نفســـه " المصادر ، فإنها تدلّ على معنىً في الفاعل ، والأسماء المتضمنة لمعاني الحروف ، فإنّها تدلّ على معنى في غيرها .

ويخـــرج بقيد"غير مقترن بأحد الأزمنة " الصبوح، والغبوق ، وخُفُوقُ النجم [٦] ، واسم الفاعل المُنوّن ، والمصدر .

---

[١] – الكافية ٥٩

[٢] – شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٨- ٩٥ ، وابن يعيش على المفصل ١/٢٢- ٢٣ ، وشرح المصنف على الكافية ١/٢٢١- ٢٢٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٣٥- ٤٢ ، والفوائد الضيائية ١/ ١٧١- ١٧٢

[٣] – قال الرضي في شرح الكافية ١/٣٤ : " وإنما أورد لفظة " ما " مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة .

[٤] – الصبوح : اللبن الذي يُشرب في أول النهار ، أو الناقة التي تحلب في الصباح ، والغبوق يقابله ، وهو : اللبن الذي يشرب آخر النهار ، أو الناقة التي تحلب آخر النهار ، ينظر اللسان : (صبح) ٢/ ٥٠٣ ، (غبق) ١٠/ ٢٨٢

[٥] – الماضي ، والحال ، والمستقبل ينظر شرح الرضي : ١/٤٠

[٦] –خفق النجم : انحط في المغرب ، وكذلك الشمس " اللسان (خفق) ١٠/ ٨١

وأمّا أنّه ليس بمانع / فإنّه يدخل فيه الأفعال التي لا تتصرف ، والمضارع على قول الاشتراك [(١)]، وفعلُ الأمر للمخاطب . ٤/ ب

قلـــنا : بل هو جامع ومانع ، وما ذُكر من الأسماء داخل فيه ، وما ذُكر من الأفعال خارج عنه .

أمّـــا المصدر فإنه يدلّ على معنى في نفسه ، وهو الفعل الحقيقي الذي هو حركة الفاعل ، إلا أنّـــه لّما كان عَرَضاً لا يقوم بنفسه احتاج إلى ذاتٍ يقوم بها ، وليست تلك الذات من مدلوله ، إنَّما مدلوله حال فيها.

وأمّـــا الأسمـــاء المتضمنة لمعاني الحروف ،[(٢)] فدلالتها على معنى في غيرها عارضة لأجل التضمن ، ولو زال عنها التضمن لم تدل إلاّ على المسمى فقط .

ومذهب سيبويه [(٣)] أنّ الحروف معها مقدّرة ، حذفت لكثرة الاستعمال ، وإنّما تدلّ على معنى في غيرها بتقدير ذلك المحذوف .

وأمّـــا الأسماء الدالة على الزمن ، فبيان ورودها أنّ دلالتها على الزمن دلالة تضمّن ؛ لأنّ الـــزمان جزء المفهوم فيها ،كدلالة الأفعال على الزمن فإنها دلالة تضمن ؛ لأنّ الزمان جزء من مفهوم لفظ الفعل .

قلـــنا : لا نُسلم في الفعل دلالة التضمن بل يدل على الحدث بجوهر لفظه ، وعلى الزمان بقرينة زائدة على جوهر اللفظ ، وهي حرف المضارعة ، أو حركة عين الفعل في نحو : (ضـــرَب) [(٤)]، وعـــلى هذا فدلالته على الزمن مطابَقةٌ لوضع القرينة الدالّة عليه ، بخلاف الألفاظ المذكورة فإنّه ليس فيها زيادة على جوهر اللفظ ، ولذلك كانت الأفعال تدل على الأزمنة المعيّنة بخلاف غير هذه الألفاظ فإنها تدل على زمن مطلق

فـــإن قـــيل : فاسم الفاعل المنون يدل على الحال والاستقبال ، فقد شارك الفعل في تعيين الزمن ! .

---

(١) – أراد على قول القائلين باشتراك المضارع في الحال والاستقبال ، " وقد اختلف في الحال ، فمنهم من أنكره ، ومنهم من أثبته ". ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٤٠

(٢) – مثل : أسماء الاستفهام والشرط ، ينظر : شرح الرضي ١/ ٤١

(٣) – قال سيبويه في الكتاب : ٢/ ١٣٠ : " وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير " ، وينظر : المقتضب ٣ /١٧١ ، والمغني لابن فلاح ٢/ ٥٣ : الرضي : ١/ ٤١

(٤) – لو سكنت عينه لصار اسما

قلنا : دلالته على الزمن عارضة ؛ بدليل انفكاكه عن الزمن في نحو قولك : زيد ضاربٌ ، ولو كان موضوعاً للزمن لم ينفك عنه قياساً على الفعل ،

وإنّ الزمن إنما استُفيد بوجود التنوين مع قرينة من خارج ، لا من جوهر اللفظ ، و لا من القرينة المتصلة بجوهر اللفظ .

وأمّا خروج الأفعال عنه فلأنّ الأفعال التي لا تتصرف لمّا ثبت عند البصريين فعليّتها بالخصائص [1]وجب تقدير دلالتها على الزمن في أصل الوضع ، ثم تجريدها عن الزمن لغرض دلالتها على الأشياء ، والشيء إذا خرج عن دلالته الأصلية لغرض لا يخرجه ذلك عن أصل وضعه ، بدليل أنّ الأفعال الماضية بعد حرف الشرط تدلُّ على خلاف وضعها ، والأفعال المضارعة بعد (لم) و (لمّا) تدلُّ على خلاف وضعها ، ولا يخرجها ذلك عن أصل وضعها[2].

وبدليل أنّ الماضي إذا أريد به الإنشاء نحو : بعت ، لا يدل على الماضي في حال الإنشاء ، ولا يخرجه ذلك عن أصل وضعه .

وعلى هذا فاستعمالها في الأشياء مجازها وحقائقها مقدّرة غيرُ منطوقٍ بها .

وأمّا المضارع على تقدير الاشتراك فإنّ المتكلم به لا بد أن يقصد أحد الزمانين ، وإذا قصد أحدهما فقد دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان معين ، وإنما يقع اللبس على السامع لخفاء القرينة ، وأمّا صيغة الأمر فإنّه عرف دلالتها على الاستقبال بالعقل لا بالوضع ؛ لأنّ الأمر طلبٌ للفعل على سبيل الاستعلاء ، والماضي لا يمكن طلبه ، وكذلك الحال ؛ لأنّه يؤدي إلى تحصيل الحاصل .

قلنا : لا نُسلم أنّ دلالتها بالعقل بل بالوضع ، بدليل ظهور القرائن الدالة على الوضع في بعض الصور نحو :قوله[3] ﴿ لتأخذوا مصافّكم ﴾،و﴿ لتزرّه ولو بشوكه ﴾ [4]

---

[1] – ومن هذه الخصائص تاء الفاعل ، وتاء التأنيث ، وياء المخاطبة ، ونون التوكيد ينظر التصريح ١/ ١٦٤-١٦٧

[2] – وهو الاستقبال في الماضي نحو : إن درس نجح ، والمضي في المستقبل في نحو لم ينجح الكسلان

[3] – لم يرد في كتب الحديث بهذا اللفظ ، وقد كثر الاستشهاد به في كتب النحاة ، ينظر : معاني الفراء ٤٦٩/١ ، والمحتسب ٣١٣/١ ، والإيضاح على المفصل ٢٧١/٢ ، وأسرار العربية ٣١٨ ، والإنصاف ٥٢٥/٢ ، وشرح الرضي ٨٥/٤ ، وتذكرة النحاة ٦٦٦ ، ومغني اللبيب ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، والهمع ٤٤٤/٢ ، والتصريح ٢٠١/١

[4] – وقد استشهد النحاة أيضا بهذا الحديث في الإنصاف ٥٢٥/٢ ، وتذكرة النحاة ٦٦٦ ، وينظر صحيح البخاري كتاب الصلاة وسنن النسائي في الحديث رقم ٧٥٧كتاب القبلة ، وفيهما ورد الحديث بصيغة الأمر

وقول الشاعر :[1]

[٧]فلتقم أنت يا بن خير قريـــــــــــــشٍ فتقضي حوائج المسلمينا

فــرعٌ : ذكرَ عبد القاهر[2] أنّ الإخبارَ حدٌّ مطَّردٌ منعكس ، وأجاب عن الأسماء التي لا تدخـــل تحـــت الإخبار بأنّه يصح الإخبار عن معانيها [3] ، فـــ(إذ) و (إذا) و ما شاكلهما من الظروف تدل على الوقت ، و (كيف) تدلّ على الحال ، و (أين) على المكان ، والإخبار في الحقيقة إنّما هو عن مسمّاها لا عن لفظها ، لكنّه منع من الإخبار عن مسمّاها ما عرض فيها من المعنى ، وهو كونُ الظرف منصوباً ، والإخبار يقتضي أن يكون مرفوعاً ، فالجمع بين الإخبار مع هذه الأشياء ممتنعٌ ، والمانع من الإخبار لا يمنع من إطلاق جواز الإخبار عليها ، ألا ترى أنّ اليوم والليلة حال الظرفية يمتنع الإخبار عنهما ، و لم يمنع ذلـــك من جواز إطلاق الأخبار عليها ، وهذا الذي ذكره يطرد في كل خاصّة من خواص الاسم ، والتعريفُ بالخاصة / رسمٌ ، وليس بحدّ .

٥/أ

والاعتراض عليه من وجهين :

أحدهمـــا : أنّ لفـــظ (إذا) و (الوقت) مثلاً لا يخلوان إمّا أن يكونا مترادفين ، أو غير مـــترادفين ، فإن كانا مترادفين وجب صحة الإخبار عن (إذا) كما يصح الإخبار عن (الوقت) ؛ لاشتراك المترادفين في الحكم ، وإن كانا غير مترادفين فلا يلزم من صحة الإخبار عـــن (الوقت) صحة إطلاق الإخبار عن (إذا) ؛ لأنّ (الوقت) يمكن نقله من الظرفية إلى الإخبار ، وأمّا (إذا) فإنّه اسم للوقت بشرط الظرفية ، فحال الإخبار عن (الوقت) ليس هو مدلول (إذا) لأنّها لازمة للظرفية المقتضية للنصب ، والإخبار عنه يقتضي رفعه ، فعُلم أنّه لا يلزم من صحة الإخبار عن (الوقت) صحة إطلاق الإخبار عن (إذا) .

والوجه الثاني : أنّه يؤدي إلى جعل الفعل والحرف اسمين ؛ لأنّه يصحُّ الإخبار عن مدلولهما إذا كان صحة الإخبار عن اللفظ بالنظر إلى المدلول .

(١) – لم أقف على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإنصاف ٢ /٢ ٧ ٤ ، وتذكرة النحاة : ٦٦٦ ، ومغني اللبيب ٣٠٠، ٧١٦ ، والخزانة ٦٢٠/٣

(٢) – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـــ) ترجمته في الإنباه ١٨٨/٢ ، وينظر : شرح الجمل للجرجاني رسالة علمية بجامعة أم القرى ، ٣ ، ٤ ، وينظر المقتصد : ٧٠/١ والتبيين للعكبري ١٢٦

(٣) – المقتصد : ٧٨/١

وجـــواب هذا : أنّ الأسماء الدالّ [فيها] كـــ(إذا) والمدلول (الوقت) يشتركان في الاسمية ، فجاز أنْ يُطلق على الدالّ ما يستحقه المدلول .

فائدة : في اشتقاقه ، ولغاته :

وفائدة الاشتقاق معرفة وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين ،

وقـــد اختلف فيه أهل المصرين[1] ، فذهب أهل البصرة إلى أنّه مشتق من السمُو ، ووزنه إمَّـــا "فِعْـــلٌ" وإمّـــا "فُعْلٌ" فحذفت لامه ؛ لكثرة الاستعمال ، وأسكن فاءه وجيء بهمزة الوصــــل توصلاً إلى النطق بالساكن ، وعوضاً عن لامه ، وإنما حكم عليه بالحذف ؛ لأنه اســـم معـــرب ، وأقلّ الأسماء المعربة ثلاثة أحرف ، حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون حشواً ، والهمزة للوصل بدليل سقوطها في الدرج .

وذهـــب الكوفـــيون [2] إلى أنه مشتق من السِّمة ، وهي العلامة ؛ لأنّ الاسم علامةٌ على المسمى ، وأصله " وَسْمٌ " فحذفت فاؤه ، وعوضت عنها همزة الوصل .

حجة البصريين من خمسة أوجه :

أحدهمـــا : عودُ لامه في تكسيره نحو : أسماء ، وتصغيره نحو : سُمَيّ ، وهما[3] يردّان الشيء إلى الأصل .

والثاني : عود اللام في تصريف الفعل منه نحو : (سمّيت) و (أسميت) .

والثالث : أنّ من لغاته ، (سُمىً) كـــ(هُدىً) وأصله (سُمَوٌ) .

والرابع : أنّ همزة الوصل في أوله لا تكون إلا لمحذوف اللام كـــ(ابنٍ) و (استٍ) ؛ لأنّ ما حُذف فاؤه يُعوض في آخره كـــ(عدةٍ) .

والخـــامس : أنّـــه لو كان مشتقّاً من السِّمَة لوجب أن يكون الفعل والحرف اسمين ؛ لأنّ صيغة كل واحد منهما سِمَةٌ على معناه ، ومن شأن الحقيقة الاطراد ، ولّما لم يكن كذلك علمنا أنّه ليس مشتقاً من السِّمة

---

[1] – ينظر:المسألة الأولى من مسائل الخلاف في الإنصاف ٦/١ ،وائتلاف النصرة للزبيدي ص٢٧ ، وابن يعيش ٢٣/١

[2] – الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٦– ٦٣ ،وشرح ابن يعيش على المفصل ٢٣/١، :والتذييل والتكميل ١ /٤٤

[3] – أي : التكسير والتصغير

حجـــة الكوفـــيين : أنّ ما صرتم إليه في الإعلال أكثر مما صرنا إليه ؛ لأنكم حذفتم لام الكلمة ، وسكّنْتُم فاءَها ، واجتلبتم همزةَ الوصلِ ، ونحن حذفنا ، وعوّضنا ، فَترَجّح مذهَبَنَا ؛ بقلّةِ الإعلال .

والجـــواب عن التصاريف التي ذكرتموها أنّا نقول : عَودُ الحرف في آخر الكلمة عن جهة القلب ، وذلك غير مستنكر في لغة العرب ، ألا ترى أنّ سيبويه والخليل[١] قالا في (أشياء) إنَّها مقلوبة عن (شيئاء) ، و وزنها (لَفْعَاء)

وأمّا التعويض في محل الحذف ، قلنا : كذا قد ورد في نحو : (تَعْزِيَة) فإنّ العوض في محل الحذف ،

وأمّا قوله : " لو كان مشتقاً من (السمة) لكان الفعل والحرف اسمين "

قلـــنا : يعارضه أنّه لو كان مشتقاً من (السمو) لكان الفعل والحرف اسمين ؛ لأنّ السُّمُو هـــو العُلُو ، وعُلُو اللفظ على معناه ليس إلا لدلالته عليه ، فدلالته عليه سِمةٌ عليه ، فيعود الإشـــكال عليكم .والجواب عن القلب أنّه على خلاف الأصل ، فلا يقاس عليه ، وعن (تعـــزية) أنّا لا نسلم أنّ تاء التأنيث عوضٌ عن اللاّم بل وزنها " تفعلة " و لم يُحذف منها شـــيءٌ ، وعن المعارضة أنّا نقول : المراد من (السمو) سمو الاسم على قسيميه لاستقلاله بالمفهومية دونهما ، لا سمو اللفظ على المعنى ؛ لأنّ اللفظ تبعٌ للمعنى ، فكيف يكون سامياً عليه؟ ،وأما لغاته[٢] فخمس .(سِم) قال الشاعر: [٣]

[٨] باسم الذي في كلِّ سُورةٍ سِمُهْ

وسُم قال الشاعر:

[٩] وعَامُنَا أعجَبَنَا مُقَدَّمُهْ

يُدْعَى أبا السَّمحِ وقِرضَابٌ سُمُهْ [٤]

---

[١] – الكتاب : ٥٦٤/٣ ، ٣٨٠/٤

[٢] – شرح المفصل ٢٣/١ ، ٢٤ ، والتذييل والتكميل : ٤٣/١ ، واللسان (سما) ٤٠١/١٤

[٣] – نسب في بعض المصادر : لرؤبة بن العجاج ه ، وأيضا البيت من شواهد ابن يعيش في شرحه للمفصل ،والمنصف في شرح تصريف المازني ٦٠/١ ، وكذلك هو من شواهد الإنصاف ١٦/١،والنوادر لأبي زيد ١٦٦ ،وإعراب القرآن للنحاس ١٦٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣٩/١ ،ونسب هذا القول في النوادر واللسان ، (سمو) لرجل من كلب ، وبعده : (قد وردت على طريقٍ تعلمُه)

[٤] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المقتضب : ٢٢٩/١ ، والصاحبي : ٢٣٠ ، وابن يعيش : ٢٤/١ ، و ابن جني في شرح تصريف المازني: ٦٠/١ و ابن الأنباري في الإنصاف: ١٦/١ ،والقواس في شرح ألفية =

و"إسم" بكسر الهمزة حملاً على" سِم" بكسر السين ، و"أُسم" بضم الهمزة حملاً على "سُم" بضم السين، و"سمىً" قال الشاعر [١]: / ٥/ ب

[١٠]والله أسماكا سمىً مباركاً   آثرك الله به إيثاركا

و"سُمى" في البيت تحتمل أن تكون على لغة من قال : (سُمُ)، ونصبه ؛ لأنه مفعول ثان، فلا تكون فيه حجة على إعادة لامه .

واعـــلم أنّ "الاســـم" هو : اللفظ الدال على المسمى ، والمسمى مدلول اللفظ ، والتسمية وضع الاسم على المسمى ، ولأصحاب الأصول خلاف في أن الاسم هو المسمى أم لا، ولا يليق ذكرها هاهنا [٢].

ابن معط : ٢١٩ ، وشرح شواهد الشافية : ١٧٦ ، واللسان (قرضب) ١/ ٦٧٠ ، و(برك) ١٠/ ٣٩٧

والقرضاب : الذي يأكل شيئا يابسا ينظر : الصحاح (قرضب)

(١) – لم أعثر على قائله ، وقد أنشد هذا الرجز أبو خالد القنانيّ أستاذ الفراء ، والبيت من شواهد ابن السكيت في إصلاح المنطق الإنصاف ١/ ١٥، وأسرار العربية ٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤ ، والتذييل والتكميل ١/ ٤٣ ، واللسان (سمو) وابن هشام في أوضح المسالك

(٢) – جاء في حاشية النسخة :" نص عدد من المؤلفين في مؤلفاتهم أن الاسم هو الكلام النفسي ،والمسمى هو المفهوم المرتسم في الذهن ،ومن هنا وقع الاشتباه فيهما لقيامهما بالنفس)

متنٌ :"ومن خواصّه دخول اللام ،والجر ،والتنوين ،والإسناد إليه ،والإضافة "(١)

الشــــرح (٢): الخـــواص جمـــع خاصَّة ، وهي عبارة عن المختص به ، فلا توجد في غيره ودلالـــتها عـــلى الاسم خاصّة ؛ لأنَّها تكون في بعض آحاده ، فإذا وُجدت دَلَّتْ ، وإذا عدمـــت لم تَدل على الانتفاء ، فيطرد باعتبار المعرف ، ولا تنعكس ، ولذلك لو جعلت حده كانت أخص من المحدود ، ودلالة الحدّ عامة لكونه شاملاً لجميع آحاده ، وإنما كان اللام على مذهب سيبويه (٣) ، والهمزة واللام – على مذهب الخليل – من خواصّه نحو : الرجل والغلام لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه يعيّن ما تدخل عليه ليصلح للحكم عليه ، والأفعال والحروف لا يحكم عليها فلا تحتاج إليه .

والثاني : أنّ الفعل لا يقع إلا حكماً ، والحكم ينبغي أنْ يكون مجهولاً للمخاطب ، فتعريفه بـــاللام بخلاف وضعه ، وأمّا الحرف فلا يستقل بالمفهوميّة ، فهو كالجزء مما يدخل عليه ، وجزء الكلمة لا يستحق تعريفاً على حياله

والثالث : أن اللام زيادة على الكلمة ، فقبل الاسم الزيادة ؛ لخفته ، ولم يقبلها الفعل لثقله ؛ ولا الحرف لأنّه كالجزء من الكلمة .

فإن قيل : فقد دخل اللام على الفعل كقوله (٤):

[١١]فذو المال يؤتِي مالَه دونَ عرضِهِ   لما نابه والطارق اليتعمدُ

وقول الآخر :

[١٢]لا تبغينَّ الحربَ إنّي لك   الينذر من نيرانها فاتقِ (٥)

---

(١) – الكافية ٦٠،٥٩

(٢) – الأصول : ٣٦/١ – ٣٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ، وشرح المصنف على الكافية : ٢٣١/١-٢٣٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٣/١- ٥٠ ، والفوائد الضيائية : ١٧٩/١- ١٧٨ ، والتصريح : ١٣٥/١-١٦٣

(٣) – في الكتاب ٣٢٤/٣ ، قال سيبويه :" وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حـــرف واحد كـــ(قد) " ، ،ونقل ابن مالك عنه القول بأن أداة التعريف " ال" والهمزة زائدة وعند الخليل أصلية . شرح التسهيل ٢٥٣/١ وشرح الكافية الشافية ١٦٤/١،وشرح الشافية للجاربردي : ١٦٥/١ ،

(٤) –ينسب هذا البيت لابن الكحلبة في كتاب الجيم : ٢٢٥/٣، وهو من شواهد المغني لابن فلاح ٢/ ٦٤

(٥) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد مغني ابن فلاح : ٦٤/٢ ، والخزانة ١٤/١

قلنا : اللام هاهنا بمعنى الذي موصولة ، والذي يوصل بالفعل ، فحمل عليه ما هو بمعناه في الوصل بالفعل .

وإنما كانت حروف الجر نحو : خرجت من البصرة إلى الكوفة من خواصّه لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ وضعها لتوصيل معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء ، فلو دخلت على غير الأسماء لكان على خلاف وضعها .

والثاني : أنها تعاقب همزة النقل والتضعيف في التعدية ، وهما جزءا ما يدخلان عليه، وكذلك حرف الجر يصير كالجزء من الفعل القاصر؛ لتوقفه عليه في التعدية،والفعل لا يدخل إلا على الاسم .

والثالث : أنّ الجر وضع علماً للمضاف إليه ، وهو من تأثير الحرف في أحد الأقوال .

فإن قيل: فقد دخل حرف الجر على الفعل ؟، قال الشاعر[1]:

[١٣]واللهِ ما ليلي بِنَامَ صَاحِبُهْ   ولا مخالطٌ الليانَ جانِبُهْ

فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنّه بتقدير الحكاية أي : بمقول فيه نامَ صاحبُهُ،

والثاني : أنّه أوقع الفعل موقع الاسم كقوله[2] :

[١٤] فدمعهما سُحٌّ وسَكْبٌ ووابِلٌ   ورشٌّ وتوكاف وتنهملان

وقول الآخر[3]

[١٥]إنّ الأحامِرَةَ الثلاثَةَ أذهبت   مالي وكنتُ بهنّ قدما مُولَعَ

الراح واللّحم السّمين وأَطَّلِيْ   بالزعفرانِ فلن أزال مولعا

وأمّا التنوين فمطلقه من خواصّه ما عدا تنوين الترنم نحو : قوله[4]:

[١٦]داينت أروى والديون تقضى   فمطلت بعضاً وأدّت بعضاً

---

(١) – ينسب هذا البيت للقناني ، وهو من شواهد الخصائص : ٢ / ٣٦٦ ، وأمالي الشجري ١٤٨/٢ ،والإنصاف ١١٢،وابن يعيش ٦٢/٣، و الارتشاف ٦٠٣/٢، والقواس : ٢٠٧/١ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٤ ،وشرح الشواهد للعيني : ٤/ ٣

(٢) – قائله : امرؤ القيس ، وهو في ديوانه ٨٨ ، والبيت من شواهد المغني لابن فلاح : ٦٣/٢ وتنهملان على تقدير واهمال في البيت الأول والمطلي بالزعفران في البيت الثاني

(٣) –قائله الأعشى ، وهو في ملحقات الديوان ٢٤٧ ، والبيت من شواهد المقرب ٨١ ، والصحاح (حمر)

(٤) – قائله :رؤبة بن العجاج ، وهو في الديوان ٧٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٠/٢،والخصائص ٩٦/٢ والمخصص ١٥٥/١٧ ، وشرح الشافية للرضي :٤/ ٢٣٣

وإنّما كان من خواصّه لوجهين :

أحدهما : أنّه يدلّ على التّمكن في نحو : رجلٌ ، ولا معنى للتمكن في الفعل ، ولذلك إذا شابه الاسم الفعل حُرِمَ التنوين الدال على التمكن ، أو يدل على التنكير في نحو : " صهٍ "، وهو مخصوص بنقل المعرفة إلى النكرة ، فلو دخل الفعل وهو نكرة ؛ لأدى إلى تحصيل الحاصل ، أو يدلّ على المقابلة لنون جمع المذكر نحو : مسلماتٍ ، ولا يوجد ذلك في الفعل، أو يدل على العوض عن جملة كان الظرف مضافاً إليها نحو : يومئذٍ .

ولا تتصور الإضافة في غير الاسم ، وإنما عوض التنوين عن الجملة ؛ لأنّها مضاف إليها ، والتنوين يعاقب المضاف إليه في آخر الكلمة ؛ فلذلك ناب منابها.

والوجه الثاني / : أنّ التنوين يؤذن بتمام الكلمة ، والفعل من ضرورته الفاعل ، فلو دخله التنوين لكان يؤذن بتمامه ، واحتياجه إلى الفاعل يؤذن بنقصانه ، فيتوارد عليه ما يقتضي التمام والنقصان في حالة واحدة ، وهذا الوجه يبطل بتنوين الترنم . ٦/أ

وأما الإسناد إليه نحو : قام زيد ، وزيد قائم ، فإنما كان من خواصّه ؛ لأنّ الفعل عرض حادث عن ذات ، فيحكم على تلك الذات بما يحدث منها ، فلو عكس ذلك وجعل العرض محكوماً عليه بالذات لأفضى إلى تقدم الحادث على ما يحدث منه ، وذلك ممتنع ، وأمّا الحرف فبتقدير الجزء من الكلمة فلا يستقل با لمحكوميّة .

فإن قيل : الفاعل والمبتدأ يشتركان في الحكم عليهما ، فلم جاز حذف المبتدأ دون حذف الفاعل ؟

قلنا : لأنّ حكم الفاعل عرض ، فلا يستقل بالوجود دون المحكوم عليه ، وسيأتي تحقيقه في الضمائر إن شاء الله تعالى[١]

وأمّا المبتدأ فحكمه اسم ، أو ما هو مقدّر بالاسم ، فيمكن استقلاله دون المحكوم عليه .

فإن قيل : فَقَدْ حُكِمَ على الجملة ، وعلى الفعل ، وعلى الحرف ، قال تعالى ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[٢] ، وفي المثل[٣] " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " .

---

[١] – ينتهي الجزء الموجود من المخطوط قبل الوصول لباب الضمائر

[٢] – الآية رقم ٣٥ من سورة يوسف

ويقال : ضرب فعل ماضٍ ، و من حرف جر .

قلـــنا: أما "بدا" ففاعله إمّا البداء ، أو (السجن) لا نفس الجملة [١]؛ لأنّه لا يمكن نسبة الفعل إليها ، إذ الفعل قائمٌ بالفاعل ، ولا يمكن قيامه في الجملة من غير تسمية ، وأمّا المثل ، فقـــيل : إنّه وضع الفعل موضع الاسم كما تقدم [٢]، أي : سماعك بالمعيديّ ، وقيل : حَذفُ (أنْ) كما حذفت في قول الشاعر:

[١٧]ألاّ أيُّهذا الزاجريّ احضُرُ الوغى وأنْ أشهد اللّذات هل أنت مخلدي؟ [٣]

ويدلّ عليه عطفُ (أنْ) عليها ،فإذا حُذفَتْ فالبصريّ يرفع الفعلَ ،والكوفيّ يجيز النصب .

وأمـــا (ضَرَبَ) و (مِنْ) فالأخبار عنهما باعتبار اللفظ على قصد حكايته ، أي : لفظ ضَـــرَبَ فعـــلٌ مـــاض ، ولفـــظ مِنْ حرف جرّ ، وهما بهذا المعنى اسمان ، بدليل الأخبار عنهما،ولا يخبر إلاّ عن الأسماء،وإلى هذا نظر الشاعر في قوله [٤]

[١٨]بثين الزمي (لا) إنّ (لا) إن لَزِمْته على كثرةِ الواشين أيُّ مَعُونِ [٥]

فجعل (لا) مفعولة ، واسم (إنّ) ، وأضمرها .

وأمّـــا الإخـــبار عنهما باعتبار معناهما الذي وضعا له في نحو : ضرب زيد ، وأخذت من الدراهم فممتنع ؛ لأنّ وضع الفعل لنسبة الحدث في الزمن المعين إلى فاعله ، ولو أخبر عنه لكـــان الحـــدث المعين القائم بمن أحدثه منسوباً إليه ما قام به ، فيكون العرض قائماً بمن أوجده وغيره قائماً به على أنّه أوجد ذلك الغير ، فيكون العرض خبراً ومخبراً عنه في حالة واحدة ، ولا يخفى بطلانه .

---

(٣) – هذا المثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته ، ويروي " أن تسمع ، ولأن تسمع ..." أمثال العرب ص ٥٥ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، وخزانة الأدب ٣١٢/١، و١٤/٢ ، ٣٦٤/٥ ، و٥٥٦/٨ ، ٥٧٦ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ ، واللسان ٦٣/١٣ (بين) و٢٧٢/١٤ (دنا) و٤٠٦/٣ (معد)

(١) – مشكل إعراب القرآن ٤٣٠/١

(٢) –ينظر ص :٣٨

(٣) – قائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٢٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٩٩/٣ – ١٠٠ ، والمقتضب ٢/ ٨٥ ، ومجالس ثعلب : والإنصاف ، وأمالي الشجري ٨٣/١ ، والقواس ٢٠٣/١ ، والهمع والخزانة ٥٧/١

(٤) – قائله : جميل بثينة ، وهو في ديوانه : ٢٠٨ ؛ والبيت من شواهد أدب الكاتب ٤٧٦ ، والخصائص ٢١٢/٣ ، والمحتسب ١٤٤/١ ، والمنصف ٣٠٨/١ ، والممتع ٧٩/١ ، وشرح الشافية ١٦٨/١ ، واللسان (ألك) ١٠/ ٣٩٣

(٥) – أي : إذا سأل الواشون عني ، فلا تجيبيهم بشيء عدا كلمة (لا) لأن هذه الكلمة أكبر عون لي على ردء كيدهم

وأمـــا الحرف فوضعه على أنّ معناه في غيره ، وهو المانع من الإخبار عنه ، فلو أخبر عنه ؛ لكان معناه في نفسه ، فيؤدي إلى أن يكون معناه في غيره وفي نفسه في حالة واحدة ، ولا يخفى بطلانه .

وبهذا التقرير اندفع إشكال من أورد على النحويين أنّ الفعل والحرف يخبر عنهما .

وأمّـــا الإضافة نحو : غلام زيد ، وغلام امرأة ، فلأنّه لا يصحّ إضافة الفعل والحرف ، ولا الإضافة إليهما .

أما الأول فلأنّ مقصود الإضافة تعريف المضاف ، أو تخصيصه ، والفعل والحرف لا يُتَصورُ ذلك فيهما ، أما الفعل فلوجهين :

أحدهما : أنّه لا يتصور نسبته إلى غير فاعله حتى يمكن إضافته .

والثاني : أنّه لا يقبل التعريف ، ولا التخصيص لغير الفاعل .

وأمّا الحرف فلا يتصور انفكاكه عن متعلقه حتى يمكن إضافته ، ولأنّه لا يقبل التعريف ولا التخصيص بغير متعلقه .

وأمّـــا الثاني فالفعل لا معنى للإضافة إليه ، إذ لا يتصور له ملكٌ ولا اختصاصٌ بغير فاعله حـــتى يضـــاف إلـــيه لطلبهما[1] ولأنّ المضاف إليه محكوم عليه في المعنى بما نسب إليه، والأفعـــال لا يحكـــم عليها ، ولأنّ المضاف إليه قد يعرف المضاف ، والفعل وضعه على التنكير ، فلا يستفاد من الإضافة إليه التعريف .

وأمّا الحرف أيضاً لا معنى للإضافة إليه لعدم تصور الملك أو الاختصاص له ، ولعدم تعريفه لما يضاف إليه .

فإن قيل : فقد أُضيفَت الأزمنة إلى الأفعال ، فالجواب من ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنها مضافة في اللفظ إلى الفعل ، وفي التقدير إلى المصدر ، بدليل وصف الظرف بالمعرفة / كقولك : " أتيتك يوم قدم الحاجّ الحارّ آو البارد " ، ولو كان مضافاً إلى الفعل ٦/ ب
لم يوصف بالمعرفة ، وإنّما عُدِلَ عن الإضافة إلى المصدر إلى الإضافة إلى لفظ الفعل لإرادة تعيين الزمن .

والوجـــه الـــثاني : أنّ الأفعال مظّروفٌ فيها ، والظرف يختص بمظروفه ، فلذلك أضيف ؛لوجود الاختصاص .

---

[1] – جاء في حاشية النسخة أي : لطلب التخصيص أو التعريف

والثالـــث : أنّه لما كانت الأفعال تقتضي ظروف الزمان كل الاقتضاء حتى أنّه تعمل فيها رائحة الفعل أضيفت الأزمنة إليها ؛ لأنّ لها حصة في الطلب ليعمل فيها بحق الإضافة كما عملت فيها .

وأمّـــا إضـــافتها إلى الاسمية فبالنظر إلى حكمها ، فإن له نظراً إلى الفعل الذي هو أصل الحكم . وقد جاء إضافة المصدر إلى الجملة :

قال الشاعر [١]

[١٩]ما يمسك الخُبْزَ إلا ريثَ يرسلُه ولا يلاطم عند اللّحمِ في السوقِ

نظراً إلى أنّه قد يدل على الزمن في نحو: (مقدم الحاج) ، وأما ظروف المكان فلم يضف منها إلى الجملة إلاّ "حيث" و "لدن" في قول الشاعر [٢] :

[٢٠]صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ لدن شَبَّ حتى شابَ سودُ الذوائبِ

وإذا تقـــرر مـــا ذكر المصنف فمن خواصّه أيضاً التثنية والجمع نحو : رجلان و الزيدون ورجال ؛ لخمسة أوجه :

أحدهـــا : أن الفعل عرض لا يمكن بقاؤه حتى ينضم إليه غيره ، والتثنية والجمع يقتضيان الضم .

والـــثاني : أن الفعل في قوة الجنس يقع بلفظه على مدلوله ، ولا تعدد فيه ، والتثنية والجمع يقتضيان تعدد المسميات .

فـــإن قيل : فالمصدر قد يثنى ويجمع عند التنوع ، فلم لا يكون الفعل كذلك عند التنوع ؟ لأنّ المصدر إذا تنوّع تنوع فعله ؟!

قلنا : الفعل يلزمه الفاعل فيصير جملة ، والجملة يمتنع فيها ذلك ، وأمّا المصدر فأمكن فيه ذلك لكونه مفرداً .

---

(١) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المغني لابن فلاح ٢/ ٧٥

(٢) –البيت للقطامي في الديوان ٢٤ ، وهو من شواهد الخزانة ١٨٨/٣، وشرح الشواهد للعيني ٤٢٧/٣ ، وشرح التصريح ٢ /٤٧، والهمع ٢١٥/١ ، وأمالي الشجري ٢٢٣/١،وارتشاف الضرب ٢/ ٢٦٦ ، ومغني اللبيب : ٢٠٨ ، و' الهمع ٢١٥/١ ٢٠٨ ،

الثالث : أنّه لو ثُني أو جُمِعَ لكان ذلك باعتبار تعدد الأفعال ، والتعدد قد يكون من واحد أو من جماعة ، فيلتبس بذلك نسبة الفعل إلى الواحد وإلى الجماعة ؛ للاشتراك في علامة التثنية والجمع ، وقد يكون الفاعل ضمير تثنية وجمع ، فلا يخلو : إمّا أنْ يؤتى للتثنية والجمع بعلامة من الضمير ، أو لا ، فإن أُتي بعلامة أفضى إلى الجمع بين ألِفين في التثنية وواوين في الجمع ، والجمع بينهما ممتنع ، وإن لم يؤت بعلامة أدى إلى الاشتراك في الحرفين ، وهما باعتبار الفاعل ضميران ، وباعتبار التثنية والجمع حرفان ، وذلك باطل .

والرابع : أنّ الفعل في معنى المثنى ؛لدلالته على حدث وزمان ، والمثنى لا يُثنى ، ولا يُجمع .

والخامس : أنّ التثنية والجمع لما تعرّفت نكرتُهُ ، أو تنكّرت معرفتُهُ ، والفعل لا تتعرف نكرته ، و لا تنكر معرفته .

وأمّا الحرف فلوجهين :

أحدهما : أنّه يستغرق حكم ما دلّ عليه ، ولا يبقى شيء تدل عليه التثنية والجمع .

الثاني : أنّه بتقدير الجزء من الكلمة لكون معناه في غيره ، وجزء الكلمة لا يثنى ولا يجمع .

ومن خواصّه : تعريف العلمية ، والإضمار ، والإشارة ، نحو : زيد ، وعمرو ، وأنا ، وأنت ، وهو ، وهي ، وهذا ، وهذه ؛ لأنّ هذه لا تكون في الفعل ؛ لكون وضعه على التكبير ، والحرف بتقدير الجزء من متعلقه ، وجزء الكلمة لا يتحقق فيه تعريف .

ومن خواصّه : الوصف ؛ لأنّه يقرب من المعرفة بتقليل العموم فيحكم عليه ، والفعل والحرف لا يحكم عليهما .

ومن خواصّه : التصغير نحو : جُمَيْل ، إمّا لكون التصغير وصفاً في المعنى ، أو لأن تصغير الفعل يفضي إلى الجمع بين ساكنين إذا اتصل به ضمير الفاعل الذي يسكن له لام الفعل في بعض الصور ، ثم طردنا الحكم في الباقي .

ومن خواصّه : التأنيث [1] نحو : قائمة وحبلى وحمراء ، أمّا الفعل فلأنّ مدلوله الجنس ،وهو مذكر ، وأمّا دخول التاء في المصدر فلإفادة المرّة لا لتأنيثه ، وأما الحرف فبتقدير الجزء من الكلمة فلا يؤنث .

---

[1]– التأنيث بالتاء الساكنة من خواص الفعل الماضي والمتحركة في المضارع نحو قامت وتقوم ويعبر عنها النحويون بتأنيث الفعل للفاعل ، وقد بين ابن فلاح مراده بالأمثلة التي تلحق فيها التاء المتحركة وغيرها من علامات التأنيث آخر الكلمة وينظر الأشموني ١٧٩/٤

ومـــن خواصّه : النسب ؛ لأنّه لا ينسب إلى فعل ولا حرف ، فتعين النسب إلى الأسماء ؛ لأنه إضافة المنسوب إلى المنسوب إليه .

ومن خواصّه :كونُه عبارة عن شخص ؛ لأنّ الذوات هي المشخصة للبصر ، ولذلك يحكم عـــلى كل مرئي بالاسمية ، و (الشخص) هو المشاهد عند الحضور ، و المصور في الذهن عند الغيبة ، وأمّا رؤية الأفعال العلاجية فتبع لرؤية محلها التي قامت به

ومن خواصّه كونه مفعولاً ، ولذلك حكم للمنادى بالاسمية ؛ لأنّ تعلق الفعل به / إمّا لأنّه الـــذي فَعَل، أو فُعِل به ، أو فُعِل لأجله ، أو فُعل معه ، ولا يصح تعلق الفعل بالفعل بهذه المعاني ولا بالحرف . ٧/ أ

متنٌ : " وهو مُعْربٌ ومبني [1] "

الشرح[2] : الكلمُ قسمان : معربٌ ، ومبنيٌّ ، ولا واسطة بينهما ، وحكي[3] عن الرماني [4] أنّه أثبتَ واسطة ، وهي (سَحَر) المعدول ، ليس بمعرب ؛ لأنّه لا يتغير ، وليس بمبني ؛ لانتفاء سبب البناء ، وحكي عن قوم في المضاف إلى ياء المتكلم أنّه لا معرب ولا مبني ، وسمّوه : (الخصيّ) ، واحتجّوا بأنّه لا يظهر فيه الإعراب مع انتفاء سبب البناء ، وذهب قوم إلى أنّه مبني ، والصحيح أنّه معرب تقديراً .

---

(1) – الكافية:ص ٦٠

(2) –الكتاب : ١/١٣– ٢٣ ، الأصول ١/ ٥٠ ، وشرح المصنف على الكافية : ١/٢٣٤ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٥١ ، والقواس ١/٢٢٢ ، والفوائد الضيائية : ١/١٨٨ ، والتصريح ١/ ١٨١– ١٨٢

(3) – في الأشباه والنظائر ١/٦٢٦ ، نقل السيوطي هذا القول عن ابن الدهان في الغرّة ، وقد ذكر أيضا عدداً من المواضع التي ذكرها العلماء بوصفها واسطة بين المعرب والمبني ، وهي : المنادى المفرد ، والأسماء قبل التركيب ، والمضاف إلى ياء المتكلم ، وقد عقد له ابن جني في الخصائص بابا بعنوان : باب في الحكم يقف بين الحكمين ، وينظر : الخصائص ٢/٣٥٦ ، والارتشاف ١/٤١٤

(4) – علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ترجمته في إنباه الرواة : ٢/٥٩٤ ، والبغية ٢/١٨٠ ، شرح الأصول في النحو قسم الدراسة : ٤– ١٢

والجواب عن (سَحَرَ) أنّه معرب ، لكنّه لم يدخله التنوين ؛ لأنّه لا ينصرف ؛ للتعريف ، والعدل ،فلزم النصب ؛ لأنّه ظرفٌ غير متمكنٍ بمنـــزلة(ذاتَ مرّة)،و(بُعَيْداتِ بَيْنٍ)[١].

وعـــن المضـــاف إلى ياء المتكلم أنّه معرب ؛ لانتفاء سبب البناء ، ولم يظهر فيه الإعراب اللفظـــي ؛ لـــتعذره ؛ لأنّه لو انضمَّ ما قبل الياء لانقلب واواً ، ولو انفتح ما قبلها وأصلها الحركة لانقلبت ألفاً ، فلذلك تعيَّنَ كسرُ ما قبلها .

والذي حكم بأنّه لا معربٌ ولا مبني ، وسمّاه : (الخصيّ) ، أخطأ في التسمية أيضاً ؛ لأنّ الخصـــيّ متحقق الذكوريّة ، ولو سمَّاه (خنثى) لكان أنسب ؛ لعدم تحقق الإعراب والبناء فيه ، كعدم تحقق الذكورة والأنوثة في الخنثى بالشكل[٢].

---

(١) – قال ابن يعيش :٤٢/٢ " هو جمع بعد مصغرا ، وهي لا تتمكن ولا تتصرف ؛ لأنها ليست لوقت ، ثم استعملت في الوقت ، فلم تتمكن تمكن أسماء الزمان " بتصرف " ، وينظر : ابن فلاح ١٧٧/٢

(٢) – الخصائص : ٢/ ٣٥٦ ، الأشباه والنظائر : ٦٢٥/١

متنٌ : " فالمعرَبُ : المركَّبُ الذي لم يُشبه مبنيَّ الأصل ، و[حكمه أن] يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً ." [١]

الشرح [٢]: المعرب عبارة عن : الكلمة التي يدخلها الإعراب ، فدلالته على الكلمة دلالة مطابقة ، ودلالته على الإعراب دلالة التزام ، من حيث إنّ المعرب مشتق من الإعراب ، فمن قدَّم من النحويين باب الإعراب نَظَرَ إلى أنّ المعرب قبل اصطلاحهم مشتقٌ منه ، والمشتق منه سابق على المشتق ، ومن قدم (المعرب) نظر إلى أنّ المعربَ محلٌّ الإعراب ، ولا يقوم الحال دون محله ، فتقديمه بمنزلة تقديم المحلّ على الحالّ .

فإن قيل : فالحلولُ من صفة الأجسام ، والحرف والحركة عرضان ، فكيف تحلّ الحركة في الحرف ؟!

قلنا : هذا مجاز ، والمقصود ملاصقة الحركة للحرف ، فكأنّها حالّةٌ فيه ، وكذلك التنوين حرف ساكن يأتي تابعاً للحركة الملاصقة لحرف الكلمة ، فكأنّه حالّ في الكلمة .

وأما حدّه : فالحدّ الذي ذكره المصنف يدخل فيه (معدي كرب) على قول من قال : " المفرد : اللفظ بكلمة واحدة " ، ويؤدي إلى أنّ المبني الذي لم يشابه مبني الأصل ، وهو الحروف والأفعال الماضية ، وأفعال الأمر للمواجهة إذا رُكِّب يُعرب ؛ لأنّه قيَّد منع الإعراب عند التركيب لمشابهته مبني الأصل ، فيدخل ما عداه في قيد الإعراب عند التركيب [٣].

قلنا : ذلك الذي لم يشابه مبني الأصل ملزوم ؛ للواسطة بينه وبين مبني الأصل ، وتلك الواسطة ملزومة لمبني الأصل ، وملزوم الملزوم ملزوم .

---

(١) – الكافية ص ٦٠ ، وفي شرح المصنف " وحكمه أن يختلف آخره ......" ٢٣٧/١

(٢) – الأصول : ٤٤/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٤٩/١– ٥١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٣٤/١ – ٢٣٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٥١/١– ٥٣ ، والفوائد الضيائية : ١/ ١٨٨– ١٩٢

(٣) – قال الرضي : ١/ ٥٢ : " ينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ، ويحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر "

ويدخـــل بقيد التركيب الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ؛ لأنّه محكوم عليه بالمضاف ، وأمّـــا نحو : (معدي كرب) – على تركيب ما لا ينصرف – فيدخل في حدّه على ما ذكـــرنا ، وقد تعرض في حدّه لسبب الإعراب ، وهو التركيب ؛ لأنّه لا يستحق الإعراب إلاّ بالتركيـــب ؛ لأنّ الألفـــاظ وضعت للدلالة على المسمى ، وأمّا ما يحدثُ من المسمى فالإعـــراب دالّ علـــيه ، والحادث من المسمّى إنما يكون بعد التركيب ، فيلزم أن يكون الإعراب بعد التركيب ، وتعرض لمانع الإعراب مع وجود التركيب ، نحو : (أكرم هؤلاءِ هؤلاء) ، فإن التركيب المقتضي للإعراب موجود لم يظهر لقيام المانع .

" ويخـــتلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً ، وتقديراً " : " يختلف آخره " : يشترك فيه المعـــرب والمبني ، نحو : منْ زيدُ ، ومنْ الرجلَ ، ومنْ ابنِكَ [١] ، وجاءني زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ .

و"لاخـــتلاف العوامل " فصل اختلاف المبني ؛ لأنّه ليس لاختلاف العامل ، والأحسن أن يقال : " ويختلف حركة آخره لاختلاف العامل " ؛ لأنّ الآخر هو لام الكلمة ، وهو لا يختلف ، و" لفظا أو تقديراً " تقسيم للاختلاف ، أي : العامل مؤثر ، وتأثيره قد يظهر إذا قَبِـــل المحل الظهور ، ويقدر إذا لم يقبل الظهور(٢) . والعامل أيضاً قد يكون ملفوظاً به ، وقد يكون مقدراً .

ومـــنهم من قال في حدّه / : كلّ لفظ تغير هيئة آخره حسّاً أو حكماً ؛ لاختلاف العامل / ٧
لفظاً أو تقديراً .وأورد عليه أنّ الحالّ معربٌ لا يختلف آخره لاختلاف العوامل ، وأنّ المبني قد يختلف لاختلاف العوامل كقولك في الحكاية : (مَنُو ،ومَنَا ،ومنِي ،وهذان ، واللذان)

وأجيب عن الأول : أنه لا يردّ على من حدّ الاسم المعرب، وإنما يردّ على من حدّ المعرب مطلقاً.

وعن الثاني : أنّ اختلاف (من) ليس للعامل في لفظ المتكلم كالمعرب ، بل في لفظ غيره لحكاية الإعراب ، فلا يكون إعراباً .

---

(١) – هذه من التي تدخل على الأسماء المحكية كما ذكر القواس في شرح ألفية ابن معط : ٢٢٥/١ ، و أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤١٤/١ ، ولم يمثل بفعل الأمر ، والفعل لماضي لأن الحديث عن الاسم ، وينظر : الصفوة الصفية ٦٥/١ ، ٦٦

(٢) – قال الرضي : ٥٩/١ " والحقّ أن معنى قولنا : " يختلف الآخر " ، أي : يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ، والحديث عن الأسماء ، "

وعن الثالث : أنها صيغٌ مرتجلة للمرفوع والمنصوب والمجرور ، بدليل قيام علة البناء فيها ، والاعـــتراض عـــلى هذا الحد : أنّ تغير هيئة آخره يتوقف على معرفة كونه معرباً ؛ لأنّ اخـــتلاف آخر المبني لا يصح لغة ، لا أنّه مستحيل ، ومعرفة كونه معرباً يتوقف على تغير هيـــئة الآخـــر ، وإذا توقف هذا على هذا ، وهذا على هذا ، أفضى إلى الدور،والتعريف بالدور ملبس ، إذ لا يتعين لأحد المحتملين.

فرعان : الفرع الأول : ذهب قوم [1] إلى أن هذه المعاني - المستفادة من المعرب بإعرابه - من تعريف الواضع ، وإنما نطقت بها العرب على وفق تعريف الواضع ، وحجتهم ثلاثة أوجه :

أحدها : قوله تعالى ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [2] ، وإذا كانت الذوات معلمة فإنما تكمل لمعرفة المعاني المستفادة منها ، فيلزم أن تكون داخله في التعليم .

الثاني :أنّ الواضع لا يليق بحكمته وضع الملبِس الذي تتوقف معرفة معانيه على تعريف آخر من غيره .

والثالث : أن استقامة هذه المعاني المستفادة منه تدلّ على أنّه وضع واضع ؛ لأنّه لو كان من اصطلاح العرب ما استقام هذه الاستقامة . وذهب قوم إلى أنّ الواضع وضعه غير معرب ، وتعريف المعاني المستفادة منه نطقت بها العرب على وفق أغراضها ، وحجتهم من وجهين :أحدهما : أن المتكلم به يعربه على وفق غرضه ، والواضع لا يطّلع على أغراض المتكلمين ، إلا إذا قلنا : إن الواضع هو الله تعالى .

والثاني : أن العرب موصوفة بالفصاحة لتكلمها بالمعرب ، فلو لم يكن لها كسب في ذلك لم تستحق الثناء عليه ،ويدل على معرفتهم لتلك المعاني التي يعربون بسببها ما روي أنّ أبا عمرو [3]لما سأل الفرزدق عن إعراب بيت ذي الرمة ، هل يرفع أو ينصب ؟ من قوله :

---

[1] - ممن قال بهذا القول العالم أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ ه) والتاج السبكي : ينظر الصاحبي ص ٥ ، والمزهر ١ /٣٨ـ٤٧

[2] -الآية رقم ٣١ من سورة البقرة

[3]- أبو عمرو بن العلاء متوفى سنة ١٥٤هـــ ، والفرزدق متوفى سنة ١١٤هـــ ، والرواية في الأغاني والديوان بين ابن إسحاق وذي الرمة ٣٨/١٨ وفي الديوان ١/٥٧٨-٥٧٩ برواية الأصمعي فهي الأقرب للصواب في رأيي

[٢١]وعينان قال الله كونا فكانتا فَعُولان بالألبابِ ما تفعل الخمرُ [١]

أمره بالرفع ؛ لأنّه أمدح للعين ، وأدلّ على حسنها ، إذ لو نَصَب لكان فعلها بطريقٍ امتثال الأمر، وذلك لا يدل على حسنها ، إذ عين القِرد تشاركها في ذلك" [٢].

الفرع الثاني :حرف الإعراب من كل معرب - إذا كان له حرف إعراب - آخره لفظاً أو حكماً ، واحترزنا بقولنا : " إذا كان له حرف إعراب " عن الأمثلة الخمسة ، وبقولنا : " حكماً " عن التثنية والجمع ، فإنّ حرف العلة آخرهما حكماً لا لفظاً ، ومثاله (يضرب زيد) ، فالباء والدال حرف الإعراب ، وإنما كان كذلك ؛ لثلاثة أوجه :

أحدهـا : أن اللفـظ يدل على المسمى ، والإعراب يدل على المعنى العارض للمسمى ، فيجب أن يكون بعد تمام الصيغة الدالة على المسمى .

والثاني : أنّ الإعراب بيان ، فهو كالصفة التي حقها أن تكون تابعة للموصوف

الثالـث : أنّه لا يخلو إما أنْ يكون في أوله ، أو وسطه ، أو آخره ، لا جائز أن يكون في أولـه ؛ لأنّ حركة الإعراب اختيارية ، وحركة الأول ضرورية ، فتضادّا ؛ ولأنّ من جملة الإعـراب الجزم ، وهو ممتنع في الأول ، ولأنّه يؤدي إلى اختلاط الأبنية ، لأنّ فاء الكلمة تـتحرك بـثلاثة حركات في أصل وضعها ، فلو فتحنا المضموم في النصب ، أو ضممنا المفـتوح في الرفع ، أو كسرناه في الجر؛ لاختلطت الأبنية ، ولا جائز أنْ تكون في وسطه لوجهين :

أحدهما : أنّه يؤدي إلى اختلاط الأبنية .

والثاني : أنّ الأسماء المزدوجة لا وسط لها ، فلذلك تعين وقوع الإعراب على لام الكلمة .

---

(١) - ديوان ذي الرمة ٢١٣ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣٠٢/٣ ، ومجالس العلماء : ٨٦ ، والاقتراح: ٢٨٢

(٢) - ينظر : مجالس العلماء للزجاجي ٨٥ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، والأغاني ١١٧/١٦ ، وابن فلاح ٢ / ١٦٧ ، والأشباه والنظائر ١٢٥/٣ ، والاقتراح ٢٨٢ ، والنحو والصرف في مناظرات العلماء ٢٣٧

• متنٌ : " والإعرابُ ما اختلفَ آخره به [١] "

| ٨ / | الشرح [٢]: اختلف النحاة في اشتقاقه ، وهو عبارة عن وجه نقله من اللغة إلى اصطلاحهم / على خمسة أوجه :

أحدهـــا : أنّـــه منقول من الإعراب الذي هو البيان ، ومنه قوله عليه السلام : ﴿ البكر تستأمر والثيب يعرب عنها لسانها ﴾ [٣] أي : يـــبـــين [٤].

والمُعرِبُ : الفصيحُ الكاشفُ بفصاحته عن المقاصد ، ومنه قول الشاعر [٥] :

[٢٢] وجدنا لكم في آلِ حم آيةً   تأوّلها منا تقيٌّ ومُعْرِبُ

والـــثاني : أنّـــه منقول من قولهم [٦] " عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفصيل " إذا فَسَدَتْ ، وأعربتُها إذا أصـــلحتها ، والهمزة للسَّلب كـــ(شكا الرجل ، وأشكيته) : إذا أزلت شكايته ، وعليه حمـــل قوـــله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [٧] أي : أزيل خفاءها حتى تظهر ، والمعنى على هذا أنّ الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه [٨].

---

[١] – الكافية : ٦١

[٢] – الكتاب ١/١٣– ٢٣ ، والمقتضب ١/١٤١– ١٤٢ ، والأصول ١/٥٠– ٥١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ١/ ٤٩– ٥٠ ، وشرح المصنف على الكافية ١/٢٣٧ – ٢٣٩ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٥٦ ، والفوائد الضيائية : ١/١٩٣– ١٩٤ ، والقواس ١/٢٢٣-٢٢٦

[٣] – الحديث روي بألفاظ متعددة في مسند أحمد ٤/١٩٢، وسنن ابن ماجة ١/٦٠٢، وصحيح مسلم : ٢/ ١٠٣٦ ، وسنن النسائي : ٦/٦٩، وينظر الإيضاح للزجاجي :٩١

[٤] – " قال الأزهري : الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة ، وسمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه ، " اللسان (عرب) ١/٥٨٨

[٥] – قائله : الكميت بن زيد ، ينظر : الهاشميات ١٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣/٢٥٧، والمقتضب ١/٢٣٨ ،و٣/٣٥٦، وشرح السيرافي ٤/٣٩٢، والتبصرة ٢/٥٨٠، وأسرار العربية ١٨، والخزانة ٢/٢٠٩٥

[٦] – ينظر : اللسان (عرب) :١/٥٨٦-٥٩٣

(٧) – الآية رقم/١٥ من سورة طه

[٨] –انظر حاشية العليمي على شرح الفاكهي على قطر الندى ١/٢٥

والثالث : أنّه منقول من قولهم [١]: " عَرِبَتْ مِعْدَةُ الفصيل" إذا فسدت ، وأعربتها إذا أفسدتها ، والهمزة للتعدية لا للسلب ، والمعنى على هذا أن الكلام كان فاسداً بالتباس المعاني ، فلما أُعْرِبَ فَسَدَ بالتغير الذي لحقه ، فظاهر التغيير فسادٌ ، وإنّ كان صلاحاً في المعنى .

والرابع[٢] : أنّه منقول من (امرأة عَروبٌ) إذا كانت متحبِّبة إلى زوجها ، وفي التنزيل ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ [٣] ، والمعنى على هذا أنّ المتكلم بالإعراب يتحببُ إلى السامع .

والوجه الخامس : من " أَعرَب الرجلُ " [٤] إذا تكلم بالعربية ؛ لأنّ المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية ؛ لأنّ اللغة الفاسدة خارجة عن العربية ، والمعنى على هذا أنّ المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية .

وإذا تقرر اشتقاقه فقد اختلف في حقيقته ، فذهب جماعة [٥] إلى أنّه عبارة عن " الحركات " ، وهو اختيار المصنف ، وحدُّه كما ذكر " وآخر المعرب به " فصل ما اختلف آخر المبني به نحو : منْ زيدٍ، ومَنْ الرجلَ ومنْ ابنِك[٦] . وذهب قوم [٧] إلى أنه عبارة عن (الاختلاف) وهو معنوي لا لفظي ، وحدّه - على هذا -: اختلاف آخر الكلم حسّاً أو حكماً لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً .

والإعراب في الأصل مصدر أعرب ، فمدلوله معنى ، فالمذهب الأول نقله من معنى إلى لفظٍ ؛ لأنّه جعله عبارة عن (الحركات) .

والمذهب الثاني : نقله من معنى إلى معنى ، وهو الاختلاف ، والحركات آله الاختلاف حجة من جعله عبارة عن (الحركات) من ثلاثة أوجه :

---

(١) – شرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/١ ، وابن فلاح ١٨٧/٢ ، والتذييل والتكميل ١٥٥/١ ، والهمع ٥٣/١

(٢) – شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١ ، واللسان (عرب) ١ /٥٩١

(٣) –الآية ٣٧ من سورة الواقعة

(٤) – قال السيوطي في الهمع ٥٣/١: " ويأتي (أعرب) لازماً بمعنى : تكلم بالعربية ، أو صارت له خيل عِرَابٌ ، أو وُلِدَ له ولدٌ عربيُّ اللون "

(٥) – وعلى هذا يكون الإعراب عند هؤلاء لفظيا ، وقد اختاره ابن مالك ، وغيره ، وينظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص٧٢، وابن يعيش ٥١/١ ، والتذييل والتكميل ١١٦/١

(٦) – في النسخة من أبيك ، وقد صوبته اعتمادا على أنه مذكور فيما تقدم ص ١٢٦

(٧) – وعلى هذا يكون الإعراب معنويا ، وهو رأي الجمهور ينظر : شرح الرضي ٥٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١– ١٠٥ ، والتذييل والتكميل ١١٦/١

أحدهـــا : أنّـــا إذا جعلناه عبارة عن (الحركات) تحققت النوعية للحركات ؛ لأن نوع الجـــنس يســـتلزم الجنس ، كاستلزام الإنسان للحيوان ؛ لأنّ الخاص يستلزم العام ، وإذا جعلـــناه عبارة عن (المعنى) لم تتحقق النوعية للحركات ، إذ الحركات لفظ ، واللفظ لا يكون بعضاً من المعنى .

والـــثاني : أن الاخـــتلاف يقتضي التعدد ، ولا يخلو إما أن يكون التعدد بالنسبة إلى كل واحدة من الحركات ، أو بالنسبة إلى المجموع ، لا جائز أن يكون بالنسبة إلى الأول ؛ لأن الوحـــدة تـــنافي التعدد ، ولا جائز أن يكون بالنسبة إلى الثاني ؛ لأنّه يؤدي إلى أن تكون الكلمة في الحالة الأولى مبنية لعدم الاختلاف [١].

والثالث : أنّ اختلاف الآخر غير معقول ؛ لأنّ المتكلم إذا قال : قام زيدٌ ، ورأيت زيداً ، وســـلمت عـــلى زيد ، علمنا من كلامه وجود الحركات ، و (الدالّ) غير مختلفة ،فمن ادعى فيه اختلافاً غير الحركات فعليه البيان .[٢]

وحجة من جعله عبارة عن اختلاف الآخر من وجهين :

أحدهما : أنّه إذا جعلت الحركات نفس الإعراب كانت إضافتها إليه من إضافة آلة الشيء إلـــيه كقولهـــم [٣]: " مَطِـــيّةُ حربٍ " فإنّ الحركات آلة للاختلاف ، كما أن المطيّة آلة للحرب ؛ لصلاحية كل واحد منهما لذلك

لا يقال : بأنّه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه ، بل من إضافة الأعم إلى الأخص ، وذلك جائز ؛ لأنا نقول : بل هي من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ حركة الرفع والنصب والجر أنواع الإعراب ، فإذا أضفناها إليه فقد أضفنا مجموع الأنواع إلى الجنس ، وهي عبارة عن الجـــنس ، ولا مشـــاركة بين حركات الإعراب وحركات البناء ؛ لأنّ حركات الإعراب تحدث عن مؤثر، تنتقل بحسب تنقل المؤثر، وتلك حادثة عن غير مؤثر، ولذلك لم تنتقل .

وأما على قول (الاختلاف) فليس من إضافة الأنواع إلى الجنس بل من إضافة آلة الشيء إليه .

---

(١) – الإيضاح على المفصل : ١١٤/١

(٢) – يقدر الإعراب أحيانا على الحرف الأخير فلا تظهر الحركة للتعذر ، كما في المقصور ، أو للاستثقال كما في المنقوص ، وهذا هو ما يميز المعرب عن المبني ، وينظر : الرضي ٥٦/١

(٣) – ورد من أقوال العرب أيضا " مطية الجهل " وهي الشباب ، ينظر : ثمار القلوب ٦٩٠

والوجـــه الثاني : أنّ الحركات قد توجد صورها / في المبني من غير دلالة على الإعراب ، ولو كانت موضوعة للإعراب لم يتخلف الإعراب عنها لوجود الصورة . ٨/ ب

قوله [١] : - في الوجه الأول - : إذا جعلناه عبارة عن (الحركات) تحققت النوعية

قلنا : نحن لا ندعي النوعية حتى يُرَدّ علينا .

قوـــله : في الوجه الثاني :" أنّ الوحدة تنافي التعدد "، وتكون الكلمة في الحالة الأولى مبنية لعدم الاختلاف [٢] .

قلـــنا : لا نسلّم ؛ لأن المقصود من التعدد والاختلاف صلاحية محل هذه الحركة ، وهو صالح للاختلاف لتعدد المعاني عليه ، أو لاختلافها فيه ، فتعدد المعاني واختلافها بالنسبة إلى محل الحركة ، وهو صالح للاختلاف

قوله في الوجه الثالث : " إنّ اختلاف الآخر غير معقول "

قلنا: لا نسلّم ، فإنّ الحركة إذا [اختلفت] دلّت على معنى ، فإذا زال ذلك المعنى لطريان معنى آخر زالت تلك الحركة ، وخلفتها الحركة الدالة على المعنى الطارئ ، فالاختلاف في الحقيقة يرجع إلى اختلاف المعاني .

وإنمـــا نسب إلى آخر الكلمة لما كان لا يُعلم إلّا إذا وجدت الحركات الدالة على المعاني في آخر الكلمة ،وتكلّف هذا التحقيق لم أعلم أحداً سبقني إليه،والمذهب الأول أقل تكلفاً[٣].

---

(١) – الإيضاح على المفصل :١١٤/١

(٢) -شرح الإيضاح : ١١٤/١

(٣) – لم أجد هذا القول منسوبا لأحد من العلماء فيما اطلعت عليه من المصادر ، وقال أبو حيان في التذييل والتكميل ٥٩/١ " والحق أن معنى قولنا : يختلف الآخر ، أي : يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ، فإن " زيد " مثلا في حال الإفراد لم يستحق شيئاً من الحركات ، فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع ، فقد اختلفت ، أي انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة ، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر "

متنٌ : " ليدلّ على المعاني المعتورة عليه ، وأنواعُهُ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، فالرفعُ عَلَمُ الفاعلية ،والنصبُ عَلَمُ المفعوليّة ، والجرّ علمُ الإضافة [١] "

الشرح [٢]: هذا علة الإعراب ، في السبب الموجب لإعراب الأسماء وجهان :

أحدهما : أنّه لما كان الاسم يدلّ على المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وصيغته واحدة احتاج الإعراب ليفصل بين تلك المعاني بدليل : ما أحسن زيدٍ ، فإنه يحتمل الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، والصيغة واحدة ، فلولا الإعراب ما عُلِمَتْ هذه المعاني

لا يقال : بأنه يزول اللبس بتقدم بعض الألفاظ على بعض ، ولا حاجة إلى الزيادة على الكلمة ؛ لأنا نقول : من المواضع ما لا يمكن فيه تقديم المفعول على الفاعل كالتعجب ، وكما إذا اتصل ضمير المفعول بالفاعل ، في "ضربته مثلا " و لأنّ في إلزام التقديم تضييقاً في الشعر والسجع .

والوجه الثاني : أنّ الاسم وضع للمسمى دون ما يحدث منه ، فلا بدّ من زيادة تَدل على ما يحدث ، وتلك الزيادة هي الإعراب .

وأمّا الألقاب ففي الرفع وجهان :

أحدهما : أنّه من رفع المنزلة ، لأنه حركة الفاعل الذي هو أعلى المراتب[٣].

والثاني : من رفعت الشيء : إذا ذهبت به إلى الجهة العليا ، وهو موجود في هذه الحركة ؛ لأنك ترفع شفتك السفلى إلى العليا بالحرف[٤].

وأمّا النصب ففيه وجهان :

أحدهما : أنّه من نصبت الشيء إذا أقمته ، وهو موجود في هذه الحركة ؛ لأن الحرف إذا نصبته انفتح الفم .

---

(١) – الكافية ٦١

(٢) –الكتاب ١٣/١ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، والأصول : ٥١/١– ٥٧ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٤٩/١ – ٥١ ، وشرح المصنف على الكافية : ١/ ٢٣٩– – ٢٤١ ، وشرح الرضي على الكافية ٥٧/١– ٧١ ، والفوائد الضيائية ١/ ١٩٤– ١٩٦

(٣) – اللسان (رفع) ١٢٩/٨

(٤) – الرضي ٦٩/١

والوجـــه الثاني : أنه من قولهم [١] " نَصَبَهُ المرضُ " : إذا غيَّرَهُ ؛ لأنه حركة المفعول الذي يتأثر بفعل الفاعل .

وأما الجر ففيه وجهان :

أحدهما : أنه سمي بذلك ؛ لأنّه يجر معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء

والـــثاني : أنه من جررت الشيء : إذا سحبته ، ومنه "جر الحبل "، وهو أصله لدنوه من الأرض ، فكأنه منسحب مع الأرض [٢]

وبـــيان هذا المعنى في الحركة : أنك إذا كسرت الحرف قربت الحنك الأعلى من الأسفل ، والشفة العليا من السفلى ، ويظهر ذلك في الواو [نحو] : (من العفوِ)

وفـــائدة هـــذه الألقـــاب الاختصار والإيجاز ؛ لأنّ الرفع ناب عن ضمة حدثت بعامل ، والنصـــب عـــن فتحة حدثت بعامل ، والجر عن كسرة حدثت بعامل ، وإنما كان الرفع للفاعل دون المفعول لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنّ انـــتقال الذهـــن من الفعل الى الفاعل قبل انتقاله الى المفعول ، والرفع أول الحركات ؛لأنّه (مما)[٣] لا يستقل الكلام إلا به ، فناسب أن يجعل أول الحركات لأول الأسماء خطراناً بالبال

والوجه الثاني : أن الفاعل يؤثر ولا يتأثر فهو أقوى المراتب ، والمفعول يتأثر ولا يؤثر ؛ فهو أضـــعف المراتب ، والمضاف يتأثر ويؤثر ؛ فهو أوسط المراتب ، فجعل أقوى الحركات – وهو الرفع لأقوى المعاني ، وهو الفاعل ، وأضعفها – وهو النصب – لأضعف المعاني وهو المفعول ، وأوسطها – وهو الجر / لأوسط المعاني ، وهو المضاف [٤]. ٩/أ

والثالـــث : أنّ الفـــاعل مـــتّحد ، والمفاعيل تتعدد ، فجعل أثقل الحركات بإزاء المتّحد ، وأخفهـــا بإزاء المتعدد ؛ طلباً للتعادل في الخفة والثقل ، وإنّما كان الجرّ علم الإضافة لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه لمّا كان المضاف إليه قد يكون فاعلا ، وقد يكون مفعولا جعلت له حركة بين حركة الفاعل وحركة المفعول .

---

(١) – اللسان (نصب) ٧٥٨/١

(٢) – اللسان (جرر) ١٢٥/٤

(٣) – العبارة مطموسة في النسخة ، ولعلها كما ذكرت

(٤) – الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٩٣

والثاني : أنّ الفاعل استبد بالرفع ، والمفعول بالنصب لما تقدم ، فتعين له الجر .

والثالث : أنّه لما كان المضاف [إليه] يتأثر ويؤثِّر ، جعل له أوسط الحركات ؛ لمشاركته للفاعل والمفعول في التأثير والتأثر .

متنٌ : " والعاملُ ما به يتقومُ المعنى المقتضي للإعراب " [١]

الشـــرح[٢]:إنما فسر العامل هاهنا لتقدم ذكره في تأثر آخر المعرب به ، والمعاني المقتضية للإعـــراب هي: الفاعليّة ، والمفعولية ، والإضافة ، في نحو : ما أحسن زيدٌ ، وما أحسن زيداً ، وما أحسنُ زيدٍ؟ ، خيفة التباسها لو عدم الإعراب ، وكلّ واحد من هذه الثلاثة لا يتحقق إلاّ بما تؤثر فيه الحركة المختصة به ، فذلك المؤثر هو العامل ، وهو الفعل في الفاعل والمفعول ، والمضاف في الإضافة ،

وإنمـــا قلـــنا : إنّه لا تتحقق هذه المعاني إلا بوجود المؤثر ؛ لأنّه لو قطع النظر عنه لعدمت الحـــركة الدالة على ذلك المعنى لعدم مؤثرها ، ولو عدمت الحركة الدالة على ذلك المعنى لانتفى ذلك المعنى ، وهذا التعريف الذي ذكره للعامل يشمل كل عامل مقتض للإعراب ، فالمبـــتدأ والخبر لو قطع النظر عنهما عن التجريد والإسناد لم يتحقق ، وكان وأخواتها ، وإن وأخواتها لو قطع النظر عنهما لم تتحقق معانيها فيما بعدها ، وكذلك عوامل الفعل لها معان في الفعل ، فلو قطع النظر عنها لم تفهم معانيها في الفعل .

فرع : في محل الحركة من الحرف ، وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها: منقول عن سيبويه [٣] أنها بعد الحرف ، والثاني : أنها معه ، والثالث : أنها قبله .

احتج سيبويه بأوجه :

أحدها : أنها إذا أشبعت الحركات نشأ منها حروف بعد الحروف .

الثاني :أن الحركة بعض الحرف ، فكما أنّ حرفا لا يجامع حرفا في النطق ،كذلك الحركة .

الثالـــث : أنها قلبت الواو ياء في : (ميزان) وفي : (اطوِ يجلْ) لانكسار ما قبلها ، ولو كانت الحركة مع الحرف ، أو قبله لكانت واو (اطوِ) أحق بالقلب من واو (اوجل) [٤] .

---

[١] – الكافية : ٦١

[٢] – شرح المصنف على المقدمة : ٢٤١/١ ، وشرح الرضي ٧٢/١- ٧٣ ، والفوائد الضيائية ١٩٧/١

[٣] في الكتاب ٤/ ٢٤١ نسب هذا الرأي للخليل ابن أحمد ، وقد ذهب أكثر العلماء هذا المذهب ، ومنهم ابن جني في الخصائص ٣٢١/٢ ، والرضي ٦٩/١ ،

[٤] – (اطويجل) سقطت همزة الوصل من (اوجل) في الدرج ، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار الواو في اطو قبلها ، وفي هذا دليل على أن الكسرة في (اطو) بعد الواو ، ولو كانت قبلها أو معها لكانت أحق بالقلب من واو (اوجل) وينظر : الخصائص ٣٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر :٣٣٠/١

وحجّة من قال مع الحرف من وجهين [1] :

أحدهما : أنّ الحرف يوصف بالتحرك ، وكانت الحركة معه كما يوصف بالمد والجهر والشدة.

وصفة الشيء كالعرض له ، والصفة العرضيّة لا تتقدم ولا تتأخر عنه ، إذ يؤدي ذلك إلى قيامها بنفسها .

والثاني : أنّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف همزة إذا حركت ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حُرّكت ، بل من الخيشوم ؛ لأنه مخرج الساكنة ، فدلّ على أنّ الحركة جذبته من مخرج الساكن إلى مخرج المتحرك ، وهو الهمزة والنون المتحركة .

حجة من قال : إنها قبل الحرف : إجماع البصريين على أن الواو من (يعد) حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وجوابه : أنّ الحركة بعده ، لكن لما كان المتلفظ بالواو بعد الياء يتلفظ بحرف متحرك بحركة تغاير الواو ، وتناسب الياء ، فحصل من ذلك ثقل هو سبب الحذف ، فعبّروا عن وقوع المغايرين المتناسبين الذي هو سبب الثقل بوقوعها بين ياء وكسرة نظراً إلى أنّ المناسب للياء إنما هو الكسرة ، فهي المقصودة بالذكر دون العين ، فهي وإن كانت بعدها ، فكأنها قبلها لأجل مناسبة الياء ، وهذا الجواب لم أعلم أحداً سبقني إليه [2]

---

(1) – ممن ذهب إلى هذا أبو علي الفارسي ، وأبو البقاء العكبري ، وأبو حيان الأندلسي ينظر : الخصائص : ٢/ ٣٢٤ ، والأشباه والنظائر ١/٣٣١ ، والهمع ١/٧٠

(2) – لم أجد هذا الاعتلال منسوباً لأحد في كتب النحاة التي وقفت عليها ، وممن ذهب إلى أسبقية الحرف على الحركة ابن جني في سر الصناعة ١/٢٨– ٣٢ ، والخصائص ٢/٣٢١ – ٣٢٧ ، وأجد قريباً من نفسي الرأي القائل بأنّ الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده ؛ لأن الحرف يوصف بأنه متحرك ، كما يوصف بالشدة والجهر ، فهي صفة ، والصفة لا تتقدم الموصوف ، ولا تتأخر عنه " ، ينظر التذييل والتكميل : ١/١٢٠ ، وينظر : أصوات اللغة العربية . عبد الغفار حامد هلال ١١٩– ١٢٩

[المعرب بالحركات]

مـــتنٌ : " فالمفـــردُ المنصرف ، والجمع المكسّر المنصرفُ بالضمة رفعاً ، والفتحة نصباً ، والكسرة جراً [1]

الشرح [2]: اختلف النحويون في وجه نقل المنصرف في اصطلاحهم على أربعة أوجه :

أحدهـــا : أنّه مأخوذ من (الصّريف) ، وهو صوت خفي كصوت القلم ، و البكرة ، وصوت ناب الفحل إذا حكَّه بآخر [3]، ومنه قول الشاعر[4] :

[٢٣] مقذوفةٍ بدخيس النَّحضِ بازلُه له **صريفٌ** صريفَ القَعْوِ بالَمَسَدِ / | ٩/ ب |

والثاني : أنّه مأخوذ من صرف الكلبة ، يقال : كلبة صارف : إذا كان لها صوت من شدة الشهوة .

والثالـــث : أنّه مأخوذ من قوله ﷺ [5] ﴿ لا يقبل الله له صرفاً ولا عدلاً ﴾، فالصرف عـــند هـــذا القائل : النافلة ، والعدل : الفريضة ؛ لأنّه زيادة على الفرض ،كما أنّ علامة الصرف زيادة على الكلمة .

والرابع : أنّه مأخوذ من التصرف ، وهو التقلّب .

وأمّا حقيقة الصرف فهو عند أكثر النحويين عبارة عن : التنوين .

وهاهنا على المصنف مناقشة من ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنه عرَّف المنصرف بالحركات ، وليس شيء منها علامة للصرف سوى الجر ، فإنّه عند السيرافي جزء من دليل الصرف [6].

---

(١) – الكافية ٦١

(٢) – الإيضاح للزجاجي ٧٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥١/١ ، وشرح المصنف على الكافية ١/ ٢٤٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٧٤/١ – ٧٥ ، والفوائد الضيائية ١٩٧/١-١٩٨

(٣) – اللسان (صرف) ١٩١/٩

(٤) – قائله : زياد بن معاوية ، أبو أمامة المعروف بـــ(النابغة الذبياني) ،الديوان ٣٥ ، والبيت من شواهد سيبويه : ٣٥٥/١ ، ومجالس ثعلب : ٢٦٥/١ ، والمسائل المنثورة ٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧٩ ، واللسان (صرف) ١٩١/٩ ، و(قذف) ٢٧٧/٩ ، و(دخس) ٧٧/٦

(٥) – غريب الحديث للزمخشري : ٢/ ٢٩٤ ، وينظر اللسان (صرف) ١٩٠/٩

(٦) – شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٠/١ ، والتذييل والتكميل١٤٦/١ ، و همع الهوامع ٨٦/١

والثاني : أنّ المعرب نوعان : منصرف ، وغير منصرف ، والمنصرف على أنواع ، فكان ينبغي أن يذكر تمام أنواع المنصرف ، وكيفية إعرابها ، فإذا فرغ منها ذكر غير المنصرف ، وكيفية إعرابه ، ولا يذكر إعرابه داخلاً بين أنواع المنصرف .

والثالث : أنه عرّف (غير المنصرف) بما فيه علتان ، و (المنصرف) بما فيه الحركات الثلاث ، وعلى هذا فالمعرب بالحروف لا منصرف ولا غير منصرف ، إذ لا يدخل في أحد التعريفين !.

وكذلك يرد هذا على من عرّف المنصرف بدخول التنوين فيه مع الحركات .

ولهذا لما خرج المعرب بالحروف ، والمعرف باللام والإضافة عن الحصر ، ذكرها صاحب الخصائص[1] مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة.

ولو قال : " المنصرف : ما ليس فيه علتان من تسع ، وتقسيمه بعد ذلك ، وغير المنصرف : ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع التنوين والجر " ؛ لأفاد حصر المنصرف وغير المنصرف ، فيكون (رجلان) تثنية (رجل) منصرفاً ؛ لعدم العلتين ، واسم امرأةٍ غير منصرف ؛ لوجود العلتين .

والجواب عن الأول : أنّه لم يذكر الحركات لتعريف المنصرف ، بل لما قد يدخل المنصرف بعد العلم بكونه منصرفاً من دليل آخر ، وهو قوله في غير المنصرف : " وحكمه أن لا كسر ولا تنوين "[2]

فإن قيل : هذا إنما يصح لو كان ذكر غير المنصرف سابقاً على المنصرف ليكون عند الخوض في المنصرف قد عُلِمَ أن التنوين دليل الصرف ، وأمّا إذا كان خوضه في المنصرف سابقاً على غير المنصرف فهو غير عالم بأن التنوين دليل الصرف في هذه الحالة حتى ينتهي إلى غير المنصرف .

قلنا : إذا عُلم أنّ التنوين دليل الصرف في اصطلاحهم ، وأنّه يلائم مجموع الحركات الثلاث عند عدم المعاقب ، صار وجوده في الكلمة بالقوة كظهوره فيها .

وعن الثاني : أنّه قسّم الإعراب ، وهو حركات وحروف ، ولزم من تقسيم الإعراب أنّه لا يخرج بحاله ، وإعراب غير المنصرف بالحركات ، فلذلك ذكره في تقسيم الحركات .

---

(1) -ينظر الخصائص : باب الحكم يقف بين الحكمين ٢/٣٥٦- ٣٥٩

(2) – الكافية : ٦٢

وعـــن الثالث : أنه لا يخرج شيء منها عن الحصر ؛ لأنّ التثنية والجمع الحروف فيها نائبة عن الحركات ، والنون عوض عن التنوين ، والأسماء الستة المضاف إليها معاقب للتنوين ، وكذلـــك مـــا فـــيه الـــلام هي معاقبة للتنوين ،وهذا الجواب لم أعلم أحداً سبقني إليه(١)،وكذلـــك أكثر هذه التدقيقات وإنما كان إعراب هذا النوع مستوعباً لأنواع الإعراب ؛ لأنـــه الأصل ولذلك رجح على غيره بالزيادة ، وإنما كان إعرابه بالحركات دون الحروف لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنه الأصل ، والمعرب بالحروف فرع ، فأعطي الأصل أصل الإعراب ، والفرع فرع الإعراب .

والـــثاني : أنّ الكلمة يتوارد عليها الوصل والوقف ، والحركات هي الصالحة للحذف طلباً لاستراحة الوقف ، وما صلح للدلالة على معنيين أحق بالأصالة مما دلّ على معنى واحد .

والثالث : أنّ المقصود الفصل بين المعاني ، وإذا حصل ببعض الحرف فلا حاجة إلى جملته

والدليل على أنّ هذه الحركات أبعاضٌ لحروف المد واللين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها تنوب منابها في الدلالة على ما تدلّ عليه عند زيادة مدلول ما تدخل فيه على مدلول الحركات .

والثاني : أنّ هذه الحروف تابعة لحركات تناسبها غالباً .

والثالث : أنّ الحركات إذا أُشبعت نشأت منها حروفٌ تناسبها ،كقوله (٢) :

[٢٤] وأنت من الغوائل حين تُرمي ومن ذمّ الرجال **بِمُنْتَزَاحِ**

وقول الآخر /(٣) ١٠/أ

[٢٥]تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ نَفي الدراهيم تنقاد **الصياريف**

وقول الآخر :

---

(١) – يلاحظ تكلف ابن فلاح رحمه الله في المناقشة والرد ، فابن الحاجب لم يرد سوى تقسيم الأسماء المعربة ، فبدأ بالمنصرف ، وغير المنصرف ، ثم أردف ذلك ببقية المعربات بالحركات النائبة ، أو الحروف

(٢) – البيت لأبن هرمة الديوان ٩٢، وينظر : سر الصناعة ٢٩/١، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢ ٣ ،وشرح شواهد الشافية ٢٥، والمحتسب ١٦٦/١ ، ٣٤٠، والخصائص ٣١٦/٢،وسر الصناعة : ٢٥/١ ، ٢/ ٧١٩ ، والإنصاف ٢٥/١ ، والخزانة ٥٥٧/٧ ، واللسان (نجد)٤١٨/٣ ، (حتن) ١٠٧/١٣

(٣) – البيت للفرزدق همام بن غالب وهو في الديوان ، وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٦/٢ ، و سر الصناعة ٢٥/١ ، ٧٦٩/٢ ، والممتع ٢٠٥/١ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٧٦/٤ ، واللسان (صرف) ١٩٠/٩

[٢٦] الله يعلم أنّا في تلفتنا يوم الفراقِ إلى إخواننا صورُ[١]
فإنني حيثما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنــو فأنظورُ[٢]

فهذه الأوجه يغلب على الظن أنها أبعاض هذه الحروف ، وأنها مركبة منها

احتج المخالف بأوجه :

أحدها : أن هذه الحروف أصلها السكون ، ولا يمكن اجتماع ساكن من حركتين ؛ لأن الحركة عبارة عن الانتقال ، والسكون عبارة عن الاستقرار[٣].

والثاني : أنه إذا نشأ منها الحرف بقيت بحالها ، فلو كانت بعضاً له لصارت جزءاً منه ، ولم تبق .

والثالث : أنه إذا حذف الحرف الناشئ بقيت الحركة بحالها ، ولو كان الحرف تماماً للحركة لذهبت بذهابه .

والجواب عن الأول أنّا حكمنا بذلك لما رأينا حروف المد و اللين تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات ، والحروف أقوى منها ؛ لقيامها بنفسها ، والحركات أضعف ؛لعدم قيامها بنفسها .

قوله : الحركة عبارة عن الانتقال ، والسكون عبارة عن الاستقرار .

قلنا : هذا بالنسبة إلى الأجسام ، وأمّا الحركة والحرف فهي عرضان ، أحدهما أقوى من الآخر، والحركة عبارة عن صوت مخصوص يوجد عقب التلفظ بالحرف ، والسكون صوت آخر يوجد عقب التلفظ بالحرف

(١) – قائلهما : ابن هرمة ، وهو في الديوان : ١١٨، والبيت من شواهد المحتسب : ٢٥٩/١، والإنصاف ٢٣/١، ٢٤، وسر الصناعة ٢٦/١ ، وابن يعيش ١٠٦/١٠، والارتشاف ٢٦١/٢، واللسان (صور) ومغني اللبيب ٢٦٩، والهمع ١٥٦/١ ، والخزانة ٥٨/١ ،

(٢)– وصور هنا جمع أصور وهو المائل العين ، ينظر : اللسان (صور)

(٣) – ضرائر الشعر : ٣٢

وعن الثاني والثالث : أنه إذا نشأ منها الحرف المناسب لها لم يتغير حكمها ؛ لأنها لو زالت لم يعلم أنه نشأ منها ، ولأن الألف لا بدّ قبله من الحركة .

[إعراب جمع المؤنث السالم]

متنٌ : " جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة "[1]

الشـــرح [2]: إن قـــيل : ينبغي تقديم إعراب ما لا ينصرف عليه ؛ لأنّ هذا جمع ، وذلك مفرد ، والمفرد سابق على الجمع .

قلنا : المصنف لم ينظر في تقسيم الإعراب إلى محلّه بل إلى نفس الإعراب ، والكسرة أقوى من الفتحة ، فلذلك قدّمها ، ثم هاهنا ثلاثة أبحاث :

أحدها : في تحقيق علامة الجمع فيه ، والثاني : في حدّ التنوين ، والثالث : في إعرابه والبحث المتعلق بهذا الموضع الإعراب وحده ، والبحثان الآخران كل واحد منهما له موضع يذكر فيه ، وهذا التفريق يبطل أبهة التاءات ، وشرحها هاهنا يؤدي إلى شرح شيء في غير موضعه

---

(١) – الكافية ٦١

(٢) – الأصول ٤٧/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ، وشرح المصنف على الكافية ٢٤٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية ١/، والفوائد الضيائية ١٩٩/١

وإذا تقـــرر ذلك فالتاء حرف الإعراب ، ولا يخلو هذا الجمع ، إما أن يستعمل باللام ، أو بالإضـــافة ، أو مجـــردأ عنهما ، وأمثلتها : جاءني المسلمات ومسلماتكم [ومسلمات]، ومـــررت بالمســـلمات ومســـلماتكم ، ومسلماتٌ ، ورأيت المسلمات ، ومسلماتكم ، ومسلماتٍ ، وفي التنـــزيل : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ ﴾ (١) ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾ (٢) ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ (٣) ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَـٰتٍ ﴾ (٤) ﴿ ومن فتياتكم المؤمنات ﴾ (٥) ﴿ وإن المسلمين والمسلمات ﴾ (٦).فأمّا رفعه وجره فإنه جار على قياس المنصرف ، وأما نصبه فإنما عدل به عن قياس المنصرف مع إمكانه لثلاثة أوجه :

أحدها : لئلا يكون للمؤنث الذي هو فرع رتبة على المذكر الذي هو الأصل

الثاني: أنه شارك المذكر في جمع التصحيح فشاركه في الإعراب ، والمذكر يعرب بحرفين ؛ فأعرب هذا بحركتين.

والثالـــث : أنّه شرك بين نصبه وجره ؛ لئلا تلتبس التاء الزائدة بالأصلية ، نحو: أصوات ، وأقـــوات، وأموات ، لو دخله النصب ، فانّ هذا جمع تكسير تدخله الحركات الثلاث ، والتاء لام الكلمة بدليل إن حذف الألف والتاء منه يخل ببنية الكلام ، ولو كانا للجمع لم تخـــتل الكلمة بحذفهما ، وأما في المفرد فيفرق بين الزائدة نحو : بنت و أخت ، والأصلية نحو: (بيت) و (صوت) بحذف الزائدة في التصغير وثبوت الأصلية (٧)

---

(١) – الآية ١٠ من سورة الممتحنة

(٢) – الآية ٢ من سورة المجادلة

(٣) – لآية ٧١ من سورة النساء

(٤) – الآية ١٩٨ من سورة البقرة

(٥) – الآية ٢٥ من سورة النساء

(٦) – الآية ٣٥ من سورة الأحزاب

(٧) – فيقال في تصغير بنت وأخت : بني وأخي بحذف التاء منهما ، وفي بيت وصوت : بييت و صويت ، بإبقاء التاء لأنها أصلية

وعــند الأخفــش والمبرد [1] أنّ هذا الجمع مبني في حالة النصب ، كمذهبهما في" ما لا ينصرف" في حالة الجر ، وسيأتي ذكره إنْ شاء الله تعالى [2].

وإذا سمي بهذا الجمع ففيه ثلاثة أقوال :

أصحّها حكاية إعراب الجمع ، يرفع في موضع الرفع ، ويكسر في موضع الجر والنصب مع التنوين ، بدليل (عرفات) فإنّه مكسور / مع التنوين ، وهو عَلَمٌ مسمىً به. ١٠/ب

القول الثاني : حذف التنوين ، وفتح آخره في موضع الجر والنصب نظراً إلى أن التنوين عند هــذا القــائل للصرف ، فحذفه ، وعامله معاملة (طلحة) و لم يعتد بالألف ، وعلى هذا روي قول امرئ القيس :

[٢٧]تنورتها من أذرعاتَ وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي [3]

والقــول الثالث : للمبرد وأبي إسحاق [4] أنّه يكسر بلا تنوين ، فحذف التنوين يدل على اعتقاد كونه للصرف ، والكسر يدل على حكاية إعراب الجمع .

---

(١) – ينظر : سر الصناعة ٤٧٣/١ ،وشرح المفصل ٥٨/١ ، والتذييل والتكميل ١٤٥/١ ، وفي شرح الكافية للرضي : ٣٨/١ نسب هذا الرأي أيضا للزجاج ، وعلله بالخفة

(٢) –سيأتي ص ١٤٦

(٣) – قائله امرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ والمقتضب ٣٣٣/٣،وابن يعيش ٤٧/١،و٣٤/٩،والخزانة ٢٦/١،وشرح الشواهد للعيني ١٩٦/١،والدرر ٥/١،والأشموني ٩٤/١

(٤)– شرح ابن عقيل ٧٥/١

[غير المنصرف]

متنٌ : " غير المنصرف بالضمة والفتحة " [١]

الشرح [٢]: هذا النوع يشارك المنصرف في إطلاق اسم المتمكن عليهما ؛ لاشتراكهما في عدم شبه الحرف الذي يسلب التمكن ، ويمتاز عنه المنصرف بإطلاق اسم (الأمكن) عليه ؛ لكون (ما لا ينصرف) أشبه الفعل ، فنقص تمكنه بمنع الجر والتنوين منه .

وأفعل التفضيل يدل على زيادة التمكن ، وهو أخص من (المتمكن) ، فكلّ أمكنٍ متمكنٌ ، وليس كل متمكن أمكن .

والتمكن عبارة عن الثبوت ورسوخ القدم،وسمي (المكان) بذلك لثبوته،أو للثبوت فيه،[٣] وميمه أصلية على الصحيح بدليل (أمكنَهُ وتمكن) ،ولو كان من (كان) لقيل :(تكون)

وإعراب هذا النوع جارٍ على القياس في الرفع والنصب ، وفي التنزيل ﴿ وَقَتَلَ دَاوُردُ جَالُوتَ ﴾ [٤] ، وأمّا في الجر كقوله تعالى : ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾ [٥] ، و ﴿ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ ﴾ [٦]

فانه غير جار على القياس ، وهو معرب عند سيبويه ، خلافاً للأخفش والمبرد والزجاج ،[٧] فإنهم زعموا أن حركته حركة بناء ، حجة سيبويه من وجهين :

أحدهما : أنّ بناء الاسم يتوقف على علة موجبة للبناء ، ولا علة هاهنا .

---

(١) – الكافية :٦١

(٢) – الكتاب : ٢٢/١- ٢٣ ، ٢٢١/٣ ، والأصول : ٧٩/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ، وشرح المصنف على الكافية ٢٤٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٧٥/١ ، والفوائد الضيائية ١٩٩/١

(٣) – اللسان (مكن) ١٣/ ٤١٤ : " المكان في أصل تقدير الفعل مفعل ، لأنه موضع لكينونة الشيء فيه ، غير أنه لما كثر أجروه في التصريف مجرى فعال "

(٤) – الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٥) – الآية ٨٦ من سورة النساء

(٦) – الآية ٢١ من سورة يوسف

(٧) – تقدم ص ١٤٥

والثاني : أنه معرب في حال رفعه ونصبه ، ولم يحدث في حال الجر ما يوجب البناء ، لكن تعذرت الكسرة فجعلت الفتحة بدلاً عنها ، وكما أن الكسرة إعراب ، فالبدل أيضاً عنها إعراب .

حجة المخالف : أنّ عامل الجر لا يؤثر الفتح ؛ لأنها حركة المفعول الذي يقتضيه الفعل بغير واسطة ، والمجرور يقتضيه الفعل بواسطة ، والفتحة ليس من تأثير الواسطة فدل على البناء ، ولا يستنكر البناء في بعض الأحوال دون بعض بدليل (قبل) و (بعد) ، وهذا ضعيف ؛ لعدم العلة الموجبة للبناء ، وأما (قبل وبعد) فبُنِيا لوجود العلة ، وإنما حمل الجر على النصب لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ النصب قد حُمل على الجر في التثنية والجمع ، وفي جمع المؤنث السالم ، فحمل هاهنا الجر على النصب طلباً للمقاصَّة .

و الثاني : لاشتراكهما في الفضلة والكناية ، نحو : مررت بك، وجزتك .

والثالث : للقرب ، فإن الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة .

[إعراب الأسماء الستة]

متنٌ : " أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء [1] "

الشـــرح [2]: هذه الأسماء تستعمل مضافة وغير مضافة ، فإذا استعملت غير مضافة ، أو مصغّرة ، أو مكسّرة ، أُعربت بالحركات ، كقولك : أعجبني أبٌ لك ، وأخٌ لك ، وحمٌ لك ، وهنٌ لك ، و أُبيِّك وأُخيّك ، وكرهت أباً لك ، وأخاً لك ، وحماً لك ، وهنا لك ، وأُبيَّك وأخيّك ، وعجبت من أبٍ لك ، وأخٍ لك ، وحمٍ لك ، وهنٍ لك ، وأبيِّك وأخيِّك ، وفي التنـــزيل: ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ ﴾ [3] ، و ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾] [4]

وإذا استعملت مضافة إلى غير ياء المتكلم ففيها ثلاث لغات :

إحداهـــا : إعرابها بالحركات كما في عدم الإضافة ؛ لأنّ الإضافة لا تقتضي تغيير إعراب الكلمة[5] وعليها قول الشاعر[6] :

[٢٨]سوى أبك الأدنى فإنّ محمداً   على كل شيءٍ يا ابن عم محمدِ

وقول الآخر [7]:

[٢٩]رحت وفي رجليك ما فيهما   وقد بدا هَنْكِ من المئزرِ

حذف الضمة ، وسكّن .

---

(١) – الكافية : ٦١

(٢) –الكتاب ٤٣٠/١ ، ٥/٢–٧ ، ٤١٢/٣ ، والتبصرة ٨٣/١– ٨٥ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٥١– ٥٣ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٣٤٤/١– ٣٨٠ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٢٤٤/١ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٧٦– ٨١ ، والفوائد الضيائية : ١٩٩/١– ٢٠١، والهمع ١٢٤/١– ١٣٣

(٣) – الآية ١٢ من سورة النساء ، وفي النسخة (إن كان له أخ)

(٤) – الآية ٧٨ من سورة يوسف

(٥) – الكتاب ٣٦٠/٣

(٦) – قائله الأعشى ، وهو في الديوان١٠٢، والبيت من شواهد الكتاب :١٤٠/١ ، وابن يعيش ١٠/ ١٠٠، ١٠٢، والخصائص ٣٣٩/١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١/ ٣٥٢ ، والقواس ٢٥٨ ، والتذييل والتكميل ١٦٦/١

(٧) – اختلف في قائله ، فقيل عبيد الله ابن قيس الرقيات ، وقيل : الفرزدق وقيل الأقيشر الأسدي ، وهو في ديوان الأقيشر ٤٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٣/٤ ، وسر الصناعة ١٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٥/٢ ، والتذييل والتكميل ١٦٤/١ ، والارتشاف ٢٩٣ ، والخزانة : ٤٨٤/٤– ٤٩٢

واللغة الثانية :جعلها بمنـــزلة المقصور ،بإعادة لامها ، وقلبها ألفاً ،وعليها قول الشاعر[1]

:[٣٠] إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وروى بعضهم المثل (مكرهٌ أخاك لا بطل)[2] على هذه اللغة .

واللغة المشهورة[3] جعلها في حالة الرفع بالواو ، وفي حالة الجر بالياء ، وفي حالة النصب بـــالألف ، فيقال : أعجبني أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال / وعجبت من ١١/أ أبـــيك ، وأخـــيك ، وحميك ، وهنيك ، وذي مال ، وكرهت أباك ، وأخاك ، وحماك ، وهناك ، وفاك ، وذا مال .

فإن قيل : لم أعربت هذه بالحروف على قول من اعتقد ذلك ؟

قلنا : لوجهين :

أحدهما : توطئة للتثنية والجمع ؛ ليكون في الأصول شيء تجري على منهاجه الفروع .

والـــثاني : لشـــبهها بالتثنـــية والجمع في التكثر ؛ لأنها أمور نسبية يتوقف تمام معناها على الإضافة كتوقف التثنية والجمع على الحروف .

فإن قيل : فأي شيء دليل الإعراب فيها ؟

قلنا:فيه ثمانية أقوال :

أحدها : نقل عن سيبويه[4] : أن هذه الحروف حروف إعراب ، والإعراب عليها مقدر ، حذف لثقله عليها ، وحجته من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ دليل الإعراب لا يكون من نفس الكلمة ، وهذه الحروف إمّا لام الكلمة ، أو عينها ، وبعض الكلمة لا يدل على المعنى العارض فيها ،وأمّا التثنية والجمع فحروفها ليست من نفس الكلمة.

(١) – نسب لرؤبة بن العجاج ، وهو في ملحق ديوانه ١٦٨ ، وقيل لأبي النجم العجلي في الدرر ١/١٠٦ ، وليس في ديوانه ، وقيل : لرجل من بني الحارث ، والبيت من شواهد سر الصناعة ٢/٧٠٥ ، وشرح المفصل ١/ ٥٣ ، والإنصاف ١/١٨ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١/ ٣٧٧ ، والتذييل والتكميل ١/١٦٥ ، والخزانة ٧/٤٥٥ ، والهمع ١/١٢٩

(٢) – يضرب في الأمر المحمول عليه ، والذي لم يصدر عن شجاعة طبع ، ينظر : جمهرة الأمثال : ٢/٢١٣ ، ٢٤٢ ، ومجمع الأمثال : ٢/٣١٨ ، والخزانة : ٧/٢٩٩ ، وينظر مغني اللبيب : ٢٨٦

(٣) – هذه هي اللغة الثالثة في الأسماء الستة ، بحسب تصنيف المؤلف ، وهي المشهورة في غير الهن لأن اللغة المشهورة في الهن النقص ، وانظر : شرح الأشموني ١/٧٣ وينظر : الإنصاف ١/١٧

(٤) – الكتاب ٣/ ٣٥٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣

والثاني : أنها كانت معربة في الإفراد بالحركات ، والإضافة لا تغير حكم الكلمة في الإعراب .

والثالث : أنّ الكلمة تختل بحذفها ، ودليل الإعراب لا تختل الكلمة بحذفه ، وأما التثنية والجمع فإنما اختلا بالحذف ، لأنّ الحرف لم يتمحض لدلالة الإعراب بل تنضم إليه دلالته على التثنية والجمع ، ولذلك حصل الاختلال بحذفه .

فإن قيل : إذا كان إعرابها مقدراً ، فلم قلبت في حالة الجر والنصب قلنا : قلبت لتكون أقرب إلى الحركة المقدرة عليها ، ولشبهها بالتثنية والجمع كما تقدم

وقال المصنف – في شرح المفصل[1] "ظاهر مذهب سيبويه أنّ لها إعرابين ، تقديري بالحركات ، ولفظي بالحروف ؛ (لأنه)[2] قدّر الحركة ، وأنهم ضموا ما قبلها للاتباع ، وسكنوا للاستثقال ، وقال في الواو علامة الرفع " .

والقول الثاني للكوفيين [3]: إنها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة ، وبحروف العلة ، وهذا مثل ما نقل المصنف عن سيبويه في الحقيقة إلاّ أنّ سيبويه يجعل حركة الإعراب مقدرة ، وهم يجعلون الحركة الظاهرة للإعراب ، وهذا المذهب باطل لثلاثة أوجه :

أحدها:أن المقصود من الإعراب الفصل بين المعاني ، وذلك يحصل بإعراب واحد، واستقراء كلام العرب يدلّ عليه .

والثاني : أنّه يلزم منه اجتماع معربين على مدلول واحد ، وذلك يفضي إلى تعريف المعرف ، ولذلك حذفت التاء في (مسلمات) ؛ لئلا يجمعوا دليلين على مدلول واحد .

والثالث : أنه يؤدي إلى جعل حركة الفاء في (فيك) و (ذي مال) إعراباً ، وذلك ممتنع ؛ لأن حركة الإعراب اختيارية يسوغ حذفها ، وهذه ضرورية لا يسوغ حذفها .

---

(١) – الإيضاح في شرح المفصل : ١١٦/١ ، بتصرف

(٢) – في النسخة المطبوعة من شرح ا المفصل (كأنه) ، وقد أشار المحقق إلى ورود اللفظ (لأنّه) في بقية النسخ المخطوطة

(٣) – الإنصاف : ١٧/١

حجـــة الكوفيين : أنّ الحركات كانت إعراباً في حالة الإفراد[1]،وهي موجودة في حالة الإضـــافة فوجب أن تبقى كما كانت ؛ لأنها لو خرجت عن دلالتها لكان ذلك لمعارض ،ولا معارض هاهنا إلا الحرف ،وهو لا يوجد إلا بعد الحركة ،وما لا يوجد إلا بعد وجود شـــيء لا يمـــنع ذلك الشيء من تأثيره،ودلالة الحرف بعده على الإعراب تؤدي إلى توالي دليلين على مدلول واحد ،وأنه غير ممتنع

والجواب : أنا لا نسلم أن الحركات في حال الإفراد هي الحركات في حال الإضافة ؛ لأن حـــرف الإعراب آخر الكلمة ، فعين الكلمة كان في حالة الإفراد حرف إعراب لّما كانت الـــلام محذوفة ، فلما عادت في حالة الإضافة انتقل حرف الإعراب إليها ، قياساً على ياء النسب وتاء التأنيث .

والقول الثالث : للأخفش وبه قال الزيادي[2] أنها زيدت دليلاً على الإعراب ، ونقل عنه أنهـــا حـــروف إعراب ، كقول سيبويه إلاّ أنّه لا يقدر الإعراب ، وهذا أقرب[3] ؛ لأنه يستفاد منها الإعراب .

وأمّـــا الحكم بزيادتها فضعيف ؛ لأنّ التصريف يدل على أصالتها ؛ ولأنه يلزم [منه] أنْ يكون لنا اسم معرب على حرف واحد ، وهو : فوك وذو مال

والقول الرابع للربعي [4] : أنها معربة بحركات منقولات / من حروف العلة إلى ما قبله ، ١١ /
لثقل الحركة على حرف العلة ، ففي الرفع نقلت الضمة إلى ما قبل الواو ، وفي الجر نقلت الكسرة ، وانقلبت الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، وفي النصب قياس مذهبه نقل الفتحة (ثم قلب) الواو ألفاً وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما : أنّه جعل الإعراب على غير آخر الكلمة في غير الوقف .

والثاني : أنّ النقل يكون إلى حرف ساكن لا إلى متحرك .

---

(١) – في حاشية النسخة اللفظ (بلغ) إشارة إلى المقابلة

(٢) – الزيادي أبو إسحاق إبراهيم الهمع ١٢٨/١

(٣) – ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١١٩/١–١٢٠

(٤) – علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠ هـــ) ترجمته في الإنباه ٢٩٧/٢ ، والبغية : ١٨١/٢

والقــول الخــامس للمازني [١]: إنها معربة بالحركات ،والحروف نشأت منها كما في : (أنظور) ، و (بمــنتزاح) ، و (الصياريف) [٢]، وهذا ضعيف ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الإشباع من أحكام ضرورة الشعر لا من اختيار الكلام .

والثاني: أن ما حدث عن الإشباع يسوغ حذفه ، وهذه لا يسوغ حذفها

والثالث : أنه يلزم أن يكون اسم معرب على حرف واحد .

القول السادس للجرمي [٣]:" أنّ انقلابها هو الإعراب ، قياساً على التثنية والجمع ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن الرفع أول أحوال الكلمة لا انقلاب فيه مع أنه معرب

والثاني : أن الانقلاب موجود في المقصور، وليس بإعراب ، وأما التثنية والجمع فالحروف فــيها ليســت مــن نفس الكلمة ، وهاهنا الحروف من نفس الكلمة فلا تدل على المعنى العارض فيها .

والقــول السابع : لأبي علي ومن تبعه من المتأخرين [٤]: أنها حروف إعراب ، وتدل على الإعــراب ، فجمع بين قول سيبويه وأحد قولي الأخفش [٥]، وهذا ضعيف ؛ لأن حرف إعراب الكلمة المفردة لا يدل على المعنى العارض فيها ، بدليل : (عصاً) و (القاضي) ، إ نما يدل عليه الزائد عليها لتعينه للدلالة على المعنى

والقــول الثامن : أنها معربة بحروف بدل من الحروف الأصلية ، وإن توافقا في الصورة ، وإنمــا حكم بالبدل لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة بدليل عصا ، فإذا جعلت بدلاً شابهت حروف التثنية والجمع في الزيادة ، فجاز لذلك دلالتها على الإعراب .

فإن قيل : فالبدل ينوب مناب المبدل منه فكأنها من سنخ الكلمة ، فلا تدل على الإعراب

---

(١) – أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩هـ) الإنباه : ٢٤٦/١ ، وبغية الوعاة : ٤٦٣/١ ، وينظر : الإنصاف ٧١/١-٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٢/١

(٢)– هذه الألفاظ بعض أبيات تقدم ذكرها ص ١٤٠ ، ١٤١

(٣) – صالح ابن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ) ، وينظر : أبو عمر الجرمي ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٢٠ ، وشرح المفصل : ٥٢/١

(٤) – سر الصناعة ٧١٣/٢ ، ، وقد اختاره العكبري في التبيين ١٩٤ ، ١٩٩ ، وينظر التذييل والتكميل ١٧٩/١ والهمع : ١٢٨/١

(٥)– القول الأول للأخفش والذي نسب أيضا للزيادي أنها زيدت دليلا على الإعراب كما مر والقول الآخر

قلـــنا : قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه ، بدليل أن التاء في (بنت وأخت) بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث

فإن قيل : ذلك يؤدي إلى أن يوجد اسم معرب على حرف واحد!

قلـــنا : إنمـــا يكون ذلك لو لم يكن منه بدل ، فأما إذا كان منه بدل ، فالبدل يقوم مقام المبدل منه ، وقد جاء ت نيابة حرف الجمع ، ولزوم الإضافة عن المحذوف في قوله (١):

[٣١] وذلك أنّ ألفَكم قليلٌ لواحدنا أجلْ أيضاً ومينُ

وقولهم (٢) :"م الله " فكذلك هاهنا تقوم الإضافة مقام الحرف المحذوف

وهذا القول لم يُحْكَ كما حققته (٣) .

وإذا أضـــيف منها إلى ياء المتكلم ما عينه حرف إعرابه في الإفراد لم يعد لام الكلمة خلافاً للمبرد(٤) ،حجته ما ورد نحو قوله : (٥) :

[٣٢]فلا وأبِيَّ لا أنساك حتى يُنَسَّى الوالهُ الصبّ الحنينا

وقول الآخر : (٦)

[٣٣] وأَبِيَّ مالك ذو المجاز بدارٍ

وحجة الجمهور من وجهين :

أحدهما : أنّ المقصود من عود لام الكلمة معرفة الحكم الذي تقتضيه الكلمة ،والمضاف إلى ياء المتكلم إعرابه مقدر ، فلا تحصل بإعادة اللام فائدة .

الـــثاني : أنه يفضي إلى الثقل لوجود ياء مشددة قبلها كسرة مع كثرة الاستعمال ، فلذلك رفض عود اللام ، وأما (فِيَّ) فلم يحذفوا عين الكلمة لوجهين :

---

(١) – قائله : حسان بن ثابت ، وهو في الديوان ٣٢٠ ، وفيه "كثير" مكان " قليل "، والبيت من شواهد الهمع ٣/ ٢٣٩

(٢) – الإنصاف ٤٠٩ ، وشرح المفصل ٣٥/٨- ٣٧ وأصله (من الله) وقيل أصله أيم

(٣)– لكل مؤلف أسلوبه الخاص ، وإذا تشابه المؤلفون في المصادر والمراجع احتلفوا في الاسلوب وطريقة العرض ، ويلاحظ هنا ثقة المؤلف بنفسه ، واعتزازه برأيه ، وينظر قسم الدراسة ص ٥٩

(٤) – المقتضب ٣/ ١٥٧

(٥) – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد : مجالس ثعلب ٤٧٦/٢ ، والخزانة ٢٧٣/٢

(٦) – هذا عجز بيت منسوب للمؤرج السلمي ، وصدره

قدر أحلك ذو المجاز وقد أرى

والبيت من شواهد : مجالس ثعلب ٤٧٦/٢ ، وابن يعيش ٣٦/٣ ، مغني اللبيب : ٦٠٩ ، واللسان (قدر) ٧٤/٥ والخزانة ٤٧٦/٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩

أحدهما : خيفة التباسه بالحرف .

والثاني : أنه يتبقى اسم متمكن على حرف واحد . ويقال : (فميّ) على اللغة الضعيفة التي لا تعيد الواو إذا أضيفت بعد قطعها عن الإضافة.

والجواب عما تمسك به المبرد أنه محمول على الجمع ،بدليل قول الشاعر(١) :

[٣٤]كريم طابت الأعراق منه وأشبه فعله فعل الأبينا

وقول الآخر (٢):

[٣٥]كريم لا تغيره الليالي ولا اللأواء عن فعل الأخينا

وقول الآخر / (٣) ١٢/أ

[٣٦]فلما تعرفن أصواتنا بكين وفديننا بالأبينا

وبدليل إلحاق علامة التأنيث لتأنيث الجماعة في قوله (٤) :

[٣٧]فما شنئت أبي ولا شنئت

ومما يحمل على الجمع قول الآخر : (٥)

[٣٨] ضربت أخيك ضربة لا جبان ضربت بمثلها قدما أبيكا

فإن قيل : لِم لم يقل في حالة النصب (فَايَ) (٦) ؛ لأن الألف لا تتغير في الإضافة إلى ياء المتكلم إلا في لغة هذيل ؟

قلنا : لأنّه حمل النصب على الجر، أو لأن الواو تقلب في حال الرفع وتدغم ، ثم يجرى النصب والجر عليه .

(١) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد ابن فلاح ٢٩٧/٢ ، واللسان (أبى) ١٤/٧ ،

(٢) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وينظر : شفاء العليل للسلسيلي : ٩٠/١ ، و شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/١

(٣) – ينسب هذا البيت لعقيل بن علفة، ، وقيل لزياد بن واصل السلمي ، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٤٠٦ ، والمقتضب : ١٧٢/٢ ، والخصائص ٣٤٦/١ ، وأمالي الشجري ٣٧/٢ ، والخزانة ٢٧٦/٢ ،

(٤) – هذا عجز بيت منسوب لقصي بن كلاب ، وصدره :

وقد شنئت بها الآباء قبلي

والبيت من شواهد الخصائص ٣٤٦/١ ، وابن يعيش ٣٧/٣ ،

(٥) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإفصاح للفارقي : ٣٠٩ ، وابن فلاح ٢/ ٢٩٩ ، والنيلي في الصفوة الصفية ١٠٦/١

(٦) – كلمة غير واضحة ، ولعلها كما ذكرت

فـــإن قـــيل : لم لم يحترز المصنف من تصغيرها مضافة ؟، فإن إعرابها بالحركات مع كونها مضافة! .

قلـــنا : هي لا تختلف حالها إذا كانت مصغرة ، بل حكم الإفراد وحكم الإضافة سواء في الإعـــراب بالحـــركات الظاهرة ، وأما المضاف إلى ياء المتكلم فحكم إفراده مغاير لحكم إضـــافته كغـــيره ، فاحـــتاج إلى الاحتراز ؛ لئلا يتوهم مشاركته لغيره في حكم الإضافة كمشاركة الإفراد .

وإنما لزم إعرابها بالحركات في حال التصغير مطلقاً ؛ لأن ياء التصغير تقع ثالثة وهي ساكنة فتجـــتمع الياء والواو ، وقد سبق الأول منهما بالسكون ، فيلزم الإدغام على ما عهد في التصريف ، فيتعذر معها ظهور الواو والألف ، فيتعين الإعراب بالحركات.

فإن قيل : فلم كانت حركة ما قبل هذه الحروف مجانسة لها ؟

قلنا : لوجهين :

أحدهمـــا : إشعاراً بأنّ أربعة منها كانت عينها حرف إعرابها كما فعلوا في (امرئ) و (ابنم) ، وحمل معتل العين عليها

والـــثاني : أن من جملتها الألف ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وحمل الواو والياء عليه ، كمـــا همـــزوا الواو والياء في : (عجائز وسفائن) ـــ مع إمكان تحريكهما ، حملاً على (رسائل) ؛ لأن ألف (رسالة) لا يمكن تحريكه من غير همز .

وإذا فرغـــنا مـــن عوارض هذه الكلم ، فيتعلق النظر بمعرفة ذواتها ، وقطعها عن الإضافة ولغاتها، .

أمـــا ذواتهـــا فأربعة منها لامها واو، وهي : أب وأخ وحم وهن ، أمّا (أب) ، فدليله (أبوان) و(أبوته) أذا كنت له أبا ، و (الأبوة) ، وأماّ (الفتوّة) فشاذ ، ووزنه (فَعَل) ، بدليل جمعه على (آباء) وساكن العين كـــ(فلس) قياسه أفعُلٌ .وأخ دليله (أخوا) ،و (أخوّة) ،وقد ورد في التنـــزيل بجمعه في النَّسَبِ على (فعلة) ،و(فعلان) [1]وفي (الصـــداقة) كذلك قال في النسب ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ ﴾ [1] ﴿ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ ﴾ [2]

وفي الصـــــــداقة ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [3] ، و ﴿ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ ﴾ [4] ، ووزنه (فُعُل) بدليل جمعه على (آخاء) قال الشاعر[5] :

[٣٩]وجدنا بنيك دوننا إذ نسيتم وأي بني الآخاء تنبو مناسبه

وأما قوله[6] :

[٤٠] لأخوين كانا خير أخوين شيمة وأسرعهم في حاجة لي أريدها

فإنما سكنه لضرورة الشعر :

و (حمُ) : لامه واو ، بدليل (حموك) ، ووزنه (فَعَلَ) بدليل (أحماء) .

و (هنُ) لامه واو ، بدليل (هنوات) قال الشاعر[7]:

[٤١] أرى ابن نزار قد جفاني وملني على هنوات شأنها متتابع

---

(١) – النسب هنا بمعنى القرابة ،

(١) – الآية ١١من سورة النساء

(٢) – الآية ٦١من سورة النور

(٣) – الآية ١٠ من سورة الحجرات

(٤) – الآية ٤٧ من سورة الحجر

(٥) – نسب هذا البيت ، لبشر بن المهلب في الخصائص ٢٠١/١ ، و٣٣٨/١ ، وهو من شواهد سر الصناعة ١/ ١٥٠ ، واللسان (أخا) ٢٠/١٤ ، ويروى (متتابع) بالياء

(٦) – قائله خليج الأعيوي ، والبيت من شواهد اللسان ١٩/١٤(أخا)وتاج العروس (أخو)

(٧) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٨٦/٢،والمقتضب ٢٧٠/٢، وسر الصناعة ١٥١/١ ، و٥٥٩/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وابن يعيش ٥/١،٥٣/٦،٣٨/١٠،٣/٤٤،٤٠

ومن صغرها (هنيهة) فأصلها (هُنَيَّة) إلاّ أنه أبدل من الياء الثانية هاء كراهة التضعيف ، وهي كناية عن الأجناس ، وإذا لم تضف كانت كناية عن النكرات ، وإذا أضيفت كانت كناية عن المعارف المضافة ، و(هن) في قوله : [1]

[٤٢]وقد بدا هنك من المئزر .

وقوله عليه السلام [2] : «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا» كناية عن الفرج ، وقد زعم بعضهم أنّه يكني به عن العلم ، بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد [3]:

[٤٣]الله أعطاك فضلاً من عطيته　　　على هن وهن فيما مضى وهنُ

يعني : حسناً وعبد الله وإبراهيم بن حسن .

وأمـــا فـــم : فأصله " فوه "، بدليل "تفوهت" ، و " فويه " ، و" أفواه " ، وحذف لامه اعتباطاً لشبهها بحروف العلة التي يتطرق إليها الحذف ، ووزنه (فعل) بسكون عينه ؛ لأنّه /١٢/ / لا يقدم على الحركة إلاّ بدليل ، وجمعه على (أفعال) لا دليل فيه ؛ لكونه معتل العين ، فقياسه (أفعال)

وأما (ذو) فالأصح أن لامه ياء حملاً على الأكثر فيما عينه واو ولامه ياء

وقيل : لامه واو ، بدليل (ذوات) فإنّه حذف لامه كراهة اجتماع واوين ، ولو كان ياء لقـــيل (ذويات) من غير حذف ، ووزنه فَعَل ، وقال الفارسي : [4] (فعْل) بسكون العين ، وأصله (ذيٌّ) ؛ لأنّ الحركة لا يقدم عليها إلاّ بدليل

وأما قطعها عن الإضافة فهي في ذلك على ثلاثة أقسام :

الأول : الأربعة التي عينها حرف إعرابها عند الحذف ، وفي علة حذف لامها ثلاثة أوجه :

أحدها : كثرة الاستعمال مع استثقال الحركة على حرف العلة .

والثاني : أن ينقص معناها في الإفراد ويتم في الإضافة ، فجعلوا نقصان لفظها تبعاً لنقصان معناها ، وتمام لفظها تبعاً لتمام معناها .

---

(١) – قائله: الأقيشر الأسديّ، (المغيرة بن عبد الله) والبيت من شواهد الكتاب ٤/ ٢٠٣ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٩٥/٣ ، والمحتسب ١١٠/١ ، وشرح ابن يعيش ٤٨/١ ، والهمع ١٨٤/١ ، والخزانة ٢٧٩/٢

(٢) – الحديث مروي في مسند أحمد ١٣٦/٥ ، وينظر التخمير ٢٠٦/١

(٣) – ديوان ابن هرمة ٢٢٣،والخزانة ٢٦٣/٧،و٢٦٥،٢٦٤،والدرر ٢٢٩/١،

(٤) – نسب هذا الرأي أبو حيان الأندلسي للجمهور ، ينظر التذييل والتكميل ١٦١/١- ١٦٢ و الهمع ١٢٦/١

والثالث : أنها ضارعت الفعل بتضمنها المضاف إليه في المعنى ،كما يتضمن الفعل الفاعل ، وكما يسكن لام الفعل للفاعل حذفت لامات هذه للتّضمن .

والقسم الثاني : فوك ، وإذا أفرد عوض عن عينه بميم تقبل الحركة

إذ لو بقيت الواو لحذفها التنوين عند قلبها ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها وخُصَّت الميم بذلك ؛ لمشاركتها للواو في المخرج ، وفي الزيادة ، وفيها غنَّة ،كما في الواو مد ، قال الشاعر :

[٤٤]عجبت لها أنى يكون غناؤها   فصيحاً و لم تفغر بمنطقها فما[١]

وأما قول العجاج [٢]:

[٤٥]خالط من سلمى خياشيم وفا

ففيه وجهان :

أحدهما : أن الألف تحصن عن الحذف بالقافية ، إذ لا تنوين فيها.

والثاني : أن المضاف إليه حذف للعلم به

فإن قيل : فكيف تزعم أن الميم بدل من الواو ،؟!، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله[٣] :

[٤٦]هما نفثا فيْ فيّ من فَمَويْهِما   على النابحِ العاوي أَشدُّ رِجَامِ

قلنا: فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الميم بدل من لام الكلمة ، وهي مقدمة على عينها .

والثاني : جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر .

والثالـــث : أنّ الميم بدل من الواو ، وليست بعوض ، والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل" مـــررت بأخيك زيد"، وهذا ضعيف ؛ لأنّ الكلام في إبدال الحرف من الحرف ،كألف (قام) وياء (ميزان) ، ولا يجمع بين البدل والمبدل في ذلك .

---

(١) - القائل هو حميد بن ثور ،في ديوانه ٢٧،والبيت من شواهد الإيضاح ٣٣١،والخزانة ٣٧/١،وشرح الفية ابن معط للقواس : ٢٥٥/١، وينظر اللسان (فغر) ٥٩/٥

(٢) - ديوان العجاج ٢٢٥/٢، وقبله

(حتى تناهى في صهاريج الصفا)

والبيت من شواهد المقتضب ٢٤٠/١،والممتع ٤٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٣٠ ، والخزانة ٤٣٧/٤

(٣) - قائله : الفرزدق-همام بن غالب،من قصيدةيهجو فيها إبليس اللعين ينظر الديوان ٢١٥/٢

وهو من شواهد الكتاب،٨٣/٢،و٢٠٢،والمقتضب ٣/،)والرضي ٢٧٠/٢ ، ٣٥٦/٣ والخزانة ٢٦٩/٢) ، والإنصاف (٣٤٥/١، وأسرار العربية ٢٣٥، والصفوة الصفية ١٣٠/١ ، ويروى (تفلا) بدلا من نفثا

وإذا أضيف فالصحيح عود الواو ؛ لزوال علّة البدل ، وهو حذف التنوين لها إذ لا تنوين في الإضافة ، وقد جاء استعماله بالميم ، قال الشاعر :

[٤٧]يصبح عطشانا وفي البحر فمه [1]

وقال الآخر [2]

[٤٨]يا ليتها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في اسطمه

وتشديده للميم شاذ

والقسم الثالث (ذو) ، وصورتها في الرفع كصورة (ذو) التي بمعنى (الذي) في لغة طيء ، والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ (ذو) الطائية التي بمعنى (الذي) مبنية لا تتغير ، والتي بمعنى صاحب معربة.

الـــثاني : أنّه لا يوصف بالتي بمعنى (الذي) إلاّ المعرفة ؛ لأنها معرَّفة بالصلة ، والتي بمعنى صاحب قد يوصف بها النكرة.

وإنما لزمت إضافة التي بمعنى صاحب ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه جيء به توصلاً إلى الوصف بأسماء الأجناس ، كقولك :

هذا رجل ذو علمٍ ، وذو مالٍ ، ولذلك لم تضف إلى غير الجنس .

ونظـــير هذا توصلهم إلى وصف المعارف بالجمل بـــ(الذي) ،وتوصلهم إلى نداء ما فيه اللام بـــ(أي).

والثاني : أنّه لو قطع عن الإضافة لحذف عنها التنوين ؛ لأن الإبدال يتوقف على السماع .

والثالث : لأن الجنس يقتضي السبق ، والوصف به يقتضي التأخر ، فجيء بـــ"ذي" صفة لثبوت الجنس في التأخر عن الموصوف .

---

(١) – قائله : رؤبة بن العجاج ، وقبله

كالحوت لا يرويه شيء يلقمه

والبيت من شواهد : الرضي ٢/٢٦٩ : ، والمساعد على التسهيل ١/٢٩– ٣٠ ، والتصريح ، والخزانة ٢/٢٦٦ ، والهمع :

(٢) – اختلف في نسبته ، فقيل لجرير ، وقيل للعجاج عبد الله بن رؤبة (ت ٩٠هـــ) ، وقيل للعماني : محمد بن ذؤيب الفقيمي (ت ٢٢٨هـــ) ، والبيت من شواهد الخصائص : ٣/٢١١ ، والمحتسب : ١/٧٩ ، وشرح المفصل ١٠/٣٣ ، وشرح المقدمة الجزولية ١/٣٧٨ والهمع ١/١٣٢

١٣/أ و (ذات) بمعنى صاحبة للمؤنث يعرب بالرفع والنصب والجر ؛ لأن التاء بدل من لام الكلمة بمنزلة (ثنتان) و(أخت) ، وألفها منقلبة عن واو، وهي عين الكلمة ، ويقال في تثنيتها :(ذواتا مال) في الرفع ، وفي التنزيل ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾ [١] ، و (ذواتي مال) في النصب والجر. والألف بعد الواو منقلبة عن ياء هي لام الكلمة ، والتاء لمحض التأنيث ، وهذا يدل على أنّ التاء / في المفرد لمحض التأنيث ، واللام محذوف .

ويقوي ذلك رواية أبي حاتم الوقف عليها بالهاء [٢] ،ويقال في جمعها "ذوات مال" فالألف والتاء للجمع يدخلها الرفع ، وتكون في النصب مكسورة التاء ، ولامها محذوف ، ولا يقدح تغير صيغة المفرد في كونه جمع تصحيح ؛ لأنها خرجت عن الأصل كأخوات ، فإن قيل : لم لا يكون جمع تكسير، والواو بدل من ألف ذات ، والتاء هي التي كانت في المفرد والألف للتكسير ؟!

قلنا : لا يجوز ذلك لوجهين :

أحدهما :أنّ تاء (ذات) ليست أصلية ،وإنما ثبتت في التكسير التاء الأصلية (كأصوات) ، لا تاء التأنيث .

والثاني : أنه لو دل خروجها على الأصل على التكسير ؛ لدل عليه في (أخوات) ، ولا قائل به في (أخوات) ، فكذلك في (ذوات) .وقياس النسب إليه (ذوويّ) بحذف التاء ، وإعادة لامها.وقول الجمهور [٣] : (ذاتي) إنما يستقيم على مذهب يونس [٤] على تقدير جعل التاء بدلاً من لام الكلمة ، ولذلك يوقف عليها عند الجمهور

قال (ابن برهان) [٥] :"استعمال المتكلمين الذات في الله خطأ ؛ لأنّها مؤنثة ، فلا تستعمل فيه ؛ لنقص التأنيث" كعلاّمة ، وفيه نظر ؛ لأنّ في صفاته ما فيه علامة تأنيث كـ(العزّة) ، و (القدرة) ، و(الكبرياء) .

---

(١) – الآية رقم ٤٨ من سورة الرحمن

(٢) – أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ) ، ترجمته في الإنباه ٥٨/٢ ، والبغية ٦٠٦/١ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/١٠ ، وشرح الشافية الرضي :٢٩٢/٢

(٣) – شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٣/٢ ، والتكملة للفارسي ٥٣ ، والصفوة الصفية ٤٤٨/٢

(٤)– الكتاب ٣٦٠/٣ ، وشرح المفصل ٥/٦

(٥)– عبد الواحد بن علي العكبري (ت ٤٥٦ هـ) ترجمته في الإنباه ٢١٣/٢ ، والبغية ١٢٠/٢ ، وينظر :شرح اللمع له ٢٣/١: ابن فلاح ٢٧٦/٢ ،

وأمّا (علاّمة) فإنما امتنع ؛ لأنها تدل على التدرج في العلم إلى بلوغ النهاية ، وهذا ممتنع في حق الله تعالى"،

ولا يضاف (ذو) إلى مضمر ، خلافاً للمبرد [١] ، وما ورد نحو قول الشاعر [٢]:

[٤٩]صبحنا الخزرجية مرهفات   أباد ذوي أرومتها ذووها

وقول الآخر [٣] :

[٥٠] إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

وقال الآخر [٤] :

[٥١]وإنّا لنرجو عاجلاً منك مثل ما   رجوناه قدماً من ذويك الأوائل

وحكيّ عن العرب [٥]:" فلان عزيز في ذويه" ،

ومن كلام المولدين : " اللهم صل على محمد وذويه" ،

والذي شجعهم على هذا : أنّ الموصوف هاهنا معدوم ،

وأما قوله عليه السلام في صفة المهدي [٦]: " إنّه قرشي يمانٍ ليس من ذيّ ، ولا ذووا " ؛ فإنما رفع الثاني وإن كان نسقا على مجرور ؛ حرصاً لإزالة اللبس عن السامع ؛ لأنه إن ألبس اللفظ الأول لم يلبس الثاني ، أي : ليس هو من الأذواء ،- وهم ملوك اليمن " ذويزن "، و" ذو جـدن "، و " ذو رُعَـين "، و" ذو فـايش " و" ذو الكِـلاع "، و" ذو الأذعار"،و" ذو الأكتاف " قال الكميت [٧] :

[٥٢] فلا أعني بذلك أسفليكم   ولكني أريد به الذوينا

جمعه جمع تصحيح ، ويقال في رفعه : (ذوون)

---

(١) – قال المبرد في المقتضب ١٢٠/٣ : فإن أخبرت عن المال لم يجز في اللفظ ؛ لأن قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمر،تقول هذا ذو مال ،ولا تقول : المال هذا ذوه "،ولعل ابن فلاح قد نقل رأي المبرد من كتاب آخر ، وينظر : الهمع ٤٢٤/٢

(٢) – قائله : كعب بن زهير ، وهو في الديوان ١٠٤ ، والبيت من شواهد أمالي ابن الحاجب ٣٤٤،وشرح المفصل ٣٦،٣/٥٣،٣/١ ٨،واللسان (ذو)٤٥٨/١٥، وينظر الدرر ٢٨/٥،والهمع ٥٠/٢،

(٣) – البيت من شواهد شرح المفصل ٥٣/١، والهمع ٥٠/٢، واللسان (ذو)٤٥٨/١٥،والدرر٢٧/٥

(٤) – قائله النابغة الذبياني ، وهو في الديوان ١٤١ ، ويروى (الأثافل)

(٥)– ابن يعيش ٥٣/١

(٦) – لم أجد الحديث في كتب السنة ، وهو مذكور في تاج العروس (ذو) : ٤٣٥/١٠

(٧) – البيت للكميت من شواهد الكتاب ٢٨٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤،والخزانة ١٣٩/١،و المخصص٢٢١/٣

ويوجـــد في بعـــض الكتـــب[1] أن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام،كتب في بيان الشـــروط "مـــن عـــلي بن أبو طالب"، وكتب في آخر مصحف :" كتبه علي بن أبو طالب"وقرئ شاذاً [2] ﴿ تبت يدا أبو لهب ﴾ [3] وتوجيهه من وجهين :

أحدهما : أنَّ الإعراب مقدر على حرف العلة ، كما يقوله سيبويه [4] ،

وتعليل القلب في حالة الجر والنصب ؛ لتكون أقرب إلى الحركة المقدرة ، ليس بقوي ؛ لأنه يلزم مثله في المقصور ، فالقياس عدم القلب عند تقدير الحركة قياساً على المقصور.

والثاني : أنه حوفظ على الواو ؛ لأن للكلمة شهرتها بالرفع ، فلم تتغير عما اشتهرت به .

كمـــا روي أنَّه كان لبعض أمراء مكة ابنان اسم أحدهما عبدِ الله — بكسر الدال — واسم الآخر(عبدَ الله) بفتحها، واستعملا على ما اشتهرا به في أحوال الإعراب ، وإن اختلفت العوامل [5].

وأمّا لغاتها : فـــ(فمٌ) الأفصح تخفيف ميمها ، وقد جاء تشديدها ، و (هن) جاء حذف لامها في الإضافة _على لغة من أعربه بالحركات كالإفراد .

---

(1) – في الجامع الكبير بصنعاء نسخة فيها هذه العبارة -بهذا اللفظ،-وقد استغرب بعض المحققين أن يكون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ــ وهو من هو في الفصاحة والبيان ــ قد كتب هذه العبارة ،ولعل في هذه الرواية ما يزيل الاستغراب في جواز نسب الخط إليه، والله أعلم

(2) – الكشاف ٢٩٦/٤ ، تفسير الرازي ٣٢/ ١٦٩

(3) – الآية ١ من سورة المسد

(4) –وهو الرأي الأول الذي سبق ذكره في لغات الأسماء الستة ص ٧٠

(5) _

و (حـــم) فيه ست لغات : (حمٌ) كـــ(يدٍ) ، وهذا من إعرابه بالحركات في الإضافة كالإفراد ، و (حما) كـــ"عصاً " ، وهذه لغة من جعل هذه الأسماء مقصورة ، و (حَمْو) كـــ(دلو) وحمء ككمء ، و (حمأ) كخطأ ، و (حَمُوك) كـــ(أبوك) [1].

---

(1)— انظر اللسان : (حما)

.متنٌ : " (كلا) مضافاً إلى مضمرٍ ، بالألف والياء ".[١]

الشـــرح [٢]: إنما قدّمها على (المثنى) ؛ لكونها مفردة اللفظ ، فهي تشارك المثنى في المعنى دون اللفظ .

وفي (كلا وكلتا) ثلاثة أبحاث : الأول : في إضافتهما ، الثاني : في معرفة ذاتهما ، الثالث : في إعرابهما .

١٣/ ب

أمّا الأول / فتجب إضافتهما إلى معرفة مثنى ، أو في معنى المثنى .

وإنما وجب أن يكون مثنى لوجهين :

أحدهما : أنهما يؤكد بهما المثنى ، ودلالتهما على التثنية معنوية لا لفظية ، فقويت دلالتهما على التثنية بإضافتهما إلى لفظ التثنية .

والثاني : أنّ الغرض بوضعهما المضاف إليه كالتفصيل لأجزائهما ، فوجب مطابقته لهما في لفظ التثنية . وأمّا إضافته إلى ما في معنى المثنى ، فنحو قول ابن الزبعرى[٣]

[٥٣] إن للخير وللشرِّ مدى   وكلا ذلك وجهٌ وقَبَلْ

لأنّ (ذلك) إشارة إلى الخير والشر ، وقول الآخر[٤] :

[٥٤]فإن الله يعلمني ووهباً   ويعلمُ أنْ سنلقاه كلانا

لأنّ الضـــمير يعـــود إلى اثنين ، وقد جاء في الشعر الإضافة إلى غير التثنية الصناعية قال الشاعر[٥]:

[٥٥] كلا السيف والساق الذي ضربت به   على دَهَشٍ ياِبْنُ ألقاه صاحبُه

---

[١] – الكافية ٦١

[٢] – الكتاب ٨٠/٢ ، ١٠٤ ، والمقتضب ١٤٣/١، ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥٤/١ ، و شرح المصنف على الكافية : ٢٤٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٩١/١ – ٩٥ ، والفوائد الضيائية : ٢٠٢/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٤/١– ٢٦١

[٣] – ابن الزبعرى : عبد الله بن قيس السهمي (ت ١٥هـــ) ينظر : الديوان ٤١ ، والبيت من شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ٢،٣/٣، والتخمير ٢٤/٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٨ ، و الهمع ٢ / ٥٠ ، وينظر الأغاني : ١٥/ ١٣٦

[٤] – قائله النمر بن تولب ، الديوان ٣٩٥ ، والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٢ ، و٣ /٧٧

[٥] – المرجح أن يكون الشاهد لجميل بثينة ، لورود اسم بثينة فيه ، وليس في الديوان ، وفي رواية البيت اختلاف ، وهو من شواهد المقرب ٢١١/١ ، وشرح التصريح :٢ /٢٢

ولا يجوز ذلك في اختيار الكلام ؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى الصناعي ، فلا يضافان إلى غيره .

لا يقال : بأنه يقال : تضارب الزيدان ، وتضارب زيد وعمرو ، بنسبة الفعل إلى غير التثنية كما ينسب إليها ؛ لأنّ المقصود يحصل من غير الصناعية ،كما يحصل من الصناعية ، فلتكن (كلا) كذلك .

لأنّــا نقول : الغرض هاهنا نسبة الفعل إلى متعددٍ ، فلا فرق بين الصناعية وغيرها ،وأمّا (كلا) فوضعها لتأكيد التثنية الصناعية ، فإذا أضيفت إلى غيرها كان على خلاف الوضع ، فلذلك امتنع .

وكذلك (كل) يلزم إضافتها إلى الجمع ، فلو أضيفت إلى المفرد كان على خلاف الوضع .

فإن قيل : فلم جاز إضافة (كلّ) إلى النكرة نحو : كل رجل ، وكل رجال ، دون (كلا) مع اشتراكهما في إفراد اللفظ ، وزيادة المعنى ؟!

قلـنا : لـمّـا كانت (كل) تفيد العموم ، تناول عمومها النكرة والمعرفة ، أمّا (كلا) فلا عموم لها ، فلذلك قصرت على المعرفة .

البحث الثاني : في معرفة ذاتهما

ولام (كلا) عند سيبويه[1] واوٌ ، وعند أبي سعيد[2] ياء ، وحجته من وجهين :أحدهما : إمالة حمزة والكسائي [3] قوله تعالى ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [4]

والثاني : أنّ التاء في (كلتا) بدل عن ياء كما في ثنتين .

والجواب عن الأول : أنّ إمالتهما ؛ لأجل الكسرة ، ولأنّهما قد انقلبت مع الضمير ياء

وعــن الثاني : أنّ التاء في (كلتا) بَدلٌ عن واو حملاً على الأعم الأغلب ؛ لأنّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء .

---

(١) – الكتاب ٣٦٣/٣

(٢) – أبو سعيد : الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هــ) ينظر : شرح الرضي : ١/ ٩٢، وشرح ابن يعيش ٥٤/١ ، والهمع :١٣٨/١

(٣) –إتحاف فضلاء البشر ٢٨٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٣٧/٢ ، والبحر ٢٦/٦ ، و الإنصاف ٢/ ٤٤٨

(٤) –الآية ٢٣ من سورة الإسراء ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٤– ٥٥ ،

وفائدة إبدال التاء من لام الكلمة : دلالتها على التأنيث ؛ لأنّ ألف التأنيث فيها قد تقلب مع المضمر ياء ، فتخرج عن علم التأنيث ، وذهب الجرمي[1] إلى أنّ الألف بدل من لام الكــلمة ، والتاء للتأنيث ، والألف للإلحاق كمعـــزى ، بقيد إلحاقها بدرهم ،ويجوز أن تكــون الــتاء بدلاً من لام الكلمة ، والألف للإلحاق كمعزى ، إلا أنها لم تنون للزومها للإضافة ، وهذا أقوى من مذهب الجرميّ لوجهين :

أحدهما : أنّ قياس النسب إليها على مذهبه (كلتويٌّ) على الأفصح في قلب لام الكلمة ، و (كلــتيّ) ،عــلى حذف لامها -وهو الألف - فيؤدي إلى الجمع بين ياء النسب وتاء التأنيث ، وهما لا يجتمعان ، وأمّا على تقدير إبدالها من لام الكلمة ، فإذا ثبتت على مذهب يونـــس [2] ، فذلك بالنظر إلى لام الكلمة التي لا تنحذف لأجل ياء النسب [لأنها] غير متمحِّضة للتأنيث.

والوجــه الثاني : أنه يكون وزنها (فِعْتَل) ، وهو معدوم في الأوزان ، ولأنّ تاء التأنيث لا تقـــع وسطاً ، ولا يُسكن ما قبلها ، وله أنْ يقول : " إنَّه لما قصد بها الإلحاق لم تتمحَّض للتأنيث ، فلذلك فارقت أحكام التأنيث ".

وإذا سُمّي بـــ(كلتا) لم ينصرف معرفة ولا نكرة ،على مذهب من جعل ألفها للتأنيث [3]، وعلى مذهب الجرمي تنصرف في النكرة دون المعرفة (كقائمة)

البحث الثالث : في إعرابهما

ولا يخلو إما أن يضافا إلى مظهر أو مضمرٍ .

فإن أضيفا إلى مظهرٍ كقولك : (جاءني كلا الرجلين) ،و (كلتا المرأتين) ، و (رأيت كلا الرجلين) ، و (كلتا المرأتين) و (مررت بكلا الرجلين) ، و (كلتا المرأتين) قُدِّر الإعراب عليها كالمقصور .

وإن أضيفا إلى مضمر ،كقولك : (جاءني الرجلان كلاهما) ، و (المرأتان كلتاهما) و (رأيــت الرجلين كليهما) / و (المرأتين كلتيهما) ، و (مررت بالرجلين كليهما) ،و (/١٤
المرأتين كلتيهما) ، ففيها لغتان :

(١) -أبو عمر الجرمي : ٧٧ ابن يعيش : ١/٥٤- ٥٥ ، وشرح الرضي : ١/٩٣

(٢) - يونس بن حبيب البصري : (ت ١٨٢ هـــ) ينظر الكتاب : ٣/٣٦٣

(٣) - فيكون ممنوعا من الصرف لعلة قامت مقام العلتين ، وهي ألف التأنيث ، وينظر : ابن يعيش ١/٥٥

أقيسهما ـ وهي أقلها استعمالاً ، بثبوت الألف مطلقاً [١] ، وتقدير الإعراب ؛ لأنّ ألف المقصور للإشعار بإضافته إلى المضمر .

واللغة المخالفة للقياس ، وهي الكثيرة استعمالاً ، قلب ألفها في حال النصب والجر .

وقد اتفق أهل المصرين[٢] على أنهما مثنيان في المعنى ، واختلفوا في اللفظ ؛

فزعم الكوفيون أنهما مثنيان لفظاً أيضاً ، ومنعه البصريون

حجة البصريين من ثلاثة أوجه[٣] :

أحدها : أنّه لم ينطق لهما بواحد ، وأمّا نحو قوله :

[٥٦]كِلْت كفّيه تُوالى دائماً ... بجيوش من عِقابٍ ونِعَمْ [٤]

فإنّه حذف الألف ؛ لضرورة الشعر ، إذ لا ينطق به في اختيار الكلام ،

والثاني : أنها مع المظهر بالألف في كل لغة ،لا يقال : لأنّه على لغة بالحارث بن كعب[٥] ؛ لأنّ ذلك لا يختص بهم ، بل كل العرب يقولونه .

الثالث : أنّ الأكثر الإخبار عنهما بالمفرد نظراً إلى اللفظ ، وفي التنزيل : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٦] ، وقال الشاعر[٧] :

[٥٧]كلا يومي أمامة يوم صدٍّ ... وإنْ لم ألقها إلاّ لماما

وقال الآخر :

---

(١) – شكك الرضي في هذه اللغة بقوله : " وذكر صاحب المغني أنّ بعض العرب يثبت الألف في (كلا وكلتا) مضافين إلى المضمر في الأحوال كلها ، كما في المضافين إلى المظهر ، ولا أدري ما صحته ؟! " ينظر شرح الرضي : ٩٢/١ ، والصواب أنها لغة لكنانة ، ذكرها الفراء عند تفسير الآية ﴿ إن هذان لساحران ﴾ وقال : " وهي قبيحة قليلة " ينظر : معاني القرآن ١٨٤/٢ ، و أثبتها ابن مالك في التسهيل ، قال ابن عقيل في شرح التسهيل ٤٢/١ : "حكى الكسائي والفراء أنّ بعض العرب يجريهما مع المظهر مجراهما مع المضمر"

(٢) – الإنصاف : ٤٣٩/٢ ، ، وابن يعيش ٥٤/١ ، وهما عند الكوفيين مثل : رجلين ، وعند البصريين مثل : زوج

(٣) – لا خلاف في أن (كلا) تدل في المعنى على مثنى ، وإنما الخلاف في وجود مفرد لها لفظا ، وينظر المسألة رقم (٦٢) من مسائل الإنصاف ٤٣٩/٢ ، و شرح المفصل ٥٤/١ ، وشرح الرضي ٩٣/١

(٤) – القائل مجهول ، وهو من شواهد الخزانة ١٣٣/١

(٥) –الذين يثنون بالألف مطلقا ، ينظر : النوادر لأبي زيد : ٢٥٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٨٤/٢

(٦) – الآية ٣٣ من سورة الكهف

(٧) – قائله جرير وهو في الديوان ٧٧٨، والبيت من شواهد شرح الإيضاح ٢٩١،وشرح المفصل

[٥٨]كلا أخوينا إن يُرَعْ يَدْعُ قومَهُ ذوي جامل دَثْرٍ،وجمعٍ عرمرمِ[١]

ولو كانا مثنيين لفظاً لم يجز الإخبار عنهما بالمفرد ؛ لعدم مغايرة لفظهما لمعناهما قياساً على كل شيء ، ولما جاز الإخبار عنهما على اللفظ، وعلى المعنى ، كقول الشاعر:

[٥٩] كلا الثقلين قد صارا عدواً فلست أُحَبُّ من صهب السَّبال[٢]

دلّ على أنّ لهما نظراً إلى اللفظ والمعنى ، وقد جمع الفرزدق بينهما في قوله [٣] :

[٦٠]كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

وحجة الكوفيين من وجهين :

أحدهما : اختلافهما مع المضمر يدل على التثنية ، ومفردهما يحتمل أمرين :

أحدهما : أنّ كلا مأخوذ من كل ، فخففت اللام ، فخرجت بذلك عن دلالة الجمع .وزيدت الألف للتثنية ، وليست لام الكلمة ، والأصل كلان وكلتان ، فحذفت نونهما ؛ للإضافة حذفاً لازماً للزوم الإضافة .

والأمر الثاني : أن تكون صيغة مرتجلة للتثنية، واختلافهما للتثنية قياساً على اثنين فإن اختلافه يدل على التثنية ، وإن لم ينطق له بمفرد .

والوجه الثاني : أن الأصل الإخبار بالمثنى عن المثنى ، والإخبار عنه بالمفرد ؛ لضعف حقيقة التثنية فيه ، إما لكون مفرده لا ينطق به؛ لملازمته للإضافة ، أو لكونه لفظاً مرتجلاً للتثنية ، وكذلك نقصان اختلافه مع المظهر لذلك .فإن قيل : لم اختلف مع المضمر عند البصريين ؟ ، وليس اختلافه للتثنية عندهم؛ لأنّ إعرابه مقدر مطلقاً قلنا : لشبهه بـ(لدى) أو (على) أو (إلى) فإنّهما مع المظهر بالألف،ومع المضمر بالياء فرقاً بين ألف المتمكن نحو : عصاً ، وألف غير المتمكن ،نحو: لدى، ووجه المشابهة بينهما ملازمة الإضافة ، و لم تنقلب في الرفع لأنّ المشبه به ليس له حالة رفع .

---

[١] – ينسب لبعض بني أسد ، والبيت من شواهد ابن فلاح في المغني : ٢/٢٥٧ ، وينظر شرح التبريزي على ديوان الحماسة ١/٨٧ ، وشرح المرزوقي ١/٢٥٤

[٢] – لم أعثر على قائله ، وهو من شواهد ابن فلاح في المغني ٢/٢٥٧

[٣] – الديوان ٣٤ ، والبيت من شواهد الخصائص ٢/٤٢١ ، و٣/ ٣١٤ ، والإنصاف ٤٤٧ ، وشرح المفصل ١/ ٥٤ ، ومغني اللبيب ٢٦٩ ،واللسان (سكف) ٩/١٥٦ ، وأسرار العربية ٢٨٧، والخزانة ١/١٣١

وخص التغيير بالضمير دون المظهر ؛ لأنّ الضمير يردّ الشيء إلى أصله ، وهذا يقوّي قول من ذهب إلى أنّ لامها ياء [1]، وقد اختار المصنف أنه معرب بالحروف إذا أضيف إلى مضمر ، كقول الكوفيين[2]، وعلّل بأنه لما أضيف إلى مضمر مثنى متصل صار كأنه معه كلمة واحدة ، فقوي أمر التثنية فيهما لفظاً ومعنىً ، فأجري مجرى المثنى ، وهذا ضعيف ؛ لأن حكم الإفراد والتثنية لا يتغير سواء أضيف إلى مضمر أو مظهر ؛ لأنّ الألف لام الكلمة ، فلا يمكن الحكم بكونها للتثنية ؛ لأنّ علامة التثنية زائدة على صيغة الكلمة ، و (كل) مفرد اللفظ مجموع المعنى ،يحمل على لفظه ومعناه كـ(كِلا) ،وفي التنزيل ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [3]، و ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [4]

---

(1)– وهو اختيار أبي سعيد السيرافي كما تقدم ص ١٦٥

(2)– قال ابن فلاح في مغنيه ٢/ ٢٦٠ : " وقد اختار بعض المتأخرين أنّه معرب بالحروف إذا أضيف إلى مضمر ، كما يقول الكوفيين " ، وقال الرضي : والجواب أنهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما " ينظر : شرح الرضي ٩٣/١

(3) –الآية ٨٧ من سورة النمل

(4) – الآية ٩٥ من سورة مريم

[إعراب المثنى والجمع وما ألحق بهما]

متنُ : " المثنى واثنان بالألف والياء ، جمع المذكر السالم و(أولو) و (عشرون) وأخواتها بالواو والياء "[1]

الشرح[2]: الذي يتعلق بهذا الموضع الكلام في : إعراب التثنية والجمع دون معرفة حقائقهما ، وإنما أعربا بالحروف / لثلاثة أوجه : ١٤/ ب

أحدها : أنّ المثنى والمجموع فرع على الواحد ، والإعراب بالحروف فرع على إعراب الحركات ، فأُعطي الفرعُ الفرعَ .

والثاني : أنّ التثنية والجمع يُحذف منهما الأسماء [المؤلفة من الحروف][3] طلباً للاختصار ، فلم يقم مقام المحذوف إلاّ ما يناسب تركيبه ، وهي الحروف .

والثالث : أنّ التثنية والجمع أكثر من المفرد ، فناسب أن يكون إعرابهما أكثر من إعراب المفرد ، وإنما يحصل ذلك بالحروف .

ولما كان للتثنية والجمع ستة أحوال ، وليس لهما إلا ثلاثة أحرف لزم التشريك بينهما؛ لعدم الجري على قياس الأسماء الستة ، إذ يفضي إلى اللبس بينهما في حال النصب — عند حذف النون للإضافة ؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً .

وأمّا الواو والياء فيمكن الفرق بينهما بتغاير حركة ما قبلهما في غير المقصور.

وأمّا المقصور فالمغايرة بينهما تحصل بقلب الألف في التثنية ، وحذفها في الجمع .

ثم أنهم (خصّوا) التثنية بالألف ، والجمع بالواو ، وشركوا بينهما في الياء ،

وإنما اختصّت الألف بالتثنية والواو بالجمع لوجهين :

أحدهما : ليكون عموم التثنية وخفة الألف تعادلاً لخصوص الجمع وثقل الواو

والثاني : أنّ الجمع أشبه بالمفرد لإعراب بعضه بالحركات كالمفرد ، فلذلك جعل إعرابه في الرفع كإعراب المفرد دون التثنية .

وإنما خصّت الألف برفع التثنية ، والواو برفع الجمع لثلاثة أوجه :

---

[1] – الكافية ص٦١

[2] – الكتاب : ١/ ١٧– ١٩، والمقتضب ٢/١٥٣ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ١/٥٥ ، وشرح المصنف على الكافية ١/٢٤٥– ٢٤٦، وشرح الرضي على الكافية ١/٨٣– ٨٩ ، والفوائد الضيائية ١/٢٠٣– ٢٠٤

[3] – زيادة استجلبت من مغني ابن فلاح ينظر ٢/ ٣٤٤

أحدهـــا : أنّ الألف والواو قد وُضعا للدلالة على ضمير المرفوع ، نحو : قاما ، وقاموا ، فناسب ذلك دلالتها على الرفع دون غيره .

والـــثاني : أنّ الألف أزيد حروف المد واللين مداً ، فناسب زيادتها في المد وضعها للرفع .؛ لأنّـــه أقوى من الجر والنصب لاستقلاله دونهما ، والواو على قياس الضمة ؛ لأنّها منها ، فناسب ذلك جعلها للرفع دون غيره .

والثالـــث : أنّ الألـــف لا يمكن الاشتراك فيها للزوم النصب قبلها ، فلذلك جعلت للرفع الذي لا شركة فيه ، وأمّا الياء فيمكن الاشتراك فيها ؛ لإمكان تعدد حركة ما قبلها ، ولا بدّ من الاشتراك ،والواو تفيد الجمع في العطف ،فناسب ذلك أن تكون علامة لرفع الجمع.

وإذا تقـــرر ذلـــك ، فالياء تكون مشتركة بين جر التثنية ونصبها ، وجر الجمع ونصبه ، ويفصـــل بيـــنهما بحركة ما قبلهما ، وفي المقصور يفصل بينهما بقلب الألف في التثنية ، وحذفهـــا في الجمع ، ولما كانت الياء علامة الجر ؛ لأنها نظير الكسرة ، - ولذلك جعلت علامة الجرّ في الأسماء الستة — حمل النصب على الجر ، ودون الرفع لخمسة أوجه :

أحدها : أنّه قد حُمل الجر على النصب فيما لا ينصرف ، فحمل النصب هاهنا عليه طلباً للتقاصّ .

الـــثاني : أنهما يشتركان في الكناية ، وفي كونهما فضلة ، فناسب ذلك حمله على المشارك دون المباين .

الثالـــث : أنّ الجر مختص بالاسم ، فحمله على المختص أولى من حمله على المشترك ؛ لقوة المختص ، وضعف المشترك.

الرابع : أنّ النصب أقرب إلى الجرّ بالنسبة إلى مخارج الحروف التي منها هذه الحركات [1] فالحمل على الأقرب أولى من الحمل على الأبعد .

الخامس : أنّ الجر أخف من الرفع فحمله على الأخف أولى من حمله على الأثقل

وإنما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لثلاثة أوجه :

أحدها : أن ألف التثنية لا يكون ما قبله إلا مفتوحاً ، فحملت الياء في التثنية عليه ، وتعين الكسر للجمع

---

[1] — مخرج الرفع من الشفتين ، ومخرج الجر من وسط الفم ، ومخرج النصب من الحلق ، والحلق أقرب إلى وسط الفم منه إلى الشفتين

والثاني : أنّ نون التثنية مكسورة ، ونون الجمع مفتوحة ، ففتح ما قبل ياء التثنية ، وكسر ما قبل ياء الجمع ؛ طلباً للتعادل لتقع الياء بينهما ـــ بين مكسور ومفتوح في الجمع ، وبين مفتوح ومكسور في المثنى .

والثالث : أنّ التثنية اختصت بالفتح ؛ لكثرتها ،والجمع بالكسر ؛ لقلته طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف للقلة مع الثقيل ،واختلف النحاة في هذه الحروف على أربعة أقوال [١] :

فذهب سيبويه وأكثر أهل البصرة[٢] أنها حروف إعراب الكلمة

وذهب الأخفش والمبرد والمازني [٣] إلى أنها دلائل الإعراب ، وليست حروف أعراب.

وذهب أهل الكوفة ، ووافقهم قطرب والزيادي [٤] إلى أنها هي الإعراب

وذهب الجرمي[٥] إلى أنها حروف إعراب ، وانقلابها علامة الإعراب / ١٥/أ

حجة سيبويه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها زيدت على الكلمة لمعنى ؛ فانتقل حرفية الإعراب إليها قياساً على تاء التأنيث وياء النسب .

الثاني : أنك لو سميت بـــ(زيدان) ؛ لحذفت الألف والنون في الترخيم ، والترخيم يحذف فيه حرف الأعراب ، والنون ليس إياه ، فثبت أنه الألف.

الثالث : أنهم قالوا [٦]"مذروان ، وعقلته بثنايـــين " ، ولم يقلبوا الواو ياء ، ولا الياء همزة ، ومـــا ذاك إلا لتحصـــنهما بحرفي الإعراب ، كما تحصنا في (عرقوة ، وصلاية) بحرف الإعراب عن القلب ، والاعتراض على سيبويه من ثلاثة أوجه:

أحدهـــا : أنها لو كانت حروف إعراب لما انقلبت ؛ لأن حرف الإعراب لا يتغير بدليل عصا

---

(١) -للنظر فيما ذهب اليه النحويين في هذه المسألة ينظر : الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، وأسرار العربية ، والإنصاف ١/ ٣٣- ٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٢٣ ، و التذييل والتكميل ١/٢٣٦- ٢٣٧

(٢) - الكتاب ١/١٧- ١٨ ، ٢/١٥٣ والمصادر السابقة

(٣) — وقد رد عليهم ابن الأنباري في الإنصاف : ١/٣٣

(٤) — ينظر أسرار العربية : ٢٠ ، وشرح المفصل ٤/ ١٤٠

(٥)- ووافقه ابن عصفور ينظر شرح الجمل : ١/١٢٢ ، وينظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٨٦ ، وأبو عمر الجرمي حياته وجهوده النحوية رسالة ماجستير . د محسن سالم العميري . ص ٧٥

(٦) —المذروان : طرفا الألْيَة ، والقوس ، والثنايان : طرفا الحبل ، ولم يعرف لهذين اللفظين مفرد ، ينظر : شرح المفصل : ٤/١٤٠ ، وشرح الرضي ١/٨٣ ، واللسان (ثنى) والهمع ١/١٣٦

والــثاني : أنّــه لا بــدّ على مذهبه من انقلاب ، فناسب مذهبه مذهب الجرمي لوجود الانقلاب على المذهبين .

الثالث : أنها لو كانت حروف إعراب لما وقعت تاء التأنيث قبلها ، نحو : تمرتان لأنّ تاء التأنيث لا تقع حشواً .

والجــواب عن الأول على تقدير تسليم الانقلاب : أنّ هذه الحروف لما كانت زائدة على بنــية الكــلمة ، وهي حروف علة قابلة للانقلاب ، قلبت طلباً لإزالة اللبس بين المرفوع وغيره ، ولهذا كانت لغة بني الحارث[1] ضعيفة ؛ لاحتياجهم إلى تقدير الرتب ، مع إمكان إزالــة اللــبس بالقلب ، ولا يمكن إزالة اللبس بقرينة صفة أو بدل أو تأكيد ؛ لأنها تكون بلفظ المثنى .

وأما المقصور فلم تقلب ألفه لوجهين :

أحدهما : أنها ليست زائدة على بنية الكلمة غالباً بخلاف علامة التثنية والجمع.

والثاني : أنّه يمكن إزالة اللبس فيه بقرينة صفة أو تأكيد أو بدل .

وعن الثاني : أنّه لا انقلاب فيها في التحقيق على مذهب سيبويه ، وإنما الألف والواو بمنزلة (الدال) المرفوعة من زيد، و(الياء) في الجر والنصب فيها بمنزلة (الدالّ) المنصوبة والمجرورة ، فهذه الحروف موضوعة لصور الإعراب،ولا انقلاب فيها ، وإنما استفيد الإعراب منها مع كونها حروف إعراب ؛ لأنه قد عهد دلالتها على الإعراب في الأسماء الستة.

وعن الثالث من ثلاثة أوجه :

أحدهــا : أن هذه الحروف حروف إعراب، وتدل على الإعراب فوقعت قبلها بالنظر إلى دلالتها على الإعراب، لا بالنظر إلى كونها حروف إعراب،ولو وقعت بعدها ، لتقدم دلالة الإعراب على ما كان محلاً للإعراب.

والثاني :أنه لما كان الحرفُ بعدها يتغيرُ شابهَ الحركةَ في تغيّرها فلم يعتد به لذلك.

والثالــث : أنه انتقل حرفية الإعراب إلى ما بعدها فوقعت بعدها لانتقال حرفية الإعراب إليها لبطلان كونها حرف إعراب.

واخــتلف أصــحاب سيبويه في تقدير الحركة عليها،فزعم قوم أن حركة الإعراب مقدرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة .

---

[1] – وهي ملازمة المثنى للألف في جميع الأحوال الإعرابية وينظر : اللسان (ثنى)

وزعم قوم أن صورها الموضوعة للإعراب تغني عن تقدير الإعراب ، وأما الأسماء الستة فهي مفـــردة ، وإعراب المفرد بالحركة ، ولو قدرت فيها الحركة لانقلبت ياء التثنية ألفاً لتحـــريكها وانفـــتاح ما قبلها ، وهذا ضعيف ؛ لأنه ليس للمقدر حكم الملفوظ به ، بدليل تقدير الحركة على المقصور ، ولم يهمز .

وحجة الأخفش ومن تابعه من الكوفيين من ثلاثة وجوه :

أحدها : أنها تتغير، وأصل حرف الإعراب عدم التغير.

والثاني : أن جعلها حروف إعراب ، وتدل على الإعراب يؤدي إلى اتحاد الحال والمحل.

والثالث : أنه يفهم منها ما يفهم من الحركات .

والجواب عن الأول أن الموضوع لأمرين يتغير لا محالة عند تغير أحد جزئي مفهومه.

وعن الثاني : أنه لما كان موضوعاً لها بالأصالة خرج بذلك عن اتحاد الحال والمحل.

وعـــن الثالـــث : أنه فهم منها الإعراب ؛ لكونها موضوعة على الاشتراك في الدلالة على الإعراب وعلى حرف الإعراب.

ومذهـــب الأخفـــش في المعنى ، كقول الكوفيين ؛ لأنَّ دلائل الإعراب هو الحركات أو الاختلاف على ما سبق من الاختلاف [1]، والإعراب هو الحركات / والاختلاف أيضاً ،

١٥/ب والاعتراض عليهم بوجهين :

أحدهمـــا : أنّــه يؤدي إلى أن تكون الكلمة معربة ، وليس لها حرف إعراب ، وذلك غير موجود في الأسماء.

والـــثاني: أن هذه الحروف تختل الكلمة بحذفها،ولو كانت موضوعة لمجرد الإعراب لم تختل الكلمة بحذفها .

وجـــواب هذا : أنها تختل بالنظر إلى دلالتها على التثنية والجمع ؛ لأنها مشتركة بين الدلالة على الإعراب ، وعلى التثنية والجمع.

والاعتراض على الجرمي ، وعلى من قال بقوله – من أصحاب سيبويه بوجهين :

أحدها : أنه لا انقلاب في الرفع ؛ لأنه أول أحوال الكلمة ؛ فيؤدي إلى أن يكون مبنياً.

والـــثاني : أنه يؤدي إلى وجود حرف إعراب بغير إعراب في حالة الرفع ، والإعراب بغير حرف إعراب في حالة الجر والنصب.

---

(١) – تقدم ص ٥١

وإذا تقـــرر مـــا ذكرنا فإذا قلت : (جاءني الزيدان) ، و (مررت بالزيدين) و (رأيت الزيدين) فالألف عند سيبويه حرف إعراب ، وعلامة الرفع ، وعلامة التثنية ، والياء كذلك ، إلا أنهـــا تـــدل على الجر والنصب. وأما الجمع ، فإذا قلت : جاءني الزيدون ، ومررت بالزيدين ، ورأيت الزيدين، ففي (الواو) سبع صفات :حرف الإعراب ، وعلامة الجمع ، وعلامة الرفع ، وعلامة التذكير ، وعلامة الصحة ، وعلامة العلم ، وعلامة السلامة ،أوما حمل عليها ، والياء تشاركها في الصفات إلا أنها علامة الجر والنصب.

واعلم أنّ التثنية في لغة بني الحارث بن كعب بالألف في الأحوال الثلاثة ،قال قائلهم(١) :

[٦١]أعشق منها الجيد والعينانا ومنخران أشبها ظبيانا

وقال آخر (٢) :

[٦٢]تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم

وقال آخر (٣):

[٦٣] إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

فأضرب بمثنى حقبٍ حقواها

وفي قولـــه تعالى ﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾ (٤) أربعة أقوال :أحدها : أنّه على هذه اللغـــة (٥) ،والثاني: أنّ (إنّ) بمعنى (نَعَمْ) ، ودخلت اللام في خبر المبتدأ نظراً إلى شبه

---

(١) – نسبه أبو زيد في نوادره ص ١٦٨ لرجل من بني ضبة ، والبيت من شواهد العيني ١٨٤/١، و الإقتراح : ٢١، وابن عقيل ٦٤/١ ، والخزانة :٣ /٣٣٦،

(٢) –البيت منسوب لهوبر الحارثي (ت) ، وهو من شواهد سر الصناعة ٧٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٣،و ١٣٣، والصاحبي ٤٩، والهمع ١٣٤/١

(٣) – ورد ت هذه الأبيات ضمن ملحق ديوان رؤبة ص١٦٨،وقد ذكر العيني أنه لأبي النجم ، وليس في الديوان وهو بلا نسبة في أكثر المصادر ، ينظر : الحجة لابن خالويه٢١٧،، الإنصاف١١/١،وشرح الملوكي ٢٢٧،وشرح شواهد الشافية ١٠٩،وابن عقيل٤٦/١، والإشموني١/ ٧٠ ، والهمع ١٢٩/١

(٤) – الآية ٦٣ من سورة طه

(٥) – أراد لغة بني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد ، وكنانة ، وآخرين ، وهي أن تكون بالألف في كل الأحوال الإعرابية ينظر : شرح شذور الذهب ٤٧

اللفـــظ، أو أنّ اللام داخلة على مبتدأ مقدر تقديره : لهما ساحران . والثالث : أنّ اسمها محذوف أي : (إنّه) [1].

والرابع : أنّ هذا يختص باسم الإشارة ؛ لكونه مبهماً .

وأمّا الملحق بهما[2] فمنها (اثنان) ، وهو لفظ مرتجل موضوع للمثنى ، وليس بمثنىً؛ لأنه لـــيس لـــه مفرد ، ومنها : (أولو) وهو لفظ مرتجل موضوع على جمع بمعنى أصحاب ، ولـــيس بجمع لأنه ليس له مفرد من لفظه ، ، وفي التنـــزيل ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[3]و ﴿ غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ ﴾ [4] جمع ، وفيها وجهان :

أحدهمـــا : أنهـــا صيغ مرتجلة لهذا العدد ، وليست بجمع حقيقي ، لأنه ليس لها واحد من لفظها؛ لأنّ أقل الجمع ثلاثة ، و (عشرون) : عشرتان ، و (ثلاثون) : ثلاث عشرات ، وليس (الثلاثون) من لفظ العشرة ، وكذلك ما قبلها ليست من لفظ العشرة .

والوجـــه الثاني : أنه لما كان عدداً يقع على المذكر والمؤنث ، ومن يعقل ، ومن لا يعقل ، ويوصـــف بـــه من يعقل ، وما لا يعقل ، غُلِّب من يعقل ، كما غلب في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ [5] فإنّ" كل دابة " عامّ ، فـــلما فصّله جاء بـــ(مَنْ) التي للعقلاء ، على طريق التغليب ، ومنها (عليون) ،وفيه وجهان :

أحدهما : [أنه] جمع (عِلِّيّ) صفة للملائكة ، فذلك جمع بالواو والنون ،

والثاني : أنّه مرتجل اسم للمكان العالي ،

---

[1] – وهو ما يسمى عند النحاة ضمير الشأن ، وينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٤٥/٢ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦– ٥٣

[2] – أي الملحق بالمثنى وجمع المذكر السالم

[3] – الآية ٢٢من سورة النور

[4] –الآية ٣١ من سورة النور

[5] – الآية ٤٥ من سورة النور

ومنها(أبينون) في قوله صلى الله لأغيلمة بني عبد المطلب « ياأبينيَّ لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس »،[١] ، وقول الشاعر :

[٦٤] زعمت تماضر أنني إمّا أمت يسدُدْ أبينوها الأصاغر خلتي [٢]

ومذهب البصريين [٣] أنّه تصغير (أبنى) على وزن (أفعل) ، وهو اسم للجمع

ومذهب الكوفيين [٤] أنه تصغير (ابن) مثل (أُدل) ووزنه (أفعل)

وأما ياء (غسلين)– لغسالة أهل النار ، وياء البُلْغَيْن [٥]للداهية ، ومنه قول عائشة لعلي عليه السلام [٦] « بلغــت منا البلغين » فليست للجمع ، وإن كانت على صيغة الجمع ، بل الياء والنون زائدان ، لأنهما من بَلَغَ ، وغَسَلَ .

١٦/أ

فرعان :

/ أحدهما : إذا سمي بالمثنى ففيه مذهبان :

أحدهمــا : حكاية لفظ التثنية رفعاً وجراً ونصباً– مع كسر النون ، وعلى هذا لا يجوز أن تُسمي به مرة ثانية ، وتثنيه ؛ لأنّ لفظ التثنية وحكاية إعرابها موجودان ، والمثنى لا يثنى

والمذهــب الــثاني : جعل النون حرف الإعراب ، فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيــادة الألف والنون ، فتقول في المسمى (رجلان) : (هذان رجلانُ) ، و (مررت برجلانَ) ، و (رأيت رجلانَ) ، وعلى هذا يجوز تثنيته ؛ لأنه بمنزلة المفرد، والتسمية به مــرة ثانية شرط أن تكون حروفه خمسة أحرف فما دونها ، كــ(رجلان) و (يدان) ، تقول : (رجلانان) ، (ويدانان) ؛ لأنه لا يخرج بالتثنية عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة أحرف كــ(اشهيباب)

---

(١) – رواه البخاري ١٠٦/٢ ، والنسائي وأحمد ، وابن ماجه ، ينظر مسند أحمد ٣٤٥/٣ – ٣٤٨ ، بتحقيق أحمد شاكر ، وسنن النسائي ٥٠/٢ ، وسنن أبي داود ١٩٨/٢

(٢) – نسب هذا لعلباء بن الأرقم ، ولعل تماضر هذه هي سلمى بنت ربيعة ، والبيت من شواهد الأصمعيات ١٦١،وشرح المفصل ٤١/٩،٥، وأمالي الشجري١ /٤٣ ،والخزانة٣ /٤٠٠ ، وينظر : النوادر لأبي زيد١٢١ ، واللسان ،(خلل١٣) /٢٢٨ ،والدرر: ٧٩/٢،وهمع الهوامع ٦٣/٢

(٣) – ينظر أمالي الشجري ١/ ٤٣– ٤٤ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٤٢١

(٤) – الكوفيون يذهبون إلى أنه جمع بعد تصغير ، فهو جمع (أبين) ، وهو تصغير (ابن) مقدرا ، وهو جمع (ابن)كأدل في جمع دلو ، والشذوذ فيه من وجهين : كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ، ومجيء (أفعُل) في (فَعَل) ، ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٧٩/٣،

(٥) – البلغين الداهية ، ينظر : اللسان (بلغ) ٤٢١/٨

(٦) – شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٢١ ، واللسان (بلغ) ٨ /٤٢١

وأما إذا كان على ستة أحرف فما فوق كـ(جليلان) و (مستخرجان)
فإن تثنيته مرة ثانية تخرجه عن منهاج كلامهم ؛ إذ تجاوز السبعة .
فإن قيل : هذا النظر مطرح لوجوبه في (مستخرجان) ، و (اشهيبابان)
قلنا : هذا وإن جاوز الأصول فليس في آخره سوى زيادتين ، وأمّا صورة المنع فإنه يجتمع في آخـــره أربع زوائد مع حروفه الأصول .ولا يلزم من منع ما كثرت زوائده الطارئة مع الخـــروج عن أصول كلامهم منع ما قلّت زوائده ، وإن خرج عن أصول كلامهم ، هذا تلخيص ما حكي عن الأخفش[1] .
الفرع الثاني : إذا سمي بالجمع ففيه مذهبان :
أحدهما:حكاية الجمع ،رفعاً ونصباً وجراً ،مع فتح النون ،وينبغي أن يحمل قول الشاعر[2]:
[٦٥] ولها بالماطرون إذا   أكل النمل الذي جمعا
وعـــلى هــــذا المذهب ، فإنّ نونه مفتوحة مع حرف الجر ، فلا يصح جعل النون حرف الإعـــراب ، وفـــيه شذوذ كون الواو في محل الجر ، وحكي أنّ الفارسيّ [3] سُئل عنه ، فأجاب بأنّه أعجميّ .

---

(١) – سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت ٢١٥هـــ) ترجمته في الإنباه : ٣٦/٢- ٤٤ ، والبغية : ٥٩٠/١ ، وينظر : شرح الرضي : ١ / ٨٦/١ ، وشرح المفصل : ٥٥/١

(٢) – اختلف في نسبة هذا البيت بين يزيد بن معاوية، والأخطل ، ينظر : ديوان يزيد٨٥ ، واللسان (مطر) ،والحيوان : ١٠/٤، وثمار القلوب : ٣٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٤/٢ ، وشرح الرضي : ٢٦٨/٣ ، وشرح التصريح :٧٦/١ ، والماطِرون : اسم موضع بالشام ، والعبارة (أكل النمل الذي جمعا) كناية عن دخول وقت العشاء ، وينظر : معجم البلدان : ٤٢/٥

(٣) – الإيضاح العضدي ١٨٥

والمذهب الثاني : جعل النون حرف الإعراب ، ويلزم الياء قبلها لوجهين :

أحدهمـــا : لقوة دلالة الياء ، إذ تدل على شيئين ، والواو تدل على شيء واحد ، فالمحافظة على ما يدل على شيئين أولى .

والـــثاني : أنّ الواو تدلّ على الرفع من غير اشتراك ، فيحصل في الكلمة دليلا إعراب مع ثقـــل الواو ، وأما الياء فلم يعتد بها لخفتها واشتراك دلالتها ، فأشبهت ياء (غسلين) و (بلغين) ، وقد استعمل (قنسرين) و(نصيبين) على المذهبين . [1]

---

[1] – قنسرين مدينة بفارس ، ونصيبين مدينة بالجزيرة على طريق القوافل من الموصل إلى الشام ، ينظر : معجم البلدان ٤٠٣/٤ ، ٥/ ٢٨٨

[إعراب المقصور]

متنٌ : " التقدير فيما تعذّر كعصا " (١)

الشـــرح (٢): قـــدم المصنف المقصور ، والأجود تقديم المنقوص ؛ لأن له ظهوراً ، وليس تقديره مطلقاً ، وما له حالة يظهر فيها الإعراب أولى بالتقدم مما لا يظهر فيه أصلاً ، ولعله نظر إلى أنّ (الألف) أقوى من (الياء) في المدّ لملازمة المدّ لها ، وأمّا (الياء) فلا يلزمها المدّ .

وكـــلّ اسم متمكنٍ آخره ألف يسمى (مقصوراً) في المشهور من الاصطلاح ، ونُقِلَ عن سيبويه (٣) تسميته منقوصاً ، ونقل عن ابن ولّاد (٤) تسمية ما ألفه منقلبة منقوصاً ، دون ما ليس ألفه منقلبةً نحو : (حبلى) ، وهذا تحكُّمٌ .

وقولنا : (كل اسم) احتراز من الفعل ، فانّه لا يسمى مقصوراً ، وإن كان معرباً نحو : (يخشى) ؛ لأنّه ليس له ممدود ، والمقصور نظيره الممدود ، وإنما يكون هذا في الاسم .

فإن قيل : ففي الفعل ممدود نحو : يشاء ويجاء ؟!

قلنا : الألف قبل الهمزة منقلبة عن عين الكلمة ، وليست زائدة للمد ، والممدود قبل آخره ألف زائد لأجل المد

وقولنا : " متمكن " احتراز من المبنيّ ، نحو : (متى) و (إذا) ، فإنه لا يسمى مقصوراً ؛ لعدم استحقاقه للإعراب الذي يقصر فيه ؛ لأنّ المقصور لولا (الألف) لظهر إعرابه ؛لعدم المانع ، والمبْني لو عدم لامه لم يعرب ؛ لقيام المانع من الإعراب .فمثال المقصور مثال الحّي الذي عرض له ضعف ، لو زال عنه الضعف ؛ لعاد إلى قوته ، ومثال المبني مثل الميت الذي لا يرجى عوده ، فأمّا (هؤلاء) ، فقد أطلق عليه القصر والمد ؛ لأنّه أشبه الاسم المتمكن .

---

(١) – الكافية ص٦١

(٢) –الكتاب : ٣/ ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، و٤١٣ ، والأصول ٢/٤١٥- ٤١٧ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٥٥ ، وشرح المصنف على الكافية ١/ ٢٥٤ – ٢٥٥ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٩٧ – ٩٩ ، والفوائد الضيائية ١/٢٠٥ ، ١/١٧٨- ١٨٥

(٣) – الكتاب : ٣ / ٣٨٦ ، ، وقال سيبويه : وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر " ٣/٥٣٦ والانتصار لابن ولّاد : ٢٣٧ ، ٢٤٦

(٤) – محمد بن الوليد التميمي النحوي المصري (ت ٢٩٨هـ) ترجمته في الإنباه ٣/٢٢٤ – ٢٢٥ ، وإشارة التعيين ٣٣٩ ، والبغية ١/٢٥٩

١٦/ب

وإنما سمي / هذا النوع مقصوراً ؛ لأربعة أوجه :

أحدها : لكونه قُصر فيه الإعراب ، أي : حبس ؛ لأن القصر في اللغة عبارة عن الحبس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ [1] أي : محبوسات ، وقول كثير [2]

[٦٦]وأنت التي حببت كل قصيرة   إليّ و لم تشعر بذاك القصائر
عنيت قصيرات الحجال و لم أرد   قصار الخطى شر النساء البحاتر

والثاني : أن امتداد الصوت بألفه أقصر من امتداده بألف الممدود .

والثالث : أنه قُصِرَ عن الإعراب .

والرابع : أنه قُصِرَ عنه الإعراب.

ومقتضى هذين الوجهين ، أن يكون مبنياً ؛ لحبسه عن الإعراب ، أو لحبس الإعراب عنه ، وإنما لم يَقْبل (الألف) الحركة ؛ لأنّه حرف هوائي يجري مع النفس ،ولا يعتمد على موضع من الفم ،والحركة تحبس الحرف عند مخرجها[3] ، وتمنعه من الجري ، فلو حركت ؛ لانقلبت إلى أصلها ، أو همزة ، فيلتبس المقصور بالمهموز .

ثم ألف المقصور لا يخلو ، إمّا أن تكون منقلبة عن واو كـ(عصاً) ، أو عن ياء كـ(رحىً) ، أو للتأنيث كـ(حبلى) أو للإلحاق كـ(معزى) و (أرطى) على أحد المذهبين .

ويفرق بينها وبين ألف التأنيث بثلاثة أشياء : بدخول التنوين عليها ، ولحوق تاء التأنيث ، نحو : (أرطاة) ، وبقلب ألف الإلحاق في التصغير ياءً نحو : أريطٍ ومعيزٍ ، وألف التأنيث لا يلحقها شيء من ذلك ، أو للتكثير نحو : قبعثرى ، وإنما حكم بكونها للتكثير ؛ لامتناع كونها للإلحاق ؛ لعدم الأصل الذي تلحق به ، ولامتناع كونها للتأنيث لدخول التنوين عليها.

---

(١) – الآية ٧٢ من سورة الرحمن

(٢) – قائله كثير عزة ، وهو في الديوان : ٣٦٩ ، والبيت من شواهد أسرار العربية ٤١ و شرح المفصل : ٣٧/٦ ، والهمع٨٦/١، ويروى : ولم تعلم بذاك القصائر

(٣) – ينظر سر الصناعة : ١/ ٦– ٨ ، قال ابن جني : " لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره ، وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه " ٦/١

ولا يخلـــو المقصور إمّا أن يكون منوناً ، أو غير منوناً ، فإن كان منوناً ، نحو: هذه عصاً ، ورأيت عصا ، ومررت بعصا ، فلا بد من حذف الألف ؛ لأنّه لا يمكن الجمع بين ساكنين ، وزوال الجمع بينهما إما بالتحريك ، أو بالحذف ، والتحريك ممتنع ؛ لأن تحريك الألف يفضي إمّا إلى لبس المقصور بالمهموز ، أو إلى عوده إلى ما قلب عنه ، وتحريك التنوين ممتنع ؛ لأنه يحرك للساكن بعده لا قبله ،وأمّا بالحذف فيتعين حذف الألف لأربعة أوجه :

أحدهـــا : أنّ التنوين يدل على معنى ، وهو الصرف ، والألف لا تدل على معنى مستقل ، فكان أحق بالحذف .

والثاني : أن الألف ثابت ، والتنوين طارئ ، والطارئ يزيل حكم الثابت .

والثالـــث : أن الألـــف على حذفه دليل ، وهو الفتح ، والتنوين لا دليل عليه لو حذف ، فكان ما على حذفه دليل أحق بالحذف .

والـــرابع : أنّ الألف من أصل الكلمة ، والأصل مطلوب ، فكان أحق بالحذف ؛لاقتضاء بقيّة الكلمة له ، بخلاف التنوين .

وإن لم يكن منوناً، إمّا للألف واللام نحو: العصا أو للإضافة نحو : عصا زيد أو لكونه لا ينصـــرف نحـــو : (حبلى) فإنه يقدر عليه الإعراب مطلقاً مع ثبوت الألف ، ومع المنون يقـــدر مع حذف الألف ، فإذا قلت : أعجبتني العصا ، ومررت بالعصا ، ورأيت العصا ، فمذهب الجمهور تقدير حركات الإعراب في الألف ، وذهب بعضهم [1] إلى منع التقدير ، حجة الجمهور من وجهين :

أحدهما : أنّ العامل يقتضي التأثير ، فإذا تعذّر تأثيره اللفظي رجع إلى التقديري قياساً على المضاف إلى ياء المتكلم .

والـــثاني : أنّ الألف قد تكون منقلبة عن حرف متحرك ، فتقدر حركته عليه ، فإذا زال عاملها خلفه عامل آخر يقتضي التقدير.

وحجة من منع من وجهين :

أحدهـــا : أنّ الجـــازم يحذف لام الفعل في نحو : (يخشى) فلو كانت فيه حركة مقدرة لحذف شيئين

الثـــاني : أنّ الألف لا تقبل الحركة ، فصار بمنـــزلة الحركة التي لا تقبل الحركة،

---

(1) – الهمع : ١٧٨/١

فكمـــا لا تقـــدر الحركة على حركة لا تُقدر على الألف ، ولأنه صار وجودها بمنـــزلة الحرف المتحرك ؛ لتعذر تحريكها .

والجواب عن الأول : أنّ المقدّر ليس له حكم الملفوظ به .

وعن الثاني : أنّ الذي حكم به التقدير عدم قبوله للحركة .

وأمَّـــا قياســـه على الحركة فالفارق موجود ؛ لأنَّ الحرف يقوم بنفسه ، والحركة لا تقوم بنفسها ؛ ولأنها بعضه ، وبعض الشيء / مغاير لجملته ، ثم منهم من يزيد على ألف ما لا ينصـــرف نحو : (حبلى) فتحة في حال الجر قياساً على حالة ظهور الحركة ، ولقائل أنْ يقول : حَمْلُ الجر على النصب إنما يظهر في الملفوظ به لئلا يلتبس بالمبنيّات ، أو بالإضافة إلى ياء المتكلم ، وأمّا المقدر فلا حاجة إلى الحمل فيه ؛ لعدم العلة المقتضية للحملِ .

١٧

[إعراب المضاف إلى ياء المتكلم]

متنٌ : " وغلامي مطلقا " [١]

الشرح (٢): قد تقدّم ذكره ، ونعيد ما يتعلق بإعرابه ، فنقول : لما تعين كسر ما قبل ياء المتكلم ؛ لأنه لو انضم لانقلبت واواً ، ولو انفتح وأصلها الحركة لانقلبت الفا ، فإن قيل : فقد قلبت ألفا في النداء!

قلنا : قلبها في النداء ليس بحتم ، بل هو بعض لغاتها ،

فأما قلبها ألفا مطلقا فإنه يخل بفهم الإضافة إليها ،وإذا تعين كسر ما قبلها ، لزم أن يكون إعراب المضاف إليها مقدراً مطلقاً في قولك : (أعجبني غلامي) ، و (كرهت غلامي) ، و (عجبت من غلامي)

وقيل : إن الكسرة في حال الجر من تأثير العامل [٣]، وهو ضعيف ؛ لأن الكسرة في حالة الرفع والنصب لا (تقبل)[٤] الياء ؛ فيطرد الحكم ، إلا أن يعتقد أن تلك الكسرة قد زالت ، وهذه غيرها من تأثير عامل الجر

---

[١] - الكافية ص٦١

[٢] - الكتاب ٤١٣/٣ ، والمقتضب ٢٧٣،٢٤٩،٢٤٦/٤ ، والأصول ٤١٥/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٣٨،٣١/٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٩٩/١- ١٠٠، وانظر ما تقدم ص ١٢٣ وما بعدها ، وص ١٥٥

[٣]- وهو اختيار ابن مالك ، ينظر الكافية الشافية : ١٠٠٠/٢

[٤]- كذا في النسخة والوجه (لا تفارق)

[إعراب المنقوص]

متنٌ : " أو استثـــقـــل كقاضٍ رفعاً وجراً " [1]

الشرح [2]: معتل اللام نوعان : مقصور ومنقوص ، وإنما ينحصر فيهما ؛ لأنه إن انكسر مـــا قـــبل الـــياء والواو سلمت الياء وانقلبت الواو ياء ، نحو : الداعي والغازي ، فصار منقوصاً ، وإن انفتح ما قبلهما قلب ألفاً فصار مقصوراً ، فأما واو قبلها ضمة فلا يوجد في الأسماء المعربة لوجهين :

أحدهمـــا : أهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم ، ثم خص الاسم بشيء لا يوجد في الفعل .

والثاني : أنّه كان يؤدي إلى اجتماع ما يستثقل في النسبة والإضافة ، فلذلك يرفض .

وأمـــا (السمندو) فاسم أعجمي [3]، وأما (هُوَ) فمبني ، وأمّا الأسماء الستة فالواو فيها بمترلة الحركة.

وإنما سمي ما فيه حرف العلة معتلاً ؛ لشبه حروف العلة بالعلة المغيرة للجسم ، بـــيانه : أنّ العلة تغير الجسم وتنقله من الصحة إلى السقم ، وحروف العلة تغير الكلمة ، وتنقـــلها من حالة إلى حالة ؛ لأنه إذا انكسر ما قبل الواو صارت ياء ، وإذا انضم ما قبل الياء صارت واواً ، وإذا انكسر ما قبل الألف صار ياء ، وإذا انضم صار واواً

وإذا تقـــرر ذلـــك فالمـــنقوص :" كل اسم آخره ياء قبلها كسرة ، كالقاضي والداعي ، والغازي ، والمنادي ، والمتعالي ، والتراقي ، وإنما سمي منقوصاً لوجهين : أحدهما : لنقصان حكمه بحذف الضمة والكسرة .

والثاني : لنقصان ذاته بحذف الياء مع نقصان حكمه بحذف حركتي الرفع والجر ، ولا يخلو استعماله من ثلاثة أقسام :

---

(1) – الكافية ٦١

(2) – الكتاب ٤١٣/٣– ٤١٥ ، والمقتضب ٢٤٩/٤–٢٧٣ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٦٣/١ – ٦٤، وشرح المصنف على الكافية ١/ ٢٥٦ ، وشرح الرضي على الكافية ، والفوائد الضيائية ٢٠٧/١

(3) – اسم أعجمي مركب من (سام أندرون) وهي دابة برمائية كالضب ، ويطلق في العصر الحاضر على بعض أنواعه سمندل ينظر : المعرب للجواليقي ٣٩٠

أحدهـــا : المعـــرف باللام ، والثاني : المضاف ، والثالث : النكرة ، وتشترك الأقسام في حذف حركتي الرفع والجر .

أما حركة الجر ؛ فللثقل المفرط باجتماع الأمثال ؛ لأنَّ الكسرة على الياء ثقيلة ، والياء تُعَدُّ بكســـرتين ، وقبلها كسرة ، فتصير في التقدير أربع كسرات ، واجتماع الأمثال ثقيل في لسانهم ، ولذلك يعدلون في الحروف الصحاح إلى الإدغام ، وأما حركة الرفع فلوجهين :

أحدهما :حملاً لها على الكسرة في مناسبة الأمثال ،بدليل اجتماع أصليهما في الرّدف[1] دون الألف ، كقول الشاعر[2] :

[٦٧]تغنت بشجوٍ والظلام بهيم   وناحت على غصن فكدت أهيمُ
حمامةُ وادٍ حال ما بين وكرها   وأفراخها ذوالمخلبين غَشُومُ

والوجه الثاني : أن الضمة أثقل من الكسرة ، فحذفها أولى ، فإن قيل : فقد وجد اجتماع الأمثال في نحو : (بكريّ) من غير استثقال .

قلنا : ياء النسب بمترلة كلمة مستقلة . وأما حركة النصب ، فإنها تثبت في الأقسام ؛لخفتها ؛ لأنّها بعض الألف ، وهي أخف حروف المد واللين ؛ للزومها للسكون ، وبعض الساكن يقرب من الساكن.

فـــإن قيل : لو كانت الفتحة خفيفة لم تقلب عين الكلمة في نحو : قالَ ، وباعَ، ولامها في نحو : (غزا) ، و(رمى) !

قلنا : علة القلب هاهنا اجتماع الأمثال ، وهو معدوم في المنقوص ، أو أنّ حركة الإعراب عارضة ، وحركة عين الكلمة ولامها لازمة / ، واللازمة أثقل من العارضة . ١٧/ب

فـــإن قيل : فلم لم يُعد لام الكلمة إلى أصله إنْ كان واواً في حال النصب ! فيقال : رأيت غازِواً وداعِوًا ؛ لأنَّ الفتحة لا تثقل على الواو ، بخلاف الضمة والكسرة فإنهما يحذفان منها لثقلهما فتقلب ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأمّا في النصب فإنها تتحصن بالحركة عن القلب ؟

---

(١) – الردف في علم العروض والقافية : حرف ساكن من حروف المد واللين ، يقع قبل حرف الرويّ ، ليس بينهما شيء ، فإن كان واواً جاء معها الياء ، وإن كان ألفا لم يجز معه غير الألف ، وينظر :الكافي ١٥٣

(٢) – لم أعثر على نسبة للبيت ، والبيت من شواهد المغني لابن فلاح ٢٢٢/٢

قلـــنا : لما ثبت قلبها في أول أحوالها سُحب حكمه على آخر أحوالها ، تغليباً لحالتين على حالة ؛ لئلا تختلف بنية الكلمة في أحوال الإعراب.

وأمـــثلة اســـتعمال المنقوص في أقسامه : (أكرمني القاضيْ) ، فحذفت ضمة الياء ، و (مـــررت بالقاضـــيْ) فحذفـــت كسرة الياء ، و (رأيت القاضيَ) فثبتت الفتحة ، وفي التـــنـــزيل : ﴿ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [1] ،و (جـــاء غازي الروم) فحذفت الضـــمة ،وفي التـــنـــزيل : ﴿إلا من هو صال الجحيم ﴾ [2] ، و(مررت بغازي الروم) فحذفـــت كسرة الياء ، و (رأيت غازيَ الروم) ، فثبتت الفتحة ، وفي التنـــزيل : ﴿ أجيبوا داعيَ الله ﴾ [3] وجاءني قاضٍ ، وفي التنـــزيل : ﴿ ما أنت قاضٍ ﴾ [4] ،و(مررت بقاضٍ)، وفي التنـــزيل : ﴿ شفا جرف هارٍ ﴾ [5] ولما حذفت الضمة والكسرة لثقـــلهما ؛ بقيـــت الياء ساكنة والتنوين ساكناً ، ولا يمكن الجمع بينهما ، وزوال الجمع بينهما ، إمّا بتحريك أحدهما ، أوحذفه ، والتحريك ممتنع .

أمـــا الـــياء فإن حُرّكت بنوع حركتها عدنا إلى ما فررنا منه ، وإن حركت بالفتح التبس بالمنصوب المنون .

وأمـــا التـــنوين فلو حرك للساكن قبله لالتبس بنون الإلحاق ؛ للزوم حركته ، وإنما يحرك الساكن بعده ؛ لتكون حركته عارضة ، فيزول بزوال الساكن بعده ، نحو ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [6] ، وإذا امتـــنع التحريك صرنا إلى الحذف ، وحذف الياء أولى لخمسة أوجه :

أحدها : أنّ الكتابة تدل عليها ، ولو حذف التنوين لم يقم عليه دليل.

والـــثاني : أنّ التنوين دليل الصرف ، فلو حذف لم يبق على الصرف دليل ، وأما الياء فلا تدلّ بنفسها على معنى مستقل .

---

(١) – الآية ٢٦ من سورة القيامة

(٢) – الآية ١٦٣ من سورة الصافات

(٣) – الآية ٣١ من سورة الأحقاف

(٤) – الآية ٧٢ من سورة طه

(٥) – الآية ١٠٩ من سورة التوبة

(٦) – الآية ١ و ٢ من سورة الإخلاص

الثالـــث : أنّ الياء من (سنخ) الكلمة فهي مطلوبة ، وإنْ كانت معدومة ، ولهذا كان القياس مع الأخفش في حذف عين (مقول) ، وسيبويه حذف الزائد(١) .

الرابع : أنّ التنوين طارئ ، والياء ثابتة ، والطارئ يزيل حكم الثابت .

الخامس : أنها حرف علة ، فهي أحق بالحذف من الحرف الصحيح ؛ قياساً على (فُعْل) ، وأمّا المنصوب المنون فتثبت الياء لثبوت الفتحة ، ويبدل عن تنوينه ألفاً في الوقف فيقال : (رأيت قاضياً) ، وفي التنـــزيل : ﴿ سَمِعْنَا مُنَادِيًا ﴾(٢).

فرعان :

أحدهمـــا : إذا أدّى قياس إلى وقوع ياء قبلها ضمة ، نحو : (ظبي) و (أظبٍ) ، قلبت الضمة كسرة ، والتحق بالمنقوص ، وكذا إذا أدّى قياس إلى وقوع واو قبلها ضمة ، نحو : دلو وأدل ، وجرو وأجر ، قلبت الضمة كسرة ، فانقلب الواو [ياء] وصار منقوصاً .

الفـــرع الثاني : في مجيء المرفوع والمجرور على غير الأصل تشبيهاً بالمنصوب ، والمنصوب عـــلى غير الأصل تشبيهاً بالمرفوع والمجرور ، قال المبرد (٣): وهو من أحسن الضرورات ؛ لأنّه حمل شيء على شيئين .

والأجود عكس قوله ؛ لأنّ الخروج على الأصل أولى من الخروج على غير الأصل ، بدليل صـــرف ما لا ينصرف ، ومنع صرف المنصرف عند الجمهور، وكذا قصر (الممدود) ، ومنع (المقصور) عند البصريين .

ومثال المرفوع قول الشاعر(٤) :

[٦٨]قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها   مواليٌ ككباش العوس سُحّاحُ

العوس : موضع أو قبيلة ، وقيل : العوس : نوع من الغنم ، ومنه كبش عوسي ، وسحاح : سمان ، وقول الآخر

---

(١) – من المعروف أن سيبويه يختار حذف الزائد ، والأخفش يقول بأن المحذوف هو العين ، وينظر : الكتاب ٤/ ٣٤٨ ، والمنصف ١/٢٨٧ ، والتتمة في التصريف ١٨٩ الخصائص ٢/٤٧٧

(٢) – الآية ١٩٣ من سورة آل عمران

(٣) – ينظر المقتضب : ٤/٢١

(٤) – ينسب هذا البيت لجرير وهو من شواهد ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٤ ،وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٤ وابن يعيش ١٠/١٠٣ ، وشرح الشافية ٣/١٨٢،

[٦٩] لعمري ما تدري متى الموت جائيٌ   ولكن أقصى مدة الموت عاجل[1]

ورواه بعضهم بهمزتين ، وأمّا قول الآخر[2] :

[٧٠]تراه وقد فات الرماة كأنه   أمام الكلاب مصغيَ الخد أصلم

فأكـــثر الـــنحويين يروونه بالرفع ، والصواب نصبه على الحال [3] ؛ لأنّ المعنى عليه ؛لأنه يشبه الثور بالأصم في حالة إصغائه ، ومثال المجرور قول الشاعر [4] / ١٨/أ

[٧١] ما إن رأيت ولا أرى في مدتي   كجواريٍ يلعبن بالصحراء

جمع بين ضرورتين : ضرورة إخراجه على الأصل ، وضرورة صرف (ما لا ينصرف) ، وقول الآخر [5] :

[٧٢]لا بارك الله في الغوانيِ هل   يصبحن إلاّ لهنّ مطّلَبُ

ورواه الأصمعي (في الغواني فهل)، فخرج بذلك عن الضرورة، وقول الآخر[6]

:[٧٣] فيوماً يجازين الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولٌ تغوّلُ

ومثال المنصوب قول الشاعر :[7]

[٧٤]ولو أنّ واشٍ بالمدينةِ دارُهُ   وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا

وقول الآخر :

---

(١) – البيت من شواهد الإنصاف ٧٢٩/٢،وشرح القواس على الفية ابن معط ٢٤٦/١، وتذكرة النحاة ٦٣٧، وهو غير منسوب .

(٢) – قائله : أبو خراش الهذلي والبيت من شواهد الخصائص ٢٥٨/١،و المنصف ٨١/٢ ، وينظر ديوان الهذليين ١٤٦/٢

(٣) – مما يحسب للمؤلف هنا ثقته بنفسه وبرأيه عند الترجيح بين الأقوال ، كما تقدم في قسم الدراسة ص ٦١

(٤) – لم أعثر على نسبة لهذا البيت ، والبيت من شواهد أمالي الزجاجي ٨٣، والمفصل ٢١٥، وشرح المفصل ١٠ /١٠١، والقواس ٢٤٧/١،والشافية ٤٠٣، والموشح١٤٩، والخزانة ٥٢٦/٣ ، ٣٤١/٨

(٥) – قائله عبيد الله ابن قيس الرقيات، وهو في الديوان ص٣،والبيت من شواهدسيبويه ٣١٤/٣ ،والمقتضب ١/ ١٤٢،و ٣٥٤/٣ و الأصول٧٠/٢، ، والشنتمري : ٥٩/٢، .١٤٩. ،والخصائص٢٦٦/١،والمنصف ٦٧/٢، ،المفصل : ٢١٥، وشرح المفصل١٠١/١٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٠ ، ويروى (ما) بدلا من (هل)

(٦) – قائله : جرير ، وهو في الديوان : ١٤٠ ، والبيت من شواهد المقتضب : ١٤٤/١ ، و٣٥٤/٣،والخزانة ٨/ ٣٥٨ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠، وينظر : والمنصف ١١٤/٢ ، واللسان ١١: /٥٠٧ (غول)

(٧) – قائله : قيس بن الملوح (مجنون ليلى) ، وهو في الديوان : ٢٩٤ ، ٣٠١ ، والبيت من شواهد شرح المفصل : ٥١/٦ ، الخزانة : ٣٩٥/٤ ، ومغني اللبيب : ٣٨٢ ، وللبيت رواية أخرى هي : " فلو كان واش باليمامة داره ...."

[٧٥]فكسوت عارٍ لحمه وتركته جذلان جاد قميصه ورداؤه[١]

وقول الآخر [٢]:

[٧٦]كأنّ أيديهن بالقاع القَرِقْ أيدي جَوارٍ يتعاطين الوَرِقْ

وقول الآخر [٣]:

[٧٧]فتىً لو ينادي الشمس ألقت قناعها أو القمر الساري لألقى المقالدا

وجاء في المثل [٤]"أعط القوس باريها "

وأما قول الآخر :

---

[١] – نسب هذا للبيت في إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٨ لجرير وليس في ديوانه ، وهو من شواهد : الممتع في التصريف ٥٥٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠/٢ ، والتذييل والتكميل ٢١٤/١ ، وهمع الهوامع ٥٣/١ ط ، وللبيت رواية أخرى هي

: وكسوت عار لحمه فتركته جذلان يسحب ذيله ورداءه

[٢] – ينسب هذا الرجز لرؤبة ، وهو في ملحقات الديوان ١٧٩ والبيت من شواهد،المحتسب ١٢٦/١،والعمدة ١٩٣/٢،أمالي الشجري ١٠٥/١،و الخزانة ٥٢٩/٣ ،وشرح الشواهد للبغدادي ٤٠٥

[٣] – قائله الأعشى ، وهو في الديوان : ١١٥ ، والبيت من شواهد مقاييس اللغة : ٤١٢/٥ ، وينظر : اللسان ٣١٧/١٥ (ندى) وفيه روي : (القلائدا) بدلاً عن (المقالدا)

[٤] – من أمثال العرب ، يضرب في الاستعانة بأهل الخبرة والمهارة ، وينظر : جمهرة الأمثال ٧٦/١ ، ومجمع الأمثال ٩١/٢

[٧٨]وكان بُلْقَ الخيل في حافاته   تُدْلي بهنَّ دواليُ الزرّاع[1]

فـــروي بنصـــب (الدوالي) على أنها مفعولة ، وقد شبه (بلق الخيل) بأمواج النهر التي ترميها في جوانبه ، ونصب بها (دوالي الزرع) ، ويروى برفع (الدوالي) على أنها فاعلة ، فتكون (داولي الزرّاع) هي التي ترمي الأمواج في حافات النهر بحركتها.

---

(١) – نسب هذا البيت للمسيب بن علس في المفضليات ص ٦٣ برقم ١١، وهو من شواهد التذييل والتكميل ١/ ٢١٢ ، والدرر ١/١٦٧ ، والهمع ١/١٨٠ ط دار الكتب بيروت غير منسوب ويروى (وكأنّ بين ...)

متنٌ : " ونحو : (مسلميَّ) رفعاً ، واللفظيُّ فيما عداه "[١].

الشـــرح [٢]: جمـــع المذكـــر السالم ــ إذا أضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع ، نحو : مسلمون ومصطفون ، حذفت نونه ؛ للإضافة ، فتجتمع الواو والياء ، وقد سبقت الأولى بالســـكون ، فيجب قلب الواو إلى الياء ، والإدغام طلبا للخفة ، ويكسر ما قبل الياء إذا كان قبل الواو ضمة ، وتفتح إذا كان قبل الواو فتحة ، فيقال : (جاء مسلمِيّ ، ومصطفَيّ) ، فيجب تقدير (الواو) لعدم علامة الرفع بالإدغام ،وأمّا (رأيت مسلمِيّ ، ومصطفَيّ) و (مـــررت بمسلمِيّ ، ومصطفَيّ) فعلامة النصب والجر موجودة ، وهي الياء المدغمة ، وإدغـــام الحـــرف في مثله لا يخرجه عن حقيقته ، وأما إبداله يغيره فيخرجه عن حقيقته ، فلذلك صرنا إلى تقدير الواو ؛ لذهاب حقيقتها .

فـــإن قيل : إن حقيقتها لم تذهب بالكلية ؛ لأنّ الياء بدل عنها ، والبدل يقوم مقام المبدل منه ، فكأن حقيقتها موجودة .

قلـــنا : لا نسلم ذلك لأن كل حرف له دلالة ، والياء لا تدل على الرفع فدل على ذهاب حقيقة الواو بالكلية لعدم دلالتها

واعلم أنّ الإعراب التقديري على قسمين :

أحدهما : ما ذكره المصنف ، فذلك عند عدم الإعراب ، وإنما يستدل عليه بالعامل مع عدم المانع .

والثاني : أنْ يكون اللفظ الدال على الإعراب موجود ، إلا أنّه يكون مشتركاً بين شيئين ، كالتثنية وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم وما لا ينصرف في حال النصب والجر ، فإنـــه ينبغي أن يُقدّر أنّ الياء الدالة على النصب غير الياء الدالة على الجر ، والكسرة الدالة عـــلى الجر غير الكسرة الدالة على النصب ؛لأنَّ اختلاف المدلول يقتضي اختلاف الدال ، ألا تـــرى أنَّ لفظ (ما) و (من) مشترك بين معان متعددة ، وتقدر أنّ الاستفهامية غير الشرطية،وغير الموصولة ، والموصوفة ،نظراً إلى المدلول .

---

(١) ـ الكافية ص٦١

(٢) ـ الكتاب ٣/٤١٤ ، والمقتضب ٤/٢٤٩- ٢٧٣ ، والأصول ٢/٤٢٣ ، وشرح المصنف على الكافية ١/ ٢٥٦- ٢٥٧ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٩٩- ١٠٠، والفوائد الضيائية ١/٢٠٧

وأمّا قوله "واللفظي فيما عداه" فإنّه تحصيل الحاصل ؛ لأنّه قسّم أوّلاً أنواع اللفظي ، فلما فرغ منها قسّم أنواع التقديريّ ، فإذا عرّفه ثانياً أفضى إلى تحصيل الحاصل ، أمّا لو لم يعرفه أوّلاً ، وعرفه بعد التقديريّ كان لتعريفه فائدة [1] .

فـــائدة :إذا سكن ما قبل الياء والواو نحو : ظبي ، وكرسي، ودلو ، وعدو ، جرى مجرى الصحيح لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنّ العلـــة في المنقوص خروج اللسان من حركة ثقيلة إلى حرف متحرك بحركة ثقيلة فلا يجد اللسان راحة ؛ لانتقاله من ثقيل إلى ثقيل .

وأمّا هاهنا فاللسان يترفه عند الساكن ، ثم ينتقل منه إلى متحرك ، فتنتفي علة الثقل .

والثاني : أنّ الساكن كالموقوف عليه ، والمتحرك كالمبدوء به ، و لا يكون إلا متحركاً .

والثالث : أنه لا يمكن تسكينه في الدرج مع سكون / ما قبله ؛ لئلا يجتمع ساكنان. ١٨/ب

واعلم أنّ ساكن المشدد أقرب إلى المتحرك كـــ(عدوّ) لوجهين :

أحدهما : أنّ المدغم ممتزج بالمتحرك ، ولذلك ينبو اللسان عنهما نبوة واحدة

.والثاني : أنّ الساكن المدغم يمتنع قلبه ، ولا يمتنع قلب غير المدغم نحو : اعلوّاط وميعاد) ، وما ذاك إلا لتحصّن المدغم بحركة ما قبله ، وعدم تحصن غير المدغم .

---

(١) — لم يعرف المصنف هنا الإعراب اللفظي ، غير أنه لما فصّل الإعراب التقديريّ أراد الإشارة إلى أنّ ما بقي من المعربات إعرابه ظاهر ، وينظر : الرضي : ١/١٠٠

[الممنوع من الصرف]

متنٌ : "غير المنصرف ما فيه علتان من تسع ،أو واحدة منها تقوم مقامها ؛ وهي :

عدلٌ ووصفٌ وتأنــيثٌ ومعرفةٌ وعــجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ

والنـــون زائدةٌ من قبــلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقريبُ

مثل :(عُمَر) و (أحْمر) و (طلحة) و (زينب) و (إبراهيم) و (مساجد) ، و (معد يكرب) و (عمران) و (أحمد) ، وحكمهُ أنْ لا كسر ولا تنوين " [١].

الشرح [٢]: يتعلق بهذا الموضع النظر في الحدّ ، وفي تعلق منع الصرف بعلتين فرعيتين ، وفي بيان كون العلل فروعاً ، وفي عدم منع العلة الواحدة ، وفي حصر العلل المانعة ، وفي كون التنوين علامة الصرف.

أمّا الحدّ فلو جعلت (ما) نكرةً موصوفةً ، فهي الجنس ، و(الصفة) الفصلُ ، والحدُّ تام . وإن جُعلــتْ (موصولة) ، فهي نائبة عن الموصوف والصفة ، ففيها قوة الدلالة على الجنس والفصل ، أي : الاسم فيه علتان.

وأمّا تعلق منع الصرف بعلتين ،فلما كان الفعل فرعاً على الاسم لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الفعل بمترلة المركب ؛ لاستلزامه الفاعل ، والاسم بمترلة المفرد ، والمركب فرع على المفرد .

والثاني : أنّ الفعل مشتق من المصدر على مذهب البصريين ، والمشتق فرع على المشتق منه ؛ لتوقف وجود الفرع على وجود الأصل .

والثالــث : أنّ الفعل يفتقر إلى الاسم لإفادة التركيب ، والاسم لا يتوقف عليه لاستقلاله بالتركيــب مــن غــير فعل ، فإذا وجد اسم فيه علتان فرعيتان شابه الفعل في الفرعية ،

---

(١) – الكافية ٦٢ ، والبيتان ذكرهما أبو البركات الأنباري في : أسرار العربية ٣٠٧

(٢) – الكتاب ٣/ ١٩٧ – ٢٨٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٣– ٨ ، والأصول ٢/٧٩– ٨٩ ، وشرح ابن يعيش على المفصل :٥٩/١–٦١ ، و شرح المصنف على الكافية ٢٥٨/١– ٢٥٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٠٠/١– ١٠٥ ، والفوائد الضيائية : ٢٠٨/١– ٢١٠ ، والقواس : ٤٣٧/١– ٤٤٥

والمشابهة تقتضي الاشتراك في الحكم العدميّ ، وهو الجر والتنوين ، والحكم الثبوتي ، وهو الرفع والنصب [١]

وإنما لم تمنع المشابهة الإعراب بالكلية كما منعت مشابهة (الحرف) ،ومشابهة (اسم الفعل) للفعل ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّ الفعل الذي أشبهه لا يمتنع فيه الإعراب ، فكيف يمتنع في فرعه؟!.

والثاني : أنّ الاسم يقتضي الإعراب ، ومشابهة الفعل تمنعُ منه ، فيما يمتنع فيه ، فالأول كالذاتي ، والثاني كالعرضي ، وإبطال الإعراب بالكلية يقتضي ترجيح العرضي على الذاتي

وأمّا مشابهة الحرف واسم الفعل ، فإنما أبطلت الإعراب بالكلية ؛ لأنه ليس لما أشبها به حالة الإعراب ، فنظيرهما شبهه في منع الجر والتنوين ، لما كان لا يدخلان الأصل المشبه به

واعلم أن المشابهة على مذهب الكوفيين [٢] من وجهين :

أحدهما : توقفه على الاسم في الإفادة .

والثاني : أن الفعل بمنزلة المركب ، والاسم بمنزلة المفرد ، والمركب فرع على المفرد ، وأمّا وجه الاشتقاق فلا يجيء .

فإن قيل : فلم لم يُجعل تأثير شبه الفعل عين منع الجر والتنوين دون غيرهما من أحكام الاسم كالتعريف ،والتثنية ،والجمع ،ودخول حرف الجر ،وغير ذلك ؟!

قلنا : لأنّ منعها من الاسم لا يبطل معناه ، ولا يخرجه عن الاسمية ، ولو منع غيرهما لأبطل دلالته على الاسمية المقتضية لذلك المعنى ، ومنع ما لا يغير المعنى أولى من منع ما يغير المعنى ، بدليل أن الفعل المضارع لما شابه الاسم أعطى الإعراب الذي لا يغير معنى الفعلية دون غيره من أحكام الاسم التي تغير معنى الفعلية .

---

[١] - المقصود بالحكم الثبوتي هو إثبات الحكم ، والحكم هنا هو الرفع والنصب ، إذ لا مانع منه ، ونقيضه هو الحكم العدميّ ، وهو الحكم المنتفي : وهو هنا الجر والتنوين ، لأنّ الممنوع من الصرف لا يجرّ ، ولا ينون . وينظر منهاج الوصول إلى معيار العقول : ٨١٩

[٢] – من المعروف أن المصدر عند الكوفيين ليس أصلا ، فلا يمكن عندهم تحقق الجهة الأولى من جهات الشبه ، لأن الأصل هو الفعل ، وقد تقدم ، وينظر : الإيضاح للزجاجي ٥٦ ، والمسألة (٢٨) في الإنصاف ٢٣٥/١ ، وشرح المصنف ٢٦٠/١ ، و القواس ٤٤٠/١ ، والهمع ٨٧/١

وأمّا بيان كون العلل فرعاً على غيرها ، فالعدل فرع ؛ لكون المعدول مسبوقاً بالمعدول عنه ، والوصف فرع على الموصوف ؛ لاحتياجه إليه وتبعه له لفظاً ومعنى ، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما : أن لفظ (شيء) مذكرٌ ، وهو يطلق على المذكر والمؤنث.

والثاني : أن المؤنث له علامة تدل على فرعيّته ، إمَّا لفظيَّة كـــ(قائمة) و (سكرى) و (حمراء) ، وإمّا معنوية ، وهي أن كمال المذكر مقصود بالذات ، ونقصان المؤنث مقصود بالعرض ، ونقصان العرض / فرع على كمال الذات ، والعلمية فرع على التنكير لوجهين: ١٩/أ

أحدهما : أنّ النكرة أعم ، والعام قبل الخاص ؛ لأنّ الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المتعينة له .

والثاني : أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية ، والنكرة غير محتاجة إلى علامة.

والعجمة فرع على العربية ؛ لأنها دخيلة في كلام العرب ، وتكلم العربي بها مسبوق بتكلمه بلغته ، ولذلك يثقل على العربي التكلم بها ، إذ ليست من طبعه ، والجمع فرع على الإفراد ؛ لسبق الإفراد للجمع ، والتركيب فرع على الإفراد ؛ لأن الإفراد سابق للتركيب أيضاً ، والألـــف والنون فرعٌ على المزيد فيه مع كونهما مضارعتين لألفي التأنيث ، والتأنيث فرع عـــلى الـــتذكير ، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم ،كما أنّ الفعل فرع الاسم ؛ لسبق الاسم ، فإذا وجد في الاسم وزن الفعل وجد فيه فرع

وأمّا عدم منع العلة الواحدة اختياراً فمتفق عليه لوجهين :

أحدهمـــا : أن الخفة التي هي سبب الصرف ، إذا دخل عليها سبب واحد قاومته فلم يقدر عـــلى جذبها عن الأصالة إلى الفرعية ، فإذا حصل معه سبب آخر تعاضدا ؛ لقوة ثقلهما ، وغلبا خفة الاسم ، وجذباه إلى شبه الفعل .

ونظـــيره في الشرعيات : أنّ الأصل براءة الذمم ، فلا يقوى الشاهد على شغل الذمّة ما لم يعتضد بمرجح [١] .

والوجه الثاني : أنه ما من شيئين إلا وبينهما مشابهة ما ، فلو اعتبرنا مطلق الشبه لالتحقت الأسماء بالأفعال ، والأفعال بالأسماء ،ولذلك لم يعتبر السبب الواحد .

---

(١) – خبر الواحد لا يعتبر كافيا في الشهادة للحكم ، لأنّه لا يفيد العلم ، وإنما يفيد الظن الذي يحتاج معه إلى مرجح ، فيعمل بشهادة اثنين في غير خبر الزنا " ينظر المنهاج ٤٨٧– ٤٨٨

فإن قيل : مشابهة الحرف من وجه كافية في زوال الإعراب ، فهلا كان السبب كافياً في منع الصرف ؟ .قلنا : مشابهة الحرف إلى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وعلة البناء قوية ، فلذلك جذبته العلة الواحدة ، وأمّا مشابهة الفعل فلا تخرجه عن الإعراب ، وإنما تكسبه الثقل ، ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد ، لما تقدم (١).

فإن قيل : فحكم جعفر ورجل واحد في الصرف ، فما الفرق بينهما؟!

قلنا : الفرق بينهما متخيل في الذهن ، فإنّ (جعفر) لو انضمت إليه علة أخرى ؛ لامتنع من الصرف بخلاف (الرجل) ؛ لعدم العلة فيه.

فإن قيل : فما الفرق بين امرأة سميت بـــ(إبراهيم) وبين فاطمة ؟

قلنا : الفرق بينهما أنّ في المسماة بإبراهيم ثلاث علل ، فلو قدر زوال العجمة لم تنصرف ؛ لبقاء التعريف والتأنيث ، ولو قدر رفع علة واحدة من فاطمة لانصرفت لبقاء علة واحدة وأما منع العلمية وحدها في ضرورة الشعر : (فأجازه) الكوفيون ، والأخفش ، وأبو علي ، وابن برهان (٢)، ومنعه سيبويه ، وأكثر البصريين(٣) ، وأما منع الصرف بلا سبب فـــلا يجوز اتفاقاً .وحجة المانعين : أنّ الصرف هو الأصل ، ولا يقوي السبب الواحد على إخـــراجه إلى الفرع ؛ لما تقدم من الدليل . حجة المجوزين :السماع والقياس ، أما السماع ،فقول الشاعر (٤) :

[٧٩]فما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداس في مجمع

وقول الأخطل (٥) :

[٨٠] طلبت الأزارقَ بالكتائبَ إذ هوتْ   بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدُورُ

---

(١) — تقدم في الصفحة السابقة

(٢) — ينظر : الإنصاف ١/ ٢٩٠ ، و الهمع ١/ ١٢١

(٣) — ذهب النحويون في هذا أربعة مذاهب : الجواز المطلق ، والمنع المطلق ، والجواز للضرورة الشعرية ، والجواز في العلم خاصة ، وينظر : ضرورة الشعر للسيرافي ٤٣ ، والإنصاف المسألة (٧٠) ١/ ٢٩٠وشرح القواس عللى ألفية ابن معط ١/ ٤٤٢ ، و الهمع ١/ ١٢١ -١٢٢ ،

(٤) – قائله : العباس بن مرداس ، والبيت من شواهد : سر الصناعة ٢/ ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، وشرح المفصل ١/ ٦٨ ، الإنصاف ٢/ ٤٩٩ ، والقواس ١/ ٤٤٢ ، و الخزانة ١/ ٧٣، والهمع ١/ ١٢٢ ، والدرر ١/ ١١، والتصريح ٢/ ١١٩ والأشموني ٣/ ٢٧٥ .

(٥) –البيت للأخطل (غياث بن الغوث) في ديوانه ١٩٧ ، وهو من شواهد الإنصاف ٢/ ٤٩٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٠٩ ، والتصريح ٤/ ٢٧٧ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٣٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤٣

وقول ابن قيس الرقيات[1]

[٨١]ومصعبُ حين جدّ الأمر أطيبها وأكرمها

وقول أبي دهبل [2]

[٨٢] أنا أبو دَهبلَ وهبٌ لوَهَب من جمحٍ والعز فيهم والحسب

وقول الآخر [3]:

[٨٣]وقائلة مابال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

وقال الآخر[4] :

[٨٤]وممن ولدوا عامرُ ذو الطولِ وذو العرضِ

وأما القياس : فليس حذف التنوين بأكثر من حذف الزاي واللام في قوله[5]:

[٨٥]درس المنا بمتالع فأبانٍ

يريد (المنازل) ، ومن حذف (الواو) في قوله :

---

(١) –قائله : عبيد الله بن قيس الرقيات ، في ديوانه ١٢٤ ، والبيت من شواهد الإنصاف ٥٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ ، والخزانة ١٥٠/١

(٢) – قائله : أبو دهبل الجمحي ، وهو في ديوانه : ٤٧، والبيت من شواهد الإنصاف ٥١١، والأغاني : ١١٣/٧

(٣) – قائله دوسر بن دهبل ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٧٦ ، والإنصاف ٥٠٠،وشرح الشواهد للعيني ٣٦٦/٤، والأشموني ٢٧٥/٣

(٤) – قائله : ذو الأصبع العدواني ، والبيت من شواهد الأغاني ٤/٣، والأصول ٦٩٦/٢ ، والإنصاف ٥٠١، وابن يعيش ٦٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٧/٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٦٤/٤

(٥)–هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة ، وهو في الديوان ٢٠٦، وتمامه

درس المنا بمتالع فأبان فتقادمت بالحبس والسوبان

والبيت من شواهد الخصائص ٨١/١ ، والاقتراح ١٤٢، والقواس ٤٤٢/١ ، والتصريح ١٨٠/٢، والهمع ١٥٦/٢ ، وينظر : العين ١٧٣/١، درس : عفا ، و متالع : منازل ، وأبان : اسم جبل، اللسان(تلع)٣٧/٨، و (أبن)١٣/٥

[٨٦] فبيناهُ يشري رحلَه [١]

يريد (هو) ، فإذا جاز للشاعر حذف ما هو من نفس الكلمة ، فحذفه للتنوين الزائد عليها أولى

وقد تأول المانعون هذه النصوص[٢]، فمنهم من قال : رواية البيت الأول(شيخي) ومـــنهم [٣]من قال رواية (مرداس) ثابتة في / كتب الحديث كصحيح مسلم ،ولكن أصله (مرداسِي) على إضافته إلى ياء المتكلم ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثم حذف الألف [٤]. ١٩/ب

وكذا حكم (دوسر) و (شبيب) و (دهبل) ، وأمّا (عامر) فجعله اسماً للقبيلة ووصفها بـــ(ذو) حملا على المعنى ؛ لأنّ القبيلة والحي واحد

وأما قوله : [٥] " ومصعب " قال الأصمعي : أفسدت الحضرية لغته ، وقيل: الرواية الصحيحة :

: " وأنتم حين جد الأمر"

وإنْ صحّت الرواية الأخرى ، فتحمل على القبيلة ؛ لكثرة أتباعه .

وأمّا قياس حذف التنوين على الحروف الأصلية ، فالفارق موجود ؛ لأنّ التنوين دخل ليدل على خفة الاسم وصرفه ، فحذفه يخل بهذا المعنى.

---

(١) – هذا جزء من صدر بيت ينسب للعجير السلولي في خزانة الأدب ٢٥٧/٥، ٢٦٠ ، ٤٧٣/٩والبيت بتمامه :

فبيناه يشري رحله قال قائل   لمن جملٌ رخوُ الملاطِ نجيبُ

والبيت من شواهد الخصائص ٦٩/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١ ، ٩٦/٣ ، والقواس ١٣٨٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٨٥– ٢٨٦ ، ورصف المباني ١٦ ،

ويشري : يبيع ، ورخو الملاط : إشارة إلى عظمه واتساعه ، والملاط :مقدم السنان ، وقيل جانباه ، وقيل العضدان أو الإبطان

(٢) – نسبها الرماني في كتاب (توجيه الأبيات المشكلة)ص٩ للمبرد ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٤٧ ، ٤٨ ، وشرح كتاب سيبويه للصفار ٢ /٤٦٢

(٣) –الإيضاح على المفصل ١٤٩/١

(٤)_ وأبقى الفتحة دالة عليها ينظر : القواس ٢٤٣/١

(٥) – تقدم ص ١٩٨، وهو الشاهد رقم ٨١

وأمّـا الحروف الأصلية فحذفها لا يخل بمعنى ؛ لأنّ بقية الكلمة تطلبها ، بدليل حذف ياء المنقوص وألف المقصور لأجل التنوين .

والحق جواز الحذف ، وهذه التأويلات بعيدة ، والأصل عدمها ، فالمصير إليها على خلاف ظاهر اللفظ الموضوع .

وأمّا قياس حال الضرورة على حال الاختيار في منع الصرف فبعيد ؛ لأنه يجوز في الضرورة مـا لا يجوز في الاختيار ، ولعل الشاعر قويت في نفسه العلة [الواحدة][1] حتى قامت مقام علتين للضرورة ، فالتحقت بألفي التأنيث والجمع

وإذا حـذف التـنوين في محل الجر ، فالكوفي يرى فتحه قياساً على ما لا ينصرف ؛ لئلا يلتـبس بالمبنـيات على الكسر ، والفارسي [2] يبقي الكسرة ؛ لأن الضرورة دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل ، وأمّا قول الشاعر [3] :

[٨٧] أنت لها منذرُ من بين البشر

فإنه منادى ، وأمّا قول الآخر [4] :

[٨٨] عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

وأما حصر العلل في تسع ، فإنّ النحويين سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعاً [5]، وقد جمعت أيضاً في قوله:

---

(١)– زيادة من المحقق يقتضيها المقام للإيضاح

(٢) – ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١

(٣) – هذا الرجز بعده :

داهية الدهر وصماء الغَبَر خير قريش من مضى ومن غبر

وينسب للحرمازي (الحسن بن علي) وهو من شواهد اللسان (غبر) ٤/٥ ، والتاج (غبر) ١٣/ ١٨٩ ، وأساس البلاغة (غبر)

(٤) – اختلف في نسبة هذا البيت فقيل : قائله عبد الله بن الزبعرى ، وقيل : مطرود بن كعب الخزاعي ، والبيت من شواهد المقتضب : ٣١٢/٢، ٣١٦، والمنصف ٢٣١/٢، وسر الصناعة ٥٣٥/٢، والإنصاف ٦٦٣، وابن يعيش٣٦/٩، والاشتقاق : ١٣

(٥) – ذهب السيرافي إلى أنها عشرة ، وزاد شبه ألف الإلحاق بألف التأنيث ، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنها ثمانية ، فحذف الألف والنون الزائدتين ، وزاد ابن بابشاذ الشبه بالأعجمية ، وهو الجمع المسمى به ، وزاد أبو علي الحمل على الموازن " ينظر الإيضاح ٣٠٠ ، والمقتصد ٩٦٥/٢ ، والأشباه والنظائر ٥٣٣/٢ ، والقواس ١/ ٤٤٠- ٤٤١

إذا اثنان من تسع ألـــمّا بلفظة فدع صرفها وهي : الزيادة والصـــفة
وعدل وتأنيث وجمع وعجمة وأشباه فعل ، واختصـــار ، ومعـــرفة[١]

وهاهنا ثلاث علل أخر :

إحداهـــا : إذا سمي بما فيه الألف للإلحاق ، فإنه لا ينصرف في المعرفة ؛ للتعريف ، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث .

والثانـــية :إذا سمـــي بالجمع نحو :(مصابيح) ،فالمانع له من الصرف -عند ابن بابشاذ [٢] التعريف ، والشبه بالأسماء الأعجمية ، لكونه على وزن لا تكون عليه الآحاد ، وإنما احتاج إلى هذا التأويل ؛ لأنه خرج بالتسمية عن الجمع .

وقال ابن الحاجب [٣]: " المانع له من الصرف الجمع المقدر في الأصل "،

ويقويه اعتبار الصفة في الأصل في نحو : أدهم ، للقيد ، وما صار إليه ابن بابشاذ أقوى ؛ لأنه إذا سُمّي به لم يجز تقدير الجمع فيه مع العلميّة ، قياساً على التسمية بالصفة ، فإنها لا تقـــدر مع العلمية للتضاد الذي بينهما ، وكذلك الجمع يضاد العلمية فلا يجوز تقديره مع العلميّة .

والثالثة : الحمل على الموازن ، كما قاله أبو علي [٤]في (سراويل) أنه لا ينصرف ؛ لأنه مفرد أعجمي ، حمل على موازنه في العربية ،كمصابيح ، فتصير العلل على هذا اثنتي عشرة علة .

فـــإن قيل : فلم لم يُجْعَل كون الاسم فرعاً على الفعل في العمل من جملة العلل المانعة حتى إذا انضمت إليه علة أخرى امتنع من الصرف؟!

قلنا: إنما امتنع لوجهين :

أحدهمـــا : أنّ العلل المانعة هي التي إذا وجدت في كلمة صارت فرعاً على غيرها من غير مشاركتها لذلك الغير فيها ، ألا ترى أنّ التأنيث فرع على التذكير ، والتركيب فرع على

---

(١) – لم أعثر على نسبة لهذين البيتين

(٢) – طاهر بن أحمد (٤٦٩هـــ) الجوهري ترجمته في : معجم الأدباء ١٧/١٢ ، والبغية ٢٧٢، ٤٢٧ ،و لم أجد هذا المثال في شرح مقدمته المحسبة

(٣) –الوافية نظم الكافية ١٤٤ ، ١٤٥ :ينظر شرح الكافية لابن الحاجب : ٢٥٩/١ ، و الإيضاح ١٢٦/١

(٤) – المسائل المنثورة ٢٧٥ ، القواس ٤٤١/١

الإفـــراد ، ولا مشـــاركة بين الفرع والأصل ، وكذلك (التاء) هاهنا ، فالفعل والاسم يشتركان في العمل ، فلا يتحقق كونه علة في الاسم ؛ لمشاركة الفعل له .

والوجه الثاني : أنّ العمل بحسب اقتضاء التعلق ، ولا يفترق الاسم المأخوذ من فعل وفعله في الاقتضاء ؛ بدليل أنّ (ضارباً) يقتضي مضروباً ،كما يقتضيه (يضرب).

وإذا اشتركا / في الاقتضاء لم تتحقق الفرعية ؛ لعدم ترجيح الفعل عليه في الاقتضاء . ٢٠/أ

واعـــلم أنّ بعض العلل لا يؤثر إلا مع علة مخصوصة ، بدليل أنّ في (بقّم) العجمية ووزن الفعل ، وهو مصروف ، وفي نحو: (ضاربة) الصفة والتأنيث ، وهي مصروفة ؛ لعدم لزوم التأنيث فيها .

وفي (أذربيجان) خمس علل ، ولو نكرت لانصرفت ؛ لأنّ العلمية شرط في تأثيرها .

وأما علامة الصرف ، فذهب جمهور النحويين إلى أنّه عبارة عن التنوين وحده .

وذهـــب قوم إلى أنه عبارة عن الجر والتنوين ، وبه قال السيرافي [١]، وحجة الجمهور من خمسة أوجه :

أحدها : أنّ (عصاً) منصرفة لوجود التنوين ، و (حبلى) غير منصرفة ؛ لعدم التنوين ، إذ لا فارق بينهما إلا هو.

والثاني: أنّ الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المجرور ؛ لإقامة الوزن بزيادة الحرف ، نونه وجره ،كما يفعل في المرفوع والمنصوب ، ولو كان الجر من الصرف ؛ لما جاز له الإتيان به ؛ لأنه يجوز له ما دعت إليه الضرورة ، وهو الصرف .

والثالـــث : أنـــه مطابق لاشتقاقه ، فإن تمكن الصوت بالحرف أقوى من تمكنه بالحركة . فيتعلق الحكم بالأقوى دون غيره .

والـــرابع : أنّ شبه الفعل يزيل علامة خفية ، وهي التنوين ، وأما الجر فعلم الإضافة ، كما أن الرفع والنصب علم الفاعلية والمفعوليّة .

والخـــامس : أن الجر يدخله إذا أضيف ، أو دخله لام التعريف ، وهو غير منصرف على الأصح ، وإذا تقرر أنّ الجرّ ليس من الصرف ، فإنما حذف مع التنوين لثلاثة أوجه :

أحدها : كراهة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر ، نحو : (حَذَامِ) .

---

[١] – ضرورة الشعر للسيرافي ٤٠ ، وينظر : القواس ٤٣٨/١

الثاني : كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ؛ لأنّه حكى أبو عثمان حذف ياء المتكلم ، وإبقاء الكسرة في غير النداء ، ومنه قول الشاعر[1] :

[٨٩]شرقت دموع بهن فهي سجومُ

الثالث : أنّ التنوين من خصائص الاسم ، والجرّ من خصائصه ، فتبعه الجر في الحذف ؛ لاشتراكهما في الخصيصة .وحجة المذهب الثاني من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مأخوذ من (التصرف) ،وهو التقلب ، والذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين أكثر تصرفاً مما يدخله حركتان ، والجر يحصل زيادة تصرف ، فكان من الصرف

والثاني : أن الجر يشارك التنوين في كونهما من الخصائص ، فوجب اشتراكها في علامة الصرف ، ولذلك لم يكن الرفع والنصب كذلك ؛ لاشتراك الاسم والفعل فيهما .

الثالث : أن الموجب لمنع الصرف سببان ، فناسب أن يكون في مقابلتهما شيئان لا شيء واحد .

فإن قيل : فقد تجتمع في الاسم خمس علل ، فلو جعل لكل سبب قسم ؛ لبقي أكثر الأسباب لا مقابل له .

قلنا : الأصل هو السببان المانعان ، و ماعداهما لا اعتبار له في المقابلة

والجواب عن الأول : أنه لو كان من (التصرف) لم يكن التنوين من الصرف لأنه لا تقلب فيه بل هو مانع للتقلب وهو الحركة ؛ ولأن التقلب موجود في الرفع والنصب ، وليس من الصرف .

وعن الثاني : أنّ الألف واللام والإضافة وغيرهما من الخصائص ، وليس من الصرف ، فلا يكون أيضا الجر من الصرف .

وعن الثالث : أن المقصود من السببين منع ما يسمى صرفا ، لا مقابلةَ شيءٍ بشيء ، والمقصود بالمنع التنوين ، لما تقدم .

---

(١) – لم أعثر على قائله ، ولا تتمته ، وهو من شواهد القواس ٤٣٩/١، والنيلي في الصفوة الصفية ١٠٧/١ غير منسوب

متنُ : " ويجوز صرفه للضرورة ، أو للتناسب مثل :﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا ﴾ ،و ﴿ قَوَارِيرَاْ ۝ قَوَارِيرَاْ ﴾ وما يقوم مقامهم :الجمع وألفا التأنيث." [1]

الشـــرح [2] : يجوز للشاعر (صرف ما لا ينصرف) ؛ لأنه يرده إلى الأصل ، إذ الأصل هو الصرف ، ومنع الصرف عارض للاسم لا للفعل[3] ،وإنما يجوز له ذلك ؛ لأنه يستفيد بـــه زيـــادة حرف في الوزن ، ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة ، نحو : دنيا ، وحبـــلى ، فإنه لا يجوز له صرفه ؛ لعدم انتفاعه بذلك ؛ لأنه يأتي بحرف ساكن ، ويحذف حرفا ساكنا .

ولا يجـــوز له أيضاً صرف (أفعل منك) عند الكوفيين ؛ لمصاحبة (منك) له الدالة / على المفاضلة ، فصار لذلك بمنـــزلة المضاف . **٢٠/ب**

وأجـــازه البصريون ؛ لإفادته زيادة الوزن ، وتعلق حرف الجر به لا يجعله بمنزلة المضاف ، فلا يمتنع تنوينه [4].وأمّا القياس على (خير) ، و (شر) فليس بقوي ؛ لأنّ صيغة (أفعل مـــنك) مقدرة ، وليس للمقدر هاهنا حكم الملفوظ ، بدليل صرفهما في حالة الاختيار ، و لم يـــبين المصنف [5] ألف التأنيث نظراً إلى المعنى ، وهو : عدم فائدة الإتيان به مع لزوم حذف الألف لأجله .

وأمّـــا ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا ﴾ [6] و﴿ قَوَارِيرَاْ ۝ قَوَارِيرَاْ ﴾ [7]، فقرئ في

---

[1] – الكافية ٦٢

[2] – الكتاب ٣/ ، والمقتضب ٣٠٩/٣، والأصول ٧٩/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١، وشرح المصنف على الكافية ٢٦٠/١ – ٢٦٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١٠٦/١ – ١٠٨ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢١١– ٢١٣

[3] – انظر : ضرورة الشعر للسيرافي ٣٩ فما بعدها

[4] – ينظر المسألة ٧٠ من مسائل الإنصاف ٤٩٣/٢،٥١٩ ،و ينظر الارتشاف ٣٧٢

[5] – أراد الإشارة إلى قوله في المتن " وما يقوم مقامهما الجمع ، وألفا التأنيث "

[6] – الآية ٤ من سورة الإنسان

[7] – الآية ١٥– ١٦ من سورة الإنسان

السبعة [١] بعدم التنوين على قاعدة منع الصرف بالتنوين ، وفيه قولان :

أحدهما : أنّه التنوين المبدل عن مدّة الترخيم ، يقوله الكاره للترنم ، وهو يدخل الفعل ، نحو قوله [٢]

[٩٠]من طَلَلٍ كالأتحميّ أنْهَجا

وقول الآخر[٣]

[٩١] والديون تُقْضَى

فكذلك يدخل ما لا ينصرف ؛ لأنّه ليس للصرف ،

والقول الثاني : أنّه منصرف ، وفي توجيهه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّه لغة لبعض العرب ، حكى الكسائي أنهم يصرفون كلّ ما لا ينصرف إلاّ أفعل منك ، وقال الأخفش :" سمعنا من العرب من يصرف هذا ،و جميع ما لا ينصرف " [٦] .

والقول الثاني : أنّ هذا الجمع صرف هاهنا اتباعاً لخط المصحف ؛ لأنّه في المصحف بالألف ، وإنما كتب في المصحف بالألف ؛ طلباً لمناسبة (سلاسلا) لما بعده من الأسماء المصروفة الموقــوف عليها بالألف ؛ ولمناسبة (قواريرا) لرؤوس الآي الموقوف عليها بالألف ؛ لأنها رأس آية.[٤]

والقــول الثالــث : أن هــذا الجمع علة ضعيفة ؛ لأنه قد جمع مرة ثانية ، فأشبه الجموع المصروفة ، ألا ترى إلى قوله عليه السلام ﴿ إنكن لأنتن صواحبات يوسف [٥]﴾

وحكى الأخفش : " مواليات فلانٍ "[٦]وقال الفرزدق :

---

[١] – الآية ٤ من سورة الإنسان وقد قرأ من السبعة ـــ بالتنوين نافع والكسائي ، وما اتفق عليه السبعة سوى حمزه هو الوقف عليه بالألف ، ينظر :الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (٢/ص٣٥٢)

[٢] – قائله العجاج وهو في ديوانه ١٣/٢،وقبله :

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا .....،

والبيت من شواهد الكتاب ٤/ ٢٠٧ ، والخصائص ١٧١/١،وسر الصناعة ٥١٤/٢،وتخليص الشواهد ٤٧، وقد نسب أيضا لرؤبة في معاهد التنصيص ،وليس في ديوانه ،

[٣] – تقدم ص ١١٦ في الشاهد رقم ١٦

[٦] – العبارة برمتها موجودة في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ص٣٥٢

[٤] – قال مكي في الكشف ٣٥٣/٢ : وإن كان ممن قرأ بغير تنوين فإنه وقف بالألف اتباعا للمصحف ، وأجراه في الوصل على سنن العربية في حذف التنوين من هذا الجمع "

[٥] -سنن النسائي ١٣٣/١ ، وقد استشهد بهذا الحديث أيضا في الإيضاح على المفصل ١٣٩/١

[٦] — انظر معاني القرآن ٤٤٩/١، وينظر : الخزانة ١/ ٢٠٨

[٩٢]وإذا الرجال رأوا يزيدَ رأيتهم خضعَ الرقابِ نواكسَ الأبصارِ[١]

ويروى بكسر السين ، وحذف النون للإضافة ، والياء ؛ لالتقاء الساكنين.

وأمّا الجمع فإنما قام مقام علتين ؛ لأنّه منع من الصرف للجمع ، و في نهاية الجمع مذهبان : أحدهما : أنّه منتهى صيغة الجموع ، فكأنّه جمع مرتين ، إمّا تحقيقاً نحو : أناعيم ، وأكاليب ، وإمّا تقديراً ،نحو : مصابيح وأحامد ، وقد تقدم بعض ما يرد على هذا المذهب[٢].

والمذهب الثاني : أنه لا نظير له في الآحاد ، وسيأتي ما يرد عليه إن شاء الله تعالى ، فيكون على المذهبين نهاية الجمع كعلة ثانية.

وأمّا ألفا التأنيث ، فإنما قاما مقام علتين ؛ لأنّ الكلمة ، لا تنصرف عند الجمهور للتأنيث ولزوم التأنيث ، أما التأنيث فظاهر ، وأمّا لزوم التأنيث ، فإن الكلمة مبنية من أول أمرها على التأنيث ، و لم تستعمل مذكرة ، ثم طرأ عليها التأنيث كما في التاء ، فلزوم التأنيث أمر زائد على التأنيث ، فنزل الأمر الزائد منزلة علة ثانية ، فكأنّه اجتمع في الكلمة علتان أو على لزومها و (بحبلي وحبالى) و (صحراء وصحارى) ، فترلوها مترلة الإلحاق ؛ لأنّ ألف الجمع ليست ألف التأنيث ، بل هي منقلبة عن ياء منقلبة عن ألف التأنيث ؛ لأن قياس الجمع كسر ما بعد ألف التكسير ، ثم فتحها طلباً للخفة ، فانقلبت الياء ألفا .

قال أبو علي في الإيضاح [٣]" أنّ (حمراء) لا ينصرف ؛ للوصف والتأنيث ، وعند الجمهور لا أثر للوصف ؛ لأنه زائد على المانع من هذه في (صحراء) و (حبارى) وما أشبههما من الأسماء التي ليست بصفات ، ولا فرق في ألف التأنيث بين فعلى كـ(سلمى) و(رضوى) و (جرحى) و(سكرى) و(فُعلى) كـ(ذِكرى) (حُبلى) و (ظربى) و (ضيزى) ، وأصلها (فُعلى) ، ولعدم (فُعلى) صفة ، فأبدل من الضمة كسرة ؛ لتصح الياء ، وفعلى كحبلى ونزوى ، وفَعَلَى كبَرَدَى وشَبَكى ، وفُعَلى كشعبى، وأُدمى ، و فُعالى)كجمادى ، وفرادى ، وكذا لا فرق في الممدود بين (فعلاء) كحمراء ، وسوداء ، وطرفاء وأشياء – عند الخليل وسيبويه – ، و (فعيلاء) كـ(القطيعاء) لضرب

---

(١) – الديوان ٣٠٤/١ ، والبيت من شواهد سيبويه ٦٣٣/٣ ، والمقتضب ١٢١/١ ، ٢١٩/٢ ، والكامل ٢٦٢ ، ومعاني الأخفش ٤٤٩/١ ، والتبصرة ٦٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٥ ، واللسان (نكس) ٢٤١/٦ ، والتصريح ، وشرح شواهد الشافية ١٤٢ ، والخزانة ٢٠٦/١ ، ٢٠٨

(٢) – تقدم ص :٢٠١

(٣) – الإيضاح ٣٠٤، بتصرف

من التمر ، و (المليساء) للشهر الذي تقطع فيه الثمرة ، و (فعلاء)كرمضاء وهرواء ، و (فاعولاء) كعاشوراء أو تاسوعاء و (أفعِلاء) كأنبياء وأصدقاء ، و (فاعلاء) كسابياء ، وقاصــعاء ، و (فعولاء) كبروكاء ، وفاعلاء / كبراكاء ، وفعللاء كعقرباء ، وأمّا فعللاء نحو : تملكاء ، وفعلاء نحو : قوباء فمنصرفة ؛ لأنّ ألفها منقلبة عن ياء ؛ للالحاق ، وليست للتأنيث ٢١/أ

وكذلك (فعلى و فعلى) جاءت منوّنة لانقلاب ألفها عن ياء الإلحاق ،

نحـــو:(تـــترى) في قول من نونه ، وعلقى وأرطى ومعزى وذفرى ، و (كيصى) للذي يـــأكل وحده ، وغيرها ، وإنما أطلق المصنف اسم (الألف) على همزة التأنيث نظرا إلى أنّ أصـــلها (ألف) عند سيبويه ، وقلبت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، فاستصحب الأصل[١]

وأمّا على مذهب الأخفش ، فأصلها همزة ، فيكون تناقضاً على جهة التغليب كالقمرين ، والعمرين .

---

[١] -استصحاب الأصل من العلل الفقهية والأدلة الأصولية ، ويسمى عندهم استصحاب الحال ، وقد جرى النحاة مجراهم واعتبر الاستصحاب من الأدلة المعتبرة عند النحاة ، وهو في اصطلاح النحاة : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، ينظر: الاقتراح ص٣٢٤ ، والكتاب ٢١٤/٣ ، وسر الصناعة١/ ٨٤

متنٌ : " فالعدلُ خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقاً ، كـ(ثُلاث) ، و (مَثْلث) ، و (أخر) ، و (جُمَع) ، أو تقديراً كـ(عُمر) ، وباب (قَطَامِ) في بني تميم " [1]

الشرح [2]: ذُكر للعدل ثلاثة حدود ، قال أبو علي[3]: أن تنطق ببناء وأنت تريد غيره ، و لم يفصل المعنى التقديري ، وقال الرماني [4] : العدل ضرب من الاشتقاق إلاّ أنّه متضمن بـتقدير وضعه وضع المشتق منه ، ولذلك ثقل المعدول ؛ لأنّه مضمن ، و لم يثقل المشتق ؛ لعدم وقوعه موقع المشتق منه .

ولو قال : العدل : اشتقاق متضمن للمشتق منه لتقدير موضعه " لكان حدّاً تاماً .

وأمـا حدّ المصنف فـ"خروجه عن صيغته الأصلية " ، هو الجنس ، و "تحقيقا " فصل به التقديري ، و: " تقديراً " فصل به التحقيقي ، وإنما حكم على الأول بالتحقيق لوجهين :

أحدهمـا : أنه يعرف هذا بتضمن نفس اللفظ ، ولا يتوقف على أمر من خارج ؛ لكون أنواع التقديري لم يأت شيء منها مصروفاً .

والـثاني : أنّـه معدول عن لفظ العدد ، وعن معناه الأصلي إلى معنى انقسام ما قبله على الصفة المشتقة منه .

وأمـا الثاني فحكم عليه بالتقدير (لتوقفه)[5] على أمر من خارج لانقسامه إلى المنصرف وغير المنصرف .

فأمـا الـنوع الأول من التحقيقي ، وهو : المعدول عن العدد ، ففي المانع له من الصرف خمسة أقوال :

---

(1) – الكافية : ٦٣

(2) –الكتاب : ٢٢٣/٣- ٢٢٥ – ٢٧٠، ٢٧٨، ٩٣/٤ ، والمقتضب ٣٦٨/٣ - ٣٧٦ ، والأصول٨٨/٢، ٩٠ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦١/١، ٦٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٦٤/١ – ٢٧٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١١٣- ١٢٦، وشفاء العليل للسلسيلي ٩٠٥/٢- ٩٠٦ ، والفوائد الضيائية : ١/ ٢١٤ - ٢٢١

(3) – بتصرف ينظر : الإيضاح العضدي : ٣٠١ ، واللمع ٢٣٦ ، والمقتصد ١٠٠٧/٢ ، والمفصل ١٦

(4) – علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) ترجمته في : الإنباه ٢٩٤/٢- ٢٩٦ ، وإشارة التعيين ٢٢١ ، والبغية ١٨٠/٢- ١٨١

(5) – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت

أحدهـــا : للبصـــريين[1] -وهو المشهور- أن المانع له الصفة والعدل ، أما الصفة ففي التنـــزيل ﴿ أُوْلِيَ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [2] ، وفي الشعر قوله [3]

[٩٣] ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسُهُ ذئابٌ تَبَغّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

وأمـــا العـــدل ، فقال الزجاج[4] وابن السراج [5] :" إنّه معدول في اللفظ والمعنى"، أمّا اللفظ فظاهر [6]؛ لخروجه عن صيغته الأصلية ، وأما المعنى فلإفادة التكرير المعنوي للتكثير وقال قوم [7]: أنه معدول عن لفظ عدد مكرر طلباً للاختصار ، وحَجَّه الفارسي ، وقدح في العـــدل المعنوي ، وقال ما معناه [8]: إنّ العدل صناعة لفظية ، والمعنى مقدر في الذهن غير مصور في الخارج ، ولا يتصور للعدل عن المقدر في الذهن .

والمذهب الأول أقوى ؛ لأن المعدول لا يدل على الخروج عن صيغة أصلية،

وأمـــا التكرير فاللفظ لا يدل عليه ، بدليل (عمر) فإنه خرج عن صيغته الأصلية من غير تكرير .

وإذا أفادت دلالته اللفظ على التكرير ففي الدال عليه وجهان :

أحدهمـــا : أن يكون الدالّ عليه عدله عن معناه الأصلي في العدول إلى معنى انقسام ما قبله على الصفة المشتقة منه .

والثاني : أنّ الدال عليه وقوعه موقع المكرر ، بخلاف (عمر) ، فإنه لم يقع موقع المكرر .

---

(١) – الكتاب ٣/٢٢٦ ، وما ينصرف وما لاينصرف ٥٩ ، وابن يعيش ١/٦٢

(٢) – الآية ١ من سورة فاطر

(٣) – ينسب هذا البيت لساعدة بن جؤية الهذلي ينظر : ديوان الهذليين ١/٢٣٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣/ ٢٢٦ ، والمقتضب ٣/٢٨١، و ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ ، والتبصرة ٥٦٠ ، واللّمع ٢٣٨ ، وشرح المفصل ١/٦٢، و٨/٥٧ ، وأسرار العربية وينظر شرح أشعار الهذليين ٣/١١٦٥، و١١٦٦، وشرح شواهد المغني لابن فلاح ٢/٩٤٢

(٤) – ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، وشرح الرضي ١/١١٥

(٥) – الأصول : ٢/ ٨٨

(٦) – وهو عدله في اللفظ من اثنين إلى مثنى ، ومن واحد إلى أحاد ، وهكذا ينظر الأصول ٢/٨٨

(٧) – شرح الرضي ١/١١٥

(٨) –قال الفارسي في الإيضاح العضدي ٣١٠": العدل أن تريد لفظا فتعدل عن اللفظ الذي تريد إلى آخر ، وموضع النقل فيه أن المسموع لفظ والمراد غيره ، " ومما يذكر للمؤلف -يرحمه الله -هنا دقة النقل ، والحرص على الإلمام والإخبار عن النقل با للفظ أو بالمعنى ، وينظر قسم الدراسة . ، والمسائل المنثورة ٢٧٨

والقـــول الـــثاني : لبعض الكوفيين [١] أن المانع له التعريف ، والعدل بمترلة (عمر) فإنّه معدول عن صفة ، وهو معرفة ، ودليل تعريفه امتناع دخول لام التعريف عليه ، فدل على عدلـــه عمـــا فيه لام التعريف ، ولا يقدح في ذلك وقوعه بعد النكرة ؛ لإمكان حمله على البدل

والقـــول الثالث للفراء [٢]: أن المانع له العدل عن معنى الإضافة إلى ضمير السابق ، وهو معرفة أيضا بهذا التقدير .

والقول الرابع : أنّ المانع له العدل والجمع ، بدليل دلالته على أكثر من دلالة لفظه

والقـــول الخامس : أنّ المانع له العدل عن غير أصل العدل ؛ لانّ أصل العدل للمعارف ، وهذا نكرة ، وهذه الأقوال الأخيرة ضعيفة.

والبحـــث عن القول الأول ، ومعنى قوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ /وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ (٣): ثنـــتين ثنـــتين ، إنْ شئتم ، وثلاثاً ثلاثاً إنْ شئتم ، وأربعاً أربعاً إنْ شئتم ، والواو بمعنى (أو) للتخيير . ٢١/ب

ونقـــل عن القاسم بن إبراهيم عليه السلام [٤] ـــ أنه يجوز الجمع بين تسع نسوة ـــوهو كذبٌ عليه ، وحجته من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الواو للجمع المطلق ، والمجموع تسعة ، وما صرتم إليه يبطل معنى الجمع المطلق في الواو

والثاني : أنّ النبي ﷺ مات عن تسع

الثالـــث : أنّ العـــدل في هذا العدل بمترلة العدل في عمر ، فلا يستفاد من اللفظ أكثر من مدلوله ،

وجواب الأول من ثلاثة أوجه :

---

(١) – قال بهذا بعض الكوفيين وابن كيسان ينظر : شرح الرضي ١١٥/١

(٢) – ينظر معاني القرآن عند تفسير الآية ٣ من سورة النساء ٢٥٤/١

(٣) – الآية ٣ من سورة النساء

(٤) – القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الرسيّ من أئمة الفقه الزيديّ (ت ٢٤٦هـــ) : قال المرتضى في مقدمة كتابه البحر الزخار :" قال عنه الحاكم هو نجم آل الرسول وفقيههم المبرز في أصناف العلوم ، وممن يضرب به المثل في الزهد والعلم) ينظر مقدمة البحر الزخار ص : ٢٢٨ ،معجم المؤلفين ٩١/٨ ، أعلام المؤلفين الزيدية ٧٦٤

أحدها : أنّ لفظ الواو للجمع يفضي إلى العيّ في الكلام ؛ لأنّ التعبير باثنين وثلاثة وأربعة عوضـــاً عـــن تسعة خارج عن فصيح الكلام ، لا يقال إلا في ضرورة شعر للمقدرة على التعبير بتسعة من غير تكرار الألفاظ المندرجة تحتها .

والثاني : أنّه لو كان مثنى وثلاث ورباع عبارة عن اثنتين وثلاثة وأربعة ،كما قال لوجب أن يقـــال في اختـــيار الكلام : جاءني مثنى ، وجاءني ثلاث ، وجاءني رباع ، كما يقال :جـــاءني اثنان وثلاثة وأربعة ، ولا يقال ذلك حتى يتقدم ما يمكن تقسيمه عليه كقولك : جاءني رجال مثنى ، ورأيت القوم ثلاث ، دلّ ذلك على أنّه ليس بمنـــزلة العدل

الثالـــث: أن معناه الحصر في تقسيم من هو له على الصفة المشتقة ، فإذا قلت:جاءني القوم رباعَ ، كان المعنى : أن القوم جاءوا منحصرين أربعة أربعة ، -من غير زيادة ولا نقصان-، وهـــذا يقتضـــي التكرار ، ونظيره في إفادة الحصر على الصفة المذكورة (جاء القوم رجلاً رجلاً) ، و (رجلين ، رجلين) ، و (جماعة جماعة)

وعن الثاني : أنّ التسع من خصائص النبي [١] ﷺ

،ولذلك أمر من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على أربع .

وعن الثالث : أنّ ما تقدم من الأدلة على عدله عن عدد مكرر يمنع أن يكون كعمر ؛ لأن تعريف عمر بالعلمية ، وليست هذه الألفاظ بأعلام .

وإذا صغر هذا العدد انصرف ؛ لزوال صيغة العدل ، فيقال : جاءني رجال أُحَيدٌ ، ومويحَدٌ ، ومثينٍ ، وثليثٌ ، وربيعٌ . و إذا سمي به انصرف – أيضاً – عند جمهور البصريين خلافاً لـــلجرمي [٢] ،وإنمـــا انصـــرف ؛ لأنّ الوصـــف زال بالتسمية ، وبزواله يزول العدل ؛ لتلازمهما في حال التنكير ، والجرمي نظر إلى الصيغة ، وهي باقية فاعتبرها مع التعريف ، وهـــذا ضـــعيف ؛ لأن العـــدل المصاحب للتنكير غير العدل المصاحب للتعريف ، فتأثير المصاحب للتنكير يزول لزوال لازمه ، ولا يوجد تأثيره مع التعريف .

---

[١] – اختص رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمور كوجوب صلاة الضحى ، والأضحية ، والوتر ، والتهجد ، والزيادة على أربع زوجات ، ونحو ذلك ، أمّا الزوجات فلا يجوز بتاتا الزيادة على الأربع ، وأما بقية الأمور المذكورة فيجوز الفعل على سبيل التنفل لا على سبيل الوجوب ، وينظر : منهاج الوصول ٥٦٦ ، فهذه الأمور مما لم يجب علينا ، ولا يجب علينا التأسي به فيها صلى الله عليه وسلم .

[٢] – أبو عمر الجرميّ صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ)

وإذا نُكّـر بعـد التسمية ، لم ينصرف ـ على قول سيبويه [1]؛ لكونه صفة في الأصل ، وانصـرف عـلى قول الأخفش [2] ؛ لأنّ اللازم قد زال بالتسمية ، ولا يعود بالتنكير ؛ لكون تنكير العلم غير تنكير الوصف .

وأمـا مواقعه فإنه يقع صفة كما تقدم ، وخبراً عن المبتدأ كقولك : القوم مثنىً وموحدٌ ، وحالاً إذا وقع بعد معرفة ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [3] وقول الشاعر [4] :

[٩٤]منت لك أنْ تلاقيني المنايا أحاد أحاد في شهر حلال

وقول الآخر [5]:

[٩٥]ترى (البعرات) الزرق تحت لبانه أحادَ ومثنى أصعقتها صواهله

وأمـا صيغته فله وزنان : (فُعَال و مَفْعل) ، نحو : أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثُلاث ومَثلث ، ورباع ومربع .

وزعم قوم [6] أنّه يأتي على (فُعلان) ، نحو : وُحدان إلى عُشران ، وهذا بجمع (فاعل) و (فعـيل) أشبه من العدل . وقد ورد في التنـزيل إلى (رباع) ، واختلف فيما جاوز ذلك .

فقال أبو حاتم [7]: قد جاء في كلامهم العدل إلى العشرة ، وأنشد :

---

(1) – قال سيبويه ٢٢٥/٣ :" وسألته عن آحاد ، وثناء ، ومثنى ، أفتصرفه في النكرة ، قال لا ؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة "

(2) – ينظر المقتضب : ٣٧٧/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١وشرح المقدمة الجزولية :٣/ ٩٨٣

(3) – الآية ٣ من سورة النساء

(4) – ينسب هذا البيت لعمرو ذي الكلب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٧٠/٢ ، وهو من شواهد المقتضب ٣/ ٣٨١ ، شرح المفصل ٦٢/١، والمخصص ١٢٤/١٧

(5) – نسب لابن مقبل ، وهو في ديوانه ٢٥٢ ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٢٨/١ ، وإصلاح المنطق ٢٠٥ ، وتذكرة النحاة ٦٨٤، والهمع ٩١/١ ، ويروى ترى النهوات الزرق ٠٠٠ الخ

(6) – لم أجد صيغة (فُعلان) في كل المصادر التي اطلعت عليها

(7) – ينظر : المقتضب ٣٨٠/٣ ، والخصائص ١٨١/٣ ، وا"لإيضاح على المفصل ٨٠/٢ ، وشرح الرضي ١/ ، والتصريح ٢١٤/٢

[٩٦]ضربت خماس ضربةَ عبشميّ أحاد سداس ألاّ يستقيما[١]

وقال أبو عبيدة[٢]:" لم يسمع من العرب فيما جاوز ذلك إلاّ في بيت الكميت [٣]

[٩٧]فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا.

والأقـــوى إثباته ؛ لأنّه إذا سُمع / في بعض ما جاوز دلّ على أنه من لغتهم ، ولا مانع من استعماله ، وعدم النقل في بعض الصور لا يدلّ على عدم الاستعمال"، ٢٢/أ

وقول المصنف [٤]: " الصحيح أنه لم يثبت ، وقد نصّ البخاري[٥]في صحيحه على ذلك " ضعيف ؛ لأنه قد ثبت فيما أنشده أبو حاتم [٦] ، والمرجع في ذلك إلى نقلة اللغة ، لا إلى نقلة الحديث ؛ لأنه ليس من صناعتهم ، فكل ذي صناعة أعرف بصناعته .

النوع الثاني : من التحقيقي (أُخر) ، وإنما حكم عليه بالتحقيقي لعدم توقفه على أمر من خارج ، أو لكونه معدولاً على مذهب الجمهور عن اللفظ ، والمعنى الأصلي، أما اللفظ فإن (أُخــــر) معدولاً عن (الآخر) ،والمعنى على مذهب الجمهور الأصلي ،فإن اشتقاق اللفظ يقتضي ذكره بعد متقدم ،وهو يطلق على المذكور ثانياً من غير نظر إلى ذكره بعد متقدم .

واختلف في علة منعه من الصرف

فذهـــب قوم إلى أنّه لم ينصرف للوصف والجمع والتأنيث ، وهذا ضعيف ؛ لأن الاستقراء يدل على عدم تأثير الجمع ، والتأنيث مع الوصف

وذهب الجمهور إلى أنّ المانع له الوصف والعدل ،واختلف في العدل على ثلاثة أقوال [٧]:

---

(١) – ينسب لزياد الأعجم ، والبيت من شواهد تذكرة النحاة : ٦٨٥ ، و الهمع : ٩٣/١ ، والدرر : ٩٢/١ ، ويروى (أدار سداس ...)

(٢) – مجاز القرآن لأبي عبيدة ١١٦/١ ، وينظر : الهمع ٩٣/١ ، وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري ١٨/ ١٦٢ ، ١٦٣

(٣) – ديوان الكميت ١٩١/١، والاقتضاب ٤٦٧، وشرح أدب الكاتب ٣٩٣ ، وشرح الرضي ١١٤/١ ، والتذكرة ٦٨٤ ، وينظر الخزانة ١٧٠/١، والدرر٩١/١، واللسان ٥٧٢/٤(عشر)، والهمع ٢٦/١، وفي اللفظ اختلاف بسيط

(٤) – شرح المصنف على المقدمة الكافية : ٢٦٧/١

(٥) – محمد بن إسماعيل البخاري ، صاحب الصحيح المعروف باسمه (ت ٢٥٦هـــ) ترجمته في سير أعلام النبلاء ، وفيات الأعيان ٤٥٥/١ ، وينظر : صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن سورة النساء ١١٧/٣، وفتح الباري لابن حجر ١٧٨/٨

(٦) – ينظر : شرح المصنف على الكافية ٢٦٧/١

(٧) – ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٤

أحدها : معدول عن (أفعل) مع مصاحبة (من) ؛ لأنها إذا صحبته صلح لفظه للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع ، كقولك : (مررت بنساء أخر من غيرهن) أي: أشد تأخراً من غيرهن فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ (أُخر) ، وجرى وصفاً للنكرة ،

وفي التنزيل ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [١] وأيضاً ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ﴾ [٢]

وهذا التقدير يقتضي معناه الأصلي ، وهو التأخر الوجودي ، وهو مخصوص بمكسور الخاء ولذلك قالوا : جمادى الآخرة دون الأخرى ، وربيع الآخر.

وأما مفتوح الخاء فيطلق علي المذكور ثانياً من غير نظر إلى تقدم وتأخر ؛ لأنه معدول عن معناه الأصلي ، وذلك يقتضي عدم مصاحبة (من) له ؛ لأنها ترده إلى معناه الأصلي.

والقول الثاني : إنه معدول عن (أخريات) نكرة ؛ ليصح وصف النكرة به ، وهذا ضعيف ؛ لأن (أخريات) مما يلزم استعماله ، أما باللام أو بالإضافة

والقـــول الثالث- قول الجمهور : أنها معدولة عما تقتضيه أفعل التفضيل من اللام ، وأمّا الإضـــافة فلم يعهد العدل عنها ، وأمّا (من) فلا تستعمل معه لفظاً ، استغناءً عن دلالتها بدلالته على سابق من جنسه في الذكر متقدماً في الوجود ،أو متأخراً

فإن قيل : فقضية العدل عن لام التعريف أن تكون معرفة قياساً على (سحر) ، فلا يصح جريها وصفاً للنكرة ، فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّ الأصل المعدول عنه ليس بمراد كإرادة (عامر) بالنسبة إلى (عمر) ، بدليل وصف النكرة به ، بل هو أصل مرفوض لا يُنطق به،

وأمّا قول الشاعر [٣]:

[٩٨]صلى على عزةَ الرحمنُ و ابنتِها ليلى وصلى على جاراتها الأُخَرِ

فـــإن دخـــول اللام والألف على (أخر) يبعد عدلها ومنع صرفها ، كدخولها على ما لا ينصرف.

وأما (سحر) فإنّ المعدول عنه مراد ، كإرادة (عامر) بالنسبة إلى (عمر) ؛ فلذلك كان معرفة

---

(١) – الآية : ١٨٤من سورة البقرة

(٢) –الآية : ٧ من سورة آل عمران

(٣) – قائله : الراعي النميري وهو في الديوان ١٢٢، والبيت من شواهد اللسان ٤٦٥/١٤(صلا)

والوجـــه الـــثاني : أنّ (سحر) إنما تعرف بقصد العلمية ، وأما العدل فيه ؛ فلإفادة علّة أخرى مع العلمية ليمتنع من الصرف ، وليس تعريفه بالنظر إلى المعدول عنه بل بالعلمية .

وأمـــا (أخر) فلا يلزم تعريفه ، وإن عدلت عن صيغة لام التعريف ؛ لأن النظر فيها إلى المعـــدول في نفســـه ، وهـــو نكرة صفة ، والصفة تضاد العلمية ، ويمكن تقدير العلمية فيها،ويقوى النظر إليه في نفسه عمر ، فإنه معرفة بالنظر إليه في نفسه لا بالنظر إلى المعدول عنه ؛ لأنه صفة في الأصل.

وأمـــا (أمـــس) فإنمـــا كانـــت معـــرفة ؛ لتضمنها لام التعريف ، ولذلك بنيت على الكسر،وليســـت معدولـــة عن صيغة فيها اللام ، كـــ(سَحَر) و (أُخَر) ، ولذلك كانا معـــربين مع وجود العدل ؛ لعدم التضمن لمعنى الحرف ، وهذا يستقيم في (أخر) لدخول إعراب ما لا ينصرف فيها.

وأما (سحر) فلم تدخله سوى حركة واحدة كـــ(أمس) ولو قيل : إنه مبني لتضمنه لام التعريف كـــ(أمس) كان وجهاً ، ودعوى العلمية فيه لا يقوم عليها دليل ، واختلاف / /٢٢
حركتي البناء لا يمنع من ذلك .

ويدفـــع هـــذا أنه من الظروف الملازمة للنصب ، فحركته حركة الظرف الملازم للنصب بخلاف (أمس) .

قال أبو علي[١] : "وفي عدل (أخر) عن صيغة فيها اللام فائدتان :

إحداهمـــا : أنه لما جرت وصفاً على النكرة ، مع أنّ باهما مع اللام لا يجري وصفاً إلاّ على المعارف (كالصغرى) [٢] والصغر ، علم بذلك أن الألف اللام ، وإن لزما في هذا النوع ، بمترلتهما في سائر الأسماء .

والثانـــية :أهما لما عدلت و لم تنصرف ،دلّ ذلك على لزوم استعمال هذا النوع باللام ،وما يعاقـــبه لا يستعمل نكرة لتنـــزيلهما منـــزلة (عامر) ،وانْ افترقا من جهة الإرادة وعدم الإرادة ".

والنوع الثالث من التحقيقي : (جُمَع) ، وإنما حكم عليه بالتحقيق ؛ لعدم توقفه على أمر مـــن خـــارج ، أو لكونه معدولاً عن لفظ (جُمْع) ، وعن معناه الأصليّ على الخلاف بدلالـــته عـــلى التعريف إلى جعله تأكيداً ؛ لإفادة الشمول ، والمانع له من الصرف العدل

---

(١) – المسائل المنثورة ٢٧٨ – ٢٧٩

(٢) – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت

والتعريف ، فأما العدل ففيه وجهان :
أحدهما : عن (جُمْع) لأنّه قياساً جمعاء ؛ لأنها صفة في الأصل ، وقياس الصفات(فُعْل).
والثاني : عن جماعي لأنَّ (جمعاء) اسم ليس بصفة [1] ،
وقياس الأسامي (فعالي) كصحاري ، ولذلك جمع مذكرها بالواو والنون ،
وأما التعريف ففيه أربعة أقوال :
أحدها : نقل عن الخليل [2] أنّ تعريفهما بالإضافة المقدّرة ،كأخواتها المضافة ،
فإنّ تعريفها بالإضافة ،والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للأصل ،قال الشاعر [3]
:[٩٩]إنّ الخليط [اليوم] باك أَجْمَعُه
فأجمعه تأكيد للضمير في (باك) ، وهذا ضعيف لوجهين :
أحدهما : أنّ وجود النون في (أجمعين) ينافي تقدير الإضافة .
والثاني : أنّ الإضافة لو كانت مرادة لحصول التعريف ؛ لوجب أن تكون هذه الأسماء مبنية ، كالظروف المقطوعة عن الإضافة .
والقول الثاني : أن تعريفها بتقدير عدلها عن صيغة فيها لام التعريف ،كما في(سحر) على الوجه الأول .وإشكال الإضافة مندفع عن هذا القول ، وهذا القول يستقيم في غير (جمع) وأمـــا (جُمَع) فقد ذكرنا أنها معدولة عن صيغة (جَمْع) ، اللهم إلاّ أن يقال : أن ذلك الجمع المعدول عنه معرف باللام ، فيستفاد منه في العدول علتان :
أحدهما : العدل عن صيغة (جمع) ، والثانية التعريف باللام المقدرة
والقول الثالث : أنها صيغ مرتجلة ، وضعت لتأكيد المعارف ؛ لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارجه ، وتقدير المعرف الخارج بعيد ، ويقوي هذا القول : أن (أجمعين) لم ينكر بالجمع ، ولو كان جمع (أجمع) لتنكر ، كما يتنكر العلم عند الجمع ، فدل على أنه صيغة مرتجلة ، لتأكيد الجمع المعرفة .
والقـــول الرابع : أنّ المانع له العدل والصفة الأصلية المقدرة ، واختاره المصنف [4] ، وهذا ضعيف لوجهين :

---

(١) – ينظر: الهمع : ١/٩٧– ٩٨، وحاشية الدكتور مخيمر على شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/١١٦٣
(٢) – شرح الرضي ١/١١٩
(٣) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد القواس ١/٦٣١ ، والإضافة منه
(٤) – إشارة ؟إلى قوله في المتن " وجمع " ، وينظر شرح المقدمة الكافية للمصنف : ١/٢٧٢

أحدهما : أنّ الأسماء المؤكد بها معارف ، والمقصود تقدير ما يدل على تعريفها مع العدل،وتقدير الصفة الأصلية لا يدل على تعريف .

والثاني : أنّ المقصود من لفظ التأكيد تقوية المتبوع في نفس السامع من غير دلالة على معنى في المتبوع ،وتقدير الصفة الأصلية يلحق التأكيد بالصفة في الدلالة على المعنى ، وأما قول الشاعر(١) :

[١٠٠]تحملني الدلفاء حولاً أجمعا

وقوله عليه السلام " بهيمة جمعاء هل تحس فيها من جدعاء " ،(٢) فإنه على مذهب الكوفيين في جواز تأكيد النكرات بها ؛ لأنّ أصل وضعها للتأكيد .

وإذا سمي بـ(جمع ، وأخر) لم ينصرف عند سيبويه (٣) للعدل في الأصل ، وانصرف عند الأخفش والكوفيين ؛ لزوال معنى العدل بالتسمية ، وهذا أقوى ؛ لأن العدل المصاحب للوصف ، والمصاحب للتأكيد يزول بزوال لازمه ولا يوجد مع التسمية.

وإذا سمي بـ(سحر) انصرف عند سيبويه ؛ لنقله من الظرفية إلى الاسمية ، وعدله كان مصاحباً للتعريف في الظرفية ، ويزول لزوال لازمه ،ولا يوجد مع التسمية ،

وأما (عشية) و (ضحى) و (عتمة) و (ومساء) إذا أردت بها عشية يومك / وعتمة ليلك ، وعشاءها ، وضحى يومك ، ومساءه ، فإنها معارف ؛ لدلالتها على وقت بعينه؛لتقدير عدلها عن ما فيه لام التعريف ، وإنما لم يقدر تعريفها بالعلمية ، كـ"غدوة" و"بكرة" و"سحر" على الوجه القوي ؛ لأنه يقتضي منع (عشية) و (عتمة) من الصرف وهما مصروفتان باتفاق ، وإنما لزمت النصب ؛ لعدم تصرفها بالنقل من الظرفية إلى الاسمية . ٢٣/أ

---

(١) – هذا الرجز غير منسوب فيما اطلعت عليه ، وقبله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا

ويروى الشاهد : تحملني الدلفاء حولاً أكتعا

وهو من شواهد:السلسيلي في شفاء العليل ٧٣٨/٢ ، و الكافية الشافية ١١٧٤/٣ ، والمكودي ١٦/٢ ، و الخزانة ٣٥٧/٢ ، واللسان (كتع) ٣٠٥/٨

(٢) – أخرجه مالك في الموطأ ٢٨١/١ عن أبي هريرة ، ورواه البيهقي في سننه ٢٠٢/٦

(٣) – الكتاب ٢٢٤/٣

وإنما قلنا في (سَحَر) بالعلمية ؛ لأن تقدير العدل من غير العلمية يقتضي صرفه ، كهذه الأسماء ، وإذا نُكر صرف كقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَـٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [١] لزوال العلمية، وعدلها المصاحب لها .

وإذا صغرته – وأنت تريد سحر يوم بعينه – كقولك : " أجيئك يوم الجمعة سحيراً " انصرف أيضاً ، ودخله التنوين ، و لم ينصرف بالرفع والجر ؛ للزومه للظرفية ، وإنما انصرف؛ لزوال العدل منه بالتصغير ؛ لأنه عدل في حال التكبير ، فيكون التكبير مع العلمية لازماً للعدل، وإذا عدم جزء اللازم عدم الملزوم ، وتبقى فيه علمية من غير عدل .

فإن قيل : فصيغة المعدول والمعدول عنه في (سحر) واحدة ، فكيف يتحقق العدل؟!

قلنا : صيغته الأصلية بلام التعريف ، وصيغة المعدول بغير لام التعريف، فتصير لام التعريف في المعدول عنه كألف (عامر) ؛ لتترلها مترلة الجزء من الكلمة .

والقسم الثاني : التقديري نحو : عمر ، وإنما حكم عليه بالتقدير ؛لتوقفه على أمر من خارج [٢] ، وهو عدم الصرف ؛ لانقسامه إلى المنصرف وغير المنصرف ، وإلا فهو يشارك الحقيقي في الخروج عن اللفظ الأصلي ، والمعنى الأصلي ، وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّ المعدول مشتق من المعدول عنه ، فعلى هذا يكون منقولاً .

والثاني : أنّه مرتجل غير مشتق ؛ لأنّ لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى،ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه ومشابهته للمرتجل ؛ لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه.

وفي فائدة العدل وجهان :

أحدهما : أنّه يستفاد منه خفة اللفظ وكثرة المعنى ، ولذلك لم يحكم بأن الثلاثاء والأربعاء معدولان عن ثالث ورابع ؛ لعدم خفة اللفظ وموافقة المعنى .

والثاني : رفع لبس الصفة ؛ لأنّ (فاعلاً) أصل وضعه الصفة [لا العلمية] ، فإذا عدل إلى (فُعَلَ) زال ذلك اللبس ، ومما جاء من الأعلام المعدولة عن (فاعل) عمر عن عامر ، وزفر عن زافر ، من زفر الجمل : إذا حمله ، و (قثم) عن (قاثم) ، من (قثم) إذا أعطى

---

(١) – الآية ٣٤ من سورة القمر

(٢) – أي :(ليس له قياس يستدل به على عدله ، ولو لم تمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل) شرح الكافية للمصنف ١/٢٧٥

كـــثيراً ، و (زحـــل) عن (زاحل) ؛ لبعده ، و (جشم) عن (جاشم) ، من جشم الأمـــر : إذا تكلفه ، و (دلف) عن (دالف) من (دلف) : إذا تقدم ، أو مشى مشياً رويداً ، و (قزح) اسم رجل ، ويقال اسم شيطان ، وموضع بالمزدلفة ، وقوس قزح عن قازح ، من قَزح الكلب ببوله ، أومن تقزح النبت إذا تشعب شعباً ، و (ثعل) معدول عـــن (أثعل) من قولهم : رجل أثعل ، وامرأة ثعلاء - لزائد الأسنان — ؛ لعدم فاعل ، وإنما صرفه أمرؤ القيس في قوله [١]

[١٠١]أحللت رحلي في بني ثعلٍ إنّ الكرام للكريم محل

للضرورة ، وأمّا (أُدَدُ) اسم رجل ، و (لُبَد) اسم للنسر المعروف ، فإنما انصرفا ؛ لأنهما ليسا بمعدولين .

وكذلك ما لا ينصرف إذا صُغِّر نحو : (عُمير) انصرف لزوال صيغة العدل .

وفُعّل في كلام العرب على تسعة أضرب :

ثلاثة منها لا تنصرف ، وهي : (عمر وجُمع وأخر) ، و واحد منها مبني ، وهو نحو : يا فسقُ ، في النداء ، وخمسة مصروفة :

أحدها : المصدر كـــ(هُدى) و (تقىً) .

والثاني : الصفة نحو : (حُطم) و (لُبَد) قال الشاعر [٢] :

[١٠٢] قد لفّها الليل بسواق حُطمْ

وقال تعالى : ﴿ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا ﴾ [٣]

والثالث: أن يكون جمعاً كـــ(غرف) و (عمر) جمع (عُمرة)

والرابع : أن يكون مفرداً نكرة كـــ(صرد) و (نغر) لطائرين

والخامس : أن يكون اسم جنس كـــ(رطب)

ولـــو سُمي بشيء من هذه الخمسة لانصرف ؛ لأنّه منقول عن نكرة مصروفة ، فليس فيه

---

(١) – أنظر : الديوان ١١٩

(٢) – ينسب هذا الرجز للحطم القيسي ، وقيل لأبي زغبة الخزرجي ، أو لرشيد بن رميض العنـــزي ،والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٣/٣، والمقتضب ٥٥/١،والبيان ٣٠٨/٢، والكامل ٢١٥،٦٢١، والأغاني ٤٤/١٤ ،والمخصص ٢٢/٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٦، وينظر اللسان (حطم ، زيم)

(٣) – الآية ٦ من سورة البلد

ســـوى التـــنوين ، والعدل (القائم) [١] بمنع الصرف ، وبابه السماع ، فلا يقال في باب مالك: مُلك ، ولا في حارث (حرث) لعدم السماع

ولو سمي بـــ"فُعَل" مما لم تثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أوجه :/ ٢٣/ب

أحدها : الأولى منع الصرف ، حملا له على الأكثر .

والثاني : الأولى صرفه نظراً إلى الأصل ؛ لأنّ تقدير العدل على خلاف القياس

والثالث : إنْ كان مشتقاً من (فِعْلٍ) مُنع من الصرف ، حملاً على الأكثر ، وإلا صرف ، وهو فحوى كلام سيبويه [٢] ،وأما قوله تعالى : ﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [٣]

فمـــن قرأ بتنوين (طوىً) ، فإنه جعله علماً على الوادي ، وهو مذكر فانصرف إذ ليس فيه إلا التعريف، ويكون بدلاً منه أو عطف بيان ، ومن قرأ بغير تنوين طوى[٤] ، فإنه لا ينصـــرف ، إمّا لأنه اسم للبقعة فلا ينصرف للتعريف والتأنيث ، وإما لأنه معدول عن (طاو) ، والمانع له التعريف والعدل.

وأمـــا (قطام) – القَطِم : المشتهي للّحم ، والقَطْمُ : قطع الشيء بأطراف الأسنان ، و (حذام) من الحذم ، وهوالقطع ، وما شاكلهما من المعدولة عن (فاعلة) في الأعلام ، فلغة أهل الحجاز بناؤها على الكسر ، قال الشاعر [٥]:

[١٠٣]أتاركة تدللها قطامِ وضنّا بالتحية والسلام

وقال آخر

---

(١) – ما بين القوسين غير واضح في النسخة ، ولعله كما ذكرت

(٢) –إذا دل اللفظ على معنى في غير محل النطق تسمى دلالاته (المفهوم) ، وينقسم إلى نوعين : مفهوم موافقة ، وهو ما فهم منه (كون المسكوت عنه موافقا للمنطوق به في الحكم ، وهو ما يسمى : فحوى الخطاب ، وينظر الكتاب ٢٢٢/٣

(٣) – الآية ١٢ من سورة طه ،ولآية ١٦،من سورة النازعات

(٤) – قرأه بلا تنوين الحسن ، والأعمش ، وأبو السمال ، وعكرمة ، وغيره ، وبالتنوين : نافع ، وابن كثير ، ويعقوب ، وغيره ، ينظر : الإتحاف ٣٠٢ ، والبحر ٢٣١/٦ ، والكشف ٩٦/٢ ، والنشر ٣١٩/٢، وينظر معجم البلدان ٤٤/٤

(٥) – قائله النابغة الذبياني وهو في الديوان ١٣٠ ، والبيت من شواهد التبصرة ٥٦٥ ، وأمالي الشجري ٢/ ١١٥ ، وشرح المفصل ٦٤/٤

[١٠٤] إذا قالت حذامِ فصدقوها فإنّ القول ما قالت حذام[١]

وفي علة بنائها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها بنيت لمشاكلتها لــ(فَعالِ) التي هي اسم الفعل [٢].

والــثاني : للمبرد وابن كيسان [٣] -أنّ (فاعلة) التي عدلت عنها لا تنصرف ؛ للتعريف والتأنيــث ، فلما عدل عنها إلى (فعال) زادها العدل ثقلاً ، وليس بعد منع الصرف إلاّ البناء

وقدح أبو اسحاق [٤] في هذه العلة ، وقال : " ليس زيادة العلل مما يوجب البناء " بدليل (أذربيجان) فإنّ فيها خمس علل ، ولم تخرجها زيادة العلل إلى البناء

والثالث : أنها بنيت لتضمنها معنى تاء التأنيث التي كانت في المعدول عنه ،

ولا يردُ نحو : هِنْدٍ وجُمْل ؛ لأنها ليست معدولة عن شيء فيه تاء التأنيث ،بل تاء التأنيث محذوفة منها .

وبنيت على حركة هرباً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين مع كونها تدل على التأنيث.

وأمّــا بــنو تميم ، فما لم يكن أخره (راء) ، فاتفقوا على إعرابه ، ومنعه من الصرف ؛ للعلمــية والعــدل والتأنيث ، ويقال : هذه قطام ، ورأيت قطام ، ومررت بقطام ، وهذا عدل تقديري ؛لخروج المعدول عن اللفظ الأصلي ،والمعنى أنه يتوقف على أمر من خارج.

فإنّ قيل : فالعلمية والتأنيث يستقلان بمنع الصرف ، فأي حاجة إلى العدل ؟ وإنما صير إليه في نحو : (عمر) لوقوعه غير مصروف ، وليس فيه إلا العلمية !

والجواب من وجهين :

أحدهمــا : أن هذه الألفاظ مشتقة ، وليست هي على قياس الألفاظ المشتقة من المصادر، فلذلــك جعلت فرعاً على الألفاظ المشتقة ، كما أنّ (عمر) فرع على اللفظ المشتق من المصدر .

---

(١) -ينسب لللجيم بن صعب ،والبيت من شواهد الخصائص ١٧٨/٢، وابن يعيش٦٤/٤، ومغني اللبيب٢٩١ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٧٠/٣ ،والتصريح ٢٢٥/٢،وابن عقيل ٦٣/١،والأشموني ٢٦٨/٣،

(٢) – نحو : دراكِ الأمرَ ، ونزالِ وهو مذهب سيبويه ، ومن تبعه ينظر الهمع ٩٩/١

(٣) – المقتضب ٣٦٨ ، وما بعدها ، و ما ينصرف ، وما لا ينصرف ١٠١

(٤) – ما ينصرف ، وما لا ينصرف ١٠٢

والثاني : أنّ زيادة العلل لا تقدح في منع الصرف بل تقويه ، ألا ترى أنّ في (أذربيحان) خمس علل ، ولم ينكر زيادة العلل فيها ،وهذا الإشكال ،وجوابه لم أعلم أحداً سبقني إليه .

وهذه اللغة قوية ؛ لأنّ العدل من موانع الصرف ، فكان منع الصرف أليق به من البناء.

وأما ما آخره (راء) ، نحو [1]: وبار، و جعار ، وحضار لأحد المحلفين

وهما نجمان يطلعان قبل سهيل ، يحلف من وقع بصره علىأحدهما أنه سهيل ؛ لشدة شبههما له ، فالقليل منهم جروا على قياس لغتهم في منع الصرف، قال الأعشى-وهو من قيس ، ومترله باليمامة ، وبها بنو تميم [2] :

[١٠٥]ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار

والكثير منهم وافقوا أهل الحجاز في البناء على كسر الراء ، وإنما وافقوهم؛لأن لغتهم الإمالة ، والراء المكسورة تجلب الإمالة ، وأما الراء المضمومة والمفتوحة فانها تمنع الإمالة ، فلذلك خالفوا قياس لغتهم ، وهو منع الصرف ، وعدلوا إلى الكسر لغرض الإمالة ، وهذا يقدح في أصل لغتهم ؛ لأنهم فهموا علة توجب البناء لا منع الصرف ، فينبغي أن يطردوا حكم البناء في جميع لغتهم بجميع ذلك ليحصل غرض الإمالة .

---

(١) - ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٤ -٦٥

(٢) - ديوان الأعشى ٣٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٩/٣ ، وشرح المفصل ٦٤/٤،و الهمع ٢٩/١، واللسان٥/٢٧٣ (وبر)

متنٌ : " الوصف شرطه أنْ يكون في الأصل كذلك ، فلا تضره الغلبة الاسمية ، فلذلك صرف (أربع) في (مررت بنسوة أربع) ، وامتنع (أسود) وأرقم للحية و (أدهم) للقيد ، وضعف منع (أفعى) للحية ، و (أجدل) للصقر، وأخيل) للطائر "[١] .

١/٢٤ الشـــرح [٢]: الوصف عبارة عن ذات متصفة بالحدث ، أو كون اللفظ موضوعاً / لشيءٍ باعتبار معنى هو المقصود ، وإنما أطلقه و لم يذكر العلة المؤثرة معه ؛ لأنه يؤثر مع وزن الفعل ، وهو مشترك بين الوصف والعلمية ، وفي العدل ، وهو مشترك أيضا بين الوصف والعلمية ، والمشترك بين شيئين لا يتقيد بأحدهما ، فلذلك أطلقه ، وأطلق العدل قبله ، وأمّا الوصف في (حمراء) فلا يؤثر ، خلافاً لأبي علي.[٣]

والوصـــف في (ســـكران) يبطل تأثيره في (ندمان) ، والمراد هنا تأثير الوصف مع وزن الفعل، وهذا أقوى العلل شبهاً بالفعل ؛ لوجود الزيادة في أوله ، ولتحمله الضمير، ولتأثيره على علامته بشروط أن يكون صفة في الأصل ، وأن لا يحذف منه شيءٌ ، وأن لا يقبل التاء ، ولا فرق بعد ذلك بين أن يكون له (فعلاء) كأحمر وحمراء ، و ليل أليل وليلة ليلاء ، وأعين وعيناء ،وأشم –له شامة– وشيماء ، أو لا يكون كرجل آدر ويوم أيوم ، وأجدل وأخـــيل في من لم يصرف ، ولا بين أن يكون مشتقاً من مصدر كأحمر أو من غير مصدر كأليل ، أو أيوم.

الشـــرط الأول كونه صفة في الأصل ، وإنما اعتبر ذلك ؛ لأنه لو عدم الوصف في الأصل لانصرف كأفكل وأيدع [٤]إذ وزن الفعل لا يؤثر منع الصرف وحده ، وأمّا أدهم للقيد ، وأرقم وأسود للحية ، فقال سيبويه [٥]: "لم تختلف العرب في منع صرفها نظراً إلى الصفة الأصلية قال الشاعر:

---

[١] – الكافية٦٣

[٢] – الكتاب : ١٩٤/٣ ، والمقتضب : ٣١١/٣ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٧٨/٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٧٧/١– ٢٨٠ ، وشرح الرضي على الكافية ١٢٦/١– ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٢٢٢/١ – ٢٢٤

[٣] – المسائل المنثورة ٢٠٥ ، والإيضاح العضدي ٣٠٤

[٤] – الأفكل : الرعدة ، ولا فعل لها (اللسان) فكل ٥٢٩/١١ ، والأيدع :: العندم ، أو دم الأخوين (يدع) اللسان ٤١٢/٨

[٥] – الكتاب ٢٠١/٣

[١٠٦]يرى الناس منّا جلد أسود سالخٍ وفروة ضرغام من الأسد ضيغم[١]

ودليل النظر إلى الصفة الأصلية أنّ القيد والحية سُمّيا بذلك لسوادهما،

وسميت الحية بأرقم للنقط فيها ، ومما يلحق بهذه الثلاثة (أبرق) لكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض ، وأبطح ، لكل مكان متسع .

ويقوى النظر إلى الأصل صرف (أربع) في مررت بنسوة أربع ، فإنه انصرف ، وان وجد فــيه علــتان، نظراً إلى الأصل وهو العدد ، ولفهم الأصل منه ، وهو العدد مع الوصف ، فبطل تأثير الوصف تغليباً للأصل .

وأجــاز بعضهم صرف هذه الأسماء ؛ لأنها غلبت عليها الاسمية ، واطرح الأصل منها فلم يبق تأثيره ؛لأن اطراحه ينافي تأثيره ، إذ التأثير يدل على عدم الاطراح ، ويقوي ذلك أنهم جمعوها جمع الأسامي لا جمع الصفات، قالوا : الأداهم ، والأراقم ، والأساود ، والأباطح، والأبــارق، وأما أفعى للحية ، وأجدل للصقر ، وأخيل لطائر أخضر في جناحه لمعة تخالف لونــه ، فالفصيح منع صرفها ؛ لأنها أسماء نكرات غير صفات في الأصل ، ومنهم من منع صــرفها ، قال سيبويه[٢]: " وترك صرفها (أحسن) ؛ لوجهين ، فمن منع صرفها تأول في (أجــدل) معنى الجدل ، وهو القوة ، وفي (أخيل) معنى التخيل ، وهو : التلون ، وفي أفعى معنى الخبث ، وعلى هذه اللغة قول الشاعر[٣] :

[١٠٧] كأن بني الزعماء إذ لحقوا بنا فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

وأما (أول) فمن جعله (أفعل) لم يصرفه ، ومن جعله (فوعلا) صرفه ، وأمّا (أولق) لشبه الجنون فمن جعله (فوعلاً) بدليل (مألوق) صرفه ، ومن جعله (أفعل) من (ولق يلق) صرفه أيضاً ؛ لأنه اسمٌ للجنون ، قال الشاعر[٤]:

[١٠٨] لعمرك بي من حب أسماء أولق

---

(١) – البيت لأوس بن حجر ، و هو في ديوانه ١٢٤، تحقيق محمد يوسف نجم ، والضيغم : الذي يعض ، وقيل واسع الشدق ، اللسان (ضغم) ٣٥٧/١٢ ، والأسود : العظيم من الحيات ، ويقال له سالخ لأنه يسلخ جلده كل عام اللسان (سلخ)٢٥/٣

(٢) –الكتاب : ٢٠٠/٣ ، والمقتضب ٣٣٩/٣

(٣)– البيت للقطامي ينظر الديوان ١٨٢، البيت من شواهد شرح التصريح ٢١٤/٢،والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٦،وأوضح المسالك ١١٩/٤،وينظر جمهرة اللغة ٨٠٠،ويروى

(كأنّ العقيليين يوم لقيتهم

(٤) – لم أقف على قائله ، ولا تتمته هو من شواهد النيلي في الصفوة الصفية ٥٦٣/٢ ، واللسان (ولق)

فإن سُمّي به لم يصرف .

الشــــرط الثاني : أن لا يحذف منه شيء ، ولذلك انصرف (خير) و (شر) في التكبير ؛ لزوال الصيغة بحذف الهمزة ، فإن صغرا أعادهما التصغير إلى أصلهما ، فلم ينصرفا ، فقيل : أُخَيْرُ وأُشَيْرُ ، وكذلك (أفْعَل) إذا صغر ، وبقى تمامه لم ينصرف ، وإن كانت صيغة (أفْعَـــل) قد زالت منه ؛ لأنّ أصوله موجودة ، وقد صغروا (فعل) التعجب ، وهو باق على حاله ، فكذلك (أفعل) . وأمّا (أحوى) إذا صغر ، فإن ياء التصغير تقع بعد الحاء ، فتنقلب الواو ياء ، والألف ياء ، فتجتمع ثلاث ياءات ، وفيه أربعة أقوال :

أحدهـــا :-للخليل وسيبويه ويونس (أحيّ)[1]غير منصرف ؛ لأنّ الياء الأخيرة حذفت، طلـــباً للتخفـــيف كراهة اجتماع الياءات ، وهي في حكم المنطوق بها ، فلا يقدح في منع الصرف ، كما لم يقدح تغيير صيغة / أفعل في نحو : (أشد) و (أصم) في منع صرفه. ٢٤/ب

والقـــول الثاني لعيسى بن عمر[2] : (أحيٌّ) منصرفاً ؛ لأن ما حذف للتخفيف لا يكون مراداً ،بخلاف ما حذف للإعلال ،وإذا لم يكن مراداً خرج عن صيغة (أفعل) فانصرف[3] ، وأما (أصم) و (أشد) فليس فيه سوى نقل حركة عينه إلى فائه ، وإدغام عينه في لامه ،وصيغة (أفعل) لم يحذف منها شيء ، فلذلك لم يقدح تغيره في منع الصرف .

والقول الثالث لأبي عمرو[4] : (أُحَيٍّ) بالكسر والتنوين ؛ لأنه يعله إعلال المنقوص نحو : جـــوار ، فيكون تنوينه عوضاً ، فيثبته في الرفع والجر، ويحذفه في النصب ؛ لتمام الكلمة ، فيقول : هذا أُحَيٍّ ، ومررت بأحيّ ، ورأيت أحيّ ، وقد ألزم أنْ يعل فعله إعلال المنقوص ؛ لأنّ علة اجتماع الياءات موجودة ، ولم يقل به

والقـــول الـــرابع : أُحَيْوٍ ، يعلّه إعلال المنقوص ؛ لأنّه لم تجتمع فيه ثلاث ياءات فيحذف للتخفيف ، وأظهر الواو ، ولم يدغم حملاً على التكبير ، وهي لغة من قال (أسيود)[5]

الشرط الثالث : عدم قبوله للتاء احترازاً من (أرمل)

---

(١) – انظر الكتاب ٤٧٢/٣

(٢) –الكتاب ٤٧٢/٣

(٣) – الكتاب ٤٧٢/٣

(٤) – الكتاب ٤٧٢/٣

(٥) – هذه اللغة من ما رواه سيبويه ٤٦٩/٣ ، ٤٧١

وكذلك : (جملٌ يعملٌ) ، و (رجل أُدابرٌ ، وأُباترٌ) ، للذي يقطع رحمه ، وإنما انصرفت هذه وفيها الصفة ، ووزن الفعل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن مدار الباب على(أفعل فعلاء) ولا تلحقه تاء التأنيث؛استغناء بفعلاء عن تأنيثه ، وهذه تدخلها التاء للتأنيث، يقال : أرملةٌ ، ويعملة ، وأدابرة ، وأباترة ، فخرجت بذلك عن قيد (أفعل) ، كما خرج (ندمان) بدخول التاء عن قيد (سكران).

فإن قيل : فقد قالوا للحية الأنثى : أسودة ، و لم يخرج بذلك عن شبه الفعل ؟!

قلـــنا : لحوق التاء طرأ عليها بعد استعمالها اسماً ، وأمّا في حال الوصف فمؤنث (أسود) سوداء ، أو النظر إلى حالة الوصف ؛ لأنه المعتبر في منع الصرف

والـــثاني : أن هـــذه التاء لا تدخل الفعل لتأنيثه ؛ لأنه مذكر ، فإذا دخلت على ما أشبهه خرج بتأنيثه الطارئ عن شبه الفعل المذكر الذي لا يقبل هذه العلامة الطارئة ،ولا يرد نحو (قائمة) إذا سمى بها لأن الطارئ هو العلمية لا التأنيث ، ولا نحو : (جعفر) إذا سمي بـــه مؤنث ؛ لأنه ليس له علامة طارئة تدل على التأنيث ؛ لأنّ تأنيثه معنوي .

والثالــــث : أنّ هـــذه ليس صفات في الأصل بل أسماء نكرات وصف بها ، وليس صفة في الأصل كأربع .

فإن قيل : فـــ(أربع) تقبل التاء كهذه الأسماء ، فينبغي أن يكون وزن الفعل منتفياً فيها ؛ لأن شرط تأثيره عدم قبول التاء ، فإذا انتفى الشرط انتفى المشروط

وكذلك الوصف أيضاً منتف عنه ؛ لأن الشرط كونه صفة في الأصل ، وذلك منتف عنه ؛ لكون أصله عدداً فلا يتحقق فيه شيء من موانع الصرف

قلنا : أما الوصف فصحيح ؛ لما تقدم ، وأما التاء فليست مثل هذه التاء الداخلة على هذه الأسماء لوجهين :

أحدهمـــا : أنهـــا في هذه الأسماء دخلت لتدل على تأنيث ما دخلت عليه، وفي (أربعة) دخلت لتدل على تذكير ما دخلت عليه ، والدالة على التأنيث هي القادحة في شبه الفعل ، [أمّـــا] الدالـــة على التذكير ، فلا تقدح في شبه الفعل ؛ لموافقتها للفعل في الدلالة على التذكير .

والـــثاني : أنّ (أربعاً) ليس من أربعة ؛ لأن وضع (أربعة) سابق على وضع (أربع) ، بدليل تعليلهم بأن المذكر سبق إلى العلامة ، فكان ترك العلامة في المؤنث علامة ، ولذلك

قـــال ســـيبويه [1]: " لو سميت رجلاً بثلاث من (ثلاث نسوة) لم تصرفه ؛ لأنّ تأنيثها معنوي ، ولو سميته بثلاث من (ثلاثة) لصرفته ؛ لأن تأنيثه لفظي ، وقد زالت التاء منه ، بخلاف (يعمل ويعملةٌ) ، فإن المذكر سابق على المؤنث .

وإذا كانت التاء سابقة لم تدل على التأنيث ، بل على الفرق بين العددين" ، ولذلك ذهب بعض العلماء إلى أنها للمبالغة ؛ لاختصاصها بالمذكر الذي هو أشرف من المؤنث ، وإذا لم تدل على التأنيث ؛ لم تقدح في شبه الفعل ، إنما يقدح فيه ما وضع للدلالة على التأنيث ، وهو الذي يدخل على المؤنث بعد سبق / المذكر. ٢٥/أ

وإذا تحقق ذلك علم أنّ وزن الفعل غير منتفٍ ، وإنما المنتفي الوصف في الأصل ، فإذا قلت : مررت برجلٍ أفعل ،لم ينصرف عند سيبويه ؛ لانتفائه عن الوصف ، فكأنه قال : مررت برجلٍ أحمرَ ، وصُرف عند أبي عثمان[2] ؛ لأنّه للوصف .

(١) – الكتاب ٣/٢٣٦

(٢) – أبو عثمان المازني بكر بن محمد النحوي البصري (٢٤٩ هـ) ترجمته في معجم الأدباء ٢/٢٨٠ ، والإنباه ١/٢٤٦ .وينظر : الهمع ١/١٠٦

متنُ : " التأنيث بالتاء شرطه العلمية ، والمعنوي كذلك ، وشرط تحتم تاثيره زيادة على الـثلاثة ، أو تحرك الأوسط ، أو العجمة ، فـ(هند) يجوز صرفه ، وزينب ، وسقر ، ومـاهِ وجـور ممتنع ، فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة[على الثلاثة]، فـ(قدمٌ) منصرفٌ ، وعقرب ممتنعٌ " [١]

الشـرح [٢]: إنمـا شرطت العلمية في التأنيث بالتاء والمعنوي ، فنحو : المرأة قائمة ، و(جريح) ، ففيهما الصفة والتأنيث ، وهما مصروفان ؛ لعدم لزوم التأنيث فيهما بدليل زواله عـند وصف المذكر بهما ، وكذلك التاء في نحو : طلحة وحمزة ، وجميع أنواع التأنيث إنما تلزم ،تاء بالتسمية ، وإذا لم تكن لازمة لم يعتد بها علة ، ولا فرق بين التسمية بما فيه التاء بـين قلـة الحروف كـ(ثُبَة) و (ترَة) ، أوكثرها كزعانفة وخَربصيصةٌ [٣]، ولا بين المذكر كحمزة وطلحة ، والمؤنث كفاطمة وعائشة ، وإن كان التأنيث المعنوي في المؤنث ينقـلهما الى اللفظي ؛ لأن مدار الباب على حصول ا لعلتين ، وأمّا المعنوي فينقسم أربعة أقسام :

أحدها : الثلاثي ، إذا كان ساكن الأوسط ، وفيه علتان : نحو : هِند ، وجُمْل ، ودَعْد ، وفيه لغتان :

إحداهمـا :- وهي القياس- منع الصرف ؛للعلمية والتأنيث ،وجزم أبو العباس والزجاج[٤] بالقول بهذه اللغة .ولم يُجيزا صرفه اختياراً ، وحملا ما ورد على ضرورة الشعر .

واللغة الثانية : صرفه لخفته بسكون وسطه ، فكأنّ خفته قاومت أحد السببين ، فرجع إلى الأصل .ونقل عن سيبويه [٥]أن الاختيار منع الصرف ، ويوافقه قول المصنف بجواز صرفه ، ونقـل عـن الكوفيين[٦] أنّ الاختيار الصرف ؛ لخفة اللفظ ، ويوافـقه قول صاحب

---

[١] – الكافية ٦٤

[٢] – الكتاب ٢٢٠/٣ – ٢٤٠ ، والمقتضب ٣٢٢/٣ – ٣٥٠ ، والأصول ٨٦/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٠/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٨١/١- ٢٨٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١٣١/١- ١٣٨ ، والفوائد الضيائية ٢٢٤/١- ٢٢٧

[٣] – الخربصيصة : أي شيء من الحلي ، وينظر : اللسان (خربص) ٢٤/٧

(٤) – المقتضب ٣٢٢/٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ،وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧ والرضي ١٣٥/١ ، والهمع ١١٣/١

[٥]– الكتاب ٢٤٠/٣

[٦] – ينظر المقتصد ٩٩٤/٢ ، والرضي ٤٩/١

المفصـــل[١] "منصرف في اللغة الفصيحة ، ونقل ابن جني[٢] التخيير بين اللغتين من غير ترجيح ، وقد جاء قول جرير على اللغتين[٣]:

[١٠٩] لم تتلفع بفضل مئزرها   دعدٌ و لم تُغذَ دعدُ في العلبِ

وقول الآخر[٤]:

[١١٠]ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندُ   وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ

وقول الآخر [٥]

[١١١]تذكر هنداً بعدما بعدت هندُ   فؤادٌ حليفاه الصبابةُ والوجد

والبيتان الأخيران لا ينهضان حجة ؛ لأجل التصريع[٦]

والقســـم الثاني :ساكن الأوسط الذي فيه ثلاث علل ، نحو : ماه ، وجور ، وحمص ، (اسمـــاء بلدان)[٧] ، ففيها العلمية والتأنيث والعجمة ، فلا تنصرف قطعاً ؛ لأنّه إذا قاوم خفة السكون إحدى العلل بقى علتان .

فإن قيل : هذا يقوي اعتبار العجمة في (نوح)

قلـــنا : إنهـــا هاهـــنا مقوية للعلة ، وليست علة مستقلة ، بخلاف (نوح) ، فإنها فيه علة مستقلة، ولا يلزم من كونها مقوية مرجحة استقلالها عليه ، لا يقال : إنما يقال إنها مرجحة ، إذا قدر ضعف العلة ، أمّا إذا قدر زوال العلة ؛ لأن خفة السكون قاومت أحد السببين ، كمـــا في (هند) ، فينبغي أن يقدر أنها علة مستقلة ، لأنا نقول : خفة السكون إنما تزيل تـــأثير أحد السببين بشرط أن لا يتقوى بالعجمة ، وأما إذا تقوى بالعجمة فلا تقوى على إبطال تأثيره ، فيعلم بذلك أنها مقوية لا أنها مستقلة .

---

(١) – المفصل في علم العربية : ١٧

(٢) –الخصائص : ٦١/٣ ، والمنصف ٧٧/٢

(٣): – ينظر ملحق ديوان جرير ص ١٠٢١ ،والبيت من شواهد الكتاب ٢٤١/٣ ،و أدب الكاتب ٢٢٢، وما ينصرف ومالا ينصرف ٥٠ ،والمنصف ٧٧/٢ ،وأمالي ابن الحاجب ٣٩٥ ،والخصائص ٦١/٣ ،وشرح المفصل٧٠/١

(٤): – قائله : الحطيئة ،وهو في ديوانه ٣٩، والبيت من شواهد الصاحبي ٩٧، و شرح المفصل ٧٠/١،١٠، والدرر٥/٢٢١، والهمع ٨٨/٢، وينظر : اللسان : ٢٢٣/٣(سند) ، و١٢٣/٤(جدر)

(٥) – لم أعثر عليه في المصادر التي بين يدي ، والشاهد في ورود كلمة (هند)بالصرف مرة وبغيره مرة أخرى .

(٦) – التصريع من فنون العروض ، والمقصود به تصيير مقطع المصراع الأول في البيت الأول من القصيدة مثل قافيتها ينظر :العمدة ١/١١٥ ،وسر الفصاحة ٢٢٢،

(٧) – ينظر معجم البلدان

وأما قوله تعالى : ﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرًا ﴾ [1] ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها : أنه البلد المعروف ، فصرف على إحدى اللغتين .

والثاني : أنّه مذكر لأنّه عبارة عن الحاجز بين الشيئين .

والثالث : أنه نكرة ؛ لأنه أراد مصراً من الأمصار .

القسم الثالث : الثلاثي متحرك الوسط ، نحو : (فخذ ، وقدم) إذا سمي بهما مؤنث ، و (سقر، ولظى) نعوذ بالله منهما ، وفي التتريل ﴿ سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ ٢٦ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴾ [2] و ﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [3] ، وهـذا القسم لا ينصرف ؛ لعدم المعارض لأحـد السببين ؛ لأن الحركة تقوم مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف ألف (جمزى) في النسب كتحتم حذف ألف (مصطفى) لا كتخيير حذف ألف (حبلى) المشاركة لها في عدد الحروف.

ولا يقـال : بـأن ألف (جمزى) / لم تقلب خوفاً من اجتماع أربع حركات لا لكون الحركة قائمة مقام الحرف ؛ لأنّا نقول بأنّ الحركة الرابعة عارضة لأجل النسب ، والعارض لا يعتد به ، فدليل قيام الحركة مقام الحرف تعليلهم همز نحو(أقتت) بأن الضمة بمترلة الواو فكأنه اجتمع واوان . ٢٥/ب

فـإن قـيل : لـو نزلـت الحركة مترلة حرف رابع لم تلحقه [تاء] التأنيث في التصغير ،كالرباعي ، ولا شك في لحوقها نحو (قُديمة ، وفخيذة)

قلنا : نحن لا ندعي أن الحركة تجري مجرى الحروف في كل حكم بل في موضع يثقل اللفظ بها وذلك في المكبر ، وأما المصغر فلا يفترق فيه ساكن الأوسط ومتحركه ، لاشتراكهما في تحريك الوسط في التصغير ؛ لأجل ياء التصغير

فإن قيل : فالفتحة تناسب السكون في الخفة ، بدليل امتناع تخفيف نحو : عملٍ ،

قلـنا: لا نسلم المناسبة ، بل الفتحة ثقيلة بالنسبة إلى السكون ،خفيفة بالنسبة إلى الضم ، والكسر .

---

(١) -الآية ٦١ من سورة البقرة

(٢) – الآية ٢٦، ٢٧ من سورة المدثر

(٣) -الآية ١٥ من سورة المعارج

القسم الرابع : المؤنث الزائد على الثلاثي ، الذي ليس أصله التذكير ولا التأنيث فيه عارض ، نحو : زينب وسعاد ، وهما علمان مرتجلان للمؤنث ، و لم ينقلا من نكرة كـ"غطفان" للمذكر ، وأما نحو : (عناق) و (عقرب) و (أتان) و (جيئل) فلا ينصرف إذا سمي به مؤنث ؛ للعلمية والتأنيث المعنوي .

وإذا سمي مذكر بساكن الأوسط كـ(هِنْدٍ) و (جُمْلٍ) ، فلا خلاف في صرفه ؛ لزوال ثقله بنقله من التأنيث إلى التذكير ، ولو صغر لمذكر ، لقيل : هنيد ، وجميل ، بغير تاء ؛ لأنه صار مذكرا

فإن قيل : فقد جاء (أذينة) و (عيينة) اسمي رجلين

قلنا : أنه سمي بهما بعد التصغير ، ولو صغر لمؤنث لقيل : هنيدة وجميلة وزبيدة ،و لم ينصرف بلا خلاف .

ولو سمي مؤنث بمذكر ساكن الأوسط كزيد و عمرو لم ينصرف في قول الخليل وسيبويه ويونس والأخفش وأبي عمرو والمازني[1] ؛ لأنّه من نقل الأخف إلى الأثقل ، فازداد ثقلاً ، وانصرف في قول أبي زيد وعيسى والجرمي والمبرد [2] ؛ لأنه يجتمع فيه مقاومة السكون أحد السببين ، والنظر إلى خفته في الأصل .

وأما متحرك الوسط- إذا سمي به مذكر - فلا خلاف في صرفه ؛ لنقله من الأخف إلى الأثقل ، وليس فيه تاء التأنيث ، ولا ما يقوم مقام علامة التأنيث ، و اعتبار الحركة إنما يكون في محل الثقل ،وهو المؤنث ،وأما مع المذكر فلا اعتبار لها.

وإذا صغر المذكر لم تلحقه علامة التأنيث ؛ لأنّه زال عنه التأنيث ، وصار مذكراً ، بل يقال : قديم ، وفخيذ ، وفي المؤنث (قديمة) و (فخيذة)[3].

وإذا سمي مذكر بـ(أخت) و (بنت) صرف ، ولم يعتد بالتاء ؛ لأنها للإلحاق بـ(قفل) و (جذع) ، وقد صار مذكراً في المعنى ، وهو ثلاثي .

وإذا سمي مذكر بالمؤنث الزائد على الثلاثي نحو : (عناق وعقرب) لم ينصرف للعلمية، وقيام الحرف الرابع مقام علامة التأنيث ، نحو : طلحة [4].

---

(1) – الكتاب : ٢٤٢/٣ ، والأصول ٨٥/٢ ، والتبصرة : ٥٥٣/٢

(2) – المقتضب : ٣٥١/٣ ، ٣٥٢ ، التبصرة ٥٥٣/٢

(3) – الكتاب ٢٢١/٣

(4)– في حاشية النسخة إشارة إلى بلوغ المقابلة إلى هذا الموضع

فإن قيل : ينبغي أن ينصرف ؛ لأنه صار مذكراً في المعنى ؛ لخفته بنقله من ثقل التأنيث إلى خفـــة التذكير قياساً على تسمية المذكر بـــ(قدم) ، و (سقر) ، وجعلكم الحرف الرابع بمترلة تاء التأنيث ضعيف ؛ لوجهين :

أحدهما : أنكم جعلتم حركة عين الثلاثي بمترلة حرف رابع ، ولم تعتبروها في المذكر نظراً إلى خفة التذكير .

والـــثاني : أنه قد زال التأنيث بتسمية المذكر به ، وليس فيه علامة لفظية ،كما في (طلحة) حتى يغير

والجواب عن الأول : أن الرباعي يثقل لفظه بالحرف الرابع ، فيصير بذلك كالذي فيه تاء تأنيـــث ، والدلـــيل عـــلى ذلك أنه إذا صغر لم تلحقه التاء ؛ لقيام الحرف الرابع مقامها، والثلاثي وإن قدرت حركة عينه بمترلة حرف رابع ، فلا يلتحق بالرباعي في الثقل ، بدليل لحـــوق تاء التأنيث في تصغيره ، وعدم لحوقها في الرباعي ، وإنما يؤثر تقدير الحركة بمترلة الحرف في محل الثقل، وهو التأنيث دون الخفة .

وأما الحرف الرابع فيؤثر ثقله في المؤنث والمذكر ؛ لظهوره ونيابته مناب تاء التأنيث.

والجواب عن الثاني / أنّه وإن زال ، أي : التأنيث ، إلا أنّ الحرف قائم مقام تاء التأنيث ، **٢٦/أ** لما تقدم .

ودلـــيل اعتـــبار ذلك في كلامهم أنهم سموا المذكر بـــ(كراع) ، ومنعوه من الصرف في الأكـــثر، نظـــراً إلى أنّه في الأصل لمؤنث ، ومن جعله لمذكر في الأصل صرفه ، ولو سمي المؤنث بمذكر ثلاثي متحرك الأوسط ، أو زاد على الثلاثي لم ينصرف؛ لأنه نقل من الخفة إلى الثقل ، وليس فيه [ما] يقاوم أحد السببين .

وقد جاء (جعفر) اسم مغنية لآل سليمان (١) وفيها يقول (٢) :

[١١٢]تقولها عائبةً بالقصَرِ   يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرُ

إن أك دحداحاً فأنت أقصر   أو أك ذا شيب فأنت أكبرُ

غرّك سربالٌ عليكِ أحمرُ   ومِقْنَعٌ من الحريرِ أصفرُ

وتحت ذاك سوأة لو تذكرُ .

---

(١) –لم أعثر على توضيح فيه من يكون (سليمان) هذا ؟ وهل هو سليمان بن عبد الملك بن مروان ، أم غيره ؟

(٢) – نسبت هذه الأبيات في الكامل ٩٤/١ لأعرابي مجهول ، و البيت من شواهد ابن يعيش : ٩٣/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/١ ، وابن فلاح في المغني ٤٧٢/٢

وإذا سمـــي مؤنث بـــ" طالق " و" حائض " لم ينصرف ، ولو سمي به مذكر صرف ؛ لأنه مذكر في الأصل ، وصف به المؤنث ، فلا يعتد بالتأنيث العارض فيه ،

ولـــو سميت بـــ(نساء) و (إماء) لم تصرف في المؤنث ، وصرفت في المذكر ؛ لأن تأنيثه للجمع ، وليس بتأنيث أصلي ، فلم يعتد به.

ولو سمي مذكر بـــ(رباب) لانصرف ؛ لأنه اسم للجنس ، وليس بمؤنث في الأصل ،ولو سمي مذكر بـــ(شمال) و (جنوب) ، فإن جعلا اسمين لمؤنثين في الأصل لم ينصرف، وإن جعلا وصفين وصف بهما المؤنث وأصلهما التذكير انصرف .

متنٌ : " المعرفة شرطها أنْ تكون علمية " [1]

الشرح [2]: إنما كانت العلمية هي المانعة دون غيرها من المعارف ؛ لأن المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات لا تدخل في هذا الباب لكونها مبنيات ، وأما تعريف اللام والإضافة فلم يجعل من العلل ؛ لوجهين :

أحدهما : أن دليل الصرف – وهو التنوين – لا يجتمع معهما ، وإذا لم يجتمع معهما لم يبق في تعريفهما دلالة على منع الصرف ؛ لكون حذف التنوين لمنافاته لهما لا لكونه لا ينصرف ،بخلاف العلمية ، فإنّ التنوين يجتمع معها ، فإذا لم يوجد في العلم عُلِمَ أن حذفه لكونه لا ينصرف ؛ لعدم منافاة العلمية .

والوجه الثاني : أنّ اللام والإضافة يجعلان غير المنصرف منصرفاً عند قوم ، وما جعل غير المنصرف منصرفاً لا يصلح جعله علّة لمنع الصرف .

وأما التوابع فمن قال : تعريفها بالإضافة المقدرة ، أو بتقدير عدلها عن صيغة فيها لام التعريف فقد حصل الجواب عنها ، ومن قال : عدل عن معناه الأصلي في الصفة إلى جعله تأكيداً ، فيكون تعريفه بتقدير اللام أيضاً ، ومن قال : صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف التحقت بالأعلام .

---

[1] – الكافية : ٦٤

[2] – والمقتضب ، والأصول ٢/٨٧– ٨٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٥٩– ٦٠ ، وشرح المصنف على الكافية : ١/٢٨٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/١٤٠–١٤٢، والفوائد الضيائية : ١/٢٢٧– ٢٢٨

متنُ : " العجمة شرطها [أن تكون] علميّة في العجمية ، أو تحرك الأوسط ، أو زيادة على الثلاثة ، فـ(نوحٌ) منصرف ، و (شتر) و (إبراهيم) ممتنع "[١].

الشرح [٢]: الأسماء الأعجمية على ضربين :

أحدهمـــا : الأعـــلام ، وشرط تأثير عجمتها علميّة في العجمية ، وانما اشترط علميتها في العجمـــية ؛ لأن عجمـــتها تحـــتمي بالعلمية عن تصرف العرب فيها بإدخال آلة التعريف عليها،فتقوى بذلك لبعدها عن العربية ، ولذلك انصرف المذكر المسمى بالجنس [٣]؛ لعدم احتماء عجمته بالعلمية،وأما الزيادة على الثلاثة ، فالأكثرون اعتبروها لحصول الثقل بها ، ويـــدل علـــيه قـــول سيبويه [٤]:"كل مذكر سمي بثلاثة أحرف من غير حرف تأنيث مصروف عربياً كان أو عجمياً " ، إلا أن يكون نحو: (ضرب) ،ولا يردّ عليه بـــ(سحر) ؛ لأنّه إذا سمي به صرفه .

والثلاثي مصروف عند هؤلاء سواءً تحرك وسطه كـــ(شتَر ، وفَلَج) ، أو سكن كـــنوحٍ ولوطٍ وهودٍ عند سيبويه [٥] ؛ لأن العرب من ولد إسماعيل في المشهور ، و (هود) كان قبله ، فلا يكون عربياً [٦] ،

وذهـــب قوم إلى أن متحرك الوسط لا ينصرف ، وساكن الأوسط ينصرف قياساً لمتحرك الوسط على المؤنث في قيام الحركة مقام حرف رابع ، وأجازه المصنف ، ويلزم من إلحاق مـــتحرك الوسط بالمؤنث إلحاق ساكن الوسط بالمؤنث في جواز الصرف ومنعه ، ولا يمنع من ذلك وروده مصروفاً في التنـــزيل ؛ لأنّه نطق بأوضح اللغتين ، ونقل عن عبد القاهر / ٢٦/ب

---

(١) – الكافية : ٦٤

(٢) – الكتاب : ٢٣٥/٣ ، والمقتضب ٣١٩/٣-٣٢١ ، والأصول ٩٢/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٦/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٨٨/١- ٢٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية ١٤٢/١- ١٤٤، والفوائد الضيائية ٢٢٨/١- ٢٣٠ ، والهمع ٩٥/١ – ٩٨

(٣)– نحو :لجام وديباج

(٤)– الكتاب : ٢٢٠/٣

(٥) – الكتاب : ٢٣٥/٣ ، وانظر الصفوة الصفية ٣٦٨/١ ، واللسان فلج

(٦) – يلاحظ هنا استناد المؤلف إلى التاريخ في إثبات عجمية هود عليه وعلى نبينا السلام

وتــبعه في المفصـــل [٧] ـفي ساكن الأوسط ـمنع الصرف ، والصرف ، وهو أفصح ؛ لـــورود التـــنـــزيل به ، ويلزم من ذلك منع الصرف في متحرك الأوسط ، والأكثرون في قوانين العجمة والتأنيث بوجهين :

أحدهمـــا : أنّ جـــنس العجمة لا يعتد بتسمية المذكر به ، وجنس التأنيث ، يعتد بتسمية المذكر به ، فدل ذلك على قوة التأنيث وضعف العجمة .

والـــثاني : أنّ التأنيث يفتقر إلى علامة ، والعجمة لا علامة لها ، وما له علامة أثقل مما لا علامة له بدليل التذكير والتأنيث ، فإذا تحقق الفرق دل على خفة ما فيه العجمة فانصرف ،وأمـــا (شـــتر) فلا يتعين للتذكير ؛ لأنه اسم (قرية) [١]، فمنعه من الصرف التعريف والتأنيث المقوى بالعجمة كما في (ماه) و(جور)، وكذلك حكم (فَلْجٍ) إن كان اسماً لبلدةٍ [٢].

---

[٧] — ينظر : المقتصد ٢/٩٩٥ ، ١٠٠٤ وفي المفصل في علم العربية ١٧، قال الزمخشري " وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة " وينظر شرح الرضي ١/١٤٣

[١]— كذا ورد في النسخة ، وفي معجم البلدان ٣/٣٢٥ (شَتَرُ) اسم قلعة

[٢]— قرية عظيمة من ناحية اليمامة ، وموضع باليمن معجم البلدان ٤/٢٧١ ، واللسان (فلج) ٢/٣٤٩

وأمـــا من منع في المتحرك وصرف في الساكن ، فحجته أنّ العلمية مع الحركة قوية لقيامها مقـــام حرف رابع ، والدليل على ذلك تأثير العدل في (عمر وسحر) مع ضعف العدل ؛ لأنـــه تقديري ، فالعجمة أقوى ؛ لأنها وجودية ،وأمّا الساكن فليس له قوة المتحرك حتى يلحق به ،ولذلك لم يرد في التنـــزيل إلا مصروفاً ﴿ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ﴾ [3]. ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾ [4] .

ومدار منع الصرف على الوجود[5] ، كما قلنا في عمر[6] ، وأما عبد القاهر والزمخشري[7] فإن حجتهم في متحرك الوسط ، كحجة من منعه .

وأمـــا ساكن الوسط فإذا حمل المتحرك على المؤنث ؛ لوجود العلتين مع التحرك - حمل أيضـــاً - ساكن الأوسط على ساكن الأوسط ؛ لوجود العلتين ، ولا يمنع من ذلك ورود التنـــزيل بصرفه لكونه ورد على أفصح اللغتين ، وإلا أدى إلى مقاومة السكون للعلتين ، وليس للسكون قوة مقاومة العلتين ، بدليل (هند) فإنه لم يقو على مقاومة العلتين .

وإذا تقـــرر ذلـــك ، فمن أمثلة ما فيه زيادة مما ورد في التنـــزيل : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإســـحاق ، ويعقوب ، وإسرائيل ، ويوسف ، ويونس ، وفرعون ، وهامان ، وقارون ، وهابيل ، وقابيل [1] ، وداوود ، وجالوت ، وطالوت ، وأيوب ، وجبريل ، وميكائيل ، وإســـرافيل [2]، وهـــاروت ، وماروت ، وكذلك عزرائيل ، وجميع أسماء الملائكة عليهم السلام .

وكذلـــك جميع أسماء الأنبياء عليهم السلام لا تنصرف إلا سبعة ، ثلاثة منها عربية ، وهي محمـــد ﷺ وصـــالح وشعيب ، وأربعة أعجمية ، وهي : نوح ، ولوط ، وهود ، وشيث ؛

---

(3) – الآية ١٠ من سورة التحريم

(4) – الآية ٦٥من سورة الأعراف

(5) – في حاشية النسخة ، قوله (على الوجود ، أي : على وجود الاسم ممتنعا من الصرف كما سبق الإشارة إليه في بحث العدل ، وبها أيضا أثر بلوغ المقابلة

(6) – ينظر ما تقدم ص ٢١٤

(7) – عبد القاهر الجرجاني (ت) ومحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـــ)

(1) – لم يتحر المؤلف الدقة في هذه العبارة كما هي عادته –رحمه الله – حيث أنّ اسم هابيل وقابيل لم يردا في التنـــزيل

(2) – أيضا لم يرد في التتريل اسم إسرافيل ولا عزرائيل

لكونها سابقة على العربية .

فأمّا (موسى) لما يحلق به ، فوزنها (مُفْعَل) من أوسيت رأسه ، ولا يكون فُعْلَى من ماس يميس ؛ لأنّه قد سمع (هذه موسىً حَذِمةٌ) بالتنوين ، ولو كانت (فُعلى) لم تنون ، وإذا سُمّـــي بهـــا لم تنصـــرف للتعريف والتأنيث ؛ لأنها مؤنثة ، وأمّا اسم النبي ﷺ فلا ينصرف للتعريف و العجمة ، و وزنه (مُفْعَل) ، عند من يقول بوزن الأسماء الأعجمية .

وأمّا (عيسى) فيحتمل أن يكون (فِعْلى) من العيس ، وهو البياض ، وألفه للتأنيث فلا ينصرف معرفة ولا نكرة ، أو للإلحاق ؛ فلا ينصرف [معرفة] وينصرف نكرة ، ويحتمل أن يكون أعجمياً ؛ فلا ينصرف للتعريف والعُجمة . ٢٧/أ

وأمّا (زكرياء) فمن جعله أعجمياً فالمانع له المعرفة والعجمة ، ومن اشتقه من تزكّر بطن الصبي : إذا امتلأ ، فهمزته للتأنيث ، ولا ينصرف معرفة ولا نكرة ، ووزنه (فَعْلِياء) ، و أمّا (يأجوج ومأجوج) ، فقيل : هما أعجميان ، لا ينصرفان ؛ للتعريف[٣] والعجمية ، وقـــيل : عربيان مشتقان ، ولا ينصرفان للتعريف والتأنيث ؛ لأنهما اسمان لقبيلتين ، ومن همـــزهما فاشـــتقاقهما من أجيج النار ، وهو : التهابها ، أو من الأجّة ، وهي : شدة الحر والاخـــتلاط ، أو مـــن الأج وهو : سرعة العدو [١]، ووزنهما (يفعول) كيربوع ، و (مفعول) كمعقول ، ومن لم يهمزهما ، فالأجود أنه أبدل من همزتهما ألفا ؛ لتعذر اشتقاق (ياجوج) من غير همزة ؛ لأنّ (يجّ) مهمل ، فيتعذر فيه (فاعول)

وأمّـــا (مـــاجوج) فـــيمكن اشتقاقه من مجّ الماء[٢]، ووزنه فاعول، وقول أبي حاتم [٣] (مـــاجوج) : مفعـــول من ماج يموج ، وألفه عن واو غلط ؛ لأنّ ميم (ماج) أصلية ؛ لكونها فاء الكلمة ، وميم (مفعول) زائدة ، فلا تكون منه

والضرب الثاني : أسماء الأجناس المنقولة من العجمية إلى العربية ، نحو : سندس ، واستبرق ، وديباج ، وفرقد ، وإبريسم ، ولجام، وآجر ، ونيروز عند الفارسي[٤] ونَوْرُوز / بالواو

---

(٣) – المراد بالتعريف هنا هو : العلمية

(١) –انظر : اللسان (أجج) ٢ /٢٠٧ ، فتح القدير ٣١٢/٢ ، والأرجح أنهما أعجميان لا اشتقاق لهما ، وينظر : الصحاح (أجج) ٢٩٨/١

(٢)– إذا رمى به ، انظر اللسان (مج) ٣٦١/٢

(٣) – أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد بن عثمان _ت٢٥٥هـ) ، ينظر :غاية النهاية ٣٢١/١ ، والصحاح ٢٩٨/٢

(٤) – أبو علي الفارسي (الحسن بن عبد الغفار) وينظر : الإيضاح : ٣١٤ ،والمقتصد ١٠٣١/٢

عند السيرافي [٥]،بدليل جمعه على (نواريز) من دون (نياريز) ، وهذا الضرب لا يعتد بعجمته في منع الصرف لوجهين :

أحدهما : أنه جرى جنساً في كلام العجم ، كجريان (الرجال) جنسا في كلام العرب، فكما ينصرف المسمى بـ"رجل" كذلك ينصرف المسمى بواحد من هذه الأجناس

والثاني: أن العرب لما تصرفت فيه تصرف نكراتها من التعريف والإضافة قرب بذلك من العربية وبعد من العجمية ، فلذلك انصرف مذكر سمي بديباج

وإما لو سمي به مؤنث لمنعه من الصرف التعريف والتانيث ، و العجمة ساقطة الحكم، وكذا لو سمي (ببقم وآجر) بتخفيف الراء لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ؛ لأن (بقّم) بمنزلة (علّم) و (آجُر) بمنزلة (آمُر) ، وأما العجمية فساقطة الحكم .

وأما (بيزار) فمن لم يدخل عليه اللام لم يصرف للعلمية ، والعجمية ، ومن أدخل عليه اللام انصرف ؛ لأنها له نظراً إلى التسمية ، فأجري جنساً في كلام العجم كالنظر إلى الصفة في القياس .

واعلم أنه لا عبرة باتفاق الألفاظ ، ولا باتفاق الأوزان .

أما الأول فإسحاق اسم النبي لا ينصرف ، وإسحاق مصدر أسحق الضرع : إذا ذهب لبنه مصروف ، ويعقوب اسم النبي لا ينصرف ، ويعقوب لذكر الحجل مصروف ،ومن قال : إنما سمي يعقوب ، لأنه خرج من بطن أمه آخذا بعقب عِيصَو ، فهو من موافقة اللفظ [١]، وليس بمشتق ؛ لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف ، وكذلك (إبليس) — لعنه الله — لا ينصرف ؛ للعجمة والمعرفة ، ومن قال : أنه مشتق من (أبلس) إذا بلس ،فقد غلط؛لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف ؛ لعدم العجمة ، وإنما هو من اتفاق الألفاظ.وأما اتفاق الأوزان ، فإنّ (جالوت ، وطالوت ، وقارون) غير منصرفة ، و(جاموس، وطاووس، وراقود) مصروفة ؛ لكونها نكرات.

وقد يأتي في الأسماء العربية ما يلتبس بالأسماء العجمية نحو : (جريج، وحنجور، ومنجون، وقطرب . فأما جُريج) فتصغير (جرج) ، وهو القلق ، قال الشاعر [٢] :

---

[٥] — انظر شرح اللمع للعكبري ٤٥٦/٢، وينظر المعرب ٦١٨

[١]— اللسان (عقب) ٦٢٣/١

[٢]— لم أعثر على نسبة لهذا الرجز، وقبله :

إني لأهوى طفلة فيها غنج

[١١٣]خلخالها في ساقها غير جرج

والحنجور: الحلق ، ومسحوف (مفعول) ، وهو الرجل المنقطع عن النكاح [٣]،

والانتجان : استخراج آخر اللبن من الضرع ، و (قطرب) اسم دويبة.

واعـــلم أن تصغير الأعلام لايجوز صرفها ، واختلف سيبويه والمبرد في تصغير نحو: إبراهيم وإسماعيل،[٤]فسيبويه شبه همزتها بالهمزة الزائدة فيقول :(بُريهيم ، وسُميعيل) ؛لأنه قد سُمع من العرب بُريه ، والمبرد يشبه همزتها بالأصلية نحو : إصطبل فيقول : (أبيره وأسيمع) .

واختلف في وزن الأسماء العجمية ، فذهب قوم إلى أنها لا توزن ؛ لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد ، وإنما يعلم ذلك بالاشتقاق ، ولا يتتحقق لها اشتقاق ، فلا يتحقق لها وزن كالحروف ، وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى ضعفه ؛ لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ، ولا يتحقق ذلك في الأعجمية ، والمراد بالعجمة كل لغة خالفت لغة العرب ، من روم ويونان ، وفرس ، وغيرهم ، وتعرف العجمة بأمور :

منها : مخالفة أبنية كلام العرب .

ومنها : ترك الصرف في أعلامها.

ومنها : جهل اشتقاقها مطلقاً.

ومنها : اجتماع الصاد والجيم في كلمة كالصهروج والصولجان والجص.

ومنها : تبع الراء للنون نحو : نرجس.

ومنها : تبع الزاء للدال نحو : مهندز.

ومنها : خلو الكلمة الزائدة للثلاثي من حروف الذلاقة ، ويجمعها (مر بنفل)

ألا تـــرى إلى وجودها في سفرجل ، وسلهب ، وجحنفل ، وسرهف ، وخلوها في داود، واســـحق، ويأجوج ، وهذا القيد ضعيف ؛ لكثرة وجودها في نحو : إسماعيل ، ويوسف، ويونس، وأيوب ، وفرعون .

، والبيت من شواهد : تهذيب اللغة ٤٨٥/١٠ ، ومقاييس اللغة ٤٥٠/١، والجمهرة ١٠٠٣،وينظر اللسان (جرج) ٢٢٣/٢،والتاج (جرج)٤٥٤/٥

[٣]– اللسان (سحف) ١٤٥/٩

[٤]– الكتاب ٤٤٦/٣ ، شرح الشافية للرضي ٢٦٣/١ ، وارتشاف الضرب ٩٥/١ ، وشرح الأشموني على الألفية ١٧٠/٤.

متنٌ : " الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء ، كـ(مساجد) و (مصابيح) ، وأما نحو : (فرازنة) فمنصرف ، و (حضاجر) – علما للضبع – غير منصرف ؛ لأنه منقول عن الجمع ، / و (سراويل) إذا لم يصرف – وهو الأكثر – فقد قيل : أعجمي ، حمل على موازنه في العربية ، وقيل : عربي جمع (سروالةٍ) تقديراً ، وإذا صرف فلا إشكال " [1]

/٢٧

الشرح [2]: اعلم أنّ الجمع على ثلاثة أقسام :

أحدها : له نظير مخفف في الآحاد ، نحو : جِمال مثل كتاب ، وكعوب مثل : سدوس ، للطيلسان عند سيبويه [3]، وعند الأصمعي اسم للقبيلة ، وكتب كطنب ، وحُمُر كقفل ، ولذلك لم تعتبر الصفة والجمع فيه ، فـ(خَدَم كجَمَل وجربان كسرحان ، ورُغفان كسلطان ، وزَمْنى مثل : عطشى ، وغلمة مثل : نِشدة .

والثاني : أفعل ، وأفعال ، وإنما انصرفا ؛ لأربعة أوجه :

أحدها : أنهما يجمعان قياساً عند الزمخشري ، بخلاف هذا الجمع .

والثاني : أنهما يصغران على لفظهما ، وهذا الجمع يرد إلى المفرد فأفعُل يشاركهما في هذين الوجهين

والثالث : أنهما قريبان من لفظ الواحد فإنّ (أفعلاَء)[4] أقرب من (أفعل) و (أفعالا) أقرب من (إفعال) إذ ليس بينهما إلا تغير الحركة .

والرابع : أنهما قد جاءا مفردين ، أما (أفعال) فبدليل وصف المفرد بهما في قولهم" ثوب أسمال، وبرمة أعشار ، والوصف يناسب الموصوف في الإفراد

وأما (أفعل) فقد جاء (أذرُح)اسم للمكان الذي اجتمع فيه الحكمان ،قال الشاعر:

---

(١) – الكافية ص ٦٤، ٦٥

(٢) – الكتاب ٢٣٠/٣ ، والمقتضب ٣٢٦/٣ ، والأصول ٩٠/٢– ٩١، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٦٣/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٩١/١– ٢٩٧، وشرح الرضي على الكافية : ١٤٥/١– ١٥٥، والفوائد الضيائية : ٢٣١/١– ٢٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٦/٢

(٣) – الكتاب : ٢٣٠/٣

(٤)– كذا في النسخة ووجهه (؟أفعل)

[١١٤]كان أبا موسى عشية أذرح   يطيف بلقمان الحكيم مرازبه[١]

و(أثمد) اسم مكان ، قال امرؤ القيس [٢] :

[١١٥]تطاول ليلك بالأثمد   ونام الخلي و لم ترقد

وروعـــي أنّ المكـــان مسمى بالجمع على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه تمسكاً بالأصل، وجاء اشدد ، وفي التنزيل : ﴿ بَلَغَ أَشُدَّهُۥ ﴾ [٣] ولا يقدح في إفراده [قوله][٤]

[١١٦]بلغتها واجتمعت اشدي

لاحتمال حمل أشدى على قوتي ، نظرا إلى معنى القوة ، وجاء أيضاً (آنُك) اسما للرصاص و(آزر) و (أَصبُع) .

فإن قيل : فالجمع يؤنث بدليل : قامت الرجال ، فهلا امتنع الصرف للتعريف والتأنيث إذا سمي به مذكر ؟

قلنا : تأنيثه بتأويل الجماعة ، وتأويل الجمع هو مذكر ، فلا يتحقق له التأنيث إذا لم يكن فيه ما يقتضي منع الصرف .

والقسم الثالث : صيغة منتهى الجموع ، وهو كل جمع ثالث حروفه ألف وبعده حرفان ، أو حرف مشدد أو ثلاثة أوسطها ساكن خال من تاء التأنيث أو ياء النسب ، وليس آخره يـــاء كـــ(مساجد) ، و (دواب) ، و (أكالب) ، و (أناعيم) ، و (أجاويد) ، و(قناديل) ، وفي التنـــزيل: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ ﴾ [٥]

---

[١] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإيضاح على المفصل : ١٣٧/١ ، واذشرح ألفية ابن معط ١/ ٤٥٤ ، وأذرح مدينة أدنى الشام ، ينظر : معجم البلدان ١٢٩/١، ومعجم ماستعجم للبكري ١٣٠/١ طبعة القاهرة

[٢] – الديوان ١٨٥ والبيت من شواهد الخزانة ٢٨٠/١، والمستقصى ٥٠/٢، ومعاهد التنصيص ١٧١/١،وينظر :شرح قطر الندى ١٣٦، والجمهرة ٧٧٥، ومعجم البلدان ٩٢/١

[٣] – الآية ١٤ من سورة القصص

[٤]– هذا الرجز ينسب لأبي نخيلة السعدي وهو من شواهد الرضي ١١/١

[٥] – الآية ٤٠ من سورة الحج

﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ ﴾ [1] و ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ ﴾ [2] و ﴿ مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ ﴾ [3].

وقولنا : " كل جمع " احتراز من مثل : (الترامي) و (التداني) و (التعالي) فإنّه مصدر (تفاعل) ، وأصل عينه الضم ، وإنما كسرت لتسلم الياء عن القلب ، فتقول : أحب تحاليا ، وأكـــره تراميا، وقولنا : " بعده حرفان " احتراز من نحو : زجاج وسحاب ؛ لأنّ لهما نظير في الآحاد [4].

وقولنا : " أوسطها ساكن " إشعار بأنه لا يوجد بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أصول ؛ لـــئلا يكون صدر الكلمة أقل من عجزها ، ولذلك يرد الخماسي في التكسير والتصغير إلى الرباعي ؛ليتناسب صدر الكلمة ، وعجزها في الحروف الأصول

وقولنا : " خال عن تاء التأنيث " احتراز من (صياقلة) و (جحاجحة) و (فرازنة) و (برابـــرة) ، فإنه ينصرف في النكرة ، وإن كان جمعاً ؛ لأنّ تاء التأنيث تشبهه بالآحاد نحـــو: (كراهـــية) ، و (فراهية) فانصرف كنظيره ، فإن سمي بهما ، فالمانع لهما العلمية والتأنيث بالتاء،

وقولـــنا : " أو يـــاء النسب " احتراز من نحو : معافريّ ومدائنيّ ، فإنه وإن كان جمعاً في الأصـــل مصـــروف مع ياء النسب ، وكذلك نحو : بخاتيّ وفناري ، إذا سمي بهما ونسب إلـــيهما تزول الياء التي كانت في الجمع والمفرد ، وتخلفها ياء النسب ، فأمّا لو نسبت إليه وهـــو جمـــع لرد إلى المفرد ، وإنما انصرف هذا الجمع مع ياء النسب كما صرف مع تاء التأنيث / لمناسبتها له من ثلاثة أوجه : ١/٢٨

أحدها : اشتراكهما في نقل الجنس إلى المفرد ، كـــ(زنجيّ وزنج) ، و (وردة) في ورد كتمرة وتمر ، ومدرة ومدر .

---

(١) – الآية ٣٦ من سورة الحج

(٢) – الآية ١٣من سورة سبأ

(٣) – الآية ٢١ من سورة الحج

(٤) – كلاهما بعد ألفه حرف واحد

والثاني : اشتراكهما في انتقال حرفية الإعراب إليها .
والثالث : اشتراكهما في كون ما يدخلان عليه حقيقياً وغير حقيقي ، كهاشميّ ، وكرسيّ وناقة وظلمة .
وأمّا إذا كانت الياء في الجمع ليست للنسب ، بل هي التي كانت في المفرد ، نحو: كرسي وكراسي ، وقمري وقماري ، وغازي وغوازي ، فإنه لاينصرف ؛ لأن الياء لما كانت موجودة في المفرد صارت كأنها من أصول الكلمة ، ولم تشبه تاء التأنيث .
وإذا تقرر ذلك فإنما لم تنصرف للجمع ونهاية الجمع ، أما الجمع فظاهر، وأما نهاية الجمع ففيه مذهبان :
أحدهما : أنه صيغة منتهى الجموع ، فكأنه جمع مرتين ، أمّا تحقيقا فنحو (أناعيم ، وأكالب) وأما تقديراً كـ(مصابيح وأحامد) ، فلا يجمع مرة أخرى ، لكون أحد العلتين من جهة اللفظ والأخرى من جهة المعنى ، وقد تقدم ما يرد عليه ، ولا يرد عليه نحو : (كراهية) لأنه قد احترز عنه بقوله : " بغير هاء"
والمذهب الثاني : أنه لا نظير له في الآحاد ، ولذلك انصرف (صياقلة وملائكة) ، وإذا نقض بأفْعُل وأفْعَال أجيب بما تقدم ، ونُقِضَ بحَضَاجِر : اسم للضبع[1] — وبراقش — اسم كلبة ، و (معافر) لحيّ من همدان ، و (شراحيل) ، وكذلك يرد على المذهب الأول
وأجيب بأنها مسماه بالجموع ، وليست بمفردات ، و (شراحيل)جمع شرحال)،
أو (شرحول) في التقدير ، قاله الفارسي [2] ، وقال ابن دريد [3]هو اسم (سرياني)
وقال قوم بل هو مضاف : إلى (إيل) وهو الله تعالى كميكائيل ، وكذلك (سراويل) يرد على المذهبين
أما على الأول فعلى تقدير منع صرفه ؛ لأنه من صيغة منتهى الجموع ، وهو غير منصرف
وأما على الثاني : فلأن للجمع نظير في الآحاد ، فيصرف ، وفيه أربعة أقوال:
أحدها : للمبرد وجماعة أنه (عربي) جمع سروالة وهي قطعة خرقة ، قال الشاعر:

---

(١) — قال الزجاج سميت بجمع الحضجر ، والحِضْجَر : الوطب العظيم ، فكأنها قيل لها حضاجر لعظم بطنها

(٢) — قال الفارسي : والقياس عندي ألا يصرف في النكرة بعد التسمية أيضا ، كما لم تصرف في النكرة قبل التسمية بها " الإيضاح ٣٠٩

(٣) — ينظر الجمهرة : (سرل) ، وقد نسب في اللسان لابن الكلبي ، (شرحل) ١١/ ٣٥٣

[١١٧] عليه من اللؤم سروالة   فليس يرق لمستعطف[١]

ولا ينصرف ؛ لأنه مسمى بالجمع ، فلا يرد على المذهبين ، ويضعف التمسك بالبيت أنه في معـــرض الهجو فليس يريد أن عليه من اللؤم قطعة ، إنما يريد وصفه بتمام اللؤم ،كتمام اللباس

ولذلك قال ابن السراج [٢]: (سروالة) لغة في (سروال)، إلا أن يثبت أنّه يقال للخرقة : سروالة ، وأما نقل الجمع إلى نكرة ، فقد جاء نقل نكرة إلى نكرة ، وان كان قليلاً كـــ(خازِ بازِ) لذباب يكون في العشب ،فإنه مركب من أسماء فاعلين ، فـــ(خازي)من (خزا) إذا قهر وغلب ،وبازي من (بزى) إذا سما وارتفع .

والقـــول الـــثاني لأبي علي [٣]: أنّه لا ينصرف ؛ لأنّه مفرد أعجمي حمل على موازنة في العربية كقناديل فأجرى مجراه ، ولذلك قال سيبويه[٢]: " سراويل واحد ، وهو أعجمي ، معرّب كما أعرب (الآجُر) ، إلا أنّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف معرفة ولا نكرة " .

فقول سيبويه يدل على منع صرفه ، وعليه قول الشاعر يصف ثور الوحش [٤]:

[١١٨]...............كأنه   فتى فارسي في سراويل رامح

وليس بجمع ، ولذلك يجمع على (سراويلات) ولو كان جمعاً لم يجمع ، وعلى هذا القول فقـــد سقط إيراده على المذهب الأول ؛ لأن له علّة مستقلة ، إلاّ أن يلزم أن يقال في حد الجمع :الجمع وما أشبهه .

---

(١) – لم أعثر على نسبة لهذا البيت ، وهو من شواهد المقتضب ٣٤٦/٣، وابن يعيش ٦٤/١، والخزانة ١١٣/١، والهمع ٢٥/١، والدرر٧/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ١٠٠ ، والأشموني ٣/ ٢٤٧

(٢) – المقتصد : ١٠٠٤/٢

(٣)الإيضاح : ٣١٢

(٢) –الكتاب : ٢٢٩/٣

(٤) – هذا بعض بيت مختلف في روايته ونسبته ، فقيل : قائله الراعي النميري ، وهو بتمامه

(أتى دونها ذب الرياد كأنه.....فتى فارسي في سراويل رامح)

،وهو في ملحق ديوانه ٣٠٣ ، وقيل : لابن مقبل ويروى

(يمشي بها ذب الرياد كأنه ..... فتى فارسي في سراويل رامح)

وهو في ديوانه ٤١ والبيت من شواهد شرح المفصل ٦٤/١ ،والخزانة ٢٨٨/١، والمخصص ١٢/٨، ٣٩/١٥، ١٢/ ١٧٠

وسقط إيراده على المذهب الثاني ؛ لأنّه أعجمي فلا يرد نقضاً على العربي .

والقــول الثالث : أنه عربي منصرف بدليل تأنيثه ، ويحمل ما ورد في الشعر على الضرورة فلا يرد نقضاً على الأول ؛ لأنه منصرف ، ولا على الثاني لأنه نادر ، فلا يعتد به

٢٨/ب والقول الرابع : أنّه أعجمي منصرف ، ولذلك قال سيبويه [١] : إنه معرب / كما أعرب الآجــر ، والآجر منصرف ، ولا يرد نقضاً على الأول ؛ لأنه منصرف ، ولا على الثاني ؛ لأنه أعجمي ، ولا يرد نقضاً على العربي .

وإذا سمي بـــ(سراويل) لم ينصرف إجماعاً ؛ لأنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف ودليل تأنيثها قول الشاعر[٢] :

[١١٩] سراويل عاديّ نمته ثمودُ

فإذا نكر انصرف في قول من جعله مفرداً ، وإلا فحكمه حكم الجمع إذا كان جمعاً ، ولو صغر لم يزل التصغير منع صرفه ؛ لبقاء التعريف والتأنيث فيه ،

وإذا سمـــي بهذا الجمع ثم نكر ، قال ابن بابشاذ : [٣] " إنه لا ينصرف على المذهبين ، إمّـــا عـــلى مذهب سيبويه ، وإمّا على مذهب الأخفش ، فكأن معنى الجمعية باق ؛ لأن العـــرب قد سمت بالجمع نحو : ضباب وكلاب " وحكى أبو علي [٤]عن الأخفش أنّه لا يصرفه ، وقال الزجاج والرماني [٥]: أنه لا ينصرف على مذهب سيبويه .

وأما على مذهب الأخفش فقياسه الصرف ، كأحمر إذا نُكّر بعد التسمية ، وكذلك حكى أبو سعيد [٦] .

---

(١) - الكتاب ٢٢٩/٣

(٢) —هذا عجز بيت منسوب لقيس بن عبادة في اللسان ، وصدره

وأن لا يقولوا : غاب قيس وهذه

والبيت من شواهد ثمار القلوب ٦٠١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١١ ، والمخصص ١٧/ ١٥ ، واللسان (سرل) ٣٣٤/١١

(٣) — طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري (٤٦٩ هـــ) ، وقد تقدم ذكره ص ٢٠١

(٤) — الهمع ١١٩/١ ، وشواهد الشافية ١٠٠/٤

(٥) — ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤ ، والكتاب ٤٩٣/٣ ، وشرح الأصول في النحو للرماني ص ١٤٠

(٦) — الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بالسيرافي (ت ٣٦٨هـــ) انظر الكتاب ٢٢٩/٣ ، مع الحاشية

والتحقـــيق أن يبني ذلك على علة منع صرفه في حال تعريفه ، فمن قال : إنه لم ينصرف ؛ للـــتعريف ، ولشـــبه الأسمـــاء الأعجمية انصرف ؛ لزوال التعريف ، وزوال شبه الأسماء الأعجمية لا يؤثر منع الصرف .

ومـــن قال : لم ينصرف للجمع المقدر في الأصل لم ينصرف ؛ لأنه أزال التعريف ، فالعلة قائمة ، وهي الجمع المقدر ، وإذا صغر العلم المسمى بهذا الجمع فالقياس صرفه لزوال صيغة الجمع المقدر ، وزوال الشبه بالأسماء الأعجمية [1]

(١)— قال سيبويه ٣/٢٢٩: "وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة " ، وقال الفارسي في الإيضاح : ٣٠٩ ، وإذا سميت رجلا بسراويل لم تصرفه ، القياس عندي ألا يصرف في النكرة بعد التسمية أيضا ، كما لم تصرف في النكرة قبل التسمية بها "

متنٌ : " ونحو : (جوار) رفعاً وجراً كـــ(قاضٍ)[1] "

الشـــرح [2]: الجمع الذي آخره ياء نحو : جوار ، وغواش ، وشوابٌّ ، لا خلاف في منع صرفه في حال النصب ؛ لتمامه بخفة الفتحة على الياء ، فيقال : رأيت جواري وغواشي، وفي التنزيل ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾ [3]

ولا خلاف في حذف ياءه في حال الرفع ، كقولك : هذه جوارٍ ، وغواشٍ ، وفي التنـــزيل ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [4]

وأمـــا في حال الجر ففيه لغتان : الكثيرة إلحاقها بالمرفوع في الحذف ، فيقال مررت بجوارٍ وغـــواشٍ ، والقليلة إلحاقها بالمنصوب ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، حملاً للمعتل على الصـــحيح ، واختاره الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر [5] ، فيقال : مررت بجواريَ ، وعلى هذه اللغة قال الفرزدق :

[١٢٠]فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا[6]

وقول الآخر

[١٢١]فوق سبع سمائيا[7]

[1] – الكافية : ٦٥

[2] – الكتاب ٣/ ٣٠٨- ٣١٣ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، والأصول ٩١/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٩٨/١- ٣٠٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٥٥/١ ، والفوائد الضيائية ٢٣٥/١- ٢٣٦

[3] – الآية : ٣٣ من سورة النساء

[4] – الآية ٤١ من سورة الأعراف

[5] – أبو عمر :عيسى بن عمر الثقفي البصري (ت حوالي ١٤٩هـ) ، ترجمته في الإنباه ٣٧٤/٢- ٣٧٧ ، وإشارة التعيين ٢٤٩ ، والبغية ٢٣٧/٢- ٢٣٨ ، وانظر الكتاب٣١٢/٣

[6] –ينظر ديوان الفرزدق ٣ ، والمقتضب ١٩٢/١ ، ٣٥٤/٣ ى، والمحتسب ١١١/١ ، والخصائص ٣٦٢/١ ، ٢/ ٣٤٧ ، والمنصف ٦٧/١ ، و٨١ ،

[7] – هذا عجز بيت منسوب لأمية بن أبي الصلت انظر ديوانه ص ٧٠، وصدره :

له ما رأت عين البصير وفوقه

وهـــذا اسم إذا تم لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظه تمّ حكمه ، ونقصان لفظه بحذف الياء ، وتمام حكمه بلحوق التنوين .

واخـــتلف النحاة في تنوينه في حال الرفع ، وفي حالة الجر ، على اللغة الكثيرة على أربعة أقوال :

أحدهـــا : أنه تنوين الصرف ، ونقل هذا عن أبي علي ، ونقل أيضاً عن الخليل وسيبويه ، ونقل أيضاً عن المبرد [١].

والقـــول الـــثاني : أنه تنوين عوض عن حرف الياء ، وهو غير منصرف ، ونقل هذا عن الخليل وسيبويه [٢]

والقـــول الثالـــث : أنه عوض عن حركة الياء ، ونقل عن المبرد والزجاج [٣] وهو غير منصرف أيضاً .

والقـــول الـــرابع : أنّـــه دخله تنوين الصرف قبل النظر في منع الصرف ، ثم نظر فيه بعد الإعـــلال ، وعـــوض عن إعلاله بتنوين آخر ، فإذا هو على زِنَة (ما لا ينصرف) تقديراً فحـــذف منه تنوين الصرف ، وعوض عن إعلاله بتنوين آخر ، وهو أيضاً غير منصرف ، ونقل هذا عن السيرافي (٤)

حجة القول الأول من ثلاثة أوجه :

أحدها: أنه لما حذفت الياء ؛ لثقلها ، مع ثقل الجمع – الذي هو منتهى الجموع ؛ نقصت صـــيغ الجمـــع ، وصارت كأمثلة الآحاد نحو (مفتاح ، وصلاح) ، فانصرفت لنقصانها كانصراف (خير ، و شر) لنقصانهما

والثاني : أن الياء قد تحذف من المنقوص نحو : القاضي ، ولا يعوض عن حذفها، ولا عن حذف حركتها بتنوين ، فعلم بذلك أن الحذف لا يقتضي التعويض

لا يقال : بأن اللام تمنع من تعويض التنوين لمنافاته له ؛

والبيت من شواهد والبيت من شواهد الكتاب ٣١٥/٣،والمقتضب ١٤٤/١،والمنصف ٦٨/٢، و٩٦ و ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٨، والخصائص ٢١١/١ ، ٣٣٣/٢ ، واللسان (سما) ٣٩٨/١٤ ، والخزانة : ٢٤٤/١ ، ٢٤٧

(١) – ينظر :المقتضب ٣٢٨/٣ ، و التبصرة : ٥٧٠/٢

(٢) – الكتاب : ٣١٠/٣

(٣) – ينظر : المقتضب ١٤٣/١ ، وما لاينصرف : ١٤٥

(٤) – السيرافي النحوي ٦٥٩

١/٢٩ لأنا نقول الممتنع اجتماع / تنوين التمكن معه ، وأما تنوين العوض فــلا يمنع من تنوين التمكين اجتماع معه قياساً علي تنوين الترنم ، ولذلك دخل عندكم على (ما لا ينصرف) ، و لم يدخله تنوين التمكين

والثالث : أنه يلزم من قال بالتعويض التعويض مع اللام نحو : (الجوار) ومع الإضافة نحو : (جواري عمر)

وحجة القول الثاني من ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أن الياء المحذوفة في حكم المنطوق بها ، بدليل بقاء الكسرة ؛ لتدل على الياء ، فتكون الكلمة تامة تقديراً ، فلا تنصرف ، ولذلك لم تعرب كإعراب (صلاحٍ) .

والـــثاني : أنه لو كان نقصان الكلمة التي لا تنصرف بالإعلال مما يوجب صرفها لوجب صـــرف (أفعل) من معتل اللام ، نحو : (أعلى ، وأحوى) ؛ لنقصان زنته ، بقلب لامه ألفـــاً ، ولمـــا لم تنصرف علم أنّ صيغته الأصلية مرادة ، فكذلك حكم (جوارٍ) ؛ لأنّ صيغتها الأصلية مرادة

فـــإن قيل : إنّ ألف (أفعل) موجودة ، فنابت مناب اللام ، فلا نقص فيه ؛ لقيام الألف مقام اللام ، وأما (جوارٍ) فنقصانها ظاهر ؛ لحذف لامها

قلـــنا : (جـــوارٍ) إنمـــا حـــذف لامهـــا عند المخالف ؛ لتقدير انصرافها بدخول تنوين الصرف،ولو لم يقدر انصرافها ؛ لبقيت الياء إذ لا موجب لحذفها عنده

وكذلك (أفعل) لو نُظر إلى اختلال الزنة بالإعلال ؛ لدخله تنوين الصرف، ووجـــب حـــذف الالـــف ، فدلّ ذلك على أن ثبوت الألف بعد الحكم بمنع الصرف ، وكذلك في (جوارٍ) لو حكم بمنع الصرف لم تحذف الياء لعدم الموجب عنده

والثالـــث: اتفـــاق النحاة في تصغير نحو : أعلى (أعيلى منك) بالتنوين ، ولولا انه تنوين العـــوض عن حذف اللام ؛ لوجب أن يقال (أعيلى منك) ؛ لأنّ التصغير في (أفعل) لا يقدح في منع صرفه إجماعاً ، وإنما حكم صاحب هذا القول [1] بكون التنوين عوضاً عن الياء لا عن حركة الياء ؛ لوجهين :

---

[1] – القائل بهذا هو الخليل وسيبويه كما تقدم ص ٢٤٩

أحدهـــا : أن تنوين العوض قد وجد عن المضاف إليه نحو : يومئذٍ ، وكلّ ، والمضاف إليه مركـــب من الحروف دون الحركات ، فكان جعله عن الحرف المناسب لما عهد التعويض عنه أولى مما لم يعهد التعويض عنه .

الثاني : أن حركة الإعراب إذا حذفت للثقل لا يقتضي حذفها تعويضاً ، فكذلك هاهنا ،

وحجة القول الثالث من وجهين :

أحدهما : أنا إذا قدرنا التنوين عوضاً عن الحركة حصل الموجب لحذف الياء ، وهو الهرب مـــن التقاء الساكنين ، وهذه العلة أخفى من علتكم ، أن الياء حذفت ؛ لثقل الجمع ؛ لأن ما صرنا إليه يوجب الحذف مطلقاً ، وما صرتم إليه لا يوجب الحذف مطلقاً

بدلـــيل أنّ ثقل الجمع موجود في النصب ، ولم تحذف على ما صرنا إليه لما كانت الحركة موجودة لم تعوض .

والـــثاني: أنّ الإعـــلال بحـــذف الحركة سابق على حذف الياء ، بدليل إعلال المنقوص ، فوجب أن يناط الحكم بالأسبق [١]

فإن قيل : فقد حذفت الحركة في القاضي ، ولم يعوض عنها ، وحذفت من نحو : يرمي ، ولم يعوض عنها أيضاً .

قلـــنا : أمّـــا القاضي فانّه منصرف ، بدليل دخول تنوين الصرف على نكرته ، فلو دخله التنوين لالتبس بتنوين الصرف ، وهو لا يجامع اللام .

وأمّا ما لا ينصرف إذا دخله تنوين العوض لم يلتبس بتنوين الصرف ؛ لأنّه لم يعهد دخول تـــنوين الصرف عليه ، وأمّا (يرمى) فإن الفعل ليس له أصل في التنوين حتى يقبل عوض التنوين ، بخلاف ما لا ينصرف فإنه قابل للتنوين بحكم الأصالة ، بدليل جوازه للشاعر نظراً إلى الأصلـ وهو الصرف ، فجاز لذلك دخول التنوين عوضاً فيه

وحجة القول الرابع [٢]: أنّه دخله تنوين الصرف ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصرف ثم أعل بعد ذلك قبل النظر في عوارضها ، والنظر في (الإعلال) نظر في ذات الكلمة ، والنظر في (الصـــرف) ومنعه نظر في عوارض الكلمة ، وإذا كان النظر في ذات الكلمة أقدم كان الاسم منصرفاً للإعلال ، ثم نظر في منع الصرف فإذا هو على صيغة ما لا ينصرف تقديراً ، فحذف منه تنوين الصرف ، وعوض عن إعلاله بتنوين آخر.

---

(١) – إناطة الحكم هو تعليقه وإلصاقه من ناط بالشيء إذا ألصقه ، وينظر الكليات ٨٧٣

(٢) – وهو أنه دخله تنوين الصرف قبل النظر في منع الصرف ، وقد تقدم ص ٢٤٩

والأقوال الاخيرة متفقة على أنه لا ينصرف ، وإنما اختلافها في كيفيته .

واذا نظر فيما ذكرنا علم أنّ الأول أقواها[1] / وأمّا قول الصرف فضعيف ٢٩/ب

وجواب الوجه الأول : أنّ الكسرة تمنع من شبهه بالآحاد ، إذ لم يعرب كإعرابها ، وأما (خير وشر) فالحذف فيهما للتخفيف ، فالمحذوف في حكم العدم ، بخلاف هذا الجمع فإن حذفه للإعلال ، فهو في حكم المنطوق به ، ولذلك بقيت الكسرة ؛ لتدل على المحذوف

وجواب الثاني : أن المنقوص منصرف ، فلو دخله تنوين العوض مع اللام على تقدير حذف الـــياء لالتبس بتنوين الصرف، فإنه يدخل على نكرته ، وهو لا يجامع اللام بخلاف ما لا ينصرف ، فإنه لا يلتبس ؛ لأنّه لم يعهد دخوله عليه .

وعـــن الثالث : أنّ الياء ثبتت مع اللام والإضافة ، والعوض إنما يكون عند حذفها ، وأمّا على مذهب من يرى التعويض عن الحركة ؛ فلأنّه يستقبح مجامعة التنوين للاّم والإضافة ، وإن لم يكن للصرف نظراً إلى الصورة ، وأمّا يمانٍ ، وثمانٍ ، ورباعٍ ، وشآمٍ ، وتمامٍ ، فإنه ليس بجمع ، بل ألفه عوض عن إحدى يائي النسب ، قال الشاعر[2]

[١٢٢]ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا

وقد جاء في ضرورة الشعر ترك تنوينه في النصب تشبيهاً بـــ(جواري) ، قال الشاعر[3]

[١٢٣] يحدو ثماني مولعاً بلقاحها[4]

وأمـــا حمارٌ حزابٍ : تذكير (حزابية) للممتلئ لحماً[4]، فمنهم من يصرفه نظراً إلى أنه مفـــرد ،كـــــ(يمان) فيقول : ركبت حزابياً ، ومنهم من لا يصرفه ؛ لاعتقاد الجمع فيه فيقول : ركبت حزابي .

وأما (طغامى)[5]اسم موضع ، فلا ينصرف ؛ لأنه علم بصيغة الجمع ،

---

(١) – يلاحظ هنا موازنة المؤلف بين الأقوال ، وترجيح ما يقويه الدليل ، وينظر قسم الدراسة

(٢) – قائله : الأعشى ، وهو في ملحقات الديوان ٢٤٨ ، البيت من شواهد التبصرة ٥٧٢/٢ ، والمقرب ٣٠٩/١ ، والأشموني ٨٥/٤ ، وينظر : الصحاح (ثمن) ، واللسان (ثمن) ١٣/

(٣) – هذا صدر بيت قائله ابن ميادة، وعجزه

حتى هممن بزيغة الإرتاج

والبيت من شواهد الكتاب : ١٧/٢، والتبصرة : ٥٧٢/٢ ، وسر الصناعة : ١٨٣/١ ، والخزانة ٧٦/١،

(٤) – أراد تشبيه ناقته بحمار وحشي يقود ثماني أُتُن ، وقد ساقها بعنف حتى هممن بإسقاط ما في أرحامها

(٤)– اللسان ـــ(حزب) ٣٠٩/١

(٥)– قال ياقوت في معجم البلدان : طغامى مثل سكارى ، وصحارى ، قرية من سواد بخارى

وإذا سمي (بجوارٍ) فالحكم فيه عند الخليل وسيبويه [1] كالحكم فيه وهو نكرة .

وعـــند عيسى بن عمر [2] في حكم الصحيح ، فتسكن ياءه في الرفع ، ويفتحها في النصب والجر، فتقول : جاءتني جواري ، ورأيت جواري ، ومررت بجواري .

وإذا سُمـــي بـــ(قاض) امرأة ، فمن قال بأنّ تنوين (جوارٍ) للعوض ، حكم بأن تنوين (قاضٍ) للعوض أيضا ؛ لأن فيه العلمية والتأنيث ؛ فلا ينصرف .

فتقول : جاءتني قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضٍ

ومن قال : إنّ تنوين (جوارٍ) للصرف ، حذف التنوين هاهنا ؛ لأن الكلمة لا تنصرف ، وأثبت الياء فيقول : جاءتني قاضي ، ومررت بقاضي ورأيت قاضي .

---

(1) – ينظر الكتاب ٣/٣١٠ ، قال سيبويه : هو في حال الجر بمنزلته قبل أن يصير اسما "

(2) – تقدم ذكره ص ٢٤٨

متنٌ " التركيبُ شرطُهُ العلميةُ ، وأن لا يكون بإضافة ، ولا بإسناد مثل بعلبك ".[1]

الشـــرح [2]: التركيب المانع من الصرف عبارة عن امتزاج كلمتين حتى تصيرا كالكلمة الواحدة ، بفتح آخر الكلمة الأولى الصحيحة ، وجعل الإعراب على آخر الكلمة الثانية ، وقد خرج بهذه القيود أنواع المركبات .

وأمّـــا المصنّف فإنما يخرج عنه نحو : (سيبويه) على اللغة الضعيفة التي تعربه ، وكذلك (خمسةَ عشرُ) – على مذهب من أعربه عند التسمية به [3] .

وإنّما صار هذا التركيب مانعاً للصرف عند قوم دون تركيب الإضافة ؛ لثلاثة أوجه أحدها : أنّ الإضـــافة تجعـــل غير المنصرف منصرفاً عند قوم ، وما يجعل غير المنصرف منصرفاً لا يصلح جعله علّة لمنع الصرف .

والـــثاني : أنّ تركيب الإضافة يلتحق بالمفردات ؛ بدليل أنّ الإعراب على الأول لا الثاني ، وأمّـــا التركيب المانع من الصرف فثقيل لجعله الكلمتين كالكلمة ، ولذلك جعل الإعراب على الثاني .

والثالث : لمناسبته لتاء التأنيث في فتح ما قبلها ، وحذفها في النسب ، والترخيم ، وتصغير الأول ، وتاء التأنيث تؤثر منع الصرف ، وكذلك ما يناسبها .

وإنما قال : " شرطه العلمية " ؛ لأنّ تركيب الأجناس لا يستقل بمنع الصرف من غير علمية ، ومثاله في الأعلام (حضرموت) ، و (بعلبك) ، و (رام هرمز) ، و (سمرقند) ، و (أذربـــيجان) و (درابجرد) ، ومن المعتل (معدي كرب) ، و (قالي قلا) ، و (أيادي سبا)

---

(1) – الكافية ص ٦٥

(2) – الكتاب : ٢٩٦/٣– ٣٠٧ ، والمقتضب ١٨١/٣، و ما ينصرف ، وما لا ينصرف ١٣٣ ، والأصول ٢/ ٩٢ – ١٠٣، والتبصرة ٥٧٣/٢ – ٥٨٤ ، والإيضاح العضدي : ٣١٥– ٣١٦ ، واللمع ٢٢٤ ، والمقتصد ٢/ ١٠٣٥ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٥/١–٦٦ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٠٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٥٦/١ ، والفوائد الضيائية ٢٣٧/١ ، والهمع ١/ ١٠٩– ١١٠

(3) – قيل إنه إذا سمي بشيء من المختوم بـــ(ويه) ، أو خمسة عشر يبقى على حاله مبنيا ، وقيل : يلزم عند سيبويه فكه ، وإعرابه إعراب المتضايفين ، وأجاز غيره بقاءه مبنيا على تركيبه ، وأجاز بعضهم منع صرفه " ينظر : ما ينصرف ، وما لا ينصرف ١٣٧ ، والتصريح ٢٣٦/٤ة، والكواكب الدرية ٩٧

وفي الصحيح ثلاثة لغات :وأفصحها :بناء الأول على الفتح ،وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف ، فيقال :(هذه حضرموتُ) ،و (رأيت حضرموتَ)، و (مررت بحضرموتَ)، وإنما بني الأول على الفتح لثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما لما امتزجا ، وصارا كالكلمة / الواحدة ، بني الأول على أخف الحركات لثقل التركيب. ٣٠/أ

والثاني : أن القصد بالتركيب اتحاد المسمى ، فينبغي أن يكون للّفظ الدال عليه حرف إعراب واحد ؛ لأنّ تعدد الإعراب يدل على تعدد المسمى.

والثالث : أنّ الثاني ناسب تاء التأنيث في الحذف في الترخيم والنسب ، وفي تصغير الأول ؛ فناسبها في تحمله للإعراب ، وفتح ما قبله

واللغة الثانية : تركيبهما تركيب الإضافة نظراً إلى تعدد اللفظ، فيعرب الأول إعراب المضاف ، والثاني إعراب المضاف إليه ، وينظر : أينصرف ؟ ، أم لا ينصرف ؟ فيقال : (هذه حضرُموتٍ) ، و (رأيت حضرَموتٍ) ، و (مررت بحضرِموتٍ)،و (هذه رامُ هرمزٍ) ، و (رأيت رامَ هرمزٍ).

واللغة الثالثة - وهي أضعفها - : بناؤهما على الفتح ، وعلتهما كعلّة خمسة عشر ، في تضمن الثاني معنى حرف العطف

وأمّا ما آخره ياء فإنها ساكنة عند الجمهور ، سواء أضيفت ، أو ركبت ، ونقل عن بعضهم[١] أنه يحركها بالفتح ، قياساً على المنقوص ، وفرق بينهما بثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ حركة التركيب لازمة ، وحركة المنقوص عارضة ، واللازم أثقل من العارض

والثاني : أنّ المركب ثقل بالتركيب ، والسكون في حرف العلة أخف من الفتحة ؛ فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص .

والثالث : أنّ ياء المركب تقع وسطاً ، فأشبهت الأصلية كياء (دردبيس)[٢] و (كرب) ، من (معدي كرب) يجوز صرفه ؛ لأنّه اسم لمذكر ، ومنع صرفه ؛ لأنّه اسم قبيلة في الأصل .

---

(١) - ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٤

(٢) - الأشباه والنظائر ٥٣٢/٢ قال السيوطي ، " ولأن حركة التركيب لازمة ، وحركة المنقوص عارضة ، واللازم أثقل من العارض "

وإذا سميت بمثل (محاريب مساجد) مركباً ، قلت : (هذا محاريبُ مساجدَ) ، و (رأيت محاريبَ مساجدَ) ، و مررت بـ (محاريبَ مساجدَ) فإن نكرته صرفته ؛ فقلت : (محاريبُ مساجدٍ آخر) ؛ لأنّه لما دخل في باب التركيب أُعطي حكم المركب في الصرف في النكرة .

وكذا لو سميت بمركب ، وفي آخر الاسم الثاني همزة التأنيث ، نحو : صاحب حمراء ، تقول : جاءني صاحبُ حمراءَ ، و (رأيت صاحبَ حمراءَ) ، و (مررت بصاحبِ حمراءَ ، و صاحب حمراءٍ آخر) فتصرفه في النكرة ؛ لدخوله في باب التركيب ، وإن كانت (فعلاء) لا تنصرف أبداً ، ولو ثنيته لم تقلب همزته واواً بل تقرها همزة ، وكذلك لو سميت بـ(صاحب سكرانٍ) لصرفت في النكرة كما تقدم .

ولو سميت بـ(صاحب سِرحان) لجمعته جمع السلامة ، فقلت : (صاحبُ سرحانون) ،و (صاحب سرحانين) ، وإن لم ترد تسمية التركيب بل الإضافة أجريت كل شيء على أصله، هكذا نقل عن الأخفش[1] ، وفيه نظر ؛ لأن تنكير مثل : حمراء بعد التسمية لا يقتضي صرفها إجماعاً ، وكذا تنكيرها في التركيب إلا أن يقال : بأنها في محل الإجماع كلمة مستقلة ، فروعي حكمها بعد التنكير ، وهاهنا تنكيرها في التركيب هي بعض كلمة ، فانصرفت ؛ لأنها بعض كلمة منصرفة ، وهكذا القول في (مساجد) و (سكران) على قول من لم يصرفه في التنكير بعد التسمية .

وأمّا تركيب الاسم مع الصوت كـ(سيبويه) و (عمرويه) و (نفطويه) ففيه مذهبان : أكثرهما استعمالا : بناء الأول على الفتح ، والثاني على الكسر، قال الشاعر[2]:

[١٢٤] يا عمرويه انطَلَقَ الرِفَاق   وأنت لا تبكي ولا تشتاقُ

وإنما تعين بناء الأول ، ولم يجز فيه تركيب الإضافة ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الثاني لما كان مبنياً سرى إليه حكم البناء من الثاني ، فمنعه الإعراب، بدليل أنّ الإضافة إلى غير متمكن تكسب البناء .

والثاني : أنّ (ويه) ليس له معنى تتحقق الإضافة إليه

---

(١) - ينظر : المقتضب : ٣٧٧/٣

(٢) - في رواية (مالك لاتبكي..) ولم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المقتضب ١٨١/٣ ، واللمع في العربية ٢٢٥، وشرح المفصل ٣٠/٩

والثالـــث : أنهم فعلوا ذلك فرقاً بين التركيب مع الأسماء المعربة وبين الأسماء المبنية ، وإنما اختير بناء الثاني ؛ لأنّه ليس معرباً ، حتى يختلف عليه الإعراب ، وإنما حُرِّكَ هرباً من التقاء الساكنين ، وإنما كانت حركته كسرة على أصل التقاء الساكنين ، ويدخله التنوين ؛ ليدل على تنكيره ، وليس هو تنوين / الصرف ؛ لأنّه يكون في المعرب ، وهذا مبني ، ولذلك أخذ على أبي الفتح[١] قوله "لم ينصرف معرفة و انصرف نكرة "[٢]. ٣٠/ب

ولـــيس له حرف إعراب على آخر الكلمة ؛ لأنّ حرف الإعراب مخصوص بالمعرب الذي محله الإعراب ، وربما أطلق حرف الإعراب على آخر الكلمة المبنية على معنى أنها لو أعربت لكان آخرها حرف إعرابها .

والمذهب الثاني [٣]: إعراب آخر الثاني كإعراب ما لا ينصرف نحو : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه ، تشبيها للثاني بتاء التأنيث .

---

[١] - هذا القول لم يختص به ابن جني وحده فقد ذهب إليه الفارسي وينظر : المقتصد ١٠٣٥/٢ ،

[٢] - اللمع : ٢٢٥

[٣] - وهو مذهب الجرمي ، ينظر أبو عمر الجرمي ٨٣

متنٌ : " الألف والنون إن كانا في اسم فشرطُهُ العلميّة كــ(عمران) "[١]

الشرح [٢]: الألف والنون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً نحو : (عمران) ، و (حمدان) و (عــثمان) و (عفــان) و (غطفان) و (عفزران) اسم رجل و (حدرجان) للقصير إذا سمي به ، و (عدنان) و (ذبيان) و (سفيان) و (غيلان) و (سلمان) و(سليمان) لا ينصرف هذا النوع للعلمية والألف والنون المشبهتين ؛ لألفي التأنيث عند عبد القاهر [٣]، و وجه الشبه أنّ العلمية تمنع من قبول التاء في نحو : (مرجان) إذا سمي به ، لا يقــال : (مرجانة) كما لا يقال : (حمراءة)، ومنهم من يجعل الألف والنون في العلم مشبهتين للألف والنون في نحو : (سكران) ، وهما في سكران مشبهتان لألفي التأنيث ، ومــدار الشــبه في العلم وفي الصفة على امتناع دخول تاء التأنيث ، كامتناعها مع ألفي التأنيث مع المشاركة في الحروف الأصول ،وهما في العلم فرع الفرع .

ولو سميت بــ(يدان) و (دمان) ولم تحك التثنية لصرفت ؛ لنقصان الأصول عن الثلاثة، ولذلك انصرف (عوانٍ) ؛ لكون النون لام الكلمة ؛ لنقصان الأصول

وقد جاءت ألفاظ تحتمل نونها الأصالة ؛ فتكون مصروفة ، وتحتمل الزيادة فلا تنصرف عند التسمية بها ، وذلك نحو : (حسّان) و (تبّان) و (سمّان) و (سحّان) و (قطّان) و (قــبّان) و (فينان) و (برهان) و (دهقان) و (شيطان) و (رمان) ، فمن أخذها مــن (الحَــس) وهــو القــتل[٤]،والتبّ وهو الخسارة[٥]والسمّ ، والسحّ ، والقطّ ، والقــبّ ، والفينة ، وهي : الحين والبرهة ، ومن " دهق لي من المال [٦]" أي : أعطاني، ومــن " شــاط " إذا بطــل وهلــك [٧] ، لم يصــرفها ؛ لــزيادة الــنون ،

---

[١] – الكافية ص ٦٥

[٢] – الكتاب ٢١٦/٣– ٢١٨ ، والمقتضب ٣٣٦/٣ ، والأصول ٨٥/٢،٨٦، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/ ٦٩، وشرح المصنف على الكافية ٣٠٦/١ ، وشرح الرضي على الكافية ١٥٧/١ ١٥٨، والفوائد الضيائية ١/ ٢٣٩–٢٤٠

[٣] – ينظر : المقتصد : ١٠٢٦/٢

[٤] – القاموس (حسس) ٦٩٣،

[٥] – القاموس (تبب) ٧٨

[٦] – القاموس (دهق) ١١٤٢

[٧] – في اللسان " قيل : فعلان من شاط يشيط إذا هلك واحترق " (شطن) ٢٣٨/١٣

وســـيبويه والخلـــيل [١] يأخذان الرمّان من الرَّم- وهو الإصلاح ؛ لأنه يرمّ المعدة ، أي : يصلحها ، فلا يصرفانه ، ومن أخذها من الحُسْن ، والتبن ، والسمن ، وسحنت الحجر إذا كســـرته ، وقطـــن وفنن في الأرض : ذهب فيها ، ومن الفنّ — وهو الطرب ، والفَنَنُ : الغصن ، ومن برهن ودهقن [٢] ، ومن شطن : إذا بعد [٣]، فكأن الشيطان بعد من رحمة الله تعـــالى . صرفها ؛ لأصالة النون ، والأخفش يصرف الرُّمّان [٤] ؛ لأنه من (رمن) بالمكان إذا أقام به ، و الرمان يطول مكثه ، فيكون اشتقاقه من هذا ، مع كثرة هذا الوزن في النبات نحو : (حُمّاض [٥]) و (عنّاب) و (جُمّار) و (سمّاق [٦])

---

(١) – الكتاب ٣ /٢١٨ ، ولم أجد في الكتاب أو العين ٨/٢٧٠، أن سيبويه أو الخليل يأخذانه من الرّم ،وقال السيرافي : إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف حكم عليهما بالزيادة ، حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره ، أن النون أصلية ، ومن أجل هذا حكم الخليل على النون في (رمان) أنها زائدة ، وإن لم يعرف اشتقاقه) ، ينظر تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون في حاشيته على الكتاب : ٣/ ٢١٨

(٢) – تدهقن أي : تكيس ، وينظر (اللسان (دهقن) ١٣/١٦٣

(٣) – اللسان (شطن)١٣/٢٣٨ ، قال ابن منظور : " فيمن جعل النون أصلا ، بدليل الشياطين " بتصرف

(٤) – ينظر : الكتاب ٣/٢١٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٨

(٥) – المذكور في كتاب النبات للأصمعي والدينوري : الحمض ، وفي اللسان : الحماض : نبت جبلي من عشب الربيع ، ورقه عظام ، ضخم شديد الحمض " اللسان (حمض) ٧/١٣٩

(٦) –الجمار : شحم النخل ، والسماق :من شجر الجبال ينظر اللسان (جمر) ٤/١٤٧ ، و(سمق) ١٠/١٦٤

وإذا سمي بـــ(مُران) وهو القثاء ، فمنهم من يصرفه[1]؛ لأنه (فُعّال) من المرانة ، وهي اللين ، ومنه (المارن) لما لانّ من الآنف ، ومنهم من لا يصرفه ؛ لأنه (فعلان) من المرور ؛ لأنّ القثاء سريع المر .

وعند الأخفش [2] إذا سمي بـــ(أصيلال) لم ينصرف ؛ لأنّ اللام بدل من نون ، كما إذا سمـــي بـــــ(هَرَاق) لم ينصرف ؛ لأنّ الهاء بدل من الهمزة ، وسلمان وسلمى من اتفاق الألفاظ ، وليس كعطشان وعطشى .

---

(١) – من القائلين بهذا الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وعلتهم أن النون من أصل الكلمة ، ينظر : الكتاب ٢١٨/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٨، و القاموس (مرن) ١٥٩٢

(٢) – ينظر : شرح ابن الحاجب على الكافية ٣١٧/١

مـــتن : " أو صـــفة فانتفاء (فعلانة) ، وقيل : وجود (فعلى) ، ومن ثم اختلف في (رحمن) دون (سكران) و(ندمان) "[1]

الشرح [2]: لما كان الألف والنون في الصفة مشبهين لألفي التأنيث ؛ اختلف في شرطه:
فذهب قوم[3] إلى أن شرطه انتفاء (فعلانة) ، لأنها إذا انتفت تحقق الشبه بألفي التأنيث؛ لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما كامتناع دخولها في حمراء
وذهـــب قـــوم[4] إلى أنّ شرطه وجود (فعلى) ؛ لأنّه إذا كانت له فعلى استغنى بها عن (فعلانة) ، فتحقق أيضاً شبهها بألفي التأنيث ؛ لعدم (فعلانة) ، وقد وجد الشرطان في سكران، فلذلك لم ينصرف ، وعدما في (ندمان)[5] ، فلذلك انصرف.

٣١/أ

/واختلف في (رحمن) من قولك : الله رحمان رحيم :
فمن قال : الشرط انتفاء (فعلانة) منعه من الصرف ؛ لحصول الشرط ، وهو (انتفاء) (فعلانـــة) إذ لا يقـــال : (رحمانة) ، ومن قال : الشرط وجود (فعلى) صرفه ؛ لانتفاء الشرط ، إذ لا يقال فيه : (رحمى) ،وهو من قياس (فعلانة) ، والأول أقوى؛لوجهين :
أحدهما : أن امتناع دخول تاء التأنيث عليه يلحقه بغير المنصرف ، وإن لم يكن له (فعلى) ، بدليل أنّه لو سمي بـــ(ندمان) لم ينصرف ؛ لامتناع دخول تاء التأنيث عليه بعد التسمية ، وإن كانت له (فعلانة) قبل التسمية .
والثاني : أنّ (ما لا ينصرف) أكثر ، فالحمل عليه أولى من الحمل على الأقل .
وإذا شرحنا لفظه ، فاعلم أنّ (فعلان) صفة على ضربين :
أحدهما : أن يكون له (فعلى) كـــ(سكران) و(سكرى) ، و (غضبان) و(غضبى) ، و (عطشان) و (عطشى) و (غرثان) و (غرثى) ، و (حرّان) و(حرى)

---

[1] - الكافية ص ٦٥
[2] - الكتاب ٢٠٥/٣ ، ٢١٥- ٢١٩ ، والمقتضب ٢٠٢/١ ، والأصول ٨٧/٢ ٨٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٦/١- ٦٧ ، وشرح المصنف على الكافية : ٣٠٧/١- ٣٠٩ ، وشرح الرضي على الكافية ١٥٨/١- ١٦٠ ، والفوائد الضيائية ٢٤١/١
[3] - ممن ذهب الى هذا الخليل بن أحمد ، وينظر : المقتضب ٣/ ٣٣٥
[4] - ممن ذهب الى هذا أبو إسحاق الزجاج وابن يعيش ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦ ، وشرح المفصل ٦٧/١
[5] - جاء في حاشية النسخة :"هذا إذا كان من الندم ، أما إذا كان من النادم فهو ممنوع من الصرف " .

وإنما يعرف بالسماع دون القياس ، وفي علة منعه من الصرف نكرة ثلاثة أقوال :
أحدها للكوفيين [1] : أن المانع له الوصف والألف والنون ، وهذه منقوضة بـــ(ندمان) و (خمصان) و (عريان) وما شاكلها (فإنّها)[2] مصروفة مع وجود الوصف والألف والنون
والـــثاني : للمبرد [3] وهو أنّ نونه بدل من همزة التأنيث في (فعلاء) نحو : (حمراء) ، فكما لم تنصرف (فعلاء) لم ينصرف (فعلان) ؛ لأنّه فرعها.
واحتج على صحة قوله بإبدال النون من همزة التأنيث في قولهم: (صنعاني) و(بهراني) و (حوراني) في النسب ، وهو ضعيف[4] ؛ لوجهين :
أحدهمـــا : أنّه جعل نون (فعلان) بدلاً من الهمزة في البعض دون البعض ، وذلك محض التحكم .
والـــثاني : أنّه لا مناسبة بين النون والهمزة حتى تبدل منها ، إنما المناسبة بين النون والواو ، بدليل إدغام النون في الواو للمقاربة التي بينهما ، والنون في (صنعاني) بدل من الواو الذي يقتضيها قياس النسب [5].
والقول الثالث : للجمهور[6] إنه لم ينصرف لشبهه بـــ(فعلاء) من وجهين :
أحدهما : اشتراكهما في الامتناع من دخول تاء التأنيث عليهما ، فلا يقال : (عطشانة) اســـتغناء عـــنها بـــ(عطشى) كما لا يقال : (حمراءة) استغناء بهمزة التأنيث عن تائه، ولذلك انصرف (ندمان) و (عريان) لدخول تاء التأنيث عليهما ، وروي عن بعض بني أسد [7](غضبانة) و (عطشانة) ، وقياس هذه اللغة الصرف
والوجه الثاني : أن مؤنث (فعلان) على غير صيغة مذكره ،كما أن مذكر (حمراء) على غير صيغة مؤنثه .
وقد ذكروا ثمانية أوجه أخرى ، وهي ضعيفة لمشاركة المنصرف نحو : (ندمان) فيها

---

(١) -ينظر شرح المفصل لأبن يعيش ٧١/١
(٢) -في النسخة (فإنه) ، ولعل الصواب ما أثبت
(٣) – المقتضب : ٢٠٢/١، و٣/ ٣٣٥
(٤) -يلاحظ موازنته بين الأقوال ، وترجيح ما يراه : ينظر قسم الدراسة
(٥)– ذكره الرضي في شرحه على الكافية ١٥٨/١
(٦) – ينظر : الكتاب ٢١٧/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦
(٧) -اللسان (غضب) ٦٤٩/١

أولها : أنّ الألف والنون زيدا معاً ، كما أن الألف والهمزة زيدا معاً

وثانيها : أن صدر كل واحد منهما على ثلاثة أحرف أصول مفتوح الأول ساكن الثاني

وثالثها : أنهما يشتركان في الحذف في الترخيم .

ورابعها : أنّ النون يؤنث بها [1] كالهمزة

وخامسها : أنهم قالوا : (سكران) و (سكارى) ، كما قالوا: (صحراء) و (صحارى) ، و (سكيران) و (صحيراء)

وسادسها : أنهم قلبوا الهمزة واواً والواو نوناً في (صنعاني)

وسابعها : أنّ الهمزة قريبة من حروف المد واللين ، والنون تقارب حروف المد واللين

وثامنها : أنهما قالوا : (إنسان وأناسي) كما قالوا : (صحراء وصحاري)،فلما قوي الشبه بـ(فعلاء) لم ينصرف كما لم ينصرف (فعلاء)

فإن قيل :فإذا كان الفرع لا ينصرف نكرة ولا معرفة كالأصل !فلم كانت الهمزة الأصل ؟

قلنا: لوجهين :

أحدهما : أنّ الهمزة بدل من ألف التأنيث ، وهي تستقل بمنع الصرف وحدها ، فهي أحق بالأصالة .

والثاني : أنّ الهمزة زيدت لمعنى ، والألف والنون لغير معنى ؛ فهما أحق بالفرع

فإن قيل : فبماذا يمتاز الأصل عن الفرع ؟

قلنا: يمتاز بوجهين :

أحدهما : أنّ نوعا من الفرع جاء مصروفاً – وهو ما دخله تاء التأنيث ، ولم يجيء من الأصل شيء مصروفاً .

٣١/ب والثاني : أنّه إذا سمى بالفرع ، ثم نُكّر جرى فيه خلاف / [بين] سيبويه والأخفش ،[2] وإذا سمي بالأصل ثم نكر لم ينصرف اتفاقا .

والضرب الثاني : مصروف ، وهو ما يدخله تاء التأنيث ؛ لبعده من شبه (فعلاء) بدخول تاء التأنيث عليه ، فإذا سمي به لم ينصرف ؛ لاحتمائه بالتسمية عن دخول تاء التأنيث، ومن أمثلته (ندمان و ندمانة) ، و (عريان وعريانة) ، و (خمصان وخمصانة) ، و (سيفان – للطويل و (سيفانة) ، و (كبش إليان ، ونعجة إليانة) و (إنسان و إنسانة) و

---

[1] – أراد نون النسوة

[2] – الكتاب ٣/٢١٦-٢١٨ ، وشرح الرضي ١/١٧٥

(شيطان وشيطانة) و (نصران ونصرانة) ، وقد جاء (عريان) غير مصروف في ضرورة الشعر تشبيهاً بباب غضبان ، قال الشاعر(١) :

[١٢٥]فادحض عنها وهي تزكو حشاشة بذي نفسها والموت عريانُ ينظر

وقال آخر(٢)

[١٢٦]كم دون بيشة من خرْقٍ ومن عَلَمٍ كأنه لامعٌ عريانُ مسلوبُ

وأمّا قول الآخر(٣)

[١٢٧]وكانت بنو إنسان قومي وناصري فأضحت بنو إنسان قوماً أعاديا

فإنسان هاهنا علم ، وكذا قول الآخر(٤) :

[١٢٨] وقد منت الحذواء منا عليهم وشيطانُ إذ يدعوهم ويثوبُ

فشيطان اسم علم(٥).

---

(١) – لم أعثر على قائله في المصادر التي وقفت عليها ، و لم يستشهد به

(٢) – قائله ذو الرمة ، وهو في الديوان : ١٥٧٥، ويروى (كم دون مية) ، والبيت من شواهد الرضي ١/ ١٦٠ ، الخزانة ١/٢٥٥،٢٥٣، وشرح عمدة الحافظ٨٧٩

(٣) – من الطويل ، و لم أعثر على قائله ، وهو ليس من شواهد المصادر التي وقفت عليها ، والشاهد في البيتين ورود هذه الاسمين ممنوعة من الصرف بسبب علميتها

(٤) – ينسب لطفيل الغنوي من الطويل ، والشاهد فيه

(٥)– الشيطان : " كل عاتٍ متمرد من الجن والإنس والدواب " ، اللسان (شطن) ، وهو هنا علم وليس اسما للجنس .

متنٌ : " وزن الفعل شرطه أن يختص به[1] كـ(شَمَّرَ) ، و(ضُرِبَ) ، أو يكون في أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ، ومن ثم امتنع (أحمر) ، وانصرف (يعملُ) "[2]

الشرح [3]: إنما يؤثر وزن الفعل مع الصفة ، وقد تقدمت[4] ، ومع العلمية ، ولذلك انصرف (أرنبٌ) ، و فيه وزن الفعل والتأنيث ، أو لأنه قد يطلق على المذكر ، والأوزان أربعة أقسام :

أحدها : مختص بالاسم : كـ(فِلْس) ، و (قُفْلٍ) ، و (صُرَد) ،و(إبِل) ،و(عُنُق) ،و (ضِلَع) ، و (جُمَل) ، و الخماسي أجمع ، والرباعي ما عدا (فَعالى)، والتسمية به لا تؤثر ،

والثاني : أن يكون مشتركاً بين الاسم والفعل- من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ،نحو : (ضرب) و (علم) و (ظرف) و (دحرج) و (ضارب) و(ضارب) أمراً خالياً عن الضمير ؛ لأنه بزنة اسم الفاعل ، وهذا القسم لا تؤثر به التسمية إلاّ عند عيسى بن عمر ، ويونس[4] وحجتهما السماع والقياس ، أما السماع فقول الشاعر

[١٢٩] أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني [5]

وأما القياس : فإن الفعل ثقيل ، فمطلق التسمية به كافية في منع الصرف ، بدليل محل الوفاق [6]

حجة الجمهور : أن زنة الفعل إنما تؤثر إذا كانت راجحة على زنة الاسم ، وإذا عدم الرجحان فزنة الاسم لا تؤثر ، فكذلك ما شاركه في الزنة من غير رجحان

---

(١) – في الكافية (أن يختص بالفعل)

(٢) –الكافية ص ٦٦

(٣) – الكتاب ١٩٧/٣ – ٢٠٩ ، والمقتضب ٣١٥/٣-٣٢٦ ، والأصول ٨٠/٢-٨٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٠/١ ، وشرح المصنف على الكافية : ٣١٠- ٣١٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١٦١/١- ١٦٧ ، والفوائد الضيائية ٢٤١/١ – ٢٤٤

(٤)– انظر ص ١٥٣-١٥٤

(٤) – ينظر :الكتاب ٢٠٧/٣

(٥) – قائله : سحيم بن وثيل ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٧/٣،وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠،ومجالس ثعلب ٢١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٣، والمغني لابن فلاح ١٦٠/١، وهمع الهوامع ٣٠/١،وينظر اللسان (ثنى)١٢٤/١٤

(٦) – محل الوفاق هنا هو منع صرف الاسم المشبه للفعل

ودليل ذلك : أنّ العرب صرفت (كَعْسَباً) اسم رجل ، وهو فعل ماض – من كعسب : إذا قارب الخطا [١] ، وجواب البيت من وجهين :

أحدهما : أنّه مسمى بالجملة ، فلذلك حكي و لم يعرب .

والثاني : أن الجملة صفة لمحذوف أي : رجل جلا .

والقسم الثالث : [٢] المختص بالفعل نحو : (شمّر) و (ضُرِب) و (ضورب) و (انطلق) و (احمر) و (أحمارّ) و(استخرج) و (اقتطع) و (اخشوشن) و (اخروّط) و (احرنبى) و (احرنجم)

ولا عبرة بـــ(إنقحل) و (دُئل) ؛ لشذوذهما [٣].

والقســـم الـــرابع : مـــا في أوله إحدى الزوائد الأربع نحو : أحمد ، وهو منقول عن فعل مضارع ، أو فعل ماضٍ ، من : أحمدتُ الرجل ، إذا أصبته محموداً ، أو عن أفعل التفضيل ، مـــن قولـــك : هو أحمد من عمرو ، أي : أكثر حمداً ، و أعْصر ، ويزيد ، وتغلب ، وحكم هذا القسم حكم المختص في المنع من الصرف ، وإن وجد في الأسماء ما هي في أوله من غير نقل من الفعل كـــ(أيدعٍ) ، و (يرمعٍ) و (نرجسٍ) [٤] ، وإنما كانت التسمية بهذين القسمين مؤثرة ، وأمّا التسمية بالمختص ؛ فلأنه يدل على معنىً مخصوص بالفعل من المطاوعة والتكثير والتعدية ، فتحققت بذلك فرعية وزنه على وزن الاسم

وأمـــا التسمية بما في أوله إحدى الزوائد الأربع ؛ فلأن حروف المضارعة /وضعت للدلالة على معان مخصوصة بالفعل ، وهي الدلالة على من نسب إليه الفعل ، ولا تدل على معنى الأسمـــاء ، وأمـــا دلالة أفعل التفضيل وما شاكلها من الصفات على معنى فبالنظر إلى ما اشتقت منه ، ويكون وزن الاسم المشارك له في حكم العدم ؛ لعدم دلالة الحرف في أوله على معناه ، واختلفت عبارات النحويين في هذا القسم ٣٢/أ

---

(١) – إذا عدا عدوا شديدا ، أو مشى مشية السكران اللسان (كعسب) ١/٧٢٠

(٢) – هذا القسم الثالث من أقسام الأوزان وهو الأوزان المختصة بالفعل ، وقد تقدم قسمان ، وسيأتي القسم الأخير

(٣) – احرنبى المكان إذا اتسع ، واحرنبى الديك إذا نفش ريشه للقتال " ينظر : اللسان (حرب) ١/٣٠٨ ، و" الإنقحل "هو المخلق من الكبر والهرم ، و لم يحك سيبويه من هذا الوزن غيره اللسان (قحل) ١١/٥٥٣، وانظر القواس : ٤٤٦

(٤) –الأيدع :صبغ أحمر ، وقيل خشب البقّم ، وقيل الزعفران ، واليرمع : الخزارة ، وهي حجر رخو يلعب بها الصبيان " اللسان (يدع) ٨ / ٤١٢ ، (رمع) ١٣٤/٨

فمنهم من قال "المعتبر زنة الفعل الذي في أوله زيادة من زيادات الفعل " ،
ومنهم من قال "وزن الفعل الذي يغلب عليه "
والمصـــنف اختار العبارة الأولى ، وقدح في العبارة الثانية ، وقال : "معرفة الغالب تتوقف عـــلى الإحاطـــة بمـــا وقع منه في الأسماء والأفعال ، وباب أفعل في الأسماء أكثر منه في الأفعال"[1].
والجـــواب عـــن ذلـــك : أنّ معـــرفة الغلبة تعلم من جهة حروف المضارعة ، وعلى هذا فالعبارتان ترجعان إلى معنى واحد .
والدليل على حصول الغلبة من جهة حروف المضارعة من وجهين :
أحدهما : أن كل فعل لا يمتنع غالباً من حروف المضارعة ، وليس كذلك الأسماء ،
والثاني : أن كل حرف من حروف المضارعة له معنى ، وإنما يكثر الحرف حيث وجد معناه وهو في الفعل ، فثبت بذلك أنّ الفعل مظنة الكثرة دون الاسم ، واندفع الإشكال.
وإذا سمي بالفعل كان وزنه مستقلاً ؛ لعدم دلالة الحرف في أوله على الفاعل؛
لأنه لو دل على الفاعل لكان ذلك تسمية بالجملة فيحكى .
وقولـــه : " غير قابل للتاء ، ومن ثم انصرف (يَعْمَلٌ)" [و]قد ذكرناه في الوصف ، وهو أحق به ؛ لأنه إذا سُمي به منعت الاسمية دخول التاء ، بخلاف الصفة فإنها لا تمنع من دخولها ؛ للفرق بين المذكر والمؤنث وفعَّل - بتشديد العين - مختص بالفعل ، وقد جاءت الألفاظ في الاسم ، وهي منقولة عن الفعل- منها (شمّر) اسم رجل ، قال الشاعر [2]:
[١٣٠] وهل أنا لاقٍ حي قيس بن شَمَّرَ
وهو من شمّر إزاره :إذا رفعه ،وشمرّ في الأمر : خفَّ فيه ،ومنه ناقة شمّر أي : سريعة [3]،
و(بذّر) اسم ماء ، قال الشاعر[4]
[١٣١] سقى اللهُ أمواهاً عرفتُ مكانَها جُراباً وملكوماً وبَذَّرَ والغَمْرَا
و (عَثّر) اسم موضع ، قال الشاعر :

---

(١) - " لأنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسما للتفضيل ، وغيره " ينظر : شرح المصنف على الكافية ٣١٢/١

(٢)- البيت من الطويل و لم أعثر على قائله ولا تتمته ، والشاهد فيه قوله شمّرَ بالفتح وكان حقه الجر على الإضافة

(٣) - اللسان (شمر)

(٤) - قائله : كثير عزة وهو في ديوانه ٥٠٣ ، والبيت من شواهد ما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٨ ، والمنصف : ١٢١/١٥٠،٣/٢ ، وشرح المفصل : ٦١/١، و الخزانة : ٣٥٥/٢

[١٣٢] ليث بِعَثَّر يصطاد الرجال إذا ما الليث كذب عن أقرانه صدقا[١]

، وخَضّمُ ، وهو لقب لعنبر بن عمرو بن تميم[٢] ، قال الشاعر[٣]

[١٣٣] وبنو تميم أسلموك وخضّمُ

وشلّم اسم بيت المقدس ، قال الشاعر[٤]:

[١٣٤]لولا إله ما سكنا شلّما ولا ظللنا بالمشائي قيما

وهذا أعجمي ؛ يمنعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ، والعجمة ساقطة كـ(بقّم) وذهب بعضهم إلى أن (فعَّل) من الغالب لوجوده اسماً على وزنه . وإذا سمي بـ(أفكل) و (أيدع) لم ينصرفا ، وإذا سمي بـ(إثمد) و (أعصر) (وأبلم) و (أشفى) لم ينصرف ؛ لأنّ (إثمد) بمنزلة (اضرب) و (أعصر) بمنزلة (اقتل) و (أبلم) بمنزلة أقتلْ ، و(إشفى) بمنزلة (إعلم) .

وإذا سمي بـ(نرجس) لم ينصرف ؛ لأنّه بمنزلة (نضرب) ، ونونه زائدة ؛ لعدم فعلل ،وإذا سمي بـ(تَرتّب) لم ينصرف ؛ لأنّه بمنزلة (يغفل) ، وكذلك (تُرتَب) بوزن (تُضْرب)

وأما (تُرتُّب) بوزن (بُرثُنْ) و (نِرْجِس) بوزن (زِبْرِج) فالأولى صرفهما ؛لخروجهما إلى وزن الأسماء ، خلافاً للزجاج[٥] فانّه لا يصرفهما ؛ نظراً إلى أصلهما الجاري على وزن الفعل ؛ لأنّ حروف المضارعة قد تكسر ، وقد تُضم.

---

(١) – قائله : زهير بن أبي سلمى ، الديوان ٥٤ ، و البيت من شواهد تهذيب اللغة ١٧٤/١٠، والتنبيه والإيضاح ١٦١/٢

(٢) –الكتاب ٢٠٨/٣ ، و الصحاح (خضم) ١٩١٤/٥ ، العنبر بن عمرو بن تميم ، وينظر : المنصف : ٣/ ١٢١جمهرة أنساب العرب ٢٠٨

(٣) –هذا عجز بيت ينسب لعمر وقيل جابر بن حني التغلبي في الأصمعيات ١١٧ ، وهو بتمامه

سلبوك درعك والأغر كليهما وبنو أسيد أسلموك وخضم

والبيت من شواهد الجمهرة (١١٦٦)

(٤) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الخصائص ٢١٩/٣ ، وشرح المفصل ٣٠،٦٠/١، وتهذيب اللغة ١١٩/٧،وديوان الأدب ٨٤/١، والصحاح (خضم) ١٩١٤/٥ ، ولسان العرب ١٨٤/١٢(خضم) ويروى (لولا الإله ما سكنا خضّما) ، وينظر معجم البلدان ٣٧٧/٢ ، واللسان (خضم) ١٨٤/١٢ ، ويروى (خضما) بدلا من شلّما ،

(٥) –ينظر ما لا ينصرف ٢٥، قال الزجاج : (لأن الكسر يقع تابعا للكسر) وينظر : الكتاب ١٩٦/٣

ولـــو سميـــت بـــ(دَحْرِجْ) أمراً خالياً عن الضمير لم ينصرف عند الجرمي لعدم وزنه في الأسماء .

ولو سميت بـــ(تَضَارُبٍ) لانصرف لكونه ليس من أوزان الفعل ، ولو صغرته لم ينصرف ؛ لأنّـــه يصير (تُضَيْرِبٍ) كَتُدَحْرِجٍ ، ولو عوضت[1]، (ولو) [2]قلت : (تُضيريبٌ) لانصرف ؛ لخروجه عن وزن الفعل

و لـــو / سميـــت بـــــ(ضُرْبَ) مسكن العين قبل التسمية لم ينصرف طلباً للتخفيف ، [و] انصرف عند سيبويه لزوال لفظ بناء الفعل[3] ٣٢/ب

وقـــال المبرد " إن كان التخفيف قبل التسمية انصرف للزوم الإسكان بعد التسمية ؛ لأنه بمنزلـــة (قُفْـــل) ، وإن كان الإسكان بعد التسمية لم ينصرف ؛ لكون إسكانه عارضاً ، بدليل استعمال الأصل ، فالحركة في حكم المنطوق بها ، وإن كانت محذوفة"[4] .

ولو سميت بمثل (رُدَّ) و (قيل) (وبيع) لانصرف ؛ لأنّ أصله مرفوض ، فكأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه ، وصار (ردّ) بمنزلة (حبّ) ، و (قيل وبيع) بمنزلة (فيل و ديك) ، فالتحق بأوزان الأسماء التي تكثر .

وكـــذا لو سميت على لغة من أشمّ أو رام ؛ لأنه لا ينطق بعد التسمية إلا بكسرة خالصة ؛ لأنّ الروم يكون في الفعل قبل التسمية[5]

وإذا سَمَّيت بما في أوله همزة وصل من أفعال الأمر خالياً من الضمير كـــ(اضرب) و (اعلم) و(اقتل) و (اقترب) و (استخرج) قطعت همزته إشعاراً بخروجه عن بابه إلى باب آخر ، همزة الوصل منه في أسماء مخصوصة، وأبقيت الهمزة —مع قطعها على حركتها من الكسرة ، كقوله [6]

[١٣٥] بوحش أصمت

. أو الضم ، و لم تصرف للتعريف ووزن [الفعل] .

---

(١)–عن ألف المصدر في (تضارب)

(٢)– كذا ورد في النسخة ولعلها زيادة من الناسخ ووجهه (فقلت)

(٣)– الكتاب ٢٢٧/٣ ، قال سيبويه لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت (قيل) "

(٤) – المقتضب ٣٢٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٦

(٥) – الروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة ، وهو يسمع ويرى ، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت ، فهو يرى ولا يسمع وينظر : الكشف عن وجوه القراءات ١٢٣/١

(٦) – هذا جزء من بيت ، وهو بتمامه ، قد لفها الليل بوحش أصمت ، وسيأتي في الشاهد

ولو سميت بـ(اقتربت) خالية من الضمير قطعت همزتها ، وأبدلت تاءها هاء في الوقفة ؛ لخروجها إلى حكم الأسماء ، فتقول : (هذا إقتربة قد جاء)

ولو سميت بشيء من الأسماء التي في أولها همزة الوصل ، نحو : (ابن) و (انطلاق) و (اقتراب) و (استخراج) لم تقطع همزته ؛ لأنه نقل من اسم إلى اسم ، ولم يخرج عن بابه

ولو سميت بـ(أشدد) و (أردد) لقطعت همزته ، ونقلت حركة عينه إلى فائه ، وأدغمت فقلت : جاءني أشدّ ، وأردّ ، ولا تصرف ؛ لوجود الهمزة في أوّله ،

وكذلك إذا سميت بقولك : (يهبُ وأحبس) [1] لم تصرف ؛ لوجود الزيادة في أولهما

ولو سميت بـ(ضربوا) من ضربوا الزيدون –على لغة " أكلوني البراغيث [2] "؛ لوجب إلحاق نون عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين يستحقهما (ضرب) لو سمي به ، وإذا ألحقت النون وقلت : (ضربون) جاز لك وجهان :

أحدهما : أجراؤه مجرى الجمع فتحكيه ، وتقول : جاءني ضربونَ ، ورأيت ضربينَ ، ومررت بضربينَ

والثاني : أن تقلب الواو ياء وتجعل الإعراب على النون ، فتقول : جاءني ضربينٌ ، ورأيت ضربيناً ، ومررت بضربينٍ .

ولو سميت بـ(ضربا) من (ضربا أخواك) ؛ لألحقت النون أيضاً ، وجازفيه وجهان :

أحدهما : حكاية التثنية ، فتقول : جاءني ضربان ، ورأيت ضربان ، ومررت بـ"ضربان" .

والثاني : إبقاء الألف وجعل الإعراب على النون مع كونه لا ينصرف كـ"حمدانَ"

ولو سميت بـ(ضَرَبْنَ) من (ضربن الهنداتُ) على لغة [3] من قال[4]:

[١٣٦] يعصرنَ السليطَ أقاربُه

---

[1] – قال الزجاج لأن الواو الساقطة بمترلة ما لفظت به ، ما ينصرف وما لاينصرف ٥٧

[2] –لغة الحارث بن كعب ، وينظر : الخصائص ١٤/٢ ، وابن يعيش ٨٧/٣ ، والتصريح ١٢١/٣

[3] – وهي لغة (أكلوني البراغيث) أيضا

[4] – هذا جزء من بيت للفرزدق في الديوان ٤٦/١ ، وتمامه

(ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه)

وسيأتي في الشاهد رقم ١٥٢ ، والبيت من شواهد الكتاب : ٤٠/٢ ، والخصائص : ١٩٤/٢، وسر صناعة الإعراب : ٤٤٦،و الخزانة : ٤٤٦/٧، وأمالي ابن الشجري : ١٣٣/١، وهمع الهوامع : ١٦٠/١

لجعلت الإعراب على النون ، و لم تصرف للتعريف ووزن الفعل المختص ، إذ ليس في الأسماء مثل : (جَعَفْرُ) - بفتح الجيم والعين وسكون الفاء ، وقلت : (جاءني ضربنُ) و(رأيت ضربّنَ) ، ومررت بـ(ضربنَ) ، ولو سميت بـ(قُمنَ) من (قمن الهنداتُ) ؛ لصرفت ؛لأنّه بمنزلة (قفل) ،وإنْ أردت الأمر لم تصرف ؛لأنّه لا يمكن خلع الضمير عنه .

، ولو سميت بـ(أُعطِيَ) بضم الهمزة ماضياً أو مضارعاً لم تنون في حال جرّه ورفعه ، بخلاف (جوارٍ) لبقاء الصيغة على حالها

ولو سميت بـ(أُلْبُبَ) لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، وإظهار تضعيفه مسموع على طريق الشذوذ ، ولو سميت بـ(أَكْلُلٍ) و (أيقق) [٣]لصرفته ؛ لأنه ملحق بجعفر كـ(مهْدَدٍ)

ولو سميت بـ(يسّروع) : لـدويبة ، و (يعسوب) لأمير النحل لصرفت ؛ لأن زيادة الواو أخرجتهما عن شبه الفعل ، فأمّا (يَسْبَعُون) [١]فمنصرف ؛ لأنّه من أبنية الخماسي كـ(عضرفوط) .

وإذا سميت بحرف متحرك من فِعْلٍ كالباء من (ضَرَبَ) أو (يَضْرِبُ) أو (اضربي) ، ففيه أربعة أقوال :

أحدها : للخليل[٢] أنك تولد من حركته من جنسها فتقول : (باءٌ) و (بوٌّ) و (بيٌّ)

والثاني : للأخفش [٣](اضبب) فيكون مما حذف عينه

والثالث : / لأبي عثمان[٤] (رب) فيكون مما حذف فاؤه ٣٣/أ

والرابع : للمبرد [٥] (يضرب) بإعادة ما حذف

---

(٣)– أكلل ، وأيتق من الفعل المضارع للمتكلم كلل ، وأنق ، وأكلل بمعنى أجبن انظر اللسان (كلل) ١١/ ٥٩٥، وأيتق بمعنىأعجب انظر : اللسان (أنق) ١٠/ ٩

(١)– فعل مضارع للجمع من سبع يسبع أي طعن عليه ، وعابه ، انظر اللسان (سبع) ١٤٩/٨

(٢) – الكتاب : ٣٢٦/٣، قال سيبويه : هذا قياس قول الخليل ، ومن خالفه رد الحرف الذي يليه

(٣) – انظر الارتشاف ٤٥٤/١

(٤) – عند المازني أنّ ما هو على حرف واحد إنما أصله التهجي ، ولذا وجب يكون على حرفين ، وينظر : المنصف ١٥٢/٢

(٥) – المقتضب ١٧٤/١ ، وما بعدها

وإن سميت بحرف ساكن كالباء من اضْربْ ، ففيه ستة أقوال الثلاثة الأخيرة ظاهرة ، وعلى قول الخليل يحرك الساكن ، فيتولد من جنس حركته ، وعلى قول سيبويه (ابٌ) : بهمزة الوصل ، وعلى قول الزجاج (أبٌ) بهمزة مقطوعة [1]

وقيل : لا يجوز ذلك لأنّ (الباء) الساكنة تصير متحركة ، فلا يجتلب لها همزة وصل ، ولا يردّ لها شيء .

ولو سميت بالألف واللام من الرجل ؛ لقلت على قول سيبويه والأخفش: (اِل بهمزة الوصل ، وعلى قول الزجاج بقطع الهمزة [أل]، وعلى قول المازني والمبرد (لِيْ) لأن اللام تكسر إذا كان بعدها ساكن .

فـــائدة : إذا قيل : كيف تنطق بالحرف ؟ نظرت فإن كان متحركاً ألحقته هاء السكت، فقلـــت في الـــباء من (ضرَبَ) : (بَهْ) ومن تضربُ [بُه]، ومن اضربي : (بِه)،وإن كان ساكناً اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضربْ: ابْ

---

(1) – أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٢٣٠هـــ) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤١

متنٌ : " وما فيه علمية مؤثرة إذا نُكّر صُرِف ، لما تبين من أنها لا تجامع مؤثرة إلاّ ما هي شرط فيه ، إلاّ العدل ووزن الفعل ، وهما متضادان ، فلا يكون معها إلا أحدهما ، فإذا نُكّر بقي بلا سببٍ ، أو على سببٍ واحد "[١]

الشرح [٢]: احترز بـ(مؤثرة) عن الحتميّ نحو : (أحمر) أو (حسناء)[٣]، و (أفضل منك) فإنّ تنكيره لا يؤثر صرفه ، بل يستوي علمه ونكرته في منع الصرف .

وإذا نُكر المسمى بنحو : (مساجد) فقد ذكرناه ، وسنذكر المسمى بنحو : أحمر وسكران إن شاء الله تعالى

وإذا نكر ما فيه علمية مؤثرة فإنه ينصرف - سواء كان مع العلمية علة واحدة ، أو أربع علل كبغداد [٤] ، فإن فيها العلمية ، والعجمة ، والتأنيث ، والتركيب ، أو خمس علل كـ(أذربيجان) و (خراسان) فانّ فيهما العلمية والتركيب والعجمة والتأنيث ، والألف والنون ، وإنما انصرف ؛ لأنّ العلمية المؤثرة لا تجامع شيئاً من العلل إلاّ وهي شرط في تأثيره إلا العدل ووزن الفعل ، فإنها تجامعهما مؤثرة ، وليست شرطا فيهما.

وبيان ذلك أنها شرط في تأثير التأنيث بالتاء والمعنوي ، وشرط في تأثير العجمة ، و شرط في تأثير التركيب ، وشرط في تأثير الألف والنون في غير الصفة .

وأما العدل ووزن الفعل فإنها تجامعهما ، وليست شرطاً فيهما بدليل استقلالهما بالحكم من غير علمية في نحو : ثلاثَ ، وأحمرَ ، فانّ العدل ووزن الفعل قد أثر من غير علمية ، فدل على أنها ليست شرطاً في تأثيرهما ، ومع ذلك فانهماً لا يجتمعان لمغايرة وزن الفعل لصيغة العدل

وإذا تقرر فكل موضع كانت العلمية شرطاً في تأثيره ، فإذا انتفت العلمية انتفى ؛ لأنه إذا انتفى الشرط انتفى المشروط ، فيبقى بلا سبب ، وكل موضع تجامعه العلمية من غير كونها

---

(١) – الكافية ص ٦٦

(٢) – الكتاب ٣/ ١٩٤– ٢٠٠ ، ٢٣٥، والمقتضب ٣/٣٥٨، والأصول ، ٢/٩٩ ، وشرح المصنف على الكافية : ١/٣١٤– ٣١٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١/١٦٧– ١٧٤ ، والفوائد الضيائية ١– ٢٤٤– ٢٤٦

(٣) – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت

(٤) – معجم البلدان : ١/٤٥٦

شرطاً [فيه] ، فإذا انتفت العلمية بقي على سبب واحد ، وهو العدل ، أو وزن الفعل ؛ لعدم الموجب لنفيه .

ويـــرد علـــيه أنّ التأنيث بألف التأنيث يستقل بالحكم من غير علمية ، وقد جعل العلمية شـــرطاً في التأنيث بالتاء ، والمعنوي ، والألف والنون في (فعلان فعلى) يستقلان من غير علمية ، وقد جعل العلمية شرطاً في (فعلان) الذي لا (فعلى) له .

فقضية ما ذكر في العدل ووزن الفعل أن تكون العلمية تحتمل أن يكون المؤثر منهما واحداً غير معيَّن ؛لأن كل واحد منهما صالح للتأثير مع العلمية .

ويحتمل أن يكون كالسبب الواحد يكون كل واحد منهما جزءاً من العلة

والتحقـــيق عـــندي إن كل واحد من هذه الأسباب لا يسمى علة ؛ لعدم استقلاله بل هو جزء من العلة ، والعلة مركبة إما من وصفين ، وإما من أوصاف، وجزء العلة لا يطلق عليه اسم العلة،وكل موضع يكون العلمية (فيه) من أوصاف العلة فإذا نكر انتفى جزء العلة ، وانتفت العلة لانتفاء جزئها فيصدق / قولهم : " لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد" ، ٣٣/ب

وقـــال في المفصـــل [١] "وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير [كقولـــك رب ســـعاد ، و قطامٍ] ؛ لبقائه بلا سبب ، أو على سبب واحد " [٢] ، وفي كلامه إشكال من وجهين :

أحدهما : أنّه لم يقيد بالعلمية المؤثرة ؛ لئلا يرد عليه المسمى بنحو : حمراء .

وجوابه أنّ العلمية في نحو : (حمراء) ليست أحد السببين لعدم تأثيرها ، وإنما تعد العلمية سببا إذا كانت مؤثرة .

والثاني : أنّه ذكر أولاً أنه قد يكون لمنع الصرف أسباب، وأشعر آخر كلامه أنّ له سببين لقوله" لبقائه بلا سبب ، أو على سبب واحد ".

وجوابـــه أنّ نحو : (بغداد) و (أذربيجان) و (خراسان) إذا نكرت بقيت بلا سبب ، وإن كانت أسبابها متعددة قبل التنكير ، فلذلك اقتصر على ذلك

وأما عطفه بـــ" أو"[٣] فقد اختلف العلماء في تأويلها .

---

[١] – المفصل : ١٧

[٢] – ينظر : الإيضاح على المفصل ١٥١/١

[٣] – في المتن عند قوله : (بلا سبب ، أو على سبب واحد)

فقال العلم السخاوي ، وأبو عبد الله القرطبي ، وابن يعيش[١] : إنّ (أو) للتخيير ؛ لأن هذه الأسباب لما كانت لا تؤثر إلاّ مع العلمية ، فإذا فارقتها العلمية إن شئت قلت : بقيت بلا سبب للعجمة مع العلمية ؛ لأنّ العجمة لا تؤثر إلاّ إذا كانت منقولة مع العلمية ، بدليل عـــدم تاثيرهـــا إذا سُمِّي بها ، وقد نقلت من غير علمية [٢]، فإذا ارتفعت العلمية ارتفع مصاحبها في النقل ، أو على سبب واحد ما عدا العجمةَ .

وقـــال بعضهم [٣] " لبقائه بلا سبب " العدل مع العلمية نحو : عمر؛ لأنه لم يعدل إلا في حال تعريفه ، فإذا ارتفع التعريف ارتفع مصاحبه ، بدليل ارتفاع عدل (ثلاث) و (رباع) إذا سمـــي به ، وبدليل انصراف (عمر) في حال التصغير ؛ لزوال صيغة العدل ، أو على سببٍ ما عدا العدلَ .

وقال ابن الحاجب[٤]: " لبقائه بلا سبب إن لم يكن عدل أو وزن فعل ، أو على سبب إن كان فيه عدل أو وزن فعل "

---

(١) - أنظر شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) ١/٦٩-٧٠ ، العلم السخاوي هو علي بن محمد الهمداني السخاوي (ت ٦٤٣هـــ) ، وأبو عبد الله القرطبي : محمد بن عبد الله بن ميمون (ت ٥٦٧هـــ وهما أيضا من شراح المفصل ينظر : البغية : ١/ ١٥١ ، وطبقات النحويين للزبيدي ٢٧٠ .

(٢) – مثل : جورب ، ونرجس ، وغير ذلك ينظر المعرب : ٢٣٤ ، ٦٠٦

(٣) – قال ابن الحاجب في إيضاحه على المفصل ١/١٥١ : " ولا يرد رجل سمي بمساجد لأن العلمية في مثل ذلك لا أثر لها ، والحكم ثابت بالجمع على انفراده ، والألف على انفرادها فسقط إيراده "

(٤) - شرح ابن الحاجب على الكافية : ٣١٦/١

متنٌ : " وخالف سيبويه الأخفش في مثل (أَحْمَرَ) علماً إذا نُكِّر اعتباراً للصفة [الأصليّة] بعد التنكير ، ولا يلزمه باب (حاتم) لما يلزم من (إيهام)[1] اعتبار متضادين في حكم واحدٍ "[2]

الشرح[3]: إذا سمي بــ(أفعل) صفةً أو بــ(فعلانَ فَعْلى) صفةً صار أحد وصفيه العلمية ، وزالت الصفة ، فإذا نكر (أفعل) فلا يخلو إما أن يكون مما يصحبه (من) نحو : أفضل منك ، أو مما لا تصحبه (من) نحو : أحمر وأبيض وأسود ، فإن كان مما تصحبه (من) لم ينصرف اتفاقاً لوجود (من) الدالة على الوصف ، وإن سُمّي بأفضل وحده فلا يخلو حذف (من) أما إن يكون للتخفيف ، وهي مرادة أو غير مرادة .

فإن كانت مرادة كان حكمها كحكم المنطوق بها ،

وإن لم تكن مرادة انصرف نكرة بلا خلاف ؛ لأن الدال على المفاضلة والوصف ليس بموجود ، ولا في حكم الموجود .

وأمّا إذا كان مما لا تصحبه (من) نحو : أحمر وأبيض ، فذهب الخليل وسيبويه والمازني[4] إلى أنّه لا ينصرف ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه ينصرف ،*[5]

حجة القائلين بمنع الصرف من ثلاثة أوجه :[6]

أحدها : أنّه إذا نُكر اعتبرت فيه الصفة الأصلية ، قياساً على (أدهم ، وأرقم) فإنها نكرات اعتبرت فيها الصفة الأصلية .

---

(1) – ما بين القوسين غير موجود في متن الكافية .

(2) – الكافية ص٦٦ ، ٦٧

(3) – الكتاب ٣/ ٢٠٠ – ٢٠٥ ، والمقتضب ٣١٢/٣ ، والمقتصد ٩٧٩/٢– ٩٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٣١٧/١– ٣٢٠ ، وشرح الرضي ١٧٥/١– ١٨٠ ، والفوائد الضيائية : ١/ ٢٤٧– ٢٤٩ ، والتصريح ٢٧٢– ٢٧٣

(4) – ينظر : الكتاب : ١٩٣/٣، وشرح المصنف ١/ ٣١٨ ، وشرح الرضي ١/ ١٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١، والفوائد الضيائية : ١/ ٢٤٧ ، ونقل عن الأخفش الرجوع عن مخالفة سيبويه في كتابه الأوسط ينظر : الكافية الشافية ١٤٩٩/٣

(5) –

(6) – ينظر : المقتضب ٣١٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٨ ، والمقتصد ٩٧٨ ، والظاهر من كلام المبرد موافقة سيبويه في الكتاب : ٣١٩/٣ ، وينظر المقتضب مع تعليق محققه الشيخ عضيمة ٣١١/٣

الثاني : أنّه يُلْمَحُ فيه الصفة بعد التسمية ، بدليل جواز دخول اللام والألف عليه نحو : الأحمر ، وجمعه جمع الصفات ، كقوله [1]:

[١٣٧] أتاني وعيد الحوص

و إذا لمحت الصفة مع العلمية ، فإذا زال تأثير العلمية خلفها تأثير الصفة .

الثالث : أنّه إذا سمي بمساجد ثم نكر لم ينصرف مراعاة للفظ الجمع دون معناه عند بعضهم ؛ لأنّه خرج بعد التسمية عن الجمع ، فكذا (أحمر) إذا نكر يجب مراعاة الوصف فيه لزوال المانع من مراعاته ، وهو العلمية ، وحجة من قال بالصرف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه إذا سمي بالصفة ارتفعت [الصفة]بالكلّيّة ، بدليل تسمية الأبيض بالأسود، والأسود بأحمر ، والأحمر بأبيض ؛ لأنّه لا معنى للوصف بعد التسمية .

الثاني : أنّه لا يمكن الجمع بين العلمية والصفة لتنافيهما ؛ لأنّ وضع العلمية للمسمى المعين ، ووضع الصفة لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً / فإذا سمي بالصفة علم زوالها مطلقاً لحصول التنافي، ولذلك انصرف (أفضل) إذا سمي به ثم نُكِّر إجماعاً . ٣٤/أ

والثالث : أنّه لو صح اعتبار الصفة الأصلية في منع الصرف لصح اعتبارها مع العلمية ، قياساً على اعتبارها في الجمع ، وفي دخول الألف واللام ، ويلزم من هذا الاعتبار منع صرف ما سمي به من الصفات كـــ(حارث) و (حاتم) للعلمية والصفة الأصلية — ولا قائل به ، فعلم بذلك عدم اعتبار الصفة الأصلية .

والجواب عن حجج الأخفش : أنّ دخول الألف واللام عليه ، وجمعه جمع الصفات يدل على لمح الصفة ،ولذلك لم يجز فيما ليس بصفة في الأصل، نحو: الأحمر وحمراء ، وأمّا (أفضل) فإنما نكر لعدم الدال على وصف المفاضلة ؛ لأنّه ليس بمنطوق به ، ولا في حكم المنطوق به ،

وأمّا نحو: (حارث) و (حاتم) فإنما انصرف ؛لأنّه لا يمكن اعتبار تأثير الصفة مع العلمية لتنافيهما.

وأمّا الألف اللام فإنهما لا يشاركان العلمية في منع الصرف كالصفة حتى يمنع اعتبارهما كاعتبار الصفة بل دخلا للمح الصفة لا لتحقيق الصفة ، وأما اعتبار الصفة بعد التنكير فلا

---

[1] – هذا جزء من بيت للأعشى ، وهو في الديوان ١٩٩ ، والبيت بتمامه

(أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمر لو نهيت الأحاوصا)

، والبيت من شواهد شرح المفصل ٧٠/١، وتذكرة النحاة ٦٣١والخزانة ١٨٣/١، وشرح شواهد الشافية ١٤٤،

مانع منه لعدم المنافي ، وهو العلمية ، وقد روي[١] أنّ المازني قال للأخفش : لم صرفت أربعاً ؟ في قولك : مررت بنسوة أربع ، وفيه الصفة ووزن الفعل ، فقال : اعتباراً لأصل وضعه ، وهو العدد ، فقال له : فهلا اعتبرت الأصل أحمراً [٢] إذا نكرته بعد التسمية ؟! فلم يأت بمقنع ، وهذا الاعتراض ضعيف ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأصل هو الصرف ، فيكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهه ؛ لأنه على وفق الدليل ، وأما منع الصرف فعلى خلاف الأصل ، فلا يكفي فيه إلا سبب قوي

والثاني : أن الوصف بالعدد لا يخرجه عن العدد ، ولذلك يفهم منه العدد مع الوصف بخلاف التسمية بالصفة ، فإنّه لا يفهم منه الوصف مع العلمية؛ لتنافيهما ، فلا يلزم من اعتبار ما لم يخرج عن الأصل اعتبار ما خرج عن الأصل .

والثالث : منع اعتبار الصفة فيه ووزن الفعل ، أمّا الصفة فإنّ شرطها أن يكون في الأصل وليس بصفة في الأصل ؛ لأنه أصله العدد ، وأمّا وزن الفعل فشرطه أن يكون غير قابل للتاء وأربع قابل للتاء بدليل (أربعة) ، فخرج بذلك عن وزن الفعل ، وقد مضى تحقيق هذا .

---

[١] - ينظر : مجالس العلماء ٧١ ، والمقتصد ٢/٩٨٠، والإرشاد إلى علل الإعراب للكيشي ٨٣٤ ، و النحو واصرف في مناظرات العلماء ٢٩١

[٢] - في (أحمر)

متنٌ : " وجميع الباب باللام ، أو الإضافة ينجرّ بالكسرة "[1]

الشرح[2]: ما لا ينصرف إذا دخله الألف واللام ، أو أضيف دخله الجر اتفاقاً ،كقولك : مررت بالمساجدِ ومساجدِكم ، وبالحمراءِ وحمرائكم ، وبالأشقرِ و أشقرِكم ، و بإبراهيمكم ، وفي التنـــزيل ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[3] ، وهل يكون منصرفاً فيه ثلاثة أقوال :

أحدها – وبه قال سيبويه[4] ، ومن تابعه : أنه لا ينصرف.

والثاني : قاله كثير من النحويين أنه مصروف .

والثالث : أنه إن كان أحد السببين يزول بدخولهما ، كالعلمية تزول بالإضافة كـــ(إبراهيمكم) وعمركم أنصرف ، وإن لم يزل أحد السببين كـــ(الحمراء) و (حمرائكم) ، و (المساجد) و (مساجدكم) ، و (الأشقر) و (أشقركم) ، و (الغضبان) و (غضبانكم) لم ينصرف ؛ لبقاء السببين .

حجة سيبويه من وجهين :

أحدهما : أن اللام والإضافة لا يزيلان شبه الفعل في هذه الأسماء ، فلذلك لم ينصرف

والثاني : أن الصرف عبارة عن التنوين ، ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة ، فلا ينصرف ، وإنما دخله الجر ؛لأن سقوطه كان تبعاً لحذف التنوين؛ لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ، أو بالمضاف إلى ياء المتكلم ، ومع دخول الألف والإضافة يزول ذلك

فإن قيل : لم لا يسمى منصرفاً بالنظر إلى معاقبة لام التعريف والإضافة له ؟ فإذا وجدا فكأنه موجود لنيابتهما عنه ؟

قلنا: لا يصح ذلك لوجهين :

٣٤/ب أحدهما : أن المعاقبة هاهنا ممتنعة لامتناع دخول التنوين/ فيما لا ينصرف ، وإنما تصح المعاقبة في الموضع الذي يوجد فيه التنوين

---

(1) – الكافية ص ٦٧

(2) – الكتاب ٢٠١/٣ ، والمقتضب ، والأصول ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٩/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٢١/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٠/١– ١٨١ ، والفوائد الضيائية ٢٤٩/١– ٢٥١

(3) – الآية ٩٧ من سورة النحل

(4) – الكتاب ٢٤٢/٣ ،وقد تابعه في هذا الرضي ينظر شرح الكافية للرضي : ١٥٥/١

والثاني : أنه لو صح تسميته منصرفاً بالنظر إلى معاقبتهما للتنوين لصح تسمية ما فيه الألف واللام والمضاف نكرةً ، لحصول المعاقبة ، ولا يصح هذا فلا يصح ذاك ،

حجة من قال بالصرف : أنّ اللام والإضافة يحدثان في الاسم معنىً لا يكون في الفعل ــوهو التعريف؛ فيزول شبه الفعل بذلك ، فيعود الاسم إلى أصله — وهو الصرف ، ولأنّ (الجرّ) من الصرف ، وقد دخله بعض ما يدل على الصرف ، فكان منصرفاً لضعف المانع من الصرف ؛ لأنّه يكفي في العود إلى الأصل أدنى شبهة .

فإن قيل : فلم اختص اللام والإضافة بتبعيده عن شبه الفعل دون غيرهما من خواص الاسم كحروف الجر والفاعلية والمفعولية؟! . قلنا : اختصا بذلك لثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما يغيران المدلول بنقله من عموم إلى خصوص ، فلذلك قوي أمرهما .

والثاني : أنهما يضادان التنوين ، والمتضادان يتساويان في القوة ، فلما كان التنوين دليلا على كمال القوة فكذلك اللام والإضافة ،

والثالث : أن حروف الجر والفاعلية والمفعولية لا يمنع اجتماع التنوين -الذي هو علامة الصرف - معها بخلاف الألف واللام والإضافة فإنه لا يجامعهما .

حجة القول الثالث - وهو أعدلها - : أنه إن زال أحد السببين وجب الصرف ؛ لزوال المانع وإن كان السببان موجودين وجب القول بمنع الصرف لقيام المانع .

فرعان: أحدهما: إذا سميت مذكراً أو مؤنثاً بما ألفه للإلحاق نحو:(معزى) و (حبنطى) و(تترى)على قراءة من نونها[1] لم ينصرف للتعريف وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من وجهين :

أحدهما : الزيادة والثاني : احتماؤها بالتسمية عن التنوين ، وتاء التأنيث كاحتماء ألف التأنيث عنهما ، وإذا سميت بـــ(أرطى)[2] فمن قال : (أديم مأروط)[3] فألفه للإلحاق ،ومن قال : (أديم مرطى[4] فوزنه (أفعل) فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل

---

[1] - (قرأ بتنوين (تترى) أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بغير تنوين) النشر : ٣٢٨/٢، وهي في الآية ٤٤ من سورة المؤمنين ، والتاء الأولى بدل من الواو ، وهي من المواترة ، ينظر : الكتاب ٢١١/٣،

[2] — الأرطى : شجر ينبت بالرمل وله صمغ يمضغه الأعراب ، ينظر النبات للأصمعي ٢١ ، واللسان (أرط) ٢٥٤/٧

[3] - على اعتبار أن وزنه (فعلى) باعتبار الهمزة أصلية والألف الأخيرة زائدة ، وينظر

[4] - على اعتبار أن وزنه (أفعل) بزيادة الهمزة ، وأصالة الألف

، وألف الإلحاق تنقلب ياء في التصغير نحو : أريطٍ ، ومعيزٍ ، و (معزى) مؤنثة ، فلا ينصرف (رجل) سُمّي به ، يقال : هذا معزىً ، ومررت بمعزىً ، ورأيت معيزَى ، فلا ينصرف في حال النصب للتعريف والتأنيث ، وأمّا في حال الرفع والجر ، فيحتمل أن يكون كجوارٍ

وإذا سميت مذكراً بما همزته منقلبة عن ياء الإلحاق نحو : (علباء ، وقوباء) صرفته ؛ لأنّ بناء الممدود التي هي همزته عن حرف إلحاق لا تشاركه همزة التأنيث فيه ، وأما البناء الذي فيه ألف الإلحاق ، فإن ألف التأنيث تشاركه فيه ، فلذلك أثرت التسمية بالمشترك في منع الصرف ، ولم تؤثر التسمية بالمختص بالإلحاق دون التأنيث

ولو سميت مذكراً بــ(مرمى ومغزى) لصرفته ؛ لأنّ ألفه منقلبة عن حرف أصلي[(١)]

الفرع الثاني : في السور والقبائل والبلدان :

أمّا أسماء السور فما فيه الألف واللام نحو : النساء ، والأنعام ، والأعراف ، والأنفال ، والرعد ، والحجر ، والنحل ، فمعرب بوجوه الأعراب .

وما هو مسمى بجملة نحو : (اقتربت الساعة) ، و (قل أوحي إليّ) ، فيحكي كما يحكى المسمى بالجمل .

وما هو مسمى باسم أعجمي ، نحو : (يونس) و (يوسف) و (إبراهيم) و(هود) و(نوح) فالزائد على الثلاثي لا ينصرف – سواء جعل اسماً للسورة نحو : قرأت يونس ، ويوسف وإبراهيم، أو قدر حذف مضاف أي : سورة يونس ، وسورة يوسف

وأما (نوح) و (هود) فإن جعلا اسمين للسورتين لم ينصرفا ؛ لأنّ فيهما ثلاث علل العلمية والتأنيث والعجمة[(٢)] ، وإن قدر حذف مضاف أي : (سورة نوح) ، و (سورة هود) انصرفا على الأفصح الذي ورد به التنـــزيل ؛ لعدم التأنيث فيهما ؛ لأنه لما حذف المضاف –وهو السورة أقيم المضاف إليه مقامه ، فأعطى حكمه ، فلذلك تصرف قرأت نوحاً وهوداً ، لتقدير : سورة نوح وهود ، وأمّا (سبحان) فسيأتي في الأعلام إن شاء الله تعالى [(٣)]

---

(١) – الأول من الرمي ، والثاني من الغزو ، فلما تحركت الياء والواو وقبلهما مفتوح قلبتا ألفا فقيل مرمى ، ومغزى

(٢) – الكتاب ٣٧٩/١ ،

(٣) – ينظر ما سيأتي ص ٢٩٠

35/أ

/ وأما المسمى بحرف التهجي فنحو : (الم) و (الر) ، و(المر) ، و (كهيعص) ، و (حم عسق) تحكى على حالها ؛ ليعلم المعنى المقصود بها ، وكذلك (طه) وقيل : (طه) بمعنى : يا رجل [١]، فيكون منادى ، وقيل : (طا) فعل أمر ، وأصله الهمز ، فأبدل من الهمزة ألف ، و (هاء) ضمير الأرض ، أي : طاء الأرض [٢]

وأما (حم) ، و (طس) و(يس) ففيها وجهان :

أحدهما : الحكاية كأخواتها ، وإذا أفضى إلى لبس أزيل بالوصف ، أو الإضافة كقولك : قرأت حم ذات الطول ، أو قرأت حم الطول .

والوجه الثاني : أن تعربها إعراب ما لا ينصرف ، كقولك : شفتني حم ، وقرأت حم، وتباركت بحم ، ولا تصرفها للتعريف والعجمة كهابيل وقابيل ، أو للتعريف والتأنيث ؛ لأنها اسم السورة ، وأمّا (طسم) ، فإن أعربتها جرت مجرى المركب ، فتقول : شفتني طسم ، وقرأت طسم ، وتباركت بـــ(طسم). و (كهيعص) ، و (حم عسق) لا تركب ؛ لطولها وخروجها عن (التمايز) بل تحكى .وأمّا (ص) فالجمهور على إسكان الدال على الحكاية ، وقرأ الحسنُ بكسر الدال [٣]، وفيه وجهان :

أحدهما : أنّه كسر لالتقاء الساكنين

والثاني : أنّه أمر من صادّى يُصادِّيْ ، والمعنى : صاد بالقرآن علمك ، أي : قابل به والواو في (والقرآن) بدل من الياء ، وقرأ عيسى بن عمر[٤] بفتح الدال وفيه وجهان:

أحدهما : أنه فتح لالتقاء الساكنين

والثاني : أنه اسم للسورة ، ولم ينصرف للتعريف والـــتأنيث ،كامرأة سميت بدار ، فمن أنث حروف التهجي لم يكن المنع متحتماً ؛ لسكون الوسط ،[٥] ومن ذكرها تحتم المنع للنقل من الأخف إلى الأثقل ، كامرأة سميت بـــ(زيد) ، وقد تقدم ذكره[٦]

---

(١) – في لغة طيّ ، وقيل في لغة عك ، وقيل في اللغة السريانية ، واللغة النبطية ، ولغة الحبش ، ينظر الكشاف ٢ /٥٢٨ ، وفتح القدير ٣/٣٥٥

(٢) – ينظر : الشفاء للقاضي عياض ، والكشاف ٢/٥٢٨ ، وفتح القدير ٣/ ٣٥٦

(٣) – قرأ بالكسر الحسن ، وأبي ، وابن أبي إسحاق ، وأبو السمال ، ونصر بن عاصم ، ينظر : البحر ٧/٣٨٣ ، وتفسير القرطبي ١٥/١٤٢ ، والكشاف ٣/٣٥٨ ، والمحتسب ٢/٢٣٠ ،

(٤) – المحتسب : ٢/٢٣٠، والكشاف ٣/٣٥٨

(٥) – لمقاومة الخفة أحد السببين ينظر المقتضب ٢/٩٩٣

(٦) – تقدم ص ٢٣١ وينظر : الكتاب ٣/٢٥٦، ٢٥٧

وقيل: (صاد) قسم على القرابين ،كقولك : الله لأفعلن ، والقرآن عطف عليه ، وقرأ ابن أبي إسحاق[١] صادٌ بالتنوين والكسر ، وفيه وجهان :

أحدهما : على القسم –على لغة من يحذف حرف القسم ، ويُبقي عمله

والثاني : أن تنوينه مع الكسرة ؛ لالتقاء الساكنين ، تشبيهاً باسم الفعل ، نحو : (إيهٍ)

وأما أسماء القبائل والأحياء فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما غلبوا تأنيثه نظراً إلى معنى القبيلة والأم ، وذلك نحو : (سدوس) و(تميم) و (تغلب) و (تنوخ) و (طيء) و (جُذام) و(قيس) و (حمير) [٢].

ودليل ذلك وصفهم لها بالمؤنث ، قالوا : " تلك (تغلب) ابنة وائل ، وتميم بنت مرٍ، وقيس بنت عيلان [٣] . قال الشاعر [٤]:

[١٣٨] فإن تبخل سدوس بدرهميها   فإن الريح طيعةً قبول

وقال آخر [٥]

[١٣٩] بكى الخزّ عن رَوْحٍ وأنكر جِلْدَهُ   وعجت عجيجاً من جذامَ المطارفُ

والمانع من الصرف التعريف والتأنيث ، وإن تأولت فيها معنى الحيّ والأب صرفت ؛ لأنه ليس فيها إلاّ التعريف ، والأول أكثر .

والثاني : ما غلبوا تذكيره نظراً إلى معنى الحي والأب ، وذلك نحو : قريش ، وفي التنـــزيل ﴿ لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [٦] (ومعد وثقيف)

---

[١] – قرأ بالكسر أيضا أبي بن كعب ، والحسن ينظر المحتسب :٢/٢٣٠

[٢] – ينظر جمهرة أنساب العرب ٣١٧ ، وكذا ما بعده

[٣] – الكتاب ٣/٢٤٩

[٤] – البيت للأخطل وهو في ديوانه : الديوان ٢١٣، والبيت من شواهد الكتاب ٣/٢٤٨،والخصائص ٣/١٧٦، وشرح أبـيات سيبويه ٢/٢٣٣،وينظر ١٢٦ والكتاب ٣ /٢٤٩ ، والجمل ٢٢٩ ، والأغاني ٧/١٧٤ ، والخصائص٣ /١٧٦ ، اللسان :(سدس)٦/١٠٥ ، ويروى أيضا

:(فإن تمنع سدوس درهميها)

[٥] – ينسب لحميدة بنت النعمان في سمط اللآلي ١٨٠ ، ومعجم الأدباء ١١/٢٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣/٢٤٨ ، والمقتضب ٣/٣٦٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٧ ، والتبصرة ٢/٥٧٧ ، وينظر شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٣٨ ، وما بعدها ويروى

نبا الخز عن روح

[٦] – الآية ١من سورة قريش

وأمّا (باهلة) و (تغلب) فسواء قصد بهما القبيلة أو الحي ، فإنهما لا ينصرفان لوجود التعريف والتانيث ووزن الفعل ، ولذلك لم يلتفت إلى صفته بالمذكر في قولهم : باهلة بن أعصر [١]؛ لوجود التاء فيه .

والثالث: ما يجوز فيه الأمران نحو : (سبأ) و (ثمود) وقد قرئ بصرفهما حملاً على الحي والأب ، وبعدم صرفهما نظراً إلى القبيلة [٢]،

وأمّا أسماء البلدان فعلى ثلاثة أقسام

أحدها : غلبوا تأنيثه ، نحو : عمان ، وخرسان ، ونجران ، ومصر ، وفارس ، وبغداد ، وحمص ، ودمشق ، وهجر ، وفي المثل "جالب التمر إلى هجر"[٣] ، وقال الشاعر[٤] :

[١٤٠]مثل القنافذ هداجون قد بلغت   نجران أو بلغت سوأتهم هجر

ولا ينصرف ؛ للتعريف وتأنيث البقعة والجهة ، وفي بعضها ما استقل بمنع الصرف من غير تأنيث .

/ والثاني : ما غلّبوا تذكيره نظراً إلى المكان والموضع ، نحو : فلج ، وقال الشاعر[٥]: ٣٥/ ب

[١٤١]وإن الذي حانت بفَلْجٍ دماؤُهم   هم القوم كلُّ القومِ يا أمّ َخالدِ

وحنين وبدر، وفي التنـــزيل: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾][٦] ،

---

[١] – الكتاب ٢٤٩/٣

[٢] – قال تعالى ﴿ وعادا وثمودا ﴾ ٣٨ الفرقان والعنكبوت ، وقال ﴿ وآتينا ثمود الناقة ﴾ ٥٩ من سورة الإسراء وكذلك سبأ وينظر الكتاب ٢٥٣/٣

[٣] – ينظر الأمثال ٢/،وجمهرة الأمثال ١٥٣/٢، والكتاب والمثل هناك كمستبضع تمرا إلى أهل خيبرا، و المثل بنصه في الكتاب ٢٤٤/٣ ولا شاهد فيه هنا وإنما ذكره على سبيل الاستطراد

[٤] – البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ١٧٨، وهو من شواهد المحتسب ١١٨/٢، والقواس ٤٦٩/١ ، ورصف المباني ٣٩٠ن وتخليص الشواهد ، والمغني لابن فلاح ٦٩٩ وهمع الهوامع ١٦٥/١، وفي البيت شاهد آخر على قلب الإعراب لأمن الإلباس ، والأصل رفع السوءات ونصب (هجر)

[٥] – ينسب للأشهب بن رميلة أو حريث بن محفص في الخزانة ٧/٦ ، ٢٥ ، ٢٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ١ /١٨٧ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والقواس ٤٦٩/١

[٦] –الآية ٢٥ من سورة التوبة

﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [1] وكذلك : (منىً ودابق وحَجْر) [2] ، قال الشاعر [3]:

[١٤٢]وقالوا تيمم أرض حَجْرٍ تسد بها   ومأرض **حَجْرٍ** من سماي ولا أرضي

وكذلك (قباء) و (حراء) لوقوعهما على جبلين ، قال العجاج[4]*:

[١٤٣] وربّ وجه من حراء

والثالث : ما نظر فيه إلى التذكير أو التأنيث فانصرف و لم ينصرف ،قال الشاعر[5]

[١٤٤]كذبت عينك أم رأيت بواسِط   غلس الظلام من الرباب خيالا

وقال آخر[6]

[١٤٥] منهن أيام صدقٍ قد عرفت بها   أيام واسط والأيام من هجرا

فصرف نظراً إلى المكان ، ولم يصرف نظراً إلى البقعة ، و (واسط) فيه معنى الوصف ؛ لتوسطه بين بغداد والبصرة ، فلو خلص للتأنيث لدخلته التاء كما تدخل على الصفات المؤنثة ،

وقد جاء (حراء) غير مصروف نظراً إلى البقعة ، قال الشاعر:

---

(١) – الآية ١٢٣ من سورة آل عمران

(٢) – دابق قرية قرب حلب قال سيبويه ٢٤٣/٣ : الصرف والتذكير فيه أجود ، وينظر معجم البلدان ، واللسان ، والتاج

(٣) – لم أقف على نسبة للبيت ،

(٤) – الرجز لرؤبة في الديوان ١٦٣،وهو أيضا في ملحق ديوان العجاج ٣٦٦/٢، ورواية الرجز :

أمسى بلال كالربيع المدجن

أمطر في أكناف غيم مغين

ورب وجه من حراء منحن

و هو من شواهد الكتاب : ١٦٣، و ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٤ ، والتبصرة ٥٨٣/٢ ، واللسان (حرى) ٤/ ٥٥٨ ، والمخصص ١٩٦/١٠

* – العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد (ت حوالي ٩٩هـ) من شعراء العصر الأموي ومن أشهر راجزيهم ترجمته في : طبقات الشعراء لابن سلام ١٧٥ ،

(٥) – البيــت للأخطل وهو في الديوان ٣٨٥، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٤/٣،والمقتضب ٢٩٥/٣،والصاحبي ١٢٥،والمغني لابن فلاح والخزانة ٩،١٠/٦،واللسان (كذب)١٥٦/٦، وهذا البيت مطلع قصيدة يهجو فيها جريرا

(٦) – البيت للفرزدق في الديوان٢٩١ ، وينظرالكتاب٢٣/٢، والتبصرة ٥٨٢/٢ ، والجمل٢٣١، وشرح الجمل لابن خروف ٩٤٢/٢ ، وقال الشنتمري ، ويروى للأخطل وليس في شعره ، وهو في معجم البلدان ٣٤٧/٥

[١٤٦] ستعلم أينا خير قديماً وأعظمنا ببطن حراء ناراً .[1]

---

(١) - ينسب لجرير ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الكتاب : ٢٤٥/٣ ، والمقتضب ٣٥٩/٣ ، والتبصرة ٥٨٣/٢ واللسان : (حري) ١٧٤/١٤

متنٌ : "المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية"[١]

الشرح[٢]: " ما اشتمل" هو الجنس ،"على علم الفاعلية [٣] " فصل علم المفعولية ، وعلم الإضافة .والمرفوعات ثمانية [٤]: فاعل ، ومبتدأ ، وخبر ، ومفعول ما لم يسم فاعله ، واسم كـــان ، واســـم ما ولا المشبهتين بـــ(ليس) ، وخبر إنّ ، وخبر (لا) النافية للجنس . وعـــادة أرباب اللسان[٥] البداية بالمرفوعات ؛ لأنها أصل في استقلال الجمل المفيدة ، وأمّا المنصوب والمجرور ففضلة تستقل الجملة دونهما واختلف في أصالة الفاعل والمبتدأ

فذهب الخليل [٦] إلى أنّ الفاعل هو الأصل ، والمبتدأ محمول عليه .

وذهب سيبويه[٧] إلى أنّ المبتدأ هو الأصل، والفاعل محمول عليه .

وذهب الأخفش وابن السراج[٨] إلى أنّ كل واحد منهما أصل بنفسه .

حجة الخليل من أربعة أوجه :

أحدهـــا : أنّ الأعـــراب جيء به للفرق بين المعاني ، والفاعل أحوج إلى الفرق إذ لا يمتاز الفـــاعل عـــن المفعول إلاّ بالإعراب ، و أمّا المبتدأ والخبر فإنه يمتاز المبتدأ عن الخبر من غير إعراب فإنّك إذا قلت : (زيد قائم) عُلم أن الذات هي المبتدأ ، والصفة الخبر .

---

(١) – الكافية ٦٨

(٢) – ،الكتاب ٤٧/١ ، والأصول ١٢٣/١– ١٤٧ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٣/١ ، و شرح المصنف على الكافية : ٣٢٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية ١٨٣/١– ١٨٤ ، والفوائد الضيائية ٢٥٢/١ ، والهمع ٣٠٧/١

(٣) – قال الرضي ١٨٤/١ " المقصود بعلم الفاعلية : الضم ، والألف ، والواو الدالة على الفاعلية ، وما يجري مجراها كالإبتداء والخبر ، فكل ما فيه أحد هذه الأشياء فهو مرفوع "

(٤) – أغفل المؤلف ذكر التابع للمرفوع (النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل) ، واسم أفعال المقاربة (كاد ، وعسى ...الخ) ولعله يرى أن هذين القسمين يرجعان إلى الأقسام السابقة

(٥) –المقصود بأرباب اللسان هنا هم أهل النحو ، وينظر المغني لابن فلاح قسم الدراسة : ٧٤

(٦) – وقد ذهب ابن الحاجب ، والزمخشري ، وابن يعيش ، هذا المذهب ينظر : المغني لابن فلاح ٢ / ٤٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ – ٧٤ ، و شرح الرضي على الكافية ١٨٥/١ ، و الهمع للسيوطي ٣٠٧/١

(٧) – الكتاب ٢٣/١ ، والهمع ٣٠٧/١

(٨) –ينظر : الأصول٥٨/١ ، وقد اختار هذا الرأي رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني ، والسيوطي ينظر الهمع ٣٠٧/١

الثاني : أنّ عامل الفاعل لفظي ، وعامل المبتدأ معنوي ، واللفظي أقوى من المعنوي ، فتدل قوة العامل على قوة معموله ، وضعفه على ضعف معموله .

والثالث : أنّ خبر الفاعل أصل في باب الإخبار ، فيجب أن يكون المخبر عنه به أصلاً في بابه .

الـــرابع : أنّه لو وضع الرفع أولاً للمبتدأ والخبر لوضع لإفادة أمر مجهول ، وذلك الأمر إما ذاتُ المبـــتدأ ، أو ذاتُ الخبر ، أو وصف كون المبتدأ مبتدأ ، وكون الخبر خبراً ، والأول : باطل ؛ لأنّ لكل واحد منهما لفظاً مفرداً . والثاني – وهو الدلالة على وصفهما – باطل أيضـــاً ؛ لأنّ الـــرفع حـــركة مشتركة فيهما ، والمشترك لا يمكن أن يجعل دليلاً على غير المشترك ، فثبت أنّ الرفع للفاعل ، ورفع المبتدأ لمشابهته للفاعل من جهة الإسناد إليه

حجة سيبويه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ عامل المبتدأ معنوي غير ظاهر في اللفظ ، والمبتدأ متصدر من غير ظهور مؤثر ، فاقتضى ذلك قوته على ما ظهر مؤثرهُ / ٣٦/أ

الثاني : أنّ الجملة الاسمية مقدمة على الفعلية ؛ لتقدم ما تتركب منه ، فما تفتقر إليه الجملة الاسمية من الإعراب يكون مقدماً على ما تفتقر إليه الجملة الفعلية .

الثالث : أنّ الفاعل قد ينقلب إلى المبتدأ عند تقدمه على فعله ،

وأما المبتدأ فثابت على أصله فكان أقوى من المُتَزلزِل ، فناسب ذلك أصالته (١).

وحجـــة الأخفـــش وابن السراج (٢) أنه ليس بين هذه الأشياء ترتيب عقلي حتى يمكن الحكم بجعل المتقدم أصلاً ، والمتأخر فرعاً ، فوجب الحكم بأصالة الكل ؛ لأنّ الرفع علامة لما لا ينعقد الكلام إلا به ، والله أعلم بالصواب

---

(١) – ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف ٣٢٣/١

(٢) – تقدم تخريجه

[الفاعل]

متنٌ : " فمنه الفاعل ، وهو ما أسند الفعل أو شبهه إليه ، وقُدّم عليه على جهة قيامه به مثل : قام زيد [وزيد قائم أبوه] (١) "

الشـــرح(٢) : الضمير في " فمنه " يعود على " ما اشتمل " ، فيكون الفاعل من جملة المرفوعات

فـــإن قـــيل : كونه من جملة المرفوعات يؤدي إلى تعريف الشيء بنفسه ؛ لأنه عرفها بعلم الفاعلية-وهو الرفع- وهو من جملتها

قلـــنا : الفـــاعل يعرف بالحد ، فإذا عرف بالحدّ استحق الرفع ؛ فرقاً بينه وبين المفعول ، فاندرج تحتها ؛ لمشاركته لها في الرفع بعد معرفة كونه فاعلاً بالحد

والفاعل في اللغة عبارة عن : الموجد ، وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن : موجد مقدوره(٣) ، وفي اصطلاح الفلاسفة عبارة عن : المؤثر ، وهما يتوافقان في المعنى ، ولا يدخل في تعـــريفهم نحـــو : مات زيد ، وسقط الحائط ، وما قام زيد ، وهل قام زيد؟ لعدم وجود الفعل من المسند إليه .

وحـــده في صناعة النحو :" كل اسم غير لازم للنصب ، وجب تقدم المسند إليه من فعل مقر على صيغته ، أو شبهه من اسم فاعل ، أو صفة مشبهة ، أو مصدر ، أو أفعل في بعض الصـــور " ، وأمّـــا اسم المفعول فمرفوعه ليس بفاعل ،كفعل ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين.

وقد خرج بقيد " اسم " ما عداه من فعل أو حرف أو جملة ، وبقيد " غير لازم للنصب " الظـــروف اللازمـــة للنصـــب نحو : (عند وإذا وإذ ، والمصدر اللازم للنصب نحو: لبيك

---

(١) – الكافية ص٦٨

(٢) – الكتاب ١/٣٣- ٤٣ ، والمقتضب ١/١٤٦ – ١٤٧، والأصول١/٧٢-٧٦ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ١ / ٧٤ – ٧٥ ، و شرح المصنف على الكافية ١/-٣٢٢- ٣٢٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/١٨٥- ١٨٧ ، والفوائد الضيائية : ١/ ٢٥٣- ٢٥٥

(٣) – قال في الكليات ٦٨٠- ٦٨١ : المعنى " قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث ، والفعل التأثير وإيجاد الأثر "

وسعديك، وسبحانَ الله ، فإنّه لا يصح الإسناد إليها ؛ لأن ذلك يقتضي رفعها ونقلها وهي لازمة للنصب .

وأمّا قوله تعالى ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُم ﴾ (١) فمن قرأ بالرفع فإنه اسم غير ظرف بمعنى الوصل .

ومن قرأ (٢) بالنصب فعلى الظرف ، والفاعل مقدر أي : أمركم بينكم

فإن قيل : كنا نستغني عن هذا التقدير مع الفاعل !

قلنا : الرفع ليس معرفاً للفاعل ، إنما المعرف له الحد ، فإذا عرفناه أوجبنا له الرفع ؛ للفرق بينه وبين المفعول ، فلو عرفناه بالرفع لعرفناه بأمر لا يستحقه إلا بعد معرفة كونه فاعلاً .

وخرج بقيد " وجب تقدم المسند إليه " الأسماء التي لا تصح أن تكون فاعلة كأسماء الاستفهام وإنما وجب تقدم المسند إلى الفاعل ؛ لأربعة أوجه :

أحدها : أن الشعور بالفعل في الذهن سابق على الشعور بالفاعل ، وإن كان الفاعل متقدماً في الوجود واللفظ مطابق لما في الذهن .

والثاني : أنّ الفعل علة لتسمية ما أسند إليه فاعلاً ، والعلة سابقة للمعلول .

والثالث : أنه لو تقدم لتناوله عامل الابتداء ،و بطلت الفاعلية لتجرده من العوامل اللفظية .

والرابع : أنه عامل ورتبة العامل التقدم على المعمول مع كونه [3] كالجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يتقدم ، وبهذا فارق المفعول إذ يجوز تقديمه لعدم الجزئية

وخرج بقيد "مقر على صيغته" فعل ما لم يسم فاعله ، ومن جعل مرفوعه من قبيل الفاعل لم يحتج إلى هذا القيد ، وهو في المفصل من الفاعل[4] .

وأمّا حدّ المصنّف فـ " ما " بمعنى : شيء ، وهو الجنس ، و"أسند إليه" فصل لما لا يسند إليه الفعل ، ويندرج تحته الفعل والحرف والجملة والظرف اللازم للنصب ، والمصدر اللازم

---

(١) – الآية ٩٤ من سورة الأنعام

(٢) – قرأ برفع بينكم ابن كثير ، وأبو عمرو بن العلاء ، وابن عامر ، وعاصم ، ومجاهد ، وقرأ بالنصب عبد الله بن مسعود ، ومجاهد والأعمش ، ينظر : إتحاف الفضلاء ٢١٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٥/١ ، والبحر ١٨٢/٤ ، والسبعة ٢٦٣ ، والكشاف ٢٨/٢ ، والكشف ٤٤٠/١ ،

(٣) – أي : الفاعل

(٤) – ينظر : المفصل : باب مفعول ما لم يسم فاعله ٢٥٨ ، وتعليق الدكتور مخيمر على شرح الكافية للمصنف ٣٢٤/١

للنصب ، فإن هذه لا يسند الفعل/ إليها ،لكن إسناد الفعل إلى الأسماء منها ليس بمستحيل ، لكنه لا يصح لغة ، وليس في تعريف المصنف ما يدل على امتناع الإسناد إليها ، وخرج أيضاً (زيدٌ قامَ) فإن (قام) مسند إلى ضمير (زيد) لا إلى (زيد) ؛لأن المسند في باب الفاعل يتقدم على المسند إليه . ٣٦/د

وأما قوله : " أو شبهه " فانّه ردد بـــ(أو) والترديد ينافي الحد ، وليس كالفضلة ؛ لأنها لا تتحقق الفاعلية إلا بالمسند ، وهو يشمل الفعل والشبيه به

ولو قال : وجب تقدم المسند من فعل أو شبهه ؛ لكان الترديد في الفضلة ؛ لشمول المسند للفعل وشبهه والترديد لبيانه[١] .

وقوله : " وقدم عليه " لا حاجة إلى هذا القيد ؛ لأنه لا يستفاد منه وجوب التقديم،ومجرد التقديم من غير وجوب قد علم من الإسناد إلى الفاعل ،فلو قال :"وجب تقديمه عليه" [٢] ؛ لاستفيد منه وجوب التقديم ؛ لأن الإسناد يدل على التقديم ولا يدل على الوجوب .

وقوـــله : " على جهة قيامه به " خرج عنه فعل ما لم يسم فاعله ، نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) فإنّ الفعل قائم بالمفعول لا بالفاعل ، واستفيد منه أيضاً أنّ حكم الفعل المنسوب إلى الفاعل ، وإن لم يكـــن قائماً به كـــ(ضَرَبَ زيدٌ) يعدُّ كحكم الفعل القائم به نحو : عَلِمَ زيدٌ ، وظَنَّ زيدٌ [٣] .

واعـــلم أنـــه يصح وقوع الفاعل نكرة من غير شرط بخلاف المبتدأ ، وفي التنـــزيل ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [٤] ، وقال الشاعر[٥]

[١٤٧] ما يضير البحرَ أمسى زاخراً   أنْ رمى فيه غلامٌ بحجر .

---

[١] – مما يحسب للمؤلف مناقشته لصاحب المتن –رحمهما الله– في عباراته والاستدراك عليه أحيانا كما دافع عنه سابقا،ينظر قسم الدراسة

[٢] – مما يلاحظ هنا اقتراح المؤلف لبعض التعديلات في المتن ، ينظر قسم الدراسة ص

[٣] – قال الرضي :١٨٧/١ "وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل أو لا ؟ وليس خلافا معنويا "

[٤] – الآية ١٨ من سورة النمل

[٥] – قائله الأخطل ، والبيت في ديوانه ، والبيت من شواهد البيان والتبيين ٢٤٨/٣ ، والحيوان ١٣/١ ، وينظر : الأغاني ٣٤٩/١٤ ، وقد استشهد به المصنف في المغني ص

وســـرّه أن الحكم عليه قبل ذكره كالوصف له ؛ لأنّ الفعل صفة في الفاعل ، فيتخصص بذلك ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [١] ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا ﴾ [٢] القائم مقام الفاعل مصدر الفعل المدلول عليه بالفعل، والجملـــة مفسرة له ؛ لأنّها المقولة ، تقديره : وإذا قيل لهم القول آمنوا ، وقد أجاز بعض الكوفيين وقوع الجملة فاعلة [٣] في قوله تعالى :

﴿ ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [٤] ،

فعلى مذهبه تكون الجملة بعد هذه الأفعال واقعة موقع الفاعل ، وأجيب عن الآية بجوابين :

أحدهمـــا : الفـــاعل مصدر (ليسجننه) ، أي : بدا السجن ، والفعل يدل على مصدره والمعنى عليه

والثاني :فاعله مصدر (بدا) أي : بدا لهم البداء ، بدليل وقوعه فاعلاً في قوله [٥]:

[١٤٨]بدا لك في تلك القلوص بداءُ

وإنما لم يجز وقوع الجملة فاعلة من غير تسمية لوجهين :

أحدهما : أنّه يتعذر نسبة الفعل إليها ؛ لأنه لا يمكن نسبته إلى كل واحد من الجزأين ؛ لأنه إذا قام بأحدهما لم يقم بالآخر، ونسبته إلى أحدهما دون الآخر محض التحكم

والثاني : أنّ الفاعل قد يكون مضمراً ومعرفة ، ويعد كالجزء من الفعل ، ولا يتحقق ذلك في الجملـــة إذ لا يمكن إضمارها ؛ لأن الضمير يكون عائداً عليها ، ولا يعود ضمير مفرد

---

(١) – الآية ١١ من سورة البقرة

(٢) – الآية ١٣ من سورة البقرة

(٣) – خلافا للبصريين ينظر اللباب ١٥٢/١

(٤) – الآية ٣٥ من سورة يوسف ،وينظر مغني اللبيب ٥٢٣، ٥٩٢

(٥) – هذا عجز بيت صدره

(لعلك والموعود حق لقاؤه ....)

لمحمد بن بشير العدواني الخارجي في ديوانه ٢٩، والبيت من شواهد الأغاني ٧٧/١٦، والخصائص ٣٤٠/١ ، والخزانة ٢١٣/٩، و قيل : قائله الشماخ ، وهو في ملحق ديوانه ٤٢٧، وينظر المساعد في شرح التسهيل لابن عقيل ٣٩٥/١ ،وينظر اللسان ٦٦/١٤،(بدا) والبيت من شواهد ، ومغني اللبيب ٥٠٧ ،والهمع ، والتصريح ١/ ٢٦٨وينظر اللسان ٦٦/١٤،(بدا) والبيت من شواهد ، ومغني اللبيب ٥٠٧ ،والهمع ، والتصريح ٢٦٨/١

على الجملة ؛ لأن ضمير المفرد يقتضي العود على أحد الجزأين، وعوده على أحدهما دون الآخر محض التحكم ، وعليهما لا يمكن .

وأمّا ضمير الشأن فإن الجملة بعده تفسره ، وليس عائدا عليها ، ولا يمكن تعريف الجملة بآلة التعريف ، إذ لا يصح دخولها عليها ، فهي ملازمة للتنكير ، ولا يصح وقوع أسماء الاستفهام وما يتضمن المعاني فاعلة ؛ لأنّ لها صدر الكلام ، فلا يعمل فيها ما قبلها ، وزعم الكوفيون[١] أنّ (كم)من قوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[٢] فاعلةُ (يهدي) ، وعند البصريين[٣] هي مفعولة (أهلكنا) ، والفاعل المصدر، أي : الهدى أو الأمر .

وقد أجاز الكوفيون[٤] - أيضاً - تقديم المرفوع على رافعه[٥] ، واحتُج لهم بقول الشاعر[٦] :

[١٤٩] فظل لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ فقِلْ في مقيلٍ نحسُهُ متغيبُ

، وما ذكرنا من العلل القوية يحوج إلى تأويله ، وتأويله من وجهين :

أحدهما : أصله (متغيبيٌّ) على النسب ، ثم حذفت ياء النسب[٧] ،

والثاني : أنّ أصله : متغيب عني ، فلمّا حذف حرف الجر أضيف /إلى ياء المتكلم [ثم حذفت الياء] وعند الفراء[٨] أصله الرفع وجره إلفاً (در)

٣٧/أ

---

(١) - وقد ذهب ابن عصفور هذا المذهب ينظر : مغني اللبيب ٢٤٤ وفيه أنه على لغة رديئة حكاها الأخفش

(٢) - الآية ٢٦ من سورة السجدة

(٣)- ينظر ،وشرح الرضي ٢١٦/١ ،ومغني اللبيب : ٢٤٤، ٧٦٨

(٤)- ينظر : شرح ألفية ابن معطي للقواس ٤٧٧/١

(٥) - أي : تقديم الفاعل على الفعل في مثل قولهم : زيد قام ، وعند البصريين هو مبتدأ

(٦)- قائله : امرئ القيس .وهو في ديوانه ٣٨٩ ، وينسب أيضا لطرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ١٤١ والبيت من شواهد مجالس العلماء ٣١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٠/١ ، واللسان (غيب) ٦٥٤/١ ،و(زهق) ١٤٨/١٠ ،والتاج (غيب) ٥٠١/٣

(٧) - وبقيت الكسرة دالة عليها

(٨) - انظر : مجالس العلماء ٣١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١ ، والأشباه والنظائر ٨٤/٣ ، والزيادة من شرح ألفية ابن معطي للقواس ٤٧٧/١

فإن قيل : فأين الفاعل من قوله تعالى ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [1] ؟

قلنا : يحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : تقديره اشتراككم في الدنيا ، و (اليوم) متعلق بـ(ينفعكم اليوم) ،و(إذ) يتعلق بالمقدر، و ﴿ أنكم في العذاب مشتركون﴾ علة ، أي : لأنّكم .

والثاني : فاعله ضمير المتمني ، لتقدم ما يدل عليه ، و (أنكم) علة ، و (اليوم) متعلق بالنفع [2]

والثالث : أنكم و (ما) عملت فيه ، و (اليوم) متعلق بالنفع أيضاً

وأما (إذ) على هذين الوجهين فيشكل ؛ لأنه لما مضى ، فلا يصح إبداله من اليوم لاختلاف الزمانين ، ولا يتعلق بالنفع ؛ لأنه قد تعلق به اليوم ، والفعل لا ينصب ظرفي زمان خصوصاً مع اختلافهما ، ولا يتعلق بخبر (إنّ) ؛ لأنها موصولة ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، ولصحته تأويلان :

أحدهما : الحمل على المعنى ، كأنّه قال : إذا صح ظلمكم عندهم ، وصحة ظلمهم عندهم إنما يكون يوم القيامة ، فعلى هذا يصح إبداله من اليوم ؛ لاتفاقهما في المعنى

والثاني : أنّه لما كانت الدنيا والآخرة (متصلتين) — وهما سواء في علم الله وحكمه ، جاز البدل كأنّ اليوم ماض ، أو كأنّ إذ بمنزلة اليوم .

فروع ثلاثة :

أحدها : في ارتفاعه ، وارتفاعه للفرق بينه وبين المفعول[3] ، وإنّما خص بالرفع والمفعول بالنصب ، ولم يعكس لخمسة أوجه

أحدها : أنه متحد والمفاعيل متعددة ، فجعل أثقل الحركات بازاء المتحد وأخفها بازاء المتعدد طلباً للتعادل في الخفة والثقل .

---

(1) – الآية ٣٩ من سورة الزخرف

(2) – ينظر : مغني اللبيب ١١٤ ، ٥٧٢ : قال ابن هشام نقلا عن ابن جني : وآخر ما تحصل من أبي علي الفارسي : أن الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنهما في حكم الله تعالى سواء ، فكأن اليوم ماض ، وكأن إذ مستقبلة "

(3) – اللباب ١/١٥٢ ، وأسرار العربية ٧٨

والـــثاني : أنّ انـــتقال الذهـــن من الفعل إلى الفاعل قبل انتقاله إلى المفعول ، والرفع أول الحـــركات ؛ لأنها حركة مالا يستقل الكلام إلا به ، فناسب أن يجعل أول الحركات لأول الأسماء خطراناً بالبال

والثالـــث : أنّ الفاعل يؤثر ولا يتأثر ، فهو أقوى المراتب ، والمفعول يتأثر ، ولا يؤثر فهو أضعف المراتب ، والمضاف يؤثر ويتأثر فهو أوسط المراتب ، فجعل أقوى الحركات -وهو الرفع- لأقوى المعاني ، وهو الفاعل ، و أضعفها - وهو النصب - لأضعف المعاني ، وهو المفعول ، وأوسطها ، وهو الجر لأوسط المعاني ، وهو المضاف إليه

والـــرابع : أن الفـــاعل هـــو المعتمد ، والضمة تعتمد على الشفة عند النطق بها ، فقرنت بالفـــاعل ؛ لمناسبتهما في الاعتماد ، وأما الفتحة فغير معتمدة على عضوٍ ؛ لأنها هوائية ، فقرنت بالمفعول ؛ لمناسبتها له في عدم الاعتماد .

الخـــامس : أنّـــه حمل المظهر على المضمر المتكلم والمخاطب ؛ لشبههما بالفاعل والمفعول .وأمّا الرافع للفاعل ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها - لجمهور النحويين(١) : أنّه لفظي وهو الفعل ، أو ما أشبهه .

والثاني - لجماعة من المحققين(٢): أنه معنوي ، وهو إسناد الفعل إليه

والثالث - للكسائي (٣): أنّه في النفي نحو : ما قام زيد ، ولا خرج بتركه الفعل

حجة الجمهور من وجهين :

أحدهما : أنّ العامل اللفظي مجمع عليه ، والمعنوي مختلف فيه ، فالمصير إلى المجمع (عليه)(٤) أولى من المصير إلى المختلف فيه .

والثاني : أنّ الفعل قبله مختص به ، فعمل فيه قياساً على كل مختص عمل لاختصاصه

حجة من قال : العامل معنوي من وجهين :

أحدهما : أنّ الترتيب الذهني هو الذي صار به الفاعل فاعلاً ، فإنّ حصول ماهية الفعل في الذهـــن تستلزم حصول ماهية الفاعل ، وهو معنى قولهم : " إسناد الفعل إليه ونسبته إليه"، فكذلك الاستلزام هو العامل ، واللفظ أمارة عليه .

---

(١) - قال بهذا القول جمهور النحويين ، وينظر الهمع : ١/١١ه

(٢) - من القائلين بهذا هشام بن معاوية ، ينظر : أسرار العربية ٧٩ ، واللباب ١/١٥١ ، والهمع ١/١٠ه

(٣) - ذكره ابن فلاح في المغني ٢/ ٤٥٥

(٤) - في النسخة (إليه)

والـــثاني : أنّ الإسناد الذهني يعم جميع الأفعال - سواء كان الفعل منفياً ، أو مثبتاً ؛ لأنّ الإســـناد قد يكون مع النفي ومع الإثبات ، وأمّا رفعه بالفعل فلا يصدق إلا حيث يوجد الفعـــل ، وإلا أفضـــى إلى أن يكون وجود الفعل رافعاً وعدمه رافعاً ، فيستوي الوجود / والعدم في العمل ، ولهذا ضعف قول الكسائي ؛ لأنّه يجعل العدم رافعاً ، والوجود رافعاً ، فيستوي تأثيرهما في مؤثر واحد .

/٣٧

فـــإن قـــيل : بأي اعتبار أطلق النحاة الفاعل على المسند إليه في نحو : مات زيد ، وسقط الحائط ، و رخص السعر ، وما قام زيد ، وهل قام زيد ؟ ونسبة الفعل الإيجادية إلى الفعل غير متحققة ؟!

قلـــنا : أمّـــا صور الإثبات فالفعل - في عرف النحوي - صيغة تقتضي حصول المصدر للفـــاعل ، وحصـــول المصدر له أعم من حصوله له بإيجاده ، فإنّ (قام زيد) يدل على حصول القيام له باختياره ، و (مات زيد) يدل على حصول الموت في ذاته لا باختياره ، فحصول المصدر هو القدر المشترك ، وهو الذي يعتبره النحوي في اصطلاحه ، وهو حاصل في هذه الصور كحصوله في صور الإيجاد ، فلذلك أطلق عليه أنه فاعل .

فإن قيل : حصول المصدر يشترك فيه الفاعل والمفعول لتعلق الفعل بهما ، فإنّ الفاعل موجد ، والمفعول قابل .

قلـــنا : حصول المصدر يختص بالفاعل ، بدليل حصوله للفعل اللازم والمتعدي ، فلو كان مشتركاً لزم أن تكون الأفعال اللازمة متعدية ؛ لاقتضائها حصول المصدر للمفعول ، وأمّا النفي والاستفهام فعنهماجوابان :

أحدهمـــا : أنّ المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل بوجه ما من إثبات أو نفي ، أو غير ذلك ، والنسبة حاصلة ، وتندرج صور الإثبات أيضاً تحت هذا الجواب .

والـــثاني : أنّ هذه المعاني طارئة بعد استقرار رفع الفاعل ، و لم يتغير إعرابه بدخولها عليه؛ لأنه يقتضي قلب المعنى من غير تعرض للفظ .

الفرع الثاني : في افتقار الفعل إلى الفاعل ، وإنما افتقر إلى الفاعل لثلاثة أوجه :

أحدهـــا: أن الفعل يدل على المصدر ، وهو مفعول فلا بد له من فاعل ؛ لاستحالة وجود مفعول من غير فاعل كاستحالة وجود مخلوق من غير خالق .

الثاني : أنه عرض فلا يستقل بالوجود من غير شيء يقوم به .

الثالث : أنه خبر وعامل فلا بد من مخبر عنه ومعمول إذ لا يمكن قطع النظر عنهما هذا إذا لم يكن الفعل مكفوفاً فإن كان مكفوفاً ،كقولهم :قلّما وطالما ،ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها-لسيبويه (١): أنه لا فاعل له ؛ لأن (ما) كفته عن العمل ، وألحقته بما يقع بعده الجمل، وسيأتي في باب (إنّ) إن شاء الله تعالى(٢) .

والثاني : أنّ (ما) مصدرية موصولة بالجملة بعدها ، وهي الفاعل ؛ لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل.

والثالث : أن (ما) مبهمة زمانية يشار بها إلى [زمان][٣] ، وهي فاعلة أيضاً ، والجملة مفسرة لها ، أو صفة لها ، والتقدير : قلّ زمانٌ يقوم فيه زيد .

وكذلك (كان) إذا كانت زائدة لا فاعل لها عند أبي علي[٤] لالتحاقها بالحرف ؛ لاستواء وجودها وعدمها ، فصارت كالحرف الزائد ، وفاعلها المصدر عند أبي سعيد[٥] ؛ لأن الفعل لابد له من فاعل ، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى ، وإذا لم يكن الفاعل مظهراً ،نحو :قام زيدٌ ،فهو مضمر في نحو :(زيد قام)لثلاثة أوجه [٦] :

أحدها : أنّ الفاعل لا يتقدم على الفعل ؛ لما تقدم من العلل .

الثاني : أنّه يبرز في التثنية والجمع نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فدل ذلك على إضماره مع المفرد .

الثالث : أنّ الفاعل لا يقوم غيره مقامه مع وجوده ، فلو كان المتقدم فاعلاً لم يجز : (زيد قام غلامُهُ) فدلت نسبة القيام إلى الغلام أنه قد حل محل الضمير الذي كان الفعل منسوباً إليه .

فإن قيل : فالنحاة يدَّعون أنَّ في الفعل ضميراً ، ودلالة اللفظ منحصرة في المطابقة ، والتضمن ، والالتزام [٧] ، فمن أي الأقسام دلالة الفعل عليه؟

---

(١) - الكتاب : ٣/١١٥

(٢) - سيأتي ص

(٣)- إضافة يستقيم بها النص مأخوذة من السياق

(٤) - في مثل : زيد كان قائم ، وينظر الخزانة ٩/ ٢٠٧،٢٠٩

(٥) - أبو سعيد السيرافي ينظر : الكتاب ١/٤٧

(٦) - في النسخة (قام زيد) ، ولعل الصواب ما أثبت

(٧) - دلالات اللفظ الوضعية عند أهل المنطق ثلاثة دلالة مطابقة ، ودلالة تضمن ، ودلالة التزام ، ينظر شرح السلم للأخضري ٦

قلنا: لا يصح دلالته عليه لا بالمطابقة ، ولا بالتضمن ، أمّا المطابقة ؛ فلأنها عبارة عن دلالة اللفظ على تمام مسمّاه ، والفاعل فاعل ليس مسمى الفعل .

وأما التضمن فعبارة عن دلالة اللفظ على جزء مسماه من حيث هو جزؤه ، والاسم ليس جزءاً من مسمى الفعل ؛ لأنّ مسمى الفعل /الحدث والزمان ، وإذا لم يدل عليه بهما تعينت دلالته عليه بالالتزام ؛ لأنها دلالة اللفظ على الخارج عن مسماه اللازم له في الذهن ، وهي موجـــودة هاهنا ؛لأن الفاعل خارج عن مسمى الفعل ، وينتقل الذهن من الملزوم – وهو الفعل – إلى اللازم له في الذهن ، وهو الفاعل . ٣٨/أ

وإذا تقرر ذلك ، واستتار الضمير في حروف الفعل محال ، علم أنه محذوف إلا أنه في حكم المنطوق به ؛ لأنه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ، ويضاهي حذفه حذف الضمير من الصلة ؛ لاشتراكهما في توقف تمام الجملة وتمام الكلمة عليهما .

وإذا ثبـــت إضـــماره فإنما وجب إظهار ضمير التثنية والجمع ، كقولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا) لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : انهما معنيان زائدان على المفرد ، وفرعان عليه ، فوجب مفارقة حكمهما حكم الإفراد بدليل يدل على فرعيتهما .

الـــثاني : أنـــه لو لم يظهر لوقع اللبس ، وتوهم أن الفعل مسند إلى غير من سبق ؛ لعدم مطابقة الضمير الرابط للسابق .

الثالث : أنّه لا بد للفعل من فاعل ، وأمّا ادِّعاء فاعلين فيحتاج إلى دليل كما لو قيل : هذا نقشه صانع ، فإنه لا يحتاج إلى دليل ، ولو قيل : نقشه صانعان ؛ لاحتاج إلى برهان على ذلك ؛ لدعوى الزيادة على الأصل(١).

واعلم أنّ الفاعل لا يكون إلا واحداً ؛ لأن نسبة الفعل إلى الفاعل نسبة إسناد ، ولا يمكن إســـناد الفعل إلا إلى واحد ، بخلاف المفعول فإن نسبة الفعل إليه على جهة التعلق ، وهي تختلف بحسب اختلاف التعلق ، فلذلك تعددت المفاعيل

فـــإن قـــيل : فقـــد جاءت أشياء توهم أنّ للفعل فاعلين نحو : قوله تعالى ﴿ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ ﴾ (٢) ﴾

---

(١) – أسرار العربية : ٨٤

(٢) – الآية ٧١ من سورة المائدة

وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ (١) وقوله ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ (٢) على قراءة حمزة والكسائي (٣) .

وقول الشاعر (٤) :

[١٥٠]يلومونني في اشتراء النخيـــل قومي فكلـــهم ألـــوم

وقول الآخر : (٥)

[١٥١] ألفيتا عيناك عند القفا

وقول الآخر (٦):

[١٥٢] ولكن ديافي أبوه وأمُّهُ بحوران يعصرن السليط أقاربه.

وقولهم :" التقتا حلقتا البطان" (٧) ، وقولهم "أكلوني البراغيث " (٦٨)

قلنا : من النحاة من زعم أنها علامة للتثنية والجمع ، وهي حروف قياساً على إلحاق علامة التأنيث ، وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ العلامة في المؤنث لزمت خيفة اللبس ؛ لأنّ المؤنث قد يكون بغير علامة ، وقد يسمى المؤنث بالمذكر ، وأمّا التثنية والجمع فيستفاد الحكم من صيغتهما من غير لبس ، فلم يحتاجا إلى علامة .

---

(١) – الآية ٣ من سورة الأنبياء

(٢) – الآية ٢٣ من سورة الإسراء

(٣) – قرأ حمزة والكسائي (يبلغن) بألف ونون مكسورة مشددة بعد الألف ، وقرأ الباقون بنون مشددة مفتوحة من غير ألف قبلها "ينظر : الكشف عن وجوه القراءات ٤٣/٢

(٤) – اختلف في قائله فقيل هو لأحيحة بن الجلاح الأوسي وقيل أمية بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه ٤٨، والبيت من شواهد سر الصناعة ٦٢٩/٢، وشرح المفصل ٨٧/٣،و٧/٧، ومغني اللبيب ٤٧٨وهمع الهوامع ١/ ١٦٠، و شرح ابن عقيل ٢٣٩،الأشموني ١٧٠/١، والأشباه والنظائر ٣٦٣/٢

(٥) –هذا شطر بيت عجزه

(أولى فأولى لك ذا واعيه)

قائله والبيت من شواهد شرح المفصل ٨٨/٣

(٦) – تقدم في الشاهد رقم ١٣٦

(٧) – من أقوال العرب : ينظر : في مجمع الأمثال ١٨٦/٢ (التقت) فلا شاهد على هذه الرواية ، واللسان (بطن) ١٣/ ٥٣

(٦٨) – لغة الحارث بن كعب الكتاب ٢٠٩/٣

والوجــه الــثاني : أن التأنيث معنى لازم للكلمة ، فلزمت له علامة تدل على لزومه،وأمّا التثنية والجمع فمعانٍ مفارقة ، فلا تحتاج إلى دليل يدل على مفارقتها .

والثالــث: أنّ دعــوى الحرفــية غــير مسموعة تمسكا بالأصل ، وهو الاسم بخلاف تاء التأنيث،فإنّه لا أصل لها في الاسميةحتى يستصحب[١]،فإذا بطلت حرفيتها فلهاتأويلان :

أحدهما: أنّ الضمائر هي الفاعلة ، والمظهر بعدها بدل منها ؛ لأنه لا يكون للفعل فاعلان بغير تشريك بعطف .

والثاني : أنّ المظهرات مبتدآت ، وما قبلها خبرٌ عنها ، وهو في النية مؤخر، وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[٢] زيادة خمسة أوجه :

[الأول] أنّ (الذين)خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قيل :من هم ؟فقيل :هم الذين ظلموا .

والثاني : أنّه مبتدأ وخبره (هل هذا إلا بشر مثلكم) على تقدير الحكاية .

والثالث : أنّه في موضع جر صفة للناس ، أو بدل منهم .

الرابع : أنّه بدل من الهاء والميم في (حسابهم)[٣]

الخامس : أنّه منصوب بإضمار أعني .

وفي (أكلوني البراغيث) شذوذان :

أحدهما : جعلهم الواو لما لا يعقل .

والثاني:تسمية القرص أكلاً،وكأنهم لمّا / آذهم نزلوها منــزلة العاقل ،و القاصدين للأذى. ٣٨/ب

ثم اعلم أنّ الفاعل ينقسم ثلاثة أقسام : فاعل في اللفظ والمعنى ، نحو : قام زيد ، وفاعل في اللفظ دون المعنى نحو : مات زيد ، وسقط الحائط ، وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو :أعجبني قيام زيدٍ ،وضاربُ زيدٍ عمراً ،و ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[٤]، وما جاءني من أحدٍ ، وهل يراكم من أحدٍ ؟

الفــرع الثالث : في أن الفاعل كالجزء من الفعل ، ويدل عليه من جهة المعقول أن مفهوم قولــنا : (ضربت) أنّ شيئاً أحدثه ، وذلك الشيء جزء من مفهوم ضرب إلا أنه ليس

---

(١) – تقدم الحديث عن استصحاب الحال ص ٢٠٧

(٢) – الآية ٣ من سورة الأنبياء

(٣)– التقدير الثالث والرابع بناء على الآية الأولى المتقدمة ﴿اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون ﴾

(٤) – الآية ٤٣ من سورة الرعد

جزءاً حقيقياً ؛ لكن من حيث إنّه لازم لماهية الفعل ، وأما المفعول فليس جزءاً من الفعل ؛ لأنّ الفعل قد يخلو عنه ، والماهية لا تخلو عن الفاعل في سريان لازمها .

ومن أدلة النحويين الاتفاقية خمسة أوجه :

أحدهـــا:أنهم جعلوا إعراب الفعل بعد الفاعل في (يقومان ويقومون وتغسلين) [1] ، وما ذاك إلاّ لأنّه كالجزء من الفعل .

الـــثاني : أنهـــم عطفوا على ضمير المرفوع المتصل بضمير منفصل؛لئلا يكون بمترلة عطف الاسم على الفعل ، وما ذاك إلا لكونه كالجزء من الفعل .

والثالث : أنّك إذا قلت : (أكرمتك) ، فالكاف ضمير متصل ، والمتصل يسمى متصلا ؛ لاتصـــاله بالعامل ، والفاعل ليس بعامل عند المحققين ، فعلم أن اتصاله بالتاء بمترلة اتصاله بالفعل العامل ؛ لكون التاء بمنـــزلة الجزء من الفعل .

والـــرابع : أنهم قالوا : " قامت هند " فألحقوا تاء التأنيث بالفعل ، وإن كان مذكراً لأجل تأنيث الفاعل ، فدل على أن الفاعل كالجزء من الفعل[2]

والخـــامس:أنـــه يســـكن له لام الفعل إذا لم يكن حرف علة نحو : ضربتُ و ضربتَ ، وضـــربتِ وضـــربنَ) وإنما فعلوا ذلك ؛ لئلا تجمع أربع حركات لوازم ، ولا يوجد في كلامهـــم ؛ لثقله . فأما نحو : (علبطٍ) ، و (هدبدٍ) فأصله [علابط ، وهدابد فالألف فاصلة في التقدير بين المتحركات [3].

وأما اجتماع الحركات في نحو :] ضَرَبَكَ ورُسُلُهُم ، فالمفعول ليس كالجزء من الفعل حتى تعد حركته بمترلة حركة الفعل بل هو في تقدير المنفصل بحركة تابعة له في تقدير فصلها من حركات الفعل .

وأمّـــا حركة المضاف إليه فليس بمترلة حركة الفاعل ، بدليل أنّ الفاعل لازم للفعل لابد له منه ، والمضاف إليه غير لازم ، وكانت حركته في تقدير الانفصال من حركة المضاف على أنّ أبا عمرو[4] قد سكن حذراً من اجتماع المتحركات

---

[1] – أراد الأفعال الخمسة

[2] –أصل الفعل التذكير ، وينظر الصفوة الصفية ٤٧٩/١ ..

[3] – العُلَبِط : الضخم ، والعظيم ، أو الغليظ ، والهُدَبِد : اللبن الخاثر جدا ،÷ وقيل العمش : ينظر اللسان (علط) ٣٥٥/٧ ، وهدد (٤٣٥/٣ ، والزيادة من مغني ابن فلاح ٤٦٧/٢

[4]– أبو عمرو بن العلاء ، روي عنه التسكين واختلاس الحركة ينظر الكشف ٢٤٠/١-٢٤١

فـــإن قيل : فنحو : (دحرجت) لم تجتمع فيه أربع (حركات) فلم سكن لامه؟!، قلنا : لوجهين :

أحدهمـــا : أنـــه لما ثبت السكون للأعم الأغلب أجري عليه تعميماً للحكم ؛ لأنّ الأفعال شَـــرْج [١] واحد ، بدليل تعميم حذف الواو من (أعد) و (نعدُ) و (تعد) ، والهمزة من (نكرم) و (تكرم) و (يُكرَم) وإن اتفقت علة الحذف .

والوجه الثاني : أنّه لما اتصل به ضمير الفاعل رده إلى أصله [٢] فنبهه على الأصل

فإن قيل : ولم اختص السكون بلام الفعل ؟

قلـــنا : لامتناع سكون عينه ، أمّا فاؤه فلأنّ حركته ضرورية ، فلا يمكن تسكينها ، وأمّا عينه فلأن بها يعرف وزن الكلمة ، وأمّا الضمير ؛ فلأنّه اسم على حرف واحد ، فلا بد من (تقويته)[٣] بالحركة ، فلذلك تعين سكون اللام.

---

[١]-الشَرْج : الضرب ، يقال هما شرج واحد ، وعلى شرج واحد ، أي : ضرب واحد ، اللسان (شرج) ٢/ ٣٠٧ ،

[٢] -وهو البناء على السكون

[٣]- في النسخة تقديمه ، ولعل الصواب ما ذكرت

متنٌ : " والأصل أنّ يلي فعله ، فلذلك جاز : (ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ) ، وامتنع : (ضَرَبَ غلامُهُ زيداً) "[1] .

الشـــرح [2]: إنّما كان الأصل أنْ يلي الفاعلُ الفعلَ ؛ لأنّه لازمٌ له ، وهو كالجزء منه ، ولذلك إذا أضمرا وجب تقديم الفاعل ، كقولك : (أكرمتُك) .

وإنما جازت المسألة الأولى ؛ لأنّ ضمير الفاعل متصل بالمفعول ، فهو مقدّم في اللفظ دون المعنى ، إذ ينوي به التأخير ؛ لكونه في غير رتبته ، ونظيرها في التنـــزيل ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[3] ، وفي كلامهم " في بيته يؤتى الحكم "[4]

وإنما امتنعت المسألة الثانية ؛ لأنّ ضمير المفعول به متصل بالفاعل ، وهو في رتبته فلا ينوي به التأخير ، فيلزم من ذلك الإضمار قبل/ الذكر ؛ لأن ضمير الغائب يلزم عوده على سابق يفســـره ، وهو معدوم ، إذ المفسر بعده لفظاً ومعنىً ، وصحة مثل هذه المسألة على لزوم تقديم المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[5] و ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾[6] وكقولهـــم[7]: " زان الثوب علمُهُ "، وأمّا إذا اتصل ضمير الفاعل بالمفعول ، فإنه يجوز التقديم والتأخير ، وفي التنـــزيل ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ

1/39 أ

---

(1) – الكافية : 68

(2) – الأصول في النحو 1/72 ، وشرح ابن يعيش على المفصل : 1/75 ، وشرح المصنف على الكافية : 1/325- 327 ، وشرح الرضي 1/187- 190 ، والفوائد الضيائية 1/ 255- 256

(3) – الآية 67 من سورة طه

(4) – من أمثال العرب ينظر : مجمع الأمثال 2/72 ، وجمهرة الأمثال : 1/368 ،و 2/ 101 ،ويضرب لتأكيد أحقية البقاء للحاكم حتى يأتيه طالب الحكم في بيته

(5) – الآية 124 من سورة البقرة

(6) – الآية 158من سورة الأنعام

(7) – العلم : رسم الثوب ، وعلّمه رقمه في أطرافه ، وقد أعلمه جعل فيه علامة ، وأعلم القصار الثوب فهو معلم ، " اللسان 12/421 (علم)

﴿[1]ونادى زيدٌ غلامَهُ ، (و) يجوز نادى غلامَهُ زيدٌ ؛ لكونه ينوى به التأخير ، فلا يكون إضماراً قبل الذكر ؛ لكونه مقدماً في اللفظ دون المعنى .

ويجوز (أيَّ غلاميه ضرب زيد ؟) ؛ لأنّ (أيّاً) مفعولة ، وهي في نيّة التأخير من حيث المفعولـــيّة ، وإنما منعها عارض الاستفهام ، وهو عارض في الأسماء للحرف ، فجاز كما جاز (غلامَهُ ضربَ زيدٌ) [2]

وأمّا لو قلنا : أيُّ غلامِه ضربَ زيداً ؟ ، لامتنعت ؛ لأنّ (أيّاً) مبتدأ في رتبته ، فلا ينوي بـــه التأخير ، وكذلك يمتنع (صاحبها في الدار) ، وجوازه على تقديم الخبر[3] ، ويمتنع (ضـــرب جاريـــةً يحبها زيدٌ) الضمير الفاعل في الصفة يعود على زيد ، ولا ينوي بالصفة الـــتأخير ، ويجوز :أعطيت درهمَهُ زيداً ؛ لأنّه ينوي بالمفعول الأول التقديم بمترلة الفاعل ، وعليه قوله :[4] :

[١٥٣] ومن كان يعطي حقهن القصائدا

وأمّـــا (أعطيـــت صاحبَهُ الدرهمَ) فغير حسن ؛ لأنّ المفعول الأول في رتبته ، فلا ينوي تأخيره ، ويجوز(زيداً غلامه ضرب) ، لأنّ المفعول تقدم على المبتدأ ، وهو في نيّة التأخير ، ومـــنعها الفـــراء[5] ، وعلة منعه : أن خبر المبتدأ لا يتقدم عنده وهو خبر ؛ فكذا معمول الخبر . وأمّا قول الشاعر :

[١٥٤] جزى ربه عني عدي بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل [6]

---

(١)- الآية ٤٥ من سورة هود

(٢) - الإيضاح ٦٠-٦٤ ، والمغني لابن فلاح ٥٠٣

(٣) - أي : في الدار صاحبها

(٤) - هذا عجز بيت صدره

(فدع ذا ولكن من ينالك خيره)

ولم أعثر على نسبة له ، وهو من شواهد المحتسب ٢٥٤/١ ، والارتشاف ٢٧٣/٢

(٥) - ينظر معاني القرآن : ، و المسألة التاسعة من مسائل الإنصاف ٦٥/١ ، والارتشاف ٢٧٣/٢

(٦) -اختلف في نسبة هذا البيت بين أبي الأسود أو النابغة ،أو عبيد الله بن همارق ،والبيت من شواهد الجمل ١٣١ ،والأغاني ١١ /١١١،والخصائص٢٩٤/١، والعمدة٩٤/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١، والمغني ٥٠٥/٢ ، وشرح الشواهد للعيني ١٠٢، الخزانة ١ /١٣٤ -٢٣٤

وقول الآخر[1]:

[١٥٥] ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه　　زهيرْا على ما جرّ من كل جانب

وقول الآخر[2] ، في رواية أبي عبيدة [3]

[١٥٦] لما عصا أصحابه مصعباً　　أدى إليه الكيل صاعاً بصاع .

والأصمعي رواه [4]: (لما عصى المصعبَ أصحابُه) ، ومنعه من الصرف للضرورة ، فعند الأخفش وابن جني [5] يجوز عود الضمير على المفعول ، وإن تأخر ؛ لأنّه ينوي به التقديم قياساً على الفاعل ، وما صارا إليه حق لوجهين :

أحدهما : أنّ المقصود من الظاهر تفسيره للضمير ، فإذا علم عود الضمير على الظاهر جاز وإن كان متأخرا ؛ لحصول العلم على من يعود عليه ، وإن لم يكن ملفوظاً به .

والثاني : أنّهما يشتركان في إيجاد الفعل إذ أحدهما موجِد ، والآخر قابل ، وإنما يمتاز عنه الفاعل بأنه أشرف ، لكونه مؤثراً ، وهذا القدر لا يبلغ إلى المحل ، والقابل في نية التقديم في بعض الصور لا مطلقاً ، ويمتاز عنه الفاعل بنية التقديم مطلقاً في جميع الصور

ويقوي ما ذهبنا إليه قول سيبويه (٦) " وإنما يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى وأهم .وإن كانا جميعاً يعنياهم ويهماهم"، فإنّه يشعر بأنّه لا رتبة لأحدهما على الآخر (٧) ،

---

(١) – قائله : أبو جندب بن مرة الهذلي ينظر :شرح أشعار الهذليين ٣٥١/١، والبيت من شواهد الخصائص ٤١٥/٢، الرضي ١٨٩/١، والمغني ٥٠٥/٢ ، وتذكرة النحاة ٣٦٤ ، وخزانة الأدب ٢٩٣/١،٢٩١، ولأشباه والنظائر ١٠٣/٢،

(٢) – قائله السفاح بن بكير بن معدان اليربوعي : ينظر : شرح اختيارات المفضل ١٣٦٢ ، والبيت من شواهد : الاختيارين للأخفش الأصغر ٣٩٧ ، والرضي : ١٨٩/١ ، واللسان (فجا) ١٤٨/١٥ ، والخزانة ٢٧٩/١ ، وللبيت رواية أخرى هي :

لما انكفا الخلان عن مصعب　　أدى إليه القرض صاعا بصاع

(٣) – الخزانة ٢٩٠/١

(٤) – عبد الملك بن قريب الأصمعي ، وليس في الأصمعيات ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٥/٢

(٥) – ينظر : الخصائص ١/ ٢٩٣-٣٠٠ ، وشرح المصنف على المقدمة ٣٢٧/١ ، وشرح الرضي ٧٢/١

(٦) – الكتاب : ٣٤/١، واللفظ هناك (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهماهم ويعنياهم)

(٧) – شرح المصنف على المفصل : ١٠٤/٢

وقد ذكروا أن الضمير في البيت الأول يعود على سابق يدل عليه ما بعده، أي : ربُّ عدي بن حاتم ، وقيل(١) : يعود على المصدر ، أي : ربّ الجزاء ، ويحتمل في البيتين الآخرين العود على سابق يدل عليه ما بعده ، أي : قوم زهيرٍ زهيراً ، وأصحاب مصعبٍ مصعباً

(١) - ينظر : الإيضاح على المفصل ٢/ ١٠٤

مــتنٌ : " وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينةُ ، أو كان مضمراً متصلاً ، أو وقع مفعولُهُ بعد (إلاّ) ، أو معناها ؛ وجب تقديمه " [١]

الشرح [٢] قد تعرض بالجواز حالتان :

أحدهمـــا : وجـــوب تقديم الفاعل ، وذلك عند انتفاء الإعراب الفارق بينهما ، أو القرينة خوفاً من اللبس نحو : أكرم / موسى عيسى ، وضرب هذا هذا ، و هذه هذا ، وضرب ٣٩/ب
مَـــنْ في السطح من في الدار ، فإن زال اللبس بوجود قرينه تأكيدٍ ، أو وصفٍ ، أو عرف المعنى ، كـــ(أكل الكمثرى عيسى) و (لسع الأفعى سُعدَى)جاز تقديم المفعول .

وإذا كـــان الفاعل مضمراً متصلاً نحو : ضربت زيداً ، وضربتك ، وجب تقديمه ؛ لأنّه لو أخر لوجب انفصاله مع إمكان الاتصال ، ولا يؤتى بالمنفصل إلا عند تعذر المتصل ؛ لكونه أخصر .

وإذا وقع المفعول بعد (إلاّ) أو معناها وجب تقديم الفاعل ، من تقديمه حصر فعل الفاعل في المفعول ، وذلك ينفى أن يكون له مفعول غيره ، ولا ينفي أن يكون له فاعل آخر، وإنما بمنزلة (ما) و (إلاّ) في النفي والإثبات ، وذلك أنّ (إلاّ) ثبتت فعل الفاعل للمفعول ، و(ما) تنفي فعله عمن سواه ، ولذلك اشتركا في إفادة الحصر .

فإن قيل : فما المانع من تقديم المفعول على الفاعل – وهما بعد (إلا) – فيقال : ما ضرب إلا عمراً زيدُ ؟!

قلـــنا : ذلـــك يؤدي إلى صورة التفريغ في المفعول والفاعل ؛ لوقوعهما بعد (إلاّ) وذلك ممتنع عند الجمهور[٣]، إذا لم يتقدم ما يبدلان منه ، فيبقى الفعل بغير فاعل ؛ لكون الذي بعد (إلاّ) منصوباً لا يصح جعله فاعلاً ، والمرفوع فاعل لفعل يفسره الأول ،وتصحيحها عندهم أن يقال :(ما ضرب أحداً أحد إلاّ عمراً زيدٌ).

---

(١) – الكافية : ص٦٨

(٢) – شرح المصنف على الكافية : ١/٣٢٨- ٣٢٩ ، وشرح الرضي ١/١٩٠-١٩٦

(٣) – هذا أجازه السكاكي ينظر : شرح المصنف على الكافية ١/٣٢٩

ولو تقدمها اسم وبعدها اسمان ، كقولك : (ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً) ، منعها أبـــو علي[1] ، وتصحيحها عنده (ما ضرب القوم أحداً إلا بعضهم بعضاً) [2] ، وعلى تقديـــر صـــحة التفريغ فالحصر يكون واقعاً في المفعول ؛ لأن العبرة باللفظ، وهو يقتضي الحصـــر في المفعول والفاعل ، والنية لا يطلع عليها حتى يحكم بأنّ (إلا) مع المفعول بعد الفاعل

---

(١) – نقل الجرجاني رأي أبي علي في دلائل الإعجاز ٣٢٨ فقال " قال الشيخ أبو علي في " الشيرازيات " : يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾ [الأعراف ٣٣] إن المعنى : ما حرم ربي إلا الفواحش . قال وأصبت ما يدل على صحة قولهم في هذا ، وهو قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما   يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو الكلام من أن يكون موجبا أو منفيا ، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ...."

(٢) – ينظر هامش مخيمر ٣٢٩/١

مــتنٌ : " وإذا اتصــل به ضميرُ مفعولٍ ، أو وقع بعد (إلاّ) ، أو معناها، أو اتصل مفعوله وهو غير متصلٍ به ، وجب تأخيرُه " [١]

الشرح [٢] : إذا اتصل بالفاعل ضميرُ المفعول نحو : قوله : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [٣] ، و﴿ لا ينفع نفساً إيمانُها ﴾ [٤] وقولهم : " زان الثوبَ عَلَمُهُ " [٥] وجب تأخير الفاعل ؛ لأنه لو تقدم الفاعل لصار متقدماً لفظاً ومعنى فيكون إضماراً قبل الذكر .
وإذا وقــع الفاعل بعد (إلاّ) أو معناها نحو : (ما هدى الناسَ كافّةً إلى الإسلام إلا محمدٌ ﷺ) ، و(مــا ضرب عمراً إلاّ زيدٌ) ، و (إنما ضرب عمراً زيدٌ) ، وجب تأخير الفاعل وتقــديم المفعول طلباً لإرادة حصر الفاعلية فيمن بعد (إلا) ، ونفيها عمن عداه ، وذلك ينفي أن يكون له فاعل آخر ، ولا ينفي أن يكون له مفعول غيره ، فعلم بذلك أنه يستفاد مــن تــأخير الفاعل و تقديم المفعول معنى عكس المعنى المستفاد من تقديم الفاعل وتأخير المفعــول ، فلذلــك لزم التقديم والتأخير طلباً لذلك المعنى المستفاد منهما . فإن قيل : فهل يســتفاد هذا المعنى من وقوع المفعول بعد الفاعل ، وهما بعد إلا نحو : (ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمــراً) ؟! قلــنا : هذه صورة للتفريغ في الفاعل والمفعول [٦]، وقد ذكرنا أنه يمتنع عند الجمهــور الإبدالُ من المحذوف ، والكلام مفروض في التفريغ للفاعل وحده ، وتصحيحها عندهم أن يقال بعده : " مفعول لفعلٍ دل عليه الأول ، وهما جملتان" . وإذا اتصل المفعول والفــاعل غير متصل نحو : أكرمني ، وأكرمك ، وأكرمه زيدٌ ، وجب تأخير الفاعل ؛ لأنه لو تقدم الفاعل لصار المتصل منفصلاً من غير ما يوجب الانفصال ، وذلك ممتنع .وأمّا إذا اشتركا في الاتصال وجب تقديم الفاعل نحو : (أكرمتك) و (أكرمتني) و (أكرمته) .

---

(١) - الكافية ص ٦٩
(٢) -شرح المصنف على الكافية : ١/٣٣٠- ٣٣١ ، وشرح الرضي ١/١٩٦- ١٩٧ ،
(٣) - الآية ١٢٤ من سورة البقرة
(٤) - الآية ١٥٨ من سورة الأنعام
(٥) - العلم رسم الثوب ، اللسان (علم) ١٢/٤٢٠
(٦) - التفريغ : والشغل لفظان مترادفان ، وهذا المصطلح استخدمه سيبويه ، فقال الفاعل ما فرغ له الفعل ، وينظر : الكليات ١٠٠

متنٌ : " وقد يُحذف الفعلُ لقيام قرينةٍ جوازاً ، كقولك : " زيدٌ " لمن قال : من قام ؟ و" ليُبك يزيد ضارعٌ لخُصومةٍ [1] " ، ووجوباً في مثل ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [2] ، وقد يُحذفان معاً في مثل : (نعم) لمن قال : أقام زيدٌ ؟ [3]

الشرح [4]: حذف الفعل على ضربين / جائز وواجب ، ويشتركان في أنه لابد من قرينة حالـية أو مقالية تدل على خصوصية المحذوف ، ويمتاز الواجب بزيادة وقوع فعل ، أو ما يـدل علـيه بعـد محل المحذوف مفسراً له ، فالجائز يحذف طلباً للاختصار ، ويوجد طلباً للتناهي في البيان . ٤٠/أ

وذكر المصنف من الجائز (زيد) لمن قال : من ضَرَبَ ؟ والقياس أن يكون مبتدأ ؛ لأنّه جواب (من) ، وهي مبتدأ ، والفعل خبرها ؛ فكان مثلها .

وأمّا قول الشاعر [5]

[١٥٧] **ليبك** يزيد ضارع لخصومه   ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

فيروى بفتح (الياء) وكسر (الكاف) ونصب (يزيد) ، وليس مما نحن بصدده ، ويروى على [بناء] الفعل للمفعول ، و (يزيد) قائم مقام الفاعل ، وعلى هذا فـ(ضارع) و (مختـبط) يرتفعان بفعل دل عليه الأول ، وتقدير الفعل أولى من تقدير المبتدأ ؛ لأنّ القرينة الدالـة على المحذوف فعل ، فكان تقدير الفعل أولى من تقدير المبتدأ طلباً لمناسبة المحذوف للقرينة، ولو قدر الباكي ضارع لم يناسب المحذوف القرينة ، والضارع : الذليل ، والمختبط

---

(١) -هذا صدر بيت سيأتي قريبا

(٢) -الآية ٦ من سورة التوبة

(٣) - الكافية ٦٩ - ٧٠

(٤) - شرح المصنف على الكافية : ٣٣٢/١- ٣٣٨ ، وشرح الرضي ١٩٧/١- ٢٠١ ، و

(٥) .- اختلف في نسبة البيت فقيل : لنهشل بن حري ،في الخزانة ٣٠٣/١ ، وقيل الحارث بن نهيك في الكتاب ٢٨٨/١ ، و الخزانة ٣٠٣/١،وشرح المفصل ٨٠/١،،وقيل لضرار بن نهشل في الدرر ٢٨٦/٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١ ، وقيل للحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، وقيل لكثير، وقيل للبيد ، و البيت من شواهد المقتضب ٢٨٢/٣ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٣٣٢/١ ، و الرضي ١/ ١٩٨ ، و مغني اللبيب ٨٠٧ ، واللسان (طوح) ٥٣٦/٢ ، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠

: طالب المعروف ، والطوائح : جمع مطيحة – على غير قياس – كـ(لواقح) جمع ملقح ، و (من) لابتداء الغاية ، أو للسبب ، ومثل البيت قراءة ابن عامر ﴿ يُسبحُ له فيها بالغدو والآصال رجالٌ ﴾ [١] على بناء الفعل للمفعول ، يقوم الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يجوز أن يرتفع (رجال) بالفعل لأمرين :

أحدهما : أنه فاعل على قراءة الجمهور ، فلو ارتفع بالفعل على هذه القراءة لم يحصل بذلك حذف الفاعل عند بناء الفعل للمفعول ، وهو واجب الحذف .

والثاني : أنّه يؤدي إلى أن يكون (الرجال) هم المسبَّحون . وإذا بطل ارتفاعه بالفعل ارتفع بفعل دل عليه الموجود أي : يسبّحه رجال ، وكان تقدير الفعل أولى من تقدير المبتدأ طلباً لمناسبة المحذوف للقرينة الدالة عليه ، إذ لو قدر المسبحة رجال لم يناسب المحذوف القرينة الدالة عليه

فإن قيل: فالقرينة الدالة عليه (مثبتة) للمفعول ، والمقدر للفاعل فلا مناسبة بينهما.

قلنا : ليس بينهما إلا اختلاف الحركة ، ومغايرتها سهلةٌ بخلاف مغايرة الاسم للفعل ، ومثلها قراءة من قرأ ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [٢] على ما لم يسم فاعله ، برفع (قتل) لقيامه مقام الفاعل ، وفي ارتفاع الشركاء وجهان :

أجودهما : أنه يرتفع بفعل دل عليه الأول ، أي : زينه شركاؤهم .

والثاني : أنه فاعل المصدر ؛ لأن الشركاء بتزينهم القتل قتلةٌ ، أو أنه وقع بينهم القتل حقيقة ، وعلى منهاج الحذف للقرينة يُقال : (ضرب زيدٌ عمروٌ)

وأما الواجب فنحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [٣] ، وقوله تعالى ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [٤] وقوله تعالى ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا

---

[١] – الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور ،وقد قرأ أبو بكر وابن عامر بفتح الباء على مالم يسم فاعله ينظر: الكشف ١٣٩/٢

[٢] – الآية ١٣٧ من سورة الأنعام ، وقد قرأ (زين) بضم الزاي ابن عامر وكسر الياء بالبناء للمفعول ، ينظر الكشف ٤٥٣/١ ، ٤٥٤ ، والإتحاف ٢١٧ ، والنشر ٢٦٣/٢

[٣] – الآية ٦ من سورة التوبة.

﴿نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ ،[٥] و إنما وجب لوجود الشرطين ، وهما الدلالة على الخصوصية ، ووقوع الفعل بعد محل المحذوف ، وإنّما كان وجودها موجباً للحذف كراهة أن يجمعوا بين المفسِّر والمفسَّر ؛ لأنّ الثاني تفسير للأول ، فلو ذكر الأول لم يحتج إلى الثاني ؛ لعدم الاحتياج إلى التفسير ، وإنما يحتاج إليه عند حذف الأول .

ونقل عن الكوفيين [١] أنّ ما بعد حرف الشرط مبتدأ ، والجملة خبره ، وهو ضعيف ؛ لأن حرف الشرط وضعه لتعليق حكم على حكم ، وما صاروا إليه يؤدي إلى تعليق المحكوم عليه على حكمه ، وذلك ينافي وضع الشرط ؛ لأنّ الشرط إنما تعلق بالحكم ، وهو الفعل دون المحكوم عليه ، وهو الاسم ، ومثل هذه الآيات قول الشاعر[٢] :

[١٥٨] إذن لقام بنصري معشر خُشن   عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا / ٤٠/ب

والمختار في المرفوع بعد (إذا) الشرطية ، نحو : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ انشقتْ﴾[٣] وفي المرفوع بعد لو نحو : ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[٤] أنه فاعل للفعل المفسر ، ونقل عن سيبويه[٥] جواز ارتفاعه بالابتداء ، وأما إذا قلت: (أزيد قام) جاز عند سيبويه ارتفاعه بالابتداء ، وجاز ارتفاعه بفعل ، والأخفش[٦] يختار ارتفاعه بفعل ، والجرمي[٧] يختار رفعه بالابتداء ؛ لأنّ الاستفهام ينصرف إلى الخبر ، فلا حاجة إلى تكلف الحذف .وأمّا (

---

(٤) -الآية ١٧٦ من سورة النساء

(٥) - الآية ١٢٨ من سورة النساء

(١) - مغني اللبيب : ٧٥٧

(٢) - ينسب هذا الرجز لقريط بن أنيف ، وهو من شواهد مجالس ثعلب ٤٧٣/٢،و شرح المفصل ٨٢/١،٩/١٣، والخزانة ٤٤٦/٨،٤٤٥ المغني لابن فلاح ٢١/١، واللسان(خشن)١٣/ ١٤٠،

(٣) - الآية ١ من سورة الانشقاق

(٤) - الآية ١٠٠ من سورة الإسراء

(٥) - ينظر : الكتاب ٣/ ١٩١، ١٢١

(٦) - ينظر معاني الأخفش : ١/ ٢٣٥ عند تفسير الآية ١٤٥ من سورة آل عمران ، و مغني اللبيب : ٨٢٧

(٧) - أبو عمر الجرمي :   ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨١/١

هـــل زيـــد قام) فيصح عند سيبويه رفعه بالابتداء بخلاف الهمزة [٨] ، فإنّ رفعه بالابتداء بعدها حسن ، والفرق بينهما من وجهين :

أحدهمـــا : أنّ (هـــل) قد تأتي بمعنى (قد) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ ﴾ [١] و (قد) لا يرتفع الاسم بعدها بالابتداء ، وكذلك (هلْ) .

والـــثاني : أنّ الهمزة أكثر تصرفاً من (هل) ؛ لأنها أمّ الباب ، فامتازت لذلك بجواز وقوع المبـــتدأ بعدها، وكذلك سائر أدوات الاستفهام ، نحو : (متى) و (أين) و (من) يصح وقوع المبتدأ بعدها إذا كان خبره فعلاً .

وإذا تقرر ضعف المبتدأ بعدها وبعد أدوات الاستفهام ، فوقوع الاسم بعدها إذا وقع بعده فعـــل أيضاً ضعيف ، وإن كان على شريطة التفسير ، إمّا لأنّ (هل) قد تقع بمعنى (قد) وهي لا يقع الاسم بعدها ، وإمّا لضعفها وضعف أدوات الاستفهام عن مساواة (الهمزة) التي هي أُمّ الباب .

وكذلـــك يحســـن وقوع الفاعل بعد إن الشرطية ، كما تقدم [٢]، وكقولك : (إن زيدٌ أكرمني أكرمته) ،ولا يحسن في أدوات الشرط إلاّ في ضرورة الشعر كقوله[٣]:

[١٥٩] أينما الريح تميلها تملْ

وإذا وقعـــت (أنّ) المفتوحة بعد (لو) ، نحو: ﴿ لو انّهم صبروا ﴾ [٤] و ﴿ لو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام ﴾ [٥] فالمختار أنها في موضع الفاعل ، وأجاز سيبويه[٦] أن تكون في موضع المبتدأ والخبر محذوف،وجاز ذلك ؛ لأنها ليست بعاملة — بخلاف (إنّ) ، ولأنّ

---

(٨) – كما في : (أزيد قام ؟)

(١) – الآية ١ من سورة الإنسان

(٢) – تقدم ص :

(٣) – هذا عجز بيت صدره

(صعدة نابتة في حائر)

وهو منسوب لكعب بن جعيل ، والبيت من شواهد الكتاب : ١١٣/٣، والمقتضب : ٧٥/٢ ، والإنصاف : ٦١٨/٢ ، والخزانة : ٣٨/٩، ٣٩، ٤٣ ، وشرح المفصل : ١٠/٩، وينظر :

(٤) – الآية ٥ من سورة الحجرات

(٥) – الآية ٢٧ من سورة لقمان

(٦) – الكتاب ١٤٤/٢

الفعل – الذي هو خبر – يصحح لـ" لو " معنى المجازاة . والصحيح أنها في موضع الفاعل ، وإنما وجب الحذف بعدها لوجود الشرطين ، وهما :

الدلالة على خصوصية المحذوف ، لما في (أن) من معنى الثبوت ، ووقوع (إنَّ) ومعمولها بعد المحذوف ، فصارت بمنزلة المفسر الدال على الخصوصية مع وقوعه بعد المحذوف ، ومما هو فاعل على المختار قولهم : " لو ذات سوار لطمتني" [١] وهو مَثَلٌ للكريم يجنى عليه لئيم ، و (لو) يحتمل التمني ، فلا يحتاج إلى جواب ، ويحتمل الشرط ؛ فيحتاج إليه . وأصله : أنّ حاتمـــاً الطـــائي أُسر ثم غاب الرجال ، وبقي مقيداً مع النساء ، ثم اتفق لهن الارتحال ، فارتحلن بحاتم ، فلما بلغن بعض الطريق مسَّهنّ الجوع ، – وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد في المخمصة ، فقال لهن : افككن عني الغل لأفصد لكنّ ، ففككن عنه ، فنزل عن الناقة ، ونحرها ، فقلن له في ذلك ، فقال : هكذا فصدي أنه ، فلطمته جارية ، فقال ذلك ، أي : لـــو لطمني من يكافئني في الشرف لهان عليّ ، أو ليتني لطمتني ذات سوار [٢] ، وفي المثل للمداراة والتحبب لإدراك الغرض" إلاّ حظيّة فلا ألية " [٣] ،وأصله أنّ رجلا كان لا تحظى عـــنده امـــرأة ، فلما تزوج هذه القائلة للمثل لم تأل جهداً في أن تحظى عنده ، فطلقها ؛ فقالت : "إلا حظيّة فلا أليّة " ،ويروى منصوباً ، وليس من هذا الباب ، وإنما هو من باب خـــبر (كـــان) المحذوفة ، أي : إن لم أكن حظيةً فلا أكون إليةً ، ويروى مرفوعاً بفعل واجـــب الحـــذف ، والتقدير : إن لم تكن لك حظية فأنا غير ألية ، ويجوز أن تكون تامة وناقصـــةً ،إذ لا تخل بالمعنى ، و (ألية) خبر مبتدأ محذوف ، أو إنْ لم يثبت لك حظية فلا أليةٌ حاصلة ، و" لا " بمعنى (ليس) ، وخبرها محذوف ، وإنما وجب حذف الفعل لوجود الشرطين ، الدلالة على الخصوصية بالقرينة الدالة على المقدر ، وكون المثل يمنع من ظهور
٤١/أ الفعل ؛ لأنّ ظهوره يخرجه عن المثل . وقوله : " ويحذفان معاً " أي : / الفعل والفاعل ، وإنمـــا حذفـــا لقيام القرينة الدالة عليهما –وهي (نعم) ؛ لأنها جواب لما ذكر ، وحذفت الجملـــة بعدهـــا طلباً للاختصار ، ولولا ما تقدم من قولك : أقام زيدٌ ؟ لم تكن (نَعَمْ)

---

[١] – ينظر مجمع الأمثال ٢/١٧٤ ، وجمهرة الأمثال ١٩٣ ، ويضرب في الكريم إذا ظلمه اللئيم

[٢] –التخمير ١/٢٥٢

[٣] – يضرب في الحث على المداراة ، والصبر على الناس ، مجمع الأمثال ١/٢٠ ، والمستقصى ١/١٥٠، و شرح ابن الحاجب على المقدمة ١/٣٣٧

مفيدة ؛ لأنها حرف ، وإنما أفادت لنيابتها عن الجملة . وتقدر الجملة بعدها فعلية ، موافقة لقرينتها ؛ لأن الاستفهام عن الفعل لو قدرت اسمية لخالفت قرينتها ،والموافقة أولى .

[التنازع]

مـــتنٌ : "وإذا تــنازع الفعـــلان ظاهراً بعدهما ، فقد يكون في الفاعليّة ، نحو :(ضربني وأكرمني زيدٌ) ، وفي المفعوليّة نحو : (ضربتُ وأكرمتُ زيداً) ، وفي الفاعلية والمفعوليّة مخـــتلفين ، فيخـــتار البصريون إعمال الثاني ، والكوفيون إعمال الأول ، فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول –على وفق الظاهر دون الحذف –خلافاً للكسائي[١] ، وجاز خلافاً للفراء[٢] ، وحذفت المفعول إن استغني عنه ، وإلاّ أظهرت "[٣]

الشـــرح [٤]: إنمــا شرط التنازع ؛ لأنّه باب حذف واختصار ، ولذلك لو (استبد) [٥] فاعل واحد بمعموله لم يكن من هذا الباب بل من عطف الجملة على الجملة

وقولـــه : " الفعـــلان " لا يختص بالفعلين بل شبه الفعل حكمه حكم الفعل في التنازع ، وحكـــى العبدي[٦] عن البغداديين اشتراط حرف العطف ليربط الجملة بالجملة ،وهو فاسد ؛لأنّ مجيئه بغير حرف العطف كثير،كقوله تعالى ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾[٧] وأمثاله .وقوله :"ظاهراً "يحترز من المضمر،وسنذكره في آخر الباب إن شاء الله تعالى[٨].

---

(١) – شرح المصنف ١/٣٤٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٢٠١– ٢٠٨ ، والفوائد الضيائية ١/٢٦٦

(٢) – قال الرضي ١/٢٠٦ " نقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة أي منع إعمال الثاني إذا طلب الأول الفاعلية ، وقال إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا ، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إذا طلب الفاعلية جاز إن يعمل العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين " بتصرف

(٣) – الكافية ٧١

(٤) – الكتاب ١/٧٣ –٧٩ ، والمقتضب ٣ /١١٢– ١٢٩ والمقتصد ١/٣٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٧ ، وشرح المقدمة للمصنف ١/٣٣٩– ٣٤٥ ، وشرح الرضي ١/ ٢٠١،٢١٠، والفوائد الضيائية ١/٢٦٢،٢٦٧

(٥) – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت

(٦) – أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي (ت ٤٠٦ هـــ) ترجمته في : إنباه الرواة ٢ /٣٨٦ ، وإشارة التعيين ٢٦ ، والبغية ١/٢٩٨ ، ولم أقف على هذه الحكاية في المصادر التي بين يدي

(٧) – الآية ٩٦ من سورة الكهف

(٨) – سيأتي ص ٢٧٩

وقوله : " ويختار البصريون إعمال الثاني ، والكوفيون إعمال الأول " [٩]،

أما البصريون فصحيح ، وأمّا الكوفيون فإذا كان الأول يقتضي فاعلاً أو مفعولاً أعمل الثاني ، أوكل واحد منهما يقتضي مفعولاً اختاروا إعمال الأول .

أمّــا إذا كــان الأول يقتضي فاعلاً ، أو كل واحد منهما يقتضي فاعلاً ، فليس من باب الاختيار عندهم ، فالأولى أن يفصّل ، ويقول : " إذا أعمل الثاني فإن الأول يقتضي فاعلاً ، والــثاني مفعــولاً أو فاعلاً جاز إعمال الثاني عند البصريين والكسائي خلافاً للفراء ، فإنه يوجب أعمال الأول إذا كان الثاني يقتضي مفعولاً ؛ لتعذر عمل الفعلين عملين مختلفين في محل واحد ، ويرفع الفاعل بالفعلين إذا كان الثاني يقتضي فاعلاً ؛ لعدم اختلاف عملهما ، والكســائي[١] يوافق البصريين في الجواز لكنه يحذف فاعل الأول ، ويظهر أمر الخلاف في التثنــية والجمــع ، فتقول على اختيار البصريين إذا كان الثاني يقتضي مفعولا : (ضربني وضــربتُ زيــداً) تُضمر في (ضربني) ضميراً لزيد ، ولا تظهر ؛ لأنّه مفرد ، وفي التثنية والجمــع : (ضرباني وضربت الزيدين) وفي الجمع (ضربوني وضربت الزيدين) ، وعلى مذهب الكسائي (ضربني وضربتُ الزيدين) ، و (ضربني وضربت الزيدين)؛ لأنّ فاعل الأول محــذوف عــنده ، وعلى مذهب الفرّاء (ضربني وضربتهما الزيدان) و (ضربني وضــربتهم الزيدون) لأنّه أعمل الأول[٣] .وإذا كان الثاني يقتضي فاعلاً تقول على رأي البصريين : (قام وقعَد زيد ، وقاما وقعد الزيدان ، وقاموا وقعد الزيدون) ، وعلى رأي الكســائي (قام وقعد الزيدان ،وقام وقعد الزيدون) محذوف فاعل الأول ، وكذلك على مذهــب الفــراء[٣] ؛ لأنه يرفع الفاعل بالفعلين ، ومما جاء على توجيه الأول إلى الفاعل والثاني إلى المفعول قول الشاعر:

[١٦٠] وكمتاً مدماة كانّ متونَها   جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهب [٤]

---

(٩) – ينظر المسألة ١٣ من مسائل الإنصاف ١/٨٣،٩٦، والكتاب ١/٧٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٧٩ ، وحاشية مخيمر على شرح المقدمة ١/١٤٠

(١) – تقدم تحقيق هذا و الكسائي يحذف الفاعل من الأول خوفا من الإضمار قبل الذكر ، وينظر الرضي ١/٧٩

(٢) –ينظر ما تقدم ص ٣٠٤ ، والكناش للأيوبي ١/١٣٨

(٣) – ينظر شرح ابن يعيش ١/٧٧ ، و شرح الوافية ١٦٢

(٤) – قائله : طفيل الغنوي من قصيدة طويلة الديوان ٢٣ ، البيت من شواهد الكتاب ١/ ٧٧،والمقتضب ٤/٧٥، والإيضاح العضدي ١٠٩ ، والإنصاف ١/٨٨، وأمالي ابن الحاجب

وعلى توجيههما على جهة الفاعلية قول الشاعر[1]

[١٦١](يختلفُ) الناسُ ما لم نجتمع لهم ولا خلافَ إذا ما أجمعت مضرُ

وقول الآخر [2]:

[١٦٢] تمنت وذلك من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجتني محارب

حجـــة الفراء أنه يلزم من إعمال الثاني إما الإضمار قبل الذكر ، أو حذف فاعل الأول ، ورعاية القرب لا تقاوم واحداً منهما ، فلذلك أوجب أعمال الأول عند اختلاف العمل ، ورفعه بهما عند / اتفاق العمل[3] ، وحجة الكسائي : أنّ الحذف أسهل من الإضمار قبل الذكـــر ؛ لأنّه فاعل لفظي، فلا يقدح حذفه في قيام الفعل ؛ لأنّه يقوم بالموجود في المعنى ، والمذهبان ضعيفان

٤١/ب

أمـــا مذهب الفرّاء ؛فلأنّ الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير واردٌ في التنــــزيل ،وفي لغـــة العـــرب ،قـــال الله تعالى ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾[4]

و ﴿ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [5]وفي كلامهم "ربّه رجلاً "[6] ورفعه بهما باطل لوجهين :

---

٤٤٣ ، وتذكرة النحاة ٣٤٤، و شرح المفصل ٧٨/١، وشرح الشواهد للعيني واللسان (كمت) ٨١/٢،وتخليص الشواهد ٥١٥ ، وقال الفارسي في الإيضاح ٦٨ : " إنشاءه بالنصب "

[1] – قائله الفرزدق ، وهو في الديوان : ٢٠٠/١ ، بيروت (طبعة دار صادر) من قصيدة قصيرة قالها حين وفد على خالد بن عبد الله بالشام . وفي النسخة (تخالف.... استجمعت) ، وقد أثبت ما روي في الديوان

[2] – ينسب للرماح بن أبرد (ت حوالي ١٤٦هـــ) المعروف بابن ميادة ، ترجمته في الخزانة : ١٥٨/١- ١٦١وهو في ديوانه ٧٦ ضمن ثلاثة أبيات أولها

يقولون أبناء البعير وما له سنام ولا في ذروة المجد غارب

، ويروى في الديوان (أظنت) بدلاً عن (تمنت)

[3] – شرح المقدمة للمصنف ٣٤٣/١ ، وشرح الرضي ٧٩/١ ، والنكت الحسان ٣١٢ ،

[4] – الآية ٤٦ من سورة الحج

[5] – الآية ٥٠ من سورة الكهف

[6] – الأصول ٤٢٢/١ ، والارتشاف ٤٦٣/٢ ، والتخمير ٢١/٤

أحدهمـــا : أنه يقتضي أن يصدر من مؤثرين مختلفين في حالة واحدة ، وذلك محال لأنه في حال القيام ليس بقاعد ، وفي حال القعود ليس بقائم ، فلا يمكن عملها فيه

.والثاني : أنّ الفعل علة في تسمية الفاعل فاعلا ، فيؤدى إلى تعليل الحكم بعلتين مختلفتين في حالة واحدة .

فإن قيل : هذا يمتنع في العلل المؤثرة ، وأما المعرِّفة فلا ، على أنه لا فرق بين أن يرتفع بهما ، أو بأحدهما ، وفي الآخر ضميره ؛ لأنّ الضمير عبارة عنه .

قلنا : الفعل هو الذي يوجب العلم بالفاعلية ، وإذا أوجب كل واحد منهما العلم بالفاعلية لزم أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثران حقيقيان ، وهو محال .

وأمّا الضمير فصناعة النحو لفظية ، وكل واحد منهما مسند إلى فاعل ؛ لأنّ الضمير بمنزلة الأجـــنبي في قيام الفعل به ، بدليل أنه يمكن إسناد الفعل المسند إلى الضمير إلي أجنبي ، ولا يمكن ذلك على تقدير إسنادهما إلى الظاهر .

وأمّـــا مذهب الكسائي فلما ذكرنا من الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير ، ولأنه لا يتحقق الفعل من غير إسناد إلى فاعل ، كما أنّ الفاعل لا يتحقق من غير إسناد الفعل إليه .

فـــإن قيل : فهو فاعل لفظي ، ولا يقدح حذفه في قيام الفعل ؛ لأن الثاني يقوم بالظاهر ، والمحذوف عبارة عنه .

قلنا : قد قررنا أن صناعة النحو لفظية ، فلابد من وجود مسند إليه .

فإن قيل : فأنتم قررتم في إضمار الفاعل أنه محذوف ؛ لدلالة الملزوم على اللازم !.

قلنا : هو في حكم المنطوق به ، بدليل بروزه في التثنية والجمع ، وأمّا على مذهب الكسائي فهـــو في حكـــم العدم ، ولذلك لا يبرزه في تثنية ولا جمع ، فيؤدي إلى قيام الفعل من غير فاعل ، وهو محال .

وأمّا مذهب البصريين ؛ فلما بطل إسنادهما إلى الظاهر ، وحذف فاعل الأول ، وقد استويا في صلاحية العلة ، لم يرجح أحدهما على الآخر إلا لمرجح ، والقرب صالح للترجيح .

لا يقال : بأنه يعارضه الإضمار قبل الذكر، فإنه محذور ؛ لأنا نقول الإضمار قبل الذكر غير راجح لما ذكرنا من وروده، ومن العلل القوية ، فتعين أن يكون الرجحان للقرب .

وأمّـــا إذا توجه الأول على جهة المفعولية ، والثاني على جهة الفاعلية ،كقولك : (ضربتُ وضـــربني زيداً) ، أو توجّها على جهة المفعولية كقولك : (أهنت وأكرمت زيداً) فإنه يجـــوز إعمال كل واحد منهما عند الفريقين ؛ لعدم محذور الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه إذا

أعمـــل الثاني حذف مفعول الأول ، و لم يضمر ؛ لكونه فضلة ، فلا يحتاج إلى إضماره ، بخـــلاف الفـــاعل فإنه لابد من إضماره ، والكوفيون يختارون أعمال الأول ، والبصريون يختارون إعمال الثاني[1]

حجة الكوفيين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الأول أسبق ، والسبق يقتضي مزيد قوة للعناية بتقديمه .

والثاني : أن تقديم الأول يقتضي تقديم المظهر على المضمر ، فيكون على قاعدة الإضمار ، وأعمـــال الثاني يقتضي تقدم المضمر على المظهر ، وهو على خلاف قاعدة الإضمار ، أو حذف مفعول الأول وجوباً خوفاً من الإضمار قبل الذكر ، ولا خفاء بضعف ذلك .

والثالـــث : أن تقدير توجه الأول إلى الفاعل يفضي إلى الإضمار قبل الذكر [و]لا خفاء بضعفه ، وحجة البصريين من وجهين :

أحدهما : أنّ أعمال الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول/ بالجملة ،وذلك ضعيف. ٤٢/أ

والـــثاني : أنّ في أعمال الأول إبطال ما حافظت العرب عليه من اعتبار القرب حتى حملهم ذلـــك عـــلى أنْ جرّوا للقرب ما يجب رفعه [2]، قالوا "[هذا]جحر ضب خرب "، وقال الشاعر

[١٦٣] كأن ثبيرا في عرانين وبله　　　كبير أناس في بجاد مزمل[3]

فجـــروا للقرب (خربا ، و مزملاً) ، وهما صفة المرفوع في المعنى ، وقالوا : ما جاءني من أحـــد ، فـــأعملوا الحـــرف دون الفعل لقربه ، وكذلك مررت بزيد وعمرو ، والجر في المعطـــوف حملاً على اللفظ أولى من نصبه حملاً على المعنى لقرب عامل الجر ، وقد جاء في الشعر على المذهبين قال الشاعر- على إعمال الأول - :

[١٦٤] ألم تسأل فتخبرك الديارا　　　عن الحي الموجه أين سارا [4]

---

(١) - المسألة ١٣ من مسائل الإنصاف : ٨٩/١

(٢) - وهو ما يعرف بالجر على الجوار ، وينظر : المحلى لابن شقير ص ١٤٨- ١٥٢والملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع تحقيق سلطان الحكمي ٢٨٤ .

(٣) - ديوان امرئ القيس ٢٥، البيت من شواهد المحتسب ١٣٥/٢، وتذكرة النحاة ٣٠٨، وخزانة الأدب ١٠٢،٩/٥،١٠٠،٩٩،٩٨/٣٧،و مغني اللبيب ٦٦٩ ، ٨٩٥ وشرح شواهد المغني ،والأشباه والنظائر ١٠/٢،واللسان (عقق) ٢٥٥/١٠،و(زمل) ١٧٧/١٢،و(خزم) ١٣/ ٦،

وقال آخر(١):

[١٦٥] وقد نغنَى بها ونرى عصوراً   بها يقتدننا الخرد الخدالا

فاعمل (نَرَى) ، و(عصورا) نصب على الظرف ، ولو أعمل الثاني لقال : يقتادنا الخرد الخدال(٢)

وقال آخر(٣) :

[١٦٦] إذا هي لم تستك بعود أراكة   تنخل فاستاكت به عود أسحل

فأعمل الأول وأضمر مفعول الثاني ، وقال آخر(٤):

[١٦٧] ولما أنْ تحمل آلُ ليلي   سمعت ببينهم نعبَ الغرابا

وقال الشاعر(٥) -على إعمال الثاني :

[١٦٨]ولكنّ نصفا لو سببت وسبني   بنُو عبدِ شمس من مناف وهاشم

وقال آخر :

[١٦٩]فإنك والكتاب إلى عليّ   كدابغةٍ وقد حلم الأديمُ (٦)

---

(٤) - قائله الراعي النميري الديوان : ١٤٠ ، والبيت من شواهد اللسان (عرم) ١٢/ ٣٩٧ ويروى أيضا :

(ألم تسأل بعارمة الديارا   عن الحي المفارق .....)

(١) - ديوان المرار الأسدي ٤٧٦ ،والبيت من شواهد الكتاب ٧٨/١، والمقتضب ٤/ ٧٦،٧٧ ، والإنصاف ٨٥/١،و٨٦، والإيضاح العضدي ١١٠ ، والتذكرة ٣٥٠،والرد على النحاة ٩٧

(٢) -ينظر المقتضب ٧٧/٤ ، والانصاف ٦٢

(٣) - للطفيل الغنوي من قصيدة طويلة وينسب لعمر ابن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨ ،و الكتاب ٧٨/١،والرد على النحاة ٩٧،وشرح المفصل ٧٩/١،ولطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥،وشرح أبيات سيبويه ١٨٨/١، وينظر المقاصد النحوية ٣٢/٣، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٤، والقواس ٦٥٥/١ ، والدرر٢٢٢/١،والهمع ٦٦/١

(٤) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإنصاف ٨٦/١ ، والغرة المخفية لابن الخباز ٣٢٣/١ ، ت د حامد تالعبدلي

(٥) - البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣٠٠/٢، ويروى(ولكن عدلا) والبيت من شواهد الكتاب ٧٧/١،والمقتضب ٧٤/٤،وشرح المفصل ٧٨/١،وتذكرة النحاة ٣٤٥،والرد على النحاة ٩٧،واللسان ٣٣٢/٩،وينظر الأشباه والنظائر ٢٧٩/٥

وقال آخر [1]:

[١٧٠]ولقد أرى تعنى بها سيفانة　　　تصبي الحليم ومثلها أصباه

فاعمل (تعني) ،ولو أعمل (أرى) لنصب (سيفانة) وهي الطويلة الممشوقة،وقال آخر[2]:

[١٧١] وكمتاً مدماة كأن متونها　　　جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وأما قول كثير[3] :

[١٧٢] قضى كل ذي دين فوفى غريمه　　　وعزة ممطول معنى غريمها

وقوله تعالى ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [4]،و﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [5]، ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ ﴾ [6] ، ﴿ وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا ﴾ [7] فإنـــه لـــو أعمل الأول لكان الأحسن الإتيان بالضمير ، وأن يقال : أفرغه وأقرؤه ، ونفتيكم فيها في الكلالة ، وكما ظننتموه ، وكـــذا قولــه عليه السلام « ونَخلَعُ وَنتركُ من يَفْجُرُك » [8]لو أعمل الأول ؛ لقال : (ونتركه) ،كما قال الشاعر:

---

(٦) – قائله الوليد بن عقبة بن أبي عقبة وهو في ديوانه ٧٠،والبيت من شواهد الجمهرة ٥٦٥،وتهذيب اللغة ١٠٧/٥،ومقاييس اللغة ٩٣/٢،ومجمل اللغة ١٠٢/٢،وينظر : ديوان الأدب ٢٥٠/٢،

(٧) (١) – اختلف في نسبة البيت فقيل قائله وعلة الجرمي في شرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١ ، و هو في الإنصاف ١/ ٨٩ لرجل من باهلة ، والبيت من شواهد الكتاب ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، ، والأشباه والنظائر ٢٨٣/٥،

(٢) – قائله طفيل بن عوف بن كعب الغنوي ، في ديوانه ٧ ، والبيت من شواهد المقتضب ٧٥/٤ ، و الإيضاح للفارسي ٦٨ ، والجمل للزجاجي ١٢٧ ، والإنصاف ٨٨/١ ، وينظر شرح المصنف ٣٤٤/١

(٣) – ديوان كثير ١٤٣، البيت من شواهدوشرح المفصل ٨/١، والإنصاف ٩٠/١، والمقتصد ٣٤٠/١ ، والمغني وينظر : الخزانة ٢٢٣/٥،

(٤) – الأية ٩٦ من سورة الكهف

(٥) – الأية ١٩ من سورة الحاقة

(٦) – الأية ١٧٦ من سورة النساء

(٧) – الأية ٧ من سورة الجن

(٨) – لم أجده في الصحاح ، وقد اسشهد بهذا الحديث في الإنصاف المسألة ١٣ ج ٨٧/١

[١٧٣]ولم أمدح لأرضيه بشعري   لئيماً أن يكون أصاب مالا [١]

وإنمـــا كـــان الأحسن الإتيان بالمفعول ؛لأن الضمير يرتبط بالمفعول الموجود لعوده عليه ، ويمتنع تعلق الفعل الثاني بغيره ، وأما إذا عدم الضمير فإنه لا يمتنع تعلق الفعل الثاني بمفعول غير مفعول الأول بدليل قوله :

[١٧٤]كفاني ولم أطلب قليل من المال [٢]

ولو قال : أطلبه (لزال)[٣] توهم أن الطلب لغير القليل ، لا يقال : بأن (المفعول) فضلة ، فـيجوز حذفـه ؛ لأن الخلاف ليس في الجواز، إنما الخلاف في الأحسن ، ولا شك أن الأحسن الإتيان بالمفعول عند التنازع ، وخصوصاً إذا أمكن تعلق الفعل الثاني بغير معمول الأول .

وأمّـا حذفـه مـن الـثاني في قـول الله تعالى ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ [٤]،ولم يقل (والذاكرته) فليس من باب التنازع .

وإذا ثبـت أن الإضمار أحسن ، ولم يضمر علم أنّه على إعمال الثاني ، والدليل على ذلك إجمـاع القراء على ذلك [٥] ولا يجمعون على قراءة غير الأحسن ، وأما بيت كُثَيِّر إذ لم يقـل : (فوفـاه) فلا يمتنع مجيئه على غير الأحسن ،فلا يكون فيه حجة للبصريين ،و (ممطول)و(معنّى) خبر عن (غريمها) ، [٦]/ و هما فعل الغريم ، وعلى قاعدة الفرّاء يرتفع ٤٢/

---

[١] – قائله ذو الرمة وهو في الديوان بشرح التبريزي ٥٢٠ و البيت من شواهد الأمالي الشجرية ١/٢٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٥ ، و ابن فلاح : ٢/٥٦٥ ، ويروى (أفاد) بدلا عن (أصاب)

[٢] – هذا عجز بيت قائله امرئ القيس وهو في الديوان ٣٩ ، وصدره

(ولو أنما أسعى لأدنى معيشة)

و البيت من شواهد الكتاب ١/٧٩ ، والمقتضب ٤/٧٦، الإنصاف ١/ ٨٤ ، و شرح المصنف ١/٣٤٦، والمقتصد ١/٣٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٢٢ ، و تذكرة النحاة ٣٣٩ ، والخزانة ١/٣٢٧ ، والمغني ، والهمع ٢/١١٠

[٣] – في النسخة لزوال ، ولعل الصواب ما أثبت

[٤] -الآية ٣٥ من سورة الأحزاب

[٥] – لم يرو القراء في الذاكرات غير القراءة المعروفة ، وينظر :إملاء ما من به الرحمن٢/ ١٩٣الإتحاف ٣٥٢ ،

[٦]– في النسخة (غيره) ولعل الصواب ما أثبت

بهمـــا ، وعلى رأي الكسائي جواز إعمال الثاني على حذف فاعل الأول ، وأما على رأي البصـــريين فلا يخلوا (الغريم) من أن يرتفع بـــ(ممطول) أو بـــ(معنًّى) ، فإن ارتفع بـــ(ممطول) كان ضميره في معنى خبر عن عزة ، فقد جرى على غير من هو له ، فيجب عـــند البصريين إبراز الضمير ، وإنما لم يبرز في رواية لمذهب الكوفيين ؛ لأنّه باب اختصار وإيجاز ، وإبرازه ينافي ذلك [1].

وإذا ارتفع بـــ(معنى) لم يبرز لما ذكرنا ، وعدم البروز هاهنا أولى ؛لأنه لايتوهم إسناده إلى ضـــمير المذكـــر أمّا إذا أسند إلى الأول فلا يمتنع إسناد (معنّى) إلى غير الغريم لعدم بروز الضمير الدال على الربط بالأول ، وعلى هذا البيت حكايتان[2]:

إحداهما : أنّ عزة دخلت على أم البنين زمن عمر بن عبد العزيز ، فقالت : ما معنى قول كثير :قضى كل دين ؟ فقالت : كنت وعدته قبلةً ، فتحرجت منها ، فقالت : أنجزيها له ، وعـــلي إثمها ، وذكر أن أم البنين أعتقت لأجل هذه الكلمة أربعين رقبة ، وقالت : يا ليتني لم أقلها.

والثانية : أنه كان لكثير عبد باع من عزة شيئا فمطلته ، فأنشد عند تقاضيها قضـــى كل ذي دين ......البيت) ، فقيل : أتعرف عزة هذه ؟ فقال : لا ، فقيل : هي الـــتي قال صاحبك البيت فيها ، فحلف أنّه لا يطالبها ثمن ذلك العرض ، فجاء إلى كثير ، فأخبره ، فشكر صنيعه وأعتقه [3].

قوله "وحذفت المفعول إن استغني عنه وإلا أظهرت " قد ذكرنا حذفه ، وأما إذا لم يستغن عنه بأن يكون المفعول الثاني من (ظننت) وأخواتها كقولك : ظننتني منطلقاً وظننت زيداً منطلقاً فإنه يظهر إذ لا يسوغ حذفه لتعلق الظن به بخلاف خبر المبتدأ فإنه لم يتعلق به شيء يمـــنع من حذفه عند وجود القرينة ، ولو قيل : بحذفه عند وجود القرينة لم يكن بعيداً من الصـــواب؛ لأن وجوده يخرجه أن يكون من هذا الباب لعدم التنازع لشيء واحد ، بل هو

---

(١) – فثبت بذلك إعمال الثاني

(٢) –روى ابن قتيبة في عيون الأخبار ٩١/٤ أنّ عائشة بنت طلحة (أم البنين) قالت لعزة ، وينظر الخزانة ٢٢٣/٥

(٣)– انظر المقتصد ٣٤٢/١

مـــن باب عطف الجملة ، على أنه قد جاء حذف الأول على قراءة غير حمزة[1] ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَـٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[2] أي : بخـــلهم هـــو خير لهم ، ولا فرق بين حذف الأول والثاني ، ولا يسوغ إضماره ؛ لأنه مفعول وإضماره يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر.

لا يقـــال : بأنـــه يشبه الفاعل لامتناع حذفه ، فينبغي أن يضمر كالفاعل ؛ لأنا نقول : المفعول لا تساوي رتبته رتبة الفاعل ، فلا يساويه في الإضمار .

---

(١) - قرأ حمزة بالخطاب فيها ، (تحسبن) وقرأ الباقون فيها بالغيب ، ينظر :إعراب القرآن للنحاس ٤٢١/١ ، والنشر ٢٤٤/٢

(٢) - الآية ١٨٠ من سورة آل عمران

متنٌ: " وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني ، والمفعول على المختار، إلاّ أن يمنع مانع فيظهر ، وقول امرئ القيس :[1]

(كفاني ولم أطلب قليل من المال) ليس منه لفساد المعنى "[2].

الشرح[3] : إذا أُعمل الأول على اختيار الكوفيين[4]، والثاني يحتاج إلى فاعل ، لم يختلف في ذلــك لعدم الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه ينوي به التقديم ، فيكون ضمير الفاعل في الثاني عائداً إلى متقدم في المعنى ؛ لأنك إذا قلت : ضربت وضربني زيداً ، وقام وقعد زيدٌ ، كان التقدير : ضربت زيداً وضربني ، وقام زيدٌ وقعد .

وإن كان الثاني محتاجاً إلى المفعول ، فالمختار إضماره ؛ لأنّ إضماره لا يؤدي إلى الإضمار قــبل الذكر ؛ لأنّه يعود على متقدم في المعنى ، كقولك : أكرمت وأهنت زيداً ، وقد تقدم ما يرشد إلى ذلك[5].

قوله : " إلا أن يمنع مانع فيظهر" يعني : إذا كان المفعول الثاني غير مطابق للمذكور نحو : (ظننت وظنّاني قائما الزيدين قائمين) فإنه لا يضمر ، ولا يحذف ، فيتعين (إظهاره)[6]، وأما الإضمار ؛ فلأنك لو قلت : (وظنانيه) لعاد ضمير المفرد على المثنى ، (ولو قلت)[7] : وظنانيهما ؛ لأدّى إلى جعل المفعول الثاني مثنى ، والأول مفرد ، وذلك لا يصح .

وأمّا الحذف فإنّه لا يستغنى عنه ، وقد تقدم ما (يرد عليه)[8].

---

[1] - الديوان ، و قد تقدم في الشاهد رقم ١٧٤، وسيأتي في الشاهد رقم ١٧٦

[2] - الكافية ٧١

[3] - شرح المصنف على المقدمة ١/٣٤٥،٣٤٧، وشرح الرضي١/٢٠٩- ٢١٥،والفوائد الضيائية ١/٢٦٨،٢٦٩

[4] - شرح الرضي ١/٢٠٩

[5] - تقدم ص : ٣٠٩

[6] - كلمة غير واضحة في الأصل، ولعلها كما أثبت، وينظر شرح المصنف على المقدمة ١/ ٣٤٥

[7] - كلمة مطموسة في الأصل، ولعلها كما أثبت ، وينظر ما تقدم

[8] - كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت

والاعتراض على الإضمار أنه لا يمتنع حملاً على المعنى دون اللفظ ، ولحكم القرينة المعنوية ، وهي نسبة المعنى إلى مفرد على القرينة اللفظية ، وهي / لفظ التثنية [والجمع] (١)، كما في قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٢) ، وقوله (٣): ٤٣/أ

[١٧٥] نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

وأمثاله ، في الحمل على المعنى ، وأما قول امرئ القيس (٤)

[١٧٦]ولو أنّما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني و لم أطلب قليلٌ من المال

فقد احتج به في الإيضاح (٥) لمذهب الكوفيين ، وإنّما يستقيم احتجاجه إذا جعل الواو للحال لا للعطف ؛ لأنها إذا كانت للحال (استقام توجه الفعلين) (٦) إلى قليل ، ولا يلزم منه تناقض ؛(٧) لأنّ الحال غير داخلة في الجواب ، فلا يلزم ثبوت الطالب ، إذ المعنى : كفاني قليل من المال ، في حال كوني غير طالب له .

وأمّا إذا كانت للعطف على جواب (لو) فإنه يؤدي إلى التناقض ؛ لأنّ التقدير : لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال ، وثبوت كون السعي لأدنى معيشة ، وكفايةُ قليل من المال منتفيان بـ" لو " ، وإنما يثبتان بعد (لو) ، فلو عطف (و لم أطلب) على (كفاني) لكان (لم) أطلب مثبتا ؛ لأنّه منفي في داخل (جواب لو) فيؤدي إلي إثبات طلب القليل ، وقد نفى طلبه بنفي كون السعي لأدنى معيشة

---

(١) - ينظر الإيضاح على المفصل للمصنف ١٦٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٢١٠

(٢) - الآية ٤٢ من سورة يونس

(٣) - هذا عجز بيت للفرزدق في الديوان ٣٢٩/٢ ، وصدره (تعش فإن واثقتني لا تخونني ....)
والبيت من شواهد الكتاب ٤١٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٥/٢ ، و٢٥٣/٣ ، والمحتسب ٢١٩/١ ، والخصائص ٤٢٢/٢ ، والصاحبي ١٧٣ ، مغني اللبيب ٥٢٩ ، وتخليص الشواهد ١٤٢، وينظر اللسان (منن) ٤١٩/١٣

(٤) - ديوان امرئ القيس ٣٩ ، والكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، ووشرح الرضي ١/ ٢١١ ، وقد تقدم

(٥) - الإيضاح العضدي :١١٠، وشرح شواهد الإيضاح ٨٢/١

(٦) -عبارة مطموسة في الأصل ، وينظر مغني ابن فلاح ٥٦٩/٢ ، والإيضاح على المفصل ١٧٠/١

(٧) -ينظر شرح المفصل لابن الحاجب :١٧٠/١

(وقـــد احتج)[١] سيبويه (والمحققون) بأنّه لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول ، وليس من أعمال الفعلين لحصول هذا التناقض[٢] .

والاعتراض على التمسك بالواو للحال من وجهين :

أحدهما : أن واو العطف أكثر ، والمصير إلى الأعم الأغلب أرجح من المصير إلى غيره .

والثاني : أن سياق الكلام يدلّ على أنّه يطلب الملك لا القليل من المال ؛لأنّه قال بعده[٣] :

[١٧٧] ولكنّما أسعى لمجد مؤثّلٍ وقد يدرك المجد المؤثّلَ أمثالي

ومما يناسب هذا البيت في عدم توجه الثاني إلى ما وُجّه إليه الأول قول الشاعر[٤] :

[١٧٨]عدينا في غدٍ ما شئت إنَّا نحبّ ولو مطلتِ الواعدينا

واعـــلم أنّ كـــل فعل متعد ففيه خمسة أسئلة : كيف تعمل الأول ؟ وكيف تعمل الثاني ؟ وكيف تقدم الثاني وتعمله ؟ وكيف تؤخر الأول وتعمله ؟ وكيف تثني ؟ وكيف تجمع؟

وأما اللازم ففيه ثلاثة أسئلة : كيف تعمل الأول ؟ و : كيف تعمل الثاني ؟ و : كيف تثني ؟ ، وكيف تجمع ؟

وأما التقديم والتأخير فلا يتغير به الحكم ؛ لاستوائهما في العمل ، فتقول في المتعدي بحرف الجـــر على إعمال الثاني : مررت ومرّ بي زيد ، ومررت ومرّ بي الزيدان ، ومررت ومر بي الزيدون ، وعلى أعمال الأول : مررت ومر بي بزيد ، ومرا بي ومررت بالزيدَين ، ومروا بي ومررت بالزيدين .

و إن قدمـــت الـــثاني وأعملـــت الثاني ، قلت : مرّ بي ومررت بزيد ، ومرا بي ، ومررت بالزيدين ،ومروا بي مررت بالزيدين .

---

(١) - عبارة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت وقال ابن عصفور : وسيبويه رحمه الله لم يجيء به على الإعمال بل جاء به على أنه من غير الإعمال " وينظر : شرح الجمل ١/ ٦٢٣

(٢) - لأن الأول موجه إلى القليل من المال ، والثاني موجه إلى الملك : ابن يعيش ١/٧٩

(٣) -قائله امرؤ القيس بن حجر ، وهو في الديوان ٣٩ ، البيت من شواهد ابن يعيش ١/ ٧٩ ، والإنصاف ١/٨٤ ، والخزانة ١/٣٢٧ ، وتذكرة النحاة ٣٤٠، ومغني اللبيب ١/٢٥٦ ، والهمع ١/١٤٣ ،

(٤) - قائله عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو في الديوان ، و البيت من شواهد ابن فلاح في مغنيه ينظر ابن فلاح ٢/٥٧٠ ، وشاهده نصب الواعدين بالفعل نحب ، وأن الفعل الثاني (مطلت) لا يتوجه إلى الواعدين

وإن أعملـــت الأول قلت مر بي ومررت به زيد ، ومر بي ومررت بهما الزيدان ، ومروا بي ومررت بهم الزيدون ، وفي اللازم على أعمال الثاني : قام وقعد زيد ، وقاما وقعدا الزيدان ، وقاموا وقعد الزيدون .

وعلى أعمال الأول في التثنية والجمع : قام وقعدا الزيدان ، وقام وقعدوا الزيدون .

وتقـــول في المـــتعدي إلى اثنين - بإعمال الثاني : أعطيت وأعطاني زيد درهماً ، وأعطيت وأعطـــاني الـــزيدان درهمين ، وأعطيت وأعطاني الزيدون دراهم ، بحذف مفعولي الأول ، وعلى أعمال الأول : أعطيت وأعطانيه زيداً درهماً ، وأعطيت وأعطانيهما الزيدين درهمين، وأعطيت وأعطونيهما الزيدين دراهم،وكسوت وكسانيهما زيداً جبة ، وعود الضمير على المـــتقدم تقديـــراً من غير حذف على تقدير الاتحاد ، وعلى تقدير التعدد لابد من حذف مضاف حذف للعلم ، أي : وأعطاني مثله وكساني مثلها ، ويجوز الإتيان بالضمير المنفصل ، فإذا قدمت قلت : أعطاني وأعطيت زيداً درهماً - على أعمال الثاني - وأعطاني وأعطيته [إياه] زيدٌ درهماً) على أعمال الأول .

وتقول على أعمال الثاني :ظننت وظنني زيد قائماً ،وظننت وظنني / الزيدون قائماً ٤٣/ب

وعلى أعمال الأول: ظننت وظنني إياه زيداً قائماً .

ولا يجوز تثنية هذه المسالة وجمعها إلا مع تثنية ضمير المفعول وجمعه ، نحو : ظننا وظنا إياهم الزيدين قائمين) و(ظننا وظنونا إياهم الزيدين قائمين) ، وإعمال الثاني أقوى ؛ لأنه جار على القياس في حذف مفعولي الأول ، طلباً للاختصار ، وأمّا أعمال الأول ، فإنه اجتمع فيه مفعولا الأول والثاني ، وذلك ينافي الاختصار ، ولأنّ فيه ضمير يعود على (قائم) ، والضمير إذا عـــاد على شيء تعين ذلك الشيء له ، وهو هاهنا ممتنع ؛ لأنّ الضمير هاهنا عبارة عن المتكلم ؛ لأنّه المفعول الثاني له ، و (قائماً) عبارة عن زيد ؛ لأنه المفعول الثاني له ، وصحة هذا الإضمار على حذف مضاف أي : وظنني مثله ، ولو قدمت (ظنني) وأعملته ، لقلت : ظنني وظننته إياه زيد قائماً .

ولو أعملت الثاني لقلت : قائماً وظننت زيداً قائماً ، ويأتي المفعول الأول ظاهراً ، وقد تقدم شرحه ،[1]

---

(١) - ينظر ص ٣١٦

وأمــا المتعدي إلى ثلاثة نحو: أعلمت ، فيجوز إتيانه في هذا الباب قياساً خلافاً للجرمي[٢] فإنّه (منعه)[٣] لعدم السماع ، فتقول على أعمال الثاني : (أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً مــنطلقاً) عــلى حذف المفعول ، وعلى أعمال الأول : (أعلمت وأعلمني إياه زيداً عمراً مــنطلقاً) بــالجمع بــين مفاعيل الفعلين ، وقد مضى تضعيفه ، و [يحكم للأفعال الثلاثة والأربعة][١]حكم المضاف كقوله[٢] :

[١٧٩] سئلت ولم تمنع ولم تعط نائلا   فسيان لا حمدٌ عليك ولا ذمُّ

فائدتان :

إحداهما : إذا قلت : (اقْبَلْ إن قيل لك الحق والباطل) فإذا أعملت الثاني رفعتهما ، وإن أعملــت الأول نصبتهما ، وأبرزت ضميرهما في (قيل[٣]) ، وإن وجهتهما إلى (الحق) وحده وأعملت الثاني رفعته ، ويجوز في الباطل الرفع على العطف ، والنصب على المفعول معه.

وإن أعملــت الأول نصبت (الحق) ، ويجوز رفع الباطل عطفاً على الضمير في قيل ، وقد سد طول الكلام مسد التأكيد ، ونصبه على أنه مفعول معه ، أو على العطف على مفعول الأول .

وإذا فتحــت (أن) كان الحق والباطل قد قيلا ؛ لأنها للعلة ، وإذا كسرت فإنهما لم يقالا بعــد ؛ لأن الشــرط يتعلق بالمستقبل ، ونحو هذه المسالة : اشتر [٤]إن دفع إليك الثوب والرداء .

---

(٢) - ينظر : شرح الرضي ١/ ٢١٣ ،

(٣) - كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت ،

(١)- زيادة مستجلبة من المغني لابن فلاح ٥٧٦/٢

(٢) - قائله : الحطيئة و ينظر الديوان ٣٢٩ ، وللبيت رواية أخرى هي

(سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا   فسيان لا ذمّ عليك ولا حمد)

والبيت من شواهد الشعر والشعراء ١٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١ ، ومغني ابن فلاح ٥٧٦/٢

(٣) -نحو : أقبل إن قيلا لك الحق والباطل ، وينظر المسائل البصريات ٦٣٥/١ ، وما بعدها

(٤) - كلمة غير واضحة في الأصل ، وينظر ابن فلاح ٥٧٧/٢

وإذا قلـــت : (متى قيل ، أو ظن أنّ زيداً منطلقٌ؟) فتحت إذا أعملت ظن ، وكسرت إذا أعملـــت (قـــيل) ، وإذا قلت : (لعل وعسى زيد أن يخرج) كان على إعمال (عسى)، ومعمولا (لعل) محذوفان ، للقرينة ؛ لأنه يصح لعل زيداً أن يخرج

وأما (لعل وعسى زيداً ما برح) على إعمال (لعل) فإنما يستقيم على جعل خبر (عسى) اسمـــاً على الأصل ، وقد حذف لدلالة خبر (لعل) عليه ، وفي (عسى) اسمها مضمر يعود على (زيد) لأنه مقدم في المعنى .

الفائدة الثانية : تتعلق بقول المصنف أول الباب " إذا تنازعا ظاهراً [١]" إذ لا يتصور تنازع عاملين لضمير ؛ لأنهما إن كانا لمتكلم وجب أن تقول : ضربت وأكرمت ، وفي المخاطب : ضربت وأكرمت ، وفي الغائب : زيد ضرب وأكرم ، فيستويان في صحة الإضمار فيهما فيـــبطل التنازع ؛ لأن شرط التنازع توجههما إلى شيء واحد ، ولا يتصور كونهما شيئاً ، وأمّـــا نحو : ما ضرب وأكرم إلا أنت ، أو إلاّ أنا ، أو إلا هو ، فإنه لا يجوز أن يكون من إعمال الفعلين خلافاً لبعضهم[٢]

وإنما قلنا ذلك ؛ لأنّ معنى هذا الكلام الحصر، ولا تتم فائدة الحصر إلا بالحذف ، أي : ما ضـــرب إلا أنـــت ، وما أكرم إلا أنت ، ولو لم يكن محمولاً على الحذف ، وتقدير وقوع الفاعل منفصلاً بعد (إلاّ) لوجب اتصال ضمير الفاعل به على وضع إضماره ، فيقال : ما ضرب وأكرم إلا أنت ، وعند ذلك يفسد المعنى إذ ينفي عنه الضرب و المعنى إثباته له .

---

(١) – تقدم ص ٣١٦ ، وانظر شرح ابن الحاجب على الكافية ١/٣٣٩

(٢) – نسبه الرضي للكسائي ١/٧٧ ، و٧٨

[مفعول ما لم يسم فاعله]

متنٌ : " مفعول ما لم يسمّ فاعله هو: كلّ مفعول حُذف فاعله ، وأُقيم هو مقامه . وشرطه : أن تغير صيغة الفعل إلى (فُعِلَ) و (يُفعَلُ) "[١]

الشرح [٢]: إنما ذكره قسما من أقسام المرفوعات ؛ لأنه عنده ليس بفاعل ، ولذلك أخرجه مـــن حـــدّ الفاعل ، و" كلّ مفعول " : جنس ، "حُذِفَ فاعِلُه " فصل ما لم يُحذف فاعله "وأقيم مقامه" من تتمة الفصل ؛ لأنّه (لا)[٣] يُحذف الفاعل / ، تتعين إقامة المفعول مقامه ، ويدخل في حده (مايقع نائبا عن المفعول)[٤] فإنه مفعول حذف فاعله ، وأقيم المفعول مقامـــه ، ولو قال :" كل مفعول لفعل " خرج عن المفعول في الحد ، وللمنفعة ذكرَ في الحدُ الشرطَ في الدخول في الحد ؛ لأنّ الشرط خارج عن الحد 44/أ

ويحذف الفاعل لأحد أمور ثمانية :

أحدها : أن يكون الأهم ذكر المفعول.

والثاني : الجهل بالفاعل كقولك : سُرِق المتاعُ .

والثالث : لعظمته ، كـــ(قُطِعَ اللصُّ) [٥] .

الرابع : حقارته كشُتِمَ السلطانُ

والخامس : الإبهام علي السامع كـــ(قُتِل زيدٌ) ـــ وأنت تعلم من قتله ، ولكن لم تصرح [به] لمصلحة ما .

السادس : أن يكون معلوما عند السامع كـــ(خُلِقَ الخلقُ)

---

[١] – الكافية٧٢

[٢] – الكتاب : ٤١/١ ، ٤٢ ، ٣٤٢/٣ ، والمقتضب : ٥٠/٤- ٥١ ، والأصول ٧٦/١- ٧٧ ، والإيضاح العضدي ١١١ –١١٢ ، والمقتصد : ١/ ٣٤٩–٣٥٠ ، واللمع ٨٢- ٨٤ ، وشرح ابن الحاجب على المقدمة الكافية : ٣٤٨/١ ، وشرح الرضي ٢١٥/١- ٢١٦ ، والفوائد الضيائية ٢٧١/١

[٣]– كذا في النسخة والوجه (لما)

[٤] – عبارة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت ، وينظر : وابن يعيش ٧٤/١

[٥]– قال القواس :٦١٥ " لتعظيم الفاعل أن يذكر مع المفعول "

السابع : تقويم السجع ، كقوله تعالى ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٍ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ [1]

الثامن:إيثار غرض السامع ؛لأنّه ربما لا يشتهي ذكره بغضاً له أو غيرةً عليه ،كقول الشاعر[2] :

[١٨٠] وإياك واسم العامرية إنني أغار عليها من فم المتكلم

وقوله "كل مفعول" (يشعر بأنّه لا يبنى من اللازم) [3] على رأي الجمهور خلافاً لبعضهم فإنه أجازه [4]، وأقام المصدر المعرف بلام العهد مقام الفاعل ، نحو : قيم القيام ، وجلس الجلوس ، ويستغني عن ظهوره بفهم السامع ، لأنّه إنما يقال لمن يعهد ذلك ، وحجته السماع والقياس

أما السماع فقراءة من قرأ ﴿ سُعِدُوا ﴾ [5] على المجهول ، والفعل إنما يجري على بناء الفعل للمفعول ، وقد عُلم أنّ الناقصة لا تبنى للمجهول ، فتعين أن تكون اللازمة

[وأما القياس :فبالقياس على بنائه إذا وجد المصدر المخصص ،وبتمثيل سيبويه بـ(مكون).][5]

والجواب عن القراءة أنّ الكسائي حكى : (سعدَهُ [الله]) متعدياً ،ولذلك جاء (مسعود) [6].

وعن القياس بوجود الفارق ، وهو أنّه يشترط في إقامة المصدر مقام الفاعل التخصّص ، إذا كان مقدراً لم يكن في اللفظ ما يدل على تخصصه إذ لا زيادة على لفظ الفعل ، فيؤدي

---

(١) – الآية ١٩- ٢٠ من سورة الليل ، وينظر شرح القواس على ألفية ابن معط ٦١٦/١

(٢) – لعل قائله هو قيس بن الملوح (مجنون ليلى) ولا شاهد فيه هنا ، وإنما أراد أنّ الشاعر ربما أخفى اسم محبوبته غيرة عليها ، وهذا من الأغراض التي يخفي فيها المتكلم غرضه

(٣) – العبارة غير واضحة في الأصل، ولعلها كما أثبت

(٤)– من الذين أجازوه

(٥) – الآية : ١٠٨ من سورة هود ، وقد قرأ بالبناء للمجهول حفص ، وحمزة ، والكسائي ، ووافقهم الأعمش ، والباقون بحذفها ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٢ ، وأدب الكاتب ٣٥٠ ، والكشف ٥٣٦/١ ، والبحر ٢٦٤/٥ وينظر : الإتحاف ٢٦٠ ،

(٥) – ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص مجتلبة من كتاب المغني لابن فلاح ٥٢٩/٢

(٦) – اختلف في لفظ الفعل (سعد) : لازم ، هو أو متعدي ، فمن قال باللزوم فتح السين وبناه للفاعل ، ومن أجاز فيه التعدي بناه للمفعول ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٢-١١٣ ، وابن فلاح ٥٢٩/٢

حـــذف الفاعل إلى وجود خبر من غير مخبر عنه ؛ لأنّه إذا حذف الفاعل أدى إلى قيام الفعل بنفسه ، وذلك باطل

وأمّا تمسّكه بـــ(مكون)[١]

قلنا: أنه عدى اللازمة بحرف الجر أي : مكون فيه ، ثم حذف الجار ؛ فاستتر الضمير.

وإذا تقـــرر أنـــه لا يـــبنى إلا من المتعدي ، فإنما أقيم المفعولُ مُقامَ الفاعلِ ، وأعطى إعرابه ؛ لوجهين :

أحدهما : أنه لو لم يقم مقامه ويعطى إعرابه ؛ لأدى إلى استقلال الكلام بغير مرفوع ، فيكون نصبه عنده في صورة كونه فضلة ، ولذلك عُوض المفعول عن الفاعل لكونه معتمد الفائدة ، و لم يعوض عن المفعول عند إقامته مقام الفاعل ؛ لكونه فضلة .

والوجه الثاني: أن الفاعل كان مرفوعاً فلمّا حذف أعرب النائب منابه بإعرابه جرياً على عادة العرب في إعطاء النائب حكم المنوب بدليل إعراب المضاف إليه بإعراب المضاف عند حذفه .

وأما تغيير صيغه الفعل إلى (فُعِل) و (يُفْعَل) فمردّه أنّ الأفعال الماضية تنقل إلى (فُعِل) ، والأفعـــال المستقبلة تنقل إلى يفعَل ، فيصير هذان الوزنان علمين على كل صيغة أسندت إلى غير فاعلها ، كما أنهما قبل التعيين علمان على كل صيغة أسندت إلى فاعلها ، فيندرج تحتها نحـــو : (دُحرج) و (استُخرج) و (انطُلق) و (يُدحرج) و (يستخرج) و (ينطلق) نظـــراً إلى المعنى ، وإن لم يكن على وزنهما ، وهذه عبارة المفصل[٢]، ولا يخفى ما فيها من الـــتكلف ، وأصحّ منها أن يقال : الماضي يضم أوله ويكسر ما قبل آخره ، والمضارع يضم أوله ويفتح ما قبل آخره ".وإنما غيرت صيغة الفعل لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول ؛ لأنه لابد من رفع المفعول فلو لم تغير الصيغة لم يعلم حذف الفاعل لبقاء الصيغة الدالة على الفاعل .

فإن قيل: فكيف يقام المفعول مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه ، وهو ضده في المعنى؟

قلنا :هذا شائع في / الاستعمال بدليل (مات زيدٌ) ، و (سقط الحائط) ، فإنّ المسند إليه مفعـــول في المعنى ، وإنما خص التغيير بحركة الضم والكسر في الماضي ؛ لأنها صيغة لا يكون مثلها في الأسماء ، ولا في الأفعال التي سُمِّيَ بفاعلها ، وعادتهم تغيير اللفظ لتغير المعنى ٤٤/ب

---

(١) - وهذا هو الجواب عن حجة القياس لسيبويه بلفظ (مكون) ينظر : الكشف لمكي ١/ ٥٣٦ ،

(٢) - المفصل في علم العربية : ٢٥٩

ومــن قال : ضم أوله عوضاً عن الفاعل المحذوف [١]، وإشعاراً بأن المحذوف يستحق هذه الحركة فهو ضعيف ؛ لأنّ ذلك قد دخل من إقامة المفعول مقامه ورفع المفعول

ومــن العرب من يكسر أول المضاعف حملا على معتل العين ، وعلّته قراءة من قرأ ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رِدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [٢] بكســر الراء . وإنما فتح ما قبل آخر المضارع ؛ لئلا يلتبس الثلاثي بالفعل الرباعي المبني للفاعل فإنه يكسر ما قبل آخره ، ولم يضم لأنّ الفتح أخف .

ومذهب الجمهور : أن صيغة المفعول فرع على صيغة الفاعل -خلافا للمبرد [٣] فإنه زعم أنه أصل بنفسه وليس بفرع ، وحجته من خمسة أوجه :

أحدها : أنّ الأفعال المجهولة لم يُنطق لها بفاعل نحو : جُنّ زيدٌ وزُكِم ، ولو كانت فرعاً لنطق بأصلها لتحقق الفرعية ، ولذلك إذا بني للفاعل جاء على (أفعل) نحو: أجنّه الله ، وأزكمه .

الثاني : أنّه يسكن له لام الفعل كما يسكن للفاعل نحو : ضُرِبت ، وتعرب بعد الفاعل نحو: يضربان .

الثالث : أنه إذا عطف عليه وهو مضمر متصل أكّد قبل المعطوف كالفاعل ، وفي التنــزيل ﴿فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ﴾ [٤]

والرابع : أنه لا يقع جملة كالفاعل .

الخامس : أنّه لا يتقدم على فعله كالفاعل، وحجة الجمهور من وجهين :

أحدهمــا: أنه لا يبنى إلا من المتعدي على الأصح ، ولو كان أصلاً لانبنى من اللازم والمتعدي لأنّ التقدير أنّه لا حذف حتى يمتنع في اللازم .

والــثاني : أنهم وضعوا صيغة واحدة لزمنين طلباً للاختصار [٥]، فكيف تجعل صيغتان لزمن واحــد ؟ وأمّا نحو: (سُويِرَ زيدٌ) ولم يقلب ولم يدغم فليس لأن الواو منقلبة عن ألف (ساير) وهي لا تدغم ؛ فكذا فرعها بل لئلا يلتبس المنقول عن فاعل بمضعف العين .

---

[١] - ممن قال بذلك : النيلي في الصفوة ١/٥٤٧

[٢] - الآية ٦٥من سورة يوسف ، وقد نسبت القراءة بكسر الراء للحسن ، وعلقمة ، وابن وثاب ، والأعمش ، وينظر : الكشاف ٢/٣٣١ ، والبحر ٥/٣٢٣ ، والإتحاف ٢٦٦

[٣] - المقتضب : ١/٩٩

[٤] - الآية ٩٤ من سورة الشعراء ، وهي قراءة ....وينظر شرح القواس ١/٦١٨

[٥] -وذلك نحو (يفعل) للحال والاستقبال

والجـــواب عن الأول : أن لها أفعالاً مقدرة منسوبة إلى فاعلها لكنه لم ينطق بها لأنه معلوم انه لابد لكل فعل من فاعل ، وان لم ينطق به ، والأصول المرفوضة في اللغة كثيرة ، وهذا منها .

والجواب عن بقية الأوجه : أنّه لما قام مقام الفاعل أعطي حكمه .

متنٌ : " ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت) ، ولا الثالث من باب (أعلمت) ، والمفعول له ، والمفعول معه كذلك " [١]

الشرح[٢]: لا يجوز أن يقعا[٣] موقع الفاعل عند الجمهور [٤]،وكذلك الباقي ،وأجاز ابن الأنــباري وابن الخباز[٥] أن يقال :(ظنّ قائم زيداً) في النكرة لعدم اللبس[٦] ،ووافقا في المنع في المعرفة، نحو: ظننتُ زيداً أباك لئلا يلتبس المعلوم بالمظنون ؛لأن الأول معلوم والثاني مظنون ،والمتعدي إلى ثلاثة نحو: أعلم زيد عمراً بكراً عالماً لا يقام مقام الفاعل [إلاّ] الأول لأنّه كان فاعلاً قبل النقل بالهمزة ، فكان أحق بالقيام مقام الفاعل ، ومنه قوله[٧]:

[١٨١] ....فمن حُدثْتموه له علينا العلاءُ

ولا يقــام الثاني ولا الثالث خلافاً للجزولي[٨] ، فإنه أجاز إقامته إذا لم يعرض لبس ،لأن المفعولين الأخيرين بمنـــزلة المفعول الثاني في باب أعطيت ،وإنما لم يقع الثاني والثالث موقع الفاعل لوجهين :

أحدهما : أنه مخبر بهما في الحقيقة ، ومفعول ما لم يسم فاعله مخبر عنه ، فكرهوا أن يكون الاسم الواحد في الكلام الواحد مخبراً به ومخبراً عنه .

---

(١) - الكافية ٧٢

(٢) - شرح المصنف على المقدمة ١/٣٤٨-٣٥٠ الرضي ١/٢١٦- ٢٢٣ ، والفوائد الضيائية ١/٢٧٢ ،

(٣) - المفعول الثاني من باب علمت ، والثالث من باب أعلمت

(٤) – شرح المصنف على المقدمة الكافية ١/٣٤٨ ، ٣٤٩ ، والمفصل ٢٥٩

(٥) - ابن الخباز أحمد بن الحسين الضرير (ت ٦٣٩ هـ) ترجمته في إشارة التعيين ٢٩، والبغية ١/٣٠٤ ، وينظر : أسرار العربية ٨٩ ، والغرة المخفية ١/٣٠١

(٦) -لأنّ التنكير يدل على أنه هو الخبر في الأصل " الرضي ١/٨٤

(٧) – هذا بعض بيت للحارث بن حلزة اليشكري من معلقته المشهورة ، وهو بتمامه :

أو منعتم ما تسألون فمن

والبيت من شواهد التبصرة والتذكرة ١/١٢١ ، والمفصل ٢٥٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧/٦٥ ، ٦٦ ، والتخمير ٣/٢٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٧١ ، وشفاء العليل للسلسيلي٢/ ٥٤٤ ، والهمع ١/٥٠٨ ، ويروى

(ومنعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء)

(٨) – ينظر: المقدمة الجزولية : ١٤٢، والمفصل ٢٥٩،

والـــثاني: القـــياس عـــلى محل الوفاق ، فإن الثاني والثالث محط الفائدة فلا فرق بين المعرفة والـــنكرة في المظنونية ، وأما الثاني فلم يقم مقام الفاعل ؛ لأنه لو رفع لسبق الوهم إلى أنه الذي كان فاعلاً فيلتبس الأول بالثاني

وفحوى كلام المصنف جواز إقامته مطلقاً ؛ لأنه سكت عن ذكره .

وإنما لم يقع المفعول له /موقع الفاعل لثلاثة أوجه : ٤٥/أ

أحدها : أنه لو أقيم مقام الفاعل لم يبق للفعل علة ، ولا يكون فعل بغير علة .

فإن قيل: ينقض هذا بالظرف ، فإنه لا يكون فعلٌ إلاّ في ظرف ، ومع ذلك فقد أقيم مقام الفاعل .

قلـــنا: الفـــرق بينهما أن لفظ الظرف يدل عليه ، وأمّا (المفعول له) فلا يدل عليه لفظ المصـــدر ؛ لأنّه لا يلزم أن يكون كل مصدر علة فرفعه يزيل العلة ؛ لاحتمال أنه فاعل بغير علة

والوجـــه الثاني: أنه قد تكون علة لأفعال متعددة ،كقولك :كسوت وأعطيت إكراما لك ، فلو أقيمت مقام الفاعل لتعين الفعل الرافع له ، وبقي ما عداه غير معلل [1].

والوجـــه الثالـــث : أنه إمّا باللام أو مقدراً بها ، واللام لها معنى غير العلة ، فلو أقيم مقام الفاعل لم يعلم أنه للعلة ؛ فلذلك امتنع إقامته مقام الفاعل .

وأما (المفعول معه) فإنما لم يقع موقع الفاعل لوجهين :

أحدهما : أن إقامته مقام الفاعل ترفع حقيقته بالكلية[2]، إذ حقيقته مصاحبة فاعل الفعل ، وذلك ينعدم بإقامته مقام الفاعل

والـــثاني:(احترام)[3]الواو ، إذ يؤدي ذلك إلى توهم عطف الاسم على الفعل ، وحذفها يخـــل بمعنى المفعول معه ، فانه يفهم دونها ،ومما يمتنع إقامته مقام الفاعل الحال ، والتمييز ، والظروف غير المتمكنة ، وخبر (كان) وأخواتها ، أما الحال ، والتمييز فلوجهين :

أحدهما : أنّ وقوعهما موقع (الفاعل) [4]مما يجوز إضمارهما ، وهما لا يكونان مضمرين .

---

(١) - شرح الوافية ٩٤/١ ، والرضي ٨٤/١ ، وفي شرح المصنف على الكافية ٣٢٠/١ : فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إما أن يقام مقام المجموع أو مقام أحدهما "

(٢) - كلمة غير واضحة في الأصل

(٣) - كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت ينظر المغني لأبن فلاح ٥٤٧

(٤)في النسخة (الفعل) ولعل الصواب ما أثبت

والـــثاني : أنّ الحـــال زيادة في الخبر ، وإسناد الفعل إليها يصيرها مخبرا عنها ، وذلك يرفع حكـــم وضعها ، وهو الزيادة في الخبر ، والتمييز جيء به لرفع إبهام السابق ، وإقامته مقامه يرفع عنه ما وضع له .

وأمـــا الظـــروف غـــير المتمكنة فإقامتها مقام الفاعل يقتضي رفعها ، وعدم تمكنها يقتضي لزومها للنصب على الظرفية .

وأما خبر (كان) وأخواتها فلا يجوز خلافاً للفراء [١] فإنه أجاز (كين) أخوكم

حجة الجمهور من وجهين :

أحدهما : أنه يؤدي إلى جعل الخبر مخبراً عنه كما في الثاني في علمت

والثاني: أن حذف الأول يخل بالنسبة لارتباط أحدهما بالآخر ، بخلاف الفاعل والمفعول فإنه ليس بينهما ارتباط نسبة حتى يحافظ عليها .

---

(١) - الإنصاف : وهذا ما ذهب إليه الكسائي أيضا ، وينظر : شرح الرضي ٢١٦/١ ، والارتشاف١٨٥/٢

متنٌ:"وإذا وجد المفعول به تعين له ، تقول : (ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شـديداً في داره) ، فيـتعين (زيد) ، فإنْ لم يكن فالجميع سواء ، والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني "[1]

الشـرح[2] : إذا وُجد المفعول به الصريح مع بقية المفاعيل التي يجوز إقامتها مقام الفاعل تعـين عـند البصريين إقامته دون غيره ، والكوفيون يختارونه ولا يوجبونه[3]، ووافقهم السيرافي ، فأجاز ضُرِبَ الضربُ الشديد زيداً ، وضُرب اليومان اللذان يعلمهما زيداً [4].

وحجة البصريين[5] من أربعة أوجه :

أحدهمـا: أن المفعـول بـه يشارك الفاعل في (مفعولية)[6] الفعل ؛ لأن الفاعل موجد والمفعـول به محله ،فلم يقم مقام الفاعل إلاّ ما يشاركه في (المفعولية) [6]" لا يقال بأن المصـدر أقرب إلى الفعل من المفعول به ، ولذلك سُمي (مطلقاً) لانطلاق الفعل عليه من غير تقييد ؛ لأنّا نقول المصدر نفس الفعل في المعنى والإسناد إليه كإسناد الشيء إلى نفسه ، ولذلك إذا أُسند إليه احتاج إلى متمم من خارج لا يكون من مدلول الفاعل للفعل .

والوجه الثاني : أنّه قد يشارك الفاعل في الفاعلية ، وإن كان منصوباً نحو: ضَارَبَ زيدٌ عمراً

والوجه الثالث : أهما يشتركان في إضافة المصدر إليهما .

والوجه الرابع : أنّه كما وُجد فاعل من غير مفعول كـ(قام زيد) وُجد مفعول ولا فاعل معـه نحو : جُنَّ زيدٌ ،فلما حصلت بينهما هذه المناسبة لم يقم مقام الفاعل عند حذفه إلاّ المفعول به لقوة مناسبته له .

---

[1] - الكافية ٧٢،٧٣

[2] - شرح المصنف على المقدمة الكافية ١/٣٥١ – ٣٥٢ ، وشرح الرضي ، ١/٢١٩ - ٢٢١، والفوائد الضيائية ١/٢٧٣ – ٢٧٤

[3] - شرح الرضي ١/٢١٩ ، والأشموني ١/١٨٤

[4] - شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٦ ، والمساعد على التسهيل لابن عقيل ١/٣٩٨ ،

[5] - نسب هذا البيت لجرير وليس في ديوانه وهو من شواهد الخصائص ١/٣٩٧،وشرح المفصل ٧/٧٥،والخزانة ١/٣٣٧،وهمع الهوامع ١/ ١٦٢

[6]– في المغني لابن فلاح ص٥٣٤ (معقولية)

٤٥/ب

حجة الكوفيين السماع والقياس/ : أمّا السماع فقول الشاعر(١)

[١٨٢] ولو ولدت قُفَيْرَةُ جروَ كلب لسُبَّ بذلك الجَروِ الكِلابَا

فإنــه أقام الجار والمجرور مع وجود المفعول به الصريح ، وقراءة(٢) ﴿ لِيَجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ (٣)وقراءة الشامي وأبي بكر ﴿ نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤)بنون واحدة وتشديد الجيم ، فإنّه أقيم المصدر في الاثنين مقام الفاعل مع وجود المفعول الصريح ، أي : لِيُجزى الجزاء ، ونُجي النجاء .

وأما القياس فإنها إذا صارت مفعولة على السعة ألحقت بالمفعول به

والجواب عن البيت من وجهين :

أحدهمـــا : أنّ الكلاب مفعول (ولدت) ، وليس مفعولاً لـــ(سب) ، و (جرو كلب) منصوب على النداء ، أو على الذّم .

والثاني : أنّ الكلاب نصب على الذم ، وجمع لأنّ قفيرة ، وجرواً ، وكلباً ثلاثة ،

والجواب عن الآية الأولى : أنّ القائم مقام الفاعل أحد المفعولين ؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين ، أي : ليجزي الخير قوماً (٥).

وأمّا عن الآية الثانية فإنّ الفعل ليس بماض ، بدليل سكون الياء ، ولها تأويلان :

أحدهما : أن الأصل (نُنَجِّي) ، فحذفت النون الثانية لاجتماع المثلين كما حذفت إحدى التاءين في (تذكرون ، وتظاهرون)(٦) ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما: أن الثانية فاء الكلمة لا موجب لحذفها ، وأمّا ما قيس عليه فهما زائدان ، فجاز التخفيف بحذف إحدى الزائدتين منه

---

(١) – ينسب لجرير ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الخصائص ٣٩٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ٥١٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧ ، وشرح الرضي ٢١٩/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٥٢٤/١ ، والهمع ٥٢١/١ الخزانة ١/ ٣٣٧ ،

(٢) – قرأ ابن عامر وحمزة و الكسائي بالنون ،ينظر الكشف ٢٦٨/٢

(٣) – الآية ١٤ من سورة الجاثية

(٤) – الآية ٨٨ من سورة الأنبياء وينظر الكشف ١١٣/٢

(٥) – شرح المفصل ٧٥/٧

(٦) – عبارة غير واضحة في الأصل وقد صوبت من المغني لابن فلاح ٥٣٨/٢

والوجـــه الـــثاني : أنّ الحذف إنما يكون عند استواء حركتيهما ، وهاهنا الأولى مضمومة والثانية ساكنة ، ولا وجه للحذف .

والتأويل الثاني: أنّ النون الثانية مدغمة في الجيم ،وهو ضعيف لأنّ النون لا تدغم في الجيم، فالأولى أن يكون إخفاء لا تبلغ رتبته التشديد؛لان النون تخفى عند الجيم(١)

وجواب القياس : أنّ جعله مفعولاً على السعة لا يصيره بمنزلة المفعول به الصريح حقيقة بل مجازاً أو تقديراً ، فلم يلتحق في القوة به (٢).

وأمّـــا من قرأ شاذاً ﴿ وإليه يُرجع الأمرَ كله ﴾ (٣)بنصب المفعول مع بناء الفعل للمفعول ، فـــإنّ القائم مقام الفاعل يعود على الغيب ، ونصب الأمر بفقد الخافض ، أي : وإليه يُرجع الغيب في الأمر كله .

قـو ــله:" فـــإنْ لم يكن فالجميع سواء " أي : إذا عُدم المفعول به الصريح واجتمعت بقية المفاعـــيل الـــتي تقام مقام الفاعل نحو : سِير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً ، فقيل : إنها مستوية المراتب ، وهو اختيار المصنف(٤) ؛ لأنّ دلالة الفعل على المصدر من جهة اللفظ ، وعـــلى الزمان من جهة الصيغة ، وعلى المكان والمفعول به من جهة المعنى لكن دلالته على المفعول به ضعيفة ؛ لأجل الواسطة ، ودلالته على المكان ضعيفة ؛ لأنها من جهة اللزوم ، ودلالته على المصدر والزمان ضعيفة لقربهما من الفعل فلما اشتركت في ضعف الدلالة كان المتكـــلم بالخيار فيها ، وقيل: الجار والمجرور أولى ؛ لأنه مفعول به في المعنى فهو أقرب إلى المفعـــول بـــه من غير واسطة ، وقيل : الثلاثة الأخرى أولى لظهور الإعراب فيها ، وقيل : المصدر المحدود أو الموصوف أولى من غيره لقوة دلالة الفعل عليه ، وقيل : الأولى المفعول به بواسطة ثم المكان ثم الزمان ، ثم المصدر(٥)

---

(١) – ينظر شرح القواس على الألفية ١/٦٢٠

(٢) – نعم فالمفعول به لن يبلغ رتبة الفاعل مهما حدث ، وإنما كانت النيابة في الإعراب فقط

(٣) – الآية ١٢٣ من سورة هود ، والقراءة غير موجودة في المحتسب ، وليس في إعراب القرآءات الشواذ للعكبري ، وينظر : مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ، والبحر ٥/ ٢٧٥ ،

(٤) – بقوله " فإن لم يكن فالجميع سواء " وقد تقدم ص ٣٤٠

(٥) – قال الرضي في شرحه على الكافية ١/٢٢١ : " كل ما كان أدخل في عناية المتكلم ، واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذن اختياره "

وإذا أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، فالأصح أنّ مجموعهما قائم مقام الفاعل ، وقيل: الاسم المجرور وحده ؛ لأنّه مخبر عن الحرف ، ويشترط أن لا يكون حرف الجر متعلقاً بمحذوف حالاً أو صفة كـ" خرج زيد بثيابه " ، و " سار رجل من بني تميم "[٦]

وأن لا يكون علّة كـ"سار زيد لإكرام عمرو .

وإذا أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل لم يجز تقديمه على الفعل ؛ لأنّه إذا تقدم اشتغل الفعل بضميره ، والابتداء لا يتطرق إليه لأجل حرف الجر ، وأمّا (بحسبك زيد) فإنما تطرق إليه ؛ لأن الحرف ليس له تعلق .

وأما محل النزاع فأصل الحرف فيه لتعدية الفعل ، ثم نقل إلى وقوعه موقع الفاعل ، فعمل الفعل فيه ، وفي متعلقه كما يعمل في الفاعل ، فلم يمكن الحكم بزيادته/ **٤٦/أ**

فإن قيل : فنقدر له فعلاً يعمل فيه يفسره الظاهر .

قلنا : الجار والمجرور لا يقدر عامله في باب التفسير ، فلا يقال : بزيد مررت به ، ولهذا قالوا في قوله:

[١٨٣] هذا سراقة للقران يدرسه [١]

إنّ (الهاء فاعل) والقرآن مفعول (يدرس) .

وإذا كان المجرور مؤنثاً نحو : سِير بهند لم تلحق علامة التأنيث إلى الباء ؛ لأنّ الباء أصل وضعها لإيصال الفعل القاصر الى المفعول به ، والتاء أصل وضعها لتدل على الفاعل المؤنث فتضادا ، وقيل : لأنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد والباء مذكر فلم تلحق علامة التانيث التاء نظراً إلى الباء .

فإن قيل: فالحرف يذكر ويؤنث !

قلنا : لو جئنا بالعلامة لكانت (لازمة) لزوم التأنيث ، فيؤدي إلى نقل الحرف من الجواز إلى اللزوم .

---

(٦) – والجار والمجرور هنا متعلقان بمحذوف حال أو صفة ينظر : الهمع : ١٦٣/١ .

(١) – لم أعثر على نسبة له ، وهو شطر بيت عجزه :

والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيبُ

والبيت من شواهد الكتاب ٦٧/٣ ، وشرح الرضي ٣٠٤/١ ، ٤٠٤/٢ ،والمغني لابن فلاح ٥٤١ ، ومغني اللبيب ٣٨٨ ، وينظر : الخزانة ٣/٢ ، و٥ /٢٢٦ ، و٤٨/٩ ، ٦١ ، ٥٤٧ ، واللسان (سرق) ١٥٧/١٠

وإذا أقيمت الثلاثة الأخر مقام الفاعل فلا بد من نقلها عن الظرفية والمصدرية إلى المفعول به علـــى الســـعة ، ليصح قيامها مقام الفاعل ، أما الظرفان فلأنهما لو كانا على بابهما لامتنع قيامهما مقام الفاعل ؛ لأنّ (في) تكون مقدرة معهما ، فتعلقهما بالفعل تعلق المفعول فيه المنصـــوب ، والتقدير استحقاقهما الرفع ؛ لقيامهما مقام الفاعل ، فعلم أنهما لو لم ينقلا لم يصـــح قيامهما مقام الفاعل ، وأمّا المصدر فالأصح أنه ينقل من المصدرية أيضاً لأن المصدر يـــدل عليه الفعل بلفظه ، والفاعل ليس من (مدلول لفظ)[1] الفعل ، وكذلك ما كان بمنـــزلـــته ينبغي أن ينقل إلى المفعول به الذي لا يدل عليه لفظ الفعل (ليشارك الفاعل في عـــدم دلالـــة لفظ الفعل ، فتصح نيابته منابه)[2] ومن منع النقل قال : إنه يشترط في المصـــدر معنى يزيد على الفعل ، لا يكون من مدلوله كالصفة ، والتحديد ينافي التأنيث أو الإضافة ، وفي التنـــزيل ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[3] ﴿ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ ﴾[4]

وإذا تقـــرر ذلك فإذا أقمت الجار والمجرور قلت : سير بزيدٍ يومين فرسخين سيراً شديداً .

وإذا أقمت اليومين قلت : سير بزيد يومان فرسخين سيراً شديداً

وإذا أقمت الفرسخين قلت : سير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً ،

وإذا أقمت المصدر قلت : سير بزيد يومين فرسخين سيرٌ شديدٌ ، وتقدّر اليومين والفرسخين سِيرا ، لا أنّه سير فيهما [5].

ويجوز تقديم الجار والمجرور إذا أقيم مقام الفاعل غيره ، وكذلك الظرفين منصوبين ، وأمّا إذا أقيم أحدهما مقام الفاعل ، فإنما يجوز تقديمه على تقدير أنه مبتدأ وضميره قائم مقام الفـــاعل، فإذا أقمت اليومين وقدمتهما قلت : اليومان سيرا بزيد الفرسخين، جاز رفعهما أيضـــاً فـــيقال : الـــيومان الفرســـخان سيرا هما بزيد سيراً شديداً ، فاليومان مبتدأ أول ،

---

(1) – عبارة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت وينظر : المغني لابن فلاح ٢/٥٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٣

(2) – عبارة غير واضحة في الأصل ، وما أثبته مأخوذ من لفظ ابن فلاح في المغني ٢/٥٤٣

(3) – الآية ١٣ من سورة الحاقة

(4) – الآية ٧ من سورة الطلاق

(5) –انظر : اللمع ٣٤ ، وشرح اللمع للعكبري ١/٤٦ ، و إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص: (٤٤١)

والفرســخان مبــتدأ ثــان، والجملــة خبر الفرسخين ، والعائد إليهما ضمير المنصوب ، والفرســخان وخبره خبر عن اليومين ، والعائد عليهما ضمير المرفوع . وكذلك الحكم لو قدمت مفعولي (أعطيت) قلت : زيد الدرهم أعطيه ، فزيد مبتدأ أول ، والدرهم مبتدأ ثان ، والجملة خبر عن الدرهم ، والعائد عليه ضمير المنصوب ، والدرهم وخبره خبر عن زيد ، والعائد عليه ضمير المرفوع المستتر ، وهو يبرز في التثنية والجمع ، فيقال : الزيدان الدرهمان أعطياهما ، والزيدون الدراهم أعطوها .

وقوله : " والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني المتعدي إلى اثنين ، و يجوز الاقتصار عــلى أحدهما ، لا يخلوا إمّا أن يلتبس الآخذ بالمأخوذ ، أو لا يلتبس ، فإن التبس نحو : (أعطى زيدٌ عمراً) لم يقم مقام الفاعل إلاّ المفعول الأول ؛ لأنه آخذ في معنى الفاعل، والثاني مــأخوذ في معنى المفعول ، و لم يعكس لئلا يلتبس الآخذ بالمأخوذ ، وكذا ألا يتقدم الثاني على الأول مع إثبات الفعل للفاعل ؛ لئلا يلتبس ، وأما إذا لم يُلبس نحو : أعطي زيد درهماً)،فــالأولى إقامــة الأول ، ويجوز إقامة الثاني نحو : أُعطي زيداً درهمٌ ، لعدم اللبس ، وفي كلامهم [١]: " أُدخل القبرُ زيداً " ،و أُدخلت القلنسوةُ رأسي ، لعدم اللبس ، و نصب ما بقى من المفاعيل لهذا الفعل على مذهب من جعله (أصلاً) وعلى حد انتصابه / بنقل بناء الفعل للمفعول على مذهب من جعله فرعاً . ٤٦/ب

فــرع مــتعلق بالرياضة [٢]، وهو مركب من الفعل المبني للمفعول ، ومن اسم المفعول الجاري عليه ويحتمل أربعة أوجه :

الأول : أعطي المعطى ألفاً مائةً) فــ(المعطى) قام مقام الفاعل لــ(أُعطي) ، و (مائة) مفعوله الثاني ، وفاعل المعطى مضمر فيه ، و (ألفاً) مفعوله الثاني .

والوجــه الثاني : (أُعطي بالمعطى به ألفٌ مائةٌ) ، فمائةٌ قائمة مقام فاعل (أعطي)، و (ألف) قائم مقام فاعل (المعطى) ، والجار والمجرور المفعول الثاني له .

والوجه الثالث : (أعطي بالمعطى ألفاً مائةٌ) ، فارتفاع (مائةٌ) لقيامها مقام فاعل (أعطي) ، وفاعل (المعطى) مضمر فيه .

---

(١) - ينظر : الكتاب ١/١٨٨ ، وشرح الجمل ٢/١٨١ضرورات الشعر للسيرافي ١٧٦ .

(٢) - مسألة بها امتحان النِّشأة ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٦- ٥٤٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ٥٢٦- ٥٣٠ ، وشرح الجمل لابن هشام ١٦٨ - ١٦٩، وشرح القواس على الألفية : ١/٦٢٥ ، والصفوة الصفية ١/٥٦٠

والوجـــه الرابع : (أعطي المعطى به ألفٌ مائةً) فالمعطي قائم مقام فاعل (أعطى) ، و (مائة) مفعوله الثاني ، وألف فاعل (المعطي) ، و(به) مفعوله الثاني

وهذا المنوال في المتعدى الى ثلاثة : أعلم بالمعلم به زيدٌ أخاه عبد الله غلامه

وضـــابطه : أنّ المعلَّمّ أحد مفاعيل العلم ، ومفاعيل العلم بعده حتى يستوفيها ؛ لأن الألف واللام في (اسم المفعول) موصول ، (وهو ومتعلقاته)[١] صلةٌ ، فالمجموع بمترلة الكلمة الواحدة ، فإذا تمت الصلة فالباقي مفاعيل (أعلم) ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) - كلمة غير واضحة ولعلها كما ذكرت ، وينظر المغني لابن فلاح ٢/٥٥١

[المبتدأ والخبر]

متنٌ :" المبتدأ والخبر ،فالمبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ،مسنداً إليه "[١]

الشرح[٢] : المبتدأ مأخوذ من" ابتدأت الشيء" إذا فعلته أوّلاً ، والخَبَر من قولهم : أرض خبراء إذا كانت سهلة[٣] ، فكأنه يسهل عند السامع المعنى المطلوب[٤] ، وإنما حدّ كل واحد منهما ؛ لأنّه لا يمكن الجمع بينهما بحد واحد ؛ لاختلاف حقيقتيهما ، ولهذا أُخذ على صاحب المفصّل قوله : " هما الاسمان المجردان للإسناد "[٥] ، وقالوا : لا يخلو إمّا أنّ يكـــون المقصود بذلك القدر المشترك بينهما ، أو المقصود كل واحد منهما ، فإن كان الأول لم يحصـــل بـــه تحديد كل واحد منهما ؛ لأنّ تعريف القدر المشترك بين شيئين لا يكـــون تعـــريفاً لكل واحد منهما ، وإن كان الثاني فهو محال ؛ لأنّ لكل واحد منهما خصوصية ليست للآخر ، فتحديدهما بحدٍّ واحدٍ يخلّ بخصوصية كلّ واحد منهما.

وقـــوله: "هو الاسم" خرج بذلك الفعلُ والحرف ، فإنهما لا يبتدأ بهما ، و" المجرد عن العوامل اللفظية " لفظاً أو تقديراً ، وهي (كان) وأخواتها ، [وإن وأخواتها] و (ظننت) وأخواتها ، و (الباء) [و] (من) في (بحسبك زيدٌ) ، و [قول الشاعر] [٦]

---

[١]- الكافية : ٧٤

[٢]- الكتاب ١/ ٢٤ ، والأصول ١/٥٨- ٦٠ والإيضاح العضدي ٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٨٣ – ٨٥ ، وشرح المصنف على المقدمة ٢/٣٥٣

[٣]- قال الزمخشري في أساس البلاغة ١٠٢ : " هي أرض رخوة فيها فيها جِحَرة " وينظر الصحاح ٢/٦٤١

[٤]- اللسان : (خبر) ٤/٢٢٨

[٥]- ينظر : المفصل ٢٣ ، و الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب :١/١٧٩

[٦] - هذا جزء من عجز بيت للنابغة الذبياني ، وهو في الديوان ١٤،وتمام البيت

وقفت فيها أصيلانا أسائلها   عيت جوابا وما بالربع من أحد

والبيت من شواهد الكتاب ٢/٣٢١، والمقتضب ٤/٤١٤ ،ومجالس ثعلب ٥٠٤،، وأسرار العربية ٢٦٠ (٦)-والإنصاف ١/١٧٠، واللمع ١٥١ ، وشرح المفصل ٢/ ٨٠ ، والخزانة ٤/١٢٤،١٢٢

[١٨٤] ما بالربع من أحدِ

،و ﴿ هل لنا من الأمر من شيء ﴾[٧] [و] (من) الثانية زائدة .[٨]

والــتقدير في نحــو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ انشــقت﴾[١] ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[٢]و﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾[٣]؛ لأنّ هــذه العوامــل تسلبه الرفع بالابتداء .

و"مسنداً إليه" ؛ لأنّه لا يستحق الإعراب إلا بالإسناد ؛ لأنّ الألفاظ وضعت للدلالة على المسمّى ، وأمّا ما يحدث من المسمّى فالحركات هي الدالة عليه ، وما يحدث من المسمى إنما يكون بعد التركيب ، وذكر الإسناد دون الإخبار ؛ لأنّ الإسناد أعم من الإخبار ، إذ يدخـــل فيه الأمر والنهي والاستفهام ، إذ لا يتوقف على التصديق والتكذيب من المعاني التي قد تقع أخباراً نحو (زيد قم إليه)[٤]، وفي ذلك تأويلان :

أحدهمـــا : بتقدير الحكاية بعد القول ، وهو الخبر في المعنى ، فإذا قلت : (زيد قم إليه ، ولا تقم إليه ، وهل تقوم إليه ؟ كان التقدير : زيد مقول : قم إليه ، أو لا تقم إليه ، أو هل تقوم إليه ؟

والــتأويل الثاني : ردّها إلى معنى الخبر ، أي : زيد آمرك بالقيام إليه ، أو أنهاك عن القيام إليه ، وأستفهمك عن القيام إليه ؟

وأمّا العامل فيه [٥]فلم يتعرض له المصنف ، وفيه سبعة أقوال :

---

(٧)- الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

(٨)- ينظر : المفصل ٢٣- ٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٨٣- ٨٤ ، وشرح الرضي ١/٢٢٤ ،

(١)- الآية ١ من سورة الانشقاق

(٢)- الآية ٦ من سورة التوبة

(٣)- الآية ١٧٦ من سورة النساء

(٤)- جملة بين القوسين غير واضحة في الأصل ، وما أثبته من المقتصد ١/٢٥٢

(٥)- العامل في المبتدأ ، من المباحث التي أفرزتها نظريّة العامل ، والتي مفادها أنّ لكل معمولٍ (مرفوعٍ أو منصوبٍ ، أو مجرورٍ ، أو مجزومٍ) عاملٌ (رافعٌ ، أو ناصبٌ ، أو جارٌّ ، أو جازمٌ) ، ولما كان المبتدأ يقع في أول الجملة الاسمية ، ولا يوجد قبله ما يمكن أنْ يعمل فيه ، اختلف النحاة في تفسير عامله على سبعة أقوال كما سيأتي ، وينظر : الرد على النحاة : ، وللسيوطي مبحث مفيد أفرده للعوامل في الأشباه والنظائر ١/٥١٤-٥٤٠

أحدها : لجمهور المحققين من البصريين أنّ العامل فيه الابتداء [٦]، وهي علة مركبة من وصفين [٧]، وهمّا التجرد والإسناد ، كما ذكر المصنف ، ويدخل تحته ما تضمن معنى الشرط والاستفهام ،نحو:أيهم يقم أقم معه ،/ وأيّهم عندك ؟ ، وهذه العلة وصف معنوي قائم في المبتدأ ؛فأثر فيه كما تؤثر الحركة في محلها. ٤٧/أ

والقول الثاني [١] : أنّ الابتداء علّة مركبة من ثلاثة أوصاف : التجرد ، والإسناد ، والتعرض لدخولها .

وخرج من ذلك ما تقدم من معنى الشرط والاستفهام ، إذ لا يتعرض لتقدم العوامل اللفظية عليه [٢]

والقول الثالث للمبّرد[٣] : أنّ العلة المؤثرة هي التجرد ؛ لأنّه الملازم للمبتدأ ، فيغلب على الظن أنّه العامل قياساً على الألفاظ اللازمة .

والقول الرابع : رُوي عن الزَّجاج [٤]: أنّه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار .

والقول الخامس لبعض المتأخرين [٥]: أنّه يرتفع بإسناد الخبر إليه ، قيل : على ارتفاع الفاعل بإسناد خبره إليه ، وذلك أنّ الارتفاع والإسناد حصل ، ودار مع كل واحد منهما وجوداً وعدماً ، فيغلب على الظن أن الارتفاع إنما كان للإسناد

---

(٦)- الكتاب : ١٢٦/٢ ، والأصول ٥٨/١ ، والإيضاح العضدي ٧٣ ، والإنصاف ١/ ٤٤ ، وابن يعيش ٨٤/١ ، والهمع ٣١١/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣

(٧)- في المغني لابن فلاح ٥٨٢/٢ : " من ثلاثة أوصاف " ، والوصف الثالث هو " التعرض لدخولها "

(١)- نسب هذا القول في بعض المصادر لابن السراج ، وما في الأصول يخالفه ، وهو مذهب الأخفش والرماني ، وينظر الأصول : ٥٨/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٩/٣ ، والهمع ٣١١/١

(٢)- شرح القواس : ٨١٤/٢ - ٨١٦

(٣)- نسب هذا القول في بعض المصادر للجرمي ، والسيرافي ، وأبو الحسن ابن عصفور ، وبعض البصريين ، وما في المقتضب يشير إلى غير ما نسب إلى المبرد ، حيث قال في المقتضب ١٢/٤ " وأما حيث كان خبرا فإنه وقع مرفوعا بالمبتدأ كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء " ، وينظر : المساعد في شرح التسهيل لابن عقيل ٢٠٦/١ ، وشرح المفصل ،وأسرار العربية ٦٣ ، والتذييل والتكميل ٢٦١/٣

(٤)- ينظر ارتشاف الضرب ٢٨/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١

(٥)- شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٥/١ ، وشرح الرضي ٢٢٧/١

والقـــول السادس للكسائي والفراء[٦]: أنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه ، ولا ينّكر عمل كل واحد منهما في صاحبه ، بدليل قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [٧]فإنّ (أياً) منصوب بـــ"تدعوا"، وهو مجزوم بها .

والقول السابع لبعض الكوفيين [٨]: أنّ الرافع للمبتدأ هو العائد من الخبر ؛ لأنه يشترط عندهم تحمله للضمير .

بيانه أنك إذا قلت : (زيد ضربته) "فالهاء" مانعة للفعل من العمل في زيد ، فكأنها هي (العاملةُ) .

والاعتراض على من جعل التجرد هو العلة أو جزءاً من العلة [١]أنه إشارة إلى نفي المانع ، ونفـــي المانع لا يجعل جزءاً من المقتضي ، وبأنه قيد عدميّ ، فجعله علةً على خلاف الأصل ، وجوابه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن تجريده من العوامل بأن يذكرها أولاً ، وذكر الشيء أمر وجودي

والثاني : أن تجريده الصلاحية لعملها فيه ، والصلاحية صفة قائمة فيه ، فهي وجودية لا عدمية .

والثالث : سلمنا أنه عدم لكنّ العامل أمارة على العمل لا موجب بذاته ، والعدم يجوز أن يجعل أمارة على الشيء ، بدليل أنّ عدم صبغ أحد الثوبين يميزه عن الآخر .

والاعـــتراض على من قال : يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه[٢] أن تصور معنى الابـــتداء ســـابق عـــلى تصوّر معنى الخبر ، فنسبه التأثير إلى السابق أولى ، وأنه ينتصب بدخول (إنّ) عليه ولا يزول عن الإخبار عنه .

وجواب هذا أنّه يزول الإخبار المجرد إلى الإخبار المؤكد ، وهما متغايران ، ولا يرد المؤكد نقضاً للمجرد.

---

(٦)- وهذا هو المذهب الذي اختاره أبو حيان ينظر : التذييل والتكميل ٣/٢٦٦ – ٢٦٧ ، و الإنصاف ٤٨/١

(٧)- الآية ١١٠ من سورة الإسراء

(٨)- ينظر الانصاف ١/ ٤٩ ، والهمع ٣١٢/١

(١)- وهو رأي المبرد ، وقد تقدم .

(٢)- وهو رأي الزجاج ، وقد تقدم .

والاعتراض على قول الكسائي والفراء بستة أوجه [٣] :

أحدها : أنّ الخبر إذا كان عاملاً فرتبته التقدم ، وإذا كان معمولاً فرتبته التأخر ، والشيء الواحد لا يكون مقدماً مؤخراً في حالة واحدة .

والثاني : أنّ الاسم ليس في نيابة الفعل إلا لشبه الفعل أو الحرف ، وهو لفظ الخبر لاحظّ [له في] ذلك ، وهو صنف قائم بذاته[٤]

والثالث : إذا توقف المبتدأ على الخبر في العمل ، وتوقف الخبر على المبتدأ كان دوراً .

الرابع : أنّ الخبر قد يكون فعلا له فلو عمل فيه لكان فاعلا لا مبتدأ .

---

(٣)- ينظر الهمع : ١/ ٣١١- ٣١٢ ، والتصريح ١/٥١٩ ،

(٤)- قال في المساعد على التسهيل ١/٣٠٦ " فإذا قلت : أقائم الزيدان ؟ فالزيدان فاعل مغن عن الخبر كما تقدم ، وليس ثم خبر محذوف ، خلافا لبعضهم ، وذلك لتمام الكلام بدون تقدير "

الخامس : أن الخبر قد يكون موصولاً ، فلو عمل في المبتدأ لعملت الصلة فيما قبلها

السادس : أنّ العامل اللفظي يزيل الرفع ، والعامل اللفظي لا يدخل على عامل آخر لفظي ، وجواب أداة الشرط من وجهين:

أحدهما أنّ عملهما مختلف ، فإنّ الفعل عمل النصب بحكم المفعولية ، وهي جزمت لنيابتها عن حرف الشرط ، وليست أصلاً في العمل

والثاني : أنّه ينوى به التأخير من حيث المفعولية ؛ لأنّ رتبَها بعد الفعل ، وما عرض فيها من تضمن معنى حرف الشرط وإن منع تأخيرها لفظاً لا يمنع تقديراً .

وأمّا خبر المبتدأ فلا يستقيم تقدير تقديمه على مذهبهم ؛ لأنه إذا تقدم عندهم بطلت الخبرية وصار المبتدأ مرتفعاً به /على جهة الفاعلية ، قاله في المقتصد (١) . ٤٧/ب

و الانتصار للكسائي والفرّاء أنّ كل واحد منهما يؤثر صفة قائمة في الآخر، فتكون صفة الخبر قائمة في المبتدأ ، وإن كان ذات الخبر متأخراً ، والعمل إنما يكون بالنسبة إلى الصفة لا بالنسبة إلى الذات

قوله : إنما يعمل الاسم للشبه

قلنا : ذلك العامل اللفظي ، فلم قلتم بأن المعنوي كذلك ؟

قوله " يفضي إلى الدّور "

قلنا : تقدير صفة كل واحد منهما إلى الآخر يرفع الدور

قوله : " يصير فاعلاً " .قلنا : ليس الفعل وحده هو العامل ، بل صفة الخبر هي العاملة كما تقدم ، وبهذا خرج الجواب عن الموصول .

وعن السادس : أنّ عمل العامل يرتفع بعمل عامل أقوى منه .

والاعتراض على القول السابع(٢)بوجهين :

أحدهما : أن الضمير قد يكون في الصلة نحو : زيد الذي قام ولا تعمل الصلة فيما قبل الموصول عندهم .

والثاني: أن الضمير ليس له أهلية العمل بدليل امتناع(مروري بزيد حسنٌ وهو بعمرو قبيح) ؛ لئلا يتعلق حرف الجر بالضمير .

---

(١)– المقتصد : ٢١٤/١ ، ٢٦١

(٢)– وهو لبعض الكوفيين أنّ الرافع هو العائد من الخبر

متنٌ :"أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام ، رافعة لظاهرٍ ،[مثل : زيد قائم] ،و (ما قائم زيد)[١] ،و أقائم الزيدان ؟فإنْ طابقت مفرداً جاز الأمران "[٢]

الشـــرح[٣]: فسّـــر دخول الصفة المذكورة في حد المبتدأ من حيث إنها لا تشاركه في الإسناد إليها ؛ لأنّ المبتدأ مسند إليه ، وهي مسندة إلى فاعلها في التجريد بحسب أفرادها عـــن المبتدأ ، وجعل العلة الموجبة لرفعها التجريد - كما قال المبرد في (المبتدأ)[٤]- فَعلّةُ المبتدأ مركبة ، وعلتها بسيطة ، لكنّ هذا ضعيفٌ لوجهين :

أحدهما : أنّ كل مبتدأ محكوم عليه ، وهي حكم على فاعلها ، فدخلت في حد الخبر لا في حد المبتدأ .

والثاني : أنّ كل مبتدأ لابد له من خبر إما منطوق به ، أو محذوف ، ولا خبر لهذه الصفة فبطل كونها مبتدأ .

والأولى أن يقال : ارتفعت لوقوعها موقع الفعل المضارع ؛ لأنها بمعناه ؛ لأن معنى (أقائم الزيدان ؟) (أيقوم الزيدان ؟) كما يرتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم ؛ لأنه يقدر به ، وهذا إذا لم تطابق ما بعدها نحو : أقائم الزيدان ؟ وأ مضروبٌ الزيدان؟ وأحسنٌ الزيدان ؟، وكذلـــك بعـــد ما النافية نحو : ما قائم الزيدان ، وما مضروب الزيدان ، وما حسن الزيدان[٥].

وإنما لم يجعل خبراً ؛ لأنه لا يخبر عن (المفرد بالمثنى)[٦] .

---

[١]- في الكافية : (ما قائم الزيدان) وقد أثبت ما ورد في النسخة لأنه موافق لشرح الرضي ١/٢٢٣

[٢]- الكافية : ٧٤

[٣]- ينظر : الكتاب ٢/١٢٧ ، والمقتضب ٤/١٢٦، والأصول ١/٦٥ ، والإيضاح العضدي ٣٥ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٨٥- ٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٠ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٣٥٤- ٣٥٥ ، وشرح الرضي ١/٢٢٣،٢٢٧، والفوائد الضيائية ١/٢٧٥- ٢٧٧ ، والتذييل والتكميل ٣/٢٥٠-٢٥٧

[٤]- المقتضب : ٤/١٢٦ قال المبرد ،" وإنما رفع المبتدأ بالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل "

[٥]- الكتاب ١/٣٢٩ – ٣٣٤ ، وأصول النحو ١/٦٥، ، والإيضاح العضدي للفارسي ٧٩ ، والرضي ١/٨٦ ، وشرح المقدمة للمصنف ٢/٣٥٤ ،

[٦]- في النسخة (عن المثنى بالمفرد) ، ولعل الصواب ما أثبت

وأما إذا طابقت ما بعدها في الإفراد كقولك : ما قائمٌ زيد ، و أقائم زيد ؟ فإنه يجوز أن يكـــون مـــا بعدها مبتدأ وهي خبر متقدم ، وفيها ضمير يعود عليه ، فيثنى ويجمع على حســـب المبتدأ ، ويجوز أن يكون فاعلاً لها ، ولا ضمير فيها ، ولا يثنى ولا يجمع ، وإن كان ما بعدها مثنى أو مجموعاً ؛ لأنها بمنزلة الفعل[١] .

وقو‍ـــله:"رافعة لظاهر" احتراز عن مثل أ قائمان هما ؟ فإنها رافعة لمضمر ، ولذلك ثُنّيت بحســـب الضمير فيها ، و"هما" مبتدأ ، وهي الخبر ، وكذلك : أ قائمان الزيدان ؟ ثُنيت باعتبار الضمير فيها العائد على المبتدأ .

(١)- والفعل لا خبر له ، فمن ثمة تم بفاعله الكلام

متنٌ : " والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة " [1]

الشــــرح[2]: حقيقة الخبر جملة مركبة من مخبر عنه ومخبر به ، وكيفية النسبة إذ لا يحصل إخبار السامع إلا بمجموعها ، لكنه لما كان يحصل الخبر للسامع عند آخر أجزاء المركب صـــار وجـــوده كالسبب لحصول الخبر ؛ فلذلك أطلق عليه الخبر ، واختلف العلماء في عامله على ستة أقوال [3]:

أحدهـــا: لسيبويه [4]أنّ الابتداء رافع له كالمبتدأ ؛ لأنه يقتضيهما ، إذ لا يتحقق وصف المبتدأ إلاّ (بإسناد)[5] الخبر إليه ، فأشبه العامل اللفظي المقتضي لشيئين نحو : (كان) و (ظننت) وهو بالنسبة إلى الخبر عبارة عن التجريد والإسناد به كما ذكر المصنف[6] ، و (تخرج) [7] الصفة عن خبر المبتدأ ؛ لأنها خبر عن الفاعل لا عن المبتدأ .

والقول الثاني للمبرد [8]وابن السرِّي [9]: إن الابتداء والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر ، وتحقيقه أن المبتدأ واسطة بين المؤثر والمؤثر فيه ، فالابتداء بمترلة النار المؤثرة ، والمبتدأ بمترلة القدر ، والخبر بمترلة ما في القدر[10]

والقول الثالث للكسائي والفراء :[11] أنّه مرفوع بالمبتدأ كما تقدم بيانه [12] .

---

(١)– الكافية : ٧٤

(٢)– الكتاب : ٧٨/٢ ، ١٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١– ٩٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٥٥/٢، شرح الرضي ٢٢٨/١ ، والفوائد الضيائية ٣٧٧/١

(٣)– ينظر شرح القواس على ألفية ابن معط : ١/ ٨١٧ ،

(٤)– قال سيبويه في الكتاب ١٢٦/٢ " والمبتدأ والمبني عليه رفع ، فالابتداء لايكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه " ومفهوم هذا الكلام يخالف صريح ما ذكر في الكتاب عند قوله ٤٠٦/١ :" إذا قلت : عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ،"

(٥)– في النسخة (بالإسناد) ، ولعل الصواب ما أثبت

(٦)– يريد قوله في المتن " والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة "

(٧)– كلمة غير واضحة ولعلها كما ذكرت

(٨)– المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢٦/٤

(٩)– هو أبو إسحق إبراهيم بن السّريّ الزجاج : أبو إسحاق ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١

(١٠)– ابن يعيش ٨٥/١ ، والإنصاف ٤٤/١

(١١) – الإنصاف المسألة (٥) ٤٤/١ – ٥١

والقول الرابع : قول من جعل الإسناد هو العامل في المبتدأ أنّه يرفع الخبر ؛ لأنّه المبتدأ في المعـــنى ، لأنك إذا قلت : زيد قائم ، فالقائم هو زيد ، وكون المبتدأ مسنداً إليه ، وكون الخـــبر مســـنداً وصفان إضافيان ، والمضافان يوجدان معاً ؛ لأنّ حقيقته / لا توجد إلا بوجودهما ، فالتشريك في الوحدة المعنوية يقتضي التشريك في الحكم . ٤٨/أ

والقـــول الخـــامس : نقل عن أبي علي ، وعن أبي الفتح [١] أنّ الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر ؛ لأنّه لا يصلح للعمل في الخبر إلا هو ؛ لقربه ، ولعدم الاقتضاء له [٢] لأن الابتداء ليس وصفاً للخبر إنما هو وصف في المبتدأ .

والقول السادس للسيرافي [٣] في أنّ عامله التعري من العوامل اللفظية كالمبتدأ .

والاعتراض على قول سيبويه [٤] بثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الابتداء ليس وصفاً للخبر ، فيمتنع جعله عاملاً فيه.

والـــثاني : حصـــول الفارق بينه وبين العامل اللفظي ، فإنّ اللفظي أقوى من المعنوي ، ولذلك عمل في شيئين .

والثالث : أنّ العامل مع المعمول إذا سمي بهما حكيا ، ولو سمي بالمبتدأ لم يحك .

وجواب هذا : أنّ من شرط الابتداء وجود الإسناد ، ولم يوجد في المفرد ، أو أنّ اللفظي إنمـــا يحكى لبعد إعرابه بوجود التركيب المانع من إعراب المفرد ، وأما المعنوي فلا يظهر حتى يتعذر الإعراب بسببه .

وعلى مذهب المبرد [٥] بوجهين :

أحدهما : عمل عاملين في معمول واحد

وجوابه : أنّه لما كان الابتداء لا يظهر مع كونه ملازماً للمبتدأ صارا كأنهما شيء واحد .

والثاني : أنّ (المبتدأ) لا يصلح للتأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا وجه له ،

---

(١٢)- تقدم ص ٣٠٠

(١)- ينظر الإيضاح العضدي ٧٣ ، ٨٥ ، واللمع ٧٢

(٢)- أي : اقتضاء الابتداء ، " و ينظر : المقتضب ١٢٨/٤ ، والقواس ٨١٧/٢ ،

(٣)- ذكر الفراء أن هذا هو مذهب الخليل ، وقد وقد ذهب إلى هذا الجرمي وكثير من البصريين ، وينظر : التذييل والتكميل ٢٦٢/٣ ،

(٤)- الذي يرى أن العامل في الخبر هو الابتداء كما تقدم

(٥)- القائل بأن المبتدأ والابتداء رفعا الخبر كما تقدم

وقد تقدم تقرير جواب هذا [٦]. وعلى قول أبي علي بوجهين :

أحدهما: أنّ المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل عمله بالعوامل اللفظية ؛ لأنه عامل لفظي

والثاني : أنّه اسم ليس له أصل في العمل ، وليس عمله في الخبر بأولى من عمل الخبر فيه ؛ لاشـــتراكهما في الاسمية والإسناد ، وإذا امتنع عمل الخبر فيه امتنع أيضاً عمله في الخبر .

وعلى مذهب السيرافي[١] أنّ العوامل لو دخلت عليه لأخرجته عن خبر المبتدأ إلى كونه خبراً لها نحو زيدٌ كان قائماً ، وزيد إنه قائمٌ ، والكلام مفروض في خبر المبتدأ دون غيره .

وجوابـــه : أنّ ذلك لا يخرجه عن الخبرية سواء كان للمبتدأ أو لغيره ، وإنّما الغرض أن دخولها يسلبه الرفع .وإذا تقرر العامل فإنما عمل الرفع لوجهين :

أحدهما : أنّ المبتدأ أشبه الفاعل في كونه مخبراً عنه ، والخبر أشبهه في كونه جزءاً ثانياً في الجملة ؛ فارتفعا قياساً عليه

والـــثاني : أنّ المبـــتدأ أقوى بأوليَّـــتهِ ، والرفع أقوى الحركات ، فأعطيها طلباً لتتناسب القوة بالقوة ، والخبر هو المبتدأ في المعنى ، فشاركه في ذلك[٢] .

---

[٦]- تقدم ص ٢٩٩

[١]- القائل بأن العامل هو التجرد للإسناد ، والتعري من العوامل اللفظية كما تقدم ينظر شرح السيرافي على الكتاب ٢/٢٢/ب ، ٢٣/أ

[٢]- شرح القواس ٨١٦

متنٌ "وأصل المبتدأ التقديم ،ومن ثم جاز(في داره زيد)،وامتنع (صاحبها في الدار"[1]

الشـــرح [2]: ذكْرُ مسألتين ــ إحداهما جائزة ، والأخرى ممتنعة – يدلان على أنّ أصل المبتدأ التقديم ، كما ذكر في الفاعل والمفعول امتناع (ضرب غلامُه زيداً) ، ونظيرها في الامتـــناع (صاحبها في الدار) لأنّ الضمير راجع إلى متأخر لفظاً ومعنىً ، فكان ممتنعاً ، وجواز (ضَربَ غلامَه زيدٌ) ، ونظيرها في الجواز (في داره زيد) ؛ لأنّه متقدم في المعنى ، فكـــأنّ الضـــمير راجـــع إلى مـــتقدم في المعـــنى [3].

(1)- الكافية ٧٤

(2)- ينظر : الكتاب : ١٨٢/٢ ، ، والأصول :٦٢/١ ، وشرح ابن يعيش : ٩٢/١ ٩٤ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٥٦/٢ : ، وشرح الرضي :٢٢٩/١-٢٣٠ ، والفوائد الضيائية : ٢٧٩/١ ، والتذييل والتكميل ٣٣٦/٣- ٣٤٦ ، والهمع ٣٢٩/١

(3)- ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب :٣٥٦/٢

متن : " وقد يكون المبتدأ نكرة – إذا تخصصت بوجه ما مثل : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مشركٍ ﴾[1]، و (أرَجلٌ في الدار أم امرأة؟) ، و (ما أحد خير منك) و (شر أهر ذا ناب) و (في الدار رجل) و (سلام عليكم) "[2]

الشرح[3]: المبتدأ على نوعين :

معرفة ، وهو القياس ؛ لأنّه محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلاّ بعد معرفته .

ونكرة مقربة من المعرفة ، وذلك في اثنتي عشرة صورة منها :

إذا تخصصت بالوصف ،كقوله تعالى ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾[4]و ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[5]و﴿ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[6]، والرحمة – وإن لم تكن موصوفة – مشاركة للنكرة الموصوفة بالعطف[7].

ومنها أن تقع النكرة بعد همزة الاستفهام معادلة بأم نحو : (أرجل في الدار أم امرأة؟) ، وإنما جاز الابتداء بها ؛ لأنّ المتكلم عالم بإثبات الحكم لأحدهما ، وإنما يسأل عن التعيين ، وإذا صار الحكم معلوماً صار الخبر في المعنى كالوصف ، فكانت في المعنى كنكرة موصوفة ، وقد تفيد النكرة الدالة على العموم ، وإذا عمّت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة ، وذلك في ست صور :

---

(1) – الآية ٢٢١، من سورة البقرة

(2) – الكافية : ٧٥

(3) – الأصول ١/٦٦– ٦٧ ، شرح ابن يعيش على المفصل : ١/٨٥– ٨٦ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٣٥٧– ٣٥٩ ، والفوائد الضيائية ١/٢٨٠– ٢٨٢ ، والتذييل والتكميل ٣/٣٢٢– ٣٣٦ ، والهمع ١/ ٣٢٦ – ٣٣٥

(4) –الآية ٢٢١ من سورة البقرة

(5) – الآية ١٠٨ من سورة التوبة

(6) – الآية ١٥٧ من سورة آل عمران

(7) – القواس ٨١٩

منها : ما أحدٌ خيرٌ منك ، وما رجلٌ خيرٌ منك

ومنها أن يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه [1] نحو : ما أحسن زيداً !

ومنها أن تتضمن معنى الشرط كقولك : من يقم أقم معه .

ومنها أن تتضمن معنى الاستفهام ، نحو : من عندك؟

ومنها أن تفيد معنى العموم في المعنى ، نحو : رجل خير من امرأة ، وتمرة خير من جرادة.

ومنها أن تدخل النكرة في عموم السؤال ، كقولك لمن قال : من جاءك ؟ : رجل ، أي : رجل جاءني ، ومنه ما روي[2] أنه لما أسلم (عمر) [رضي الله عنه] ، واشتهر إسلامه ، اجتمع عليه المشركون ، وجرى بينه وبينهم أمر عظيم ، فبينما هم كذلك إذ أقبل شيخ من قريش ، فقال : ما شأنكم ؟ ، فقالوا : إنه صَبأ عمر ، قال : فمَهْ ! رجلٌ اختار لنفسه ، / فما تريدون منه " ؟ فقوله : " رجل) مبتدأ ، و (اختار) خبره ، وهو في نهاية الحسن ؛ لأنهم قد علموا أن الرجل عمر . ٤٩/ب

ومنها قولهم : " شرٌّ أهرّ ذا ناب" [3] وفيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه فاعل في المعنى أي : ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ .

والثاني : خبر مبتدأ محذوف أي : هذا شر أهر ذا ناب .

والثالث : أنه مصدر ، ومعرفة المصدر ونكرته متقاربان .

والرابع : أنّ دلالته على التعظيم ، قام مقام الصفة ، فالتحق بالنكرة الموصوفة

ومنها أن يكون خبرها ظرفاً ، أو جاراً أو مجرور مقدماً ، عليها كقولك : في الدار رجل .

ويمتنع عند البصريين (رجل في الدار) خلافاً للكوفيين ، فإنهم يجيزونه إذ لا فرق في المعنى بين التقديم والتأخير ، ومن كلامهم "تحت رأسي سرج ، وعلى أبيه درع" قالته امرأة يقال لها الزرقاء لتأبط شراً ؛ لأنّه كان يتردد إليها ، وكان لها ابن قد قارب الحلم ، فتوعد تأبط شرا بالقتل ، فقالت أمه لتأبط شراً : إنه من شياطين العرب ، ولقد علقت

---

(١)- الكتاب ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٠ ، وشرح الرضي

(٢)- الروض الأنف للسهيلي : ٣/٢٧٠

(٣)- من أمثال العرب ويضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله ،ينظر : الكتاب ١/٣٢٩ ، و الخزانة ٣/ ٤٦٧ ، ومجمع الأمثال ١/٣٧٠

قبل أن يقتلك [١] . واختلف العلماء في تعليله .

فقـــال قوم : إنما لم يتقدم المبتدأ ؛ لأنه لو تقدم لالتبس خبره بصفته ؛ لأن النكرة محتاجة إلى الوصـــف ،فإذا تقدم تمحض للخبرية ؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف ، فيزول وهم كونه صفة ، واعترض على هذا التعليل بوجهين :

أحدهمـــا : زيد العالم ، فإنه يجوز أن يكون وصفاً [وخبراً]، ولم يمنع وهم الوصف عن الخيريـــة ، وجوابه أن النكرة أحوج إلى الوصف من المعرفة ؛ لأنّ المعرفة بوضعها تستغني عن الوصف بخلاف النكرة فإنها محتاجة إلى الوصف لعدم تعيينها .

والـــثاني : أنّ هذا التعليل ضعيف ؛ لأنه لا يستفاد منه التقريب من المعرفة ، والنكرة إنما يبتدأ بها إذا قربت من المعرفة .

وقال قوم: إنما جاز الابتداء بالنكرة لأنّ حكمها لما كان سابقاً عليها ، والحكم صفة في المحكوم عليه ، صارت كأنها موصوفة في المعنى ، فقربت بذلك من المعرفة ، كما قلنا في الفاعل إذا كان نكرة ، فإن الفعل صفه للفاعل في المعنى ، ولذلك صح أن يقع نكرة .

وأمـــا إذا تأخـــر الحكم فإنّه يذكر أولاً ، ويأتي حكمه ، وليس مقرباً من المعرفة فيمتنع الحكم عليه لذلك .

وإنما اختص الظرف والجار والمجرور بذلك دون غيرهما ، فلا يجوز (قائم رجل) لكثرة تصـــرفهم فـــيهما ، واتساعهم فيهما ، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه في الشعر[٢]، وقدما على اسم إن .

ومنها أن تكون النكرة متضمنة لمعنى الدعاء كقوله تعالى: ﴿ سَلَـٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [٣] و ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [٤] إمـــا لأنّ الدعاء بابه الفعل الذي لا يكون إلا نكرة ، وإما لأنه إذا قال : (سلام عليكم) فأصله (سلّمت سلاماً) ثم حذف الفعل ،

---

[١]- تأبط شراً : ثابت بن جابر أبو زهير من الصعاليك ترجمته في الخزانة ١/١٣٧ ، والقصة في الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ٦٣٧ ، والزرقاء امرأة من فهم ، وينظر : الخزانة ٨ /١٩٦ - ١٩٧

[٢] وهو ما يسمى في شروح الألفية : الفصل بين المتضايقين ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/٢٧٢، وشرح المكودي ٤٤

[٣]- الآية ١٣٠ من سورة الصافات

[٤]- الآية ١ من سورة المطففين

نكرة ، وإما لأنه إذا قال : (سلام عليكم) فأصله (سلّمت سلاماً) ثم حذف الفعل ، فيبقى (سلاماً عليكم) ، ثم عدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت ، والمعنى على ما كان عليه ، وقد كان متخصصاً بنسبته إلى فاعل فعله ، فيبقى ذلك التخصيص مع الرفع في المعنى ، أي : سلامي عليكم ، أو سلام مني عليكم[1] .

ومنها أن تكون النكرة اسم فاعل، أو اسم مفعول ، أوصفة مشبهة وقبلها همزة الاستفهام أو (مـــا) النافية كما تقدم ؛ لأن الصفة في معنى الفعل ولذلك اشترط اعتمادها على ما يطلب الفعل ؛ لتجذب الاسم إلى الفعل في المعنى .

فـــرع : إذا اجتمعا مفردين فلا يخلو تقسيمهما من أربعة أقسام : أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو الأول معرفة والثاني نكرة ، أو الأول نكرة والثاني معرفة .

أما القسم الأول ، فنحو : زيد أخوك ، وعمرو المنطلق ، وفيه بحثان :

أحدهما : أنّ الخبر محط الفائدة ، وذلك لا يحصل إلا بما يجهله المخاطب .

وجوابــه : أنــه تحصل الفائدة باجتماعهما ، وذلك بأنّ تعرفهما مفردين ، ولا يعلم أن أحدهمـــا منســـوب إلى الآخر ، ففي الصورة الأولى : إذا غاب لك أخ ولا تعلم اسمه، فيـــبلغك اســـم شخص موصوف بالفضل اسمه (زيد) فلقيك من تعرفه ، وقال : زيدٌ أخوك ، فزيد المبتدأ ؛ لأنّه أعرف عند السامع ، ولو بلغك اتصاف أخيك بالفضل ، ولا تعرف اسمه ، فقال من تعرّفه : أخوك زيد ، لكان الأخ المبتدأ ؛ لأنه أعرف عند السامع ، وكذا يجوز إذا قصدت به التنبيه على مراعاة حق النسب عند الإعراض عنه .

وفي الصورة الثانية إذا كان المخاطب يعرف (عمرا) ، ويعرف أن شخصاً انطلق ، ولا يعلم أنه (عمرو) فقد عرفهما مفردين ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ففائدة الإخبار في هـــذا القسم الإخبار/ بأنّ الذي علمه متعدداً أنه واحد في الوجود ، عليه القطع على أحد الجائزين، وهذا حقيقة الخبر ، وإلاّ فالإخبار عما يُعرف بما يُعرف لا يفيد ، ولهذا لم يجز (النار حارّة) ،و (الثلج بارد) ، و (السماء فوقنا) ، و (العشرة أكثر من الواحد) ، و (الذاهـــبة جارية صاحبها) ، وأحق الناس بمال أبيه ابنه ؛ لأنّه معلوم ، وليس فيه قطـــع على أحد الجائزين ،اللهم إذا فرض شخص لا يعلم ذلك فإنه يصح أن يكون خبراً عنده . ٥٠/أ

---

[1]- شرح المقدمة ٢/٣٥٩

فإن قيل : فقوله تعالى ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾[1] من هذا الباب لأنّ (اثنتين) ليس فيهما فائدة زائدة على دلالة (الألف).

قلنا : فائدة ذلك استحقاق الميراث ، وهو الثلثان بالعدد ، وتجردا عن الصغر والكبر ، ولا فضـــل لكـــبير على صغير خلافاً لعادة الجاهلية في تفضيل الكبير على الصغير ، وفي منع الإناث من الإرث .

وقيل : لما كان الضمير يعود على (مَنْ) حَملا على معناها أفاد الخبر ؛ لأنّ التقدير فإن كان من يرث اثنتين .

ويضعفه أنه وضع الخاص موضع العام ، والقياس وضع العام موضع الخاص[2] .

وجوزوا (أحق الناس بمال أبيه الابن) لأجل العموم .

وإما إذا اتفق لفظهما كقولك : (زيدٌ زيدٌ) ، و [قوله][3]

[١٨٥] شعري[4] شعري

و (أنا أنا) ، و (أنت أنت) ، و (الحرُ الحرُ) ، و (الناس الناس) ، فصحة الإخبار عـــلى حـــذف باعتـــبار حالين ، أي : زيد على ما عرفته ، وناب عنه تكرير الاسم ، وشـــعري الآن مـــثل شـــعري فيما تقدم في الفصاحة والشهرة ، وأنا أنا أي: المعروف بالتعظـــيم ، وأنـــت أنت ، أي : المعروف بالخير أو الشر، والحر الحُرّ ، أي: صابر على البأســـاء ومكافئ على الإحسان ، والناس الناس ، أي : كما قد علمت ، وأما قولهم : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ الغرض من ذلك التعظيم والإقرار ، لا الإخبار ، وإن كانت صورته صورة الإخبار ، كما أن صورة (أنتِ طالقٌ) ، و (أنت حرّ) صورة الخبر ، ومعناه الإنشاء ،

---

(١)- الآية ١٧٦ من سورة النساء

(٢)- ينسب هذا الرأي للأخفش في البيان لابن الأنباري ١/٢٨١ ، وينظر : الكشاف ١/ ٥٨٩- ٥٩٠ ، وفتح القدير للشوكاني ١ / ٥٤٣-٥٤٤

(٣)- هذا جزء من رجز منسوب لأبي النجم العجلي (المفضل بن قدامة) والبيت بتمامه

أنا أبو النجم وشعري شعري

وهو من شواهد الخصائص ٣/٣٣٧ ، وأمالي ابن الشجري ، وابن يعيش ١/٩٨ ، و٩/٨٣ ، والإيضاح على المفصل ١/٢٠١ ومغني ابن هشام ، والهمع

(٤)- جاء هنا حرف الواو في النسخة ،ولا معنى له ، فلم أثبته

ولهذا لا يقابل بالتصديق والتكذيب

والثاني : أنْ يذكر رداً على منكري الوحدانية والنبوة ، وإخباراً أنّ المتكلم ليس مثلهم .

البحث الثاني : قالوا يتعين الأول للمبتدأ ؛ لأنّ رتبة المبتدأ التقديم ، والخبر التأخير ، فلو فرض كون الثاني مبتدأ لكان ينوى بالأول التأخير ، ولا حاجة إلى ذلك مع صحة كونه مبتدأ ، ولأنه ملبس ، إذ كل واحد منهما يصلح للإخبار ، فلزم الرتبة قياساً على الفاعل والمفعول عند اللبس[1] .

وأجاز ابن كيسان [2] جعل الثاني مبتدأ ، وقال بعض المحققين[3] : الخبر محط الفائدة ، فمتى كانت الفائدة في شيء فهو الخبر ، وإن كان متقدماً ، فالمبتدأ الاسم الدال على الذات ، والخبر الاسم الدال على الوصف ؛ لأنّ الوصف محط الفائدة سواءً قُدّم أو أخّر ؛ لأن كل واحد منهما يمتاز بماهيته ، وإذا تقرر ذلك فهما على قسمين :

أحدهما : أن يكون الثاني هو الأول نحو : زيد أخوك

والثاني : أن ينزّل منزلة الأول على طريق التشبيه ، ومنه قول الشاعر[4] :

[١٨٦] هيهات قد سفهت أميّة رأيها واستجهلت حُلماؤها سفهاؤها

حرب تردد بينهم بتشاجر قد كفّرت آباؤها أبناؤها

فـ(حلماؤها) و (آباؤها) المبتدأ ، وما بعدهما الخبر ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [5] ، و (عبد الله حاتم جوداً) ، و (زيدٌ زهيرٌ

---

(١)- نحو : ضرب موسى عيسى ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٣- ٣٥٤ ، وابن يعيش ١/٩٨

(٢)- ابن كيسان هو محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ترجمته في الفهرست ٨١ ، و الإنباه ٣/٥٧-٦٠ ، وإشارة التعيين ٢٨٩ ، والبغية ١/١٨ ، ينظر القواس ٢/٨٤٠ – ٨٤١

(٣)- ينظر : شرح الرضي ١/٢٣٤- ٢٣٥

(٤)- نسب هذا البيت للفرزدق ، في تهذيب اللغة ٢٠١/١٠، ،وهو في ديوانه طبعة بيروت ص ١٠ ، والبيت من شواهد : مجالس ثعلب ١/٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥ ، ٦٠٨ ، والمقرب لابن عصفور : ٢٥ ، والقواس٢/ ١٣٨٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٣٢ ، ولسان العرب (كفر) ٥/١٤٨،وهو في التسخة بتقديم (حلمائها) على (استجهلت) ولعله تحريف

(٥)- الآية ٦ من سورة الأحزاب

شِعراً) ، و (عمرو عنترٌ شجاعةً) المبتدأ في هذه الصور المشبه ، والخبر المشبه به ؛ لأنه محط الفائدة ، فهو في المعنى الصفة ، وكأن الخبر في الحقيقة المضاف المحذوف ، أي : مثل أبي حنيفة ، و مثل أمهاتهم في الحرمة ، ولهذا المعنى حكمنا على قول الشاعر(١):

[١٨٧] لعابُ الأفاعي القاتلات لعَابُهُ.

بأنّ (لعَابه) المبتدأ ، و (لعاب الأفاعي) الخبر ؛ لأن الثاني المشبه والأول المشبه به، وكذا قول الآخر(٢)

[١٨٨]بنُونا بنو أبنائنا

الثاني : المبتدأ ، والأول الخبر ؛ لهذه العلة، لا لما ذكر بعضهم أنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه ؛ لأن الإضافة قد دلت على بني الأبناء ، وعلى آبائهم؛ لأنه يلزم من بنوا أبنائنا أن يكون لهم آباءٌ .

القسم الثاني : كونهما نكرتين من غير تقريب المبتدأ من المعرفة كما تقدم كقولك : رجل ذاهب ، وذلك / غير مستقيم ؛ لأنّ إسنادٌ المجهول إلى المجهول لا نصيب له في الإفادة ، إذ كل أحد يعلم أن الدنيا لا تخلو من رجل ذاهب . ٥٠/أ

وأما قولهم (٣)" شر ما يجيئك إلى مُخّهِ عُرقوب" يضرب مثلاً للضرورة المحوجة إلى ما لا يليق، وقولهم (٤): " مأربةٌ لا حفاوة " أي : حاجة جاءت بك لا عناية بنا ،وقولهم: (

---

(١)- هذا شطر بيت لأبي تمام (حبيب بن أوس الطائي) ، وهو في ديوانه بشرح التبريزي ١٢٣/٣ ، وعجزه

(وأرى الجنى اشتارتهُ أيدٍ عواسلُ)

والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٨ ، والصفوة الصفية ، والخزانة ١/٢١٤ ، ومغني ابن فلاح ١/ ٦٠٨ ، والتخمير ٢٧٥/١

(٢)– هذا صدر بيت نسب في بعض المصادر للفرزدق ، والبيت بتمامه

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وهو من شواهد الإنصاف لابن الأنباري ٦٦/١ ، ومغني ابن فلاح ٦٠٩/١ ، و الرضي في شرح الكافية ٢٥٧/١ ، والتخمير ٢٧٥/١ ، ومغني ابن هشام: ٥٨٩ والهمع ٣٢٩/١ وابن عقيل ١٠٨/١ ، والخزانة ٢١٣/١

(٣) – يضرب للمضطر ، وعراقيب الأمور عظامها ، وينظر مجمع الأمثال ٣٥٨/١ ، واللسان (عرقب) ١/ ٥٩٥

(٤)من أمثال العرب يضرب للمبالغة في السؤال عن الحال بغرض مأرب من المآرب لا تقديراً وينظر : مجمع الأمثال ٣١٣/٢- ٣١٤

شـــيء ما جاء بك) ، و" ذليلٌ عاذ بقرملة " (٥) فقيل : النكرة في معنى الفاعل ، كما في (شر أهر ذا ناب) (١) في أحد وجوهه ، وقيل : في معنى الموصوفة ، أي : شر عظيم ، ومأربة عظيمة ، وقيل : على معنى التعجب ، وقالوا : (عبدٌ مغيثه أمُّهُ) (٢) ، و (أمْـــتٌ في حَجَرٍ لا فيك)(٣) يمدحه ، بعدم الاعوجاج ؛ لأنّ الأمْتَ ارتفاع وانخفاض ، والمعنى ليكن الأمت في الحجارة لا فيك ، وأمّا قول الشاعر(٤):

[١٨٩] فيومٌ علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر

فتأويله على حذف الخبر ، وكذا قولهم(٥): "شهر ثرى وشهر مرعى" محذوف الخبر أي : من الشهور شهر ثرى ، ومن الشهور شهر مرعى .

القسم الثالث : كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، وهو الأصل في الإخبار؛ لأن المخبر عنه يجـب أن يكـون معلومـاً ، والخبر يجب أن يكون مجهولاً ،ولأن المبتدأ نظير الفاعل ، والفاعل خبره نكرة ، قال بعضهم : إن كان المراد كون المبتدأ متصوراً ، فالخبر يجب أن يكون مُتَصَوّراً ؛ لأن الشيء الذي لا يتصور حقيقته لجهله ، كما لا يجوز إسناد شيء إليه ، لا يجـوز إسـناده إلى شـيء ، فإذا لم تكن ماهيتهما متصورة استحال الحكم بإسناد أحدهما إلى الآخر ، فلا مزية في هذا المعنى للمبتدأ على الخبر ، وإنما يتفاوتان في أمرين :

أحدهما حقيقي ، وهو : كون المبتدأ ذاتاً قائمةً بنفسها ، والخبر صفة قائمة بغيرها

والآخـر عـرفيّ ، وهو : أن الغرض من الإخبار إعلام الغير بثبوت إحدى جزئي الخبر للآخـر، أو انتفائه عنه ، وذلك إنما يفيد إذا كان ذلك الثبوت والانتفاء غير بيّن ، إذ لو

---

(٥)- يضرب في لجوء الضعيف إلى مثله أو أضعف منه ، والقرملة شجرة ضعيفة بلا شوك ، وينظر : جمهرة الأمثال ٤٦٦/١ ، واللسان (قرمل) ٥٥٥/١١ ، والميداني ١/ ٢٧٩

(١)- يضرب لتوقع السوء ، و قد تقدم ، وينظر الكتاب ١٦٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٥

(٢)- من أمثال العرب ، يضرب للذليل يستعين بمثله أو أقل منه ، ويروى : " عبدٌ صريخه أمه " الجمهرة ٤٠/٢ ، ومجمع الأمثال ٥/٢

(٣)- من أمثال العرب : في الدعاء بالخير والأمت العوج ، ومعناه أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وينظرالمستقصى ٣٦٠/١ ، اللسان : ٥/٢ (أمت)

(٤)- قائله : النمر بن تولب وهو في ديوانه ٣٤٧ ،و البيت من شواهد الكتاب ٨٦/١، والتبصرة والتذكرة ٣٣٠/١ ، و الخصائص ٢٧١/٣،وأمالي ابن الحاجب ٧٤٩/٢،وتخليص الشواهد ١٩٣،وهمع الهوامع ١٠١،٢/١/٢٨

(٥)- الإيضاح على المفصل ١٨٥/١

كان بيّناً لكان الإعلام عبثاً .

القســـم الرابع : كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، وهو غير مستعمل ؛ لأن الإخبار عن المجهول محال ؛ لعدم إفادة النسبة إلى المجهول ، وأمّا قول الشاعر[١] :

[١٩٠]فلا تحسبن هنداً لها الغدر وحدها سجية نفسٍ كلّ غانية هندُ

فالتقدير(مثل هند) ؛ لامتناع الإخبار عن العام بالخاص، إذ يمتنع أن تكون (كل غانية) نفس (هند) ، إنما تماثلها ، وأمّا أ قائم الزيدان ؟، فالنكرة في تقدير الفعل ، وإنما حكم عليها بالمبتدأ لفظاً لا معنىً ؛ لأنها خبر عن الفاعل .

---

(١)- قائله : أبو تمام وهو في الديوان بشرح التبريزي ٨١/٢ ، والبيت من شواهد الخصائص ٢٧١/٣ ، وينظر دلائل الإعجاز ٤٩٥

مـــتنٌ :" وقد يكون الخبر جملة مثل : (زيد أبوه قائم) ، و (زيد قام أبوه) ، فلا بدّ من عائد ، وقد يحذف" (١)

الشرح(٢) : الخبر عند النحويين على نوعين : مفرد وجملة .

فالجملـــة مِنْ أجْمَلْتَ الشيء : إذا جمعت أجزاءه ، وحدُّها : " كل شيء يقوم به معنى مركب تام ، أو ما يدل بعضه على بعض ما يدل عليه جميعه ، والمفرد بخلافها .

والمفرد عند البصريين على نوعين :

أحدهمـــا : متحمل للضمير ، وهو المشتق كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، كقولك : زيد ضارب ، وعمرو مضروب ، وبكر حسن.

والـــثاني : غـــير مـــتحمل ، وهو كل اسم جامد غير مشتق ، خلافاً للكوفيين والرماني والربعي(٣) وهذا النوع الثاني على نوعين :

أحدهما : أن يكون هو المبتدأ في المعنى ،كقولك : هذا زيد ، وهند أمك ، وزيد أخوك ، وفي التنـــزيل : ﴿ أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾(٤) و ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾(٥)و ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ ﴾(٦)و ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (٧) و ﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾(٨) و

---

(١)- الكافية : ٧٦

(٢)- الأصول ٦٢/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١ / ٨٨-٩١ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٦٠/٢- ٣٦١ ، الفوائد الضيائية ٢٨٣/١ ، والتذييل والتكميل ٥/٤- ١٥

(٣)- الربعي علي بن عيسى بن الفرج الربعي النحوي (ت ٤٢٠هـ) ترجمته في الإنباه ٢/ ٢٩٧ ، وإشارة التعيين ٢٢٣ ، والبغية ١٨١/١

(٤)- الآية ٤٣ من سورة القمر

(٥)- الآية ٦٠ من سورة الرحمن

(٦)- الآية ٣٥ من سورة الدخان

(٧)- الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٨)- الآية ١٦٧ من سورة آل عمران

﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾ (١)
و ﴿ مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ ﴾ (٢) و ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ (٣) و ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ﴾ (٤) فـــ(ما) موصولة ، والسحر خبرها، ومن قرأ السحر بالاستفهام ، فـــ(ما) استفهام ،والفعل خبرها ، والسحر خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو السحر (٥).

والنوع الثاني:أن ينـــزّل منـــزلة الأول على سبيل التشبيه كما تقدم ،وكقول الشاعر (٦) :

[١٩١]عُلين بِكَدْيونٍ وأبطنَّ كُرَّةً فَهُنَّ إِضاءٌ صافياتُ الغلائلِ .

يصف دروعا ، والكَدْيونُ : دُرد يّ الزيت ، والكُرَّةُ : البَعَرُ ،والإضاء: الغدران .

(٧)حجة البصريين (٨) من وجهين :

أحدهمـــا : أنه لو تحمل الضمير لعمل فيه عمل الفعل في الفاعل ، وهذا إنما يكون لما هو مشتق لمناسبته للفعل / ؛ ولذلك لا يرفع الظاهر كالمشتق . ٥٠/أ

والـــثاني: أنّ الجامد دال على الذات فقط لا حصول لها في ذات أخرى ، فاستحال أن يوجد فيه ما يدل على حصوله في ذات أخرى ، فثبت أنه خال عن الضمير (٩).

حجـــة الكوفيّ أنّا إذا قلنا : زيد أخوك ، فزيد اسم الذات ، والأخ اسم للوصف النسبي

---

(١) -الآية ١٩ من سورة الأنعام

(٢)- الآية ٩٥ من سورة الكهف

(٣)- الآية ١٨ من سورة المزمل

(٤)- الآية ٨١ من سورة يونس

(٥)- ممن قرأ بهمزة الاستفهام أبو عمرو وأبو جعفر ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢٥٣ ، والبحر ١٨٢/٥ ، والكشف ٥٢١/١

(٦)- قائله النابغة الذبياني ، وهو في الديوان ١٤٧، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني ٩١ ، تحقيق أد – محسن العميري ، وخزانة الأدب ١٦٧/٣، وشرح المفصل ٢٢/٥، والقواس ٨٢٤ ، والإيضاح واللسان (وضأ)١٩٥/٥، ويروى: ...وأشعرن كرة)

(٧)- كذا في النسخة ،والظاهر أن في الكلام سقط يلتئم بنحو:(ولا يتحمل الضمير عند البصريين وذهب الكوفيون إلى تحمله إياه)

(٨)-ينظر : المسألة السابعة من مسائل الخلاف في الإنصاف ٥٥/١ ، وشرح المفصل ٩١/١

(٩)- وهو مذهب الجمهور ينظر شرح الرضي ٢٥٢/١

الخاص ، فلا يجوز أن يَدل على ذات أخرى مباينة للأولى ؛ لأن إسناد الذات إلى الذات المباينة لها محال بضرورة العقل ، وهاهنا حكم صريح للعقل بإسناد مفهوم الأخ إلى ذات زيد ، فعلمنا أن مفهوم لفظ الأخ صفة قائمة بزيد فثبت أنّ فيه ضميرا ؛ لأنّه الدال على النسبة .

ويقـوي ما ذكرنا قول العرب [1]" مررت بقوم عربٍ أجمعون ، ومررت بقاعٍ عرفجٍ كُلُّـهُ" فإنهمـا تأكيد للضمير في (عرب) و (عرفج) ، وليسا مشتقين ، وعرب بمعنى متعربين ، و (عرفج) بمعنى خشن ، ولا يجوز أن يكونا تأكيداً لغير الضمير لوجهين :

أحدهما : تعريفهما وتنكير ما قبلهما .

والـثاني : مغايرة الإعراب ، وعلى هذا فيقدر هذا زيد بـ"مشار إليه" ، وغلامك بـ(خادمك) وأخوك بـ(مؤاخيك) ، و (أمّك) بـ(والدتك) .

والجواب عما تمسك به البصريون أن عدم رفعه للظاهر لينحط عن رتبة المشتق وأما عمله في الضمير ، فلمّا لم يشتق[2] لم يتحقق له العمل .

وأمّا دلالته على الذات .

قلنا : لا نسلم بل يدل على الذات المتصفة بالحدث ، بدليل عود الضمير منه.

والخبر المفرد يشترط مطابقته للمخبر عنه في أمرين :

أحدهمـا : مطابقـة الضمير لما قبله إن غائباً فغائب ، وإن متكلما فمتكلم ، وإن مخاطباً فمخاطب ، وقوله[3] .

[١٩٢] وكيف يخفى عنك ما حل بنا   أنا أنت القاتلي أنت أنا

(أنـا) : مبـتدأ ، و (أنت) : مبتدأ ثان ، و (القاتلي) مبتدأ ثالث ، وخبره (أنا) الأخير ، والألف واللام في (القاتلي) لأنا ، واسم الفاعل لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل على غير من هو له ، فبرز ضمير الفاعل – وهو (أنت) الثاني ، و(أنا) الأخير خبر عن

---

(١)– العرفج الخشن وينظر الخصائص : ٢٧٢/٣ ، ومغني اللبيب ٨٨٩

(٢)– كلمة غير واضحة ولعلها كما أثبت

(٣)– نسب لبعض النحاة ، وضعوه للتعليم ، والبيت من شواهد السخاوي في سفر السعادة ٧٢٨/٢ ، والصفوة ٨١٤/١ ، والقواس ٨٣٧/٢ ، وينظر الخزانة ٦/ ٧٢ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ٩١ ويروى

أنا أنت الضاربي أنت أنا

الألف واللام ، وهو عبارة عنهما ، فلم يحتج إلى رابط ، والعائد من الصلة الياء حملاً على المعـــنى ، لأنهما عبارة عن المتكلم ، ولو حمل على اللفظ لقال : القاتلُه والقاتل ، وخبره خبر عن (أنت) ، والعائد إليه (أنت) الفاعل لقاتلي ، و (أنت) وخبره خبر عن (أنا) ،والعائد إليه (أنا) الأخير ، وقد جوز بعضهم : "غلام زيد ضربتهما" بإعادة الضمير على المبتدأ ، [1] والمضاف إليه ، فيحصل للمبتدأ من ذلك حاجته من الربط . [2]

والأمر الثاني : مطابقته للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب إلاّ إذا كان بفعل السبب ، فإنه يشترط مطابقته في الإعراب فقط .

وأما قولهم "راكب الناقة طليحان" [3] ، وقول الشاعر[4] :

[١٩٣]هل أنت بنا في الحج مرتحلان .

وقوـــله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [5] ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [6]فجواز تثنية الخبر على حذف مضاف ، أي : أحد طليحين ، وأحد مرتحلين ، أو على حذف المعطوف على المبتدأ ، وهو : مُرادي راكب الناقة والناقة طلـــيحان ، وهل أنت بنا وأنا بك مرتحلان ؟، أو على حذف خبر الأول ومبتدأ الثاني ، أي : راكب الناقة طليح ، وهما طليحان ، وهل أنت بنا مرتحل ، ونحن مرتحلان .

وأما عدو وظهير فإنهما يصلحان للمفرد ، والتثنية ، والجمع .

والـــنوع [الثاني : للخبر] [7] الجملة التي ذكرها المصنف ، وهذا الذي ذكرنا وإن

---

(١)- في النسخة : في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث)وقد وضع على هذه العبارة ما يشير الى أنها ليست من النص

(٢)- القواس ٨١٤/١

(٣)- من أقوال العرب : والمعنى : راكب الناقة والناقة طليحان ، والطليح الذي أدركه الإعياء والسقوط من أثر السفر وينظر التخمير ١١٠/٢ ، واللسان (طلح) ٥٣٠/٢

(٤)- هذا عجز بيت لم أعثر على قائله ، وصدره :

أقول له في النصح بيني وبينه

والبيت من شواهد ابن فلاح في المغني ١/ ٦٢١ ، والتذييل والتكميل ٣٢٢/٣ ، وضرائر الشعر ٢٨٢ غير منسوب

(٥)- الآية ٧٧ من سورة الشعراء ، وينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٩٣

(٦)- الآية ٤ من سورة التحريم

(٧)- زيادة يستقيم بها النص مأخوذة من كتاب المغني لابن فلاح ٦٢٢/١

كان خارجاً عن الكتاب يحسن معرفته .واختلف النحويين في تقسيم الجملة [١] : فأبو علي [٢]قسمها أربعة أقسام ، وتبعه جماعة فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية ومنهم مـــن قســـمها ثلاثة أقسام [٣]، وأدخل الشرطية في الفعلية ، ومنهم من قسمها ثلاثة أقســـام ، وأدخل الظرف في المفرد وقال بعض المحققين [٤] الخبر لا يكون إلا مفرداً ؛ لأنّ الخـــبر هو القول المقتضي نسبة أمرٍ إلى أمرٍ بالنفي أو الإثبات ، والخبر إنما يكون واحـــداً إذا كانـــت النسبة واحدة ، والنسبة إنما تكون واحدة إذا كان كل واحد من المنســـوب والمنسوب إليه واحداً ، فلو فرضنا نسبتين إلى واحد لحصل خبران لا خبرٌ واحدٌ ، فثبت أنّ الخبر يجب أن يكون مفرداً .

ونحـــو قولـــك : (زيد ضرب غلامه عمراً) المسند إلى (زيد) في الحقيقة اختصاصه بغـــلام صدر منه الضرب ، فتقدير الخبر (زيد مختص) ، أو (مالكٌ لغلام صدر منه الضرب) ، فالخبر (مالك) إلا أنّ / المالكية صفة إضافية ، والصفات الإضافية ليس لأنواعها أسماء ، ولا يمكن تعريفها إلا بذكر مضافاتها ، فلذلك احتيج إلى تلك الأشياء ؛ لتصـــير معـــرفات لذلك الأمر الذي هو الخبر ، ولأنّ الفاعل خبره مفرد ، فكذلك المبـــتدأ خـــبره مفرد . وإذا تقرر ذلك فيتعلق بالجملة أربعة أبحاث : الأول : في عود الضمير منها .

٥٠/ب

الثاني : في حذف الضمير وحسنه وقبحه

الثالث : هل يجوز إقامة الاسم الظاهر مقام المضمر لا في معرض التفخيم.

الرابع : في مواضع الجمل من الإعراب .

أما البحث الأول فإذا وقعت الجملة خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف ، أو صلة لموصول ، فلا بـــد فيها من ضمير يعود إلى السابق ، وأما الجملة الحاليّة فالضمير أو الواو ، وإنما كان كذلك لأنّ الجملة مستقلة بنفسها ، والأول أجنبي منها ، فإذا كان فيها ضمير ربطها بما

---

(١)- ينظر : مفصل الزمخشري ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٨٨ ، والإيضاح العضدي)

(٢)- ينظر الإيضاح العضدي ٨٧ ، وممن تبعه الزمخشري في المفصل ، وينظر مغني اللبيب ٤٩٢

(٣)- ينظر المغني لابن هشام ٤٩٢

(٤)- ينظر : شرح ابن يعيش ١/٩١ ، ومغني اللبيب ٤٩٨- ٥٠٢

قبـــلها إذ لا بـــد مـــن عودة لعدم استقلاله ، وهو يترل الجملة منـــزلة المفرد المشتق ؛ لاشتراكهما في عود الضمير.

ولا بد من مطابقة الضمير لما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم كما تقدم

فإن قيل : فما تقول في الجملة الشرطية إذا وقعت خبراً ، و في الجملة المحكية بعد القول ، وفي الجملة التي يضاف الظرف إليها .

قلنا : أمّا الجملة الشرطية إذا وقعت خبراً عن اسم ليس شرطاً ، كقولك : زيد إن يأتني أكرم عمراً ، فيكفي عود ضمير واحد للربط بالمبتدأ ، لأنّ الربط بين الجملتين قد حصل بالحـــرف ، ولا يمكـــن عود الضمير على الحرف ، وأمّا أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأة كقولـــك : من يكرمْني أكرمْه ، وما تفعله أفعله ، فلا بد من ضمير يعود على المبتدأ من كـــل واحدة من الجملتين ، ليتحقق ارتباطهما باسم الشرط ، وعود الضمير عليه ممكن بخـــلاف الحـــرف ، أو أنه لزم في الأولى ؛ لأنها محل الخبر ، ولزم في الثانية ؛ لأنها محط الفـــائدة فهي أحق بالخبر ، ولهذا تدخل الفاء عليها كما تدخل في خبر الموصول ، وقد أجاز الفارسي[1] أن تكون الثانية بغير عائد .

وأما خبر المبتدأ ففيه أربعة أقوال :

أقواها : أنهما جميعاً الخبر ؛ لأنهما كالجملة الواحدة لارتباطهما ولا يمنع من ذلك دخول الفاء في الجزاء ؛ لأنّها لربط الجزاء بالشرط ، ولا يصح جعل إحدى (المسألتين)[٢] الخبر دون الأخـــرى ؛ لأنّ الأخـــرى إذا لم يكن لها حصة في الخبرية كانت ضائعة ، والمعنى يقضي بالحكم على المبتدأ بمجموعهما ، ولو قطع النظر عن إحداهما لم يمنع الحكم على المبـــتدأ ، وأمّـــا قولهم [٣]: " ما أَنْسَهُ لا أَنْسَ زيداً " فلا يدلّ على أنّ الشرط هو الخبر وحـــده ، بـــل المجموع الخبر ، وأمّا عدم الضمير في الجزاء فلأنّ الربط بين الجملتين قد حصـــل بالجزم ، وهما كالجملة الواحدة ، فيكفي ضمير واحد قياساً على : زيد إن يأتني أكرم عمراً

(١)- الإيضاح العضدي : ٩٤

(٢)- كذا في النسخة والوجه (الجملتين)

(٣)- المغني لابن فلاح ٦٢٨

والقـــول الـــثاني : أنّ الشرط هو الخبر ؛ لأنّه في محل الخبر ، ودخول الفاء في الجزاء يمنع كونه خبراً .

لا يقال : دخولها هاهنا كدخولها في خبر الموصول نحو : الذي (يكرمني)[1] فله درهم ، لأنّه يفضي إلى الدور .

وجوابـــه : أنّ دخـــول الفاء في الجزاء لربط الجزاء بالشرط ، ودخولها في خبر الموصول لشبهه بربط الجزاء بالشرط فلا يلزم الدور .

والقول الثالث : أن الجزاء هو الخبر ؛ لأنّه محط الفائدة ، فهو أحق بالخبرية من الشرط ؛ لأن المتكلم بذلك يقصد الإخبار بأنّه يكرم من يكرمه ، فيكون الفعل في المعنى خبراً عن المفعول ، كما في ضرب زيد ، وهذا ضعيف .

أمـــا (أولا) فلأنّ فعل الشرط مسند إلى ضمير المبتدأ ، والجزاء مسند إلى ضمير المتكلم، فكان المسند إلى ضمير المبتدأ أحق بالخبرية .

وأمّا ثانياً فلما قررنا أنّه لا يمكن جعل أجزاء الجملة هنا خبراً مع قطع النظر عن الأخرى ، لأنّه حينئذٍ لا يتحقق الحكم على المبتدأ إذ يتوقف الحكم على المبتدأ بمجموعهما)

والقول الرابع : أنّه مبتدأ لا خبراً له ؛ لأنّ الخبر ما احتمل الصدق والكذب ، والشرط و الجزاء لتعليق حكم على حكم لا يقابل بالتصديق والتكذيب .

وقوله : " فأشبه الأمر والنهي والاستفهام " فإنها محكية الخبر في الحقيقة ،وليست بإخبار ، إذ لا تقابل بالتصديق والتكذيب،

وجوابه أنه يرجع إلى الخبر في المعنى ، وأن المتكلم يقصد الإخبار بأنه يكرم من يكرمه ، فصح أن يكون حكماً على المبتدأ نظراً إلى المعنى .

وأما الجملة المحكية بعد القول نحو:قال زيد :عمرو منطلق ،فهي مفعولة في المعنى ،فلا يلزم عود الضمير/ منها إلى ما قبلها ؛لأنّ المفعول غير الفاعل ،وإنما يلزم عود الضمير في الخبرية ٥١/أ
والصفة والحال والصلة ؛لأنها إما نفس الأول ،أو بعض منه،فلذلك افتقرت إلى رابط

(١) - كلمة غير واضحة ، ولعلها كما ذكرت

وأمـــا الجملة التي يضاف الظرف إليها ، فيشترط لصحة الإضافة أن لا يكون فيها ضمير يعـــود عـــلى الظرف ، فلا يجوز : جئتك يومَ يَسُرُّك ، ولا : عجبت من يوم يقوم فيه عمرو، ولا :أتيتك يوم ضحوتُهُ باردةٌ ، ولا : هذا يومُ حرّهُ يومُ برده .

وإنمـــا لم يجز ؛ لأن المضاف غير المضاف إليه ، وإذا كان المضاف إليه ضميراً يعود على المضاف (صار)[١] بمنـــزلة الصفة التي عود الضمير فيها يشعر بأنها عبارة عن الأول ، والموصـــوف لا يضاف إلى صفته، أو أن من جملة المضاف إليه ضمير المضاف ، فيكون مضـــافاً إلى ضـــمير نفسه ، فيؤدي إلى تعريف الشيء بنفسه ، وذلك ممتنع إذ يؤدي إلى تقديم الشيء على نفسه من حيث أن المعرِّف سبق المعرَّف .

البحث الثاني في حذف الضمير : وهو على ضربين : حسن وقبيح ، فالحسن عند وجود قرائن تدل على ذلك المحذوف ، ولا يستغني بغيره ، وذلك في مواضع ، وفي التنـــزيل : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [٢]أي (مـــــــــنه) فـــ(ذلك) إشارة إلى الضمير ، وضمير (من) يعود على الصابر ، وقيل : من شرطية جوابهـــا محذوف ، و(إنّ) جواب قسم محذوف ، وقد أغنى عن جواب الشرط ،كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [٣]

أي : منهم ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [٤]

أي : لـــه ، وفي كلامهم[٥] " السمن منوان بدرهم ، والبر الكرّ بستين "[٦] وإنما يذكر هذا لتسعير الجنس بمقابلة كل مقدار من المثمن بمقدار من الثمن فقضية التسعير تشعر بأن المـــنوين بعض السمن ، وبأن الكرّ بعض البرّ ، ولذلك حذف الضمير لهذه القرينة ، ولا

---

(١)- كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها كما ذكرت

(٢)- الآية ٤٣ من سورة الشورى

(٣) - الآية ٩٠ من سورة يوسف

(٤)- الآية ١٩من سورة آل عمران

(٥)- الكر : مكيال لأهل العراق ، وهو ستة أوقار حمار ، وهو ما يساوي ستون قفيزا ، أو أربعون إردبا ، وينظر : اللسان (كرر) ٥ / ١٣٧

(٦)- اللمع ٢٧/١

يستبعد حذف الضمير ، فإن الجملة قد جاءت محذوفة في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ....الآية ﴾[1] ، فحذف بعضها أسهل .

ثم المسألة الأولى تحتمل أربعة أوجه :

أحدهما : وهو المشهور أن يكون (منه) صفة لمنوين ؛ ليصح الابتداء بالنكرة ، فيتعلق بمحذوف ، وضمير المرفوع يعود على الموصوف ، وضمير المجرور يربط الجملة بالمبتدأ .

والوجه الثاني : أن يكون (منوان) بدلاً من السمن بدل بعض ، وعائده محذوف ، و(بدرهم) خبر السمن

والوجه الثالث : حذف مضاف من المبتدأ والخبر ، أي : سعر السمن سعر منوين بدرهم ، وبدرهم صفة لمنوين أو لسعر الثاني .

والوجه الرابع : أن يكون (منه) متعلقاً بدرهم ، وإن تقدم عليه ؛ لأنه بمنزلة الظرف في التقدم ، و (منوان) لا يحتاج إلى وصف ؛ لأنّه نكرة لمعنى العموم أي : كل منوين بدرهم

وأمّا المسألة الثانية فـ(منه) في موضع الحال من الضمير في (بستّين) فتعلق بمحذوف ، وضمير المرفوع يعود على صاحب الحال ، وضمير المجرور يربط الجملة بالمبتدأ ، وإنما جاز تقديمه – وإن كان عامله معنوياً – لأنه جار ومجرور فأشبه الظرف كقولهم : كلَّ يوم لك ثوبٌ .

ولا يجوز أن يكون حالاً من (الكر) ؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها [وصاحب الحال عامله الابتداء ، وهو لا يعمل في الحال

وأما القبيح فعند الاستغناء بغيره عنه كإنشاد سيبويه ، قال الشاعر][2] :

[١٩٤] قد أصبحت أم الخيار تدعي ⠀⠀⠀ عليّ ذنباً كله لم أصنع [3]

وقول الآخر:

---

[1]– الآية ٤ من سورة الطلاق

[2]– زيادة مستجلبة من مغني ابن فلاح ينظر : ٢/٦٣٩

[3]– قائله أبو النجم العجلي ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٨٥، والمقتضب ٤/٢٥٢، والمسائل البصريات ١/٦٣٤ ، والخصائص ٢/٦١، والمحتسب ١/٢١١، والمغني لابن هشام ٨٢٩ وتخليص الشواهد ٢٨١، و ينظر : الخزانة ٣/٢٠،٦/٢٧٣،٢٧٢،و الهمع ١/٩٧

[١٩٥]ثلاث كلهن قتلت عمداً فأخزى الله رابعة تعود(١)

وكان يستغني بالنصب عن حذف ضمير (لم أصنعه) و (قتلتهن) ، وقد رد عليه المبرد ، وقال(٢) : أي ضرورة لو نصب ، وقال الفارسي(٣) : " لما كانت الياء والواو والألف والهاء ، يقعن وصلاً (٤)جاز إنابة الياء في (أصنع) " ، والواو في (قتلت) في وزن الشعر مناسباً لها ، وأمّا قول الشاعر

[١٩٦] فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر(٥)

فضعيف جداً ؛ لأن نصبه يزيل شناعة الابتداء بالنكرة من غير مصحح للابتداء بها ، وقد نصبه الأخفش ، وتأويله أن تكون الجملة صفة ، والخبر محذوف .

وأمّا ترتيب حذف الضمير المنصوب فأحسنه حذفه من الصلة ؛ لطول الموصول كقوله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (٦)إلا إذا كان الموصول ألفاً ولاماً فإنه لا يحسن لعدم الطول ، ثم حذفه من الصفة كقولهم : الناس رجلان رجل أكرمتُ / ورجل أهنت ، وقول الشاعر (٧): ٥١/ب

[١٩٧] أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

أي حميته ، وقول الآخر :

(١)- لم أعثر على قائله ، وهو من شواهد الكتاب ٨٦/١ ، وتذكرة النحاة ٦٤١ ، والخزانة ٣٦٦/٥،١٧٠/٦،٢٧٣/١،

(٢)- المقتضب : ٢٥٢/٤

(٣)- ينظر المسائل البصريات ٦٣٤/١ قال الفارسي "لم يؤكد مع حذفه لأنه نقض للغرض "

(٤)- الوصل في الأوزان الشعرية من مصطلحات القافية ، ويكون بأربعة أحرف هي الألف والواو والياء والهاء سواكن يتبعن ما قبلهن ، يعني حرف الروي ، بحسب حركته الواو للضم ، والياء للكسر ، والألف للفتح ، وينظر : الكافي في العروض والقوافي ١٥١

(٥)- قائله امرئ القيس وهو في ديوانه ١٥٩، والبيت من شواهد الكتاب ٨٦/١،والمحتسب ١٢٤/٢،والمغني والأشباه والنظائر ١١٠/٣

(٦)- الآية ٤١ من سورة الفرقان

(٧)- قائله جرير وهو في ديوانه ٨٩/١، والبيت من شواهد الكتاب ١٣٠/١،٨٧،وسر الصناعة ٤٠٢/١،والخزانة ٤٢/٦،والمغني

[١٩٨]: فما أدري أغيرهم تناءٍ وطول العهد أم مال أصابوا [١]

أي أصابوه .

وإنما نقصت الصفة عن الصلة ؛ لأنها أخلت بشرط اللزوم ، وشاركتها في كونهما تماماً للأول وبياناً له ، وفي افتقارهما إلى العائد ، وفي أن كُلاًّ لا يعمل فيما هو تمامه ، ولا فيما قبله .

وقد تأتي الصفة لازمة نحو : (يا أيها الرجل) ثم بعد الصفة الحال ،كقولك: مررت بزيد يضرب عمرو ، أي : يضربه ، وإنما نقصت عن الصفة ؛ لأنها صفة الفعل ، وتلك صفة الذات ، ثم بعد (الحال) الحذف من خبر (المبتدأ) ، وإنما نقص ؛ لأنه لا يشترط فيه العائد من الخبر الجامد عند البصريين[٢]، (وليس) تماماً للأول، ولأنه إذا حذف الضمير تسلط الفعل على المبتدأ ، فنصبه كقولك : زيدٌ ضربت، وإنما ذكر في القيد ضمير المنصوب احترازاً من المرفوع والمجرور ، أما المرفوع فلا يحذف ؛ لأنّه فاعل ، وأمّا المجرور فإنه يؤدي إلى حذف شيئين : الاسم وحرف الجر .

وأما ما جاء من نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [٣] أي : فيه ، فسيبويه[٤] يحذفهما معاً توسعاً في الظرف ، والكسائي[٥] يقول بالتدريج فيحذف أولاً حرف الجر ، فيتصل الضمير بالفعل ، فيحذفه ؛ لأنه يصيرُ ضميرَ منصوبٍ [٦]

البحث الثالث : في إقامة الاسم الظاهر مقام المضمر لا في معرض التفخيم ، وقد اختلف

---

[١]- قائله : الحارث بن كلدة الثقفي ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٨/١،وشرح المفصل ٨٩/٦،والرد على النحاة ١٢١،وشرح بن عقيل ٤٧٦،والأزهية ١٣٧،ونسب لجرير في المقاصد النحوية ٦٠/٤،وليس في ديوانه

[٢]- المسألة السابعة من مسائل الإنصاف ٥٧/١

[٣]- الآية ٤٨ ، ١٢٣ من سورة البقرة

[٤]- الكتاب ٣٨٦/١

[٥]- علي ابن حمزة القارئ النحوي الشهير (ت ١٨٩) ترجمته في الإنباه ٢٥٦/٢ – ٢٧٤ ، والبغية ١٦٢/٢ – ١٦٤ وقد نسب أيضا للأخفش ، وينظر : أمالي ابن الشجري : ١/ ٦ ، ومغني اللبيب ٨٠٤

[٦]- عبارة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت وينظر المغني لابن فلاح ٦٤٥

في ذلـــك ، ففُهِـــم من تفسير السيرافي كلام سيبويه [1] أنّه إنْ كان بلفظ الأول جاز في الشعر ، وإن كان بغير لفظه لم يجز .

وذهـــب الأخفش إلى جوازه مطلقاً إذا كان عبارة عن الأول ، وذهب بعضهم إلى المنع مطلقاً ، فسيبويه والأخفش [2] يتفقان على جواز قوله[3]

[١٩٩]لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسيءٌ معنٌ ولا متيسِّرُ

وقول الآخر [4]:

[٢٠٠] قضى بيننا مروان أمس قضية فما زادنا مروان إلاّ تباينا

ويختص الأخفش بجواز قوله :

[٢٠١]إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت حبال الهوينا بالفتى أن تُقَطّعَا [5]

وكذلك (زيد قام أبو طاهر) .

وحجـــة ســـيبويه [6] أن المقصود من الضمير الربط ، وهو موجود إذا كان الثاني بلفظ الأول ،كقولـــك : زيد قام زيد ، وحجة الأخفش[7] هذا ، وإذا كان بغير لفظ الأول كان أشبه بالضمير .

وحجـــة من منع أن الضمير إنما كان رابطاً لافتقاره إلى شيء يعود إليه ، وهذا معدوم في الظاهـــر فـــلا يحصل به الربط ، وقد ورد في التنـــزيل آيات تقتضي عود الظاهر على الظاهـــر منها قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [8] ﴿ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [9] و ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ

---

(١)- شرح السيرافي على الكتاب ٦٣/١ - مخطوط

(٢)- الكتاب ٦٢/١-٦٣ ،

(٣)- قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ٣١٠/١،و البيت من شواهد الكتاب ٦٣/١،والخزانة ٣٧٩،٣٧٥/٤،١٤٢/١،والهمع ١٢٨/١،

(٤)- لم أعثر على قائله : و البيت من شواهد المغني لابن فلاح ١/ ٦٣٢

(٥)- ينسب للكلحبة اليربوعي ،و البيت من شواهد الخصائص ٥٣/٣، وشرح الرضي ١/ ٢٤١ ، والخزانة ٣٨٦،٣٨٧/١، وتخليص الشواهد ٣٢٢،واللسان (وشك) ٥١٣/١٠،

(٦) - الكتاب ٣٥٨/١ ، والكافية الشافية لابن مالك ٣٧٣/١

(٧)- شرح الكافية للرضي ٢٤١/١

(٨)- الآية ٥٧،١٢٢ من سورة النساء

(٩)- الآية ٢٣٣ من سورة البقرة

﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [١] و ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾ [٢]و ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [٣] وهذه على مذهب الأخفش [٤]، ونابت مناب تكلفهم ، وأجرهم ، ويضله ، وتنقذه

وأما على مذهب سيبويه [٥]، فالعائد محذوف أي : نفساً منهم ، وأحسن عملاً منهم ، وخبر الأخيرتين محذوف تقديره : أ فمن زُين له سوء عمله كمن لم يزين له ؟! ، و أ فمن حق عليه كلمة العذاب كمن لم يحق عليه ؟! ، وإنما لم يحكم سيبويه بعود (من) الثانية على (مَن) الأولى مع الاشتراك في اللفظ لاختلاف صلتيهما ، وأمّا إذا كان في معرض التفخيم والتعظيم ، فذلك جائز اتفاقاً ، وفي التنزيل : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [٦]و ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [٧]؛ لأنه يستفاد من الاسم الظاهر من التفخيم مالا يستفاد من المضمر

البحث الرابع في مواقع الجمل :

والجملة التي تقع خبر المبتدأ موضعها رفع لوقوعها موقع المفرد المرفوع ، ويتشعب عنها [الجملة] الواقعة خبرا لكان أو مفعولاً ثانياً لعلمت ، أو ثالثاً لأعلمت ، أو حالاً أو خبراً لكاد أو محكية بعد القول ، فموضعها نصب في جميع هذه الصور .

وأما الواقعة صفة فتابعة لموصوفها ، وإعرابه ، والجمل التي يضاف الظرف إليها محلها الجر.

---

(١)- الآية ٣٠ من سورة الكهف

(٢)- الآية ٨ من سورة فاطر

(٣)- الآية ١٩ من سورة الزمر

(٤)- شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١ - ٣٤٦ ،والكافية الشافية لابن مالك ٤٥٦/١ ،

(٥)- إذا كان مذهب سيبويه إقامة الاسم الظاهر مقام المضمر ، لا في معرض التفخيم إن كان بلفظ الأول في الشعر فقط كما تقدم ، فقد لزمه تقدير محذوف ينظر ص ٣١٤

(٦) الآية ١ من سورة الحاقة

(٧)- الآية ١ من سورة القارعة

وأمـــا الجملـــة بعد (حتى) فلا موضع لها من الإعراب لما فيها من معنى الغاية ، وهو موجود مع الجملة ، خلافاً للزجاج وابن درستويه فالهما زعما أنّ محلها الجر[1] لما فيها من معنى الغاية ، وهو موجود مع الجملة ، لكنه لم يظهر / ؛ لأنّ الجمل تحكى ، ونظيره الحكم على محل الجملة بالعمل، وأما الجملة الاسمية أو الأمريّة أو النهييّة إذا وقعت جواباً للشرط فموضع الفاء بعده جزم ، كذا ذكروا في جزم قوله تعالى [2]: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَـٰنِهِمْ ﴾[3] إنّ مَـــنْ جـــزم عطفه على موضـــع الفـــاء ،ويقوي ذلك أنّ الربط بالفاء بمترلة الربط بالجزم ، والجزم إنما يكون في الفعـــل وحده دون الفاعل ، فدل على أنّ الجملة ليس موضعها جزماً بل الفاء وحدها ، ومن قال : موضعها جزم فباطل،فهذه اثنتا عشرة جملة . 1/52أ

وأمّـــا ما عداها فالواقعة صلة لا محل لها من الإعراب ؛ لألها تتمة الموصول فهي بمنـــزلة الجزء من الكلمة ، وجزء الكلمة لا محل له على حاله .

وكـــذا الواقعـــة في صدر الكلام نحو : قام زيد وعمرو ينطلق ، إذا لم يقصد الحال لعدم تعلقها بما قبلها .

وأما الجملة المفسرة فحكمها حكم ما تفسره ، إن كان لما تفسره محل كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[4]فحكمه حكم محله ، وإن لم يكن لها محل كقولك : زيداً ضربته ، فحكمها حكمه .

---

(1)- المغني لابن هشام ٥٠٦

(2)- إشارة إلى قراءة حمزة والكسائي ينظر الكشف ٤٨٥/١ والدر المصون ٥٢٨/٥

(3)- الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

(4)- الآية ٦ من سورة التوبة

متنٌ : " وما وقع ظرفاً فالأكثر أنّه مقدر بجملة [١]"

الشرح [٢]: يتعلق به أربعة أبحاث :

الأول : ما يجوز أن يكون خبراً ، وما لا يجوز .

الثاني : ما الذي يصح أن يكون خبراً عن الذات والمعنى ؟ وما الذي يختص بالمعنى ؟ .

الثالث : بماذا يتعلق الظرف ؟ .

الرابع : في انتقال الضمير إليه ، وعدم الانتقال .

أما البحث الأول ، فيمتنع وقوع الظرف خبراً في موضعين :

أحدهما : أنْ يوغل في الإبهام ، ولا يتخصص ، كقولك : زيدٌ مكاناً ، والقتال زماناً ، أو وقتاً ، ولا يصح الإخبار به ؛ لعدم الفائدة ، فإن تخصص بالوصف ، نحو : زيد في مكان طيبٍ ، والقتالُ في مكان سهلٍ ، صحَّ الإخبار به .

الثـــاني : أنْ يكون الظرف مقطوعاً عن الإضافة نحو : زيد خلفُ أو أمامُ ، وفي تعليله وجهان [٣]:

أحدهما : أنّ حذف معموله وعامله يدل على نقصانه ، وجعله معتمد الفائدة يدل على كماله ، وذلك متناقض .

الثاني : أنّه لما حذف ما يضاف إليه صار مبهماً غير متخصص ، وضعف عن جعله محط الفائدة لإبهامه .

وكذلك أيضاً لا يقع صلة ، ولا صفة ، ولا حالاً .

فإن قيل: قد وقع خبراً في قوله تعالى : ﴿ وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَۖ ﴾ [٤]

---

(١)- الكافية : ٧٦

(٢)- ينظر : ، الأصول ٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٩/١ – ٣٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ ، وشرح الكافية للمصنف٣٦٢/٢ ، و شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٣- ٢٥٦ ، والفوائد الضيائية ٢٨٤/١

(٣)- البصريون أجازوا ورود مثل هذه العبارات بشرط تقدير المضاف إليها ، وجوزوا نصبها على قلة ، وينظر شرح الرضي : ٢٥٣/١

(٤)- الآية ٨٠ من سورة يوسف

لأن (ما) مبتدأ ، و (من قبل) الخبر ، ووقع صلة في قول الشاعر[1] :

[٢٠٢] فأضحت زهير في السنين التي خلت   وما بعد لا يدعون إلاّ الأشائما

فالجواب أنّ (ما) زائدة ، و (من قبل) يتعلق بـــ(فرطتم) و (بعد) منصوب الموضع عطفاً على محل الجار والمجرور .

أما البحث الثاني : فظروف المكان تقع إخباراً عن الأشخاص والأحداث ، وأما ظروف الزمان فلا تقع خبراً إلا عن الأحداث دون الأشخاص ، فيقال : زيد خلفك ، وأمامك ، وعندك ، ولا يقال : زيد يوم الجمعة ، ويقال : القتال يوم الجمعة ، والقتال خلفك .

وإنما وقعت ظروف المكان خبراً عن الأشخاص والأحداث ؛ لأنّ ظروف المكان أعيان ، ويصح اختصاص الشخص بمكان دون مكان ، فيحصل بذلك القطع على أحد الجائزين ، وهذا حقيقة الخبر [2].

وإنمـــا امتـــنع وقوع ظروف الزمان خبراً عن الشخص ؛ لأنّ الزمان لا يختص به بعض الأشخاص دون البعض بل يشترك فيه الجميع ، والخبر أمرٌ يختص به المبتدأ ، فإنّ وصف ظرف الزمان جاز وقوعه خبراً عن الشخص ، كقولك : زيد في مكان طيب ، وإنما جاز وقـــوع الـــزمان خبراً عن الأحداث ؛ لأنها تحدث في زمان دون زمان ، فيختص بذلك الـــزمان الذي حدثت فيه ، فيحصل بذلك القطع على أحد الجائزين ، كما هي حقيقة الخبر .

فإن قيل : فقد جاء ظرف الزمان خبراً عن الشخص ! قالوا[3] : " اليوم خمرٌ وغداً أمر" ،و" الجِبَابُ شهرين " و " متى أنت وبلادك ؟ " ، و" الليلة الهلال " ، وقال الشاعر:

---

(١)- ينسب لغلاق بن مروان بن الحكم بن زنباع ، و البيت من شواهد المغني لابن فلاح ٦٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٤٥٧/١ ، و ينظر : المسائل البصريات ١/ ٦٧٩

(٢)- قال ابن الأنباري في أسرار العربية ٧٥ : " ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان : " زيد أمامك " فيكون مفيدا لأنه يجوز أن لا يكون أمامك ، ولو قلت في ظرف الزمان : " زيد يوم الجمعة " لم يكن مفيدا لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة ، وحكم الخبر أن يكون مفيدا "

(٣).- المثل يروى عن همام بن مرة ، وقيل عن الملك الضليل : امرؤ القيس بن حجر الكندي ، ويضرب لما فيه اليوم خفض ودعة ، و غدا جدّ واجتهاد ، وينظر : جمهرة الأمثال ٤٣١/٢ - ٤٣٢ مجمع الأمثال ٤١٧/٢ ، ٤٢١

[٢٠٣] أكلُ عام نَعَمٌ تحوونه يلقِحهُ قومٌ وتنتجونَه [١]

فـــالجواب أنّـــه على حذف مضاف أي : اليوم شرب خمر ،وغداً حدوث أمر ،ولِبْسُ الجباب شهرين .

وأمـــا (عهدك ببلادك) / فحذف المضاف وهو (عهد) ، وأقيم الضمير المنفصل عوضاً عن المتصل ، وعوض الواو عن الباء . ٥٢/ب

وأمّا (الليلة الهلال) فيجوز رفع الليلة ونصبها ، فرفعها على تقدير حذف مضاف خبر عـــنها أي : الليلةُ ليلةُ الهلالِ ، فيجوز رفع الهلال ، أو على جعل الليلة الهلالُ اتساعاً ، وأمّا نصبها فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : حدوث الهلال .

الثاني : بمعنى الاستهلال .

الثالـــث : أنـــه نزل منـــزلة الأحداث كأنه يستتر ويظهر ، فلما اختلفت أحواله أشبه الأحداث في الوقوع والزوال ؛ لأنه يطلق عليه في الثلاث الليالي ، ثم يزول إلى القمر

فـــإن قيل : فالشمس والقمر يشاركانه في الظهور والخفاء ! فـــليجز : اليوم الشمس ، والليلة القمر!

قلـــنا : إنمـــا يقال : الليلة الهلال لمن ينتظر طلوعه لتوفر الدواعي على طلبه ، فلو فرض توقعهما لم يبعد الجواز ، وكذا لو قيل : زيد غدا لمن يتوقع قدومه لم يبعد جوازه ، لكن التوقع فيهما بعيد ؛ لأن طلوعهما معلوم ، وأمّا طلوع الهلال فمظنون ؛ لأن الشهر يحتمل النقصان والتمام .

وأما البيت فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : حدوث نَعَمٍ .

الثاني : تنـــزيل النعم منـــزلة القمر ؛ لأنها تُحْوى من غير اختيار صاحبها

والثالـــث : أن الجملة الأولى في معنى النكرة ، والجملة الثانية خبر عنها ، وهي عاملة في الظرف ؛ لأن الخبر يعمل فيما قبل المبتدأ ، والصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف

---

[١]- نسب هذا البيت في الخزانة لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي ،وهو من شواهد الكتاب ١/٦٥ ،والإنصاف ١/٦٢ ، ومجاز القرآن ١/٣٦٢ ، واللمع ٧٦ ، والرضي في شرح الكافية ١/٢٤٩ ، والقواس ٢/٨٣٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٣٥٢ ، والخزانة ١/١٩٦

قـــال الأخفش[1]: (أن) المصدرية لا يخبر عنها [إلا] بالاسم دون الظرف ، قال الله تعـــالى ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[2]، ولا يصح الإخبار (بالظرف)[3]، كقولك : أنْ تأتيني يوم الجمعة ، أو عند زيد ؛ لأن الفعل يقتضي الظرف فيعمل فيه .

فإذا حمل التعلق بمحذوف وقع اللبس ؛ لعدم الفاصل .

وأمّا قول الشاعر[4]:

[٢٠٤]يا أيها المحتمل الضغينا   هل أن نتوب قبل أن تجينا

فيحتمل زيادة أن ، أو حذف الخبر ، و (قبل) : معمول (نتوب)

البحث (الثالث)[5]: في تعلق الظرف :

إذا قلت : زيد خلفك ، أو عندك ، أوفي الدار ، ففيه مذهبان :

مذهـــب الكوفـــيين[6] أنّه لا يتعلق بشيء ، ولا يحتاج إلى تقدير شيء ، واختاره بعض المـــتأخرين ، وزعموا أن الظرف ينتصب على الخلاف لمخالفته للمبتدأ ، ويرتفع المبتدأ بعائد من الظرف إليه ، بخلاف (زيد أخوك) فإنهما يترافعان ؛ لأن الأخ هو زيد ؛ ولأن مفهـــوم الظرف نسبة خاصة بين المبتدأ وبينه ، واتصاف النفي بما يعرض له من النسب لـــيس أمـــراً زائـــداً علـــيه ، وإلا لكان اتصافه بذلك الزائد يقتضي زائداً أخر ، ويلزم التسلسل.ويبطل مذهبهم بالعكس والنقض[7] :

---

(١)- ينظر: معاني القرآن للأخفش : ١٧٠/١

(٢)- الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣)- في النسخة (بالنظر) وهو تحريف

(٤)- هذا الرجز مما أنشده ابن الأعرابي ، و هو من شواهد مغني ابن فلاح ٦٥٦/١ ، واللسان (ضغن) ٢٥٥/١٣ ، وتاج العروس (ضغن)

(٥)- في النسخة " البحث الثاني " وهو تحريف ، ينظر ما تقدم ص ٣٢٠

(٦)- ينظر المسألة (٢٩) من مسائل الإنصاف ٢٤٥/١ – ٢٤٧ ، وأسرار العربية ٦٩ ، وشرح الرضي ٢٤٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ والمغني لابن هشام ٥٦٧- ٥٧٥

(٧)- العكس ، والنقض من طرق المناطقة في المناظرة والاحتجاج للقضايا أو دفعها ، وهو أنواع ، ولعل المراد هنا ما يسمونه " عكس النقيض الموافق ، وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها ، وعكسه مع بقاء الصدق والكذب ، أي السلب والإيجاب ، : الكليات ٦٣٣

أما العكس فنصب المبتدأ على المخالفة ، لأنهما إذا تخالفا لم يكن أحدهما أولى من الآخر بالنصب .

وأمـــا النقض فنحو قولهم : (زيد زهيرٌ شعراً) و (عبد الله حاتمٌ جوداً) ، إذ رفعوهما وليس أحدهما الآخر .

وأما دعوى النسبة الخاصة

قلـــنا : إنمـــا يـــتحقق بالنسبة إلى استقراره في الظرف ، ولو قطع النظر عن الاستقرار والحصـــول لم تتحقق الخبرية ؛ لأن الظرف مغاير للمبتدأ ، فلا بد من النظر إلى الموافق ، وهـــو الاستقرار والحصول ، ويقويه دعواهم رفع المبتدأ بالعائد من الظرف ؛ لأنه لو لم ينظر إلى الاستقرار والحصول لم تتحقق (العلة) [١] .

وأمـــا البصـــريون [٢] فلا بد له عندهم من متعلق ؛ لأنّه معمول فلا بد له من عامل ، واخـــتلفوا فيه فذهب أكثرهم إلى أنه فعل ، وذهب قوم منهم ابن السراج وأبو الفتح[٣] إلى أنه اسم .

حجة من قال بالفعل من أربعة أوجه :

أحدها : القياس على الصلة .

والثاني : أنّ الفعل أصل في العمل ، والإخبار بدليل خبر الفاعل فلا يقدر إلا الأصل له

الثالث : دخول الفاء في خبر النكرة إذا وصفت بالفعل أو الظرف ، فلو لم يقدر الظرف بالفعل لم يصح دخول الفاء .

الرابع: قول سيبويه [٤]" أول ما أقول أنْ بسم الله " ، أي أنه ، وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة .

حجة من قال بالاسم من أربعة أوجه :

---

(١)– في المغني لابن فلاح ٢/ ٦٥٨ (العائد) ، وقد أثبت ما هو موجود في النسخة

(٢)– شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٥، والتصريح ١ /٥٣٦، والهمع ١/ ٣٢١، وشرح اللمع للعكبري ٣٧

(٣)– ، ينظر أصول النحو ١/ ٦٣ ، واللمع ٧٦ ، وشرح الرضي ١/ ٢٤٥ ، و قد ذهب إلى ذلك جماعة منهم منهم العكبري في اللباب ، وينظر الهمع ١/ ٣٢١

(٤)– لم أجده في الكتاب : وقد استخدم سيبويه ضمير الشأن بهذا الأسلوب ، ينظر الكتاب : ٢/ ١٣٤، ١٥٣ ، وينظر مبحث ضمير الشأن في الارتشاف ١/ ٤٨٥ – ٤٨٨ ، والهمع ١/ ٣٢١، والتصريح ١/ ٥٣٦.

أحدهـــا : القـــياس على الصفة والحال فإنهما يقدران بالمفرد ؛ لأن أصل الصفة، والحال المفرد

الثاني: أن الأصل في خبر المبتدأ المفرد ، وقد تقدم برهانه فتقديره أولى .

الثالث : أنّ الاسم أصل الفعل ، فتقدير الأصل أولى من الفرع

الـــرابع : أنّه يقع فاصلاً بين (أمّا) وجوابها ، نحو قولك : أمّا خلفك فزيد ، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد [١]

لا يقال : قد فصل بالجملة في قوله تعالى ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ [٢] ؛لأنا نقول: الجملة الشرطية بمنـــزلة المفرد / ؛ لأنها لا تستقل بالإفادة دون جملة أخرى ، وأمّا قول الشاعر [٣] ٥٣/أ

[٢٠٥]أفي الحق أمّا بحدل وابن بحدل فيحيا وأمّا ابن الزبير فيقتل

فأنّــه يـــرجح الفعلية لأنّ (أمّا) تقطع ما بعدها عما قبلها ، فلو لم يتعلق (أفي الحق) بفعـــل على أنه خبر المبتدأ ، وهو الجملة الواقعة بعد (أما) لم تتصدر الهمزة ؛ لأنها لا تتصدر المفرد ، والتقدير : أ في الحق حياة ابن بحدل [٤]، وقتل ابن الزبير ؟!

لا يقـــال: بأن الجملة في موضع الفاعل ؛ لأن الظرف قد اعتمد على همزة الاستفهام ؛ لأنّا نقول وقوعها في موضع المبتدأ أولى ؛ لأنه قد عهد ذلك في قولهم : سواء على أقمت أم قعدت ؟ و لم يعهد ذلك عند البصريين .

واعـــلم أنّ الظـــرف يـــتعلق بمحذوف في أربعة مواضع : إذا وقع خبراً لمبتدأ ، أو صلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو حالاً لذي حال[٥] ، وما عدا ذلك يتعلق بموجود ، أو مـــا في حكـــم الموجود ، وإنما يقدر المحذوف بالألفاظ العامة كـــ"مستقر" و"حاصل"

---

(١)- شرح القواس ٨٣١ ، و التصريح ١/١٦٦

(٢)- الآية ٨٨ - ٨٩ من سورة الواقعة

(٣)- ينسب لزفر بن الحارث القيسي ، و البيت من شواهد مغني ابن فلاح ١/٦٦١ ، وينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٢/٦٤٩

(٤) -أما ابن الزبير فهو الصحابي المعروف ، وأما بحدل فهو حسان بن مالك بن بحدل الكلبي أخو ميسون زوجة معاوية بن أبي سفيان ، وينظر : شرح ديوان الحماسة ٢/٦٤٩

(٥)- وأمثلتها على الترتيب (زيد أخاك ، وخرج الذي في الدار ، رجلا خلفك ، خرج زيد في زينته)

و"كـــائن" و"ثابـــت" لصلاح المقدر لكل حال يكون عليها ، ولو قدر بالألفاظ الخاصة كـــ" آكل ، وشارب ، ونائم " احتاج إلى دليل ؛ لأن الظرف لا يدل عليها ؛ لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون آكلاً أو شارباً أو قاعداً .

وحذف العام اختصاراً لما في الظرف من الدلالة عليها ، ولا يجوز إظهاره ؛ لأن الظرف نائب عنه فلم يجمع بينهما .

قـــال أبو علي [١]" هذا الظرف شريعة منسوخة "وفي كلامه نظر ؛ لأن المنسوخ كان مشـــروعاً ثم ترك العمل به ، وعامل هذا الظرف لم ينطق به أبداً ، وأمّا قوله : ﴿ مستقراً عنده ﴾ [٢]، فيحتمل أن يعمل في الظرف رآه لا مستقراً ، أو أنّ مستقراً بمعنى الساكن بعد الحركة لا بمعنى الكون ، وهو حال من ضميره المفعول ، أو أنّه إنما يمتنع إظهاره إذا حذف ؛ لأنه صار أصلاً مرفوضاً .

وأما إذا لم يحذف وقلت : زيد مستقر عندي ، فإنّه لا يمتنع إظهاره مع أنّه قد صرّح ابن جنى بجواز إظهاره . ، وذكروا أن الظرف منصوب بالمحذوف ، والظرف مع الضمير فيه في موضع رفع ؛ لأنه موضع خبر المبتدأ المفرد المرفوع .

البحث الرابع : في انتقال الضمير إلى الظرف ، وقد اختلف فيه [٣]

فذهـــب أبو علي [٤]ومن تابعه إلى أنه قد انتقل إلى الظرف ، وأنه مرتفع به كما كان مرتفعاً بالمحذوف .، وذهب السيرافي [٥]إلى أنه باقٍ في المحذوف ، ولم ينتقل[٦] .

حجة أبي علي من ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : امتـــناع (قائماً زيد في الدار) ، وما ذاك إلا لكون الحال من الضمير في (الظرف) ، وهو عامل لا يتقدم عليه الحال ، ولو كان العامل المحذوف لجاز ؛ لأنه عامل قوي

---

[١]– لم أجده بلفظه في الإيضاح ، ولا في العضديات ، غير أن في الهمع ٣٢٢/١ ما يشير إلى ورود مثل هذا القول عن أبي علي ، وابن جني ، وينظر : الإيضاح العضدي : ٩٠ – ، ٩٥

[٢]الآية من سورة

[٣]– شرح الكافية للرضي : ٢٤٦/١

[٤]– شرح الرضي ٢٤٦/١

[٥]– شرح الكافية للرضي ٢٤٦/١ ، وقد ذكره ابن فلاح في المغني ٦٦٤

[٦]– وقيل لاضمير فيه إلا إذا تأخر " التصريح ١٦٦/١

والـــثاني : أنّ الضـــمير في (الظرف) بدليل الإبدال منه ، وتأكيده ، والعطف عليه ، ونصب الحال عنه ، أما الإبدال فكقوله تعالى : ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ [1] فـــ(يومئذ) خبر ، و(الحق) بدل من الضمير فيه ، ويمتنع جعله وصفاً للوزن ؛ لأنه قد أخبر عنه ، وأمّا تأكيده فكقول الشاعر [2] :

[٢٠٦]فإن يك جثماني بأرض سواكم فإنّ فؤادي عندك الدهر أجمعُ

فـــ"أجمع" تأكيد للضمير في (عندك) ، وأمّا العطف فكقوله [3] :

[٢٠٧] عليك ورحمة الله السلامُ

لـــئلا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه ، وأمّا نصب الحال فكقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [4] ومـــــثله : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [5] على قراءة من نصب (أشداء) و (رحماء)، فإنّه حال من الضمير في (معه) ؛ لأنّه صلة .

والوجـــه الثالث : أنّ الظرف إذا اعتمد على موصوف ، أو موصول ، أو ذي حال ، أو همـــزة استفهام ، أو حرف نفي ، أو وقعت بعده (أن) المصدرية ، أو صريح المصدر ، فإنّـــه يـــرفع الظاهـــر اتفاقـــاً ، وأمّا إذا لم يعتمد فإنّه لا يرفع الظاهر خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه [5] ، وإذا رفع ظاهراً فرفع المضمر أولى .

حجـــة السـيرافي : أنّ الظرف اسم جامد لا مناسبة بينه وبين الفعل من جهة الاشتقاق

---

(١)- الآية ٨ من سورة الأعراف

(٢)-ينسب هذا البيت لجميل بثينة ،وهو في ديوانه ١١١، وينسب أيضا لكثير عزة وهو في ديوانه ٤٠٤ ،والبيت من شواهد الخزانة١/٣٥٩ ،ومغني اللبيب ٥٧٩ ،والأشموني ١/٩٣، وشرح القواس ٨٣٢

(٣)- هذا عجز بيت شطره (ألا يا نخلة من ذات عرق) قائله الأحوص وهو في ديوانه ١٩٠، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٢٣٩ والخصائص ٢/٣٨٦ ،و مغني اللبيب ٤٦٧ ، والهمع ١/١٧٣ ،وشرح التصريح ١/٣٤٤

(٤)- الآية ١٠٨ من سورة هود

(٥) -ينظر المفصل ٢٥ ،وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٧ ، وشرح الرضي ١/٢٤٨ ، والتخمير ١/٢٧٣ ،والإيضاح على المفصل١/١٩٦-١٩٧

،والاسم إنما يرفع الفاعل بالنظر إلى مناسبته للفعل بالاشتقاق

والجواب عن الأول : أنّ المنطوق به أقوى من المحذوف ، فلذلك امتنعت

وعن الثاني : أنّ (يومئذٍ) معمول الوزن : أو أنّه خبر بعد خبر

وعن أجمع : أنّه تأكيد للضمير في المحذوف .

وعن العطف : أنّه ممنوع ؛ لأنّه يؤدي إلى العطف على ضمير المرفوع بغير تأكيد ، بل هو على نية تقديم (السلام) إلى جنب خبره[١]

وعن الحال : أنّه من الضمير في المحذوف ، وهو العامل فيها ، وأمّا الظرف فإنه سد مسد ذلـك المحذوف لكونه معمولاً له ، كما قلنا في : " أكثر شربي السويق ملتوتاً "[٢] فإن الحال قد سدت مسد الخبر ، ولا قائل بأنّ ضمير الخبر قد انتقل إلى الحال .

فـرعٌ : إذا تقـدم الظـرف على المبتدأ من غير اعتماد ارتفع الظاهر به عند الكوفيين والأخفـش في أحد قوليه[٣] كما يرتفع بالفعل ، وقال البصريون[٤] : إنه خبر ينوى به التأخير .

حجة البصريين من ثلاثة أوجه :

أحدها : جواز (في داره زيد) ولو لم يكن خبراً / لأدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ؛ لأنّه لا ينوى به التأخير . ٥٣/ب

الثاني : بطلان عمل الظرف إذا دخلت عليه إنّ نحو : أنّ في الدار زيداً ، ولو كان العمل للظرف لم يتغير بدخولها .

فإن قيل : إنما اختصت بالعمل لقوتها بالتصدر بدليل إبطالها لعمل الابتداء .

قلـنا : أمّا الابتداء فاللفظي أقوى من المعنوي ، وأمّا محل النـزاع فالعاملان لفظيان ، ويترجح الثاني ؛ لأنّه بمنـزلة الفعل ، وهو أقوى من الحرف في العمل

والوجه الثالث : الاتفاق على أنّ الظرف الناقص لا يَرفع ظاهراً نحو : (بك زيد) ، و (فـيك عمرو) بل صحته على الابتداء و الخبر ، أي : (بك زيد واثق) و (فيك عمرو راغب) والظرف معمول الخبر .

---

(١)- أي : عليك السلام ، ورحمة الله

(٢)- الإنصاف ٢٣٣/١ ، والتخمير ٢٧٣/١

(٣)- الرضي ٢٤٧/١ ، والتصريح ٥٧٨/١

(٤)- تقدمت الإشارة إليه ص وينظر الارتشاف ٦٩/١

فأما إذا اعتمد على ما ذكرنا أولاً فإنه يعمل في الظاهر اتفاقاً ؛ لأنها قويت مشابهته للفعل باعــتماده عــلى سابق ، فلما انضم إلى مشابهته الفعل اعتماده على سابق ضاهى ما لا ينصرف، في حصول التأثير عند وجود السببين دون السبب الواحد .

ومثال الخبر (زيد خلفك أبوه) وقوله تعالى ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾ (١) فالجزاء يرتفع بالجار والمجرور ، ومثال الصفة : مررت برجل خلفك أبوه ، وقوله تعالى ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ ﴾ (٢)فــ(متاع) مرتفع بــ(فيها) ، وقول حسان(٣):

[٢٠٨]ظننتم بأن يخفى الذي قد صنعتم وفينا نبي عنده الوحي واضعه

فـــالوحي مرتفع بالظرف ؛ لأنه صفة ، و (واضعه) صفة أخرى ، ومثال الصلة مررت بالذي عندك أبوه ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (٤)فعنده صلة ، و (علم الكتاب) مرتفع بالظرف ،

ومثال الحال (مررت بزيدٍ في الدار أبوه) ، وقوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ (٥)فـــ"هـــدى" و"نور" رفع بالظرف ، وهو حال من الإنجيل بدليل قوــله: (ومصدقاً) إذ لا يناسبه مما قبله إلا الظرف ، ومثال الهمزة : أ عندك زيد ، وفي التنـــزيل ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (٦)و ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ ﴾ (٧)، ومثال النفي : ما في الدار أحد ، و[قوله]،

---

(١)- الآية ٣٧ من سورة سبأ

(٢)-الآية ٢٩ من سورة النور

(٣)-ديوان حسان ٢٨٦ ، و البيت من شواهد الكتاب ٢/٥١ ، وشرح أبيات الكتاب ١/ ٥٥٣ ،

(٤)- الآية ٤٣ من سورة الرعد

(٥)- الآية ٤٦من سورة المائدة

(٦)- الآية ١٠ سورة إبراهيم

(٧)- الآية ٣٥ من سورة النجم

[٢٠٩]ما بالربع من أحد[١]

ومـــثال (أنّ) قوـــله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّـكَ تَـرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً ﴾ [٢] تشبيهاً بالمضمر ، ومثال المصدر قول الشاعر [٣]:

[٢١٠] أحقاً بني أبناءَ سلمى ابن جندلٍ   تهددكم إيّاي وسط المجالس

أي : (أ في حق ؟) ويجوز في جميع هذه الصور الحكم بأنّ الجملة اسمية تقدم خبرها لا فعلية ، وبه يتمسك السيرافي ،[٤] وهو في (أنّ) والمصدر أولى ؛ لعدم الإضمار .

---

[١]- تقدم في الشاهد ١٨٥

[٢]- الآية ٣٩ من سورة فصلت

[٣]- قائله الأسود بن يعفر وهو في ديوانه ٤٢، و البيت من شواهد الكتاب : ١٣٥/٣ ، والخزانة ٤٠١،٤٠٢/١ ،و٢٧٦،٢٨٢/١٠ وينظر : الأغاني ٢٢/١٣

[٤]- المغني لابن فلاح ٦٧٢/٢ ، والرضي ٢٤٦/١

[وجوب تقديم المبتدأ]

متن : وإذا كان المبتدأ نكرة مشتملاً على ما يتصدر الكلام مثل : (من أبوك ؟) أو كانـــا معرفتين ، أو متساويين مثل (أفضل منك أفضل مني) ، أو كان الخبر فعلا له مثل (زيد قام) وجب تقديمه "[1].

الشـــرح[2] : إذا تضمن المبتدأ معنى الاستفهام ، أو معنى الشرط كقولك : أيهم عندك ،ومـــن أبوك؟ وأيهم يقم أقم معه ، وجب تقديمه ، وكذلك ضمير الشأن ؛ لأن الجملة المفســـرة تقـــع بعده ، وكذلك إذا تضمن الخبر معنى الاستفهام نحو : كيف زيد؟ و أين عمرو؟ و متى القدوم ؟ وجب تقديمه . وإنما وجب تقديم ما تضمن المعنى لثلاثة أوجه :

أحدها : ليعلم من أي قسم هو من أقسام الكلام ؛ لأنه لو تأخر لبقى الذهن متردداً بين المعاني ، ولا يحصل له القطع ببعضها .

لا يقـــال بأنـــه يسري المعنى من آخر الكلام إلى أوله كما يسري الشك في (أو) ؛ لأنّا نقول : نحن لا نمنع السراية بدليل أنه يسري المعنى إلى المضاف من المضاف إليه .

وإنمـــا قلنا : لم يحصل القطع بذلك المعنى – من أول وهلة – الذي يزول به تردد الذهن بين المعاني .

وأمـــا (أو) فوضعها لتقع بين شيئين ، فإذا جاءت فكأن الشك متصدر للكلام ، وليس لسائر أدوات المعاني ذلك ، فلا تحصل معها السراية ، لجواز أن يكون من كلام آخر.

والوجـــه الثاني : أنّ الاستفهام طلب ماهيّة معينة ، وطلب الماهية المعينة إضافة مخصوصة بين الذهن وذلك المطلوب ، فالذهن ينتقل من تلك الإضافة إلى المضاف ، والمنتقل عنه متقدم على المتنقل إليه فاللفظ الدال على طلب تلك الماهية لا بد أن يكون متقدماً عليها، وكذا يساق جميع المعاني مساق المعنى الذي تقتضيه

والوجه الثالث : أنّ المعاني تشتمل [على] ما في حيزها فلا تتقدم عليها ، ولذلك إذا لم تشـــتمل علـــيه جاز تقديمه عليها كحروف الجر فإنها تتقدم على ما تضمن المعاني ؛ لأن

---

(١)- الكافية ٧٧

(٢)- ينظر : الكتاب ١/٣٢٩- ٣٣٤ ، والمقتضب ٤/١٢٦- ، وشرح المفصل ١/٩٨ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٦٤- ٣٦٥ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٥٦- ٢٥٩ ، والفوائد الضيائية ١/٢٨٤- ٢٨٦

المعـــاني إنما تتعلق بالأسماء والأفعال دون الحروف ، وكذلك المضاف يتقدم عليها لنيابته مناب الحرف فلا يتصور فيه المعاني إلا على طريق الاكتساب من المضاف إليه .

لا يقـــال بأن (ظننت) تحدث معنى في الجملة ، ومع ذلك يتقدم معمولها عليها ؛ لأنّا نقـــول : إنها لا تخرج الكلام من حيز الخبر بخلاف سائر المعاني فإنها تنقله إلى قسم غير قسم الخبر ،أو أن ذلك لقوتها ؛ لأن أصلها العمل .

وأمـــا إذا كانا معرفتين فقد تقدم تحقيق ذلك من تقسيمهما [١]، أو متساويين ، ويمثل بــــــ"أفضل منك أفضل مني" يجوز بأن يقال : بأنّ الثاني أخص بالمتكلم ، وهو أعرف بالمخاطب .

وإنما وجب التقديم إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ ؛ لأنه لو قدم الفعل لم يعلم هل زيد فاعل أو مبتدأ ؟ / ، ولأنّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي ، فينسب العمل إليه ، وأما إذا كان فعـــلاً لغـــيره نحو: زيد قام أبوه ، فإنه يجوز تقديمه نحو : قام أبوه زيد ؛ لأنه لا يلتبس ، لإسناد الفعل إلى فاعل ظاهر ٥٤/أ

.

---

(١)– انظر باب المبتدأ والخبر ص ٣٠٩

[وجوب تقديم الخبر]

متنٌ : "وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام نحو : (أين زيد) أو كان مصححاً لـــه مثل (في الدار رجل)، أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل (على التمرة مثلها زبداً) أو كان خبراً عن (أن) مثل (عندي أنّك قائم) ، وجب تقديمه" [1]

الشـــرح [2]: احترز بالخبر المفرد من الخبر إذا وقع جملة نحو : زيد من أبوه؟ وعمرو متى خروجه؟ فإنه لا يجب تقديمه لكونه جملة، وقد وقع الاستفهام فيها في أول جملته على ما يقتضيه التقديم ، أما تقديم الخبر المصحح لجواز الابتداء بالنكرة فقد تقدم تحقيقه [3]

وأمـــا إذا كان يتعلق بالخبر ضمير في المبتدأ نحو : (على التمرة مثلها زبداً) فإنما وجب تقديم الخبر ليرجع الضمير إليه ؛ لأنه لو تقدم المبتدأ لأفضى إلى الإضمار قبل الذكر؛ إذ لا يـــنوي بالمبـــتدأ التأخير ؛ لأن الأصل أن يكون مقدماً فيصير مثل (صاحبها في الدار) ، ومثل : ضرب غلامه زيداً في الامتناع ، ويجوز في إعرابها ثلاثة أوجه :

أحدها: رفع (مثل) ونصب (زبد) لرفع إبهام (مثل)

والـــثاني: رفع (زبد) بالابتداء ، ونصب (مثلها) على أنه نعت النكرة تقدم عليها ، فانتصب على الحال ، والجار والمجرور الخبر .

والثالث : رفع (مثلها) بالابتداء ، ورفع (زبد) على البدل منه . وأمّا جرّ (زبد) على البدل من (التمرة) أو ضميرها فضعيف ؛ لأنّه لا يصح فيه بدل الكل ؛ لمغايرته للتمرة ، ولا بدل الاشتمال ، ولا بدل البعض .

وإنما وجب تقديم خبر (أنّ) المفتوحة إذا وقعت مبتدأة [4] لثلاثة أوجه :

أحدها :فرقاً بينها وبين التي بمعنى (لعل) ؛لأنها تأتي بمعناها[5] ،وهي لا تقع إلاّ مقدمة لما فيها من معنى الإنشاء الذي لا يقبل التأخير، فأوجبوا تأخيرها كراهة التباسها بها .

---

(١)-الكافية ٧٨

(٢)- ينظر : الكتاب ٢/١٢٦- ١٢٨ ، والمقتضب ٢/٣٥١ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/ ٣٦٦- ٣٦٨ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٥٩- ٢٦٣ ، والفوائد الضيائية ١/٢٨٧- ٢٨٨

(٣)- انظر ص ٣٠٩

(٤)- نحو : عندي أنك قائم ، ينظر القواس ٨٣٩

(٥)- ينظر : شرح المصنف على الكافية مع تعليق المحقق ٢/٣٦٨

والثاني : أنها لو تقدمت لبقيت عرضة لدخول (إنّ) عليها ، فيؤدي إلى اجتماع حرفين مؤكدين لمعنى ، فأوجبوا تقديم الخبر ليصح دخول (إنّ) كقولك : (إنّ في ظني أنك مسافر) ،وأمّا إذا وقعت بعد (لولا) كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [١] أو بعد (إذا) كقوله [٢]:

[٢١١]إذا أنه عبدُ القفا واللهازم

فيجوز تقديمها لانتفاء العلتين ؛ لأنّ التي بمعنى (لعلّ) [٣] لا تقع بعدهما ، والمكسورة لا تجامعها بعدهما .

والثالث : أنهم أوجبوا تقديم الخبر خوفاً أن يلتبس بموضع المكسورة .

وقد ذكر المصنف وجوب تقديم المبتدأ ، ووجوب تقديم الخبر ، وبقيت مرتبة ثالثة أنت مخير فيها بين تقديم الخبر وتأخيره عند البصريين ، كقولك : زيد قائم ، وقائم زيد ، خلافاً للكوفيين والأخفش [٤] فإنه عندهم يرتفع الظاهر به ، ويبطل المبتدأ

وإنما جاز تقديم الخبر عند البصريين اهتماماً به ليستفيد السامع الحكم من أول وهلة ؛ لأنه لو قدم المبتدأ لبقي ذهن السامع متردداً بين الأحكام الكثيرة قبل ذكر الحكم المقصود

حجة الكوفيين من وجهين :

أحدهما : أن المبتدأ ذات والخبر صفة ، والذات قبل الصفة بالاستحقاق ، فوجب أن يكون قبله في الذكر قياساً على التوابع ، والجامع التبعية المعنوية .

والثاني : أن الخبر لا بد أن يتضمن الضمير فلو قدم لأدى إلى الإضمار قبل الذكر ،

---

(١)- الآية ١٤٣من سورة الصافات

(٢)- هذا عجز بيت صدره

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا

نسبه ابن فلاح للفرزدق في المغني ٦٧٤/١ ، وليس في ديوانه ، وقيل : هو من الأبيات الخمسين المجهول قائلها ، و البيت من شواهد الكتاب ١٤٤/٣ ، والمقتضب ٣٥١/٢ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤ ، و٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/١ ، وشرح الكافية للرضي ، و ابن فلاح في المغني ٦٧٤/١ ، و٩٥٠/٢ ، ٩٥١ ، والقواس ٨٤٠ ، والخزانة ٣٠٣/٤

(٣) – في النسخة (نعم) ولعل الصواب ما أثبته ، وينظر : القواس ٨٤٠

(٤)– ينظر الإنصاف المسألة (٩) ٦٥/١- ٧٠ ، والتبيين للعكبري ٢٤٥

وذلك غير جائز ؛ لأن الضمير هو اللفظ المشار به إلى أمر معلوم ، فقبل صيرورته معلوماً كانت الإشارة محالا ، فكان الإضمار قبل الذكر محالاً .

والجواب عن الأول : أنّ ذلك يقتضي أن يكون تقديم المبتدأ أولى لا واجباً ،وأمّا القياس على التوابع

قلنا : الفارق موجود فذلك إن التوابع تشارك المتبوع في الجهة ، فكأنها هو ، والشيء لا يتقدم على نفسه ، وأمّا الخبر فإنه لا يشاركه في الجهة فجاز أن يتقدم عليه

وعن الثاني : أنّه ينوي به التأخير فلا يكون إضماراً قبل الذكر كقولهم : " في أكفانه لف الميـــت و" في بيـــته يؤتى الحكم"[1] وفي التنـــزيل ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [2]

حجة البصريين : الآية ، والشعر ، والاستعمال ، والمعنى ، أمّا الآية فقوله تعالى ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [3]والتسوية صفة إضافية للمحيا والممات ، فكان (سواءٌ) هو الخبر

وأمّا الشعر فقول الشاعر[4]:

[٢١٢]فتىً ما ابن الأغر إذا شتونا وحب الزاد في شهري قماح

فـــ(فتى) خبر مقدم ، و (ما) زائدة ، وقول الشماخ[5]

[٢١٣] كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون أنّ مطروح الظنون

فــــــ(وصـــل أروى) مبتدأ و (ظنون) خبره ، و (كلا يومي) معمول (ظنون) ، والمعمـــول يقع حيث يقع العامل[6] ، بدليل منعهم : (القتال زيدا حين تأتي) على أن

---

[1]- ، مجمع الأمثال ٤٤٢/٢ ، والمستقصى ١٨٣/٢ ، وسيأتي هذا المثل في ص ٦٣٧

[2]- الآية ٦٧ من سورة طه

[3]- الآية ٢١ من سورة الجاثية

[4]- ينسب لمالك بن خالد الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٤٥١/١،ولسان العرب ٥٦٦/٢ (قمح) ، و البيت من شواهد الإنصاف ٦٦/١، والصفوة الصفية ٨٢٠/١

[5]- ديوان الشماخ ٣١٩ ، والإيضاح العضدي ٩٥ ، والمحتسب ٣٢١/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٣

[6]- المقتصد ١/ ٣٠٢-٣٠٣

تنصب (زيداً) بـــ(تأتي) ؛ لأنّ (حين) مضاف إليه ، ومعمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، كما يتقدم هو عليه .

وأمّا الاستعمال فقول العرب [١]" تميميّ أنا" و" مشنوءٌ من يشنؤك" ولا دليل يدل على ارتفاعـــه بـــه. وأما المعنى فلأنّ الرافع للفاعل لم يعتمد على شيء مما ذكرنا في الظرف ، فنقصـــت رتبـــته عن رتبة الفعل ، وأمّا إذا اعتمد على ما ذكرنا في الظرف فإنه يرتفع الخلاف . ويجوز أن يرتفع به عند البصريين ، ويجوز أن يكون خبره مثبتاً إن كان مطابقاً للمبـــتدأ كقولـــك :أقـــائم زيـــد ؟وفي التنـــزيل ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى / يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [٢] ٥٤/ب

وأمّا ﴿ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [٣]و ﴿ أَفَسِحْرٌ هَـٰذَآ ﴾ [٤]فعلى تقديم الخبر ؛ لأنّه مصدر غير مقدر بـــ(أنْ) ، والفعل ، وإن لم يكن مطابقاً كقولك : أقائمٌ الزيدان ؟ تعين جهة الفاعلية ، ومثال صورها : زيد قائم أبوه ، ومررت برجل قائم أبوه ، ومررت بزيد قائماً أبوه ، وجاءني الذي قائم أبوه ، و أ قائم الزيدان ؟ ، وما قائم الزيدان .

وأمّـــا قولـــه تعالى ﴿ عَـٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ ﴾ [٥]فقال أبو علي[٦] : (عاليهم) خبر مقدم ، وهو في معنى الجمع ، وهذا تعسف لا حاجة إليه لصحة ارتفاع (ثيابُ سندس) بعاليهم ؛ لاعتماده على الموصوف ،وهو (ولدان مخلدون) أو على ذي الحال على من قرأ بنصب (عاليهم) على الحال [٧]. وأمّا قوله تعالى ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ

---

(١)- ينظر : الكتاب ٢/١٢٧ ، والإنصاف ١/ ٦٦ ، والصفوة الصفية ١/ ٨٢١

(٢)- الآية ٤٦ من سورة مريم

(٣)- الآية ٥٣ من سورة يونس

(٤)-الآية ١٥ من سورة الطور

(٥)- الآية ٢١ من سورة الإنسان

(٦)- نص عليه في المغني لابن فلاح : ٢/ ٦٨١

(٧)- هذه قراءة غير نافع وحمزة من السبعة ، وينظر : الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٥٤

﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[1] ففيه ثلاثة أقوال :

أحسنها: أنّ (سواء) خبر مقدم ؛ لأنّ التسوية صفة إضافية للإنذار وعدمه ، والصفة هي محط الفائدة فهي الخبر ، والهمزة وأم هاهنا مستعارتان للتسوية منقولتان عن الاستفهام إلى التسوية خاصة ، والمعنى على اليقين لا على الاستفهام ، وإنما جازت استعارتهما ونقلهما إلى التسوية لاشتراكهما في معنى التسوية ، إلا ترى أنك في الاستفهام إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فإنّ اللذين تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ، وتقول في التسوية من غير استفهام : ما أبالي أفعل زيد أم لم يفعل ، فلفظهما متفق ، وإن كان أحدهما استفهاماً والآخر غير استفهام .

والقول الثاني لأبي علي [2]: أنّ (سواء) مبتدأ ، والجملة الخبر ، وهو ضعيف ؛ لعدم العائد فيها .

والقول الثالث : أنّ (سواء) خبر (إن) و(أنذرتهم أم لم تنذرهم) فاعل (سواء) ، ويضعف هذا القول أن (سواء) ليس من الصفات التي لها قوة رفع الظاهر ، ولذلك قال العبدي[3] : هو من الصفات التي تعمل في المضمر دون المظهر ، وقال عبد القاهر[4]: هو مصدر قائم مقام اسم الفاعل ، وإذا رفع بعده اسم فالأجود رفعه بالابتداء ، و(سواء) الخبر كقولك : مررت برجل سواءٌ أبوه والعدم .

وأمّا إذا عطف على ضميره فيؤكد ثم يعطف عليه كالضمير في الفعل ، فيقال : مررت برجل سواءٍ هو والعدمُ ، وإن شئت جعلت الضمير مبتدأ ، و (العدم) عطف عليه ، و (سواءٌ) خبر مقدم فترفعه .

---

(١)- الآية ٦ من سورة البقرة ، وينظر المقتصد ٢٩٤

(٢)- ينظر : الحجة ١/٢٠١ ، والمقتصد ٢٩٤

(٣)- أبو طالب أحمد بن بكر العبدي (٤٠٦ هـ) تقدم التعريف به

(٤)- المقتصد ١/٢٩٥

[تعدد الخبر]

متنٌ : "وقد يتعدد الخبر مثل (زيد عالمٌ عاقلٌ) "[1]

الشـــرح [2]: قال النحويون " وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً ، وفي التنـــزيل﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [3]،

وذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون الخبران متضادين كقولك : هذا حلو حامض ، وأبيض أسود ، وقائم قاعد ، فهما نائبان عن خبر واحد ، وليس كل واحد منهما خبراً مستقلاً ، أي : جامع للطعمين بمعنى : مزّ ، وللونين بمعنى أبلق ، وللقيام والقعود بمعنى راكع .

وأمّـــا عـــود الضـــمير منهما فلا يجوز أن يعود من كل واحد منهما ضمير ؛ لأنّه يصير التقدير كله حلو ، وكله حامض ، فيؤدي إلى الجمع بين متضادين .

لا جائز خلوهما عن الضمير ؛ لأنّه ينقض قاعدة الصفة المشبهة ، ولا جائز عود الضمير من أحدهما لما فيه من التحكم ؛ لأنّه يكون هو الخبر لعود الرابط منه ، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين تقدير الاسمين بمعنى اسم واحد متحمل للضمير .

قـــال المصنف في شرح المفصل [4]: " يجوز أن يكون في كل واحد منهما ضمير ، ولا يلـــزم أن يكـــون كـــل واحـــد منهما خبراً على حياله ؛ لأنّ المقصود جمع الطعمين ، والضميران على أصلهما، والمعنى [أنّ]فيه حلاوة وفيه حموضة " .

والاعتراض على قوله : إنّه متى كان كل واحد منهما متحملاً لضمير المبتدأ لزم أن يكون خبراً مستقلاً ؛ لأنّ الضمير فيه عبارة عن المبتدأ فيلزم استقلاله بالخبرية ، ولا تتوقف على غـــيره ، وأمّا إذا قدر كل واحد منهما عاريا عن ضمير مستقل ، وإنما يقدران بمعنى اسم

---

(1)- الكافية ٧٨

(2)- ينظر : الكتاب ٨٨/٢ ، والمقتضب ٣٠٨/٤ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، وشرح الكافية للمصنف: ٣٦٩/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٢٦٣/١- ٢٦٥ ، والفوائد الضيائية ٢٨٨/١ ، والهمع ٣٤٥/١- ٣٤٦

(3)- الآية ١٤، ١٥ ، ١٦ من سورة البروج

(4)- الإيضاح على المفصل :١ /٢٠٢- ٢٠٣

واحد هو المتحمل للضمير ، فإنه لا يستقل كل واحد منهما بالخبرية لعدم الضمير العائد منه وحده على المبتدأ .

قال ابن جني [١] : " وهذا الموضع كان أبو علي يخاطب به خاصة أصحابه ستين سنة ، وما أظنه فهمه إلاّ واحد أو اثنان "

والوجه الثاني : أنّه يصح أنْ يكون كل واحد مستقلاً بالخبر لعدم التضاد كقولك : زيد كاتب شاعر لبيب ، قال الشاعر [٢] :

[٢١٤]من يك ذا بتٍ فهذا بتي   مقيض مصيف مشتي

وفي كـــل واحد من هذه ضمير ، فأمّا عود الضمير من الخبر المستقل به المبتدأ فإنما يكون مـــن المجموع ، ويقدر (كاتب شاعر لبيب) لجامع لهذه الخصال ؛ لأن كل واحد جزء من مجموع الخبر ، وهذا يقوي ما ذهب إليه المصنف ؛ لأنّه إذا كان في كل واحد ضمير ، ولم يســتقل بالخبرية بل هو جزء من الخبر صار في التحقيق مثل القسم الأول ، ونظير هذا تأويل الجملة بالمفرد

لا يقال : بأن تعدد الأخبار لا يشبه الجملة لأنّ الجملة تحكى وتعرب ، وهذه الأخبار معـــربة ، فـــإذا قدرت الجملة بالمفرد فإنما ذلك / ليكون مطابقاً للمبتدأ ؛ لأنا نقول إذا قدرت الأخبار المتعددة بالمفرد فإنما ذاك ليكون ضمير الخبر مطابقاً للمبتدأ ؛ لأن التقدير أنه ليس كل واحد خبراً مستقلاً في هذه الحالة

٥٥/أ

قال بعضهم [٣]: " لا يجوز أن يكون للمبتدأ خبران فصاعداً لوجهين :

أحدهمـــا : أنّ الخبر مشبه بالفاعل ؛ لأنّ كل واحد منهما جزءٌ ثانٍ من الجملة ، والفاعل لا يكـــون إلا واحـــداً ، فكذلك الخبر ؛ لأنّه القول الدال على النسبة المحتملة للتصديق والتكذيب ، فلا يكون للجملة الواحدة إلاّ خبر واحد

---

(١)- لم أجده في كتب ابن جني التي وقفت عليها ، وقد نص عليه ابن فلاح في المغني ٢/ ٧١١

(٢)- قائله رؤبة بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ١٨٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ، وابن الشجري ، والإنصاف٢/ ٧٢٥، وابن يعيش ٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٠ ، وابن عقيل ، والهمع ٢/٤٧٩

(٣)– واختاره ابن عصفور ، وكثير من المغاربة ، وعندهم أن ما جاء هكذا يكون الأول خبرا ، وما بعده صفة له ، أو على تقدير مبتدأ ، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٩/١ ، والهمع ٣٤٦/١

والـــثاني : أنّ تعـــدد الأخبار يقتضي تعدد المفاعيل في باب (ظننت) ، وليس لها فعل يـــتعدى بنفســـه إلى أكثر من مفعولين ، فينبغي أن يحمل ما ورد من تعدد الأخبار على الصفات للخبر المحذوف ؛ لأنّ تعدد الصفات معهود ، ولا محذور في تعددها .

والجواب عن الأول : أنّه إذا قدرت الأخبار بالمفرد حصل شبهها بالفاعل

وعن الثاني : أنه يستحيل وصف الحلو بالحامض ، والأبيض بالأسود .

فـــإن قـــدرت الصـــفات بمنـــزلة صفة واحدة حصل تحقق الخبر ، وإذا لم يطرد تقدير الوصف في البعض امتنع في الكلّ ، وحُمل على تعدد الأخبار .

[دخول الفاء في الخبر]

متنٌ : " وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ، فيصح دخول الفاء في الخبر ، وذلك الاسم الموصـــول بفعل ، أو ظرف ، أو النكرة الموصوفة بهما، مثل : (الذي يأتيني ، أوفي الدار فله درهم) و (كلّ رجل يأتيني ، أو في الدار فله درهم) ، و (ليت) و (لعل) مانعان بالاتفاق ، وألحق بعضهم (إنّ) بهما "[١]

الشرح[٢] : الأسماء على قسمين :

أحدهما : عار عن معنى الشرط والجزاء نحو : زيد ، وعمرو ، وهذا لا يجوز دخول الفاء في خـــبره ؛ لأنّـــه لا يعطف الخبر على المبتدأ ، فلو قيل : (زيد فمنطلق) فصحته على تقدير: هذا زيد، فهو منطلق ، وعلى هذا التأويل عند سيبويه قول الشاعر[٣]

[٢١٥]وقائلة خولان فانكح فتاهم   وأكرومة الحيين خلو كما هيا [٤]

أي : هذه خولان ، والفاء عاطفة جملة على جملة ، ولو نصب (خولان) على تقدير (لابس خولان) لكان حسنا ، والأخفش يجعل الفاء زائدة[٥] .

والقســـم الـــثاني : الأسماء المتضمنة لمعنى الشرط ، ويدخل الفاء في خبر المبتدأ في ثلاثة مواضـــع اثنان لازمان ، وهما المبتدأ المتضمن لحرف الشرط نحو : من يأتي فله درهم ، وخبر المبتدأ بعد (أمّا) التي للتفصيل نحو : أما زيد فقائم .

---

(١)- الكافية ٧٩

(٢)- ينظر : الكتاب ١/١٣٩ –١٤٠ ، ٣/١٠٢ ، والمقتضب ٣/١٩٥ ، وشرح المفصل ١/١٠٠ - ١٠١ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٧٠- ٣٧٤ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٦٧- ٢٧٢ ، والفوائد الضيائية ١/٢٨٩- ٢٩٢ ، والهمع ١/٣٤٧- ٣٥١

(٣)- ولم أقف على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب :١/١٣٩، وشرح المفصل ١/ ١٠٠، والخزانة ١/٢١٩،و٣/٣٩٥،و٤/٥٥٢،٤٢١، و الرد على النحاة ١٠٤ ، والأزهية ٢٤٣، والجنى الداني ٧١، وأوضح المسالك ٢/١٦٣ ، وهمع الهوامع ١/٣٥٠ ، وقيل هو من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها

(٤)- الخلو : هو الخلي الفارغ الذي لا هم له ، (خلا) اللسان١٤/ ٢٣٩وخولان بن عمرو جد قبيلة خولان اليمنية ، معجم البلدان : ٢/٤٠٧

(٥)- ينظر معاني القرآن للأخفش : ١/٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٠ ، وشرح الرضي : ١/٢٧٠ ، والهمع ١/٣٥١

وأمـــا حذفها في قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾ [1] فإنما حذفت تبعاً لحذف الخبر ، تقديره : فيقال لهم : أ كفرتم !؟ .

وأمـــا القســـم الثالث غير اللازم : فدخولها في خبر المبتدأ الموصول ، والنكرة الموصوفة بشـــرط أن يكـــون المبتدأ الموصول أو النكرة الموصوفة فيهما معنى العموم ، وأن تكون الصفة أو الصلة جملة فعلية ، أو ظرفية .

فأمّـــا اشـــتراط العموم فلكي تحصل المناسبة للشرط ،وأمّا اشتراط كون الصفة أو الصلة بالفعل ؛فلأن الشرط بالفعل ،وأمّا الظروف فتنوب مناب الفعل ،وقد اجتمع الشرطان في قوـــــله تعـــــالى ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [2] إذ المـــراد بـــ(الذين) الجنس [3] ، والصـــلة جملـــة فعلـــية ، وكذا قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ [4] وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [5] ففي (ما) وجهان :

أحدهما : أنها شرطية ، وفعل الشرط محذوف ، أي : ما يكن ، والفاء جواب الشرط

والثاني : أنها موصولة و (بكم) الصلة و (من نعمة) في موضع الحال من الضمير في (بكـــم) ، و (فمـــن الله) الخبر ، لكن الفاء تؤذن بأن الأول سبب للثاني ، ولا يستقيم ذلـــك ؛ لأنّ الأول اســـتقرار النعمة بالمخاطبين ، والثاني : كونها من الله ، ولا يمكن أن يكون استقرار النعمة بالمخاطبين سبباً لكونها من الله من جهة أن الأول فرع من الثاني

وتأويلها : أنه جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعمة جهلوا معطيها ، فاستقرارها بهم مع

---

(١)- الآية ١٠٦من سورة آل عمران

(٢)- الآية ٢٧٤من سورة البقرة

(٣)- الذين مبتدأ ، وخبره (فلهم أجرهم عند ربهم) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٤٠

(٤)- الآية ١١٢من سورة البقرة

(٥)- الآية ٥٣ من سورة النحل

الجهل سبب للإخبار بكونها من الله ، فيتحقق أن الأول سبب للثاني[1] .

وأمّا النكرة فنحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل عندك فله درهم ، ولو كان الموصول مخصوصاً نحو : زيد الذي يأتيني له درهم ، لم تدخل الفاء لبعده عن شبه الشرط ، لا يقال : بأنه يقال : (إن أتاني زيد فله درهم) مع كونه مخصوصاً ، فهلا جاز ذلك لأنا نقول الشرط لابد فيه من الإبهام ؟

وقد يكون الإبهام في الفعل والفاعل نحو : من يأتني فله درهم ، فالفاعل مبهم ، والفعل يحتمل أن يوجد وأن لا يوجد ، وقد يكون الإبهام في الفعل ، وإن كان الفاعل مخصوصاً كما في الصورة المتقدمة .

وأمّـــا : زيـــد الـــذي يأتيني له درهم ، فلا إبهام فيه حتى يشابه الشرط ؛ لأنّ الموصول مخصوص ، والصلة جزء منه

وإذا كانت الصلة أو الصفة بالجملة الاسمية نحو : الذي أبوه قائم له درهم ، أو كل رجل أبـــوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء في الخبر لعدم الفعل الذي يتحقق به شبه الشرط، وكذلك إذا وقعت الصلة أو الصفة جملة شرطية كقولك : الذي إن يزرني أزره له درهم /، أوكل رجل إن يزرني أكرمه له درهم . **٥٥/ب**

لا يجـــوز دخـــول الفاء في الخبر ؛ لأن الشرط قد استوفى ما يقتضيه فلم يبق ما يقتضي التشبيه بالشرط .

ولمـــا كانـــت الصفة في هذا الموضع لازمة للموصوف لزوم الصلة للموصول اشتركا في دخـــول الفاء في الخبر، ولذلك لو قلت [2]: (كل رجل له درهم) بغير وصف لم يجز دخول الفاء ، وكذلك يشتركان في أنّ كل واحدة منهما جملة خبرية ، وأنّ كل واحدة [منهما] مبينة للأولى ، وأنهما يفتقران إلى ضمير، وأنّ كل واحدة منهما لا تعمل فيما قبل صاحبها.

والفرق بين دخول الفاء وعدم الدخول أن دخولها يؤذن بأن الأول سبب للثاني كما في الشرط ، وإذا لم تدخل جاز أن يكون سبباً ، وأن لا يكون سبباً .

فإذا قلت : (كل رجل يأتيني فله درهم) آذنت بأن الإتيان سبب لاستحقاق الدرهم[3]

---

(١)- ينظر : مغني اللبيب ٣٩٨ ، والصفوة الصفية ١/ ٦٦٥

(٢)- الصفوة الصفية : ١/ ٦٧٤

(٣)- المقتضب ٣/١٩٥ ، و الصفوة الصفية ١/ ٦٧٥

، ولو حذفتها جاز أن يكون مستحقاً بالإتيان وبغيره .

وإذا دخلت على الاسم الموصول أو النكرة الموصوفة (ليت ، ولعل ، وكأنّ ، ولكن) لم تدخل الفاء في الخبر إجماعاً ؛ لأنها تغير اللفظ والمعنى إذ هي إنشاء ، وخبرها لا يحتمل الصدق والكذب ، وما بعد الفاء خبر محض محتمل للصدق والكذب ؛ لأنه شبه بجواب الشرط ، وهو خبر فيؤدي الجمع بينهما وبين الفاء إلى التناقض ، إذ يكون ما بعد الفاء محتملاً غير محتمل .

وأما إذا دخلت (إنّ) فنقل عبد القاهر ، وتبعه المصنف أن مذهب الأخفش دخول الفاء ، ومذهب سيبويه عدم الدخول[1] .

ونقل العبدي وأبو البقاء وابن يعيش[2] أنّ مذهب سيبويه دخولها ، ومذهب الأخفش عدم الدخول ، وهذا النقل أصح ؛ لأنّ الأخفش يقول بزيادة الفاء ، وسيبويه لا يقول بزيادتها[3] حجة الأخفش أنها لا تعمل في الشرط ؛ لأنّ له صدر الكلام ، ولذلك كان في قوله[4]

[٢١٦] إنّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا و ظباء

ضمير الشأن مع (إنّ) مقدر ، فكذلك لا يدخل على ما أشبه الشرط بوجود الفاء قياساً على (ليت) و (لعل).

والجواب أنه لا يلزم من امتناع دخولها على الشرط الامتناع من دخولها ما يشبه الشرط ؛ لأن الامتناع في الشرط أنه يؤدي إلى اجتماع شيئين يقتضيان صدر الكلام ، وليس ذلك موجود في المشبه بالشرط.

وعن القياس بوجود الفارق ، وهو أن خبر (إنّ) ليس إنشائياً يحصل به التناقض الحاصل من خبر (ليت ولعل) ؛ لأنها لم تغير معنى الابتداء ، ولذلك جاز العطف على محل اسمها

---

(١)- المقتصد : ١/٣٢٤ وشرح المصنف على الكافية ٣٧٢ ، والصفوة الصفية ١/٦٦٥

(٢)- إملاء ما من به الرحمن ١/٦٢ ، و شرح المفصل ١/١٠١ ، وشرح الرضي ١/٢٧١

(٣)- الكتاب : ٣/٦٣- ٦٤ ، وابن يعيش١/ ١٠٠

(٤)- ينسب للأخطل : وينظر ديوانه : ٣٧٦ ، البيت من شواهد أمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨،و شرح المفصل ٣/١١٥،وشرح الرضي ١/٢٧١ ، وأمالي الشجري ٢/١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٢ ، ومغني اللبيب ٥٦ ،وهمع الهوامع ١/١٣٦، و الخزانة ١/ ٤٥٧،

بالــرفع، وقد نطق التنــزيل على وفق مذهب سيبويه . قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [1]، وقــــال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [2]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ إلى ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [3]وقـــــال ﴿ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [3]والأخفش يجعل الفاء زائدة ، وهو ضعيف [4].

وأمّـــا الآية الأخيرة فإن الصفة هي الموصولة لكن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، وقيل : إن الخبر الذي تفرون منه ، والفاء لعطف جملة على جملة .

فإن قيل : لا يستقيم أن تكون الفاء للسببية ؛ لأنّ الفرار من الموت ليس سبباً لملاقاته ؛ لأنه يلاقيهم فروا أو لم يفروا ، قلنا : يحتمل أمرين :

أحدهمــا : أنّ الفــرار سبب وعدم الفرار من طريق الأولى ، مثل قوله[5] : «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»

وقوله :

---

(1)- الآية ١٣ من سورة الأحقاف

(2)- الآية ١٠ من سورة البروج

(3)-الآية ٢١ من سورة آل عمران

(3)- الآية ٨ من سورة الجمعة

(4)- في معاني القرآن للأخفش لا خلاف بينه وبين سيبويه ٨٧/١ ،وذلك عند الآية ٤٠ من سورة البقرة ، وقد ذهب في موضع آخر إلى القول بزيادة الفاء ، ينظر : معاني الأخفش : ١٣١/١ عند قوله تعالى ﴿إنه من عمل سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ﴾، الأنعام ٥٤ ، فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة ما ، ينظر:شرح ابن الحاجب على الكافية ٣٧٤/٢

(5)- هذا القول مشهور عند الأصوليين واللغويين ، ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسند ضعيف ، كما يروى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ينظر : مغني اللبيب ٣٣٩ ، والتصريح : ٤١١/٤ ، وحلية الأولياء للأصفهاني ١٥١/١ ، والإصابة لابن حجر ١٩٥/٢

[٢١٧]ومن هاب أسباب المنية يلقها وإن رام أسباب السماء بسلم [١]

والثاني : أن المعنى أن الفرار الذي يظن أنه سبب للنجاة سبب للإخبار بملاقاة الموت ، وأكثر النحويين [٢]يذكرون ﴿ والسارق والسارقة ﴾ [٣]و ﴿ الزانية والزاني ﴾[٤] هاهنا لأنّه عند المبرد من هذا القبيل ، والمصنف أخّره إلى (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) [٥]؛ لأنّ وقوع الأمر بعده مما يقتضي نصبه .

(١)- قائله زهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ٨٧ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣/٣٢٤-٣٢٥ ، ومغني ابن فلاح ١/٧٢٤

(٢)- الكتاب ١/١٤٢ ، والمقتضب ٣/٢٢٥

(٣)- الآية ٣٨ من سورة المائدة

(٤)- الآية ٢ من سورة النور

(٥)- وهو باب الاشتغال ص ٥٥٠

[حذف المبتدأ]

مــتنٌ : "وقد يُحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً ، كقول المستهلّ : (الهلالُ واللهِ) ، والخبر جوازاً مثل : (خرجت فإذا السَّبعُ) ، ووجوباً فيما التُزِمَ في موضعه غيرُهُ مثل : (لـــولا زيدٌ لكان كذا) ، ومثل (ضربي زيداً قائماً) ، و (كلُّ رجلٍ وضيعته) و (لعمرُكَ لأفعلنّ كذا)"[1]

الشرح [2]: حذف المبتدأ ينقسم إلى واجب وجائز ، والمصنف[3] لم يذكر الواجب ، وهو في قولهم : (لا سَوَاءٌ) ، وفي الخبر أنّه لما قال أبو سفيان يوم أحد: " الحربُ سجالٌ يومٌ بيومٍ ، قال له عمر رضي الله عنه : لا سواءٌ ، قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار [4]" ، وحذف المبتدأ هاهنا مجمع عليه ، واختلف في موضعه ، فذهب سيبويه والمبرد[5] إلى أنّه مقــدَّر قبل (لا) تقديره : هذان لا سواء ، إلا أنّ المبرد يجوز إظهاره قياساً على مبتدأ حــذف اختصاراً ، و سيبويه يمنع من إظهاره ، وذهب قوم إلى أنه مقدر بعد (لا) [6] أي : لا همـــا سواء ، وإنما لزم حذفه عند سيبويه لوجهين : أحدهما : أنّ (لا) بمنزلة العوض عن إظهاره ، ونظيره قولهم [7]: " لاها الله ذا "في كون (الواو) لم تظهر مع (هاء) لكونها عوضاً عنها .

والـــثاني : أنّ (لا) بمعنى (غير) تقتضي التكرير ، كقولك : زيد لا قائم ولا قاعد ، فلـــزم حذف المبتدأ ليناسب في اللفظ (لا) التي بمعنى (ليس) لأنها تقع غير مكررة ،

---

(١) – الكافية ٨٠

(٢) – ينظر : الكتاب : ١٣٨/١ ، ٢٨٩ ، و ٧٥/٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، و ٤٩٩/٣ ، والمقتضب ٧٦/٣– ٧٨ والأصول ٦٧/١– ٧٢ ، والإيضاح العضدي : ٩٤–وشرح المفصل ١ /٩٥– ٩٨ ، وشرح الكافية للمصنف ٣٧٥/٢– ٣٧٩ ، و شرح الكافية للرضي ٢٧٢/١– ٢٨٥ ، والفوائد الضيائية ٢٩٣/١– ٢٩٨ ، ومغني اللبيب ٨٢٢– ٨٢٦ ، والهمع ٣٣٤/١ – ٣٤٥

(٣) –ذكر المصنف في المتن حذف الخبر وجوبا وجوازا ، أما المبتدأ فقد ذكر حالة الجواز فقط ، و ينظر : شرح الجمل للزجاجي ٣٥٣/١ ، والإيضاح على المفصل ١٩٣/١

(٤) –البداية والنهاية ٣٩/٤

(٥) – الكتاب ٢/ ٣٠٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٥٩ ، وشرح القواس ٨٤٣/٢

(٦) – التذييل والتكميل ٣١٧/٣

(٧) – الكتاب ٣٠٢/٢

وإنمـــا لزم حذفه عند من قدر / المبتدأ بعد (لا) لكونه معرفة غير مكررة ،والمعرفة إذا وقعت بعد (لا) وجب تكرارها ،فاختير (لا)لتكون في اللفظ داخلة على غير معرفة [١]. ١/٥٦أ

[حذف المبتدأ جوازا]

وأمـــا الجائز فعند قرينة حالية أو مقاليّة تدل على خصوصية المحذوف ، كقول المستهل : الهـــلالُ والله ، وذلك عند ترائي الهلال ، فعلم أنه إذا قال أحدهم : الهلالُ ، أن المعنى : هذا الهلال [٢]، وفي التنـــزيل ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [٣] أي : هـــو النار ، و ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا ﴾ [٤] أي هذه سورة ، و ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾ [٥]، ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّـٰعُونَ ﴾ [٦] أي : قوم ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً ﴾ [٧]، فمن رفع فخبر لمبتدأ محذوف ، أي : هي خالصة، أو خبر بعد خبر ، ومن نصبها فعلى الحال من الضمير في أحد الظرفين، وقوله: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [٨] الأجود حذف المبتدأ أي : قولنا طاعة ، بدليل ظهوره في قول الشاعر [٩]:

[٢١٨]فقالت على اسم الله أمرك طاعة ... وإن كنت قد كلفت ما لم أعود

---

(١) – لم يذكر ابن فلاح سوى موضعين لحذف المبتدأ وجوبا ، وقد عدد السيوطي سبعة مواضع منها ما عده ابن فلاح جائزا ، وينظر : الرضي : ١/٢٧٢-٢٧٣ ، والهمع ١/٣٣٥ – ٣٣٦ ،

(٢) – ينظر الأصول في النحو : ١/٥٧

(٣) – الآية ٧٢ من سورة الحج

(٤) – الآية ١ من سورة النور

(٥) – الآية ٤٦ من سورة النساء

(٦) – الآية ٤١ من سورة المائدة

(٧) – الآية ٣٢ من سورة الأعراف

(٨) – الآية ٢١ من سورة محمد

(٩) – قائله عمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٤٩٠، البيت من شواهد الأغاني ١/ ١٨٥،و الخصائص ٢/٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠ ، والتذييل والتكميل ٣/٣١٥ ، وتذكرة النحاة ٦٠١ ومغني ابن هشام ٨٢٦ ، والخزانة ٢/ ١٥٠ .

وإذا قيل : كيف أنت ؟ قلت : صالح ، أي : أنا صالح ، وقول الشاعر[1] ،

[٢١٩]فقالت :حنان ما أتى بك هاهنا ؟ أ ذو نسب أم أنت بالحي عارف؟!

أي : أمرك حنان ، و أذو نسب أنت ؟ ، وقول الآخر[2]:

[٢٢٠]يوماً يمانٍ إذا لاقيت ذا يمنٍ وإن لقيت معديا فـــ"عدنان"

أي : أنا يمانٍ ، وقول الآخر[3]:

[٢٢١]لا يبعد الله التلبب والغا رات إذ قال الخميس : نِعَم

، أي : هذه نعم فاغتنموها

وأمـــا قوله تعالى : ﴿ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ ﴾[4]فيحتمل حذف المبتدأ ، أي : أمري صبر جميل ، وحذف الخبر أي : صبر جميل أجمل ، وحذف المبتدأ أقوى لوجهين :

أحدهما : أنّه إذا حذف المبتدأ كانت قرينة حاله - وهي قيام الصبر به - دليلاً على المبتدأ المحـــذوف ، أي : أمري صبر جميل ، وإذا حكم بحذف الخبر لم يكن ثم قرينة تدل على خصوص الخبر .

الثاني : أن الكلام سيق للتمدح بحصول[5] الصبر له ، وحذف المبتدأ يحصل له هذا المعنى ، وحـــذف الخبر لا يحصله ؛ لأنّه غير مخبر بأن الصبر الجميل أجمل بمن قام به ، ولذلك يقوله المتكلم ، وإن لم يكن متصفاً به .

[حذف الخبر جوازا]

قوـــله : "والخبر جوازاً " أي : عند قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية المحذوف ،ومثل بقولهم[6]: " خرجت فإذا السبع " (إذا) هاهنا للمفاجأة ، وفيها ثلاثة أقوال :

---

(١) - ينسب للمنذر بن درهم الكلبي البيت من شواهد الكتاب ٣٢٠/١،والمقتضب ٢٢٥/٣ ،و شرح المفصل ١١٨/١،والهمع ١٨٩/١،واللسان (حنن)١٢٩/١٣و الخزانة ١١٢/٢

(٢) - ينسب لعمران بن حطان ،والبيت من شواهد الكامل ٩٢/٣ ، وشرح الشافية ١٤/٢ ،والخزانة ٣٥٧/٥ ، وشرح القواس ٨٤٣/٢ ،

(٣) - ينسب للمرقش الأكبر وهو في إصلاح المنطق ٦٠،و البيت من شواهد شرح المفصل ٩٤/١،والمغني وينظر اللسان (ندي)٣١٦/١٥

(٤) - الآية ١٨ و ٨٣ من سورة يوسف،

(٥) - الإيضاح على المفصل : ١٩٤/١ ، والصفوة الصفية ٨٢١/١

(٦)– المفصل ٤٥/١ ،

أحدها : للمبرد[١] أنها ظرف مكان ، فيجوز على هذا وقوعها خبرا عن الجثة ، وتتعلق بمحـــذوف من الألفاظ العامة ،كـــ(موجود) و (حاصل) ، وإذا ذكر اسم آخر كان منصـــوباً على الحال من الضمير في الظرف ، وهو العامل فيه ، كقولك : خرجت فإذا السبـــع واقفاً أو عادياً ، ويجوز رفع الاسم على أنّه الخبر ، وهو عامل في الظرف ، وفي التنـــزيل ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾[٢]وعلى هذا القول لا تضاف إلى الجملة إذا وقعت بعدها ؛ لأنّ ظروف المكان لا يضاف منها إلى الجمل إلا (حيث ، ولدن) في بعض الصور ، والعامل فيها : (يقنطون) في قوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٣]، وهي مبنية على هذا ؛ لتضمنها الفاء ، قال أبو علي : فإذا ظهرت معها الفاء كانت زائدة "[٤].

والقـــول الثاني : لعلي بن سليمان[٥] أنها ظرف زمان ، فإذا وقع بعدها جثة فلا بد من تقديـــر مصـــدر مضـــاف الى الجثة ، وهي خبر عن المصدر المقدر ، أي : خرجت فإذا حضـــور السبع ، أو وجود السبع ؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة كما في " الليلةَ الهلالُ " ، وعلى هذا القول هي مضافة إلى الجملة ، ولا يعمل فيها (يقنطون).

والقـــول الثالث [٦]: أنها حرف بدليل وقوعها في جواب الشرط بمترلة الفاء في قوله ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٧]فعلى هذا القـــول يكون الخبر محذوفاً تقديره : فإذا السبع حاضر أو موجود ؛ لأنّ الحرف لا يقع

---

[١] –المقتضب ٢/٥٧، ٥٨ ، وشرح الرضي ١/ ٢٧٣

[٢] – الآية ١٠٧ ،من سورة الأعراف ،و٣٢ من سورة الشعراء

[٣] – الآية ٣٦ من سورة الروم ، وينظر الصفوة ١/ ٢٠٠

[٤] – ينظر : المسائل المنثورة ١٣ ، وسر الصناعة ، ٢٧٠ ، وقد رجح ابن جني كونها زائدة في مثل : خرجت فإذا زيد ، قال لأنك قد استغنيت بما في إذا من معنى الاتباع عن الفاء التي تفيد معنى الاتباع " ينظر : سر الصناعة ٢٦١

[٥] – علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـــ) ترجمته في الفهرست ٨٣ ، ونزهة الألباء ٣١٢-٣١٣ و معجم الأدباء ١٣/٢٤٦،وبغية الوعاة ٢ /١٦٧ ،، والقول منسوب للزجاج في شرح الرضي ٢٧٣/١

[٦] – نقل هذا القول عن عبد الله بن بريّ(ت ٥٨٢ هـــ) ينظر: شرح الرضي ١/ ٢٧٤

[٧] – الآية ٣٦ من سورة الروم

خــبراً عن الاسم ، وقدر الخبر بذلك لما فيها من الدلالة على الوجود إذ لا يفاجأ الشيء إلا بعـــد وجوده ، وعلى هذا القول يستقر قول المصنف[1]: إن الخبر محذوف ، ولكنه ضعيف ، وأمّا على القولين الأولين فهي الخبر لكنها تتعلق بمحذوف ، وذكر المصنف[2] أنك إذا قلت : (خرجت فإذا زيد بالباب) إن العامل في (إذا) معنى المفاجأة ، وهو عامل لا يظهر ، استغنوا عن إظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه ، إذ لا يصح أن يعمل فيها "خرجت " لفصل الفاء بينه وبين معموله / ، والتحقيق فيها ما ذكرناه .

٥٦/ب

ومـــن حذف الخبر الجائز قولك لمن قال : من عندك ؟: زيد ، أي : زيد عندي ، فمن حذفه فطلباً للاختصار ، ومن أظهره فللعناية به ، وقطع التوهم ، وفي التنـــزيل ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[3] أي : فعليكم نظرة ، و ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[4] (من) مبتدأ ، وتقدير الخبر (كغيره)[5]، وقيل : هو في موضع نصب بتقدير أجعلتم !؟ و تقدير الخبر على قياس قول سيبويه في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[6] : فيما يتلى عليكم حكمُ الذين يتوفون .

وقـــيل : تقديـــر العائد إلى المبتدأ (يتربصن بأنفسهن بعدهم) ، وقيل تقدير العائد (ويـــذرون أزواجهـــم يتربصن) ، وقيل : المضاف محذوف من الأول ، أي : (وأزواج الذين) ، و (يتربصن) الخبر . وأما قوله تعالى ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾[7]

---

(١) – عند قول المصنف في المتن : والخبر جوازا مثل : خرجت فإذا السبع

(٢) –الإيضاح على المفصل : ١/١٩٣

(٣)–الآية ٢٨٠ من سورة البقرة

(٤) – الآية ١٨ من سورة الزخرف

(٥) – معاني القرآن للفراء ٣/٢٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦٥٠

(٦) – الآية ٢٣٤ من سورة البقرة ، والكتاب ١/١٤٣

(٧) – الآية ١٩٧ من سورة البقرة ، وينظر مشكل إعراب القرآن ١/١٢٣

فعلى حذف مضاف [١]، إما من الأول ، أو من الثاني ، أي : أشهر الحج ، أو الحج حج أشهر ، وقوله ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ ﴾ [٢] أي : ذووا درجات ، [وقوله تعالى ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾] [٣]قيل : الخبر محذوف ، أي : فعليه ما استيسر ، وقيل : " ما " في موضع نصب أي : فليهد ما استيسر ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [٤]، أي : فعليه عدة ، وقول ، الشاعر :

[٢٢٢]وبيتان بيت الله نحن ولاته   وبيت بأعلى إيلياء مشرفُ [٥]

تقدير الخبر : ولنا بيتان ، وقول الآخر :

[٢٢٣] وإني من قومٍ بهم يُتَّقى العدا   ورأبُ الثَّأى والجانبُ المتخوفُ [٦]

بتقدير الخبر (ولهم رأب الثأى) ؛ لفساد المعنى إذا حمل على الأول

وأمّا قول الآخر[٧]

[٢٢٤]أ رواح مودع أم بكور   أنت فانظر لأي حال تصير

فأجود ما قيل فيه : أن يكون "أنت" مبتدأ على حذف مضاف من الخبر ، أي : أصاحب رواح مودع أنت ؟ ، وقيل : (رواح) خبر (أنت) على الاتساع ، وقيل : (رواح) خبر مبتدأ محذوف ، وخبر (أنت) محذوف أي : أهذا رواح وأنت الهالك ، وقيل : "

---

(١) – ليكون المبتدأ هو الخبر في المعنى ينظر مشكل إعراب القرآن : ١٢٣/١ تقديره : أشهر الحج أشهر معلومات

(٢) – الآية ١٦٣ من سورة آل عمران

(٣) – الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٤) –الآية من ١٨٤ سورة البقرة

(٥) – قائله :الفرزدق ،وهو في الديوان ٣٢/٢،والبيت من شواهد المغني لابن فلاح ٦٩٠/١ ، و اللسان (شرف) ٤٠/١١

(٦) – قائله الفرزدق ، وهو في الديوان ٢٩/٢، و البيت من شواهد الخصائص ٢٨٦/١ ، والجمهرة ٨٨٧ ، وينظر اللسان(رأب) ٣٩٨/١ ، و رأب الثأى : إصلاح الخرم أو الفتق ، والجانب المتخوف ، هو الجانب الضعيف الذي يخاف دخول الأعداء منه ، وينظر : اللسان (راب) ٣٩٨/١

(٧) – ينسب لعدي بن زيد ،وهو في ديوانه ٨٤،والبيت من شواهد الكتاب ١٤٠/١ ،والخصائص ١٣٢/١،ومغني اللبيب ١٦٦/١،وتذكرة النحاة ٣٦٢ ، و همع الهوامع ١١٠/١ ،و١١١/٢،ويروى : (لأي ذاك تصير)

أنت" يرتفع بفعل يفسره فانظر ، أي : انظر أنت فأنظر ، وهو تأكيد للضمير المحذوف ، ووجود الفاء منع من جعل (فانظر) الخبر [١].

[حذف الخبر وجوباً]

قوله" ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره" لا بد في واجب الحذف من وجود قرينة حالية أو مقاليّة تدل على خصوصية المحذوف ، ومن لفظ يقع موقعه يسدّ مسدّه ، وبهذا القيد الثاني امتاز الواجب من الجائز ، وذلك في مواضع :

الأول : بعد (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره ،نحو : لولا زيد لهلك عمرو ، وفي المرفوع بعدها ثلاثة أقوال :

أحدها للبصريين [٢]: أنّه يرفع بالابتداء ، والخبر محذوف لازم حذفه لوجود الشرطين ، وهما : الدلالة على خصوصية المحذوف لما في (لولا) من معنى الوجود ، ووقوع لفظ موقعه لا يصلح أن يكون خبراً ؛ لعدم الرابط وهو جواب (لولا) .

والثاني : للفرّاء أنها الرافعة للاسم [٣].

والثالث : للكسائي [٤] أنه يرتفع بعدها بإضمار فعل .

حجة الفراء أن الأصل عدم الحذف ، وأنها مختصة بالاسم فعملت فيه قياساً على كل مختص عامل . لا يقال بأن لام الابتداء مختصة ولم تعمل ؛ لأنّا نقول : إنها في تقدير تكرير الجملة لإفادتها تأكيدها ، فإن نقض بـ(إنّ) قلنا: إنها عملت لقوة شبهها بالفعل

فإن قيل : فبعض المختصات لا تعمل!! قلنا : الأصل في كل مختص أن يعمل .

فإن قيل : لو رفعت لنصبت ؛ لأنّ كل رافع من الحروف ناصب .

قلنا : لا يلزم ذلك ، لأنها عملت فيما تقتضيه

فإن قيل : فقد وقع بعدها الفعل كقوله

[٢٢٥]ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي [٥]

---

(١) –ينظر : شرح السيرافي بحاشية الكتاب ١٤٠/١

(٢) – ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١ ، وشرح الرضي ١/ ٢٧٥

(٣) – ينظر : الإنصاف المسألة (١٠) ١/ ٧٠ – ٧٨ ، ومعاني الفراء ٤٠٤/١

(٤) – ينظر الكتاب : ٢٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٣ ، وابن يعيش : ٧٥/١ ، وشرح الرضي : ٢٧٤/١ والتذييل والتكميل ٣٠٠/٣

(٥) – ينسب لأبي ذؤيب الهذلي ينظر :شرح أشعار الهذليين ٨٨/١،و البيت من شواهد الخزانة ٢٤٦/١١ ،والمغني ٢٧٧/١ ،والهمع ١٠٥/١

وقول الآخر [1]:

[٢٢٦]لا درّ درك أني قد رميتهم　　　لولا حددت وما عذري بمحدودِ

قلنا : النقض مشترك بيننا وبينكم[2]، ويقوي مذهب الكسائي ، حجة الكسائي ما تقدم من الشعر ، وقول العرب" لولا رأسك مدهوناً لكان كذا "فانتصاب الحال يدل على تقدير العامل فيه وفي الحال ، وأن (أنّ) المفتوحة وقعت بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [3]فهي في موضع الفاعل ؛ لأنها إنما تفتح في موضع المفرد ، وعلى زعمكم هي في موضع الجملة ، فلا وجه لفتحها .

والجواب عن وقوع الفعل بعدها أن الحكم منوط بالأعم الأغلب ، وهو عدم وقوعه بعدها ،وعن حذف الفعل / أنه لا يحذف إلاّ إذا كان هناك شيء يدل عليه ، وليس بموجود هاهنا ، وهم يزعمون أن (لا) بمعنى (لم) ، والمعنى على النفي ، ولو كان كذلك لجاز العطف عليه بالواو ، و (لا) لتأكيد النفي . ٥٧/أ

ويقال : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴾ [4] فعدم جواز ذلك يدل على عدم النفي .

وأما فتح (أن) بعدها ، قلنا : لما لم يظهر الخبر صارت كأنها واقعة موقع المفرد

فإن قيل : فأنتم تزعمون أنه يجب حذف الخبر استغناء عنه بطول الكلام بجواب (لولا) ، وقد استعمل الخبر بعدها في قوله[5] :

[٢٢٧]فلولا سلاحي عند ذاك وغلمتي

---

(١) - ينسب للجموح الظفري والبيت من شواهد الإنصاف ٧٣،٧٤/١،وتذكرة النحاة ٧٩،٣٨٧،والخزانة ٢٤٧/١١،وينظر اللسان (عذر) ٥٤٥/٤

(٢) – الإيضاح على المفصل ١٩٤/١

(٣) – الآية ١٤٣ من سورة الصافات

(٤) –الآية ١٩-٢٠ من سورة فاطر

(٥) – هذا صدر بيت من الطويل غير منسوب فيما أعلم ، وعجزه (لرحت وفي رأسي مآيم تسبرُ) ، وهو من شواهد القواس ٨٤٤/٢ ، واللسان (أمم) ١٢/ ٣٣ ، وتاج العروس (أمم)

وقوله تعالى : ﴿ لَّوْلَا كِتَـٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ ﴾ [1] ، وقد حذف جوابها ، ولم يظهر الخبر في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ۖ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا ﴾ [2] أي : ما يعبأ بعذابكم ، لولا دعاؤكم الأصنام لما عني بعذابكم ، فاستفدنا من التكذيب دعاء الأصنام ، والتعذيب ، ووجود المبالاة ، لوجود دعاء الأصنام ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ۚ ﴾ [3] فما بعد (لولا) مبتدأ ، وجوابها محذوف دل عليه (هم بها) ، أي : لولا رؤية برهان ربه لهم بها ، فيدل على انتفاء همه بها لوجود البرهان ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَـٰتٌ ﴾ [4].

والجواب عن الأول أنّ (عند) ليس بخبر ولا حال ؛ لأن الخبر إذا لم يظهر ، فالفضلة بعدم الظهور أولى ، بل (عند) يتعلق بما في (سلاحي) من معنى الشدة ، وأن (سبق) ليس بخبر بل صفة كتاب ، والخبر محذوف .

وعن حذف الجواب في هذه الآيات مع عدم ظهور الخبر أنه وإن حذف فهو في حكم المنطوق به ، فلذلك لم يظهر الخبر .

والموضع الثاني : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، واستراحة عمرو راقداً ، ومعرفتي بفلان كاتباً ، وطيبة البقل طرياً [5]، وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها: للبصريين أنّ التقدير : ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً ، أو وجد قائماً ،فالظرف هو الخبر ، وهو متعلق بمحذوف ، وإنما قدر ظرف الزمان ؛ لأن الأخبار به يختص بالأحداث ، وتقدير (إذ ، وإذا) أولى من غيرهما لشمولهما للماضي والمستقبل ،

---

(1) – الآية ٦٨ من سورة الأنفال

(2) – الآية ٧٧ من سورة الفرقان

(3) – الآية ٢٤ من سورة يوسف

(4) – الآية ٢٥ من سورة الفتح

(5) – في المغني لابن فلاح ٢/٧٠٠: " طيبة البقل رطبا "

و (كان) تامة ، وهي وما بعدها في محل الخبر بإضافة الظرف إليها ، وحذف الظرف ، لدلالة الحال عليه لشبهه بها ؛ لأنها من متعلقات الخبر ، وقد وجد الشرطان ، وهما الدلالة على خصوصية الخبر بكون الحذف مختصاً بالإخبار بظرف الزمان ، ووقوع الحال موقعه ، فلذلك وجب الحذف [1].

والقـــول الـــثاني : للكوفيين [2] أن الحال من تتمة المبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ضربي زيداً قائماً حاصل [3]

والقـــول الثالث : لابن درستويه وابن بابشاذ [4] أنّه تام باعتبار المعنى كما في (أ قائم الزيدان ؟) ، والتقدير : ضربت زيداً قائماً ، فيجوز أن يكون حالاً من الفاعل ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول .

والصحيح مذهب البصريين بوجهين :

أحدهمـــا : أنّ الحـــال إذا جعلت من تتمة المبتدأ لم يبق ما يدل على الخبر ، ولا ما يقوم مقامـــه، ولا يكون مما التزم حذف الخبر منه لعدم قيام غيره مقامه ، بدليل جواز (ضربي زيـــداً قائماً خير من ضرب عمرو) ، و (ضربي زيداً قائماً يومُ الجمعة) على أن (يوم الجمعة) الخبر ، فإن علق بقائم كان الخبر محذوفاً .

والـــثاني : أن المعنى ما ضربت زيداً إلا قائماً ، وما أكثر شربي السويق إلا ملتوتاً ، وما أخطب ما يكون الأمير إلا قائماً ، وهذا المعنى إنما يستقيم إذا جعل المبتدأ عاما بالنسبة إلى مـــا أضـــيف إليه ، وإنما يتحقق عمومه إذا لم يكن مقيداً بالحال ، ثم أخبر عنه بالحصول مقـــيداً بالحـــال ؛ لأن الخبر المقيد بالحال عن جميع المخبر عنه العام ، فيفيد حينئذ حصر حصـــول الضرب في حال القيام ، وحصر أكثرية الشرب في حال اللت ، والأقل في غير حال اللت ، وحصر حصول أفضلية الخطابة في حال القيام ، فلو قدر بعض الضرب ليس في حال القيام لم يكن الإخبار عن جميع العام ، أو قدر أكثرية أخرى غير ملتوتة لكانت

---

(1) – ينظر شرح القواس على ألفية بن معط ٨٣٥

(2) – الرضي ١/٢٧٦

(3) – ابن يعيش ١/٩٥- ٩٨ ، والقواس ٨٣٦

(4) – ابـــن درستويه هو : عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي (ت ٣٤٧) ترجمته في الإنباه : ٢/١١٢ ، وإشارة التعيين ١٦٢ ، والبغية ٢/٣٦

قال الرضي : ١/٢٧٧، " : ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ : إلى أنه لاخبر له لكونه بمعنى الفعل "

٥٧/ب مناقضة للأكثرية / الملتوتة ، أو قدر أفضلية خطابه في غير حال القيام لكانت مناقضة للتي في حال القيام ، ولو كان المبتدأ مقيداً بالحال كما يقوله الكوفي لصار خاصاً ، والإخبار عـــن الخاص بالحصول لا ينفي الإخبار عن غيره ، فإن الإخبار عن ضرب في حال القيام انـــه حاصـــل لا يناقض حصول ضرب في غير حال القيام ، وهذا الوجه يبطله المذهب الثالث أيضاً ؛ لأنه لا بد من النظر إلى اللفظ ، وهو مبتدأ يفيد العموم ، فلو لم يقدر الخبر كما ذكرنا لبطل إفادته العموم

والفـــرق بينه وبين (أقائم الزيدان ؟) أنه لا يستقل به وبفاعله كلاماً كما استقل اسم الفاعل بفاعله كلاماً .

وفي" أخطب ما يكون الأمير قائماً" زيادة بحث ، وهو أن [ما] مصدرية ، وهي تحتمل وجهين [١]:

أحدهما : كما تقدم في أخواها ، والكون بمعنى الوجود ، والتقدير : أخطب وجود الأمير إذا كان قائماً ، جعل وجوده خطيباً مبالغة واتساعاً ، و(إذا) تتعلق بمحذوف على هذا ، وهـــي في موضـــع نصب ، بدليل أنه حكى عن العرب "أخطب ما يكون الأمير يومَ الجمعة" بنصب (يوم) .

والوجـــه الثاني : أن يكون (أخطب ما يكون) بمعنى الزمان ؛ لأن (ما) زمانية ، و (أفعـــل) بعض ما يضاف إليه ، و يكون (إذا) في موضع رفع خبراً عن المبتدأ من غير تعلـــق بمحـــذوف ، والـــتقدير : أخطب أوقات الأمير إذا كان قائماً ، فجعل الأوقات خطيبة على الاتساع ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [٢]، وقولهم : نهارك صائمٌ ، وليلك قائم " والذي أحوج إلى تقدير (أفعل) زماناً أنه قد نقل عـــنهم : (أخطـــب ما يكون الأمير يومُ الجمعة) بالرفع [٣]كما يقال : " اخطب أيام الأمير يومُ الجمعة " ولا يستنكر وقوع (إذا) في موضع رفع ، فقد أجاز أبو العباس[٤] صريح الرفع نحو : إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو ، أي : وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ،

---

(١) — ابن يعيش ١/٩٧ ، والإيضاح على المفصل ١/١٩٩

(٢) — الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٣) — ابن يعيش ١/٩٨

(٤) —نسب في الجنى الداني ٣٧٢ هذا الرأي لابن جني ، و كذلك في مغني اللبيب : ١٢٨

[٢٢٨] وبعد غد يا لهف نفسي على غد   إذا راح أصحابي ولست برائح(١)

فـــ(إذا) بدل من (غد) ، وهي مجرورة بـــ(على) ، على منهاج البدل ، أي : على وقت رواح أصحابي .

وإنما اختص هذا الوجه بهذه المسألة لكثرة وقوع (ما) المصدرية ظرفاً ؛ فلذلك لم يجروه في غير ما فيه (ما) لقلة وقوع المصدر ظرفاً ، وإن أمكن أ ن يقدر : زمان ضربي زيداً .

فإن قيل : لم لا يكون المنصوب خبر كان [الناقصة] ؟ ، قلنا : لا يجوز لوجهين :

أحدهما : أنه لو كان خبرها لم يكن فيه دلالة على الظرف المحذوف ، والحال فيها دلالة للمناسبة بينهما .(٢)

والثاني : أنه لو كان خبرها لجاز تعريفه باللام وإضماره ، وذلك لا يجوز ، فدلّ على أنّ (كان) تامة ، ولذلك ذكرنا معها (وجد) ، وقول أبي الطيب(٣) :

[٢٢٩] يحب قاتلي والشيب تغذيتي   هواي طفلاً وشيبي بالغ الحلم

من هذا القبيل .

والموضع الثالث : " كلّ رجل وضيعته "، وفيه وجهان :

أحدهمــا : الخـــبر محـــذوف ، تقديـــره : مقرونان ، أو مقترنان ، ولما كان بين المبتدأ والمعطوف عليه لزوم لزم أن يكون بين خبرهما لزوم ، والواو تدل على خصوصية الخبر ؛ لأنها بمعنى (مع) ، وهي تدل على المصاحبة الدالة على الاقتران .

وأما اللفظ الواقع موقع الخبر ، فالمعطوف واقع موقع خبر الأول ، ويلزم أيضاً أن يكون واقعاً موقع خبر نفسه ؛ لأن خبره لا ينفك عن خبر الأول للزوم الذي بينهما ،والمصنف في بعض كتبه قدر الخبر مفرداً (٤)، و قال : أن الضّيعة عبارة عن الحرفة (٥)، وقد علم أنّ كـــلّ مقترن مع حرفته ، حُذف (مقترنٌ) لدلالة ذلك عليه ، وصار (ضيعته) في

---

(١) – ينسب لأبي الطمحان القيني في الأغاني ١١/١٣،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٦٦،وقيل لهدبة بن خشرم في شرح شواهد المغني لابن فلاح ٢٧٤/١،، و التذكرة ٦٥٤ ، ومغني اللبيب ١٢٨

(٢) – ابن يعيش ٩٧/١

(٣) – أحمد بن الحسين الجعفي (ت ٣٥٤ هـــ) ينظر ديوان المتنبي : ٣٦ ، وأمالي الشجري ٧٠/١ ، ومغني ابن فلاح ٧٠٦/١

(٤) – شرح الوافية للمصنف ١٢٢/١

(٥) – اللسان (ضيع) ٨/ ٢٣٠

موضـــع الخبر المحذوف ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم عليهما ، ولا يحكم على المثنى بالمفرد .

والوجه الثاني : أنه لا حاجة إلى تقدير الخبر؛ لأن هذه الواو بمعنى (مع) ، وكما أنك لو قدرت (مع) لم تحتج إلى تقدير الخبر/ فكذلك مع (الواو) التي بمعناها ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ (مع) ظرف ، فيصح أن يكون خبراً ، وأمّا (الواو) فحرف ، فلا يصح وقوعه خبراً . ٥٨/أ

والموضـــع الرابع : (لعمرك لأفعلنّ كذا وكذا ، [و] أيمن الله لأفعلنّ كذا وكذا [و] أمانة الله لأفعلنّ كذا وكذا ،وعهد الله لأفعلنّ كذا وكذا رفعا [و] يجب حذف خبرها لوجود الشرطين ، وهما الدلالة على خصوصية الخبر ؛ لأنّ تقديره (قسمي) أو (حلفي) ، وقيام جواب القسم مقامه ، ولا يصح أن تكون هي الخبر لعدم الرابط [1]

وأما قولهم : أنت أعلمُ وربّك ، فالخبر محذوف ، وفيه قولان :

قال عبد القاهر : [2] " وربك مجازيك ؛ لأنّ هذا يذكر في معرض التخويف لمن يظلم أو يعصـــي ، قال العبديّ[3]: وربك أعلم منكما : [أي] أنت أعلم من مثلك ، وربك أعلم منكما .

ومنع عبد القاهر هذا التقدير ؛ لأن ذلك يوجب مشاركة المخلوق للخالق في العلم ، [و] إنمـــا يمتنع لو كانت المشاركة في العلم على الإطلاق ، فأما في أشياء منتهية ، فيصح أن يســـتوي علم الله تعالى ، وعلم المخلوق فيها ، وهذا هو المراد هاهنا ، فإنه يذكر في حق من يظلم أو يعصي فإنّه يعلم أنّه ظلم أو أنّه عصى.

وأمـــا قولهـــم [4]:" علمي بزيد كان ذا مال" فلا يصحّ أن يكون في (كان) ضمير (علمي) إذ يؤدي إلى أن يكون العلم ذا مال ، وهو ظاهر الفساد ، ولجوازها ثلاثة أوجه :

---

(١) – القواس ٢/٨٤٥

(٢) – لم أجده في المقتصد ١/٢٩٨ وما بعدها ، وينظر الإيضاح للمصنف ١/٢٠٠ ،

(٣) – ينظر : الهمع : ١/٣٣٨

(٤) – ينظر المقتصد : ١/ ٢٩٦ ، ٢٩٧

أحدهـــا : [أن] الخـــبر (علمي بزيد إذا كان ذا مال) ، فـــ(إذا) هي الخبر ، تتعلق بمحذوف ، وهي مضافة إلى الجملة الحالية ، فحذف الخبر ، و نابت الجملة منابه ، كما في (ضربي زيداً قائماً)

والـــثاني : أنّ الجملة حال من (زيد) ، و (قد) مقدرة ، والعلم بمعنى المعرفة ، والباء زائدة ، والخبر محذوف تقديره : علمي بزيد في حال كونه ذا مال ثابت .

والثالث : الخبر (بزيد) ، وهو يتعلق بمحذوف لا بعلمي ، أي : حاصل بزيد ، والجملة حال .

وأمّا قولهم : " كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي " فقد جرت هذه المسألة بين سيبويه و الكسائي في مجلس يحيى بن خالد[١]

قال سيبويه : فإذا هو هي ، وقال الكسائي : فإذا هو إياها ، فلما دار البحث بينهما أمر الأمير مَنْ ببابه من فصحاء العرب ، فقالوا : فإذا هو إياها ، وهما لغتان :

وتوجيه ما قاله سيبويه : أنّ (إذا) للمفاجأة يقع ما بعدها المبتدأ والخبر ، لكن يشكل العامل في (إذا) لأنّ الخبر ضمير لا يمكن عمله في (إذا) إلا أن يكون معنى المفاجأة هو العامل .

وتوجـــيه مذهب الكسائي أن المفاجأة تدل على الوجدان ، فيكون (هو) عمادا و(إياهـــا) مفعول (وجدتُ) ، والمفعول الأول محذوف ، وقد ناب العماد عنه، وتقدير الكلام : وجدته هو إياها ، و (إذا) بمعنى (وجدت) .

وأما قولهم [٢]: أنتم كلكم بينكم درهم ، فيجوز أن تجعل (كلكم) تأكيداً لأنتم، وإن تجعلـــه مبـــتدأ ثانياً ، فإن جعلته تأكيداً لأنتم كان (بينكم درهم) جملة خبر (أنتم)، والعائد عليه الكاف في (بينكم) ، ولا يجوز (بينهم) لأن ضمير الغائب لا يعود على مخاطـــب ، وإذا جعلت (كلكم) مبتدأ ثانياً ،والجملة خبر عنها، و (كل) وخبره خبر (أنتم) ، جاز بينهم وبينه ، و بينكم درهم .

---

(١) – ينظر : مجالس العلماء ص ٩

(٢) – .نص عليه ابن فلاح في المغني ٢/٧٢٩

والعـــائد على (كل) الهاء والميم حملاً على معناها ، والهاء وحدها حملا على لفظها ، كقـوـله تعالى ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [1] والكاف والميم حملا عـــلى المعنى لأن (كلكم) - وإن كان من ألفاظ الغيبة - فهو عبارة عن (أنتم)، فأعيد علـــيه ضمير الخطاب ، حملا على معناه لا على لفظه ، والعائد على (أنتم) الكاف ، والميم في كلكم .

وأمّا قوله عليه السلام [2] « ذكاة الجنين ذكاة أمه » فهو في المعنى مثل : أبو يوسف أبـــو حنـــيفة ، أي : ذكاة الأم تسد مسد ذكاة الجنين ، كما يسد أبو يوسف مسد أبي حنيفة ، ويروى [3]: ذكاةُ الجنين ذكاةَ أمّه -بالنصب -وهو يقوي مذهب أبي حنيفة[4] أنّ ذكاة الأم لا تفيد حلّ الجنين ، فتقدير النصب : ذكاةُ الجنين ذكاةً مثل ذكاةِ أمه ، فحـــذف المصـــدر الموصوف والصفة ، وأقيم المضاف إليه مقام الصفة / فانتصب لقيامه مقامهـــا ، والناصب له ذكاة الجنين ؛ لأن المصدر في تقدير (أن والفعل) ، وخبر المبتدأ محذوف لطول الكلام ، والله أعلم.

٥٨/ب

قوله تعالى ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [5]، (الحاقة) مبتدأ ،و(ما الحاقة) جملة في موضع الخبر ،وأوقع الظاهر موضع المضمر[6] لإفادة التعظيم ، إذ لم يقل : ما هي ؟، و(ما أدراك ما الحاقة) [ما] مبتدأ ، و (أدراك) وما اتصـــل به خبرها ، وضمير الفاعل يعود عليه ، والجملة الثانية في موضع المفعول الثاني ،

---

(١) – الآية ٩٥ من سورة مريم

(٢) – الحديث من الأحاديث التي صححها العلماء ، وهو مشهور في كتب الفقه والأصول ، ومروي عن أبي سعيد في سنن أبي داود ٢٥/٨، ومسند أحمد ٣١/٣-٣٩، ٤٥ ، ٥٣ ، وسنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ ، ورواه أيضا الدارقطني ، وصححه ابن حبان ينظر : الفتح الكبير للسيوطي ١٢٠/٢

(٣) – ينظر المصباح المنير (ذكى) ، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ١٧٥ ، وفيه : والنصب في مثله خطأ "

(٤) – اختلف الفقهاء في الجنين الذي خرج من بطن أمه ميّتا هل هو تابع للأم ؟ ، فيحلّ بذكاتها أم لا ، وقد ذهب أبو حنيفة إلى المنع إلا في حال خروجه تام الخلق حيًا ، وينظر : الهداية ٦٧/٤ ، وتكملة شرح فتح القدير ٤٩٨/٩ ، وفقه السنة ٢٦٧/٣- ٢٦٨

(٥) – الآية ١، ٢ ،٣ من سورة الحاقة

(٦) – يعني إعادة المبتدأ بلفظه هو الرابط

ومــثله ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ (١) وما شاكله ، وأمّا قوله تعالى ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ﴾ (٢) فـ(ما) مبتدأ (خالصة) خبره ، و (محرم) عطف عليه ، وأنّث (خالصة) حملا على معنى (ما) لأنّ ما في بطون هذه الأنعام أنعام ، وذكر (محرم) حملا على لفظها ، والحمل على اللفظ والمعنى في (مَنْ) ، وأما (ما) فنادر ذلك فيها ، ثم أنه هاهنا حمل على المعنى أولاً ، وعلى اللفظ ثانياً ، والأكثر الحمل على اللفظ أولاً ، وعلى المعنى ثانياً ، كقوله ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٣)؛ لأن المعنى أقوى من اللفظ فلا يبعد الرجوع إلى الأقوى بعد الأضعف ، ويضعف الرجوع إلى الأضعف بعد الأقوى ، وقرئ شاذاً (٤) (خالصةً) بالنصب على الحال من المضمر المرفوع في قوله : (في بطون) ،و (لذكورنا) خبر (ما) ، ولا يجوز أن يكون الحال من ضميره (٥)عند سيبويه خلافاً للأخفش

وأمّا (زيد قائم أخوه) ، فالأجود ارتفاع الأخ بقائم ، وهو الخبر ؛ لأنه قد حل محله فلا ينوي به التأخير ، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً ، وأما : أقائم زيد ؟ فالوجهان مستويان ؛ لأن بعد الهمزة يصلح للفعل والاسم .

---

(١) – الآية ١ ، ٢ ، ٣ من سورة القارعة

(٢) – الآية ١٣٩ من سورة الأنعام

(٣) – الآية ١١٢ من سورة البقرة

(٤) – قرأ بالنصب ابن عباس ، والأعرج ، وقتادة ، وابن جبير ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٨٤/١ ، وإملاء ما من به الرحمن ١٥٢/١ ، والبحر ٢٣١/٤ ، والكشاف ٤٣/٢ ، والمحتسب ٣٧٢/٢

(٥) – قوله من ضميره أي : من ضمير (ذكورنا) لأن الحال لا تتقدم على العامل عند سيبويه ، وقد أجازه الأخفش ، ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٩٣/١

ولا يجــوز أن يكون زيد مبتدأ أول ، وقائماً مبتدأ ثانياً ، وأخوه يرتفع بقائم، وقد سد مســد الخــبر كما في (أقائم الزيدان ؟) ؛ لأنه إذا جعل خبراً اعتمد على المبتدأ، فصح رفعه للظاهر ، وإذا جعل مبتدأ لم يعتمد على شيء ،فلا يصح رفعه للظاهر[١]

وإذا قلــت : أيــن زيد قائم؟ ، و (في الدار عمرو جالس) ، جاز في الظرف وفي اسم الفاعل أربعة أوجه :

أن يكونا خبرين. ، وأن يكون الظرف خبراً واسم الفاعل نصب على الحال. وأن يكون اســم الفاعل خبراً والظرف حالاً .، وأن يكون اسم الفاعل خبراً ، والظرف يتعلق به ، وقول الشاعر[٢]

[٢٣٠]كأن لم يكونوا حمىً يُتّقى إذ الناس إذ ذاك من عَزَّ بزَّا

الناس مبتدأ ، و (من) مبتدأ ثان ، وهي موصولة ، و (عزّ) صلتها ، و (بز) خبرها ، والجملة خبر عن (الناس) ، والعائد محذوف تقديره (من عز منهم) ، والعامل في (إذ ذاك) " بزّا " ؛ لأنّه خبر ، ومعمول الخبر يتقدم على المبتدأ بخلاف الصلة ، ويمتنع جعل (من) شرطية ؛ لأنّ الشرط لا يتقدم معموله عليه ، فيتعذر العامل في (إذ) إلاّ على رأي بعــض الكوفيين أن الشرط يجوز تقديم معموله عليه ، فعلى هذا تكون (من) شرطية ، وأما (إذ الناس) ، فالعامل في (إذ) (يتقى) ، و (ذاك) مبتدأ خبره محذوف تقديره (كائن) ، وأما قول الآخر

[٢٣١]كانت منازل أُلاّفٍ عهدتُهُم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا[٣]

فنحن مبتدأ ، وخبره محذوف دل عليه (إخواناً) أي : متآخون ، ويجوز أن يكون دون الناس) خبره متعلق بمحذوف ، و(إذ) الأولى ظرف لعهدتهم ، و (إخوانا) معموله ، و (إذ) الثانــية معمولة الخبر ، و (ذاك) مبتدأ ، فلم يأت هاهنا إلا ضمير المرفوع]

---

(١) - عند جمهور البصريين خلافا للأخفش

(٢) - قائله : الخنساء ، (تماضر بنت عمرو بن الشريد ، وهو في ديوانها ، ٢٧٤، و البيت من شواهد الصاحبي ١٦٢، ومغني اللبيب ١/٨٥، وشرح شواهد المغني ١/٢٤٩

(٣) - نسبه ابن فلاح في المغني ٢/٧٢٧ للأخطل ، وكذلك هو في مغني اللبيب ١١٧ ، وليس في أصل ديوانه ، وإنما فيما ينسب إليه ص ٣٩٩ ، والبيت من شواهد شرح شواهد المغني ١/٢٤٨

على أنه مبتدأ] [١] محذوف الخبر ، أي : عهدهم إخوانا إذ نحن متآلفون دون الناس ، إذ ذاك كائن .

وقولهم : " بأبي أنت وأمي " ، لم يأت هاهنا إلا ضمير المرفوع على أنه مبتدأ عند سيبويه ، أي : أنت مفديٌّ بأبي وأمي ، وعند الأخفش والكوفي [٢] هو مرفوع بالجار والمجرور ، ولو أتى المنصوب لقدر (أفدي) .

وإذا تعددت المبتدآت فالأخير أبداً يكون خبراً عن الاسم الذي قبله إلى أنْ ينتهي / إلى المبتدأ الأول ، فتكون الجملة التي بعده - وهي مركبة من جمل - خبراً عنها ٥٩/أ

مثال ذلك : (زيد أبوه أخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاره جاريته سيدها صديقه قادم) فالآخير خبره مفرد ، والأول وما بعده أخباره جملة ، وقد أخبرت في هذه (المسألة) عن اثني عشر اسماً ، وإن أتيت بالمبتدأ الثاني بغير عائد إلى الأول،وجب أن تأتي بعائده بعد الخبر ، وكذلك إذا بعد عن المبتدءات ، مثال ذلك : (هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره لأجله معها)

فإن قيل : (أبو زيد منطلق) أخصر من (زيد أبوه منطلق) فما فائدة ذلك؟

قلنا : لئلا يلتبس بالكنية ، ولكون [ذكر] الشيء دفعتين آكد من ذكره دفعة، ولذلك كان قولك : (زيد قام) ، آكد من (قام زيد) ؛ لأن في المسألة الأولى تعدد الحكم والمحكوم عليه ، ولأنك حكمت على ضمير زيد بالقيام ، ثم حكمت على زيد بالقيام المحكوم به على ضميره ، فجرى ذلك مجرى التأكيد بإعادة اللفظ، فكان أقوى في نفس السامع .

وأما في المسألة الثانية فإنه سمع الحكم مُردَفاً بالمحكوم عليه ، فلم يقو قوة الأول ؛ لعدم التكرير الموجب للقوة ، والله أعلم .

---

(١) - المغني لابن فلاح ٢ / ٧٢٧ ، ومغني اللبيب ١١٧

(٢) - انظر هذه المسألة في : الإنصاف المسألة (٦) ١/٥١- ٥٥ ، والرضي ١/٢٤٧- ٢٤٨ ، والتصريح ١/١٩٨

[خبر إنّ]

متن : " خبر إنّ وأخواتها هو المسند بعد دخولها نحو : إنّ زيداً قائمٌ ، وأمره كأمر خبر المبتدأ إلاّ في تقديمه إلاّ إذا كان ظرفاً [١] "

الشرح [٢] : هي : إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل ، منها ما يفيد التأكيد ، ومنها ما يفيد الإسناد ، وهي مشتركة في نصب الاسم ورفع الخبر ، كقولك : إن زيداً قادم ، وفي التنزيل ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [٣]، وقولك : كأن عمراً الأسدُ ، وليت عمراً سائرٌ ، ولكن محمداً ذاهبٌ

فإن قيل : فلم لم يذكر اسم كان وأخواتها ، وهو المبتدأ في المعنى ؟

قلنا : قد ذكره ضمناً في قوله " اسم ما ولا المشبهتين بـ" ليس" [٤]

فإن قيل : فكان ينبغي أن يقدمه على خبر (إنّ) لأنّ العناية بالمبتدأ أتمّ من العناية بالخبر .

قلنا : لما كان ذلك إخراجاً له عن أصله كان العناية بإخراج الخبر عن الأصل أتم من العناية بالمبتدأ ، ولذلك أخره بعد الخبر .

وأما حدّه فـ"المسند " جنس يشمل خبرها وخبر غيرها ، و " بعد دخولها " فصل خبر غيرها .

فإن قيل : فالإسناد قبل دخولها إلى المبتدأ وبعد دخولها إليه أيضاً ، وإن كان منصوباً ، فكيف نميّز الإسناد من الإسناد ، والمسندُ إليه واحدٌ ؟!

قلنا : الفرق بينهما أن الإسناد بعد دخولها متصف بمعنى التأكيد، أو بمعنى الإنشاء، والإسناد قبل دخولها عار من ذلك ، فافترق الإسنادان

---

[١] – الكافية : ٨١

[٢] – ينظر : الكتاب ٢/ ١٣١ ، ١٤٨، والمقتضب ٤/ ١٠٩ ، والأصول ١/ ٢٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٢- ١٠٣ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/ ٣٨٠-٣٨١ ، و شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٧- ٢٩٠ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢٩٩-٣٠٠

[٣] – الآية ١٧ من سورة الشورى

[٤] – سيأتي قريباً ص

وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر ؛ لأنّه لا يخلو إما أن تنصبهما معاً ، أو ترفعهما معاً ، أو تـــرفع الأول وتنصب الثاني ، أو العكس ، وأما الجر فلا وجه له ؛ لأنها شابهت الفعل ، والجر ليس من عمل الفعل .

فأمّا نصبهما فباطل ؛ لأنّه يؤدي إلى أن تفيد الجملة بغير مرفوع ، وذلك معدوم في كلام العرب .

ورفعهمـــا باطل أيضاً ؛ لأن الفعل الذي شابهته حتى عملت لا يرفع اسمين ، فكيف ترفع اسمين وهي فرع عليه ؟

ورفع الأول ونصب الثاني باطل ؛ لأربعة أوجه :

أحدهـــا : أنـــه كـــان يؤدي إلى مساواة الفرع للأصل الذي شبهت به ، وهو (كان) والقاعدة حط الفروع عن رتب الأصول .

فـــإن قـــيل : يـــبطل هذا التعليل بـــ(ما) فإنها مساوية لأصلها الذي شبهت به ؛ لتقدم مرفوعها على منصوبها

قلـــنا : الأصل الذي شبهت به (ما) جامد غير متصرف ، وقد اختلف في فعليته ،(١) فلذلـــك جاز فيه مساواة الفرع للأصل في اللفظ مع انحطاطه عنه بشرائط أخر بخلاف الأصل [في] هذه الحروف فإنه قوي ، فلا بد من انحطاطها عن رتبته .

والوجه الثاني : أنها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنى ، فلو قدم مرفوعها لالتبست بالأفعال ، وعـــدم التصـــرف لا يكفـــي فارقاً ؛ لأن من الأفعال ما لا يتصرف ، وأما (ما) فإنها أشبهت الفعل معنى لا لفظاً / لأنها على حرفين ، فلا تلتبس بالأفعال **٥٩/ب**

والوجه الثالث : أنه لو تقدم المرفوع وكان مضمراً لدار بين أمرين :

إمّـــا أن يســـتتر في الحرف كما يستتر في الفعل، وذلك ممتنع ؛ لأن ذلك من خصائص الأفعال والأسماء المحتاجة إلى الفاعلين .

وإمّـــا أن يظهر معها ، وذلك ممتنع ؛ لأنه بخلاف الوضع ، إذ الوضع أنه إذا ولي ضمير المرفوع رافعه استتر فيه بخلاف ضمير المنصوب فإنه يكون ظاهراً .

فإن قيل: يبطل هذا التعليل بـــ"ما" فإنه يليها ضمير المرفوع ، ولا يستتر فيها .

---

(١) - الأصل الذي شبهت به (ما) هو (ليس) ، وقد قال أبو علي في بعض كتبه إنه حرف ينظر : المسائل الحلبيات لأبي علي ٢١٩ ، والمسائل المنثورة ٢٠٧ ، وينظر الرضي ١/ ٢٨٧

قلـــنا : (مـــا) شبهها بالفعل ضعيف ؛ لأنه من جهة المعنى دون اللفظ، فليس لها قوة الاستتار فيها ، فلذلك برز .

وأمّـــا هـــذه الحروف فشبهها بالفعل قوي ؛ لأنه من جهة اللفظ والمعنى ، وقوة شبهها يقتضي الاستتار ، لكن منع منه عدم اقتضائها للفاعل الذي يطلب الاستتار .

والوجه الرابع : أن تقديم المرفوع يفضي إلى اللبس في بعض الصور ، وذلك عند تخفيف (أن) واتصال ضمير المخاطب بها ، إذ يصير اللفظ (أنت قائمٌ) ، فجعل التاء اسمها يلتبس بضمير المخاطب المنفصل .

وإذا امتنعت الثلاثة الأقسام تعين تقديم منصوبها على مرفوعها ، وشبهت من الأفعال بما لـــزم تقـــديم منصوبه على مرفوعه كقولك : (زان الثوب علمه) و ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [1] فإن هذا من الفروع اللازمة

قوـــله: "وأمره كأمر خبر المبتدأ " يريد في أقسامه من كونه مفرداً وجملة ومعرفة ونكرة، وأحكامه في كونه متحداً ، أو متعدداً ، ومثبتاً ومحذوفاً ، وشرائطه من كونه إذا وقع جملة فـــلا بد من ضمير، ولا يحذف الضمير إلا إذا علم ، وكذلك لا يحذف الخبر إلا لقرينة ، وإذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً فلا بد من تقديم الخبر .

واعـــلم أن معنى "وأمره كأمر خبر المبتدأ " فيما ذكرنا ، وليس يريد أن كل ما صح أن يكون خبراً للمبتدأ يكون خبراً لـــ"إنّ" ؛ لأن خبر "إنّ" أخص من خبر (المبتدأ) إذ يصح أن يقـــع الأمـــر ، والنهي ، والظرف المتضمن لمعنى الاستفهام في خبر المبتدأ، ولا يصح وقوعها خبراً لـــ"إن" ، وأمّا قول الشاعر[2] :

[٢٣٢] إن الذين قتلتم أمس سيدهم   لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

فشاذ [3].

---

(١) – الآية ١٢٤من سورة البقرة

(٢) –ينسب لأبي مُكعِت (منقذ بن خنيس) أخو بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٧ ، و٢٤٩ ، و٢٥٠ ،والبيت من شواهد مغني اللبيب : ٧٦٢ ، التصريح ٣٥٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩١٤/٢ ، ، والهمع

(٣) – الشذوذ هنا في وقوع (لا تحسبوا) خبرا لـــ(إنّ)

وقولـه : إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً"، وقد ذكرنا علة تقدم المرفوع على المنصوب بخلاف خبر المبتدأ فإنه يتقدم على المبتدأ عند البصريين كما تقدم [١]، إلا إذا كان ظرفاً فإنـه يستوي فيه خبر (إن) وخبر (المبتدأ) في وجوب التقديم إذا كان المبتدأ نكره وجوازه إذا لم يكن نكرة .

وإنما يقدم خبرها إذا كان ظرفاً لأربعة أوجه :

أحدها : أن عدم إضماره ضمير المرفوع المانع من تقديم المرفوع كما تقدم

والثاني : أنا لو لم نقدمه لامتنع دخول (إنّ) على (المبتدأ) إذا كان نكرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ [٢] و ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ [٣] و ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ [٤] و ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ ﴾ [٥] [و] ﴿ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ ﴾ [٦] ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [٧] ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [٨]، (منكم) خبرها و (لمن) اسمها ، واللام للتأكيد ، و (ليبطئن) جواب قسم، و(من) موصولة ، والجملة صلة ، أو موصوفة ، والجملة صفة ، والراجع عليها الضمير المستكن في (ليبطئن) و ﴿ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [٩] (مـا) اسمها ، وهي موصولة و (جميعا) حال من ضمير الصلة ، ثم عدينا الحكم من النكرة إلى المعرفة كقوله :

---

(١) – تقدم ص ٣٤٥

(٢) – الآية ٢٢ من سورة المائدة

(٣) – الآية ١٢ من سورة المزمل

(٤) – الآية ١٢١ ، ١٥٨ ، ١٧٤ ، ١٩٠ ، من سورة الشعراء ، و٥٢ ، من سورة النمل

(٥) – الآية ٣٠ من سورة المؤمنون

(٦) – الآية ٦٧ من سورة الصافات

(٧) – الآية ٣٤ من سورة القلم

(٨) – الآية ٧٢ من سورة النساء

(٩) – الآية ٣٦ من سورة المائدة

﴿ وإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [1]، و ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [2]

والثالث : أن الظرف ليس لهذه الحروف فيه عمل بل هو معمول خبرها ، وخبرها يقدر بعـــد اسمها ، غاية ما في الباب أنه فصل بينها وبين اسمها بمعمول غيرها ، وذلك جائز في الظرف بدليل قوله / ٦٠/أ

[٢٣٣]فلا تلحني فيها فإنّ بحبها   أخاك مصاب القلب جمٌّ بلابلُه [3]

فإن قيل: فليجز الفصل بالجملة، فإنها لا تعمل فيها كما[لا] تعمل في الظرف

قلـــنا : الظرف يقدر معه عامل له ، وأما الجملة فإنها عاملة في محلها ، وإن لم تعمل في لفظها .

الرابع : أن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ؛ لأنها أوعية لجميع الأشياء سوى الباري تعالى ، فلم يعد الفصل بها فصلاً ؛ لاقتضائها لمظروفها ، وقد كثر الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه مع أن اتصال المضاف بالمضاف إليه أشد من اتصال إن باسمها [4]، ومما جاء من ذلك قول الشاعر[5]

[٢٣٤]لما رأت ساتيدما استعبرت   لله در اليوم من لامها

وقول الآخر[6]

---

(١) - الآية ٨٣ من سورة الصافات

(٢) - الآية ٢٥، ٢٦ من سورة الغاشية

(٣) - لم أقع على نسبة للبيت وهو من شواهد الكتاب ١٣٣/٢،والمقرب ١٠٨/١، والخزانة ٤٥٥/٨،٤٥٣،والمغني ٩٦٩/٢،وشرح ابن عقيل ١٧٨،والهمع ١٣٥/١، والأشباه والنظائر ٢ /٢٣١، والمقاصد النحوية ٢ /٣٠٩،والدرر١٧٢/٢،والأشموني ١٣٧/١

(٤) – انظر : شرح ألفية ابن معط للقواس ٩٣٤

(٥) - قائله عمرو بن قميئة ، وهو في ديوانه ١٨٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٨/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، ومجالس ثعلب ١٥٢ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٣، ٧٧ ، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ ، واللسان (دمي) ٢٧١/١٤ ،)

(٦) - قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٩٩٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٩/١ ، و٢/ ١٦٦ ، ٢٨٠ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، وسر الصناعة ١٠ ، والإنصاف ، والخزانة ١٠٨/٤ ، ٤١٣ ، ٤١٩

[٢٣٥]كأن أصوات من إيغالهن بنا		أواخر الميس أصوات الفراريج

وبقى بحثان : أحدهما : في العامل في الخبر ، والثاني : في حذفه .

أما العامل فيه فاختلف أهل المصرين[١] ، فذهب البصريون إلى أن الحروف هي العاملة ، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها .

حجة البصريين من وجهين :

أحدهما : أنّ هذه الحروف إنما عملت لمشابهتها للفعل ، وهو يرفع وينصب ، فكذلك ما شبه به مشابهة قوية.

والثاني: أن هذه الحروف تقتضيهما اقتضاء واحداً ، فعملت فيهما قياساً على (ظننت) وأخواتها ، وإنما قلنا : إنها تقتضيهما ؛ لأنّ المقصود بوضعها إما تأكيد النسبة في الخارج، أو قلب تلك النسبة ، وذلك يقتضيهما اقتضاء واحداً كما أنّ باب (ظننت) يفيد الإخبار عن تلك النسبة في الذهن ، وباب (كان) يفيد الإخبار عن حصول تلك النسبة في الخارج من غير تأكيد .

حجة الكوفيين من أوجه :

أحدها : أن الخبر كان مرفوعاً بالمبتدأ لاقتضائه له ، وذلك الاقتضاء باق ؛ لأن نسبة الخبر إلى المبتدأ باقية ، وتلك النسبة هي الموجبة لعمله فيه ، والحرف لا يغير تلك النسبة إنما يؤكدها ، أو يقلب معناها ،وذلك لا يصلح أن يكون معارضاً لاقتضاء النسبة [٢]،لا يقال : بأن ذلك ينتقض بالمبتدأ فإنها عملت فيه مع قيام المقتضي لرفعه ، وهو نسبة الخبر إليه ؛ لأنّ التقدير أنهما يترافعان باعتبار النسبة ، لأنا نقول فيه : لكونه أقرب إليها ، ولذلك ظهر عملها فيه ، ولم يظهر لها عمل في الخبر ، بل هو على ما كان عليه .

وإنما لم تعمل في الجزأين لتنحط رتبتها عن رتبة أصلها قياساً على (لا) عند سيبويه [٣] فإنها لا تعمل في الخبر[٤]

---

(١) - الإنصاف المسألة (٢٢) : ١٧٦/١ ، وينظر : شرح ابن يعيش للمفصل ١٠٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢ ، وشرح الرضي ١/ ٢٨٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٧/١ ، والهمع ١/ ٤٣٠- ٤٣٢

(٢) - ينظر : الإنصاف ١/ ١٧٧ ، والرضي ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ١٠٧/١

(٣) - الكتاب : ٢٨٣/٢ ، والمقتضب ٣٦٦/٤

(٤) - ليس على إطلاقه ، وإنما في حالة بناء اسمها ، وينظر شرح الألفية للقواس ٩٣٨

والوجــه الــثاني : إن الخبر يشابه الفعل مشابهة حقيقية ، وهو كون كل واحد منهما مسنداً إلى الغير، أمّا الحرف فلا يشابه الفعل في وصف حقيقي ، إذ ليس فيه إسناد ، وإذا كانــت مشابهة الخبر للفعل أقوى من مشابهة الحرف كان اقتضاء الخبرية للرفع أقوى من اقتضاء الحروف للرفع .

والوجــه الثالــث : أنّ الخــبرية قبل دخول الحرف كانت مقتضية للرفع ، وليس عدم الحـــروف جــزءاً من المقتضي ؛ لأنّ العدم لا يصلح أن يكون جزءاً للعلة ، فبعد دخول الحرف الخبرية مقتضية للرفع ؛ لأن المقتضي إذا حصل بتمامه ، ولم يؤثر ذلك لمانع ، فهو على خلاف الأصل .

والوجــه الرابع : أنّ كونه خبراً وصف حقيقي قائم بذات المبتدأ ، والحرف مباين له ، فكانت نسبة العمل إلى الذات القائم بها الوصف أولى من نسبته إلى المباين .

والوجه الخامس : أنّ الرفع حاصل قبل دخول الحرف ، فلو استند الرفع إليه بعد دخوله لكان ذلك تحصيل الحاصل ، وهو محال .

والوجــه السادس : أنّ الحرف غير أصيل في العمل ، وإعماله على خلاف الدليل ، وما ثبت على خلاف الدليل يقدّر / بقدر الضرورة ، وهو يندفع بإعمالها في الاسم وحده [٦٠/ب]

والجـــواب عن هذه الوجوه القوية أنها معارضة (بما أشبهته [١]) فدل على أنه ليس في كلام العرب ما يعمل النصب ، ولا يعمل الرفع إذا اقتضى شيئين ، وإذا حصل التعارض يبقى ما أسند للمناسبة سالماً عن المعارض .

وأمـــا القياس على (لا) قلنا : هذه أقوى ، لكونها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنى ، وأما (لا) فلم تشبه الفعل بل أشبهت ما أشبه الفعل فلذلك انحطت رتبتها .

البحـــث الثاني : في حذف الخبر ، وإذا كان اسمها نكرة وخبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً جـــاز حذف خبرها اتفاقاً ؛ لكثرة الاتساع فيها ، كقولهم : إن مالاً ، وإن ولدا ، وإن غيرها إبلاً وشاءً ، أي : إنّ لنا [٢]، وقول الأعشى

[٢٣٦]إن محلا وإن مرتحلا   وإنّ في السفر إذ مضوا مهلاً [٣]

---

[١] – كلمة غير واضحة ، ولعلها كما ذكرت ، لما بينه من أن ما أشبهته هو الفعل ، وينظر : القواس ٢/٩٠٩

[٢] – انظر : الكتاب ٢/١٤١

أي : أن لـــنا .وأمـــا إذا كان الاسم معرفة فإنه يجوز - أيضاً - عند البصريين خلافاً للكوفـــيين[1] حجة الكوفي : أن خبر النكرة أعم منها فجاز حذفه لدلالة عموم النكرة عليه، بخلاف المعرفة فإنه لا عموم لها يستدل به على الخبر .

حجة البصري السماع والقياس : أما السماع فقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[2] الخـــبر محذوف على أحد القولين أي : هلكوا ، فـــالواو للحال ، وبعدها مبتدأ مقدر ، والثاني : أن الواو زائدة ، و (يصدون) الخبر ، ومـــا روي في الخـــبر[3] أن المهاجرين قالوا يا رسول الله إن الأنصار قد فضّلونا وآوونا وفعلوا لنا ، فقال : ألستم تعرفون ذلك ؟ قالوا : بلى ،

قـــال : فإنّ ذلك ، أي : فإن ذلك مكافأة لهم .وقول عمر بن عبد العزيز للقرشي الذي متّ إليه بقرابة : فإنّ ذاك ، ثم ذكر حاجته ، فقال : لعل ذاك ، أي : فإن ذاك مصدق ، ولعل مطلوبك حاصل[4] ، وقول الشاعر[5]

[٢٣٧] خلا إن حيا من قريش تفضلوا   على الناس أو أن الأكارم نهشلا

أي:تفضـــل علـــيهم ، وحكي[6] أنّ أعرابياً قيل له : الزبابة الفأرة ، فقال : إنّ الزبابة والفـــأرة ، أي : إنّ هذه مخالفة لهذه ، فإنّ الخبر محذوف في جميع هذه الصور مع كون اسمها معرفة .وأمّا القياس فعلى النكرة .

---

(٣) - قائله للأعشى ، وهو في الديوان ٢٨٣ ، ويروى (ما مضى مهلا) والبيت من شواهد الكتاب ١٤١/٢ ، والمقتضب ١٣٠/٤ ، و

(١) - الخصائص ٣٧٤/٢ ، وابن يعيش ١٠٤/١ ، ونسب للفراء أنه كان يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت (إن) فقط ، وقد تقدم ص ٣٤٥

(٢) - الآية ٢٥ من سورة الحج

(٣) - غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧٠/٢ ، ومقدمة في النحوللذكي ٤٦ ، والنهاية لابن الأثير ٧٧/١

(٤) - ينظر الإنصاف المسألة (٦٤) ٦٤/٢ ، والمفصل ٤٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، والخزانة ٤٥٤/١٠

(٥) -البيت للأخطل ، وهو في ملحق ديوانه ٣٩٢، وهو من شواهد المقتضب ١٣١/٤ ، والخصائص ٣٧٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٦٣،والمقرب١٠٩،وشرح المفصل١٠٤/١، واللسان (نهشل)٦٨٢/١١ ،والخزانة٤٥٤/١٠

(٦) - الخزانة ٤٥٤/١٠،والزبابة ضرب من الجرذان ، اللسان (زبب)٤٤٦/١

و قولهم : قرينة العموم في النكرة تدل على الخبر .

قلنا: نحن لا نجوز حذفه إلا عند وجود قرينة دالة عليه ، وحينئذٍ لا فرق بين المعرفة والنكرة ، وأما قول الشاعر(١) :

[٢٣٨]فلو كنت ضبيّاً عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجياً عظيمَ المشافرِ

فمن روى بنصب (زنجي) فعلى حذف الخبر تقديره : رجل لا تعرف قرابتي ، ومن قدره (أنت) أدى إلى جعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، ومن روى برفع (زنجي) فإنه حذف اسمها تقديره : ولكنك زنجي ، وهو حسن المعنى ضعيف الإعْراب لان حذف الاسم لا يجوز في سعة الكلام كما جاز حذف الخبر ، وإنما يجوز في ضرورة الشعر ، إمّا لأن المشبه بالمفعول أضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يجز حذفه في الاختيار ، وإمّا لتعذر القرينة الدالة على تعيينه ، فإنك لو قلت : إنّ له ، وإن خلف زيد ، لم يعلم ما الذي له ؟ ومن الذي خلفه ؟

وأمّا قول الشاعر(٢)

[٢٣٩] يا ليت أيام الصبا رواجعاً

وقول الآخر(٣):

[٢٤٠] ألا ليتني إن لم تجودي بنظرة لما بي وليت الحب شيئاً محرّماً

وراوية الكسائي " ليت الدجاج مذبوحاً " (٤)ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : للبصريين أنّ الخبر محذوف ، والثاني نصب على الحال من الخبر المحذوف .

---

(١) – قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ٤٨١ ، البيت من شواهد الكتاب ١٣٦/٢ ، ومجالس ثعلب ١٢٧/١ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والإنصاف ١٨٢/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨ /٨١ ، ٨٢ ، و الجنى الداني ٥٩٠ ،و مغني اللبيب ٣٨٤، والهمع ٤٣٦/١، واللسان (شفر) ٤١٩/٤ ، والخزانة ٤٤٤/١٠

(٢) – الرجز قبله

لا خير في الشيخ وإن تبلتعا

واستورد الغور سهيل ضاجعا

وقد نسب لرؤبة ابن العجاج ، وليس في ديوانه،وهو منسوب للعجاج ، في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٤٢/٢ ،وشرح المفصل ١٠٤/١،ومغني اللبيب٣٧٦ ،والهمع ٤٣٢/١،واللسان (ليت) ٨٧/٢١

(٣) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد مغني ابن فلاح ٩١٥/٢ ،

(٤) – ارتشاف الضرب ١٣١/٢ ، ١٣٧ ، واللسان (ليت) ، والتاج (ليت)

والقول الثاني : للفراء [١] أنّ ليت / تنصب الاسمين لأنها بمعنى (تمنيت) . ٦١/أ

والقول الثالث : للكسائي [٢] أنه خبر (كان) مقدر .

ومذهب الفراء باطل لوجهين :

أحدهما : أنه يؤدي إلى حصول الفائدة بمنصوب من غير مرفوع ، ولا يوجد ذلك في كلام العرب .

الثاني : أنها لو عملت بمعناها لوجب أن ينصب مطلقاً ، ولا ينصب في صورة دون صورة لأن ذلك محض التحكم .

وأما مذهب الكسائي فإنه – وإن عهد حذف خبر (كان) إلاّ أنّ حذف الخبر أكثر ، فالمصير إلى الأكثر أنفع من المصير إلى الأقل .

وأمّا قولهم [٣]: ليت شعري أزيد عندك أم عمرو ؟ ففي تقدير الخبر وجهان :

أحدهما : أنّ التقدير : ليتني أشعر ، فـ(أشعر) هو الخبر ، وناب (شعري) عن (أشعر) ، والياء المضاف إليها (شعري) نابت عن اسم (ليت) ، وموضع الاستفهام ، وما بعده نصب بالمصدر ، وهو داخل في صلته ، إلاّ أنّه معلق عن العمل ؛ لأنّه بمعنى (علمت) ، وهو مضاف إلى الفاعل .

والوجه الثاني : أنّ التقدير ليت شعري ما يجاب به هذا القول، كقولك : علمت مَنْ أبوك ؟ أي : علمت ما يجاب به هذا الاستفهام ، والخبر لازم الحذف لنيابة غيره – وهو معمول المصدر – عنه بمنزلة : لولا زيد لأكرمتك ، ولا يجوز أن تكون الجملة هي الخبر لعدم العائد ، ولا يستعمل إلاّ بجملة استفهامية بعده ، وأما قول الشاعر

[٢٤١] ليت شعري مسافر ابن أبي عمـــرو وليت بقولها المحزونُ [٤]

فتقدير الجملة أ تجتمع أم لا ؟ لكنه حذفها لدلالة القرينة عليها ؛ لأنّه يراه ، و (مسافر) نصب على النداء .

---

[١] –شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١

[٢] – نفس المصدر

[٣] – الكتاب ٢٣٨/١ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/١

[٤] – البيت منسوب لأبي طالب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو في ديوانه ص ٧ ،وفي الاشتقاق ١٦٦ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٦١/٣ ، وشرح الرضي ٣٧٩/٤ ، والخزانة ٤٦٣/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤٧٧ واللسان (شعر) ٤٠٩/٤

[خبر لا النافية للجنس]

متنٌ : " خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل :لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها)، [ويحذف كثيرا] وبنو تميم لا يثبتونه[١] "

الشـــرح [٢]: لما كان سيبويه لا يعملها في الخبر[٣] أخرناها تشبيها بـــ(إنّ) - حتى عملـــت عملها - إلى اسمها المتفق على عملها فيه ، و" المسند " الجنس و" بعد دخولها " فصل خبر (لاّ) التي بمعنى (ليس) ، ومثله بـــ(لا غلام رجل ظريف) ليتعين للخبرية ، ولا يحـــتمل الوصـــف على المحل ؛ لأنّ إعراب اسمها النصب ، لكونه مضافاً ، فوصفه يكون على لفظه لا على محله .

وأمّا التمثيل بنحو : لا رجل ظريفٌ ، وقول حاتم ، وقيل : (أبو ذؤيب)[٤]

[٢٤٢] وردَّ جازرُهم حرفاً مُصَرَّمَةً   ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

فـــلا يتعين للخبرية ، بل يحتمل أنّه صفة على المحل ، أمّا على لغة بني تميم فيتعين ، وأمّا على لغة أهل الحجاز فيحتمل الوصف على المحل والخبر ، والتمثيل بما يتعين للخبرية أولى مـــن التمثيل بما يحتمل الوصف والخبرية ؛ لأن بني تميم لا يثبتون الخبر فربما يوهم امتناع ذلـــك في لغتهم ، وليس يمتنع بإمكان حمله على الوصف على المحل عندهم ، ولذلك إذا امتنع الوصف على المحل نصبوا الصفة نحو : لا غلام رجل أفضل منك ، لامتناع كون (أفضل منك) خبراً عندهم .

---

(١) - الكافية : ٨٢ ، والإضافة منها

(٢) - ينظر : الكتاب ٢/٢٧٤ – ٣٠٩ ، والمقتضب ٤/٣٧٩ ، والأصول ١/٣٩٢- ٤٠٧ ، وشرح المفصل ١/١٠٥- ١٠٧ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٨٢- ٣٨٤ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٩٠- ٢٩٢، والفوائد الضيائية ١/٣٠٢- ٣٠٤

(٣) - الكتاب : قال سيبويه ٢/٢٧٤ : " فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن كم لا تعمل في الخبر و الاستفهام إلا في النكرة ؛ لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئا بعينه "

(٤) - البيت ينسب لحاتم الطائي ، وهو في ملحق ديوانه ٢٩٤ ، وقد نسب أيضا لأبي ذؤيب الهذلي في ملحق أشعار الهذليين ١٣٠٧ ، وقيل ينسب لرجل من بني النبيت في المقاصد النحوية ٢/٣٦٨ ، ٣٦٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٩٩ ، والمقتضب ٤/٣٧٠ ، وشرح المفصل ١/١٠٧ ، وتلخيص الشواهد ٤٢٢ ، ورصف المباني ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، وابن عقيل ٢٠٩ ، واللسان (صرر) ٤/٤٥٢ ،

هذا الذي ذكرنا مذهب الجمهور ، وأما الزجاج[1] فقد أجاز الوصف على محل اسم (إنّ) مع كونه منصوباً ، ونَقل ذلك عن الكوفيين ، وإذا جاز ذلك في اسم (إنّ) جاز في اسم (لا) وإن كان منصوباً ؛ لاشتراكهما في محل المبتدأ ، فعلى هذا المذهب لا يتعين تمثيل المصنف للخبرية ، بل يحتمل الوصف على المحل أيضاً

فإذا تقرر ذلك فاعلم أنّ بني تميم [2]لا يظهرون الخبر البتة ، بل هو عندهم من الأصول المرفوضة ، وإنما اطرد حذفه بخلاف الإثبات نحو : (إن مالاً وإن إبلاً) لأن عموم النفي أغنى عن الخبر ، بخلاف الإثبات فإنه لا عموم له ، كعموم النفي ، ونحو : (لا رجل أفضل منك ، ولا أحد خير منك) محمول على الوصف على المحل عندهم ، وأما أهل الحجاز فيجيزون ظهوره[3]نحو : لا رجل أفضل منك ، ولا أحد خير منك ، وفي التنزيل ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[4]و ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[5]، و ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[6]و ﴿ لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾[7] ﴿ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[8]، ويحذفونه كثيراً ، ولهذا كان حمل المرفوع على الوصف أقوى من الخبر لكثرة حذف الخبر كقولهم : لا بأس ، ولا أهل ، ولا مال ، ولا حول ولا قوة ، وفي التنزيل ﴿ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾[9]، و ﴿ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[10] أي : لكم ، والجار والمجرور بعد (إلا)

---

(١) – ينظر المسألة (٢٣) من مسائل الإنصاف ١/١٨٧ ، وإعراب القرآن للزجاج عند الآية ٦٩ من سورة المائدة ٢/١٩٢ ، وما بعدها

(٢) – شرح ألفية ابن معط للقواس ٢/٩٤٠

(٣) – الارتشاف ٢/١٦٦ ، وشرح الألفية للقواس ٢/ ٩٤٠

(٤) – الآية ٢ من سورة البقرة

(٥) – الآية ٩٢ من سورة يوسف

(٦) – الآية ٤٣ من سورة هود

(٧) – الآية ١١٨ من سورة التوبة

(٨) – الآية ٢٢ من سورة الفرقان

(٩) – الآية ٢٥٤ من سورة البقرة

(١٠) – الآية ١٩٣ من سورة البقرة

يـــتعلق به ، وكلمة التوحيد (لا إله إلا الله) في الوجود ، و " لا سيف إلا ذو الفقار - وهو كان لمنبه بن الحجاج أخذه رسول الله ﷺ يوم بدر - ولا فتى إلاّ علي" [١] / وإنما حذف الخبر للعلم به ، وهو مراد ،فهو في حكم المنطوق به ،وأن عموم النفي أغنى عن ظهوره .

٦١/ب

وإذا أريد خبر خاص ، فلا بدّ من ذكره نحو : لا رجل في الدار ؛لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص إلا إذا علم من السؤال نحو : هل من رجل في الدار ؟ فقيل : لا رجل ، فـــأغنى تقدمه عن إعادته ، والاسم المستثنى في (لا إله إلا الله ولا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي) لا يصح أنْ يكون خبراً لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه خاص والإخبار عن العام بالخاص يجعل القضية كاذبة ، كقولك : الحيوان إنسان .

والثاني : أنّه معرفة ، و (لا) لا تعمل في المعارف .

والثالـــث : أنه مستثنى من مذكور فلا يصح جعله خبراً عنه ، لأنّ إخراجه منه يدل على مغايـــرته له ، والخبر صفة قائمة بالمخبر عنه غير مغايرة له ؛ لأنه أمر يخصّه ، وإنما يصح الإخبار في الاستثناء المفرغ نحو : ما زيد إلا منطلق، لعدم إخراج (منطلق) من (زيد)

فإن قيل : يصح أن يكون مبتدأ وخبره ما تقدم ؟

قلنا : ذكر بعضهم[٢] ذلك ، وزعم أنّ الكلام مستقل بالإفادة من غير تقدير، و (الله) مبتدأ و (لا إله) الخبر ، والتقدير : الله إله .

وفائدة الاستثناء : إثبات الإلهية لله تعالى ، ونفيها عما عداه .

ونظيره عنده (لا منطلق إلاّ زيد) في إثبات الانطلاق لزيد ، ونفيه عما عداه ، وما صار إليه ضعيف لوجهين :

أحدهمـــا : أنّ (لا) في أصـــل وضعها تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولا يخلو في صورة النـــزاع ، إما أنْ يقدر لها خبر ، أو لا . لا جائز أن لا يقدر ؛ لأنّ ذلك إبطال لوضعها ؛ لأنّ من قال بحذف الخبر يقول بتقديره ، وإذا كان مقدرا كان الخبر جملة لا مفرداً ولا رابط فيها فبطل كونها خبراً .

---

(١) - في بعض المصادر هذا بيت من الشعر ، وينظر شرح المفصل ٢١٧/١ ، والهادي في الإعراب ٩٩ ، ومجالس العلماء ، ولعل العبارة بين القوسين توضيحية من أثر الدرس والنسخ

(٢) –

والثاني : أنّ (الله) مستثنى من (إله) ومخرج عنه ، وإخراجه عنه يدل على مغايرته له، والخبر صفة قائمة بالمبتدأ غير مغايرة له ؛ لأنّه أمر يخصه ، وإنما يصح الإخبار في الاستثناء المفرغ ، نحو : ما زيد إلا قائم ، لعدم إخراج ما بعد (إلا) من المخبر عنه ، وأما قياسه على (لا منطلق إلا زيد)

قلنا : ليس (زيد) بمستثنى من (منطلق) حتى يمتنع جعله خبراً عنه بخلاف صورة النزاع ؛ فثبت امتناع كونه مبتدأ وما قبله الخبر .

وأمّا العامل في الخبر فعند الكوفيين هو مرفوع بالاسم كما في (إن) ، وأما البصريون ، فذهب الأخفش والمبرد وجماعة إلى أنه يرفع بـ(لا) قياسا على (إنّ) [1]، وذهب سيبويه [2]إلى أنّه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها [3]

حجة سيبويه من وجهين :

أحدهما : أن (إنّ) أشبهت الفعل فرفعت ونصبت قياساً على الفعل ، وأمّا هذه فلم تشبه الفعل حتى تساويه في العمل .

والثاني : أنها ضعيفة جداً ، ولذلك تُركَّبُ مع اسمها ، وتختص بنوع من الأسماء وهو النكرة ، فأشبهت الحروف الناصبة للفعل المستقبل فلم تعمل إلا في شيء واحد .

حجة (القائلين)[4] بإعمالها في الخبر : أن العمل بطريق الاقتضاء ، وهي تقتضي شيئين فعملت فيهما قياساً على كل عامل اقتضى شيئين .

وأما الحروف الناصبة للفعل فإنها تقتضي شيئاً واحداً ، ويترتب على هذا الخلاف نحو : قوله تعالى ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [5] ، تقرأ بالفتح

---

(1) – بالنظر إلى أنهم يعاملون (لا) معاملهم (إن وأخواتها) لأنها نقيضتها ، والعرب يحملون الشيء على نقيضه

وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٣ ، والمساعد على التسهيل : ، ومغني اللبيب ٣١٤ ، والهمع ١/

(2) –الكتاب : ٢/ ٢٧٥

(3) – هذا إذا كان اسمها مبنيا أما إذا كان معربا نحو : (لا طالب علم مكروه) فهو مرفوع بها

(4)– في الأصل القائلون والوجه ما ذكرت

(5) – الآية ١٩٧ من سورة البقرة

فيهن [١]، و (في الحج) خبر عن جميع المبتدآت ، على مذهب سيبويه لأنّ العامل فيها واحد ، وهو الابتداء .

وأما على مذهب الأخفش فتحتاج كل جملة إلى خبر ، و (في الحج) خبر عن الأخير ، لـئلا تتوارد عوامل على معمول واحد ، ويقرأ بالرفع في جميعهن على أنها غير عاملة ، فـيكون [في الحج] خبراً عن الجميع ، يجوز أن تكون بمعنى (ليس) فتحتاج كل جملة إلى خـبر ، و (في الحج) في موضع نصب ، وقرئ برفع الأولين ، وفتح الأخير [٢] ، إرادةً لـنفي عمـوم الجدال ، الأول خبر في معنى النهي ، وفي الحج - أيضاً - خبرٌ عن الجمـيع عند سيبويه ؛ لأنّ (لا) غير عاملة في الخبر إلا إذا كانت الأولة بمعنى (ليس) فيمتـنع ؛ لأنّ خبر التي بمعنى (ليس) منصوب ، وخبر التي بمعنى (إنّ) مرفوع ، وقول الشاعر :

[٢٤٣] فلا لغو ولا تأثيم فيها[٣]

إن كان الأولى بمعنى (ليس) لم يجز أنْ يكون (فيها) الخبر عنهما عند سيبويه ، وإن لم تكـن بمعنى (ليس) لم يمتنع ؛ لأنّها غير عاملة في الخبر عنده ، إنما يمتنع عند من يجعلها عاملة في الخبر .

---

[١] - قرأ بهذه القراءة (بالنصب للجميع) عاصم ، وأبو جعفر ، وغيرهم ، وينظر : إتحاف فضلاء البشر ١٣٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٤٥/١ ، وإملاء ما من به الرحمن ٥٠/١ ، والبحر المحيط ٨٨/٢ ، والكشاف ١٢٢/١ ، والمحتسب ٢٩٢/٢

[٢] - قرأ برفع للأولين (رفث ، فسوق) ، ونصب الأخير (جدال) ابن كثير ، وأبو عمرو ، وغيرهم ينظر : إتحاف فضلاء البشر ١٣٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٥/١ ، والكشاف ١٢٢/١

[٣] - قائله أمية بن أبي الصلت ،وهو في ديوانه ٤٧٧ ، وتمام البيت ـــــ

(ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا غول ولا فيها مليمٌ)

والبيت من شواهد التبصرة والتذكرة ٣٨٩/١ ، وسر الصناعة ٤١٥/١ ، واللمع ١٢٩ ، والخزانة ٢٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٣ ، والهمع ١٤٤/٢

[اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـــ(ليس)]

متنٌ :"اسم ما ولا المشبَّهتين بـــ(ليس) : هو المسند إليه بعد دخولهما نحو : (ما زيدٌ قائماً) ، و (لا رجلٌ أفضلَ منك) ، وهو في (لا) شاذٌّ. "[١].

الشرح[٢]: " المسند إليه " : الجنس ، و "بعد دخولهما " فصل (ما) النافية الداخلة على الفعـــل ، نحو : (ما قام زيد) ، و (لا) التي لنفي الجنس/ لأنّ صورتهما كصورتهما ؛ لأنّ الضمير راجع إلى المشبهتين بـــ(ليس) ، والمراد بعد دخول كل واحدة منهما على جملتها[٣] ، وفي التنـــزيل على الإعمال : ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ [٤]، و ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾ [٥]وفي (لا) قول الشاعر [٦]: ٦٢/ب

[٢٤٤]من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ

وقول الآخر [٧]:

[٢٤٥] ألا ليت شعري هل إلى أمِّ مَعْمَرٍ سبيلٌ؟ فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرُ

---

(١) – الكافية : ٨٣

(٢) – ينظر : الكتاب ١/ ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٢/ ١٣١ ، والمقتضب ٤/ ٣٨٢ ، ٣٦٠ ، والأصول : ١/ ٤٠٠– ٤٠٨ ، والإيضاح العضدي : ١٤٥– ١٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٨ ، ١٠٩ ، وشرح الكافية للمصنف ٣/ ، و شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٢– ٢٩٤ ، والفوائد الضيائية : ١/ ٣٠٥– ٣٠٧ والهمع ١/ ٣٨٩ - ٣٩٣

(٣) – شرح المصنف ٢/ ٣٨٥

(٤) – الآية ٣١ من سورة يوسف

(٥) – لآية ٢ من سورة المجادلة

(٦) – اختلف في قائله بين سعد بن ناشب ،و سعد بن مالك ، وهو الأصح ، والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ١٠٨ ، وشرح الرضي ١/ ٢٩٣ ، وتاج العروس (لا) ، والخزانة ٣/ ٢٠٥

(٧) – قائله : الرماح بن ميادة ،وهو في ديوانه ١٣٤،والأغاني ٢/ ٢٣٧،و٢٥١،والحماسة البصرية ٢/ ١١١، و البيت من شواهد الكتاب ١/ ٥٨ ، و شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ١٠٨ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣، ٢/ ٩٠ ، والمغني ٢/ ٥٠١،والهمع ١/ ٩٨ ويروى (جحدر) بدلا من (معمر)، والشاعر يفتخر بأنه لا يبارح موقعه وقت الحرب فهو من أبناء قيس

و"هو في (لا) شاذ" يعني أنّ الرفع بـــ(لا) بمعنى (ليس) قليل ، إنما يأتي في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام ، وسيأتي تحقيق القول عليهما عند ذكر الخبر إن شاء الله[١]

وقد أخلّ المصنف بذكر اسم(لات)،وهي أحق بالذكر من (لا)؛ لأنها في التنـــزيل ، قال الله تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٢] ،وقد اختلف فيها على سبعة أقوال[٣]:

أحدها : للبصريين[٤] أنها المشبهة بــ"ليس"، وتقدير الآية : وليس الحين حين مناص.

والثاني : للكوفيين[٥] أنها النافية للجنس

والثالـــث : لأبي عبيد [٦]أن التاء متصلة بـــ"حين" ، وهي النافية للجنس أيضاً ، وحين وتحين لغتان [٧]

والرابع : للأخفش [٨]أنها غير عاملة ، والنصب بعدها بإضمار فعل ، أي : ولات أرى حين مناص

والخامس : أنها ليس قلبوا ياءها ألفاً اجتزاءً بأحد الشرطين ،وأبدلوا من سينها تاء كقوله [٢٤٦] عمرو بن يربوع شرار النات [٩].

---

(١) - ينظر ص

(٢) - الآية ٣ من سورة ص

(٣) - هذه المسألة تنظر في : الكتاب ٥٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٧٨١/٢ ،ومشكل إعراب القرآن ٦٢٣/٢ ، و الهمع ومغني اللبيب : ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٧١٣ ، ٨٤٧.

(٤) - الكتاب ٥٧/١ ، والتصريح ٦٦١/١

(٥) - مغني اللبيب ٣٣٥ ، والهمع : ٣٩٩/١- ٤٠٢ ، والقواس ٨٩٦/٢ ، واحتجوا بكثرة استعمال النافية للجنس

(٦) -أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي (ت ٢٢٤ هـــ) ترجمته في الإنباه ١٢/٣- ٢٣ ، وإشارة التعيين ٢٦١ – ٢٦٢، والبغية ٢٥٣/٢ ٢٥٤ ، ، وينظر : القواس ٨٩٦/٢ ، و التصريح ٦٦٠/١

(٧) - نسب هذا الرأي خطأ إلى أبي عبيدة ، وابن الطراوة في مغني اللبيب ٣٣٥ ، والتصريح ، وينظر : المذكر والمؤنث للأنباري ١٧٠ ، وشرح الرضي ، ومغني اللبيب ٣٣٥ ، والتصريح ٦٦٠/١

(٨) - معاني القرآن ٤٩٢/٢ ، قال الأخفش : " شبهوا " لات " بليس ، وأضمروا فيها اسم الفاعل "، وينظر : القواس ٨٩٥/٢

(٩) - هذا عجز بيت من السريع ، وقبله

(يا قبح الله بني السعلاة

والسادس : أنها فعل كـــ"مات"[1]

والسابع : أنها حرف جر في قوله[2]

[٢٤٧] طلبوا صلحنا ولات أوان

فتشبه (لولا) في وقوعها حرف جرٍ عند سيبويه في بعض الصور دون البعض .

والمـــرجح مذهب البصريين ؛ لأنّ تاء التأنيث المتصلة بها من خواص الفعل ، فوجب أن يكون المعنى (ليس) ليقوى شبهها بالفعل

لا يقال : بأنه يلزم إضمار اسمها فيها ، و لم يعهد ذلك في الحرف ؛ لأنّا نقول إنه محذوف ، وليس بمضمر ، والحذف شائع عند قيام القرينة ، أو إنّه أضمر فيها لقوة شبهها بالفعل ، ولا يلزم من الإضمار فيما قوي شبهه بالفعل الإضمار في غيره

حجة الكوفيين : أنّ النافية للجنس أكثر استعمالاً من التي بمعنى (ليس) التي لا تجيء إلا في الشـــعر ، فوجب حمل الوارد في التنـــزيل ، على ما كثر استعماله دون المستعمل في ضرورة الشعر

وجوابه : [أنّ] الفرع قد يكون أكثر استعمالاً من الأصل ، بدليل باء القسم ، وواوه ، فإنه ليس في القرآن قسم بالباء إلا على طريق التأويل البعيد . ومذهب أبي عبيد ضعيف ؛ لأنّ (التاء) مفصولة من (حين) ، فدعوى اتصالها على خلاف الأصل .

وقول الأخفش ضعيف ؛لأنّه إذا أمكن نسبه العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف.

غير أعفاء ولا أكيات

والبيت منسوب لعلباء بن أرقم اليشكري من شواهد النوادر لأبي زيد ٣٤٥ ، ٤٢٣ ، الخصائص ٥٣/٢ ، والإنصاف ١١٩/١ ، وتهذيب اللغة ٢٣١/٦، والمخصص ١٣٤/٢، واللسان (ثهت)٢٠/٢،والتاج(ثهت) ٤٧٩/٤، ويروى :

عمرو بن يربوع شرار النات ، قال أبو زيد ، وهو من قبيح الضرورة

(١) – نسب ابن هشام هذا الرأي في المغني لأبي ذر مصعب بن محمد الخشني الأندلسي (ت ٦٠٤هـــ) ينظر : المغني : ٣٣٤ ، والتصريح

(٢) – هذا صدر بيت لأبي زيد الطائي حرملة بن المنذر (ت ٦٢هـــ) وهو في ديوانه ٣٠ ، أخباره في الحماسة البصرية ١٨٢/١ ، ٣٣٢/٢ ، ٣٥٧ ، وعجزه :

فأجبنا أن ليس حين بقاء

وهو من شواهد : معاني القرآن ٣٩٧/٢ ، والأصول ١٤٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ /٧٨٢ ، والخصائص : ٣٧٧/٢ ، والإنصاف : ١٠٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٢/٩ ، وشرح الكافية للرضي : والخزانة ١٥١/٢

والقول الخامس ضعيف ؛ لضعف البدل والقلب .

والقـــول السادس ضعيف ؛ لأنه يقال : " لاته عن الشيء " إذا صرفه عنه ، ولا معنى له في الآية

والقـــول السابع ضعيف ؛ لعدم ما يتعلق به، و ("الأوان)[١] " انقسامها على خلاف الأصل

وعن جر (أوان) جوابان :

أحدهمـــا : أنّه مجرور بــ"حين" وقد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه ، تقديره : ليس الحين حين أوان

والـــثاني : أنّ الـــتقدير : ولـــيس أواننا أوان صلحٍ ، فالتنوين عوض من المضاف إليه ، والكسرة لالتقاء الساكنين النون والتنوين كــ"يومئذ" . وقد نقصت (لات)عن (لا) من وجهين:

أحدها : أنهم لم يعملوها إلاّ في الحين .

والـــثاني : إنّ الأكثر حذف اسمها عكس (لا) ، فإنّه يحذف خبرها ، وقد (جاء) رفع الحين بعدها على حذف الخبر ، والتاء الداخلة عليها لتأنيث الكلمة [٢]، وفتحته هرباً من الـــتقاء الســـاكنين ،وقيل : للفرق بينها وبين الداخلة على الفعل ،ويوقف عليها بالتاء ، وقال الكسائي[٣] يوقف عليها بالهاء لتحركها كشجرة .

وأمّا (إنْ) النافية فلا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه ، وقد أجازه المبرد[٤] فيقال : (إن زيد قائماً)[٥]

---

(١)– في النسخة (ولأن) ولعل الصواب ماذكرت

(٢) –هذا هو رأي الجمهور ، وقد اختلف في لات من جهتين : حقيقتها ، وعملها ، أما حقيقتها فقيل هي كلمة واحدة والتاء أصل في الكلمة ، وقيل هي كلمتان في الأصل ليس قلبوا ياءها ألفا وأبدلوا من السين تاء ، والأكثر على أنها من أصل الكلمة ، أما التاء فقيل للتأنيث كما ذكر ، وقيل للمبالغة ينظر : ، والقواس ٨٩٦/٢ ، والتصريح ٦٥٩/١

(٣) – مغني اللبيب ٣٣٥

(٤) – وقد أجاز ابن مالك العمل في إن نادرا ، وقيل هو لغة أهل العالية ، ينظر : التصريح : ٦٦٥/١

(٥) – ينظر : القواس ٨٨٧/٢– ٨٨٨

[المنصوبات]

متنٌ : " المنصوبات : هي ما اشتمل على علم المفعوليّة "[١]

الشرح [٢]: (ما) بمعنى شيء ، وهو الجنس ، و " اشتمل على علم المفعولية " فصل به علم الفاعلية ، والإضافة .

والمفاعيل الحقيقية خمسة على حسب تعلق الفعل بها ؛ لأنّه إن تعلق به على أنّه الذي فعل فهـــو المصدر ، وإن تعلق به على أنّه الذي فُعِلَ به فهو المفعول به ، وإنْ تعلق به على أنه الذي فُعل فيه فهو المفعول فيه ، وإنْ تعلق به على أنّه الذي فُعل من أجله فهو المفعول له، وإن تعلق به على أنّه الذي فُعل معه فهو المفعول معه .

وأمـــا الحـــال ، والتميـــيز ، والمعرفة المنصوبة بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، والمستثنى المنصوب ، وخبر (كان) واسم (إن) و [اسم] (لا) التي لنفي/ الجنس وخبر (ما) و(لا) المشبهتين بـــ(ليس) فإنها مشبهات بالمفعول . ٦٢/ب

وهاهنا مسألة خالف فيها عبد القاهر جمهور النحاة ، وهي (خلق الله العالَم) فإن العالم عـــند الجمهور مفعول به ، وذكر في أسرار البلاغة [٣] أنّ العالم مفعول مطلق ، وليس بمفعول به ، واحتج بوجهين :

أحدهمـــا : أنّ المفعول من كان موجوداً قبل حصول الفعل به ، نحو : ضربت زيداً ، [فزيد كان موجودا قبل الضرب] و (العالم) لم يكن موجوداً قبل الخلق بل كان عدماً ، والله أوجده من العدم ، فكان العالم هو المفعول المطلق .

والوجـــه الـــثاني : أنّ خلق العالم ليس مغايراً للعالم ؛ لأن الخلق يستحيل انفكاكه عن المخلوق؛ لأنّه عبارة عن تأثير الخالق في وجود المخلوق ، فالخلق لا يوجد إلا عند وجود المخلـــوق ،وأمّا وجود (القدرة) قبل المقدور ، فالمراد بالقدرة كونه متمكناً من الفعل، ولـــيس من شرط المتمكن من الشيء أن يكون ذلك المتمكن منه حاصلاً مع المتمكن ،

---

[١] - الكافية ٨٤

[٢] - ينظر :الأصول : ١/١٥٨ ، والإيضاح العضدي ١٩٣- ١٩٤ ، وشرح المفصل ١/ ١٠٩- ١١٠ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٨٧ ، و شرح الكافية للرضي : ١/٢٩٤- ٢٩٥ ، والفوائد الضيائية : ١/٣٠٨

[٣] - أسرار البلاغة : ٣١٨- ٣١٩ ، وينظر : الأصول : ١/١٦٩

بخلاف الخلق فإنه عبارة عن تأثير الفاعل في خروج الشيء من العدم إلى الوجود ، وذلك التأثير لا يعقل إلا مع خروجه من العدم إلى الوجود ، فظهر الفرق بينهما .

حجة الجمهور من ثلاثة أوجه :

أحدهـــا: أنّا نصف الله تعالى بالخالقيّة ، ولو كان (الخلق) عبارة عن (العالم) لزم أن يكون الله موصوفاً بالعالم ، كما أنّه موصوف بخالقيّة العالم .

والـــثاني : أنا نقول : العالم ممكن ، ولم يوجد إلا لأنّ الله أوجده ، فلو كان إيجاد العالم نفـــس العالم لكان قولنا : العالم وجد ؛ لأن الله تعالى أوجده جارياً مجرى قولنا : العالم وجد ؛ لأنّه وجد ، فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه ، ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد لنفسه ، وذلك نفي للصانع .

والثالـــث : أنـــه يعلم العالم من يشك أنه مخلوق لله إلى أن يعلم ذلك ، بدليل منفصل، والمعلوم مغاير للمجهول ، فإذاً تحقق كون الله تعالى خالقاً للعالم غير ذات العالم

والجواب عن الأول والثاني : أنه إذا كان العالم اسماً لكل موجود سوى الله تعالى ، وهو ينقسم إلى جواهر وأعراض قائمة بالجواهر وأجسام مركبة من الجواهر ؛ يلزم من قوله أن تكون الجواهر ، والأجسام المركبة منها نفس المعنى ، ولا ريب في مغايرتها للمعنى ، وإنما المعـــنى أن هذه الجواهر أو الأعراض القائمة بها ، والأجسام المركبة منها وجدت بالمعنى القائم بالفاعل ، والله أعلم بالصواب .

وأول الخمسة (المصدر) ، وإنما قدم عليها لوجهين :

أحدهما : أنّه فعل الفاعل حقيقة ، ولذلك سمي مطلقاً ؛ لأنه لا يشوبه تجوّز بخلاف غيره من المفاعيل فإنها ليست فعلاً للفاعل .

والـــثاني : أنّـــه قدم لقوة دلالة الفعل عليه ، وسمى مطلقاً لعدم تقييده بحرف جر بخلاف غـــيره من المفاعيل فإنها تقيد بحرف كقولك : مفعول به، وفيه ، وله ، ومعه ، وهو اسم للفعـــل الحقيقي ، وهو حركة الفاعل ، ولا يدل على زمن معين بل يدل على الحدث ، وعـــلى لازمه، وهو الزمن المطلق ، فدلالته على الزمن التزامية ، وهي انتقال الذهن من الملـــزوم إلى لازمه، ويسمى المصدر ، والحدث ، والحدثان ، والعرض ، والأثر ، والقائم بغيره ، والمفعول المطلق ، وربما سمي بالفعل ؛ لكون الفعل الحقيقي مسمّاه [1].

---

(١) - المقتصد ١/ ٥٨٠ ، والكتاب ١/ ٣٤ .

واخـــتلف في اشـــتقاقه أهل المصرين[١]، فذهب أهل البصرة إلى أنّ الفعل مشتق منه ، وذهب أهل الكوفة إلى أنّه مشتق من الفعل ، حجة البصريين من أربعة أوجه :

أحدهـــا : أنّ (المصـــدر) الموضع الذي تصدر عنه الإبل عند الماء ، وتوليه صدورها ، فسمي مصدراً ؛ لأنّ الفعل صدر عنه باشتقاقه منه ، وكذلك اسم الفاعل والمفعول ، ولو كـــان كما زعموا سمي : صادراً ، والفعل : مصدراً ؛ لأنّ المصدر محل الصدور ، وهو الفعل عندهم .

فإن قيل : لم لا يكون سمي مصدراً ؟ أ لأنّ اسم الفاعل والمفعول صدر عنه ؟

أو أن المصدر بمعنى الصادر ؟ أو بمعنى مفعول ؟ لأنه أصدر عن الفعل ، مثل مركب بمعنى مركوب ، ومشرب بمعنى مشروب .

أو أن المصـــدر ما حصل به الصدور ، وكما حصل الصدور للمحل الصدور عنه حصل للصادر ، أو أنه سُمِّي مصدراً ؛ لأنه ذو صدور ،أو أنّ لفظ (المصدر) علم له ، والعلم لا يفـــيد الاشتقاق البتة .أو أن المطلوب من الاشتقاق أنّ وضع لفظ (المصدر) أسبق أم وضع لفظ الفعل ، ذلك مقام عقلي ! فكيف يجوز التعويل فيه على مجرد اللفظ؟!

والجواب عن الأول : أنه لا قائل بالفرق بينهما ، وبين الفعل في الاشتقاق[٢]

وعـــن الثاني والثالث : أنّ الأصل / في الكلام الحقيقة ، وحمله عليهما يلزم منه الاشتراك والمجاز ، والأصل عدمهما .

٦٣/أ

وعن الرابع : أنه يلزم منه تخليط اسم المكان بالفاعل

وعن الخامس : أنه يلزم منه أنّ يسمي الفاعل (مفعلاً) لأنّه ذو فعل .

وعن السادس : أنه يلزم من كونه علماً النقل والاشتراك ،وكلاهما على خلاف الأصل .

وعن السابع : أنّه لا يمكن إثبات هذه المطالب بالأدلة التعينية ، بل المقصد الأقصى منها ما يفيد الظن ، وقد حصل .

والوجـــه الـــثاني : أنّ الفعل يدل على الزمن المعين ، فلو كان المصدر مشتقاً منه لزم أن يكـــون فيه ما في الفعل من الدلالة على الزمن المعين ؛ لأن الفرع فيه ما في الأصل على

---

(١) -قضية الخلاف هي : هل الأصل الوارد في لغة العرب : الفعل أو الاسم ؟ وقد تقدم الحديث عنها في ص١٨

(٢) - في حاشية النسخة أي: بين اسم الفاعل واسم المفعول في الاشتقاق

قاعدة الفروع المتحدة من الأصول ، نحو : الأواني المتخذة من الذهب والفضة وغيرها ، فإنّ الفرع فيه ما في الأصل .

والوجـــه الثالث : أنّ المصدر يدل على الحدث العام في الزمن المطلق ، والفعل يدل على الحـــدث المعـــين في الزمن المعين ، والعام بمترلة النكرة والخاص بمترلة المعرفة ، فكما أن النكرة أصل للمعرفة فكذلك المصدر أصل للفعل .

والرابع : أن الفعل مفتقر إلى المصدر ؛ ولأن الفعل هو الدال على كيفية حدوث المصدر ، وكيفـــية حـــدوث الشيء صفة من صفاته ، والصفة لا تتحقق في الفعل إلا عند تحقق الذات ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

وأما وجود مصدر ولا فعل [له] فإنه معارض بوجود فعل ولا مصدر له ، إلا أن يقال : بـــأن بعـــض المصادر وإن لم توجد لبعض الأفعال فهو أحق بالأصالة لدلالته على القدر المشترك بينه وبين الفعل،وهو الحدوث والقدر المشترك وهو الزمن المعين يجوز إسقاطه[١]

وكذلك قول ابن السراج[٢] " لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لم تختلف ، كما لم تخـــتلف أبنـــية الفـــاعلين والمفعولين" معارض بأن الأفعال لو كانت مشتقة من المصادر لاختلفت كاختلاف المصادر .

حجة الكوفيين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته نحو: قام قياماً ، و (لاوذ لواذاً)[٣] فكان لذلك فرعاً عليه

والثاني : أن الفعل يعمل فيه ، والعامل قبل المعمول [٤]

والثالث : أن المصدر قد يؤكد به والمؤكد قبل المؤكد .

وهـــذه الأوجه ضعيفة ؛ لأن الاشتقاق يوجد من جهة المعنى ، وهو تناسُب اللفظين في الحروف والمعنى لا بما ذكروا ، ولذلك يعتل المضارع لاعتلال الماضي ، نحو : قام يقوم ، ولـــيس الماضي أصلاً له بطريق الاشتقاق على أنّا نقول : أن الفعل يعتل لاعتلال المصدر ويصح لصحته ؛ لأنّ الفرع يتبع الأصل ، ولا يتبع الأصل الفرع

---

(١) - ابن يعيش ١/١١٠ ، والقواس ١/٢٢٠

(٢) - الأصول : ٣/٨٥ ، بتصرف "

(٣) - لا وذ : استتر اللسان (لوذ)

(٤) - القواس ٢٢١ ، والصفوة ١/٦١

وأما العمل فلا يدل على الأصالة ، فإن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال وليست أصلاً لها، وكذلك التأكيد اللفظي نحو : (جاءني زيد زيد) ليس الأول أصلاً للثاني ، والمصدر المؤكـــد نائب عن التأكيد بالفعل ، وليس الفعل الأول أصلاً للفعل الثاني كذلك ما قام مقامه في التأكيد .وإذا تقرر مذهب البصريين عُلِمَ أنّ المصدر مرتجلٌ غير مشتق ، والفعل مشتق ، وأنّ وضع المصدر متقدم على وضع الفعل .

[المفعول المطلق]

مــتنٌ : " فمــنه المفعــول المطلق ، وهو : اسم ما فعله فاعل فعلٍ مذكور بمعناه ، ويكون للتأكيد ، والنوع ، والعدد ، نحو : (جلست جلوساً وجِلسةً وجَلسةً) ، فالأول لا يُثنى ولا يجمع بخلاف أخويه .

وقد يكون بغير لفظه نحو : (قعدت جلوساً) "[١]

الشـــرح[٢] : "فمنه" أي : فمن المشتمل على علم المفعوليّة ، وإنما قال في حده : " اســم ما فعله " لأنه لو قال : " الدال على ما فعله فاعل فعل " لدخل لفظ الفعل في قولك : ضربت ؛ لأنّه دالّ على ما فعله فاعل الفعل ، و " ما " نكرة موصوفة ، وهي للجـــنس ، و " فعله فاعل فعل " فصل به نحو : (رجل وزيد) ، فإنّه لم يفعله فاعل فعــل ، و " مذكور " فصل به نحو : كرهت الضرب ، فإنه مفعول به ؛لكون فعله غــير مذكــور ، فإن نُقض بقولك : (سقياً) بأن فعله ليس بمذكور ؛ لأنه واجب الحذف ؛ أجيب بأنه مقدر ، ولذلك نصب المصدر ، وفي صورة المفعول به فعله غير مقــدر ؛ لأنّ تقديره يخرجه عن المفعول به إلى المصدر ، والتقدير أنه مفعول به ، و بــ"معناه" يندرج تحته جميع المصادر سواء كانت بلفظ الفعل ، نحو : ضربت ضرباً ، أو بغير لفظه ، نحو : قعدت جلوساً ، ويخرج به نحو : (كرهت قيامي) فإنّه / اسم ٦٣/ب ما فعله فاعل فعل مذكور ، فإنّ القيام والكراهة فعل المتكلم ، ولكن القيام ليس بمعنى (كرهـــت) ، فلذلك كان مفعولاً به ، وليس بمصدر بخلاف (قعدت جلوساً) فإنّ جلوساً بمعنى : قعدت ، والمقصود موافقة الفعل والمصدر في المعنى .

---

[١] – الكافية : ٨٤

[٢] – ينظر : الكتاب ٣٤/١- ٣٥ ، ٣٧٠ – ٣٧٧ – ٣٨٤ والمقتضب ٢٦٦/٣ ، والأصول ١٩٠/١ ، وشرح المفصل ١١٢/١، وشرح الكافية للمصنف ٣٨٨/٢- ٣٩٤ ، و شرح الكافية للرضي ٢٩٥/١ – ٣٠٤ ، والفوائد الضيائية ٣٠٩/١- ٣١٠

وقد أورد على هذا الحد : ضُرب ضربٌ شديد ، فإنّه اسم لما فعله فاعل فعلٍ مذكور بمعناه ولفظه ، فيجب أن يدخل في الحد ، وإذا دخل في الحد وجب أن ينتصب ؛ لأنه إنما حدّ ليعرف فينصب كما أنّ الفاعل إنما حد ليعرف فيرفع .

وجوابـه أنه داخل في الحد إلا أنه منع من نصبه إقامته مقام الفاعل ؛ لأنه قد تقدم أنه المنصـوب القائم مقام الفاعل يجب رفعه ، وكذلك المفعول به وفيه يكون منصوباً ، فإذا أقيم مقام الفاعل وجب رفعه ، فحده يوجب له النصب إلا في الموضع الذي يجب فيه الرفع .

ويكون للتأكيد كقوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [1]و ﴿ دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ [2]، ولا تزيد دلالته على دلالة الفعل ؛ لأنّه ناب عن تكرير اللفظ طلباً للاختصار ، ثم قيل : فائدة التأكيد بالمصدر رفع مجاز نسبة الفعل إلى غير فاعله كما في باب التأكيد ،ونقض بقول الشاعر [3]

[٢٤٨]قرعت ظنابيب الهوى يوم عاقل ويوم اللوى حتى قسرت الهوى قسرا[4]

فإن التأكيد موجود ، وهو مجاز لا حقيقة ؛ لأنّه استعمل القسر في غير محسوس .

والمصـدر الدال على التأكيد لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنّه موضوع للحقيقة ، بدليل صحة إطلاقه على القليل والكثير منه .

وإذا كان كذلك تعذرت تثنيته وجمعه لتعذر ضم الشيء إلى مثله ، أو إلى أكثر منه ؛ لأنّه للحقيقة على اختلافها ، فيمتنع أن يكون معه مثله

وأمّا الدال على عدد المرات ، أو على النوع فيصحّ فيه التثنية والجمع لإمكان ضم مرة إلى مثلها ، ونوع إلى مثله ،

---

(١) – الآية ١٦٤ من سورة النساء

(٢) – الآية ٢١من سورة الفجر

(٣) – لم أعثر على قائله ، و البيت من شواهد اللسان (قرع) ٨ / ٢٦٤ ، و (ظنب) ٥٧٢/١ ، وتاج العروس (ظنب) ٢٩٩/٣ ، ويروى (يوم عالج)

(٤) – والظنب : حرف الساق ، وقيل ظاهره ، اللسان (ظنب) ١/ ٥٧٣

وفي التنــزيل ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾ [١] و ﴿ مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ ﴾ [٢] فإنّ الــثمانين والمائــة جلدات ، ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [٣] جمع لتنوعه ، وكذلك قول الشاعر [٤]:

[٢٤٩] هل من حلومٍ لأقوام فتنذرهم

ويكــون لعــدد المرات ، كقولك : ضربت ضربة وضربتين وثلاث ضربات ، وفي التنــزيل ﴿ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [٥]، و (أنت طالقٌ ثلاثاً) نصب على المصدر ، أي : ثــلاثَ طلقــاتٍ ، أو على الظرف أي : ثلاث مراتٍ ، ولا يحسن نصبه على التمييز ، إذ لا يحسن تقدير (من) فيه . ويكون لبيان النوع بأحد ستة أمورٍ :

أحدهــا : (فِعلة) بكسر الفاء ، وهي موضوعة للدلالة على النوع من الفعل [٧] ، وبالفــتح تدل على المرة ، فإذا قلت : جلست جَلسة ، دلت على المرة ، وإذا قلت : جِلسة دلت على النوع من الجلوس ، ثم إنها إن دلت على النوع تصلح للمرة كسائر المصــادر الــتي فيها التاء ، فيقال : جلست جِلسة واحدة ، كما يقال : قاتل مقاتلة واحــدة ، وقيل إن (فِعلة) - بكسر الفاء - تدل على حال الفاعل من المصدر دون العدد ، فإذا قيل : زيد حسن الرِّكبة والجِلسة كان معناه : أنّه متى ركب كان ركوبه

---

(١) - الآية ٤ من سورة النور

(٢) - الآية ٢ من سورة النور

(٣) - الآية ١٠ من سورة الأحزاب

(٤) - هذا شطر بيت قائله جرير ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، وعجزه :

(ما جرب الناس من عضي وتضريسي)

و البيت من شواهد المقتصد ١/٥٣٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٨ ، ٥٥٩ ، واللسان : (حلم) ١٢/١٤٦ ، والتاج (حلم) ، والمقتصد ٥٨٣ والقواس ٥٢٦

(٥) - الآية ١٣ من سورة الحاقة

(٧) - وهو ما يسمى عند النحاة : اسم الهيئة

حسناً ، ومتى جلس كان جلوسه حسناً ، ومنه قوله عليه السلام ﴿[1] إذا قتلتم فاحسنوا القِتلة ، وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ﴾

والأمر الثاني : باسم خاص – عند سيبويه[2] – كرجع القهقرى

والأمر الثالث : بالوصف كضربت ضرباً شديداً ، و في التنزيل ﴿ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾[3]، ﴿ لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا ﴾[4]

والأمر الرابع : بالإضافة كصمت أحسن الصيام على أحد الوجهين ، والثاني أنه صفة لمصدر محذوف .

والأمر الخامس : بالمضاف إليه ، مع حذف الصفة والموصوف ، كقولك : ضربت ضرب الأمير ، أي : ضرباً مثل ضرب الأمير ؛ لأنّ الشخص لا يفعل فعل غيره إنما يفعل مثل فعله ، ومنه : ضربته أيَّ : ضرب ، أي : ضرباً أيّ ضرب .

والأمر السادس:تعريفه بلام العهد كقولك:ضربت الضرب الذي عرفته،قال بن أحمر[5]

[٢٥٠]هجل من قسا ذفر الخزامى تهادى الجربياء به الحنينا

وأجاز الأخفش وقوع (أن) والفعل موقع المصدر المعرفة [6]، نحو : قمت أن أقوم ،

---

(١) – رواه أبو داود في سننه في كتاب الأضاحي عن شداد بن أوس ٢/ ١٠٠ ، والترمذي في الديات ، والنسائي ٢٦/٢٢ ، ٢٧ ، وابن ماجه ٣/ ١٠ ، وأحمد ١٢٣/٤ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ويروى : فأحسنوا الذبح ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته "

(٢) – الكتاب : ٣٥/١

(٣) – الآية ٢٨ من سورة الأحزاب

(٤) – الآية ١٤ من سورة الفرقان

(٥) –هني بن أحمر ترجمته في المؤتلف والمختلف ٤٥ ، و البيت في ديوان ابن أحمرالباهلي : ١٥٩، وهو من شواهد المخصص : ١١ / ٢٠٧، ١٥/ ٢٠١، والجمهرة : ٢٨٩،٢٦٦، واللسان ١٣٣/١(قسأ) ، ١٢٣،(فقأ ٢٦٣،) ،والتاج ٣٥١/١،(هجل) ، (فقأ) ، والشاهد في قوله : الجربياء هي ريح باردة من الشمال (جرب)/١ ٢٦٣ اللسان

(٦) – الهمع ٧٦/٢

ولعن الله الكفر أي : يلعنه ، ومنع ذلك الزجاج[١] ؛ لأن المصدر لا يدل على زمن معين ، و (أن) مع الفعل للدلالة على الزمن المعين ، فلم تجز إقامتهما مقامه ؛ لمغايرة دلالتهما لدلالته .

وقد يكون المصدر نائباً عن الحال ، كقولك : قتلته صبراً ، وأتيته ركضاً وعدواً ، ويأتي في بابه إن شاء الله تعالى / [٢] . ٦٤/أ

ولا ينصب الفعل مصدرين ، ولا ظرفي زمان ، ولا ظرفي مكان ، لأن الفعل لا يقتضي إلا واحداً ؛ لأنه لا يكون مشتقاً من مصدرين .

ولا فعلان مشتقين من مصدر ، ولا يكون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة

وأما قول الشاعر [٣]:

[٢٥١] ووطئتنا وطأً على حنق   وطئ المقيد يابس الهرم

فجوازه على حذف (مثل) أي : مثل وطء المقيد ، وهو لا يتعرف بالإضافة ، فلذلك جاز وصف النكرة به

وإذا قيل : (ضربت زيداً ضرباً شديداً ضربتين) جاز أن يكون الثاني بدلاً من الأول ،أو يكون أحدهما مفعولاً به على الاتساع والثاني مصدراً ، وقد تقوم الآلة مقام المصدر نحو : ضربته سوطاً ، أو خشبةً لما بين الفعل والآلة من الملابسة .

واختلف في نصبه فقيل : انه صفة لمصدر محذوف أي : ضربةً لسوط ، فحذف الموصوف وحرف الجر من الصفة ، وانتصب لقيامه مقام الموصوف ، وليس بمصدر في الحقيقة ؛ لأنّه ليس فعلاً للفاعل لكنه يستفاد منه شيئان الاختصار والتنبيه على أن الفعل كان بالآلة المخصوصة

---

(١) – نحو ضربته أن أضربه ، وينظر :الرضي ١/٢٩٩، ٣٠٠

(٢) – ينظر ص :

(٣) – اختلف في قائله بين زهير بن أبي سلمى ، وليس في ديوانه ، و الحارث بن وعلة

والبيت من شواهد شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٠٦ ،و اللسان(وطأ)١/١٩٧ ،،(هرم)١٢/٦٠٧والهمع ٢/٧٨

وقـــيل : إن (سوطاً) دلالة على المرة الواحدة بدليل : ضربته أسواطاً ، ولو كانت التاء مرادة لم يدل على ذلك .

والثاني : أنك تقول ضربته مائة سوط ، ولا تريد مائة ضربة بسوط ، إذ يؤدي إلى أن جميع الضربات كانت بسوط واحد ، ولا يلزم ذلك لجواز أن يكون بآلات متعددة .

ثم المصدر المنصوب بعد الفعل لا يخلو من أربعة أقسام :

أحدهـــا : أن يكون بلفظ الفعل ، وجارياً عليه كضرب ضرباً ، ولا خلاف في عمله فيه .

والثاني : أن يكون بلفظ الفعل ، وليس جارياً عليه كقوله تعالى ﴿ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [1] و ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [2]، وفيه قولان :

أحدهمـــا : وبه قال المبرد والسيرافي وأكثر العلماء[3] أنّ الناصب له الفعل المذكور ؛ لاتفاقهما لفظاً ومعنىً .

والــثاني : وبـــه قال سيبويه [4] أن الناصب له فعل يكون جارياً عليه ، أي : أنبتكم فنبتُّم نباتاً ، وتبتل إليه وبتّل نفسك تبتيلاً ؛ لأنه لما كان (فعل) يجيء مطاوع (أفعل) ، و (تَفَعَّل) مطاوع (فَعَّل) كان المطاوَع متضمناً للمطاوِع ودالاً عليه .

والثالث : أن يكون المصدر من غير لفظ الأول ولكنه بمعناه وليس نوعاً منه كقولك : شنئته بغضاً ، وأبغضته كراهية ، وقعدت جلوساً ، وحبست منعاً ، وقوله:

[٢٥٢] فرميت القومَ رشقاً صائباً [5]

---

(١) – الآية ١٧ من سورة نوح

(٢) – الآية ٨ من سورة المزمل

(٣) – وبه قال ابن خروف ، ونسب لسيبويه أيضا ينظر : الهمع :٢/ ٧٥

(٤) – الكتاب ٤/٨١ قال سيبويه : " لأنه إذا قال : أنبته فكأنه قال : قد نبت

(٥) – هذا شطر بيت قائله: لبيد بن ربيعة ،وهو في ديوانه ١٩٤،وعجزه ليس بالعصل ولا بالمقتعل

وفيه قولان :

أحدهما : لسيبويه [١] أنّ العامل فيه فعلٌ من لفظه ؛ لأنّ الفعل مشتق من المصدر فينبغي أن يوافقه في المعنى ، وفي تركيب الحروف ،وهاهنا لم يتفقا في تركيب الحروف ،فبطل الاشتقاق ، وإذا بطل الاشتقاق بطل العمل .

والثاني : للمازني وجماعة [٢]أنّ الناصب له الفعل الظاهر ؛ لاتفاقهما في المعنى .

والرابع[٣]: أن يكون من غير لفظه لكنّه نوع منه كـ"رجع القهقرى" ، و"اشتمل الصماء" و"قعد القرفصاء "و"سار الجمزى" و"عدا البشكى" ، وفي نصبه ثلاثة أقوال :

أحدها : لسيبويه[٤] أنّ الناصب له الفعل الظاهر ؛ لأنّه نوع منه ، وإذا عمل في الجنس عمل في النوع لاندراج النوع تحت الجنس .

والثاني : للمبرد وابن السراج[٥] أنها صفات لمصادر محذوفة أي : الرجعة القهقرى ، والإشتمالة الصماء ، والقعدة القرفصاء ، والسير الجمزى ، والعدو البشكى ؛ لأنه يمتنع كون الفعل مشتقاً منه ؛ لعدم مناسبته له في تركيب الحروف ، وإذا بطل الاشتقاق بطل العمل .

والثالث : لبعض الكوفيين[٦] أنها منصوبة بأفعال مختزلة من ألفاظها يصح اشتقاقها منها ، وحذف الفعل لدلالة المصدر عليه أكثر من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فالمصير إلى الأعم الأغلب أولى

و البيت من شواهد تهذيب اللغة ٢/٤٠٦،واللسان (روق،و عصل ،و فعل ،ورقم) ١٠/١٣٥،و١١/٤٤٩، ٥٢٩و١٢/٢٥١،والتاج (عصل ،وقعل)،ويروي (بالمقثعل)

(١) – وقد اختاره المبرد وابن خروف ، ينظر : الهمع ٢/٧٥

(٢) – وهو اختيار المازني ، والسيرافي : ينظر الرضي ١/٣٠٣ ، والهمع ٢/٧٤

(٣) - هذا هو النوع الرابع من أنواع المصادر ، وقد تقدمت الثلاثة في ص

(٤) – الهمع ٢/٧٥

(٥) – منع المبرد وابن السراج عمل الفعل في مصدر ليس فعله مشتقا من لفظه ، وينظر الرضي ١/٣٠٣

(٦) – ينظر : الرضي ١/٣٣٥ ، والهمع ٢/٧٤

وأمّـــا قولهـــم : ضربته أنواعاً من الضرب ، وأيّ ضرب ، وأيما ضرب ، فالأجود أن تكـــون صفات لمصادر محذوفة أي : ضربته ضرباً متنوعاً ، أي : مختلفاً ، وضرباً أي ضرب ، وأيما ضرب

وأمّـــا قولهـــم : مـــررت بهم جميعاً ، وكلاّ ، وعامة ، وقاطبة ، وطراً ، فنصبها عند الأخفش على المصدر ، والخليل[1] ينصب (كلاًّ وجميعاً) على الحال ، والباقي على المصدر .

---

(1) - الكتاب ١/٣٧٤ ، ٣٧٧

مــتنٌ:" وقد يُحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً ،كقولك لمن قدم : (خير مقدم) ، ووجوباً سماعاً مثل :سَقياً ،ورعياً ،وخيبةً ،وجَدْعاً ،وحمداً، وشكراً،وعجباً " [1].

الشرح[2]: حذف الفعل على قسمين/ : أحدهما يجوز إظهاره ، والثاني يجب إضماره ، فالأول : كقولهم في الدعاء للقادم من سفر : خيرَ مقدم ، أي : قدمت خير مقدم ، وقولهم لمن يعد ولا يفي " مواعيدَ عرقوب"[3] أي : وعدت مواعيد عرقوب ، قال الشاعر[4] في إظهار فعله : ٦٤/ب

[٢٥٣]وعدت وكان الخلف منك سجيةً مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيترَبِ

ويروى بكسر الراء وثلاث نقط ، وهي مدينة النبي عليه السلام ، وبنقطتين وفتح الراء لموضع قريب من اليمامة تسكنه العمالقة[5] ؛ لأن عرقوب رجلٌ من العمالقة ، سأله أخاه شيئاً ، فاستمهله إلى اطلاع نخله ، فلمّا أطلعت سأله فقال : حتى تبلح ، ثم حتى تزهي ، ثم حتى ترطب ، ثم حتى تصير تمراً ، فلما صار تمراً جزه ليلاً ، ولم يعطه شيئاً ، فضرب مثلاً في إخلاف الوعد [6] .

---

(١) – الكافية ٨٤

(٢)- ينظر : الكتاب ٣٢٨/١- ٣٤٢ والمقتضب ٢٢١/٣، ٢٦٧ ، وشرح المفصل ١١٤/١ ،وشرح الكافية للمصنف ٣٩٥/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٣٠٥/١- ٣١٣ ، والفوائد الضيائية ٣١١/١

(٣)- ثمار القلوب ١٣١ ، وجمهرة الأمثال ١٣٣/١ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣١١ ، واللسان : ٥٩٥/١ (عرقب) ٢١٧/١١ (خلل)

(٤) -اختلف في لفظه وكذلك في قائله قيل : الأشجعي في مجمع الأمثال ٢ / ،،والشماخ وهو في ملحق ديوانه ٤٣٠، وعلقمة في جمهرة اللغة ١١٢٣ ،والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٢/١،والمقرب ١٣١/١،وشرح المفصل ١ /١١٣،واللسان (ترب)٢٣١/١/، وشرح قطر الندى ٢٦١،

(٥) – معجم البلدان :٤٢٩/٥ ، ٤٣٠ قال ياقوت بالتاء : قرية باليمامة عند جبل وشم ، وقيل موضع في بني سعد "، وبالثاء مدينة الرسول صلوات الله عليه

(٦) – وينظر الإيضاح على المفصل لابن الحاجب ٢٢٥/١

وقولهم لمن غضب على من لم يلتفت إليه : [1] " غضب الخيل على اللجم " ، أي : لا أبالي بغضبك كما لا تبالي اللجم بغضب الخيل عليها .

وأما قولهم" أو فرقاً خيراً من حب [2] "ففي قائله وجهان :
أحدهما : أنّه رجل[3] عمل للحجاج عملاً فاستجاده ، فقال له الحجاج : أو كل هذا حُبّاً ؟!، فقال الرجل : أو فرقاً خيراً من حُبّ .
والثاني : أنّ قائله الغضبان بن (القبعثرى)[4] لما جاء كتاب عبد الملك إلى الحجاج بأن يطلق كل مسجون ، أحضره وقال : إنّك لسمين ! فقال : ضيف الأمير يسمن ، فقال : أنت القائل لأهل العراق : تعشوا الجدي قبل أن يتغدّاكم " فقال : ما نفعت قائلها ولا ضرّت من قيلت فيه ، فقال : أتحبني يا غضبان ، فقال : " أو فرقاً خيراً من حبّ " ، فذهبت مثلاً ، ويضعفه جواز إظهار فعله ؛ لأنّه يخرجه عن المثل ، ولذلك لم يكن (مواعيد عرقوب) مثلاً ؛ لأنّه يذكر معه فعله للتأكيد ، وكذلك (غضب الخيل) ، أصله : غضب غضباً مثل غضب الخيل على اللجم ، ثم اختص بالحذف ، ولو كانت هذه أمثالاً ، ولم يتلفظ بفعلها حال المثل لكان قياسها حذف الفعل
وأما القسم الثاني : فإنه يجب إضمار فعله ، وإنما وجب لكثرة الاستعمال ، ومعنى كثرة الاستعمال أنه تقرر في أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف ، وجعلوا المصدر عوضاً عنها ، وقد جاء في بعضها الإظهار ، وفي بعضها الرفع ، والأكثر النصب مع إضمار الفعل ، ولم يسمع إلا الفعل وحده ، أو المصدر وحده دون الجمع بينهما ، وذلك على ضربين : سماعي ، وقياسي :

---

[1] - المستقصى ١٧٧/٢ ، مجمع الأمثال ٥٦/٢

[2] - الفاخر ٢٩٦ ، و مجمع الأمثال ٢٤٨/١ ، ٧٦/٢ ، ٧٧ ، والإيضاح على المفصل ٢٢٦/١ ، واللسان ٤٢٣/١ (رغب) و٣٠٤/١٠ (فرق)

[3] - الرجل المنسوب إليه الحديث مع الحجاج هو الغضبان بن القبعثرى الشيباني ينظر : زهر الأكم ١١٩/٢ ، والفاخر ٢٩٦

[4] - في النسخة : (الشنفرى) ، وكذلك في شرح المفصل للمصنف ١/ ٢٢٦ ، ولعله خطأ من أثر تعاقب النسخ .

فالسماعي لا ينضبط بضابط يحصره فعدّدَه اللغويّ ، وأكثر النحوي من التمثيل منه ليحصل من ذلك ما يقوم مقام الضابط ، فمن ذلك "سقيا لك ورعياً" في الدعاء له، ومنهم من يظهر الفعل ويجمع بينهما ، ويقول : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، ومـــنهم من يرفعه ويقول : سُقيٌ لك ورعيٌ ، إخراجاً له مخرج ما قد ثبت لأن الرفع أثبت ، كــ(سلام عليكم) ، ومن ذلك في الدعاء عليه (خيبةً) و (جدعاً) (وعَقْراً) و (بُعداً) و(سُحْقاً) والخيبة عبارة عن عدم نيل المطلوب ، والجدع : قطع الأنف والأذن واليد والشفة ، والعقر من عقره : إذا جرحه ، يقولون : عقراً حلقا أي : عقر الله جسده ، وأصاب حلقه وجع ، وربما قالوا : عقري حلقي ، بغير تنوين ، و بؤساً من (بئس) إذا افتقر ، وسحقاً من (أسحقه) أي : أبعده ، ومن ذلك ما يدل على الخـــبر عن المتكلم ، وليس بدعاء حمدا وشكرا لا كفرا وعجباً ، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة، ويقول المجيب للطالب: نعم ونعمة عين ونعام عينٌ ، ونعمى عين ، من نعمت عينك أي : قرت أي أقرّ عينك بذلك ، ويقول الرادّ : لا أفعل ذلك ولا كيداً ، ولا هماً ، أي : لا أقاربه ولا أهم مقاربته ، وهو مصدر (كاد) التي للمقاربة لا التي بمعنى (المكر) ، والمقصود منه تبعيد فعل ما نفى أن يفعله [١].

ويقال أيضاً : ولا كوداً ولا مكادة ، ويقول الراد على الناهي: لأفعلنّ ذلك ورغماً و هواناً ، وأصل الرغم لصوق الأنف بالتراب ، وهو كناية عن الذل ، وقد جاء بعضها مرفوعاً ، حكي عن بعضهم أنه قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمدُ لله و ثناءٌ عليه ، بالرفع ، أي : أمري حمدُ الله ، وقال رؤبة [٢]

[٢٥٤]عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ

أي : أمري عجبٌ .

---

[١] - الإيضاح على المفصل ٢٢٨/١

[٢] -اختلف في قائله بين رؤبة بن العجاج ، و ضمرة بن جابر ،وهني بن أحمر ،وهمام بن مرة ، و البيت من شواهد الكتاب ٣١٩/١، والحماسة الشجرية ٢٥٦/١، وشرح المفصل ١١٤/١،وشرح التصريح ٨٧/٢، وشرح قطر الندى ٣٢ ١،وهمع الهوامع ١٩١/١،والدرر٧٢/٣،وشرح الأشموني ٩٧/١ ،

مـــتنٌ :" وقياساً في مواضع : منها ما وقع مثبتاً بعد نفي ، أو معنى نفيٍ داخلٍ على اسم لا يكون خبراً عنه ، أو وقع مكرراً مثل : (ما أنت إلاّ سيراً) و (ما أنت إلاّ سير البريد) ، و (إنما أنت سيراً) ، و (زيدٌ سيراً سيراً) " (١)

الشرح (٢): القياسي لا يتوقف على السماع ؛ لأنّ له ضابطاً علم بالاستقراء أنهم يحذفون الفعل معه لزوماً / فيُحمل ما لم يسمع من مفرداته على ما سمع ٦٥/أ

وإنما لزم حذف الفعل لحصول القرينة الدالة على خصوص الفعل من السياق ، ووقوع لفظ (إلاّ) وتقديرها في (إنما) في موضع الفعل المحذوف ، وذلك الضابط أن يتقدم نفـــي أو ما في معنى النفي كـــ"إنما " داخل على اسم وبعده مثبت لا يصح أن يكون المثبت خبراً عن الأول ، أو وقع مكرراً في موضع خبر لا يصح أن يكون خبراً

فقوله " ما وقع مثبتاً " احتراز من المنفي ، نحو : ما زيد سيراً ، و " بعد نفي " احتراز مـــن المثبـــت من غير نفي نحو : زيد سيراً ، و" داخل على اسم " احتراز من النفي الداخل على الفعل ، نحو : ما سرت إلا سيراً و"لا يكون خبراً عنه " احتراز من قولك : ما سيرى إلا سير شديد ، ففي هذه المواضع لا يجب حذف الفعل ؛ لفقد شرط من الشروط ، ولما كانت (إلا) و (ما) تفيدان الحصر ، كذلك (إنما) لأنها تدل على إثبات الحكم المذكور، ونفي ما عداه ، وهذا يدل على الخبر عن مخاطب أو غائب ، ويخـــتص بمن يكثر منه الفعل، ويواصل بعضه ببعض حتى يصير كالشيء المتصل حالة الإخبار ، وجعل التلفظ بالمصدر عوضاً عن التلفظ بالفعل، ولا فرق بين المكرر نحو : ما أنت إلاّ سيراً سيراً ، وإنما أنت سيراً سيراً وغير المكرر نحو : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً ، وما أنت إلا سير البريد ، أي : تسير سيراً مثل سير البريد ، وهو المسرع في مشـــيه لأداء رسالة ونحوها ، ومثله : ما أنت إلا شرب الإبل ، أي : تشرب شرباً مثل شرب الإبل، فحذف ثلاثة أشياء : الفعل ، والمصدر، وصفته، وأقيم المضاف إليه

---

(١) – الكافية ٨٥

(٢) – ينظر : الكتاب ١/٣٣٥- ٣٤٠ ، والمقتضب ٣/٢٢٦ – ٢٣٠ ، وشرح المفصل ١/١١٦، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٩٦ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣١٥- ٣١٧ ، والفوائد الضيائية ٣١٢- ٣١٣

الصـــفة مقامه، وإنما حكم بهذا الحذف ؛ لان الإنسان لا يفعل فعل غيره ، إنما يفعل مثل فعله .

وأمـــا قولهم :"ما أنت إلا ضرب الناس" فالمصدر مضاف إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والـــتقدير : ما أنت إلا تضرب الناس ، ويجوز تنوينه أي : ما أنت إلا ضرباً للناس ، وإنما لم يكن مضافاً إلى الفاعل ؛ لأنه يصير التقدير : تضرب ضرباً مثلَ ضرب الناس ، وهو من الناس ،اللهم إلا أن يريد بضربه الضرب المعهود المتعارف ، فيكون حينئذٍ مثل شرب الإبل .

وإنمـــا وجب حذف الفعل مع المكرر من غير نفي بعد اسم لا يصح أن يكون خبراً عنه نحو : زيد ضرباً ضرباً [١]، لوجود الشرطين ، وهما : القرينة الدالة على خصوص الفعـــل ، ووقوعُ لفظ المصدر الأول في موضع الفعل المحذوف ، وأمّا إذا وقع التكرير في غير محل الخبر فإنه لا يجب حذف الفعل ، كقولك : ضربت ضرباً [ضربا]، وفي التـــنـــزيل ﴿ ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ (٢)وقد أجازوا أن يقال : ما أنت إلا سيرٌ ، بالرفع ، إمّا على حذف مضاف ، أي : صاحب سير ، وإمّا على جعله نفس السير توسعاً ومجازاً .

---

(١) - اعترض الرضي على قول المصنف " أو وقع مكررا " لقصور هذا اللفظ ، وإخلاله بالمعنى ، ينظر شرح الرضي ٣١٧/١ ، وشرح المقدمة للمصنف ٣٩٧/٢ ، وتعليق الدكتور مخيمر ، ويلاحظ تصرف ابن فلاح في التمثيل " وكان الأولى : أن يمثل بقوله : زيد سيرا سيرا ليتفق مع مثال المتن

(٢) - الآية ٢١ من سورة الفجر

متن :" ومنها ما وقع تفصيلاً لأثرِ مضمون جملةٍ متقدمةٍ مثلُ: ﴿ فَشُدُّوا ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[1] (٢)

الشرح(٣) : هذا نوع آخر من القياسي لا يتوقف على السماع ؛ لأن له ضابطاً يحمل عليه ما لم يسمع من مفرداته على ما سمع ، وضابطه : أن يتقدم جملة لها أثار في الوجود، فإذا كررت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل كقوله تعالى ﴿ فَشُدُّوا ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ (٤)فإن (فشدوا الوثاق) جملة متقدمة لها أثار في الوجود ، وهو المنّ أو الفداء ، أو الاسترقاق ، أو القتل ، فإذا ذكرت هذه الآثار وجب حذف الفعل ؛ لأن الجملة تدل على آثارها ، وقد وقع لفظها موقع الفعل المحذوف، وأما إذا ذكر الفعل بعدها فإنه لا يذكر المصدر ولا يجمع بينهما والمراد بالآثار : المعاني والفوائد ، فيجوز أن يقال : جملة متضمنة لمعانٍ ، فإذا ذكرت تلك المعاني بألفاظ المصادر لم يذكر الفعل ، أو جملة متضمنة لفوائد ، فإذا ذكرت تلك الفوائد بألفاظ المصادر لم يذكر الفعل ، ومما يدخل تحت الضابط : ائتني إمّا مشياً وإما ركوباً ، وسافر إما زيارةً وإما حجاً .

فإن قيل : لِمَ لا يكون قوله تعالى ﴿ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[5] منصوبين على المفعول به بتقدير : أولوهم منّا[26] وخذوا منهم فداء ؟.

---

(١) – الآية ٤من سورة محمد

(٢) – الكافية : ٨٥

(٣) – ينظر : الكتاب ١/٣٣٤- ٣٣٦ ، والمقتضب ٣/٢١٦ ، وشرح المفصل ١/١١٥ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٩٧ – ٣٩٨ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣١٨ ، والفوائد الضيائية ١/٣١٤

(٤) – الآية ٤من سورة محمد

(٥) – الآية ٤ من سورة محمد

(٢٦) – عن التبيان ٢/١٦٠ وحاشية مخيمر٢/ ٣٩٨ أو اقبلوا ، ويراجع إعراب الآية ، وينظر الرضي ، وشرح الإيضاح ١/٢٢٩ ، والقواس ٥٣٧

قلنا : إذا جعلا مصدرين دلا على الفعل المحذوف ، وإذا جعلا مفعولين لم يدلا على الناصب لهما ، فلا يصار إليه بلا دليل يدل [عليه]

مـــتنٌ :"ومنها ما وقع للتشبيه [علاجاً](١) بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصـــاحبه ، مـــثل : (مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، وصراخٌ صراخَ الثكلى) (٢) ".

٦٥/ب الشـــرح (٣): هذا النوع قياسيّ / لأنّ له ضابطاً يحصره ، وهو تقدمُ جملةٍ مشتملةٍ على اسم بمعنى المصدر ، و على من المصدر منسوب إليه ، ومثل المثالين اللذين ذكرهما : مررت بزيد فإذا له دقٌّ دقّك بالمنحازِ حبَّ الفلفل ، - وهو حب أسود أصلب ما يكون من الحبوب .

قوـــله: "للتشبيه" احترازٌ من قولك : (فإذا لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ) فإنه لا تشبيه فيه فلا يصح انتصابه ، و"بعد جملة" احتراز من قولك : الصوت صوت حمار ، فإنه لم تـــتقدمه جملة فلا يصح انتصابه ؛ لأنه جزء الجملة و"مشتملة على اسم بمعناه" احترازٌ من (مررت فإذا لزيد صوت حمار) ، فلا يصح نصبه لعدم الاسم الدال على الفعل ، و" صـــاحبه " احـــتراز من : (مررت فإذا صوتٌ صوتُ حمار) فلا يصح نصبه لأنّ الفعـــل الذي يقدر لا بد أن ينسب إلى فاعله ، وهو غير معلوم، وإذا تمت القيود ففي ناصبه ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنّ الناصـــب له فعلٌ من لفظه ، ووجب حذفه لوجود الشرطين ، وهما : وجـــود القرينة الدالة على خصوصيته ، ووقوع الجملة في موضع الفعل المقدر ، وفي نصبه وجهان :

أحدهمـــا : على المصدر ، أي : مررت به فإذا هو يصوّتُ تصويتاً مثل صوت حمار ، ويصرخ صراخاً مثل صراخ الثكلى ، ويدق دقا مثل دقك بالمنحاز حبَّ الفلفل

---

(١) - زيادة مأخوذة من في شرح المصنف ٢/ ٣٩٩

(٢) - الكافية ٨٥

(٣) - - ينظر : الكتاب ١/ ٣٦٥ ، ٣٨١ ، وشرح المفصل ١/١١٥ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٩٩- ٤٠٠ ، و شرح الكافية للرضي ١/ ٣١٩-٣٢٢ ، والفوائد الضيائية ١/٣١٤- ٣١٥

والثاني : نصبه على الحال أي :(١)مررت به فإذا هو بصوت مشبهاً صوت حمار ، ومشبهاً صراخ الثكلى ، ومشبهاً دقك بالمنحاز حب الفلفل

والوجـــه الـــثاني : من الثلاثة أنّ الناصب له المصدر ، ويعود الوجهان في نصبه على المصدر، أو على الحال .

والوجه الثالث : أنّ الناصب له فعل من غير لفظه أي : فإذا له صوتٌ مخرجه صوت حمار ، أو يشبه صوت حمار ، ونصبه على هذا على الحال .

ويجوز أنْ يكون من باب حبست منعاً ، فينتصب على المصدر، على مذهب من قال به ، وأجاز الخليل(٢): فإذا له صوتٌ صوتُ حمار ، بالرفع على الصفة ، أي : مثل صوت حمار ، أو على البدل ، وأجاز أيضاً فإذا له صوت صوتاً حسناً ، بالنصب على المصدر ، أو الحال ، و (لزيد صوت أيّما صوت) (٣)بالنصب ، قال رؤبة

[٢٥٥]قولك أقوالاً مع التحلاف فيه ازدهافٌ أيما ازدهافِ (٤)

والازدهاف : الاستعجال ، وقيل : التردد في الكلام ، وأما (لزيدٍ علمٌ علمُ العلماءِ) ، و (هديٌ هديَ الصلحاء) ، فالأجود رفعه على الصفة بتقدير (مثل) لثبوت هذه الصفة واستقرارها لدلالتها على المدح ، بخلاف ما تقدم فإن المصدر يدل على معالجة من تصويت وصراخ ودق ، فدلت المعاني على الفعل لدلالتها على الحدوث ؛ فانتفى لذلك النصب ، وأما الصفة الثانية ، فلا دلالة فيها على الفعل .

---

(١) – في النسخة (أي رأي) ولعل الصواب ما أثبت ، وينظر : القواس ٥٣٧ ، وشرح الكافية ٣٩٩/٢

(٢) – في الكتاب ٣٦١/١ " زعم الخليل أنه يجوز : له صوت صوت الحمار على الصفة ، ?لأنه تشبيه " ، وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح ٦٤/٣

(٣) – شرح المقدمة ٤٠٠/٢

(٤) – ديوان رؤبة ١٠٠،والبيت من شواهد الكتاب ٣٦٤/١،وسر الصناعة ١٨٦، وشرح المفصل ٤٩/١٠، والإيضاح على المفصل ولسان العرب ١٤٢/٩

متنٌ : " ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ، مثل : (له علي ألف درهم – اعترافاً –)، ويسمى توكيداً لنفسه " (١)

الشرح (٢): هذا النوع قياسي أيضاً ، وضابطه أن تتقدم جملة قبل المصدر لا تحتمل غـيره ، وقوله " مضمون جملة " احتراز من ضربا ضرباً فإنه مضمون مفرد ، و" لا محـتمل لها غيره " احتراز من الذي بعده ، ولا يظهر الفعل الناصب للمصدر لوجود الشـرطين ، وهما الدلالة على خصوصية الفعل بالقرينة، ووقوع الجملة موقعه، وإنما سمـي توكيداً لنفسه لأن الجملة المتقدمة متضمنة له وضعاً ، فإنك إذا قلت : له عليّ ألـفُ درهمٍ فقد تضمنت الجملة المتقدمة الاعتراف حقاً كان أو باطلاً، فلذلك سمي توكـيداً لنفسه ، وقيل : خرج زيداً خبراً ؛ لأنّ (خرج) لا يحتمل غير الخبر ، ومن ذلك قولهم : الله اكبرُ دعوة الحق ؛ لأن (الله أكبر) دعاء إلى الحق ،إما لأنه يقال في جـواب قـول المـؤذن (الله أكبر) : دعوة الحق، أي : دعاء دعوة الحق ، أو لأنهم يـتداعون بهـا لينحاز سامعها من أهل التوحيد إلى الذين شعارهم (الله أكبر) ، ومن ذلك قول الشاعر(٣)

[٢٥٦] إني لأمنحك الصدود وإنني قسماً إليك مع الصدود لأميل

لأن قوله : (وإنني إليك مع الصدود لأميل) يفهم منه القسم ،فإذا قال قسماً كان توكيداً لنفسه ،وفي التنـزيل من ذلك ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ (٤)و ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾ (٥)

---

(١) – الكافية ٨٥

(٢) – ينظر : الكتاب ١/ ٣٨٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٣٢- ٢٣٣، ٢٦٧ ، والأصول ، وشرح المفصل ، وشرح الكافية للمصنف ٢/ ٤٠١ ، و شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٣ – ٣٢٤ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣١٦- ٣١٧

(٣) – قائله : الأحوص ، وهو في ديوانه ١٦٦، و البيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٨٠ ، و المقتضب ٣/ ٢٦٧، ٢٣٣، الأغاني ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٦،والخزانة ٢/ ٤٨،٨/ ٢٤٣

(٤) – ستأتي الآية ، وهي الآية ٨٨ من سورة النمل

(٥) – الآية ٦٠ من سورة الروم

) و ﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ ﴾ [١] و ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ [٢] أمّا (صنع الله)فمصدر مضاف إلى الفاعل ، وهو تأكيد لنفسه لتضمن الجملة المتقدمة، وهي قوله ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ [٣] / لأنّ ذلك صنع الله ، وقيل : إنه توكيد لقوله ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾ [٤] لأن ذلك صنع الله . ١/٦٦

وأمّا (وعد الله) فقبله في بعض ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [٥] وعد الله ، فيكون النصر متضمناً للوعد .

وأمّا (كتابَ الله) فمصدرٌ مؤكد لنفسه عند البصريين والفراء خلافاً للكسائي [٦] فإنه زعم أنه منصوب بعليكم على الأغراء ، وجه كونه تأكيداً لنفسه أنّ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾ [٧] يتضمن الكتاب (الفرض) ، فيكون كتاب الله أي : فرضه عبارة عن حرمت لاندراجه تحتها ، فكانّ تأكيداً لنفسه

وأما (صبغة الله) فهي عبارة عن الدين ، وقد تقدم قبلها أشياء تتضمن الدين ،كقوله ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ (٨)وقوله﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ

---

(١) – الآية ٢٩ من سورة السجدة

(٢) – الآية ١٨٣ من سورة البقرة

(٣) –لآية ٨٨ من سورة النمل

(٤) – الآية ٨٧ من سورة النمل

(٥) – الآية ٤ من سورة الروم

(٦) – شرح الرضي ٣٢٤/١

(٧) – الآية ٢٣ من سورة النساء

(٨) – الآية ١٣٦من سورة البقرة

بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ ﴾ [1] فكان مصدراً مؤكداً لنفسه ، وقيل : هـــي مفعول بتقدير (اتبعوا) دين الله ، أو على الإغراء ، أي : عليكم دين الله ، وقيل : نصبها على التمييز ، وقيل : هي بدل من (ملة إبراهيم) [2]

---

(1) - الآية ١٣٧ من سورة البقرة

(2) - في الآية ١٣٥ المتقدمة

متنٌ : " ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ، نحو : (زيد قائم حقاً) ، ويسمى توكيداً لغيره" [١]

الشرح [٢]: هذا النوع قياسي أيضاً ، وضابطه : أن تتقدم جملةٌ قبل المصدر تحتمل غيره ، وقوله :" ما وقع مضمون جملة "احتراز من : رجع القهقرى ، فإنه مضمون المفرد [٣]، وقوله: "لها محتمل غيره" احتراز مما قبله [٤]، وإنما لم يظهر الفعل لوجود الشرطين ، وهما : الدلالة على خصوصية الفعل بالمصدر ، ووقوع الجملة موقع الفعل ، وتقديره : أحقّه حقّاً ،[٥]ومنع الزجاج[٦](من حقاً هذا عبد الله) لنيابته عن فعل لا يظهر ، ولم يمنع ذلك سيبويه[٧]؛ لأنه عامله فعل متصرف ، وعدم ظهوره لا يمنع تقديم معموله بدليل" أحد لا يفعل كذا "على من جعله تأكيداً للجملة بعده ، وسمي توكيداً لغيره ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أنك إذا قلت : (هذا عبد الله) احتمل الصدق والكذب ، فإذا قلت: (حقاً) فقد أكدت الصدق والصدق غير مجموعة الصدق والكذب ؛ لأنّه أحد الضدين ، والخبر كان محتملاً للضدين .

والثاني : أنه يسمى توكيداً لغيره ؛ لأنه جيء به لدفع احتمال غيره ، فكأنه أكّد عدم ذلك الغير[١] ، ومن أمثلة هذا النوع (خرج زيد) خبر صدق ؛ لأنّ خرج زيد يحتمل الصدق

---

(١) - الكافية ٨٥

(٢) - ينظر : الكتاب ٣٧٨/١ ، والمقتضب ٢٣٣/٣- ٢٣٨ ، وشرح المفصل ١١٥/١، وشرح الكافية للمصنف ٤٠٢/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٣٢٤/١- ٣٢٩ ، والفوائد الضيائية ٣١٦/١-٣١٧

(٣) - حينما قال : (حقا) فالمفعول المطلق في الجملة الأولى أكد الجملة المكونة من (زيد قائم) ، وعندما قال (رجع القهقرى) فالمفعول المطلق لم يؤكد سوى نوع الرجوع فقط ، أي الفعل لا الفاعل ، وينظر : شرح الرضي ٣٢٦/١

(٤) - يقصد ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ، وقد تقدم ص

(٥) - الكتاب ٣٨٢/١

(٦) - إعراب القرآن عند قوله تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ ، والكتاب ١/ ٣٨١، ٣٨٢ ، وابن يعيش ١١٦/١ ، والقواس ٥٣٨/١ ،

(٧) -الكتاب ١٨٩/١

(١) - إدخال (ال) على غير فيه خلاف ، وقد أجازه بعضهم لمشابهتها المعرفة بإضافتها إلى المعرفة ، وينظر المصباح المنير ٤٥٨

وغيره (ويعد) بدرهم إخباراً لأنه يحتمل الإخبار والإنشاء ، و (هذا عبد الله حقاً) و (هذا زيد الحقَّ لا الباطل) أكد بالمصدر المعرفة ، ثم عطف عليه (الباطل) بلا مبالغة في إثبات الحق ، ونفـــي ضــــده ، و (هذا زيد غير ما تقولُ) أي : هذا زيد حقاً غير ما تقول ، فحذف الموصـــوف ، وأقـــام الصفة مقامه ، ومفهومه أن المتكلم قد اعتقد بطلان قول المخاطب ، وتلخيصه : وهذا زيد حقاً لا باطلاً ، و"هذا القول لا قولك" أي : هذا القول لا أقول قولاً مـــثل قولك ؛ لاعتقاده بطلان قول المخاطب ، وتلخيصه : لا أقول باطلاً مثل قولك ، ولا يحســـن الإتيان به من غير فاعل فيه ، كقولك : هذا القول لا قولاً أو غير قول ؛ لعدم فائدته بحذف المضاف إليه المنسوب إليه بطلان القول .

وأمّـــا (أجدّك لا تفعلْ كذا) فالهمزة للاستفهام ، وأكّد الاجتهاد في الأمر ، ولا يستعمل إلا مضافاً ليعُلم من صاحب الجدّ ، كقوله[1]:

[٢٥٧] أجدَّكما لا تقضيان كراكما

وفي تقديره احتمالان :

أحدهما : أن يكون تقديره (أتفعل جدّاً منك !) على سبيل الإنكار لفعله ، ثم أخبر أنه لا يفعله بقوله:لا يفعل كذا ،فيكون الفعل المؤكد المحتمل للجد وعدم الجد مقدراً بعد الهمزة[2]

والاحـــتمال الثاني : أن أصله : لا تفعل كذا جداً ؛ لأن الذي ينتفي عنه الفعل يحتمل الجد وعـــدم الجـــد ، فإذا قال : (جدّاً) ذكر أحد المحتملين ، ثم ادخلوا همزة الاستفهام لإفادة الـــتقرير ؛ لأنهـــا داخلة على النفي في التقدير ، فيقدر (فعله جداً) ، وقدم المصدر ؛ لأنه المقصود بالاستفهام لما كان معناه تقرير أن يكون الأمر على وفق ما أخبر به ، وهو الجد ، صار في معنى تأكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد ، وإن كان ما تقدم من فعـــل المخاطب ، ومن التأكيد لغيره قولهم : " فعلته ألبته" أي : قطعاً ، من البتّ ، وهو/ القطع .

٦٦/ب

[1] - هذا عجز بيت مختلف في نسبته ، فقيل لقس بن ساعدة الإيادي ، وقيل لعيسى بن قدامة الأسدي ، وصدره :

خليلي هبا طالما قد رقدتما

وهو في الديوان ، والبيت من شواهد الرضي ١/٣٢٦

[2] - الرضي ١/١٢٥

متنٌ :" ومنها [ما وقع] مثنى مثل : لبيك وسعديك [1]"

الشرح [2]: هذا النوع له جهتان :

إحداهما : سماعية ، وهي التثنية ؛ لأنها على خلاف القياس ، والمصدر المذكور دون (المسموع) والمفيد عدد المرات

والثانية : قياسية ، وهي حذف الفعل ؛ لنيابة تكرير التثنية في المعنى مناب اللفظ بالفعل، وهذا فيما يفيد التأكيد ، وأمّا التثنية المحققة نحو : (ضربته ضربتين) فإنه لا يجب حذف الفعل معها ، ومما جاء من ذلك (لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، ودواليك ، وهذاذيك) ، والمراد من هذه التثنية التكثير لا حقيقة التثنية، كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [3] وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [4]على قول من فسرهما بالنعمتين ؛ لأنّ نعم الله تعالى لا تحصى.

وأمّا لبيك فهو من : ألبّ بالمكان إذا أقام به ، وحكي : لببت أيضاً بلا همزة ، ومعناه : أقمت على طاعتك إقامة بعد إقامة[5] ، وأكثر النحويين أنه مثنى ، وزعم يونس[6] أنه مفرد

---

(1) – الكافية ٨٦

(2) – ينظر : الكتاب ، والمقتضب ٣/٢١٧- ٢٢٧ ، وشرح المفصل ١/١١٨-١١٩ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٠٣-٤٠٤ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣٢٩- ٣٣٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣١٨- ٣١٩

(3) – الآية ٤ من سورة الملك

(4) – الآية ٦٤ من سورة المائدة

(5) – المقتضب ٣/٣٢٣- ٣٢٤ /، التخمير ١/٣٠٩

(6) –الكتاب ١/٣٥١ ، وقال في اللسان : " وأصله عنده لبّبٌ ، ووزنه (فَعْلَلٌ) ، قال : ولا يجوز أن تحمله على (فَعَلٍ) لقلة (فَعَلٌ) في الكلام ، وكثرة فعلل ، فقلبت الباء – التي هي اللام الثانية من لبّب ياء هربا من التضعيف ، فصار لبّي ، ثم أبدل الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار (لَبَّى) ثم أنه لما وصلت بالكاف في لبيك ، وبالهاء في لبيه ، قلبت في إلى ، وعلى ، ولدى إنا وصلتها بالضمير ، فقلت : إليك ، وعليك ، ولديك " و ينظر ، وابن يعيش ١/١١٩ شرح المصنف على الكافية ٢/٤٠٣ ، والرضي ١/٣٢٩

، وأنّ ألف لبى انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر كألف لديك ، وعليك ، ونقض قوله : بأنّه قد أضيف إلى الظاهر مع قلب الياء ، قال الشاعر[(١)]

[٢٥٨]دعوت لما نابني مِسْوراً فلبّى فلّبى يدي مسورِ

أي : دعوت مسوراً ، فلباني مجيباً فلبّي يدي مسور .[(٢)]

وأمّـــا (سعديك) فمعناه (إسعاد بعد إسعاد) [(٣)]أو(مساعدة بعد مساعدة) من ساعده على الأمر : إذا تابعه عليه .

وأما (حنانيك) فمعناه (رحمة بعد رحمة)قال الشاعر[(٤)]

[٢٥٩]أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

، وقد جاء مفرداً منصوباً في التنـــزيل : ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [(٥)]،ومرفوعاً في الشعر ،قال الشاعر[(٦)] :

[٢٦٠] فقالت : حنانٌ ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

وأمّـــا (دوالـــيك) فهو من المداولة ، وهي المناوبة ، بتثنية (دوال) كـــ(حواليك) بتثنية (حوال) ، قال الشاعر[(٧)]:

[٢٦١] إذا شق برد شق بالبرد (مثله) دواليك حتى كلنا غير لابس

---

(١) – ينسب لرجل من بني أسد ،وهو من شواهد الكتاب ٣٥٢/١ ،وسر الصناعة ٧٤٧/٢ ،والمحتسب ٢/١،٧٨/٢٣، والرضي ٣٢٩/١ ، ٩٣،والمغني ٥٧٨/٢،والهمع ١٩٠/١، والخزانة ٩٢/٢،

(٢) – قال أبو علي معتذرا ليونس : يجوز أن يقال : أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على (أفعيٌ) (أفعى) بالياء ، ينظر : الرضي ٣٢٩/١

(٣) – الكتاب ٣٥٣/١ ، والمقتضب ٢٢٦/٣ ، والتخمير ٣٠٩/١

(٤) – قائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٦٦،والبيت من شواهد الكتاب ٣٤٨/١ ،والمقتضب ٢٢٤/٣،وشرح المفصل ١١٨/١،والهمع ١٩٠/١، واللسان (حنن) ١٣٠/١٣

(٥) – الآية ١٣ من سورة مريم

(٦) – ينسب لمنذر بن درهم الكلبي ، و البيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٤٩ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٥، والصاحبي ٢٥٥، وشرح المفصل ١١٨/١، والرضي ٣٣١/١ ، ، والهمع ١٨٩/١ ،والأشموني ١٠٦/١، ووخزانة الأدب ١١٢/٢

(٧) – قائله :المرار بن سعيد الفقعسي وهو في ديوانه ٤٦١، وينظر كتاب الجيم ٧٦/١ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، والتخمير ٣١٠/١ ، ونسب أيضا في اللسان لعبد بني الحسحاس ينظر ديوان سحيم : (دول) ٢٥٣/١١ ، ويروى (ليس للبرد لابس)

و(دواليك) هاهنا مصدر في موضع الحال ، أي متداولين ، وفي معنى البيت وجهان :
أحدهما : أنّ عادة العرب في الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين بردا الآخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه ملبس طلباً لتأكيد المودة بينهما والمحبة
والثاني : أنهم يزعمون أنه إذا شق للبضاع شيء من ثوب كل واحد منهما دام الود بينهما وإلا تهاجرا .
وأما (هذاذيك) فمعناه : السرعة ، والقوة ، والضرب ، قال العجاج[1] :
[٢٦٢] ضرباً هذاذَيكَ وطعنا وخْضا
أي : فضربهم ضرباً هذا اللحم هذًّا بعد هذًّا أي : قطعاً بعد قطعٍ ، ويطعنهم طعناً طعناً وخضاً يرد دماءهم في أجوافهم ، ويصل إلى أجوافهم[2]
فروع ثلاثة :
أحدها : ما لم يستعمل من المصادر إلا منصوباً ، ولا يدخله رفع ولا جر ، ولا يستعمل إلا مضافاً ، وذلك (سبحان الله) ، و (معاذ الله) ، و (عمرك الله) و(قعدك الله)
فأمّا (سبحان الله)[3] ففيه قولان :
أحدهما : أنّه مصدر (سَبَح) كغفر غفراناً ، قال الشاعر[4]
[٢٦٣]قبح الإله وجوه تغلب كلما سبح الحجيج وكبروا إهلالا.
والثاني : أنه اسم للمصدر ، وهو الصحيح لأمرين :
أحدهما : أنّ المشهور في فعله (فَعّل) ، ومصدره التسبيح
والثاني : أنّه جاء غير مصروف ، قال الشاعر :

---

(1) – ديوان العجاج ١/١٤٠،وقبله :
تجزيهم بالطعن طعنا فرضا وتارة يلقون قرضا قرضا
والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٥٠ ومجالس ثعلب ١/١٥٧،والمحتسب ٢/٢٧٩، وشرح المفصل ١/١١٩، والخزانة ٢/١٠٦،و ولسان العرب (هذذ) ٣ /٥١٧، وهمع الهوامع ١/١٨٩
(2) – قال في اللسان " الوخض : الطعن غير الجائف ،وقيل الجائف ، والأصمعي :إذا خالطت الطعنة الجوف و لم تنفذ فذلك الوخض "(وخض)٧/٢٥٠،٢٤٩،والجائف الذي يبلغ الجوف ويخالطه
(3) – سبحان معناه : تتريها لله من الصاحبة والولد ، وما لا ينبغي له ، وقيل ، وقيل اسم علم لمعنى البراءة ، وينظر : اللسان (سبح)٢/ ٤٧١،
(4) – قائله جرير ، وهو في ديوانه ٥٢، وهو من شواهد التاج (سبح) ٦/٤٤٦

[٢٦٤] أقول لما جاءني فخرُه   سبحانَ مِنْ علقمه الفاخرِ [١]

فأمّا قول الشاعر[٤]:

[٢٦٥] سبحانه ثم سبحانا نعودُ له   وقبلنا سبّح الجوديُّ والجمُدُ

ففي ثبوته وجهان :

أحدهما : أنّه نكّره ، ثم صرفه

والثاني : أنّه نوّنه (لضرورة)[٥] الشعر، ومعنى سبحان الله : تنـــزيهه وبراءته من السوء ، ولا يضاف إلا إلى الله تعالى ؛ لإفادة تعظيم المنـــزه ، ورواية أبي عبيد :

" سبحان شهلة بنت عدف من أينق ادعاها عليها اختها "[٦]

أي : برئت ، لا معرَّجَ عليها لقلتها

ثم المضـــاف إلـــيه يجوز أن يكون مفعولاً ؛ لأنّه المسبح ، ويجوز أن يكون فاعلاً ؛ لأنّ المعنى تنـــزّه الله ، وانتصابه بفعل محذوف ؛ لأنّ معنى سبحان الله : سبحت الله تسبيحاً ، وإضافته إلى الفاعل بمعنى تنـــزّه الله تنـــزيهاً .

ومن كلامهم[١] " سبحان الله ، وريحانه " أي : رزقه ، وفي الريحان قولان :

أحدهما : أنّه (فعلان) من الروح ، قلبت واوه (ياء) على غير قياس كالحيوان .

والثاني : أنّ أصله فيعلان (ريوحان) ثم أدغم [فصار] (ريّحان) ، ثم خففت بحذف أحد الـــيائين ، فـــإن كانت العين المحذوفة فلا أشكال ، وأمّا إن كانت الزائدة فلم تعد العين إلى

---

(١) – البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٩٣، وهو من شواهد المقتضب ٢١٨/٣،ومجالس ثعلب ٢٦١/١، والخصائص ٤٣٥/٢ ، وشرح المفصل ١٢٠/١،٣٧، والإيضاح على المفصل ٢٣٦/١ ، واللسان (سبح) ٤٧١/٢، والهمع ١٩٠/١،والخزانة ١٨٥/١

(٤) – اختلف في نسبة هذا البيت فقيل قائله ورقة بن نوفل في الأغاني ١١٥/٣،وهو في ديوان أمية بن أبي الصلت ٣٠، وقيل: لزيد بن عمرو بن نفيل وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٦،والمقتضب ٢١٧/٣،وشرح المفصل ٤/١،١٢٠،٣٦/٣٧،واللسان (سبح) ٤٧١/٢

(٥) – في النسخة (للضرورة)

(٦) – أبو عبيد القاسم بن سلام (   ) ، والرواية مذكورة في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٣٦/١

(١) – الكتاب ٣٢٢/١ ، ٣٤٩

أصلها ؛ لأن المحذوف /مراد ، فهو في حكم المنطوق به ، وفي التنـــزيل ﴿ وَٱلۡحَبُّ ذُو ٱلۡعَصۡفِ وَٱلرَّيۡحَانُ ﴾ [1] أي : الرزق[2] . ٦٧/أ

وأما (معاذ الله) فلا يستعمل إلا مضافاً منصوباً ، ويقال : " معاذة الله ، ومعاذة وجه الله "[3] ويكون المصدر قائماً مقام الفعل لا يقال : أسبّح سبحان الله ، ولا أعوذ معاذ الله .

وأما (عمرك الله) فمعنى تعميرك ؛لأنّ فعله المستعمل (عمّر)بتشديد الميم ، قال الشاعر[4] :

[٢٦٦]عمرّتك الله إلاّ ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

، أي : سالتك به ، أو ذكرتك إياه ، وفي نصبه قولان :

أحدهما لسيبويه : أنه مصدر محذوف (الزائد) ، والأصل : عمرتك الله تعميراً فحذفوا الفعل لقـــيام المصدر مقامه ، ثم حذف زوائد (التعمير) ، فبقي (عمرك الله) ، فانتصب انتصاب الـــتعمير ، والمصـــدر مضـــاف إلى الفاعل ، و(الله) منصوب بالمصدر أو بالفعل الناصب للمصدر، والمعنى : أسألك بتعَمْيرك الله ، أي : بوصفك الله بالبقاء ؛ لأنّ العَمر – بالفتح – عبارة عن البقاء [5]، وأجاز الأخفش[6] رفع اسم الله على أنّ المصدر مضاف إلى المفعول ، أي : بذكر الله إياك بالبقاء.

والقـــول الـــثاني : أن (عمرك الله) بمعنى سألت الله عمرك ، أي : بقاءك فهما مفعولان لســـألت ، وليس نصبه على المصدر ، والقسم به على جهة السؤال والاستعطاف ، ولذلك يجاب بما يجاب به قسم الاستعطاف من أمر واستفهام .

وإذا دخلـــت عليه لام الابتداء وجب رفعه ؛ لأنّه لا يمكن تقدير فعل ينصبه مع وجود اللام وفي التنـــزيل ﴿ لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾ [7]

---

(١) – الآية ١٢من سورة الرحمن

(٢) – قال سيبويه في الكتاب ٣٢٢/١: لأن معنى الريحان الرزق ،

(٣) – اللسان (عوذ) ٤٩٨/٣

(٤) – قائله الأحوص ، وهو في ديوانه ١٩٩، و البيت من شواهد الكتاب ٣٢٣/١ ، والمقتضب ٣٢٩/٢،والخزانة ١٤/٢،١٣الهمع ٤٥/٢،

(٥) – اللسان (عمر) ٤/ ٦٠١ ، ٦٠٢

(٦) – الأخفش الأوسط : سعيد بن مسعدة ، وينظر شرح المفصل ١٢٠/١

(٧) –الآية ٧٢ من سورة الحجر

وأمـــا قولهـــم: (عمـــر طويل) ففيه ضم العين وفتحها ، والمستعمل في القسم بالفتح طلباً للتخفيف .

وأمّا (قعدك الله) ففي أصله وجهان :

أحدهمـــا : أنه يدل على الدوام والثبات أخذاً من القواعد الدالة على الثبات ، أو من القعود لثبوته بعدم الحركة .

والـــثاني : أنه يدل على الحفظ والمصاحبة أخذاً من قوله تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾

[1] أي : حافظ ، وهو عند سيبويه مثل (عمرك) ، وأصله : تقعيدك ، فحذفت زوائده ، وهو منصوب بفعل من معناه ، والمعنى : أسألك بقعدك الله ، أي : بوصفك[2] الله بالثبات ، أو الحفظ ، والمصدر مضاف إلى الفاعل ، والله منصوب به ، وقعيدك بمعناه قال :

[٢٦٧]قعيدك أن لا تسمعيني ملامة[3]

ويستعمل في القسم على سبيل الاستعطاف

<u>الفـــرع الثاني</u> : مصادر لا أفعال لها من ألفاظها ، وفي انتصاب أسماء غير مصادر ، فالمصادر نحو : (ويله) و (ويحه) و (ويسه) و (ويبه) و (أفّة) و (تفه) و (ذفرا) و (بهرا) والأسمـــاء غير المصادر إمّا صفات كقولهم : (هنيئاً مريئاً) ،و(عائذا بك) و(أ قائما وقد قعد الـــناس) و (أ قاعدا وقد سار الركب) ،وإمّا غير صفات كقولهم :(تربا وجندلا) و(فاها لفـــيك) فأما (ويلك) فمعناه الدعاء بالهلاك وقد يدعى به في معرض التعجب ممن يحب ،

---

(١) – الآية ١٧ من سورة ق

(٢) – في النسخة (يوصفك)

(٣) – هذا شطر من بيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ١١٥ ، وعجزه : ـــــ

(ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا)

وهو من شواهد المقتضب ٣٣٠/٢،والمنصف ٢٠٦/١،وشرح المفصل لابن الحاجب ٢٣٧/١ ، و اللسان (قعد) ٣٦٤/٣ ، والهمع ٤٥/٢ والخزانة ١٠/٢،٢٠/٥٦،٥٤،

وهو مفرد عند البصريين [1] خلافاً للفراء فإنه زعم أنه مركب من (وي) ولام الجر ، فيفتح اللام مع المضمر نحو : ويلَك وويلَه ، ويكسر مع المظهر نحو : ويلِ زيد ، وقد يفتح ، وأنشد

[٢٦٨]ما أنت ويب أبيك والفخر[2]

بكسر اللام وفتحها ، وهذا ضعيف ، بدليل أنها إذا قطعت عن الإضافة أعربت على اللام رفعاً ونصباً ، ولو كانت لام جر لم يجز ذلك ، وإنما لم يشتق من المصادر الأربعة المعتلة الفاء والعين أفعال لثقل تصريف الفعل من معتل الفاء والعين ، وأما قول لبيد[3]

[٢٦٩] فما وال ولا واح ولا واس أبو هندِ

فشاذ لا تُبنى عليه قوانين التعريف ؛ لعدم تقويته سماعاً بغيره

ثم لا يخلو استعماله إمّا أن يكون مضافاً ، أو مقطوعاً عن الإضافة ، فإن كان مضافاً كقولك : ويلك ، وويل زيد فنصبه على المصدر ، وفي ناصبه وجهان :

أحدهما: تقديره الزمه وهذا ضعيف ؛ لأنّه يصير مفعولاً به لا مصدراً

والثاني : الناصب له فعل من معناه أي : هلك هلاكاً وحزن حزناً ، والويل في معنى الهلاك والحزن ، وإذا قطع عن الإضافة جاز نصبه ، ورفعه ، فيقال : ويلاً لزيد ، وويلٌ لزيدٍ ،فأمّا النصب فكما تقدم .وأما الرفع فعلى الابتداء والجار والمجرور الخبر ، وفي التنزيل: قال تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [4] وقال تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ [5] قال تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [6]. وأمّا (ويحك ، و ويسك ، و ويبك)

---

(١) – اسم فعل مضارع لحقته كاف الخطاب بمعنى أعجب ينظر : الجنى الداني ٣٥٢ ، والبصريات ١/٤٩٩ -٥٠٠

(٢) – هذا عجز بيت للمخبل السعدي في ديوانه ، وشطره

(يا زبرقان أخا بني خلف)

وهو ٢٩٣، والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٩٩،و الخزانة ٦/٩١،وشرح المفصل ٢/٥١، والهمع ٢/١٤٢

(٣) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المنصف ٢/١٩٨، والممتع ٢/٥٦٧ ، وشرح التصريح ١/٣٣٠

(٤) – الآية ١ من سورة المطففين

(٥) – الآية ١ من سورة الهمزة

(٦) – الآية ٧٩ من سورة البقرة

فكـــناية الويـــل[١] ، وقيل : ويحك ، وويسك للترحم ، ونصبها بأفعال من معناها كما في الويل .

وأمّا (أُفَّةً وتُفَّةً ودفرا) فليس لها فعل من لفظها بل ناصبها فعل من معناها ، وهو (نَتَن) ؛ لأنّ معناها/ النَّتَن ، فكأنه قيل : نتن نتـــناً ، ووقعت موقع نتـــناً فانتصبت انتصابه ، ويقال للداهـــية وللدنيا : أم دَفْرٍ [٢]، وفسرت (الأفّة) بوسخ الظفر ، وبقلامة الظفر ، و(التُفّة) بوسخ الأذن ، ووسخ الظفر[٣] ، فأما (بهراً) فإنه يقال : بهر القمر الكواكب إذا غطاها ، وبهر فلان فلاناً إذا غلبه ، ولهما فعل ، وأمّا (بهراً) بمعنى تعساً في الدعاء بالهلاك فلا فعل له من لفظه ، بل ينتصب بفعل من معناه أي : تعس قال ابن ميادة [٤]

67/ب

[٢٧٠]تَفَاقَدَ قَوْمِي إذْ يَبيعون مهجتي بجارية بهراً لهمُ بعدَها بهرَا

أي:تعســـاً،وهذه المصادر لازمة للنصب على المصدر،ولا تستعمل معرفة باللام ،ولا مرفوعة ،ولا مجرورة،وأمّا الأسماء غير المصادر فمنها صفات كقولهم في الدعاء:هنيئاً مريئاً قال كثير [٥]:[٢٧١]هنيئاً مريئاً غير داء مخامر لعزة من (أعراضنا)[٦] ما استحلت

ومعناها سائغاً طيباً ، وقيل : هنيئاً : سائغاً ، ومريئاً : محمود العاقبة لا ضرر فيه ، وفعلها هنّأه الشيء ومرَّأهُ ، والمريء : مجرى الطعام ، وفي نصبهما ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنهما صفتان وقعا موقع المصدر فانتصبا انتصاب المصدر ، والفعل الناصب لهما لازم إضماره ؛لأنهم جعلوا التلفظ بهما بدلاً من التلفظ بالفعل ،ونحو قوله: قال تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ

---

(١) – ابن يعيش ١/١٢١

(٢) — اللسان : (دفر) ٤/٢٨٩ ،

(٣) – النوادر ، اللسان (أفف) اللسان ٩/٧ ، والصحاح (افة) والتخمير ١/٣١٣ ،

(٤) – نسب لابن ميادة (الرماح بن أبرد) ، وهو : في ديوانه ١٣٥، والبيت من شواهد الكتاب ١/٣١١ ، والكامل للمبرد ٢/٢٤٥ ، والإنصاف ١/٢٤١، و أمالي المرتضى ١/٣٤٦ ، والحماسة البصرية ٢/١١١،وأساس البلاغة (بهر) ٣٢، واللسان (فقد) ٤/٨٢ ونسب أيضا ليزيد بن مفرغ ،وهو في ملحق ديوانه ٢٤٣

(٥) –ديوان كثير ١٠٠،والبيت من شواهد الأغاني ٩/٣٨، وكتاب العين ٤/٢٦٣،وأمالي القالي ٢/١٠٩،ومقاييس اللغة ٢/٢١٦،وتهذيب اللغة ٧/٣٧٦

(٦) – في النسخة (أعواضها)،وفي حاشية النسخة (المحفوظ أعراضنا) ، ولعل ما أثبته هو الصواب

هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ [١] وقال تعالى : ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [٢] ليس منصوباً بالفعل قبله ؛ لأن ناصبه لازم إضماره [٣]

والوجه الثاني : أنّ نصبهما على الحال ؛لأنهما صفتان ، فالحال أولى بهما من المصدر ، قيل : مـــن فاعل محذوف ، أي : ثبت لك الإكرام هنيئاً مريئاً ، وقيل : من مفعول الفعل الناصب لهما وقد قاما مقامه، أي :هنّاك الله ومرّاك بالإكرام .

والوجه الثالث : أنهما صفتان لمصدر محذوف ، أي: عش عيشاً هنيئاً مريئاً.

وأمّـــا (عائداً بك) فإنما انتصب على المصدر؛ لأنّه دعاء ، وناب الدعاء بالفعل أو بالمصدر النائب منابه ، و المعنى : أعذني أي : امنعني ، وأمّا (أ قياماً وقد قعد الناس ، و أ قاعداً وقد سار الركب) ، فمذهب المبرد[٤] أنّه نصب على المصدر المؤكد ، والتقدير : أتقوم قياماً في حـــال قعود الناس ؟ و أ تقعد قعوداً في حال مسير الركب؟ ، فهو يخبر أنه يقوم وقت قعود الـــناس ، ويقعد وقت مسير الركب ، فحذف الفعل وناب التلفظ باسم الفاعل الواقع موقع المصدر مقام اللفظ بالفعل ؛ ولذلك وجب حذفه ، وزعم بعضهم أنه لا يمتنع أن يكون حالاً أو مؤكدا إن قدر العامل من لفظ الفاعل كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [٥] أو غير مؤكدة إن قدر العامل من غير لفظه كقولك : أتبَيت قائماً وقد قعد الناس ؟ ، و أ تبيـــت قاعداً وقد سار الركب ؟ ، وهذا ضعيف أما إذا قدر من لفظه فلعدم فائدة الحال ؛ لأنهـــا معلومة من الفعل إلاّ يصير تقديرها : أ تقوم في حال القيام ، وتقعد في حال القعود ، ويبطل معنى الجملة الحالية بعدها إذا المعنى الإنكار عليه القيام في حال قعود الناس والقعود في حـــال مسير الركب ولا يتم هذا المعنى إلا على تقدير النصب على المصدر، ولهذا أيضاً يبطل تقدير العامل من لفظ الحال فثبت أنه منصوب على المصدر ، ورسولاً في الآية منصوب على المصدر أيضاً أي : إرسالاً .

---

(١) – الآية ٤ من سورة النساء

(٢) – الآية ٤٣ من سورة المرسلات

(٣) – ينظر ابن يعيش ١٢٢/١

(٤) – المقتضب ٢٢٨/٣

(٥) – الآية ٧٩ من سورة النساء

وأما (ترباً وجندلاً) لهذه الأجسام المعروفة ، يقال في معرض الدعاء ، وفي تقدير نصبها ثلاثة أوجه :

أحدها : أطعمك ألزمك ، وهذا ضعيف لخروجه عن المصدر إلى المفعول به

و الثاني : أن (ترباً) بمنـزلة خيبة (وجندلاً) بمنـزلة هلاكاً ، فيكون مصدراً من المعنى ، كأنه قال : خاب خيبة ، فوضع ترباً موضعه ، وهلك هلاكاً فوضع جندلاً موضعه

والثالث : أنّ أصله (تربت ترباً ، وجندلت [جندلا]) ومعناه : رميت رمياً بترب وجندل ، فحذف الفعل ثم المصدر ثم حرف الجر وأقيم الاسم مقام المصدر ؛ لدلالته على الدعاء ، وعلى هذا فليس بمصدر بل هو معمول المصدر أقيم مقامه على قول من يعمل المصدر ومعمول الفعل على قول من يجعل العمل للفعل ، وقد جاء رفعهما، قال الشاعر[١]

[٢٧٢] فترب لأفواه الوشاة وجندل

وجاز الابتداء بالنكرة ؛ لتضمنها معنى الدعاء .

وأما (فاها لفيك) فالضمير للداهية [٢]، وقيل : للأرض أو الدنيا ، وفي نصبه وجهان :

أحدهما : على المصدر ، وهو عبارة عن الخيبة وإصابة الداهية ، وكأنّه قال : ذهبت بها ، فصار (فاهاً) /بدلاً من هذا اللفظ . ٦٨/أ

والثاني : أنّ أصله قتلتك الداهية تقتيلاً جاعلةً فاها لفيك ، وعلى هذا فهو مفعول (جاعلة) فحذف الموصوف وصفته ، وقام معمول الصفة مقام المصدر ، وصار عبارة عن إصابتها وإنما خصوا الفم ؛ لأنّ أكثر التلف يكون مما يأكله الإنسان ويشربه [٣].

<u>الفرع الثالث</u> : يجوز إضمار المصدر لدلالة الفعل عليه ، وفي التنزيل ﴿ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [٤] فـ(هو) ضمير العدل ، ﴿ وَلَا

---

[١] - هذا عجز بيت ولم أعثر على نسبة له ، وشطره

(لقد ألب الواشون ألبا لبينهم)

و البيت من شواهد الكتاب ١/ ٣١٥، والمقتضب ٢٢٢/٣ وشرح المفصل ١٢٢/١،والهمع ١ /١٩٤

[٢] - يروي ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٢/١ عن أبي زيد " فاها لفيك بمعنى الخيبة لك " وينظر النوادر لأبي زيد ٥٠٥، ٥٠٦

[٣] - ابن يعيش ١٢٢/١

[٤] - الآية ٨ من سورة المائدة

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ (١)

فـ(هو) ضمير البخل ، ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾ (٢) أي : الاستعانة ؛ لدلالة (استعينوا) وقراءة ابن عامر (٣): ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ (٤) بكسر الهاء هي ضمير (الاقتداء) لا للسكت ، وفي كلامهم (٥) "من كذب كان شراً له " أي : الكذب ، وقوله (٦) :

[٢٧٣]إذا نهي السفيه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف

أي : جرى إلى السّفه ، لدلالة السّفه عليه ، وقوله :(٧)

[٢٧٤] هذا سراقة للقرآن يدرسه

أي : يدرس الدرس ، وأمّا قوله عليه السلام (٨) مّتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا ، واجعله الوارث منا ﴾ فيحتمل عود الضمير ثلاثة أوجه :

أحدها : يعود إلى مصدر (متعنا) ، أي : واجعل التمتع بهذه الأعضاء في استعمالها في طاعتك ، (الوارث منا) ، أي : الموروث منّا ، أي : يقتدي بها من يستعملها في طاعتك .

والثاني : يعود إلى الأسماع والأبصار ، ووحّد الضمير باعتبار المذكور ، بدليل رواية : واجعل ذلك الوارث منا ، والمعنى على هذا : متعنا بها في حياتنا ، واجعل ثوابها الوارث ، أي : الباقي لنا بعد الموت كبقاء الوارث .

---

(١) – الآية ١٨٠ من سورة آل عمران

(٢) – الآية ٤٥ من سورة البقرة

(٣) – اتحاف الفضلاء ٢١٣ ، البحر المحيط ١٧٦/٤ ، التيسير للداني ١٠٥ ، الكشف ٤٣٨/١ ، ٤٣٩ ، والمحتسب ٣٣١/٢

(٤) – الآية ٩٠ من سورة الأنعام

(٥) – من أمثال العرب يضرب لتحذير الكاذب من مغبة كذبه ، ينظر خزانة الأدب ١٢٠/٨

(٦) – ينسب لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري و البيت من شواهد مجالس ثعلب ٧٥ ،والمحتسب ١٧٠/١،واعراب القرآن ٩٠٢،والإنصاف ١٤٠/١،والهمع ٦٥/١

(٧) – سبق تخريجه في الشاهد رقم : ١٨٣ وينظر : اللسان (سرق) ١٥٧/١٠،والهمع ٣٣/٢

(٨) – التخمير : ٣١٧/١

والثالث : أنّه يعود إلى مصدر (جعل) و (منّا) المفعول الثاني ، والمعنى اجعل الوارث الذي يقتدي بنا في استعمال الجوارح في طاعتك من نسلنا ، وفيه إشارة إلى طلب الذرية الصالحة